

الألف

في فقه الإمام أحمد بن حنبل

مؤلف

قاضي دمشق . العلامة المتبحر

شيخ الاسلام المحقق أبي النجا

شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي

المتوفى سنة ٩٦٨ هـ

الجزء الرابع

تصحيح وتعليق

عبد اللطيف محمد موسى السلي

الذي ينتمي إلى النوى في النوى

الناشر

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطلاق

وهو حل قيد النكاح أو بعضه ، ويباح عند الحاجة اليه لسوء خلق المرأة أو لسوء عشرتها وكذا للتضرر بها من غير حصول الغرض بها ويكره من غير حاجة ، ومنه محرم كفى الحيض ونحوه ، ومنه واجب كطلاق المولى بعد التربص اذا لم يفيء ، ويستحب لتفريطها في حقوق الله الواجبة مثل الصلاة ونحوها ولا يمكنه إجبارها عليها وفي الحال التي تحوج المرأة الى المخالعة من شقاق وغيره لينزل الضرر وكونها غير عفيفة ولتضررها بالنكاح ، وعنه يجب لتركها عفة ولتفريطها في حقوق الله تعالى . قال الشيخ : اذا كانت تزني لم يكن له أن يمسكها على تلك الحال بل يفارقها وإلا كان ديوثا انتهى — ولا بأس ببعضها في هذا الحال والتضييق عليها لتفتدى منه ، والزنا لا يفسخ نكاحها وتقدم في باب المحرمات في النكاح ، واذا ترك الزوج حقاً لله فالمرأة في ذلك مثله فتختلع ، ولا يجب الطلاق اذا أمره به أبوه ، وان أمرته به أمه فقال أحمد لا يعجنى طلاقه وكذا اذا أمرته ببيع سريره وليس لها

ذلك ^(١) ويصح الطلاق من زوج عاقل مختار ولو مميزا يعقله ولو دون عشر يعلم ان زوجته تبين منه وتحرم عليه ، ويصح توكيله وتوكله فيه ويصح من كتابي وسفيه ومن لم تبلغه الدعوة واخرس تفهم إشارته — ويأتى فى باب صريح الطلاق وكنايته — وطلاق مرتد موقوف فان عجلت الفرقة فباطل ^(٢) وتزويجه باطل ، وتعتبر إرادة لفظ الطلاق لمعناه ، فلا طلاق لفقيه يكرره وحاك عن نفسه أو غيره ، ولا من زال عقله بسبب يعذر فيه كالمجنون والنائم والمغمى عليه والمبرسم ومن به نشاف ولا من أكره على شرب مسكر أو شرب ما يزيل عقله ولم يعلم أنه يزيل العقل أو أكل بنجا ونحوه ولو لغير حاجة ، فان ذكر المجنون والمغمى عليه بعد افاقتهما أنهما طلقا وقع نصا ، ويقع طلاق من زال عقله بسكر ونحوه محرم ولو خاط فى كلامه وقرأته أو سقط تمييزه بين الأعيان فلا يعرف متاعه من متاع غيره أو لم يعرف السماء من الأرض ولا الذكر من الأنثى ويؤاخذ بأقواله وأفعاله وكل فعل يعتبر له العقل من قتل وقذف وزنا وسرقة وظهار وإيلاء وبيع وشراء وردة وإسلام ونحوه ، قال جماعة من الاصحاب لا تصح عبادة السكران أربعين يوما حتى يتوب — قاله

-
- (١) الطلاق مباح فى الأصل وان كانت تغتريه بقية الأحكام الخمسة على ماوضحه المصنف ، ولكنه مع الإباحة مبعوض للحديث (أبغض الحلال الى الله تعالى الطلاق) فليس من البر بالوالدين اطاعتها فى الأمر به اذا لم يكن سبب آخر
- (٢) اذا ارتد قبل الدخول انفسخ النكاح . واذا ارتد بعد الدخول ثم طلق فان عجل الاسلام قبل مضى زمن الرجعة فطلaque صحيح ، وان عجل الفرقة بمعنى تأخيرها الاسلام حتى مضت العدة فالطلاق باطل والنكاح يعتبر مفسوخا من وقت الردة

الشيخ، والحشيشة الخبيثة كالبنج والشيخ يرى حكمها حكم الشراب المسكر حتى في إيجاب الحد -- والغضبان مكلف في حال غضبه بما يصدر منه من كفر وقتل نفس وأخذ مال بغير حق وطلاق وغير ذلك قال ابن رجب في شرح النواوية ما يقع من الغضبان من طلاق وعتاق أو يمين فانه يؤاخذ بذلك كله بغير خلاف واستدل لذلك بأدلة صحيحة وانكر على من يقول بخلاف ذلك ويأتى في باب الإيلاء

فصل . ومن أكره على الطلاق ظلماً بما يؤلم كالضرب والخنق وعصر الساق والحبس والغط في الماء مع الوعيد فطلق لم يقع، وفعل ذلك بولده أكره لوالده، وإن هده قادر بما يضره ضرراً كثيراً كقتل وقطع طرف وضرب شديد وحبس وقيد طويلين وأخذ مال كثير وإخراج من ديار ونحوه أو بتعذيب ولده بسلطان أو تغلب كاص ونحوه يغلب على ظنه وقوع ما هده به وعجزه عن دفعه والهرب منه والاختفاء فهو أكره، فإن كان الضرب يسيراً في حق من لا يبالى به فليس بأكره، وفي ذوى المروآت على وجه يكون إخراجاً لصاحبه وعضالة وشهرة فهو كالضرب الكثير قاله الموفق والشارح - ولو سحر ليطلق كان أكرهاً - قاله الشيخ وقال: إذا بلغ به السحر إلى أن لا يعلم ما يقول لم يقع به الطلاق انتهى - ولا يكون السب والشتم والإخراج وأخذ المال اليسير أكرهاً، وينبغي لمن أكره على الطلاق وطلق أن يتأوله فينوى بقلبه غير أمراته ونحو ذلك ويأتى في باب التأويل في الحلف، ويقبل قوله في نيته فإن ترك التأويل بلا عذر أو أكره على طلاق

مهمة فطلق معينة لم يقع ، ولو قصد ايقاع الطلاق دون دفع الا كراه
او اكره على طلاق امرأة فطلق غيرها او على طلقة فطلق ثلاثا وقع ،
فان طلق من اكره على طلاقها وغيرها وقع طلاق غيرها دونها ،
والا كراه على العتق واليمين ونحوهما كالا كراه على الطلاق ، ويقع
الطلاق في النكاح المختلف في صحته كالنكاح بولاية فاسق او بشهادة
فاسقين او بنكاح الأخت في عدة أختها او نكاح الشغار او المحلل او بلا
شهود او بلا ولي وما شبه ذلك كبعد حكم بصحته ويكون بائناً ما لم يحكم
بصحته ، ويجوز في حيض ولا يكون بدعة ويثبت فيه النسب والعدة
والمهر ، ولا يقع في نكاح باطل اجماعا ولا في نكاح فضولى قبل إجازته
وان نفذناه بها ويقع عتق في بيع فاسد

فصل . ومن صح طلاقه صح توكيله وتوكله فيه ، فان وكل المرأة
فيه صح ، وللوكيل ان يطلق متى شاء إلا ان يحذله حدا او يفسخ او يبطأ ،
ولا يطلق اكثر من واحدة الا ان يجعل اليه بلفظه او نيته ، فلو وكله في ثلاث
فطلق واحدة أو وكله في واحدة فطلق ثلاثا طلقت واحدة نصا ، وان خيره
من ثلاث ملك اثنتين فاقبل ، ولا يملك الطلاق تعليقا وان وكل اثنين
فيه فليس لاحدهما الانفراد فيه الا باذن الموكل ، وان وكلهما في ثلاث
فطلق احدهما اكثر من الآخر وقع ما اجتماعا عليه ، فلو طلق احدهما
واحدة والآخر اكثر فواحدة ، ويحرم على الوكيل الطلاق وقت بدعة
فان فعل وقع كالموكل ، ويقبل دعوى الزوج انه يرجع عن الوكالة قبل
ايقاع الوكيل الطلاق ، وعنه لا يقبل الابينة - اختاره الشيخ وغيره

وقال وكذا دعوى عتقه ورهنه ونحوه انتهى — وان قال لامراته طلقى نفسك فلها ذلك كالوكيل و يأتى ، وان قال اختارى من ثلاث ماشئت لم يكن لها ان تختار اكثر من اثنين لان من للتبعيض كما مر فى الوكيل

باب سنة الطلاق وبدعته

السنة فيه ان يطلقها واحدة فى طهر لم يصبا فيه ثم يدعها فلا يتبعها طلاقا آخر حتى تنقضى عدتها الا فى طهر يعقب الرجعة من طلاق حيض فبدعة ^(١) زاد فى الترغيب ويلزمه وضوؤها . وان طلق المدخول بها فى حيض او طهر اصابها فيه ولو فى آخره ولم يستبهن حملها فهو طلاق بدعة محرم ويقع نصا ، وتسب رجعتها ان كان رجعا فاذا راجعها وجب امساكها حتى تطهر فاذا طهرت سن ان يمسكها حتى تحيض حيضة اخرى فاذا طلقها فى هذا الطهر قبل أن يمسها فهو طلاق سنة . ولو علق طلاقها بقيامها او بقدوم زيد فقامت او قدم وهى حائض وطلقت للبدعة ولا اثم ، وان قال انت طالق اذا قدم زيد السنة فقدم فى زمان السنة طلقت وان قدم فى زمان البدعة لم يقع فاذا صارت الى زمان السنة وقع ، وان قال ذلك لها قبل الدخول طلقت عند قدومه حائضا كانت او طاهرا ، وان قدم بعد دخوله بها فى طهر لم يصبا فيه طلقت وان قدم زمن البدعة لم تطاق حتى يجيء زمن السنة ، وان طلقها ثلاثا بكلمة او بكلمات فى طهر لم يصبا فيه او فى اطهار قبل رجعة حرم نصا ، لا اثنين ولا بدعة فيها بعد رجعة او عقد ، واذا كانت المرأة صغيرة او آيسة او غير مدخول

(١) صورة هذه المسئلة موضحة بعد فى قوله : وان طلق المدخول بها الخ

بها واستبان حملها فلا سنة لطلاقها ولا بدعة في وقت ولا عقد ، فلو قال لا حداث أنت طالق للسنة أو قال للبدعة أو قال للسنة والبدعة أو لا للسنة ولا للبدعة طالقت في الحال ، وإن قال للسنة طلقة وللبدعة طلقة وقع طائقتان ويدين في غير آيسة إذا قال أردت إذا صارت من أهل ذلك الوصف ويقبل حكما ، وإن قال لها في الطهر الذي جامعها فيه أنت طالق للسنة فيئست من المحيض أو استبان حملها لم تطلق ، وإن قال لمن لطلاقها سنة وبدعة أنت طالق طلقة للسنة وطلقة للبدعة طلقت طلقة في الحال وطلقة في ضد حالها الراهنة ، وأنت طالق للسنة في طهر لم يصبها فيه طلقت في الحال ، وإن كانت حائضا طلقت إذا طهرت ولم تغتسل ، وإن كانت في طهر أصابها فيه طلقت ، إذا طهرت من الحيضة المستقبلية ، وأنت طالق للبدعة وهي حائض أو في طهر أصابها فيه طلقت في الحال ، وإن كانت في طهر لم يصبها فيه طلقت إذا أصابها أو حاضت لكن ينزع في الحال بعد إيلاج الحشفة إن كان الطلاق ثلاثا ، فإن استدام حد عالم وعزر غيره ، وأنت طالق ثلاثا للسنة تطلق الأولى في طهر لم يصبها فيه والثانية طاهرة بعد رجعة أو عقد وكذا الثالثة وعنه تطلق ثلاثا في طهر لم يصبها فيه وهو المنصوص وصححه جمع ، وأنت طالق ثلاثا نصفها للسنة ونصفها للبدعة أو قال بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة طلقت طلقتين في الحال والثالثة في ضد حالها الراهنة وكذا أنت طالق ثلاثا للسنة والبدعة واطلق ، وأنت طالق طلقتان للسنة وواحدة للبدعة أو عكسه فهو على ما قال . فإن اطلق ثم قال

نويت ذلك أو عكسه فإن فسر نيته بما يوقع في الحال طلقتين طلقت وقبل ، وإن فسرهما بما يوقع طلقة واحدة ويؤخر اثنتين دين ويقبل في الحكم ، وأنت طالق في كل قرء طلقة وهي حامل أو من اللأى لم يحضن لم تطلق حتى تحيض فتطلق في كل حيضة طلقة ، وإن كانت في القرء وقع بها واحدة في الحال ويقع بها طلقتان في قرءين آخرين في أول كل قرء منهما ، وغير المدخول بها تبين بالطلقة الأولى ، فإن تزوجها وقع بها طلقتان في قرءين ، وإن كانت آيسة لم تطلق . ويباح خلع وطلاق بسؤالها زمن بدعة وتقدم في باب الحيض . وأنت طالق للسنة إن كان الطلاق يقع عليك للسنة وهي في زمن السنة طلقت بوجود الصفة ، وإن لم تكن في زمن السنة انحلت الصفة ولم يقع الطلاق بحال ، وأنت طالق للبدعة إن كان الطلاق يقع عليك للبدعة إن كانت في زمن البدعة وقع في الحال والالم يقع بحال ، وإن كانت ممن لاسنة بطلاقها ولا بدعة لم يقع في المسئلتين ، وأنت طالق أحسن الطلاق أو أجمله أو أقربه أو أعدلته أو أكمله أو أفضله أو أتمه أو أسنّه أو طلقة سنّية أو جليّة ، ونحوه أنت طالق السنة وأقبحه أو أسمجه أو أردأه أو أخفّسه أو أنتنه ونحوه للبدعة ، إلا إن ينوى أحسن أحوالك أو أقبحها إن تسكوتى مطلقة فيقع في الحال ، لكن لو نوى بأحسن: زمن البدعة لشبهه بخلقها القبيح أو بأقبحه زمن السنة لقبح عشرتها لم يقبل إلا بقرينة ، وأنت طالق في الحال السنة وهي حائض أو قال طالق البدعة في الحال وهي في طهر لم يصحها فيه أو قال أنت طالق طلقة حسنة قبيحة أو فاحشة جميلة أو تامة ناقصة تطلق في الحال

باب صريح الطلاق وكنائياته

الصريح مالا يحتمل غيره من كل شيء، والكناية ما يحتمل غيره .
ويدل على معنى الصريح، وصريحه لفظ الطلاق وما تصرف منه لا غير
غير امر نحو طلقى ومضارع نحو اطلقك ومطلقة بكسر اللام فلا تطلق
به، وإذا أتى بصريح الطلاق وقع نواه او لم ينوه ولو كان هازلا او
لاعبا او مخطئا وهو انشاء - وقال الشيخ هذه صيغ انشاء من حيث انها
تثبت الحكم وبها تم وهي اخبار لدلائلها على المعنى الذى فى النفس
وان قال امرأتى طالق او عبدى حر او امى حرة واطلق النية طلق
جميع نسائه وعتق جميع عبيده وامائه . ولو قال كلما قلت لى شيأ ولم اقل
لك مثله فانت طالق فقالت له انت طالق بفتح التاء او كسر ها فلم يقله او قاله
طلقت ولو علقه بشرط، وان قال لها انت طالق بفتح التاء طالقت. وان
ادعى انه اراد بقوله طالق من وثاق أو أراد أن يقول أطلقك
فسبق لسانه فقال طلقك أو أراد أن يقول طاهر فسبق لسانه
أو أراد بقوله مطلقة من زوج كان قبله لم تطلق فيما بينه وبين الله
ولم يقبل فى الحكم، وكذا الحكم لو قال أردت ان قتت فتركت
الشرط ولم أرد طلاقا، فان صرح فى اللفظ بالوثاق فقال طلقك
من وثاقى أو من وثاق لم يقع، ولو قيل له أطلقك امرأتك أو امرأتك
طالق؟ فقال نعم أو ألك امرأة فقال قد طلقها و اراد الكذب طلقت،
ولو قيل له ألك امرأة فقال لا و اراد الكذب لم تطلق، ولو حلف بالله
على ذلك، والا طلقت، ولو قيل له اطلقت امرأتك فقال قد كان بعض

ذلك فان اراد الايقاع وقع وان قال اردت انى علقت، طلاقها بشرط قبل ، ولو قيل له اخليتها ونحوه وقال نعم فكناية ، وكذا ليس لى امرأة او ليست لى امرأة او لا امرأة لى ، ومن اشهد على نفسه بطلاق ثلاث ثم استفتى فاقى بانه لاشىء عليه لم يؤخذ باقراره لمعرفة مسنده ، ويقبل يمينه ان مستنده ذلك فى إقراره ممن يجهل مثله ذكره الشيخ وتقدم ذلك آخر باب الخلع ، ولو قيل له ألم تطلق امرأتك فقال بلى طلقت وان قال نعم طلقت امرأة غير النحوى ، وان لطم امرأته او اطعمها او سقاها او البسها ثوبا أو أخرجها من دارها او قبلها ونحوه فقال هذا طلاقك طلقت فهو صريح فلو فسر به بمحتمل او نوى ان هذا سبب طلاقك قبل حكما ، وان طلق او ظاهر منها ثم قال عقبه لضرتها شركتك معها أو انت مثلها او انت كهى او انت شريكتهما فصریح فى الضررة فى الطلاق والظهار — ويأتى الايلاء — وان قال انت طالق لاشىء أو طالق لا تقع عليك أو لا ينقص بها عدد الطلاق طلقت ، وانت طالق أو لا أو طالق واحدة أو لا لم يقع . وان كتب صريح طلاقها بما يتبين وقع وان لم ينوه ، وان نوى تجويد خطه أو غم أهله أو تجربة قلبه لم يقع ويقبل حكما ، وان كتبه بشىء لا يتبين مثل ان كتبه بأصبعه على وسادة ونحوها أو على شىء لا يثبت عليه خط كالكتابة على الماء أو فى الهواء لم يقع ، فلو قرأ ما كتبه وقصد القراءة لم يقع ، ويقع بإشارة مفهومة من آخرس فقط ، فلو لم يفهمها الا البعض فكناية وتاويله مع الصريح كالنطق ، وكنايته طلاق ، فاما القادر على الكلام فلا يصح طلاقه بإشارة ، وصریحه بلسان العجم بهستَم ، فاذا قاله من

يعرف معناه وقع مانواه لانه ليس له حد مثل الكلام العربي ، فان زاد
بسيار طلقت ثلاثا وان قاله عربي ولا يفهمه أو نطق عجمي بلفظ
الطلاق ولا يفهمه لم يقع وان نوى موجبه

فصل . والكنائيات نوعان: — ظاهرة وهي ست عشرة ، انت خلية
وبرية وبائن وبته وبتلة وانت حرة وانت الحرج وحبلك على غاربك
وتزوجي من شئت وحملت للأزواج ولا سبيل لي عليك ولا سلطان
لي عليك واعتقتك وغطى شعرك وتقنعي وامرك بيدك . وخفية نحو
اخرجي واذهي وذوق وتجرعي وخليتك وانت مخلاة وانت واحدة
ولست لي بامرأة واعتدي واستبرئي واعتزلي والحقى باهلك ولا حاجة
لي فيك وما بقي شيء واعفك الله والله قد أراحك مني واختاري وجرى
القلم وكذا بلفظ الفراق والسراح — وقال ابن عقيل ان الله قد طلقك
كنية خفية وكذا فرق الله بيني وبينك في الدنيا والآخرة: وقال الشيخ في
ان أبرأتني فانت طالق فقالت أبرأك الله مما تدعي النساء على الرجال فظن
انه يبرأ فطلق قال يبرأ — فهذه المسائل الثلاث الحكم فيها سواء ونظير
ذلك ان الله قد باعك او قد أقالك ونحو ذلك . والكناية ولو ظاهرة
لا يقع بها طلاق الا ان ينويه بنية مقارنة للفظ او يأتي بما يقوم مقام
نية كحال خصومة وغضب وجواب سؤاها فيقع ولو بلانية ، فلو ادعى
في هذه الأحوال انه ما أراد الطلاق او انه اراد غيره دين ولم يقبل في
الحكم ، ويقع مع النية بالكنية الظاهرة ثلاث وان نوى واحدة ، وكان
أحمد يكره الفتيا في الكنائيات الظاهرة مع ميله انها ثلاث ، وعنه يقع

ما نواه، اختاره جماعة، فعليها ان لم ينو عددا فواحدة ويقبل حكما، ويقع ثلاث في أنت طالق بائن او طالق البتة او طالق بلا رجعة، ولو قال أنت طالق واحدة بائنة او واحدة بتة وقع رجعيًا، وانت طالق واحدة ثلاثا او ثلاثا واحدة يقع ثلاث، ويقع بالخفية ما نواه إلا أنت واحدة فيقع بها واحدة، وان نوى ثلاثا فان لم ينو عددا وقع واحدة رجعية ان كانت مدخولا بها والا بائنة، وما لا يدل على الطلاق نحو كلى واشربى واقعدى وقومى وبارك الله عليك وأنت مليحة أو قبيحة لا يقع به طلاق ولو نواه، وكذا انا طالق او انا منك طالق أو انا منك بائن أو حرام او برى، وان قال أنت على كظهر أمى او انت على حرام او ما احل الله على حرام أو الحل على حرام فهو ظاهر لانه صريح فيه ولا يقع به طلاق ولو نواه. وان قال فراشى على حرام ونوى امرأته فظهار. وان نوى فراشه فيمين، وما احل الله على حرام اعنى به الطلاق تطلق ثلاثا. وان عنى به طلاقا فواحدة، وانت على كالميتة والدم يقع مانواه من الطلاق والظهار واليمين فان نوى الطلاق ولم ينو عددا وقع واحدة، وان لم ينو شيئا فهو ظاهر، ولو قال على الحرام او يلزمنى الحرام او الحرام يلزمنى فلغو لاشيء فيه مع الاطلاق ومع نية أو قرينة ظاهر ويأتى فى بابہ. وان قال حلفت بالطلاق وكذب لم يصح حالفًا كما لو قال حلفت بالله وكان كاذبا، ويلزمه اقراره فى الحكم ولا يلزمه فيما بينه وبين الله.

فصل. واذا قال لامرأته امرك بيدك فهو توكيل منه لها ولا يتقيد ولها ان تطلق نفسها ثلاثا كبقوله طلقى نفسك ماشئت ولا يقبل قوله

أردت واحدة ولا يدين وهو في يدها ما لم يفسخ أو يطأ ، وكذلك الحكم
 أن جعله في يد غيرها ، وإن قال لها اختارى نفسك لم يكن لها أن تطلق
 أكثر من واحدة وتقع رجعية إلا أن يجعل إليها أكثر من ذلك
 سواء جعله بلفظ بأن يقول اختارى ما شئت أو اختارى الطلقات
 أن شئت أو جعله بنيتها بأن ينوي بقوله اختارى عددا ، فإن نوى
 ثلاثا أو اثنتين أو واحدة فهو على ما نوى ، وإن نوى ثلاثا فطلقت
 أقل منها وقع ما طلقتة ، فلو كرر لفظ الخيار بأن قال اختارى
 اختارى اختارى فإن نوى أفهامها وليس نيته ثلاثا ولا اثنتين أو نوى
 واحدة فواحدة نصا ، وإن أراد ثلاثا فثلاث نصا ، وليس لها أن تطلق
 إلا ماداما في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه إلا أن يجعل لها أكثر
 من ذلك ، فإن قاما أو أحدهما من المجلس أو خرجا من الكلام الذي كانا
 فيه إلى غيره بطل خيارها ، وإن كان أحدهما قائما فركب أو مشى بطل
 لا إن قعد أو كانت قاعدة فابتكأت أو متكة فقعدت ، وإن تشاغلت
 بالضلالة بطل وإن كانت في صلاة فآتمتها لم يبطل ، وإن أضافت إليها
 ركعتين أخريين أو كانت راكبة فسارت بطل . لا أن أكلت يسيرا
 أو قالت بسم الله أو سبحت شيئا يسيرا أو قالت ادعوا إلى شهودا أشهدهم
 على ذلك . وإن جعله لها على التراخي أو قال لا تعجلي حتى تستأمرى
 أبويك ونحوه فهو على التراخي ، وإن قال اختارى اليوم وغدا وبعد غد
 فلها ذلك ، فإن ردت في اليوم الأول بطل كله ، وإن قال اختارى نفسك
 اليوم واختارى نفسك غدا فردته في اليوم الأول لم يبطل الثاني ، ولو

خيرها شهرا فاختارت ثم تزوجها لم يكن لها عليه خيار ، وان جعله لها اليوم كاه أو جعل أمرها بيدها فردته أو رجع فيه أو وطئها بطل خيارها ، ولفظة الأمر والخيار كناية في حق الزواج ويفتقر الى نية ، فلفظة الأمر كناية ظاهرة والخيار خفية كما تقدم ، فان نوى بهما الطلاق في الحال وقع ولم يحتج الى قبولها ، وان لم ينو فان قبلته بلفظ الكناية نحو اخترت نفسي افتقر الى نيتها ، وان قبلته بلفظ الصريح بان قالت طلقت نفسي وقع من غير نية ، وان اختلفا في نيتها افتقولا . وان اختلفا في رجوعه فقوله بما لو اختلفا في نيته ، وان قال اختاري فقالت اخترت فقط او قبلت فقط ولو مع النية أو أخذت أمري أو اخترت أمري او اخترت زوجي لم يقع الطلاق حتى تقول مع النية اخترت نفسي أو أبوى أو الآ زوج أو لا تدخل على ونحوه ، ويجوز ان يجعل امرها بيدها بعوض ، وحكمه حكم المالا عوض له في ان له الرجوع فيما جعل لها وانه يبطل بالوطء والفسخ ، فاذا قالت اجعل امرى بيدي واعطيك عبدي هذا فقبض العبد وجعل امرها بيدها فلها ان تختار ما لم يرجع او يطا ، وان قال طلقى نفسك فهو على التراخي وهو توكيل يبطل برجوعه ، فان قالت اخترت نفسي ونوت الطلاق وقع الا ان يجعل لها أكثر منها اما بلفظه أو نيته ، ولو قال طلقى نفسك ثلاثا طلقت ثلاثا بنيتها ، وتملك بقوله طلاقك بيدك أو وكلتك في الطلاق ما تملك بقوله لها امرك بيدك ، ولا يقع بقولها أنت طالق أو أنت مني طالق أو طلقتك قال في الروضة صفة طلاقها طلقت لنفسى أو أنا منك طالق وان قالت أنا طالق لم يقع ، وحكم الوكيل

الأجنبي حكمها فيما تقدم فيقع الطلاق بإيقاعه الصريح أو بكناية بنية ولو
 وكل فيه بصريح ، ولفظ أمر واختيار وطلاق : للتراجيح في حق وكيل
 وتقدم بعض ذلك في آخر كتاب الطلاق ووجب على النبي صلى الله عليه
 وسلم تخيير نساءه ، وإن وهبها لأهلها أو لأجنبي أو وهبها لنفسها فردت
 أو لم ينوطا لها أو نواه ولم ينوه موهوب له فلغز كييعها لغيره نصا ، وإن قبلت
 فواحدة رجعية إذا نواها أو أطلق نية الطلاق أو دلت دلالة الحال ،
 وإن نوى كل ثلاثا أو اثنتين ، وقع مانواء كبقية الكنايات الخفية ، وتعتبر
 نية موهوب له كما تعتبر نية واهب ويقع أقلها إذا اختلفا في النية ، وإن
 نوى الزوج بالهبة الطلاق في الحال وقع ولم يحتاج إلى قبولها ، ومن
 شرط وقوع الطلاق النطق به إلا في موضعين تقدما : — إذا كتب
 صريح طلاقها : وإذا طلق الأخرس بالإشارة ، فإن طلق في قلبه لم يقع
 كالعتق ولو أشار باصبعيه مع نيته بقلبه ، نقل ابن هاني ، لا يلزمه ما لم
 يلفظ به أو يحرك لسانه ، فظاهره يقع ولو لم يسمعه بخلاف القراءة
 في الصلاة

باب ما يختلف به عدد الطلاق

الطلاق بالرجال ، فيملك الحر والمعتق بعضه ثلاث طلاقات ، وإن كان
 تحت أمه ، ويملك العبد والمكاتب ونحوه اثنتين ولو طرأ رقه كالحقوق ذمی
 بدار حرب فاسترق وقد كان طلق اثنتين وإن كان تحت حرة ، فلو علق
 الطلاق الثلاث بشرط فوجد بعد عتقه طنقت ثلاثا ، وإن علق الثلاث
 بصفة لغت الثالثة ، ولو عتق بعد طلقة ملك تمام الثلاث ولو عتق بعد

طلقتين أو عتقا معا لم يملك ثلاثة ، فلو عتق بعد طلقتين لم يملك نكاحها
ويأتى فى الرجعة ، وإذا قال أنت الطلاق أو أنت طالق أو الطلاق لى
لازم أو الطلاق يلزمنى أو يلزمنى الطلاق أو على الطلاق ولو لم
يذكر المرأة ونحوه فصريح منجزا كان أو معلقاً بشرط أو محلوفا
به ، ويقع ثلاث مع نيتها ، ومع عدمها واحدة ، فإن قال الطلاق
يلزمنى ونحوه وله أكثر من واحدة فإن كان هناك سبب أو نية تقتضى
تخصيصاً أو تعميماً عمل به والا وقع بالكل واحدة واحدة ، وإذا قال
أنت طالق ثلاثاً ثلاث كنيتهما بـ أنت طالق ثلاثاً^(١) أو طالق الطلاق ، وعنه
واحدة : اختاره أكثر المتقدمين ، ولو أوقع طبة ثم جعلها ثلاثاً ولم ينو
استئناف طلاق بعدها فواحدة ، وأنت طالق واحدة ونوى ثلاثاً فواحدة
وأنت طالق هكذا وأشار بإصبعه الثلاث طلقت ثلاثاً فإن قال أردت
بعدد المقبوضتين قبل منه ، وإن لم يقل هكذا بل أشار فقط فطلقة واحدة
— قال فى الرعاية ما لم يكن له نية — أو أنت طالق واحدة بل هذه ثلاثاً طلقت
الاولى واحدة والثانية ثلاثاً ، وأنت طالق بل هذه : طلقنا ، وإن قال هذه
أو هذه وهذه طالق وقع بالثلاثة واحدى الاوليين كما لو قال هذه أو هذه
بل هذه طالق ، وإن قال هذه وهذه أو هذه طالق وقع بالاولى واحدى
الاخرين كهذه بل هذه أو هذه طالق — ويأتى فى باب الشك فى
الطلاق له تتمه — وأنت طالق كل الطلاق أو أكثره « بالمشئة » أو
جميعه أو منهاه أو غايته أو كعدد الحصى ألف أو بعدد الحصى

(١) معنى هذا على ما يظهر أن يكرر القول ثلاثاً فهو كما إذا جمعها فى لفظ مع النية

او القطر او الريح او الرمل او التراب او الماء، ونحوه أو يامائة طالق او أنت مائة طالق ونحوه طلقت ثلاثا وان نوى واحدة، وكذا أنت طالق كألف أو كمائة فان نوى في صعوبتها قبل حكما الا في قوله كمعدد الف، وانت طالق الى مكة ولم ينو بلوغها او أنت طالق بعد مكة طلقت في الحال — ويأتى في الطلاق في الماضي والمستقبل — وان قال اشد الطلاق أو أغلظه أو أكبره «بالياء الموحدة» أو أطوله أو أعرضه أو ملء الدنيا أو ملء البيت ونحوه أو مثل الجبل أو مثل عظم الجبل فواحدة رجعية مالم ينو أكثر، وكذا أقصاه — صححه في الانصاف وصحح في التنقيح وتصحيح الفروع أنها ثلاث وان نوى واحدة — وطالق من واحدة الى ثلاث طلقت ثنتين، وأنت طالق مابين واحدة وثلاث واحدة، وأنت طالق طلقة في ثنتين ونوى طلقة مع طلقتين فثلاث، وان نوى موجبه عند الحساب فثنتان ولو لم يعرفه، وان قال الحاسب أو غيره أردت واحدة قبل. وان لم ينو وقع بامرأة الحاسب ثنتان وبغيرها واحدة، وطالق نصف طلقة في نصف طلقة طلقت طلقة بكل حال، وان قال بعدد ما طلق فلان زوجته وجعل عدده فطلقة،

فصل . وجزء طلقة كهى، فاذا قال أنت طالق نصف طلقة او نصفى طلقة او جزءا منها وان قل أو نصف طلقتين طلقت طلقة، وان قال نصفى طلقتين أو نصف ثلاث طلقات او ثلاثة انصاف طلقة او اربعة او ثلاث او خمسة ارباع ونحوه ثنتان، وان قال ثلاثة انصاف طلقتين فثلاث، ونصف طلقة ثلث طلقة سدس طلقة او نصف

وثلاث وسدس طلقة فواحدة ، وان قال نصف طلقة وثلاث طلقة
وسدس طلقة طلقت ثلاثا ، وان قال أوقعت بينكن أو عليكن
أو بينكن بلا أوقعت طلقة أو اثنتين أو ثلاثا أو اربعاً وقع
بكل واحدة طلقة ، وان اراد قسمة كل طلقة بينهن وقع بالاثنتين
على كل واحدة اثنتان ، وبالثلاث والأربع بكل واحدة
ثلاثا وكذا ما بعدها من الصور وان قال أوقعت بينكن أو عليكن
خمسا أو ستا أو سبعا أو ثمانيا وقع بكل واحدة طلقتان وان أوقع تسعا
فازيد أو قال أوقعت بينكن طلقة وطلقة فتلاث ، وسواء في ذلك
المدخول بها وغيرها ، وأوقعت بينكن طلقة فطلقة أو طلقة ثم طلقة
ثم طلقة أو أوقعت بينكن طلقة وأوقعت بينكن طلقة أو أوقعت
بينكن طلقة طلقن ثلاثا الا التي لم يدخل بها فانها تبين بالاولى ، فان قال
أنتن طواق ثلاثا أو طلقتن ثلاثا طلقن ثلاثا ثلاثا

فصل . وان قال نصفك أو جزء منك أو أصبعك أو يدك أو
دمك طالق طلقت ، لكن لو قال أصبعك أو يدك طالق ولا أصبع لها
ولا يبدأ وقال ان قتت فيمينك طالق فقامت بعد قطعها لم تطلق ، وان
قال شعرك أو ظفرك أو سنك أو لبسك أو منيك أو قال سوادك أو بياضك
أو ريقك أو دمعك أو عرقك أو روحك أو حملك أو سمعك أو بصرك
طالق لم تطلق : وحياتك طالق تطلق وانت طالق شهرا أو بهذا البلد صبح ،
وتطلق في جميع الشهور والبلدان وحكم عتق في السك كطلاق

فصل : وان قال لمدخول بها انت طالق انت طالق ونوى بالثانية

الايقاع اولم ينويها ايقاعا ولا تاكيدا طلقت طلقتين ، وان نوى
 بالثانية التاكيد او اتمامها او كانت غير مدخول بها فواحدة ، ويشترط
 في التاكيد ان يكون متصلا ، فلو قال انت طالق ثم مضى زمن طويل ثم
 اعاد ذلك للمدخول بها طلقت ثانية ولم تنفع نية التاكيد ، وان نوى
 بالثانية التاكيد او اكّد الثانية بالثالثة صح وقبل ، وكذا تاكيد
 الاولى بهما ، وان اكّد الاولى بالثالثة لم يقبل لعدم اتصال التاكيد ،
 وانت طالق طالق طالق يقع واحدة ما لم ينواكثر ، وانت طالق
 وطالق وطالق واكّد الاولى بالثانية لم يقبل لانه غير بينهما وبين
 الاولى بحرف يقتضى المغايرة والعطف وهذا يمنع التاكيد ، وان
 اكّد الثانية بالثالثة قبل لانها مثلها في لفظها ، وان قال أنت طالق
 فطالق فطالق او انت طالق ثم طالق ثم طالق فالحكم فيها كالتي
 عطفها بالواو ، وان غير بين الحروف فقال انت طالق وطالق ثم
 طالق ، او طالق ثم طالق وطالق ، او انت طالق فطالق أو طالق ثم طالق
 وطالق فطالق لم يقبل في شئ منها ارادة التاكيد لان كل كلمة مغايرة لما قبلها
 مخالفة لها في لفظها ، والتاكيد انما يكون بتكرير الاول بصورته ،
 وانت مطلقة او مسرحة انت مفارقة واكّد الاولى بهما قبل لانه لم
 يغير بينهما بالحروف الموضوعات للمغايرة بين الالفاظ بل اعاد اللفظة
 بمعناها ، وان اتى بالواو لم يقبل ، وان اتى بشرط او استثناء او صفة
 عقب جملة اختص بها ، فاذا قال انت طالق انت طالق فهاتان جملتان
 لا تتعلق احدهما بالآخرى ، فلو تعقب احدهما بشرط او باستثناء ثم

بصفة لم يتناول الأخرى ، بخلاف معطوف مع معطوف عليه فانهما شيء واحد ولو تعقبه بشرط لعاد إلى الجميع ، وانت طالق فطالق او ثم طالق او بل طالق او طالق طاقعة بل طاقطين او طالق طلقعة بعدها طاقعة او بل طاقعة او قبل طاقعة او قبلها طلقعة طلقت طلقطين ، وان كانت غير مدخول بها بانت بالاولى ولم يلحقها ما بعدها ، لكن لو أراد بقوله بعدها طلقعة ساوقعها قبل حكما ، وان أراد بقوله قبلها طلقعة في نكاح آخر أو ان زوجها قبلي طلقها قبل ان وجد ذلك ، وانت طالق طلقعة معها طاقعة او مع طاقعة او طالق وطاق طلقت طلقطين ولو غير مدخول بها ، وان قال معها اثنتان وقع ثلاث ، والمعلق كالمنجز في هذا سواء قدم الشرط أو اخره أو كرره فلو قال ان دخلت الدار فانت فانت طالق ثم طالق ثم طالق فدخلت طلقت ثلاثا ، وواحدة ان كانت غير مدخول بها ، وان دخلت الدار فانت طالق طلقعة معها طلقعة . او مع طلقعة فدخلت طلقت طلقطين ولو غير مدخول بها ، وان قال لغير مدخول بها انت طالق ثم طالق ان دخلت الدار وان دخلت الدار فانت طالق فطالق فطالق فدخلت طلقت واحدة ، وان قال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت طلقت مدخول بها وغيرها اثنتين . وان قصد افهامها او تاكيدها وقع واحدة ، وان كرر الشرط مع الجزاء ثلاثا فقال ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا وقال الشيخ فيمن قال

الطلاق يلزمه وكرره لأفعل كذا وكذا . لا يقع أكثر من طلبة
إذا لم ينو

باب الاستثناء في الطلاق

وهو اخراج بعض الجملة بألا أو ما يقوم مقامها كغير وسوى وليس
ولا يكون وحاشا وخلا وعدا من متكلم واحد ، يصح استثناء
النصف فاقل من طلقاته ومطلقاته واقرارها لا مازاد عليه نصا ، فإذا
قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا أو ثلاثا الا اثنتين أو خمسا الا ثلاثا
أو الا واحدة أو اربعا الا واحدة أو قال ثلاثا الا اربع طلبة طلقت
ثلاثا ، وأنت طالق طلقتين الا واحدة يقع واحدة ، وأنت طالق ثلاثا
الا واحدة ، أو الا اثنتين الا واحدة . أو ثلاثا الا واحدة . الا واحدة
أو الا واحدة والا واحدة . أو واحدة وثلثين الا واحدة . أو اربعا
الا اثنتين يقع اثنتان . وثلاثا الا ثلاثا الا واحدة أو خمسا أو اربعا
الا ثلاثا أو طالق وطالق وطالق الا واحدة أو الا طلاقا أو طلقتين
واحدة الا واحدة أو طلقتين ونصفا الا طلبة أو ثنتين وثلثين الا ثنتين
أو الا واحدة يقع ثلاثا كعطفه بالفاء أو بتم . ولو أراد الاستثناء من
المجموع في قوله طالق وطالق وطالق الا واحدة دين وقبل ، فيقع اثنتان ،
والاستثناء يرجع الى ما تلفظ به لا الى ما يملكه ، ويشترط فيه وفي شرط
ونحوه اتصال معتاد لفظا أو حكما كأنقطاعه بتنفس ونحوه ، ونية
قبل تمام المستثنى منه — وقطع جمع . وبعده قبل فراغه . واختاره
الشيخ وابن القيم في اعلام الموقعين وقال الشيخ لا يضر فصل

يسير وباستثناء — : وانت طالق ثلاثا واستثنى بقلبه الا واحدة وقعت الثلاث ، وان قال نسائي طوالت واستثنى واحدة بقلبه لم تطلق ، وان قال نسائي الاربع أو الثلاث أو الاثنتين طوالت واستثنى واحدة بقلبه طلقت في الحكم ، وان قالت له امرأة من نسائه طلقتني فقال نسائي طوالت ولا نية له . أو قالت له طلق نساءك فقال نسائي طوالت طلقن كلهن ، فان اخرج السائلة بنيتها دين في صورتين ولم يقبل في الحكم فيهما .

باب للطلاق في الماصي والمستقبل

إذا قال أنت طالق أمس او قبل أن أتزوجك ونوى وقوعه إذن وقع ، والا لم يقع ، وان قال أردت أن زوجا قبلي طلقها او طلقها انا في نكاح قبل هذا قبل منه ان كان قد وجد ، ما لم تكن قرينة من غضب او سؤاها الطلاق ونحوه ، فان مات او جن او خرس قبل العلم بمراده لم تطلق ، وأنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم قبل مضيه او معه لم تطلق ، ويحرم وطؤها من حين عقد الصفة ان كان الطلاق يدينها^(١) ولها النفقة إلى أن يتبين وقوع الطلاق ، وان قدم بعد شهر وجزء يسع وقوع الطلاق تبتنا وقوعه فيه وأن وطأه محرم ، فان كان وطئ لعزمه المهر ان كان الطلاق بائنا ، وان خالعا بعد اليمين يوم فاكثر كثرة يقع الخلع معها قبل الطلاق

(١) لم يقع الطلاق فيما اذا قدم زيد قبل تمام الشهر او معه لعدم تمام الشهر الذي قرن بأوله الطلاق ، وحرم وطؤها من حين عقده لتلك الصيغة لاحتمال كل وقت يأتي أن يكون من الشهر المعقود به الطلاق ، ولا تغفل عن كون هذا كله في غير الطلاق الرجعي والا فلا حرمة للوطء .

بحيث لا تكون معها بائناً وكان الطلاق بائناً ثم قدم زيد بعد الشهر ييومين
صح الخلع وبطل الطلاق ^(١) وان قدم بعد شهر وساعة وقع الطلاق
البائن دون الخلع وترجع بالعوض ^(٢) وان كان الطلاق رجعياً صح الخلع
قبل وقوع الطلاق وبعده ما لم تنقض عدتها ، وكذا الحكم لو قال أنت
طالق قبل موتى بشهر لكن لا إرث لبائن لعدم التهمة ، وان مات أحدهما
بعد عقد الصفة ييومين ثم قدم زيد بعد شهر وساعة من حين عقد الصفة
لم يرث أحدهما الآخر الا أن يكون رجعياً فانه لا يمنع التوارث مادامت
في العدة ، وان قدم بعد الموت بشهر وساعة وقعت الفرقة بالموت
ولم يقع الطلاق ، وان قال إذا مت فانت طالق قبله بشهر لم يصح ،

(١) الكلام على خلع المطلقة يحتاج الى بيان : وذلك أن الخلع بعد ايقاع صيغة
الطلاق (البائن) غير صحيح لاعتباره حيلة في الراجح عندنا والحيل كلها مردودة ،
وعلى هذا فلو قال لزوجته أنت طالق قبل بحى زيد بشهر . ثم بعد ذلك بمدة خالعا
نظرنا الى قدوم زيد . فان كان بعد الخلع بأكثر من شهر فالخلع صحيح لظهور وقوعه
قبل الزمن الذى جعل مبدأ للطلاق ولا حرج فيه . والطلاق غير واقع لانها بان
بالخلع السابق . وذلك مراد المصنف والله يعلم بقوله « خالعا بعد اليمين الى قوله
كثرة يقع الخلع بحيث لا تكون معها بائناً » يعنى ان المدة بين الطلاق والخلع لا تدخل
فى الشهر المقدر

(٢) فرض هذه المسئلة أن زيدا قدم بعد ايقاع صيغة الطلاق بشهر وساعة
لا بعد الخلع كما كان فى السابقة . ولذلك وقع الطلاق هنا ولما الخلع بظهور وقوعه
فى خلال الشهر الذى هو من العدة . وانما ذكرت الساعة مع الشهر لانها هى الفترة
التي تفرضها لا يقاع الطلاق بعد اشهر المقدور

وان قال أنت طالق قبل موتى او قبل موتك او قبل موت زيد أو طالق قبل قدومه أو قبل دخولك الدار طلقت في الحال ، وان قال قبيل موتى أو قال قبيل قدوم زيد لم يقع في الحال ويقع في الوقت الذي يليه الموت ، وان قال طالق قبيل موت زيد وعمرو بشهر وقع باولهما موتا ، وان قال بعد موتى أو مع موتى أو بعد موتك أو مع موتك لم تطلق وان قال يوم موتى طلقت في أوله . ولو قال اطولكما حياة طالق فموت احدهما يقع الطلاق اذن لا وقت يمينه . وان تزوج أمة ابیه ثم قال لها اذا مات ابى فانت طالق أو اذا اشتريتك فانت طالق فمات أبوه أو اشتراها طلقت . ولو قال اذا ملسكتك فانت طالق فمات أبوه أو اشتراها لم تطلق ^(١) فان كانت مدبرة فوقع الطلاق والعق ان خرجت من الثلث . وان لم تخرج من الثلث فكذلك للملك الابن جزءا منها أو كلها فيفسخ النكاح

فصل . ويستعمل طلاق ونحوه كما يأتى استعمال القسم ويجعل جواب القسم جوابا له في غير المستحيل فاذا قال انت طالق لأقومن وقام لم تطلق . فان لم يقع في الوقت الذي عينه حنث . وانت طالق ان أخاك لعاقل وكان أخوها عاقلا لم يحنث وان لم يكن أخوها عاقلا حنث كما لو قال والله ان أخاك لعاقل . وان شك في عقله لم يقع الطلاق .

(١) ملك النين يفسخ عقد النكاح ولكن اذا علق طلاقها على موت ابیه أو شرائها كما في الأولى فان الطلاق يتحقق بمجرد الملك الحاصل بالسبب وفسخ النكاح متأخر عنه فالحكم للطلاق وأما في الثانية فقد علق الطلاق على نفس الملك . والمملك حين تمامه يقارنه الفسخ فلا يدرکه الطلاق والحكم الاول في السبق

وانت طالق لا أكلت هذا الرغيف فاكلته حنث . وانت طالق ما اكلته
لم يحنث ان كان صادقا كما لو قال والله ما اكلته . وانت طالق لو لا أبوك
لطلقتك وكان صادقا لم تطلق . ولو قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق
ثم قال انت طالق لأكرمك طلقت في الحال ، وان حلفت بعق
عبدى فانت طالق ثم قال عبدى حر لأقومن طقت ، وإن قال إن
حلفت بطلاق امرأتى فعبدى حر ثم قال أنت طالق لقد صمت
أمس عتق العبد ، وإن علق الطلاق على وجود فعل مستحيل عادة
أو في نفسه : الأول كانت طالق إن صعدت السماء أو شاء الميت
أو البهيمة أو طرت أو قلبت الحجر ذهباً أو ان شربت ماء هذا
النهر كله أو حملت الجبل ونحوه ، والثانى كان رددت أمس أو جمعت
بين الضدين أو ان كان الواحد أكثر من اثنين أو ان شربت ماء هذا
الكوز ولا ماء فيه كلفه بالله عليه ، وإن علقه على عدمه كانت طالق
لا شرب ماء الكوز ولا ماء فيه علم ان فيه ماء أو لم يعلم أو ان لم أشربه
ولا ماء فيه أو لأصعدن السماء أو ان لم أصعدها أو إذا طلعت الشمس
أو لأقتلن فلانا فإذا هو ميت علمه أولاً أو لأطيرن ونحوه طلقت في الحال
كما لو قال انت طالق ان لم ابع عبدى فمات العبد ، وعتق وظهار وحرام
ونذر ويمين بالله كطلاق ، وإن قال انت طالق اليوم إذا جاء غد لم تطلق
في اليوم ولا غد ، وانت طالق ثلاثاً على مذهب الصيغة والشيعه واليهود
والنصارى طلقت ثلاثاً لاستحالة الصيغة لأنه لا مذهب لهم واقتصده

التأكيد ، فان لم يقل ثلاثا فواحدة ان لم ينو اكثر ، ومثله انت طالق ثلاثا على سائر المذاهب

فصل . في الطلاق في زمن مستقبل ، إذا قال انت طالق غدا او يوم السبت او في رجب طلقت باول ذلك كما لو قال إذا دخلت الدار فانت طالق فاذا دخلت أول جزء منها طلقت ، واما اذا قال إن لم اقضك حقك في شهر رمضان فامراتي طالق لم تطلق حتى يخرج رمضان قبل قضائه ، وفي الموضعين لا يمنع من وطء زوجته قبل الحنث ، وأنت طالق اليوم أو في هذا الشهر أو في الحول طلقت في الحال . فان قال أردت في آخر هذه الأوقات أو في وسط الشهر أو يوم كذا منه أو في النهار دون الليل دين وقبل حكما إلا في قوله غدا أو يوم السبت فلا يدين ولا يقبل حكما ، وأنت طالق في أول رمضان أو في غرته أو غرته أو في رأسه أو استقباله أو مجيئه طلقت بأول جزء منه ولم يقبل قوله أردت آخره أو وسطه ونحوه ظاهرا ولا باطنا ، وان قال بانقضاء رمضان أو انسلاخه أو نفاذه أو مضيه طلقت في آخر جزء منه ، وان قال أول نهار رمضان أو أول يوم منه طلقت بطلوع فجر أول يوم منه ، وأنت طالق اذا كان رمضان أو الى رمضان أو الى هلال رمضان أو في هلال رمضان طلقت وقت يستهل إلا أن يكون أراد من الساعة الى الهلال فتطلق في الحال ، وان قال في مجيء ثلاثة أيام طلقت في أول اليوم الثالث ، وأنت طالق اليوم أو غدا أو انت طالق غدا أو بعد غد طلقت في اسبق الوقتين ، وانت طالق اليوم وغدا

أوبعد غدا وفي اليوم وفي غد وفي بعده فواحدة في الأولى كقوله كل يوم وثلاث في الثانية كقوله في كل يوم ، وإن قال أنت طالق اليوم إن لم اطلقك اليوم أو اسقط اليوم الأول أو اليوم الاخير ولم يطلقها في يومه وقع في آخر جزء منه ، ويأتى في الباب بعده اذا اسقط اليومين وانت طالق اليوم إن لم تزوج عليك اليوم طلقت في آخره إن لم يتزوج فيه ، وإن قال لعبد إن لم ابعك اليوم فامراتى طالق فلم يبعه حتى خرج اليوم طلقت ، فإن عتق العبد أو مات الحالف أو المرأة في اليوم طلقت ، وإن دبره أو كاتبه لم تطلق قبل خروج اليوم لجوازيعه ، وإن وهبه لإنسان لم يقع الطلاق لأنه يمكن عوده إليه فيبيعه في اليوم . وإن قال إن لم ابع عبدى فامراتى طالق ولم يقيد به اليوم فكاتب العبد لم يقع الطلاق فإن عتق بالكتابة أو غيرها وقع ، وإن قال لزوجاته الأربع ايتكن لم اطاها الليلة فصواحباتها طوالق ولم يطا تلك الليلة واحدة طلقن ثلاثا ، ويأتى في الباب بعده

فصل : وإن قال أنت طالق يوم يقدم زيد أو قال في اليوم الذى يقدم فيه زيد فمات أو مات أو ماتا في يوم قدومه أو لم يمّت واحد منهما في ذلك اليوم تبين أن طلاقها وقع من أول اليوم ، وانت طالق في شهر رمضان إن قدم زيد فقدم فيه طلقت من أوله ، وانت طالق في غد إذا قدم زيد فمات قبل قدومه لم تطلق ، وإن قدم زيد والزوجان حيان طلقت عقب قدومه ، وانت طالق اليوم غدا طلقت اليوم واحدة إلا أن يريد أنها طالق اليوم طلقة وطالق غدا طلقة فتطلق اثنتين في اليومين ،

فان قال اردت انها تطلق في احد اليومين طلقت اليوم ولم تطلق غدا، وان اراد نصف طلقة اليوم ونصف طلقة غدا فثنتان، وان نوى نصف طلقة اليوم وبقية غدا طلقت اليوم واحدة، وانت طالق إلى شهر او إلى حول تطلق بمضيه إلا ان ينوى طلاقها في الحال فتطلق في الحال كانت طالق إلى مكة، ولم ينو بلوغها إلى مكة، وانت طالق من اليوم إلى سنة طلقت في الحال فان قال اردت ان عقد الصفة من اليوم ووقعه بعد سنة لم يقع الا بعدها وان قال اردت تكرير طلاقها من حين تلفظت إلى سنة طلقت في الحال ثلاثا ان كانت مدخولا بها . وانت طالق في آخر الشهر تطلق في آخر جزء منه وقيل بآخر فجر اليوم الأخير اختاره الأكثر . وفي أول آخره تطلق بطلوع فجر آخر يوم منه ويحرم وطؤه في تاسع عشرين . ذكره ابن الجوزي . والمراد ان كان الطلاق بائنا . وفي آخر أوله تطلق في آخر أول يوم منه . واذا مضى يوم فانت طالق فان كان نهارا وقع اذا عاد النهار إلى مثل وقته وان كان ليلا فغروب شمس الغد . واذا مضت سنة فانت طالق طلقت اذا مضى اثنا عشر شهرا بالاهلة ويكمل الشهر الذي حلف في اثنا عشر بالعدد . وان قال اذا مضت السنة أو هذه السنة فانت طالق طلقت بانسلاخ ذي الحجة . فان قال اردت بالسنة اثني عشر شهرا دين وقيل . وانت طالق في كل سنة طلقة طلقت الأولى في الحال والثانية في أول المحرم وكذا الثالثة ان بقيت الزوجة في عصمته وان بانت حتى مضت السنة الثالثة ثم تزوجها لم يقع . ولونكحها في الثانية أو الثالثة وقعت الطلقة عقبه . فان قال اردت بالسنة اثني عشر شهرا قبل

حكما. وان قال اردت ان يكون اول السنين المحرم دين ولم يقبل في الحكم. وانت طالق يوم يقدم زيد فقدم نهارا مختارا حنث علم القادم باليمين أو جهلها وسواء كان القادم ممن لا يمتنع بيمينه كالسلطان والحاج والاجنبى او ممن يمتنع باليمين من القدوم كقرابة لها او لاحدهما أو غلام لاحدهما وان قدم ليلا طلقت ان نوى به الوقت او لم ينو شيئا وان قدم نهارا طلقت في اوله وان قدم به ميتا او مكرها لم تطلق ومع النية يحمل الكلام عليها وان قال إن تركت هذا الصبي يخرج فانت طالق فانفلت الصبي بغير اختيارها فخرج فار كان نوى الا يخرج حنث وان نوى الا تدء لم يحنث نصا، وان لم تعلم نيته انصرفت يمينه الى فعلها فلا يحنث الا اذا خرج بتفريطها في حفظه أو باختيارها.

باب تعليق الطلاق بالشروط

وهو ترتيب شيء غير حاصل على شيء حاصل او غير حاصل بان او احدى اخواتها، ويصح مع تقدم الشرط وتاخره كتاخر القسم في قوله انت طالق لأفعلن، ويصح بصريحه وبكنايته مع قصده. ومن صح تنجيذه صح تعليقه، وان فصل بين الشرط وحكمه بكلام منتظم كانت طالق يازانية ان قمت لم يضر، ويقطعه سكوته وتسديحه ونحوه كانت طالق استغفر الله ان قمت، او سبحان الله ان قمت، وانت طالق مريضة رفعا ونصبا يقع بمرضها، وتعم من وأى المضافة الى الشخص ضميرهما فاعلا او مفعولا، ولا يصح إلا من زوج، فلو قال ان تزوجت فلانة او ان تزوجت امرأة فهى طالق لم تطلق ان تزوجها ولو كانت التى

عينها عتيقته (١) كلفه لا افعل كذا فلم يبق له زوجة ثم تزوج اخرى وفعل ذلك ، وان قال لأجنبية انت طالق ان قمت فتزوجها ثم قامت لم تطلق ، وان علق زوج طلاقا بشرط لم تطلق قبل وجوده ، وليس له إبطاله ، فاذا وجدت طلقت فان مات احدهما قبل وجود الشرط او استحال وجوده سقطت اليمين ، وان قال عجلت ما علقته او اوقعت لم يتعجل ، وان اراد تعجيل طلاق سوى تلك المطلقة وقع ، فاذا جاء الزمن الذى علق الطلاق به وهى زوجته وقع بها الطلاق المعلق ، وان قال سبق لسانى بالشرط ولم أرده وقع فى الحال ، وان قال أنت طالق ثم قال أردت ان قمت دين ولم يقبل فى الحكم

فصل . وأدوات الشرط المستعملة فى طلاق وعتق غالباً ستان وإذا ومتى ومن أى وكلها — وهى وحدها للتكرار — وكلها ومهما ولو — على التراخى إذا تجردت عن لم أو نية فوراً أو قرينة ، ما إذا نوى الفورية أو كانت هناك قرينة تدل عليها فانه يقع فى الحال ولو تجردت عن لم ، فاذا اتصلت بهم صارت على الفور الا ان فقط نفياً وإثباتاً مع عدم نية أو قرينة فوراً ، وسواء أضيفت إلى الوقت أو الى الشخص أو من إذا اتصلت بها لم فاذا قال ان أو إذا أومتى أو اى وقت أو كلما قمت فانت طالق أو من أو ايتكن قامت فهى طالق أو أنت طالق لو قمت فمتى قامت طلقت ، ولو قام الاربع فى مسألة من قامت أو ايتكن

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق ولا عتاق لابن آدم فيما لا يملك . وقوله

لا طلاق قبل نكاح ، ولا عتق قبل ملك يمين اهـ

قامت طلقن كلهن ، وكذلك ان قال من أقمتها أو أيتكن أقمتها ثم أقامهن طلقن كلهن ، وعلى قياسه لو قال أى عبيدى ضربته أو من ضربته من عبيدى فهو حر وضربهم عتقوا كما لو قال أى عبيدى ضربك أو من ضربك من عبيدى فهو حر فضربوه كلهم عتقوا وان تكرر القيام لم يتكرر الطلاق الا فى كلما ، وان قال كلما أكلت رمانة فانت طالق وكلما أكلت نصف رمانة فانت طالق فكلت رمانة أى جميع حبها طلقت ثلاثا ^(١) ولو جعل مكان كلما اداة غيرها فثنتان فان نوى بقوله نصف رمانة نصفامنفردا عن الرمانة المشروطة وكانت مع الكلام قرينة تقتضى ذلك لم يحث حتى ينوى با كل مانوى تعليق الطلاق به ، وان علق طلاقها على صفات ثلاثة فاجتمعن فى عين واحدة مثل ان يقول ان رأيت رجلا فانت طالق وان رأيت أسود فانت طالق وان رأيت فقيها فانت طالق فرأت رجلا أسود فقيها طلقت ثلاثا كما لو رأت ثلاثة رجال فيهم الصفات الثلاث ، وإذا قال ان لم اطلقك فانت طالق ولم ينو وقتا ولم تقم قرينة بفور ولم يطلقها لم تطلق الا فى آخر جزء من حياة أحدهما ، فان نوى وقتا أو قامت قرينة بفور تعلق به ، فان كان المعلق طلاقا بائنا لم يرثها إذا ماتت وترثه هى نصا لأنه يقع بها الطلاق فى آخر حياته فهو كالطلاق فى مرض موته ولا يمنع من وطئها قبل فعل ما حلف عليه ، وان قال ان لم اطلق عمرة فحفصة طالق فإى الثلاثة مات أولا وقع الطلاق قبل موته ، وكذا لو

(١) لانه علق الطلاق بكلمة على أكل نصف رمانة أو كلها . وقد وجد وصف

النصف مرتين ووصف الجمع كما تقتضى كلما

قال ان لم اعتق عبدى او ان لم أضربه فامرأتى طالق وقع بها الطلاق فى آخر جزء من حياة أولهم موتا، وهذا مع الاطلاق، وان حلف ليفعلن شيئاً ولم يعين له وقتاً بلفظه ولا نيته فهو على التراخى ايضا، وان قال من لم اطلقها او اى وقت او متى لم أواذالم اطلقك فانت طالق فضى زمن يمكن طلاقها فيه طلقت واحدة، وفى كلما ثلاثا^١ كانت مدخولا بها والا فواحدة بائنة

فصل. وان قال العامى ان دخلت الدار فانت طالق «بفتح الهمزة» فهو شرط كنيته، وان قاله عارف بمقتضاه وهو التعليل طلقت فى الحال ان كان وجد، فلا تطلق إذا لم تسكن دخلت قبل ذلك لأنه انما طلقها لعله فلا يثبت الطلاق بدونها، ولذلك اقى ابن عقيل فى فنونه فيمن قيل له: زنت زوجتك! فقال هى طالق. ثم تبين أنها لم ترن. أنها لاتطلق وجعل السبب كالشرط اللفظى وأولى^(١) وان قال انت طالق اذا دخلت الدار أو ولو دخلت الدار طلقت فى الحال، وان قال ان قمت وانت طالق طلقت فى الحال، فان نوى الجزاء أو أراد أن يجعل قيامها وطلاقها شرطين لشيء ثم امسك قبل حكما، وكذا الحكم لو قال اردت اقامة الواو مقام الفاء، وان قال ان دخلت الدار وانت طالق فعبدى حر صح ولم يعتق العبد حتى تدخل الدار وهى طالق. وان اسقط الفاء من جزاء متاخر فشرط كان دخلت الدار انت طالق فلا تطلق حتى تدخل، فان قال أردت الايقاع فى الحال وقع، وانت طالق ان دخلت الدار وقع فى الحال. وان قال اردت الشرط دين ولم يقبل فى

(١) روى المذهب رأى آخر يعتد به أنها تطلق

الحكم ، وان دخلت الدار فانت طالق وان دخلت الأخرى فمتى دخلت الأولى طلقت سواء دخلت الأخرى أو لم تدخل ولا تطلق الأخرى . وان قال أردت جعل الثاني شرطا لطلاقها طلقت بكل واحدة منهما . وان قال أردت ان دخول الثانية شرط لطلاق الثانية فهو على ماأراد ، وان قال ان دخلت الدار وان دخلت هذه الأخرى فانت طالق لم تطلق الا بدخولها ، وانت طالق لو قمت كان ذلك شرطا ولو لم تكن شرطا . وان قال أردت أن أجعل لها جوابا دين وقبل ، وان قمت فقعدت أو ثم قعدت فانت طالق او ان قعدت اذا قمت او ان قعدت ان قمت ان قعدت متى قمت لم تطلق حتى تقوم ثم تقعد . وكذا انت طالق ان اكلت اذا لبست او ان اكلت ان لبست أو ان أكلت متى لبست لم تطلق حتى تلبس ثم تاكل ، ويسمى اعتراض الشرط على الشرط ، وإذا أعطيتك ان وعدتك ان سالتني فانت طالق لم تطلق حتى تساله ثم يعدها ثم يعطيها ، وان قمت وقعدت فانت طالق طلقت بوجودهما كيفما كان ، وكذا أنت طالق لا قمت وقعدت إن قال ان قمت أو قعدت فانت طالق طلقت بوجود أحدهما . وكذا أنت طالق لا قمت ولا قعدت تطلق بوجود أحدهما ، وكلما أجنب منك جنابة فان اغتسلت من حمام فانت طالق فاجنب ثلاثا واغتسل مرة فيه فواحدة

فصل . في تعليقه بالحيض ، إذا قال إذا حضت فانت طالق طلقت باول حيض متيقن حين ترى الدم ، فان بان الدم ليس بحيض بان نقص عن أقل الحيض ويتصل الانقطاع حتى يمضي أقل الطهر بين الحيضتين او لكونها بنت دون تسع سنين لم تطلق به ، وإذا مضت حيضة فانت

طالق لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر ولو لم تغتسل ولا تعتد بالحیضة التي هي فيها ، وإذا حضت حیضة فانت طالق وإذا حضت حیضتين فانت طالق فحاضت حیضة طلقت واحدة فإذا حاضت الثانية طلقت الثانية عند تطهرها ، وإذا حضت حیضة فانت طالق ثم إذا حضت حیضتين فانت طالق لم تطلق الثانية حتى تطهر من الثالثة ، وإذا حضت نصف حیضة فانت طالق فحاضت سبعة ايام ونصفا وقع ، وإن طهرت فيما دونها تبينا وقوعه في نصفها أو اذا طهرت فانت طالق وكانت حائضا طلقت اذا انقطع الدم ، وإن كانت طاهرا فمتى تطهر من الحیضة المستقبلة ، فإن قالت قد حضت وكذبها قبل قولها في نفسها مع ينها ووقع كقولها أن أضمرت بغضي فانت طالق فادعته لا دخول الدار ونحوه مما يمكن إقامة البينة عليه ولو حلفت وإن قال قد حضيت فأنكرته طلقت باقراره ، وإن قال إن حضت فانت وضرتك طالقتان فقال قد حضت وكذبها طلقت وحدها ولو صدقتها الضرة ، فإن أقامت بينة بذلك بان اختبارتها بادخال قطنة في فرجها زمن دعواها الحيض فإن ظهر دم فهي حائض طلقها ، وإن قال قد حضت وأنكرته طلقها باقراره ، وإن حضتها فاتها طالقتان فقالتا قد حضنا فإن صدقهما طلقها وإن كذبهما لم تطلقا وإن اكذب إحداها طلقت وحدها ، وإن قال ذلك لأربع فقد علق طلاق كل واحدة منهن على حيض الأربع ، فإن كن قد حضن فصدقهن طلقن ، وإن كذبهن لم تطلق واحدة منهن ، وإن صدق واحدة أو واحدة اثنتين لم يطلق منهن شيء وإن صدق ثلاثا طلقت المكذبة وحدها ، وإن قال لهن كلها حاضت

إحداكن أو أيتكن حاضت فضرأثرها طوالق فقلن قدحضنا فصدقهن
 طلقن ثلاثا ثلاثا، وإن صدق واحدة لم تطلق وطلقت ضرأثرها طلاقة
 طلاقة، وإن صدق اثنتين طلقتا طلاقة طلاقة والمكذبتان ثنتين، وإن
 صدق ثلاثا طلقن ثنتين ثنتين والمكذبة ثلاثا وإن حضتا حيضة فاتما
 طالقتان طلقت كل واحدة بشروعهما في الحيض (ولسته أشهر فأكثر
 وقد وطئ بينهما فثلاث لأن الثاني حمل مستأنف وأشكل السابق
 فطلقة ييقن ولغا مازاد، والورع ان يلتزمهما ولا فرق بين
 من قلده حيا او ميتا^(١)) وإن قال ان كان أول ماتلدين ذكرا فانت
 طالق واحدة وإن كان اثني فاثنتين فولدتها دفعة واحدة لم يقع بهما شيء
 وإن ولدتهما دفعتين طلقت بالأول وبانت بالثاني: وإن قال كلما ولدت او
 كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ثلاثة معا طلقت ثلاثا وإن ولدتهم

(١) ما بين القوسين كلام قلق لا يفيد معنى ولم نجد في المراجع التي بيدنا أصلا
 يساعد على فهمه وحاصل ما وجدنا (وهو أنسب لما بعده) قول صاحب المعنى في هذا
 المقام: (فإن قال إن لم تكوني حاملا فأنت طالق. ولم تكن حاملا طلقت، وإن أنت
 بولدت لأقل من ستة أشهر من حين اليمين أو لأقل من أربع سنين ولم يكن يطؤها
 لم تطلق لأننا تبينا أنها كانت حاملا بذلك الولد وإن مضت أربع سنين ولم تلد تبينا
 أنها طلقت حين عقد اليمين، وإن كان يطؤها وأنت بولدت أكثر من ستة أشهر أو أقل
 من أربع سنين نظرت: فإن ظهرت علامات الحمل من انقطاع الحيض ونحوه قبل
 وطئه — يعني الثاني — بحيث لا يحتمل أن يكون من الوطء الثاني لم تطلق، وإن حاضت
 أو وجد ما يدل على برأئتها من الحمل طلقت، وإن لم يظهر ذلك واحتمل أن يكون
 من الثاني فقيه وجهان الخ) وقد نقلنا لك هذا ليتكشف لك الموضوع وتستغنى
 عن ذلك الكلام المضطرب

متعاقبين من حمل واحد طلقت بالأول طلقة وبالثاني أخرى ولم تنقض عدتها لأنها لا تنقض إلا بوضع كل الحمل وانقضت العدة بالثالث ولم تطلق به ، ذكر ذلك في المغني والكافي وغيرهما وذكر في الانصاف ان ان عدتها تنقض بالثاني وهو سهو ، وان قال ان ولدت اثنتين فانت طالق للسنة فطلقة بطهرها ثم أخرى بعد طهر من حيضة ، وان كنت حاملا بغلام فانت طالق واحدة وان ولدت اثني فانت طالق اثنتين فولدت غلاما كانت حاملا به وقت اليمين تبينا انها طلقت واحدة حين حلفه وانقضت عدتها بوضعه ، وان ولدت اثني طلقت بولادتها طلقتين واعتدت بالقروء وان ولدت غلاما وجارية وكان الغلام اولهما ولادة تبينا انها طلقت طلقة واحدة وبانت بوضع الجارية ولم تطلق بها وان كانت الجارية ولدت اولاً طلقت ثلاثاً واحدة بحمل الغلام واثنتين بولادة الجارية

فصل . في تعليقه بالطلاق: اذا قال اذا اطلقتك فانت طالق ثم قال انت طالق طلقت مدخول بها طلقتين وغيرها واحدة ، فان قال عنيت بقولي هذا انك تكونين طالقا اوقعته عليك ولم ارد ايقاع طلاق سوى ما باشرتك به دين ولم يقبل في الحكم ، وان طلقها بائناً لم يقع الملق كان خلعتك فانت طالق ففعل لم تطلق به وتقدم ، وان اطلقتك فانت طالق ثم قال ان قت فانت طالق فقامت طلقت طلقتين وكذا لو نجزه بعد التعليق إذ التعليق بعد وجود الصفة تطليق ، ولو قال أولاً ان قت فانت طالق ثم قال ان اطلقتك فانت طالق فقامت طلقت بالقيام واحدة ولم تطلق بتعليق الطلاق ، وان قال ان قت فانت طالق ثم قال ان وقع عليك

طلاق فانت طالق فقامت طلقت مدخول بها طلقتين وكلما طلقتك اوكلما أوقعت عليك طلاق فانت طالق ثم قال أنت طالق فثنتان لمدخول بها ولغيرها واحدة وهي المنجزة ولا تقع ثالثة لان الثانية لم تقع بإيقاعه بعد عقد الصفة ، وان قال بعدها او خرجت فانت طالق فخرجت طلقت بالخروج طلقة وبالصفة أخرى ولم تقع ثالثة ، وكلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم وقع بمباشرة او سبب او صفة عقدها بعد ذلك او قبله فثلاث ان وقعت الاولى والثانية رجعتين ، واذا طلقتك فانت طالق ثم قال لا : اذا وقع عليك طلاق فانت طالق ثم قال انت طالق طلقت مدخول بها ثلاثا ، وكلما طنقتك طلاقا أملك فيه رجعتك فانت طالق ثم قال انت طالق طلقت اثنتين ، وان كانت الطلقة بعوض او في غير مدخول بها بانت بالاولى ، فان طلقها اثنتين طلقت الثالثة ، وكلما وقع عليك طلاق او ان وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا ثم قال انت طالق طلقت ثلاثا واحدة بالمنجزة وتمتها من المعلق ويلغو قوله قبله ، وهي السريحية ، ويقع بغير مدخول بها واحدة وهي المنجزة ، وان وطئت وطأ مباحا او ان أبنتك او ان فسخت نكاحك او راجعتك أو ظاهرت أو آليت منك أو لا عنتك فانت طالق قبله ثلاثا ففعل طلقت ثلاثا ، وكلما طلقت ضرتك فانت طالق ثم قال مثله للضرة ثم طلق الاولى طلقت الضرة طلقة بالصفة والاولى ثنتين طلقة بالمباشرة ووقوعه بالضرة تطليق ، لا إن أحدث فيها طلاقا بتعليقه طلاقا ثانيا ، وان طلق الثانية فقط طلقتا طلقة طلقة ومثل هذه قوله ان طلقت حفصة فعمرة طالق

اوكلما طلقت حفصة فعمرة طالق ثم قال ان طلقت عمرة حفصة طالق
اوكلما طلقت عمرة حفصة طالق حفصة كالضرة في المسئلة التي قبلها
وعكس المسئلة قوله لعمرة ان طلقته حفصة طالق ثم قال لحفصة ان
طلقتك فعمرة طالق حفصة هنا كعمرة هناك ، ولو علق ثلاثا بتطليق
يملك فيه الرجعة ثم طلقها واحدة طلقت ثلاثا ، وقبل الدخول يقع مانجزه ،
ويعوض لا يقع غيره ، وان قال لزوجاته الاربع أيتكن وقع عليها طلاقى
فضرأثرها طوالق ثم وقع على احدها من طلاقه طلقن ثلاثا ثلاثا ، وان قال
كلما طلقت واحدة منكن فعبد من عبيدى حر وكلما طلقت اثنتين
فعبدان حران وكلما طلقت ثلاثة فثلاثة أحرار وكلما طلقت أربعاً فاربعة
أحرار ثم طلقن معا او منفردات عتق خمسة عشر عبدا الا أن تكون
له نية فيؤاخذ بما نوى ، ولو جعل مكان كلما ان عتق عشرة ، وكلما
اعتقت عبدا من عبيدى فامرأة من نسائى طالق وكلما اعتقت اثنتين
فامرأتان طالقتان ثم اعتق اثنتين طلق الاربع ، وكلما اعتقت عبدا من عبيدى
فجارية من جواري حرة وكلما اعتقت اثنتين فجارتان حرتان وكلما
اعتقت ثلاثة فثلاث أحرار وكلما اعتقت أربعة فاربعة أحرار فاعتق
أربعة عتق من جواريه خمس عشرة بعدة من عتق من عبيده في المسئلة
المتقدمة ، وان قال ان دخل الدار رجل فعبد من عبيدى حر وان دخلها
طويل فعبدان وان دخلها أسود فثلاثة وان دخلها فقيه فاربعة أحرار
فدخلها رجل فقيه طويل اسود دعتق عشرة ، وان قال اذا اتاك طلاقى
فانت طالق ثم كتب اليها اذا اتاك كتابى فانت طالق فاتاها الكتاب

كاملا ولم يمح ذكر الطلاق طلقت ثنتين ، وان قال اردت انك طالق
بذلك الطلاق الاول دين وقبل في الحكم ، وان اتاها بعض الكتاب
وفيه الطلاق ولم يمح ذكره لم تطلق ، ولو كتب اليها اذا قرأت
اكتابي فانت طالق فقرأ عليها وقع ان كانت لا تحسن القراءة والا فلا
ولا يثبت الكتاب الا بشاهدين مثل كتاب القاضي الى القاضي ، واذا شهد
عندها كفى ، وان لم يشهدا به عند الحاكم لا ان يشهد أن هذا خطه

فصل . في تعليقه بالحلف : الحلف بالطلاق تعليق في الحقيقة —

قال ابو يعلى الصغير . ولهذا لو حلف لاحلف فعلق طلاقها بشرط
او بصفة لم يحنث انتهى — مجاز في الحلف لمشار كته له في المعنى المشهور
وهو الحث على فعل أو المنع منه أو تصديق خبر أو تكذيبه كقوله
ان لم ادخل الدار فانت طالق أو لأفعلن او ان لم افعل او ان دخلت
الدار فانت طالق أو انت طالق لقد قدم زيد او لم يقدم أشبه قوله والله
ونحوه ، فاما التعليق على غير ذلك كانت طالق ان طلعت الشمس او قدم
الحاج ونحوه فشرط لاحلف فلا يقع به الطلاق المعلق على الحلف ،
وكذا اذا شئت فانت طالق فانه تمليك ، واذا حضت فانت طالق فانه
طلاق بدعة ، واذا طهرت فانت طالق فانه طلاق سنة ، واذا قال ان
حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال انت طالق ان قت او دخلت الدار او
لم تدخل او ان لم يكن هذا القول حقا ونحوه طلقت في الحال . وان
قال ان حلفت بطلاقك او ان كلمتك فانت طالق وأعاده مرة أخرى
طلقت واحدة ومرتين فثنتان وثلاثا طلقت مدخول بها ثلاثا الا ان

يقصد باعادتها افهامها فلا تطلق سوى الاولى ، وان قال لامرأته ان
حلفت بطلاقكما فاتما طالقتان واعاده طلقت كل واحدة منهما طلقة
فان كانت احدهما غير مدخول بها فأعاده بعد وقوع الطلقة الاولى لم
تطلق واحدة منهما لكن لو تزوج بعد ذلك البائن ثم حلف بطلاقها
طلقت كالأخرى طلقة طلقة ، واختار الموفق وغيره لا تطلق ، ولو جعل
كلما بدل ان طلقت كل واحدة ثلاثا : طلقة عقب حلفه ثانيا وطلقتين
لما نسكح البائن وحلف بطلاقها ، ولو قال لزوجتي حفصة وعمرة ان
حلفت بطلاقكما فعمرة طالق ثم اعاده لم تطلق واحدة منهما ، وان قال
بعد ذلك ان حلفت بطلاقكما فحفصة طالق طلقت عمرة ، فان قال بعد
هذا ان حلفت بطلاقكما فعمرة طالق لم تطلق واحدة منهما ، فان قال
بعده ان حلفت بطلاقكما فحفصة طالق طلقت حفصة ، وان قال لمدخول
بهما كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فاتما طالقتان واعاده ثانيا طلقت
كل واحدة منهما طلقتين ، وان قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما
فهى طالق أو فضرتها طالق واعاده طلقت كل واحدة طلقة ، وان قال
لاحداهما اذا حلفت بطلاق ضرتك فانت طالق ثم قال ذلك للأخرى
طلقت الأولى ، فان اعاده للأولى طلقت الأخرى ، وان حلفت بعق
عبدى فانت طالق ثم قال ان حلفت بطلاقك فعبدى حر طلقت ، ثم ان
قال لعبده ان حلفت بعقك فامرأتى طالق عتق العبد ، ولو قال له ان
حلفت بطلاق امرأتى فانت حر ثم قال لها ان حلفت بعق عبدي فانت
طالق عتق العبد ، ولو قال له ان حلفت بعقك فانت حر ثم اعاد عتق ،

ويأتى فى كتاب الإيمان ما يتعلق بالحلف بالله وبالطلاق

فصل . فى تعليقه بالكلام : اذا قال ان كلمتك فانت طالق فتحققى

ذلك واعلمى ذلك قاله متصلا بيمينه طلقت الا ان يريد بعد انفصال كلامى هذا ، وكذلك ان زجرها فقال تنحى أو اسكتى او مرى ونحوه أو قال ان قت فانت طالق طلقت الا ان يريد كلاما مبتدأ مثل أن ينوى محادثتها أو الاجتماع بها ونحوه ، وان سمعها تذكره فقال الكاذب عليه لعنة الله حنث نسا ، فان جامعها ولم يكلمها لم يحنث الا ان تكون نيته هجرانها ، وان قال ان بدأتك بالكلام فانت طالق فقالت ان بدأتك به فعبدى حر انحلت يمينه الا ان ينوى أنه لا يبدؤها فى مرة أخرى وتبقى يمينها معلقة فان بدأها بكلام انحلت يمينها وان بدأتها عتق عبدها ، وان ظلمت فلانا فانت طالق فكلمته فلم يسمع لتشاغله او غفلته او كاتبته أو راسلته حنث كتكليمها غيره وهو يسمع تقصده به الا ان يكون أراد ألا تشافه ولو ارسلت انسانا يسأل أهل العلم عن مسألة أو حديث فجاء الرسول فسأل المحلوف عليه لم يحنث ، وان أشارت اليه بيد أو عين أو غيرهما لم تطلق وكذا لو كلمته وهى مجنونة وان كلمته وهو سكران أو اصرم بحيث يعلم انها تكلمه أو مجنوناً يسمع كلامها أو كلمته وهى سكرى حنث ، وكذلك ان كلمت صديدا وهو يعلم أنه مكلم وان كلمته ميتاً أو غائباً أو مغمى عليه أو نائماً أو سكراناً أو مجنوناً مصروعين لم يحنث ، وان سلمت عليه حنث فان كان احدهما اماما والآخر مأموماً لم يحنث بتسليم الصلاة الا ان ينوى بتسليمه على المأمومين ،

وان حلف لا يقرأ كتاب فلان فقراه في نفسه ولم يحرك شفتيه به حنث
 الا ان ينوى حقيقة القراءة ، وان قال لامرأته ان كلمتما هذين فاتما
 طالقان فكلمت كل واحدة منهما واحدا منهما طلقنا ، كما لو قال ان
 ركبما دابتيكما أو أكلتما هذين الرغيفين أو لبستما ثوبيكما فاتما
 طالقان فركبت كل واحدة منهما دابتها وأكلت كل واحدة رغيفا
 ولبست كل واحدة ثوبا طلقنا ، وان قال ان كلمتما زيدا وكلمتما عمرا
 فاتما طالقان فلا تطلقان حتى تكلم كل واحدة منهما زيدا وعمرا وان
 قال لعبدان ان ركبما دابتيكما أو لبستما ثوبيكما أو تقلدتما بسيفيكما أو
 دخلتما بزوجتيكما فاتما حران فتي وجد من كل واحد كوب دابته أو لبس
 ثوبه أو تقلد بسيفه أو الدخول بزوجه ترتب عليها العتق لان الانفراد
 بهذا عرف في وفي بعضه شرعى فيتعين الى توزيع الجملة على الجملة ، وان
 قال ان امرتك خالفتنى فانت طالق فنهاها وخالفته لم يحنث الا ان ينوى
 مطلق المخالفة وان نهيتك خالفنى فانت طالق فأمرها وخالفته لم يحنث
 فى قياس التى قبلها الا ان ينوى مطلق المخالفة ، وان كلمتك فانت طالق
 ثم قاله ثانيا طلقت واحدة وان قاله ثالثا طلقت ثانية وان قاله رابعا
 طلقت ثلاثا وتبين غير المدخول بها بطاقة ولم تنعقد يمينه الثانية ولا
 الثالثة ، وان نهيتنى عن نفع أمة فانت طالق فقالت له لاتعطينى من مالى
 شيئا لم يحنث ، وانت طالق ان كلمت زيدا ومحمدا مع خالد لم تطلق
 حتى تكلم زيدا فى حال كون محمد مع خالد وانت طالق ان كلمت زيدا
 وأنا غائب أو وأنت راكبة أو وهو راكب أو ومحمد راكب لم تطلق

هي حتى تكلمه في تلك الحال ، وان كلمتى الى أن يقدم زيد او حتى يقدم زيد فانت طالق فكلمته قبل قدومه حنث ، فان قال أردت ان استدمت تسكيمي من الآن الى أن يقدم زيد دين وقبل

فصل . في تعليقه بالاذن — اذا قال ان خرج بغير اذن أو الا باذن أو حتى آذن لك فانت طالق ثم أذن لها فخرجت ثم خرجت بغير اذنه طلقت إلا ان ينوى الاذن مرة أو يقوله بلفظه ، فان أذن لها بالخروج كلما شئت لم تطلق ، وان أذن لها من حيث لا تعلم فخرجت طلقت نصا ، فلو قال الا باذن زيد فمات زيد لم يحنث اذا خرجت ولو أذن لها فلم تخرج حتى نهاها ثم خرجت طلقت ، وان قال ان خرجت الى غير الحمام بغير اذن فانت طالق فخرجت الى غير الحمام طلقت سواء عدلت الى الحمام اولم تعدل ، وان خرجت تريد الحمام وغيره أو خرجت الى الحمام ثم عدلت الى غيره طلقت

فصل : في تعليقه بالمشيئة — اذا قال أنت طالق ان أو اذا أو متى أو كيف أو حيث أو أنى أو أين أو كلما أو أى وقت شئت ونحوه لم تطلق حتى تقول قد شئت سواء شئت فورا أو تراخيا راضية أو كارهة — وفي التنقيح ولو مكرهة وهو سابقة قلم — ولو شئت بقلبها دون نطقها أو قالت قد شئت ان طلعت الشمس أو قد شئت ان شئت أو شاء فلان فقال قد شئت لم يقع^(١) فان رجع لم يصح رجوعه بكيفية التعاليق ، وكذا

(١) عللوا عدم الوقوع حين تعليقها بالمشيئة على شيء مما ذكر بأنه لم يوجد منها مشيئة بل تعليق ولما كانت المشيئة من الامور الباطنة كان تعليقها على شرط باطلا لا يقتضى تحققها اذا وجد شرطها

لو علقه بمشيئة غيرها ، وان قيد المشيئة بوقت كقوله أنت طالق ان شئت اليوم تقيد به ، فان خرج اليوم قبل مشيئتها لم تطلق ، وان علقه على مشيئة اثنين كقوله ان شئت وشاء أبوك أو زيد وعمر ولم يقع حتى توجد مشيئتهما ولو اختلفا في الفورية والتراخي ، وأنت طالق وعبدى حر ان شاء زيد ولا نية فشاءهما وقعا والا لم يقع شيء ، وأنت طالق ان شاء زيد فمات أو جن لم تطلق ، وان خرس أو كان أخرس وفهمت اشارته فكنتطقه ، ولو غاب لم تطلق ، وان شاء وهو سكران طلقت لا ان شاء وهو مجنون ، وان شاء وهو صبي طفل لم يقع وان كان مميزا يعقل الطلاق وقع ، وأنت طالق الا ان يشاء زيد فمات أو جن طلقت في الحال وان خرس فشاء بالاشارة وفهمت فكنتطقه ان لم يقيد في التعليق والنطق ، وأنت طالق واحدة الا أن يشاء زيد ثلاثا أو تشائي ثلاثا أو ثلاثا الا أن يشاء زيد أو تشائي واحدة فشاء أو شامت الثلاث أو شاء الواحدة وقعت ، فان لم يشأ أو شاء أقل من ثلاث فواحدة في الأولى ، وبيا طالق أو طالق أو عبدى حر ان شاء الله أو الا ان يشاء الله أو ان لم يشأ الله أو ما لم يشأ طلقت وعتق العبد وكذا لو قدم الشرط ، وان دخلت الدار فانت طالق أو حرة ان شاء الله أو أنت طالق أو حرة ان دخلت الدار ان شاء الله فدخلت فان نوى رد المشيئة إلى الفعل لم يقع والا وقع ، وأنت طالق لرضا زيد أو لمشيئته طلقت في الحال ، فان قال اردت الشرط دين وقبل حكما ، ولو قال ان كان ابوك يرضى بما فعلته فانت طالق فقال ما رضيت ثم قال رضيت طلقت ايضا بخلاف ان كان ابوك راضيا لانه ماض ، وان

قال ان كنت تحبين ان يعذبك الله بالنار او قال ان كنت تحبينه بقلبك فانت طالق فقالت انا احبه لم تطلق ان قالت كذبت ، وكذا ان كنت تبغضين الجنة او الحياة ونحوه ، وان قال ان كنت تحبين او تبغضين زيدا فانت طالق فاخبرته به طلقت وان كذبت ^(١) وتعليق عتق كطلاق فيما تقدم ويصح بالموت ، ولو قالت اريد ان تطلقني فقال ان كنت تريدين او اذا اردت ان اطلقك فانت طالق فظاهر الكلام يقتضى انها تطلق بارادة مستقبله ودلالة الحال على انه اراد ايقاعه للارادة التي اخبرته بها قاله في الفنون ، ونصر الثانى فى اعلام الموقعين ، ومثله تكونين طالقا اذا دلت قرينة من غضب او سؤال ونحوه على الحال دون الاستقبال

فصل . فى مسائل متفرقة : اذا قال انت طالق اذا رأيت الهلال او

عند راسه تطلق باكمال العدة او اذا روى بعد الغروب لاقبله الا ان ينوى حقيقة رؤيتها ويقبل حكما ، وهو هلال إلى الثالثة ثم بعدها يقمر فان لم تره حتى اقر او علقه على رؤية زيد فلم يره حتى اقر لم تطلق ، واذا رايت فلانا فانت طالق واطلق فراته ولو ميتا او فى ماء او زجاج شفاف طلقت لامع نية او قرينة ، وان رأته مكرهة اورأت خياله فى ماء او مرآة اورأت صورته على حائط او غيره او جالسته وهى عمياء لم تطلق وتقدم فى الصيام ، وان قال انت طالق ليلة القدر او قال ان كانت امرأتى فى السوق فعبدى حر وان كان

(١) لما كانت العادة تبعد صدقها فى حب العذاب وبعض الجنة أهمل اقرارها

بذلك وقبلت دعواها الكذب فيه بخلاف حب زيد أو بغضه فان اقرارها به ماخوذ عليها لأول الامر لعدم منافاته للعادة المألوفة

عبدى فى السوق فامراتى طالق وكنا فى السوق عتق العبد ولم تطلق المراه لان العبد عتق باللفظ الاول فلم يبق له فى السوق عبد ، وان قال لزوجاته من بشرتى او قال اخبرتني بقدوم زيد فهى طالق فاخبره به نساؤه او عدد منهن معا طلقن ، وان اخبرته متمرقات طلقت الاولى فقط ان كانت صادقة والا فاول صادقة بعدها ولا تطلق منهن كاذبة ، وان لبست او ان لبست ثوبا فانت طالق ونوى معيننا دين وقبل حكما ، وان قربت — بكسر الراء — دار ابيك فانت طالق لم يقع حتى تدخلها وتطلق بوقوفها تحت فنائها ولصوقها بجدارها ، واول من تقوم منسكن فهى طالق او اول من قام من عبيدى فهو حر فقام الكل دفعة واحدة لم يقع طلاق ولا عتق وان قام واحد او واحدة ولم يقم بعدهما احد فوجهان ^(١) وان قام اثنتان او ثلاث دفعة واحدة ثم قامت اخرى وقع الطلاق بمن قام اولا ، وان قال اول من تقوم منسكن وحدها ^(٢) لم يقع وان قال آخر من تدخل منسكن الدار فهى طالق فدخل بعضهم لم يحكم بطلاق واحدة منهن حتى يياس من دخول غيرها بموته او موتهن او غير ذلك فيتبين وقوع الطلاق بآخرهن دخولا من حين دخلت وكذا الحكم فى العتق وان قال ان دخل دارى احد فامراتى طالق فدخلها هو او قال لانسان ان دخل دارك احد فعبدى حر فدخلها صاحبها لم يحث وان حلف لا يفعل شيئا ففعله

- (١) أحدهما لا يقع حيث لا يصدق على من قام أنه أول نظر لعدم قيام غيره
أبدا والثاني يقع لأن الذى قام لم يسبقه أحد بذلك
(٢) يريد أنه لو قامت واحدة فحسب فهى طالق ثم قام اثنتان أو أكثر ثم لم تطلق

ناسيا او جاهلا حنث في طلاق وعتاق لافي يمين مكفرة وعنه لا يحنث في الجميع بل يمينه باقية واختاره الشيخ وغيره ^(١) وان فعله مكرها أو مجنونا او مغمى عليه أو نائما لم يحنث ، ومن بمنع يمينه ويقصد منعه كزوجته وولده وغلامه وقرابته اذا حلف عليه كهو في الجهل والذسيان والاكره وكونه يينا ، وان حلف على من لا يمتنع كالسلطان والاجنبى والحاج استوى العمد والسهو والاكره وغيره ، وان حلف على غيره ليفعله أو لا يفعله بخالفه حنث الحالف . وقال الشيخ لا يحنث ان قصد اكرامه لا الزامه به ويأتى في كتاب الايمان وان حلف ليفعله فتركه مكرها : لم يحنث ، وناسيا او جاهلا يحنث في طلاق وعتق فقط ، وان عقدها يظن صدق نفسه فبان بخلافه فكمّن حلف على مستقبل وفعله ناسيا يحنث في طلاق وعتق فقط ، وان حلف لا يدخل على فلان بيتا او لا يكلمه او لا يسلم عليه او لا يفارقه حتى يقضيه حقه فدخل بيتا هوفيه ولم يعلم او سلم على قوم هوفيه او عليه يظنه اجنبيا ولم يعلم او قضاه حقه فقارقه فخرج رديئا او احاله بحقه فقارقه ظنا انه قد برى ، حنث الا في السلام والكلام وان علم به في السلام ولم ينوه ولم يستثنه بقلبه حنث ، وان حلف لا يبيع لزيد ثوبا فوكل زيد من يدفعه الى من يبيعه فدفعه الوكيل الى الحالف

(١) استدل القائلون بذلك بعموم قوله تعالى ليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم — ويقول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لأمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه اه .

فباعه غير علمه فكناش ، ولو حلف لا تأخذ حقتك مني فأكره على دفعه اليه او اخذه منه قهراً حنث ، وان أكره صاحب الحق على اخذه فكما لو حلف لا يفعل شيئاً ففعله مكرهاً . وان حلف لا يفعل شيئاً او على من يمتنع يمينه كزوجة وقرابة وقصد منعه ولا نية ولا سبب ولا قرينة ففعل بعضه لم يحنث . فلو كان في فهارطة فقال ان اكلتها أو مسكتها أو ألقيتها فانت طالق فاكلت بعضها وقلت الباقي لم يحنث ، فان نوى الجميع او البعض فيمينه على مانوى ، وان دلت قرينة تقتضى احد الأمرين تعلق به كمن حلف لا شربت هذا النهر أو لا أكلت الخبز أو لا شربت الماء وما اشبهه مما علق على اسم جنس او على اسم جمع كالمسلمين والمشركون والفقراء والمساكين حنث بالبعض ، وان حلف لا شربت من ماء الفرات فشرب من مائه حنث كرفع فيه أو اغترف منه كما لو حلف لا شربت من هذا البئر ولا أكلت من هذه الشجرة ولا شربت من هذه الشاة ولا شربت من ماء الفرات فشرب من نهر يأخذ منه حنث ، ولا شربت من الفرات فشرب من نهر يأخذ منه فوجهان ^(١) وان حلف ليفعلنه لم يبرأ حتى يفعله جميعه ، ولا يدخل داراً فأدخلها بعض حسده أو دخل طاق الباب أو لا يشرب ماء هذا الاثناء فشرب بعضه أو لا يبيع عبده ولا يهبه فباع أو وهب بعضه لم يحنث ، وان حلف لا البس من غزلها ولم يقل ثوباً فلبس ثوباً فيه منه أو لا

(١) احدهما يحنث لان الماء المشروب أصله من الفرات وهو المحلوف عليه .

والثاني لا يحنث لأن الماء لا ينسب الى الفرات الآن وإنما يضاف الى النهر الآخر

آكل طعاما اشتريته فاكل طعاما شوركت في شرائه حنث ، ولا يلبس ثوبا اشتراه زيد أو نسجه أو لا يأكل طعاما طبخه أو لا يدخل دارا له أو لا يلبس ما خاطه فلبس ثوبا نسجه هو وغيره أو اشتراه حنث الا ان تكون له نية ، وان اشترى غير شيئا فخلطه بما اشتراه فاكل أكثر مما اشتراه شريكه حنث ، وان أكل مثله أو أقل منه لم يحنث ، ولو اشتراه لغيره أو باعه حنث باكل والشركة والتولية والسلم والصلح على مال شراء وان حلف بطلاق ما غصب فثبت بما يثبت به المال فقط لم تطلق

❦ باب التأويل في الحلف

وهو أن يريد بلفظه ما يخالف ظاهره سواء في ذلك الطلاق والعتاق واليمين المكفرة ، فان كان الحالف ظالما كالذى يستحلفه الحاكم على حق عنده لم ينفعه تأويله ، وكانت يمينه منصرفة إلى ظاهر الذى عنى المستحلف . وان كان ظالوما كالذى يستحلفه ظالم على شيء لو صدقه لظلمه أو ظلم غيره أو نال مسلما منه ضرر فنهاله تأويله ، وكذا ان لم يكن ظالما ولا مظلوما ولو بلا حاجة ، ويقبل في الحكم مع قرب الاحتمال وتوسطه لا مع بعده ، فينوى باللباس الليل . وبالفراش والبساط الارض . وبالأوتاد الجبال . وبالسقف والبناء السماء . وبالاخوة اخوة الاسلام . وما ذكرت فلانا أى ما قطعت ذكره . وما رأيت ما ضربت رثته . وبنسأى طوالق أى نساؤه الاقارب كبناته وعماته وخالاته ونحوهن ، وبحوارى احرار مسفنه . وما كاتب فلانا ولا عرفته ولا أعلمته ولا سألته حاجة ولا

أكلت له دجاجة ولا فروجة ولا في بيتي فرش ولا حصير ولا بارية ويعني بالمكاتبه مكاتبه الرقيق وبالتعريف جعلته عريفاً وبالاعلام جعلته اعلم الشفة وبالحاجة شجرة صغيرة وبالدجاجة الكبة من الغزل^(١) وبالفروجة النراعة وبالفرش صغار الابل والحصير الحبس وبالبارية السكين التي يبرى بها، وما أكلت من هذا شيئاً ولا أخذت منه ويعني بعد أكله وأخذه

فصل . ولا يجوز التحيل لاسقاط حكم اليمين ولا تسقط به ، وقد نص احمد على مسائل من ذلك ، وقال من احتمال بحيلة فهو حانث قال ابن حامد وغيره جملة مذهبه أنه لا يجوز التحيل في اليمين وانه لا يخرج منها الا بما ورد به سمع كنسيان وكأكره واستثناء فاذا أكل تمر او نحوه بماله نوى خلف لتخبرني بعدد ما أكلت ولتميزن نوى ما أكلت ولم تعلم فانها تفرط كل نواة وحدها وتعد له عدداً يتحقق دخول ما أكلت فيه مثل ان يعلم أن عدد ذلك ما بين مائة إلى الف فتعد ذلك كله وكذلك ان قال إن لم تخبريني بعدد حب هذه الرمانة ولم تعلم عددها فان كان ذلك نيته لم يحنث وإن نوى الاخبار بكميته من غير نقص ولا زيادة أو أطلق حنث لأنه حيلة، وكذلك المسائل الآتية في هذا الفصل وشبهها

وقد ذكرنا من ذلك صوراً كثيرة ، وجوزه جماعة من الاصحاب والذي يقطع به أن ذلك ليس مذهباً لاحمد فن ذلك اذا حلف ليقعدن على بارية في بيته وألا يدخله بارية ولم

يكن فيه بارية فانه يدخل فيه قصباً ينسجه فيه أو ينسج قصباً كان فيه ،
وان حلف ليطبخن قدرأ برطل ملح ويا كل منه ولا يجد طعم الملح فانه
يصلق فيه بيضا ، ولا يا كل بيضا ، ولا تفاحاً أولياً كُن مافى هذا الاثناء
فوجده بيضا وتفاحاً فانه يعمل من البيض ناطفاً ومن التفاح شراباً ، وان
كان على سلم وحلف لا صعدت اليك ولا نزلت الى هذه ولا أقمت مكانى
ساعة فلتنزل العليا ولتصعد السفلى ، وان حلف لا أقمت عليه ولا نزلت
عنه ولا صعدت فيه فانه ينتقل الى سلم آخر ، وان حلف لا أقمت فى هذا
الماء ولا خرجت منه فان كان جارياً لم يحنث اذا نوى ذلك الماء بعينه وان
كان واقفاً حنث ولو حمل منه مكرها

فصل وان استحلفه ظالم مالفلان عندك وديعة وكان له عنده
فانه يضمن بما الذى أو ينوى غير الوديعة أو غير مكانها أو يستثنى بقلبه
ولم يحنث فان لم يتاول أثم وهودون أثم اقراره بها ويكفر فلو لم يحلف لم
يضمن عند أبى الخطاب ، ولو سرقته منه امرأته شيئاً فحلف بالطلاق
لتصدقنى أسرقته منى شيئاً أم لا ؟ وخافت ان صدقته فانها تقول سرقته
منك ما سرقته منك وتعنى بما الذى . وان حلف لما سرقته منى شيئاً
فخافته فى وديعة لم يحنث لأن الخيانة ليست سرقة الا أن ينوى أو يكون
له سبب ، وان قال لها أنت طالق ان لم أجامعك اليوم وأنت طالق ان
اغتسلت منك اليوم فصلى العصر ثم جامعها واغتسل ان غابت الشمس
لم يحنث ان لم يكن أراد بقوله اغتسلت منك الجامعة ^(١) وأنت طالق

(١) اذا أراد بالاغتسال الجامعة فانه يحنث على أى حال لانه علق طلاقها على عدم

الوطء مرة وعلى الوطء أخرى ولا بد من أحد الأمرين

ان لم أطأك في رمضان نهرا فسافر مسافة القصر ثم وطئها انحلت يمينه ،
وقال احمد لا يعجبني لانها حيلة ، وان اشترى خمارين وله ثلاث نسوة
[حلف] لتخمرن^(١) كل واحدة عشرين يوما من الشهر اختمرت الكبرى
والوسطى بهما عشرة أيام ثم أخذت الصغرى من الكبرى إلى آخر
الشهر ثم اختمرت الكبرى بخمار الوسطى بعد العشرين إلى آخر الشهر ،
وكذا ركوبهن لبغلهن ثلاثة فراسخ لا يحمل كل بغل أكثر من امرأة
فقال اتن طوالق ان لم تركب كل امرأة منكن فرسخين ، فان حلف ليقسمن
بينهن ثلاثين قارورة : عشر مملوءة وعشر فرغ وعشر منصفة — قلب
كل منصفة في مثلها فلكل واحدة خمس مملوءة وخمس فرغ ، فان كان له
ثلاثون شاة عشرة أنتجت كل واحدة ثلاث سخلات وعشرة أنتجت كل
واحدة سخلتين وعشرة أنتجت كل واحدة سخله ثم حلف بالطلاق
ليقسمنها بينهن لكل واحدة ثلاثون رأسا من غير ان يفرق بين شيء من
السخال وأمهاتهن فانه يعطى احداهن العشرة التي انتجت كل واحدة
سخلتين ويقسم بين الزوجتين ما بقى بالسوية لكل واحدة خمس مما نتاجها
واحدة وخمس مما نتاجها ثلاث ، وان حلف لاشرب هذا الماء ولا أرقته
ولا تركته في الاناء ولا فعل ذلك غيرك فان طرحت في الاناء ثوبا فشرب
الماء ثم جففته لم يحث ، وان حلف ليقسمن هذا الزيت نصفين ولا
يستعبر كيلا ولا ميزانا وهو ثمانية أرطال في ظرف و معه آخر يسع

(١) يريد انه حلف على نسائه الثلاث ان تتخمرن بالخمارين على أن تخصص

كل واحدة بالخمار عشرين يوما وكلية حلف ساقطة من الاصل

خمسة وآخر يسع ثلاثة أخذ بظرف الثلاثة مرتين فאלقاء في ظرف الخمسة وترك الخمسة في ظرف الثمانية ومابقى في الثاني يضعه في الخامس ثم ملاء الثلاثي من الثماني والقاء في الخامس فيصير فيه أربعة وفي الثماني أربعة ، ولو كان عشرة ارطال في ظرف ومعه ظرف يسع ثلاثة وآخر يسع سبعة أخذ بظرف الثلاثة منه ثلاث مرات وافرغ في ظرف السبعة ويبقى في ظرف الثلاثة من المرة الثالثة رطلان ثم القى ما في ظرف السبعة في ظرف العشرة ثم القى ما في الثلاثي وهو رطلان في ظرف السبعة ثم اخذ من ظرف العشرة ملء الثلاثي فאלقاء في السبعة ويبقى فيه خمسة ، فان قال ان ولدت ذكراين أو اثنيين أو حين أو ميتين فانت طالق فولدت اثنيين ولم تطلق . فقد ولدت ذكرا واثني حيا وميتا (١) فان حلف بالطلاق اني احب الفتنة واكره الحق واشهد بئالم تره عني ولا اخاف من الله ولا من رسوله وانا عدل مؤمن مع ذلك فلم يقع عليه الطلاق فهذا رجل يحب المال والولد (٢) ويكره الموت ويشهد بالبعث والنشور والحساب ولا يخاف من الله ولا من رسوله الظلم والجور ، وان حلف ان امرأته بعثت اليه فقالت قد حرمت عليك وتزوجت بغيرك وأوجب عليك ان تنفذ لي نفقتي ونفقة زوجي وتكون علي الحق في جميع ذلك فهذه امرأة زوجها أبوها من مملوكه ثم بعث المملوك في تجارة ومات الأب

(١) هذه المسئلة ومايلها أمثلة لأسئلة واجوبتها

(٢) وقد وصف الله تعالى الأموال والأولاد بأنها فتنة في قوله جل شأنه (انما أموالكم وأولادكم فتنة - الآية)

فإن البنت ترثه وينفسخ نكاح العبد وتقضى العدة وتتزوج برجل فتنفذ إليه^(١) ابعث إلى من المال الذى لمعك فهو مالى وإن حلف أن خمسة زنوا بامرأة لزم الأول القتل والثانى الرجم والثالث والرابع نصف الجلد والخامس لم يلزمه وبر فى يمينه : فالأول ذمى والثانى محصن والثالث بكر والرابع عبد والخامس حربى

فوائد فى المخارج من مضايق الايمان ومايجوز استعماله حال عقد اليمين وما يتخلص به من المآثم والحنث

إذا أراد تخويف امرأته بالطلاق فقال « إن خرجت من دارها » أنت طالق ثلاثاً إن خرجت من الدار الا باذن ونوى بقلبه طالق من وثاق او من العمل الفلانى كالخياطة والغزل والتطريز ونوى بقوله ثلاثاً ثلاثاً أيام فله نيته فان خرجت لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى رواية واحدة ويقع فى الحكم كما تقدم لأن هذا الاحتمال بعيد ، وكذلك الحكم إذا نوى بقوله طالق الطالق من الابل وهى الناقة التى يطلقها الراعى وحدها أول الابل إلى المرعى وحبس لبنها ولا يحلبها الا عند الورد أو نوى بالطلاق الناقة يحل عقاها ، وكذا إن نوى إن خرجت ذلك اليوم أو إن خرجت وعليها ثياب خز أو إبريسم أو غير ذلك أو إن خرجت عريانة أو راكبة بغلاً ونحوه ، أو إن خرجت ليلاً أو نهاراً فله نيته ، ومتى خرجت على غير الصفة التى نواها لم يحنث ، وكذا الحكم إذا قال أنت طالق إن لبست ونوى ثوباً دون ثوب فله نيته ، وكذلك إن كانت يمينه بعثاق ، وكذا ان وضع يده على ضفيرة شعرها وقال أنت طالق ونوى مخاطبة

(١) مرجع الضمير هو المملوك الذى كان زوجها لها

الضفيرة أو وضع يده على شعر عبده وقال أنت حرونوى مخاطبة الشعر، أو إن خرجت من الدار أو إن سرقت منى شيئاً أو إن خنتى فى مالى أو إن أفشيت سرى أو غير ذلك مما يريد منعها منه فله نيته ، وإن أراد ظالم أن يحلفه بالطلاق أو العتاق ألا يفعل مايجوز له فعله أو يفعل ما لايجوز له فعله أو أنه لم يفعل كذا لشيء لم يلزمه الاقرار به خلف ونوى شيئاً مما ذكرنا لم يحنث ، وإن قال له قل زوجتى أو كل زوجة لى طالق ان فعلت كذا أو ان كنت فعلت كذا أو ان لم أفعل كذا فقال ونوى زوجته العمياء أو اليهودية أو كل زوجة له عمياء أو برصاء أو يهودية أو نصرانية أو عوراء أو خرساء أو حبشية أو رومية أو مكية ونحوه أو نوى كل امرأة تزوجها بالصين أو البصرة أو غيرها من المواضع ولم تكن له زوجة على الصفة التى نواها وكان له زوجات على غيرها من الصفات لم يحنث ، وكذا حكم العتاق ، وكذلك ان قال ان كنت فعلت كذا ونوى ان كنت فعلته بالصين ونحوه من الاماكن التى لم يفعلها فيها لم يحنث ، فان أحلفه مع الطلاق بصدقة جميع ما يملكه خلف ونوى جنسا من الأموال ليس فى ملكه منه شيء لم يحنث كأن قال جميع ما أملكه ونوى من الياقوت الأحمر أو الزبرجد الأخضر أو المسك أو العنبر أو الكبريت الأصفر أو نوعاً من أنواع البهار أو ما يملكه من السيوف والقسى والخطب وغير ذلك أى ذلك نوى ولم يكن فى ملكه منه شيء لم يحنث ولم يلزمه التصديق بشيء مما يملكه غيره وكذلك ان أحلفه

عن رجل أو عن شيء غيره أنه لا يعلم أين هو وهو يعلم أنه في دار بعينها
خلف ونوى أنه لا يعلم أين هو من الدار في أرضها أو في علوها أو
في بعض مجالسها أو خزائنها أو غرفها أو سطحها وهو لا يعلم ذلك
لم يحنث ، وكذلك ان كان معه في الدار فكسبت عليه خلف
قبل فتح الباب ان ما فلانا هنا وأشار الى راحة كفه أو الى ماتحت
يده لم يحنث ، فان احلفه ان يأتيه به متى رآه خلف ونوى متى رآه في
داخل الكعبة أو الصين أو غير ذلك من المواضع التي تتعذر رؤيته
فيها فلا يحنث اذا رآه في غيرها ولم يحضره ، وان احلفه بالمشي الى بيت
الله الحرام الذي بمكة فقال ذلك ونوى بيت الله مسجد الجامع وبقوله
الحرام الذي بمكة ، المحرم الذي بمكة بحجة أو عمرة ثم وصله سرا بقله
يلزمه اتمام حجة وعمرة فله نيته ولا يلزمه شيء ، فان ابتدأ احلافه بالله
فقال له قل والله فالحيلة أن يقول هو الله الذي لا اله الا هو ويدغم
الهاء في الواو حتى لا يفهم محلفه ذلك ، فان قال له المحلف انا أحلفك بما
اريد وقل انت نعم كلما ذكرت انا فصلا ووقفت فقل انت نعم وكتب له
نسخة اليمين بالطلاق والعتاق والمشي الى بيت الله الحرام وصدقة جميع
ما يملكه فالحيلة ان ينوى بقله نعم بهيمة الانعام ولا يحنث ، فان قال
اليمين التي احلفك بها لازمة لك قل نعم او قال له قل اليمين التي تحلفني
بها لازمة لي فقال ونوى باليمين يده فله نيته ، وكذا ان قال له ايمان البيعة
لازمة لك أو قال له قل ايمان البيعة لازمة لي فقال ونوى بالايمان الايدي
التي تبسط عند اخذ البيعة ويصفق بعضها على بعض فله نيته ، وكذلك

ان قال المين يميني والنية نيتك فقال ونوى بيمينه يده وبالنيسة البضعة من اللحم
 فله نيته فان قال له قل ان فعلت كذا فامرأتى على كظهر أمى فالخيلة ان ينوى
 بالظهر ما يركب من الخيل والبغال وغيرها فاذا نوى ذلك لم يلزمه شيء —
 ذكره القاضى فى كتاب ابطال الخيل — وقال : هذا من الخيل المباحة قال فان
 قال له قل فانا مظاهر من زوجتى فالخيلة أن ينوى بقوله مظاهر مفاعل من
 ظهر الانسان كانه يقول ظاهرتها فظرت أينأ أشد ظهراً قال : والمظاهر أيضاً
 الذى قد لبس حديدة بين الدرعين وثوباً بين ثوبين فإى ذلك نوى فله
 نيته — فان قال قل وإلا فقعيدة بيتى التى يحوز عليها امرى طالق وهى
 حرام فقال ونوى بالقعيدة الغرارة — وقال فى المستوعب نسيجة تنسج
 كهيئة العيبة^(١) فله نيته فان قال قل وإلا فهالى على المساكين صدقة فالخيلة
 أن ينوى بقوله مالى على المساكين من دين ولا دين عليهم فلا يلزمه شيء
 فان قال قل وإلا فكل مملوك لى حر فالخيلة أن ينوى بالمملوك الرقيق الملتوت
 بالزيت والسمن ، فان قال له قل وإلا فكل عبد لى حر فالخيلة أن ينوى
 بالحر غير ضد العبد . وذلك أشياء فالحر اسم للحية الذكر والحر الفعل
 الجليل والحر من الرمل الذى ما وطىء ، فان قال قل وإلا فكل جارية لى
 حرة فالجارية السفينة الجارية والجارية الاذن والجارية الريح والجارية
 العادة التى جرت فإى ذلك نوى فله نيته ، والحررة السحابة الكثيرة المطر
 والكريمة من النوق ، فان قال قل والا فعيىدى أحرار فقال ونوى
 بالاحرار البقل فله نيته فان الناعم من البقل يسمى أحراراً وما خشن

(١) هى ما يعرف بالحقيبة أو الجوال وما فى معنى ذلك

يسمى ذكورا فان قال له قل والا فجواري حرائر فقال ونوى بالحرائر
 الايام فله نيته فان الايام تسمى حرائر فان قال قل كل شئ في ملكي
 صدقة ونوى بالملك محجة الطريق فله نيته ، وإن قال قل جميع ما أملكه
 من عقار ودار وضيعة فهو وقف على المسكين فقال ونوى بالوقف السوار
 من العاج فله نيته ، فان قال قل وإلا فعلى الحج فقال ونوى بالحج أخذ
 الطبيب ماحول الشجة من الشعر فله نيته ، فان قال قل والا فأنا محرم
 بحجة وعمرة فان نوى بالحجة القصة من الشعر الذي حوالى الشجة ونوى
 بالعمرة أن يبني الرجل بامرأة في بيت أهلها فله نيته لان ذلك يسمى معتمراً
 فان قال قل وإلا فعلى الحج بكسر الحاء ونوى شجة الأذن فله نيته ، فان
 قال قل وإلا فلا قبل الله منه صوما ولا صلاة ونوى بالصوم زرق النعام
 أو النوع من الشجر ونوى بالصلاة بيتاً لأهل الكتاب يصلون فيه
 فله نيته ، وكذا إن قال قل وإلا فما صليت لليهود والنصارى ونوى بقوله
 صليت أى أخذت بصلاء الفرس — وهو ما اتصل بخاصرته إلى نخذه
 أو نوى بصليت أى شويت شيئاً في النار أو ينوى بما النافية ، وكذا إن
 قال قل وإلا فانا كافر بكذا وكذا فقال ونوى بالكافر المستتر المتغنى
 أو السائر المغطى فله نيته

فصل في الإيمان التي يستحلف بها النساء أزواجهن

إذا استحلفته ألا يتزوج عليها خلف ونوى شيئاً ما ذكرنا فله نيته ، فان قالت
 له قل كل امرأة أطؤها غيرك فطالق وكل جارية أطؤها غيرك حرة فقال

ذلك ولم يكن له زوجة غيرها ولم تكن في ملكه جارية ثم تزوج واشترى جارية ووطئها لم تطلق ولم تعتق^(١) وإن كان له وقت اليمين زوجات أو جوار فقال ذلك من غير نية تاويل فأى زوجة وطئ منهن غيرها طلقت وأى جارية وطئها منهن عتقت، فإن نوى بقوله كل جارية أطؤها أو كل امرأة أطؤها غيرك برجلي فله نيته ولا يحنث بجماع غيرها زوجة كانت أو سرية، فإن أرادت امرأته الاشهاد عليه بهذه اليمين التي يحلف بها في جواريه وخاف أن يرفع إلى الحاكم فلا يصدقها فيما نواه فالحيلة أن يبيع جواريه ممن يثق به ويشهد على بيعهن شهودا عدولا من حيث لا تعلم الزوجة ثم بعد ذلك يحلف بعق كل جارية يطؤها منهن وليس في ملكه شيء منهن ويشهد على نفسه وقت اليمين شهود البيع ليشهدوا له بالخالين جميعا وإن شهد غيرهم وأرخ الوقتين وبينهما من الفصل ما يتميز به كل وقت منهما عن الآخر كفاه ذلك ثم بعد اليمين يقابل المشتري الجوارى ويشتريهن منه ويطؤهن ولا يحنث، فإن رافعته إلى الحاكم وأقامت البينة باليمين وبوطئهن أقام هو البينة أنه لم يكن وقت اليمين في ملكه شيء منهن ذكر ذلك صاحب المستوعب وغيره وهو صحيح كله متفق عليه إذا كان الحالف مظلوما

باب الشك في الطلاق

وهو هنا مطلق التردد: — إذا شك هل طلق أم لا أو شك في وجود

(١) لأن التعليق هنا لاغ لعدم اتصاف المرأة الموطوءة بأنها زوجته حال العقد وكذا الجارية لم تكن جاريته

شرطه ولو كان الشرط عدميا نحو لقد فعلت كذا او ان لم أفعله اليوم
فمضى وشك في فعله لم تطلق وله الوطء — لكن قال الموفى ومن تابعه
الورع التزام الطلاق فان كان المشكوك فيه رجعيا ان كانت مدخولا بها
والاجدد نكاحها ان كانت غير مدخول بها أو قد انقضت عدتها، وان
شك في طلاق ثلاث طلقها واحدة وتركها حتى تنقضى عدتها فيجوز
لغيره نكاحها لأنه إذا لم يطلقها فيقين نكاحه باق فلا تحل لغيره انتهى —
ولو حلف لا يأكل ثمرة ف وقعت في تمر ف اقل منه واحدة ف اكثر إلى ألا
يبقى منه واحدة ولم يذرا كل المحلوف عليها أم لا لم تطلق ولا يتحقق حنثه
حتى يأكل كل التمر كله، وان حلف لياكلها لم يتحقق بره ستي يعلم انه
اكلها، واذا شك في عدد الطلاق بنى على اليقين، فان لم يذرا أو واحدة طلق
ام ثلاثا أو قال انت طالق بعدد ما طلق فلان وجهل عدده ف واحدة وله
مراجعتها ويحل له وطؤها، وان قال لامرأتيه احدا كما طالق ينوى
واحدة بعينها طلقت وحدها، فان لم ينو اخرجت بالقرعة لا بتعيينه
ويجوز له وطء الباقي بعد القرعة لا قبلها ان كان الطلاق باثنا وتجب
النفقة حتى يقرع، وان مات ولو بعد موت احدهما قبل البيان اقرع
الورثة، وان ماتت المرأتان او احدهما عين المطلق لاجل الارث
فان كان نوى المطلقة حلف لورثة الاخرى انه لم ينوها وورثها أو
الحية ولم يرث الميتة ^(١) وان كان مانوى احدهما اقرع، ولو قال لهما أو

(١) يريد . وان ماتت احدهما وكان ينويها بالطلاق حلف أنه لم ينو الحية وعلى

ذلك لا يرث الميتة ان كان باثنا

لأمتيه احدا كما طالق غدا او حرة غدا فماتت احدهما قبل الغد طلقت
 الباقية وعتقت . وان كن نساء أو اماء فماتت احدهن قبل الغد او باع
 احدى الاماء اقرع بين الباقي اذا جاء الغد . وان قال امرأتى طالق وأمتى
 حرة وله نساء و اماء ونوى معينة انصرف اليها . وان نوى واحدة مبهمه
 اخرجت بقرعة وان لم ينو شيئا طلقن وعتقن كلهن . وان طلق واحدة
 من نسائه وأنسبها أخرجت بقرعة وتحلل له الباقيات . وان تبين ان
 المطلقة غير التى خرجت عليها القرعة بان تذكر ذلك تبين انها كانت
 محرمة عليه ويكون وقوع الطلاق من حين طاق وترد اليه التى كانت
 خرجت عليها القرعة الا ان تكون قد تزوجت او القرعة بحاكم

فصل . وان قال هذه المطلقة . بل هذه ، طلقنا ، وكذلك لو كن
 ثلاثا فقال هذه بل هذه بل هذه طلقن كلهن ، وان قال هذه أو هذه بل
 هذه او قال هذه او هذه وهذه طلقت الثالثة واحدى الأولتين ، وان قال
 طلقت هذه بل هذه او هذه او أنت طالق وهذه او هذه طلقت الأولى
 واحدى الأخيرتين ، وان قال هذه او هاتين اخذ بالبيان ، فان قال هى
 الأولى طلقت وحدها وان قال ليست الأولى طلقت الأخيرتان ، وليس
 له الوطء قبل التعيين فى كل موضع يقبل فيه تعيينه فان وطئ لم يكن تعيينا
 وان ماتت احدهما لم يتعين الطلاق فى الأخرى ، وان قال طلقت هذه
 وهذه او هذه وهذه فالظاهر انه يطلق اثنتين لا يدري ايهما : الأوليان
 ام الأخيران ؟ كما لو قال طلقت هاتين او هاتين . فان قال هما الأوليان او
 الأخيران تعين فيما عينه ، وان قال لم اطلق الأولين تعين فى الآخرين .

او لم أطلق الآخرين تعين في الاوليين . وان قال انما اشك في طلاق الثانية والآخرين طلقت الاولى لجزمه بطلاقها وبقي الشك في الثلاث ومتى فسر كلامه بمحتمل قبل منه

فصل . فان مات بعضهن او جميعهن أقرع بين الجميع . فمن خرجت القرعة لها لم يرثها ، وان مات بعضهن قبله وبعضهن بعده فخرجت لميته بعده لم ترثه والباقيات يرثن ويرثه ، وان قال بعد موتها هذه التي طلقها او قال في غير المعينة هذه التي اردتها لم يرثها ويرث الباقيات : صدقه ورثتهن **اولا** . ولا يستحلف ، فان مات فقال ورثته لاحداهن هذه المطلقة فاقرت او اقر ورثتها بعد موتها حرمانها ميراثه وان انكرت او انكر ورثتها ولم تكن بينة فقولها اقول ورثتها ، فان شهد اثنان من ورثته انه طلقها قبلت شهادتهما اذا لم يكونا ممن يتوفر عليهما ميراثه ولا على من لا تقبل شهادتهما له كامهما وجدتهما ، لان ميراث احدى الزوجات لا يرجع الى ورثة الزوج وانما يتوفر على ضرائرها ، وان ادعت احدى الزوجات انه طلقها طلاقا تبين به فانكرها فقله ، فان مات لم ترثه وعليها العدة

فصل . اذا كان له اربع نسوة فطلق احداهن ثم نكح اخرى بعد قضاء عدتها ثم مات ولم يعلم ايتهن طلقها فللتى تزوجها ربع ميراث النسوة ثم يقرع بين الاربع فايتهن خرجت قرعتها حرمت وورثه الباقيات وان طلق واحدة لا بعينها او بعينها فانسبها فانقضت عدة الجميع فله نكاح خامسة قبل القرعة ومتى علمناها بعينها ام بتعيينه لها أو بقرعة فعدتها من حين طلقها لا من حين عينها وان مات الزوج قبل التعيين اعتددن

باطول الأجلين من عدة الوفاة أو الطلاق وعدة الطلاق من حين طلق
وعدة الوفاة من حين موته وان كان الطلاق رجعيا فعليهن عدة الوفاة

فصل . واذا ادعت ان زوجها طلقها او ادعت وجود صفة علق
طلاقها عليها فانسكرها فقول له فان كان لهاينة قبلت ، ولا يقبل فيه الا رجلا
عدلان . وان اختلفا في عدد الطلاق فقول له . فان طلقها ثلاثا وسمعت
ذلك أو ثبت عندها بقول عدلين لم يحل لها تمكينه من نفسها وعليها ان
تفر منه ما استطاعت وان تفتدى منه ان قدرت ولا تتزين له وتهرب ولا
تقيم معه وتختفي في بلدها لا تخرج منها ولا تتزوج حتى يظهر طلاقها
ولا تقتله قصدا فان قصدت الدفع عن نفسها فآل الى نفسه ^(١) فلا إثم
عليها ولا ضمان في الباطن فالما في الظاهر فانها تؤاخذ بحكم القتل ما لم
يثبت صدقها وكذا لو ادعى نكاح امرأة كذبا واقام شاهدي زور
فحكم الحاكم له بالزوجة وكذا لو تزوجها تزويجا باطلا فسلمت اليه
بذلك ، واذا طلقها ثلاثا فشهد عليه اربعة انه وطئها أقيم عليه الحد نصا
فان جحد طلاقها ووطئها ثم قامت بينة بطلاقه فلا حد عليه ^(٢) فان
قال وطئتها عالما بانى كنت طلقتها ثلاثا كان اقرارا منه بالزنا فيعتبر فيه ما يعتبر
في الاقرار بالزنا

فصل . ان طار طائر فقال ان كان هذا غرابا فقلانة طالق وان لم

(١) يعنى أرادت دفعه فآل دفاعها الى نفس مطلقها فقتله

(٢) لجواز أن يكون ناسيا أو مخطئا وهذه شبهة تسقط عنه الحد عملا بقوله صلى الله
عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم

يكن غرابا ففلانة طالق فهي كالمنسية^(١) وإن قال إن كان غرابا ففلانة طالق وإن كان حماما ففلانة طالق لم تطلق واحدة منهما إذا لم يعلم، فإن قال إن كان غرابا فامتنى حرة أو فامرأتى طالق ثلاثا وقال آخر إن لم يكن غرابا مثله ولم يعلمه لم تعتقا ولم تطلق وحرم عليهما الوطء إلا مع اعتقاد أحدهما خطأ الآخر، فإن اشترى أحدهما أمة الآخر أقرع بينهما فإن وقعت الفرعة على أمته فولأؤها له وإن وقعت على المشتراة فولأؤها موقوف حتى يتصادقا على امرئتين فإن عليهما، فإن أقر كل منهما أنه الحائث طلقت زوجتهما وعتقت أمتاهما وإن أقر أحدهما حنث وحده، وإن ادعت امرأة أحدهما أو أمته عليه الحنث فقول له، ولو كان عبد مشترك بين مؤسرين فقال أحدهما إن كان غرابا فنصيبي حر وقال الآخر إن لم يكن غرابا فنصيبي حر عتق على أحدهما فيمن بالقرعة والولاء له، فإن قال إن كان غرابا فعبدى حر وإن لم يكن غرابا فامتنى حرة ولم يعلم عتق أحدهما بقرعة، فإن ادعى أحدهما أو كل منهما أنه الذي عتق فقول السيد مع يمينه، فإن قال إن كان غرابا فنساؤه طوالق وإن لم يكن غرابا فعبيده أحرار ولم يعلم منع من التصرف في المملكين حتى يتبين وعليه نفقة الجميع فإن لم يتبين وقال لا أعلم ما الطائر أقرع بين النساء ورق العبيد، فإن وقعت القرعة على الغراب طلق النساء ورق العبيد، وإن خرجت على العبيد عتقوا ولم يطلقن، وإن قال لامرأته وأجنبية أحدا كما طالق أو قال سلمي طالق واسمها سلمي أو قال لحماته ابنتك طالق ولها

(١) يعنى بقرع بين زوجتيه

بنت غيرها طلقت امرأته ، فان قال اردت الاجنبية دين ولم يقبل في الحكم
 الا بقرينة دالة على ارادة لأجنبية مثل أن يدفع يمينه ظلما أو يتخلص
 بها من مكروه ، وان لم ينو زوجته ولا الاجنبية طلقت زوجته ، وأن
 نادى امرأته فاجابته امرأة له أخرى أو لم يحبه وهى الحاضرة فقال أنت
 طالق يظنها المنادة طلقت المنادة فقط ، فان قال علمت أنها غيرها و اردت
 طلاق المنادة طلقتا معا فان قال أردت طلاق الثانية طلقت وحدها
 وان لقي أجنبية فظنها امرأته فقال فلانة . أنت طالق فاذا هى أجنبية طلقت
 امرأته نصا ، وكذا لو لم يسمها بل قال أنت طالق وان علمها أجنبية وآراد
 بالطلاق زوجته طلقت ، وان لم يردها بالطلاق لم تطلق ، ولو لقي
 امرأته فظنها أجنبية فقال أنت طالق أو تنحى يامطلقة لم تطلق امرأته
 وكذا العتق ، وان اوقع بزوجه كلمة وجهلها وشك هل هى طلاق او
 ظهار لم يلزمه شيء .

باب الرجعة

— وهى اعادة مطلقة غير بائن الى ما كانت عليه بغير عقد — اذا
 طلق الحر امراته ولو امة على حرة بعد دخوله او خلوته بها في نكاح صحيح
 اقل من ثلاث او العبد واحدة ولو كانت زوجته حرة بغير عوض فله
 مراجعتها مادامت في العدة ولو مريضا أو مسافرا او محرما وتقدم في
 محظورات الاحرام ويملكها ولي مجنون ولا رجعة بعد انقضاء العدة وتحصل
 الرجعة بلفظ من الفاظها نحو راجعت امرأتى او ارتجعتها او رجعتها

أو رددتها أو أمسكتها لابنكحتها أو تزوجتها ^(١) وإن خاطبها
 فيقول راجعتك أو ارتجعتك أو رجعتك أو رددتك أو أمسكتك
 فإن زاد بعد هذه الألفاظ للمحبة أو الإهانة أو قال أردت أني
 رجعتك لمحبتى إياك أو إهانة لك لم يقدح في الرجعة، وإن قال أردت
 أني كنت أهينك أو أحبك وقد رددتك بفراقى الى ذلك فليس برجعة
 وإن اطلق ولم ينو شيئاً صحّت فالاحتياط أن يشهد وليس من شرطها
 الاشهاد لكن يستحب فيقول اشهدا على أني راجعت امرأتى أو زوجتى
 أو راجعتها لما وقع عليها من طلاق، فلو أشهد وأوصى الشهود بكتمانها
 فصحيحة. ولا تفتقر الى ولى ولا صداق ولا رضا المرأة ولا علمها ولا إذن
 سيدها، والرجعية زوجة يلحقها الطلاق والظهار واللعان والايلاء
 وابتداء المدة من حين اليمين ويرث كل منهما صاحبه إن مات، وإن
 خالعا صح خلعها ولها النفقة ولا قسم لها — صرح به الموفق والشارح
 والزركشى فى الحضانة ولغله مراد من اطلق — ويباح لزوجها وطؤها
 والخلوة والسفر بها ولها أن تترين له وتتشوف، وتحصل الرجعة بوطنها
 بلاشهاد. نوى الرجعة به أو لم ينو. ولا تحصل بمباشرتها من القبلة واللمس
 والنظر الى فرجها بشهوة أو غيرها ولا بالخلوة بها والحديث معها ولا
 بانكار الطلاق، ولا يصح تعليقها بشرط فلو قال راجعتك ان شئت
 أو ان قدم أبوك فقد راجعتك. أو كلما طلقتك فقد راجعتك لم يصح
 ولو قال كلما راجعتك فقد طلقتك صح وطلقت، وإن راجعها فى الردة

(١) لان قوله نكحتها أو تزوجتها كناية فى الرجعة والرجعة لا تصح بالكناية

من أحدهما لم يصح، وهكذا ينبغي أن يكون إذا راجعها بعد اسلام أحدهما ^(١) فإن كانت حاملا باثنين فوضعت أحدهما لم تنقض عدتها به ولو خرج بعض الولد فارتجعها قبل أن تضع باقيه أو قبل أن تضع الثاني صح وانقضت عدتها به وأبيحت اغيره ولو لم تطهر أو تغتسل من النفاس، وإن طهرت من الحيضة الثالثة ولم تغتسل فله رجعتها، فظاهره ولو فرطت في الغسل سنين ولم تبسح للزواج ^(٢) وما عدا ذلك من انقطاع نفقتها وعدم وقوع الطلاق بها وانتفاء الميراث وغير ذلك فانه يحصل بانقطاع الدم

فصل . وإذا تزوجت الرجعية في عدتها وحملت من الزوج الثاني انقطعت عدة الأول بوطء الثاني وملك الزوج ^(٣) رجعتها في مدة الحمل كما يملكه بعد وضعها ولو قبل طهرها من نفاسها وإن أمكن أن يكون

(١) إذا طلقها ثم ارتد أحد الزوجين وراجع الزوج زوجته قبل أن يسلم المرتد منهما فالرجعة غير صحيحة . لأنها استبقاء للنكاح والردة من أحدهما تقتضي فسخه فينبغي منافاة . وكذلك إذا كانا مرتدين ووقع الطلاق ثم أسلم أحدهما وراجع الزوج زوجته فالرجعة باطلة ما لم تكن هي كتابية فتصح . هذا ما قطع به المصنف ومن وافقه ، وهو مبني على أن الفرقة بالردة سبقت على فرقة الطلاق والرجعة إنما تنبني على الطلاق وهناك قول راجح أخذ به بعض ثقات المذهب وتقدم لنا نظيره . وهو أننا لا نتعجل الفرقة بالردة بل نتنظر المرتد منهما فإن أسلم في العدة فالرجعة التي حصلت قبل اسلام من أسلم منهما صحيحة حيث ظهر أنه راجعها . وعلقة النكاح باقية . وإن لم يسلم المرتد في العدة بطلت الرجعة لظهور وقوعها في الفرقة المتقدمة التي كانت معاقبة ذلك لأن أحكام الحيض باقية كعدم حلها للزواج وعدم جواز وطئها

وعدم قراتها القرآن الخ فبقى كذلك جواز رجعتها

(٣) يريد الزوج الأول

أكمل منهما فله رجعها قبل وضعه ولو بان أنه للثاني ، وإن انقضت عدتها ولم يرتجعها أو طلقها قبل الدخول بانث ولم تحل الانكاح جديد وتعود على مابقى من طلاقها سواء رجعت بعد نكاح غيره أو قبله وطئها الثاني أو لم يطأها ، وإن ارتجعها وأشهد على المراجعة من حيث لا تعلم فاعتدت ثم تزوجت من أصابها ردت اليه ولا يطؤها حتى تنقضى عدتها ولها على الثاني المهر ، وإن تزوجها مع علمهما بالرجعة أو علم أحدهما فالنكاح باطل والوطء محرم على من علم وحكمه حكم الزاني في الحد وغيره ، وإن كان الثاني ما دخل بها فُرق بينهما و ردت الى الاول ولا شيء على الثاني ، فإن لم تكن له بيّنة برجعها لم تقبل دعواه ، وإن صدقته هي وزوجها ردت اليه ، وإن صدقه الزوج فقط انفسخ نكاحه ولم تُسَلَّم الى الاول والقول قولها بغير يمين ، فإن كان تصديقه قبل دخوله بها فلها عليه نصف المهر وبعده لها الجميع ، وإن صدقته وحدها لم يقبل قولها في فسخ نكاح الثاني ، فإن بانث منه بطلاق أو غيره ردت الى الاول بغير عقد ولا يلزمها مهر للأول بحال كما لو ارتدت أو أسلمت أو قتلت نفسها ، وإن مات الاول وهي في نكاح الثاني فينبغي ان ترثه لاقراره بزوجيتها واقرارها بذلك ، وإن ماتت لم يرثها ويرثها الزوج الثاني فإن مات الثاني لم ترثه — قال الزركشي ولا يُمكن من تزوج أختها ولا أربع سواها — وإن ادعت الرجعية أو البائن انقضت عدتها قبل قولها إذا كان ممكنا إلا ان تدعيه الحرة بالحيض في شهر فلا يقبل الابينة كما لو ادعت خلاف عادة منتظمة

فصل . وأقل ما تنقضى به عدة الحرة من الاقراء . وهي الحيض

تسعة وعشرون يوما ولحظة ، والامة خمسة عشر ولحظة ^(١) فان ادعت انقضاءها في أكثر من شهر صدقت ، وفي أقل من تسعة وعشرين يوما ولحظة لا تسمع دعواها حتى مر عليها ما يمكن صدقها فيه نظرنا . فان بقيت على دعواها المردودة لم تسمع أيضا . وان ادعت انقضاءها في هذه المدة كلها أو فيما يمكن فيها قبل قولها ، والفاسقة والمريضة والمسلمة والكافرة في ذلك سواء ، وان ادعت انقضاءها بوضع حمل تمام لم يقبل قولها في أقل من ستة أشهر من حين امكان الوطء بعد العقد ، وان ادعت انها اسقطته لم يقبل في أقل من ثمانين يوما ولا تنقض به عدة قبل ان يصير مضغة ، وان ادعت انقضاءها بالشهور لم يقبل قولها والقول قول الزوج الا ان يدعى انقضاءها ليسقط نفقتها مثل ان يقول في محرم طلقتك في شوال فقول هي بل في ذي القعدة فقولها ، فان ادعت ذلك ولم يكن لها نفقة قبل قولها ، ولو انعكس الحال فقال طلقتك في ذي القعدة فلي رجعتك فقالت بل في شوال فلا رجعة لك فقوله ، وان ادعى في عدتها أنه كان راجعها أمس أو منذ شهر قبل قوله ، فان ادعاه بعد انقضائها فأنكرته فقولها ، وان قالت قد انقضت عدتي فقال قد كنت راجعتك فقولها ، وان سبق فقال

(١) وذلك بأن تحيض يوما وليلة ثم تطهر ثلاثة عشر يوما ثم تحيض ثانيا فاذا كانت أمة وطهرت بعد الحيض الثاني لحظة انتهت عدتها . وان كانت حرة وطهرت بعد الحيض الثاني ثلاثة عشر يوما ثم حاضت ثالثا يوما وليلة وطهرت بعد الحيض لحظة تأكد فيها الطهر فقد تمت عدتها في ذلك العدد من الايام

ارتجعتك فقالت قد انقضت عدتي قبل رجعتك فانكرها فقولها ، وان تداعيا معا قدم قولنا ^(١) ، وان اختلفا في الاصابة فقال قد أصبتك فلي رجعتك فانكرته أو قالت قد اصابني فلي المهر كاملا فقول المنكر ، وليس له رجعتها في الموضعين ، ولا تستحق فيهما الا نصف المهر ان كان اختلافهما قبل قبضه ، وان كان بعده وادعى اصابها فانكرت لم يرجع عليها بشيء ، وان كان هو المنكر رجوع ، وان ادعى زوج الأمة بعد عدتها أنه كان راجعها في عدتها فانكرته وصدقه مولاهما فقولها نسا ، وان صدقته وكذبه مولاهما لم يقبل اقرارها في إبطال حق السيد ، فان علم صدق الزوج لم يحل له وطؤها ولا تزويجها ولا يحل لها تمسكته من وطئها كما قبل طلاقها ، ولو قالت الرجعية انقضت عدتي ثم قالت ما انقضت عدتي فله رجعتها ، ولو قال أخبرتني بانقضاء عدتها ثم راجعها ثم أقرت بكذبها في انقضائها وأنكرت ما ذكر عنها وأقرت بان عدتها لم تنقض فالرجعة صحيحة

فصل . والمرأة اذا لم يدخل بها ^(٢) تينها تطليقة فلا رجعة عليها ولا نفقة لها ، فان طلقها ثلاثا أو العبد اثنتين قبل الدخول أو بعده لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ممن يمكنه الجماع ويطو في القبل مع انتشار ، ولو كان خصيا

(١) يريد عند تعارضهما يسقط ادعاؤهما والقول للحاكم . ومراده بالاصابة

بعد . وطؤها قبل الطلاق

(٢) والحلوة في حكم الدخول

أو مسلولاً أو موجوئاً^(١) أو مملوكاً أو لم يبلغ هو أو هي عشر أو مجنوناً أو نائماً أو مغمى عليه وأدخلت ذكره في فرجها أو كانا مجنونين أو وطئها فافضاها أو ظنها سرية أو أجنبية ، وتعود بطلاق ثلاث ، وأدنى ما يكفي تغيب الحشفة وإن لم ينزل فإن كان مجبواً قد بقي من ذكره قدر الحشفة فأكثر فاولجه أحلها والا فلا ، ولا يحلها وطء السيد إن كانت أمة ولا في نكاح فاسد أو باطل أو بشبهة أو في رده أو ردها أو في الدبر أو وطئها قبل اسلام الآخر أو في حيض أو نفاس أو احرام منهما أو من أحدهما أو صوم فرض منهما أو من أحدهما لا إن وطئها وهي محرمة الوطء لضيق وقت صلاة أو مريضة تتضرر بوطئه أو في المسجد أو لقبض مهر، وإن كانت أمة فاشتراهامطلقها لم تحل له^(٢) وإن كانت ذمية فوطئها زوجها الذي أحلها المطلقها المسلم نصاً، ولو تزوجها وهو عبد فلم يطلقها حتى تعتق أو يطلقها واحدة ثم عتق فله عليها الثلاث تطليقات ككافر حر طلق ثنتين ثم استرق ثم تزوجها لا إن عتق بعد علاقه اثنتين ، ولو تزوجها وهو حر كافر فسبى واسترق ثم أسلبا جميعاً لم يملك الا طلاق العبد ، ولوطلقها في كفره واحدة وراجعها ثم سبى واسترق لم يملك إلا طلاقه ولو عاق طلاقاً ثلاثاً بشرط غير عتقه فوجد الشرط بعد عتقه لزمته

(١) الخصى والمسلول هو من انتزعت خصيتاه . والموجوئ هو من دقت خصيتاه أو عروقهما بين حجرين أو ما يشبه ذلك من غير اخراج لها . والمجبوب هو مقطوع الذكر (٢) لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره عملاً بعموم قوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره

الثلاث ، وفي تعليقها بعته تبقى له طلقة ، وإن غاب عن مطلقته ثلاثاً ثم أتته فذكرت أنها نكحت من أصابها وانقضت عدتها منه وكان ذلك ممكناً فله نكاحها إذا غلب على ظنه صدقها أما بأوماتها أو بخبر غيرها ممن يعرف حالها والا فلا ، فلو انكر الزوج الثاني وطأها وادعته منه فالقول قوله في تنصيف المهر إذا لم يقر بالخلو بها والقول قولها في إباحتها للاول ، فإن صدقه الاول لم يحل له نكاحها فإن عاد فصدقها أبيحت له ، وكذا لو تزوجت حاضراً وفارقها وادعت أصابها منه وهو منكرها ، ولو جاءت حاكماً وادعت أن زوجها طلقها وانقضت عدتها جاز تزويجها وتزوجها إن صدقها وكان الزوج مجهولاً ولم تعينه وإن لم يثبت أنه طلقها — قال الشيخ كعامله عبد لم يثبت عتقه وقال ونص أحمد أنه إذا كتب إليها أنه طلقها لم تتزوج حتى يثبت الطلاق — وكذلك لو كان للمرأة زوج ، أي معروف : فادعت أنه طلقها لم تتزوج بمجرد ذلك باتفاق المسلمين ، فإن قالت قد تزوجت من أصابني ثم رجعت عن ذلك قبل أن يعقد عليها لم يحز العقد وإن كان بعده لم يقبل كالأدعي زوجية امرأة فافترت له بذلك ثم رجعت عن الإقرار ، وإن طلقها رجعيًا وغاب فقضت عدتها وأرادت التزوج فقال لها وكيه توقفي كيلا يكون راجعك لم يجب عليها التوقف

باب الإيلاء

وهو حلف زوج يمكنه الجماع بالله تعالى أو بصفة من صفاته على

ترك وطء امرأته الممكّن جماعها ولو قبل الدخول في قبل ابدأ أو يطلق
أو أكثر من أربعة أشهر أو ينويها

وهو محرم في ظاهر كلامهم لانه يمين على ترك واجب . وكان هو
والظاهر طلاقا في الجاهلية ، وله أربعة شروط ^(١) احدها ان يحلف على
ترك الوطء في القبل فان تركه بغير يمين لم يكن موليا ، وان تركه مضرا بها
من غير عذر ضربت له مدته وحكم له بحكمه ، وكذا حكم من ظاهر ولم
يُكفّر وان كان لعذر من مرض أو غيبة أو حبس لم تضرب له مدة ،
وان حلف على ترك الوطء في الدبر او دون الفرج لم يكن موليا ،
وان حلف لا يجامعها الا جماع سوء يريد جماعا ضعيفا لا يزيد على التقاء
الختانين لم يكن موليا ، فان قال اردت وطأ لا يبلغ التقاء الختاتين او اراد
به الوطء في الدبر او دون الفرج فقول فان لم يكن له نية او قال والله
لا اجامعك جماع سوء لم يكن موليا

فصل . والالفاظ التي يكون بها موليا ثلاثة اقسام

احدها ما هو صريح في الحكم والباطن كلفظه الصريح او قال
لا ادخلت أو غيبت أو أولجت ذكرى أو حشفتي في فرجك وللبر
خاصة لا اقتضت لك لمن يعرف معناه فلا يدين ولا يقبل له فيه تاويل

(١) واليك بقية الشروط اجمالا ريثما يذكرها بعد كلام طويل : الثاني أن يحلف
بالله تعالى أو بصفة من صفاته : الثالث أن يحلف على أكثر من أربعة أشهر الخ :
الرابع أن يكون من زوج يمكنه الوطء .

الثاني صريح في الحكم^(١) وهو خمسة عشر لفظا. لا وطئتكَ، لا جامعتك لا باضعتكَ لا بعلتكَ لا باششتكَ لا غشيتكَ لا أفضيت اليكَ لا المستك لا افترشتكَ لا افتضضتكَ لمن لا يعرف معناه لا قربتكَ لا أصبتكَ لا أتيتكَ لا مسستكَ لا اغتسلت منك ، فلو قال اردت غير الوطء دين ولم يقبل في الحكم الثالث ما لا يكون موليا فيها الا بالنية مما يحتمل الجماع وهو ما عدا هذه الالفاظ كقوله والله لا جمع راسي ورأسك مخدة لا ساقف راسي راسك لا ضاجعتكَ لا دخلت عليك لا دخلت على لا قربت فراشك لا بث عندك لا سونك لا غيظنك لتطولن غيبتى عنك لا مس جلدى جلديك لا اويت معك لا نمت عندك ، فمذه ان اراد بها الجماع كان موليا والا فلا ، ومن هذه الالفاظ ما يفتقر إلى نية الجماع والمدة معا . وهو لا سونك لا غيظنك لتطولن غيبتى عنك . فلا يكون موليا حتى ينوى ترك الجماع في مدة تزيد على أربعة أشهر ، وسائر الالفاظ يكون موليا بنية الجماع فقط ، وان قال لا أدخلت جميع ذكري في فرجك لم يكن موليا عكس لا أولجت حشفتي الشرط الثاني أن يحلف بالله تعالى أو بصفة من صفاته وسواء كان في الرضا أو الغضب ، فان حلف بنذر أو عتق أو طلاق أو صدقة مال أو حج أو ظهار أو تحریم مباح ونحوه فليس بمول ، ولو قال ان وطئتكَ فانت زانية أو فله على صوم أمس أو هذا الشهر أو استثنى في اليمين بالله

(١) معنى كونه صريحا في الحكم والباطن أن هذه الصيغة تثبت عليه الايلاء سواء أرفع أمره الى الحاكم أم لم يرفع وأما الصريح في الحكم فقط فيقتضى ثبوت الايلاء عند الحاكم لحسب ويترك الحالف فيما بينه وبين الله الى ماوى من ايلاء أو عده

لم يكن موليا ، وإن قال ان وطئتك فله على أن أصلي عشرين ركعة
كان موليا

الشرط الثالث ان يحلف على أكثر من أربعة أشهر أو يعلقه على
شرط يغلب على الظن الا يوجد في أقل منها. مثل والله لا وطئتك حتى ينزل
عيسى أو يخرج الدجال أو الدابة أو غير ذلك من أشراط الساعة أو ما عشت
أو حتى أموت أو حتى تموتى أو يموت ولدك أو زيد أو حتى يقدم زيد
من مكة. والعادة أنه لا يقدم في أربعة أشهر. أو حتى تمرضى أو يمرض زيد أو
الى قيام الساعة أو حتى آتى الهند أو حتى ينزل الثلج فى الصيف ، أو
يعلقه على شرط مستحيل كوالله لا وطئتك حتى تصعدى السماء أو تقبلى
الحجر ذهابا أو يشيب الغراب ونحوه أو حتى تحبلى ولم يكن وطئها أو
وطئ. ونيتة حبلى متجدد أو حتى تحبلى من غيرى فيكون موليا، فإن قال أردت
بتحبلى ترك قصد الحبلى فليس بمول (١) وإن قال والله لا وطئتك مدة
أو ليطولن تركى لجماعك لم يكن موليا حتى ينوى أكثر من أربعة أشهر
وإن قال والله حتى يقدم زيد ونحوه مما لا يغلب على الظن عدمه فى أربعة
أشهر أو فى هذه البلدة أو محفوفة أو منقوشة أو حتى تصومى نفلا أو تقومى أو
ياذن زيد فيموت أو علقه على ما يعلم انه يوجد فى أقل من أربعة أشهر أو
يظن ذلك كدُبُول بقل وجفاف ثوب ونزول مطر فى أوانه وقُدُوم حج
فى زمانه أو حتى تدخل الدار أو تلبسى هذا الثوب أو حتى اتفّل بصوم

(١) اذا قال والله لا أطوك حتى تحبلى ولم يجعل حتى غايّة لم يكن موليا كما قال
المصنف ويكون ذلك مثل قولك والله لأعلم السفية العلم حتى يطغى به ويزداد شرا

يوم أو حتى اكسوك أو اعطيك مالا أو لا وطئتك الا برضاك أو لا
وطئتك مكرهه أو محزونة فليس بإيلاء، وإن قال حتى تشرب الخمر أو تزني
أو تسقطي ولدك أو تتركي صلاة الفرض أو حتى اقتل زيدا ونحوه أو
حتى تسقطي صداقك أو دينك عني أو حتى تكفلي ولدك أو تهيني
دارك أو يبيعني أبوك داره ونحوه فمول، وإن وطئتك فعبدي حر عن
ظهارى وكان ظاهر فوطىء عتق عن الظهار، والا فليس بمول، فلو
وطىء لم يعتق، ووالله لا وطئتك مريضة فليس بمول إلا أن يكون بها
مرض لا يرجي برؤه أو لا يزول في أربعة أشهر، فإن قاله وهي صحيحة
فمرضت مرضاً يمكن برؤه في أربعة أشهر لم يصرمولياً. وإن لم يرج برؤه
فمول، ولا وطئتك حائضاً أو نفساء أو محرمة أو صائمة فرضاً أو لا
وطئتك لبلاً أو نهراً فليس بمول، وحتى تفطمي ولدى فإن أراد وقت
القطام وكانت مدته تزيد على أربعة أشهر فمول، وإن أراد فعل القطام
أو مات الولد قبل مضي الأربعة أشهر فليس بمول ووالله لا وطئتك
طاهراً أو وطأً مباحاً فمول، وإن قال إن وطئتك فوالله لا وطئتك أو
إن دخلت الدار فوالله لا وطئتك لم يكن مولياً حتى يوجد الشرط، ووالله
لا وطئتك في السنة الأمرة أو الأيوماً أو لا وطئتك سنة إلا يوماً فلا
إيلاء حتى يطأ ويبقى منها فوق ثلثها، ولا وطئتك عاماً ثم قال والله
لا وطئتك عاماً فأيلاء واحد إلا أن ينوي عاماً آخر، ولا وطئتك عاماً
ولا وطئتك نصف عام أو لا وطئتك نصف عام ولا وطئتك عاماً فأيلاء
واحد، ودخلت القصيرة في الطويلة، وإن نوى باحدى المديتين غير

الآخرى أو قال لاوطئتك عاما فاذا مضى فوالله لاوطئتك عاما فهما
إيلا أن لا يدخل حكم أحدهما في الآخر ، فاذا مضى حكم أحدهما بقى
الآخر ، فان قال في المحرم والله لاوطئتك هذا العام ثم قال والله لاوطئتك
عاما من رجب الى اثني عشر شهراً أو قال في المحرم والله لاوطئتك
عاما ثم قال في رجب والله لاوطئتك عاما فهما إيلا أن في مدتين بعض
إحداهما داخل في الاخرى ، فان فاء في رجب أو فيما بعده من بقية العام
الاول حث في اليمين وتلزمه كفارة واحدة وينقطع حكم الایلاءين
وإن فاء قبل رجب أو بعد العام الاول حث في إحدى اليمين فقط ،
وإن فاء في الموضعين حث في اليمين ، وإن حلف على ترك وطئها عاما
ثم كفر يمينه قبل الأربعة أشهر انحل الایلاء ولم يوقف بعد الأربعة أشهر
وإن كفر بعدها وقبل الوقف صار كالخالف على أكثر منها إذا مضت
يمينه قبل وقفه ، فان قال والله لاوطئتك أربعة أشهر فاذا مضت فوالله
لاوطئتك أربعة أشهر فهو حالف على ترك الوطء وليس بمول لكن
له حكم المولى لما بان من قصده من الاضرار بها — قال في الفصول وهو
الاشبه بمذهبنا — ولانه لو ترك الوطء مضرا بها من غير يمين ضربت له مدة
الایلاء فكذا مع اليمين وقصد الاضرار ، وكذلك في كل مدتين متواليتين
يزيد مجموعهما على أربعة أشهر كثلاثة اشهر وثلاثة أو ثلاثة وشهرين ،
وان قال والله لا كلمتك أو لا كلمتك سنة لم يكن مولىا لانه يمكنه
وطؤها ولا يكلمها .

فصل . وان قال والله لاوطئتك ان شئت فشاءت ولو تراخيا

فقول ، ولاوطئتك الا أن تشائى أو يشأ أبوك أو الا باختيارك أو الا ان تختارى فليس بمول ، ولا و طئت واحدة منكن فقول منهن فيحنث بوطه واحدة وتنحل يمينه الا ان يريد واحدة بعينها فيكون موليا منها وحدها ، وان اراد واحدة مبهمه اخرجت بقرعة لا بتعيينه ، ولا و طئت كل واحدة منكن فقول من جميعهن فى الحال وتنحل يمينه بوطه واحدة ولا يقبل قوله نويت واحدة منهن معينة أو مبهمه ولا أطو كن لم يصير موليا حتى يطاء ثلاثا فيصير موليا من الرابعة ، وان مات بعضهن أو طلقها انحلت يمينه وزال حكم الایلاء ، فان راجع المطلقة أو تزوجها بعد بينوتها عاد حكم يمينه ، وان آلى من واحدة ثم قال للآخرى شركتك معها لم يصير موليا من الثانية

ويصح الایلاء بكل لغة بمن يحسن العربية ومن لا يحسنها ، فان آلى بلغة لا يعرفها لم يكن موليا ولو نوى موجبها عند اهلها ، فان اختلف الزوجان فى معرفة ذلك فقلوه اذا كان متكلمما بغير لسانه ، فان آلى بلغته وقال جرى على لسانى من غير قصد لم يقبل فى الحكم ، وان آلى من الرجعية صح .

وابتداء المدة من حين آلى ولا يصح الایلاء من الرتقاء والقرناء
الشرط الرابع : — ان يكون من زوج يمكنه الوطء مسلما كان أو كافرا
حرا أو عبدا سليما أو خصيا أو مريضا رجي برؤه ، فلا يصح ایلاء الصبي غير المميز ولا المجنون ولا العاجز عن الوطء بحجب كامل أو شلل ، ولو آلى ثم جب بطل ایلاؤه ، ويصح ایلاء السكران والمميز كطلاقهما ، ولا يشترط

في صحة الايلاء الغضب ولا قصد الاضرار كالطلاق ، والايلاء والظهار
وسائر الأيمان في الغضب والرضا سواء ، ومدة الايلاء في الاحرار
والرقيق سواء ، واذا أسلم الذمي لم ينقطع حكم الايلاء ، ولا حق لسيد الأمة
في طلب الفية والعفو عنها ، بل له ، ولو حلف ألا يطاء أمته أو أجنبية
مطلقاً أو ان تزوجها لم يكن مولياً وسواء كانت الزوجة حرة أو أمة
مسلمة أو كافرة عاقلة أو مجنونة صغيرة أو كبيرة ، وتطالب غير مكلفة
إذا كلفت

فصل . واذا صح الايلاء ضربت له مدة أربعة أشهر
ولا يطالب بالوطء فيهن ، وابتداء المدة من حين اليمين ولا تقتصر الى ضرب
حاكم كمدة العدة ، فاذا مضت ولم يطاء ولم تُعَفَّه ورافعته الى الحاكم أمره
بالفية . وهي الجماع . فان أبى أمره الحاكم بالطلاق فان لم يطلق طلق الحاكم
عليه كما يأتي في آخر الباب ، ولا تطلق بمجرد مضي المدة ، فان كان به
عذر في المدة يمنع الوطء ولو طارثا بعد يمينه كحبسه واحرامه ونحوه
احتسب عليه بمدته ، وان كان المانع من جهتها كصغرها ومرضها
أو حبسها وصيامها واعتكافها الفرضين واحرامها ونفاسها وغيبتها
ونشوزها وجنونها ونحوه وكان موجودا حال الايلاء فابتداء المدة من حين
زواله ، وان كان طارثا في اثناء المدة استؤنفت من وقت زواله
إن كان قد بقي منها اكثر من أربعة أشهر والاسقط حكم الايلاء
ولا تبني على ماضى كمدة الشهرين في صوم الكفارة الا الحيض فانه
يحتسب عليه مدته وقت الايلاء ولا يقطع مدته إن طراً ، وان آلى في

الردة فابتداء المدة من حين رجوع المرتد منهما الى الاسلام ، فان طرأت
الردة في أثناء المدة انقطعت وحرم الوطء ، فاذا عاد الى الاسلام استؤنفت
المدة سواء كانت الردة منهما أو من أحدهما وكذلك إن أسلم أحد
الزوجين الكافرين ، وإن طلقها في أثناء المدة أو انقضت عدة الرجعية
انقطعت المدة ، فإن عاد فتزوجها وقد بقي من المدة أكثر من أربعة
اشهر عاد حكمه ، وإن كان الطلاق رجعياً ولم تنقض المدة بنت ، فإن
راجعها بنت أيضاً ، وإن آلى من زوجته الامة ثم اشتراها ثم أعقها
وتزوجها أو كان المولى عبداً فاشتريته امرأته ثم أعقته ثم تزوجته عاد
الايلاء ، وإن انقضت المدة وبها عذر يمنع الوطء لم تملك طلب الفیئة ولا
المطالبة بالطلاق و تناخر المطالبة إلى حين زواله ، وإن كان العذر به وهو
مما يعجز به عن الوطء من مرض أو حبس يعذر فيه أو غيره لزمه أن يفيء
بلسانه في الحال فيقول متى قدرت جامعتك ، وإن كان محبوساً بحق يمكنه
أداؤه طوالب الفیئة لانه قادر عليها بإدائه عليه ، فإن لم يفعل أمر بالطلاق
وإن كان عاجزاً عن أدائه أو حبس ظلماً أمر بفیئة المعذور ،
ومتى زال عذره وقدر على الفیئة وطوالبها لزمه أن حل الوطء فإن
لم يفعل أمر بالطلاق ، وإن كان غائباً لا يمكنه القدوم لخوف أو نحوه
فأف فیئة المعذور ، وإن أمكنها القدوم فلها أن توكل من يطالبه بالمسير إليها
أو حملها إليه أو الطلاق ، وإن كان مظاهراً لم يؤمر بالوطء ويقال له أما أن تكفر
وأما أن تطلق ، فإن طلب الإمهال ليطلب رقبة يعتقها أو طعاماً يشتريه
إمهال ثلاثة أيام ، وإن علم انه قادر على التكفير في الحال وإنما قصده

المدافعة لم يمهل، وإن كان فرضه الصيام لم يمهل حتى يصوم بل يطلق، وإن كان قد بقي عليه من الصيام مدة يسيرة أمهل فيها ، وإن وطئها في الفرج وطأ محرماً مثل أن يطأ في الحيض أو النفاس أو الاحرام أو صيام فرض من أحدهما أو مظاهرها فقد فاء اليها وعصى بذلك فأنحل الأيلاء لان وطئها دون الفرج أو في الدبر، وإن أراد الوطء حال الاحرام أو الصيام الفرض أو قبل تكفيره للظهار فمنعته لم يسقط حقها كما لو منعته في الحيض : وليس على من قال بلسانه كفرارة ولا حنث ، وإن كان مغلوباً على عقله بجنون أو اغماء لم يطالب حتى يزول ذلك ، وإن قال أمهلوني حتى أقضى صلاتي أو اتغدى أو حتى ينضم الطعام أو حتى أنام فانا ناعس أو حتى أفطر من صومي أو أرجع الى بيتي أمهل بقدر الحاجة فقط ، فإن كانت الزوجة صغيرة أو مجنونة فليس لها المطالبة ولا لوليها فإن كانتا بمن لا يمكن وطؤهما لم يحتسب عليه بالمدة ، فإن كان وطؤهما ممكناً فافاقت المجنونة وبلغت الصغيرة قبل انقضائها فلهما المطالبة ، فإن لم يبق له عذر وطلبت الفیئة فجامع انحلت يمينه ولم يخرج من الفیئة ، ولو علق طلاقاً ثلاثاً بوطنها امر بالطلاق وحرم الوطء ، فإن أوج فعليه النزع حين يوجب الحشفة ولا حد ولا مهر ، ومتى تم الايلاج أو لمس لحقه نسبه ووجب المهر ولا حد ، وإن نزع ثم أوج فإن جهلاً التحريم فالمهر والنسب لاحق به ولا حد ، والعكس فعكسه ، وإن علمه وحده لزمه المهر والحد ولا نسب ، وإن علمته وحدها فالحد عليها والنسب لاحق ولا مهر وكذا ان تزوجت في عدتها ، ولو علق طلاق غير مدخول بها

بوطئها فوطئها وقع رجعيا ، واذنى ما يكفي من ذلك تغيب الحشفة أو قدرها في الفرج ولو من مكره وناس وجاهل ونائم اذا استدخلت ذكره ومجنون ولا كفارة عليه فيهن ، وان لم يف واعفته المرأة سقط حقها كعفوها بعد مدة الفیئة وان لم تعفه أمر بالطلاق فان طلق واحدة فله رجعتها سواء اوقعه بنفسه أو طلق الحاکم عليه ، فان لم يطلق ولم يطأ أو امتنع المذکور من الفیئة بلسانه طلق الحاکم عليه ، وليس للحاکم ان يامر بالطلاق ولا ان يطلق عليه الا ان تطلب المرأة ذلك ، فان طلق عليه واحدة او اثنتين أو ثلاثا او فسخ صح والخيرة في ذلك للحاکم ، وان قال فرقت بينكما فهو فسخ ، وان ادعى ان المدة ما انقضت وادعت مضيا فقله مع يمينه ، وان ادعى انه وطئها فانكرته وكانت ثيبا فقله مع يمينه ، ولا يقضى فيه بالنكول نصا ، وان كانت بكرا أو اختلفا في الاصابة وادعت انها عذراء فشهدت امرأة بثبوتها فقله ، فان لم يشهد لها احد بزوال البكارة فقله

كتاب الظهار

وهو محرم ، وهو أن يشبه امرأته أو عضوا منها بظهر من تحرم عليه على التأيد أو الى أمد ، أو بها ولو بغير العرية ولو اعتقد الحل كجوسي أو بعضومنها أو بذکر أو عضومنه : كانت كظهر امی او انت على كظهر امی او بطن او كيد او رأس امی او اختی أو كوجه حماتی ونحوه او يقول

ظهرک او یدک او رأسک او جلدک او فرجک علی کظهر امی او کید
 اختی او عمتی او خالتی من نسب او رضاع . وان قال کشعر امی او
 کسنها او ظفرها أو شبه شیئا من ذلك من امرأته بامه او بعضو من
 اعضائها او قال بروح امی او عرقها او ريقها او دمعا او دمها او قال
 وجهی من وجهک حرام فلیس بظهار ، وان قال انا مظاهر او علی
 الظهار او علی الحرام او الحرام لی لازم فلغو ومع نية او قرينة ظهار ،
 وکذا انا علیک حرام او کظهر رجل ، ویکره ان یسمى الرجل امرأته
 بمن تحرم علیه کقوله لها یا اختی یا بنتی ونحوه ولا یثبت به حکم الظهار
 لأنه مانواه به ، وان قال انت عندی او منی او انت علی کامی کان مظاهرا
 وان قال اردت کامی فی الکرامة قبل حکما ، وانت کظهر امی طالق
 وقع الظهار والطلاق معا ، وأنت طالق کظهر امی طلقت ولم یکن ظهارا
 الا ان ینویه ، فان نواه وکان الطلاق بائنا فکا لظهار من الأجنية لأنه اتی
 به بعد بینوتها کالطلاق ، وان کان رجعا کان ظهارا صحیحا ، وأنت امی
 او کامی او مثل امی او امرأتی امی لیس بظهار الا ان ینویه او یقرن به
 ما یدل علی ارادته ، وان قال امی امرأتی او مثل امرأتی لم یکن مظاهرا ،
 وانت علی کظهر ابی او کظهر غیره من الرجال او کظهراً جنیة او
 اخت زوجتی او عمتها او خالتها ونحوه ظهار ، وانت علی کظهر البهیمة
 او انت حرام ان شاء الله فلا ظهار ، وانت علی حرام ظهار اولونوی
 طلاقاً أو یمینا ، وان قال ذلك لمحرمة علیه بحیض أو نحوه ونوی الظهار
 فظهار ، وان نوى انها محرمة علیه لنلك او اطلق فلیس بظهار ، وان قال

الحل على حرام او ما أحل الله لى أو ما أنقلب اليه حرام فظاهر ، وان صرح بتحريم المرأة أو نواها كقوله ما أحل الله على حرام من أهل ومال فهو آكد ، وتجزيه كفارة الظهار لتحريم المرأة والمال ، وانت على كظهر امى حرام او انت على حرام كظهر امى حرام

فصل . ويصح من كل زوج يصح طلاقه ، فيصح ظهار الصبي المميز -- وقال الموفق : الأقوى عندى انه لا يصح من الصبى ظهار ولا ايلاء -- ويصح من الذمى بجزاء صيد ويكفر بغير صوم ، ويصح من السكران بناء على طلاقه ، ومن العبد ويأتى حكم تكفيره ، ويصح ممن يخنق فى الأحيان فى إفاقة كطلاقه ، ولا يصح ظهار الطفل والمكره والزائل العقل بمنون او اغماء او نوم او غيره ، ويصح من كل زوجة لعموم الآية ولانها زوجة يصح طلاقها ، فاذا ظاهر من أمته او ام ولده او قال لها انت على حرام فعليه كفارة يمين ، وان قالت لزوجها انت على كظهر أبى أو قالت انت تزوجت فلانا فهو على كظهر أبى فليس بظهار وعليها كفارته لا تجب عليها حتى يطاها مطاوعة ويجب عليها تمكينه قبلها ، وان قال لاجنية أنت على كظهر امى او ان تزوجتك فانت على كظهر امى لم يطاها فان تزوجها حتى يكفر كفارة الظهار ، وكذا ان قال كل النساء أو كل امرأة تزوجها على كظهر امى فان تزوج نساء وأراد العود فعليه كفارة واحدة وسواء تزوجهن فى عقد أو عقود ، فان قال لاجنية انت على كظهر امى وقال أردت انها مثلها فى التحريم دين ولم يقبل فى الحكم ، وان قال لها انت على حرام واراد فى كل حال

فظاهر ، وان اراد في تلك الحال او اطلق فلا . ولو ظاهر من احدى زوجتيه ثم قال للاخرى اشركتك معها اوانت مثلها فصريح في حق الثانية أيضا ويصح الظهار معجلا ومعلقا بشرط نحو ان دخلت الدار فانت على كظهر امي او ان شاء زيد فتى شاء زيد او دخلت الدار صار مظاهرا ، ومطلقا ومؤقتا نحو انت على كظهر امي شهرا او شهر رمضان فاذا مضى الوقت زال الظهار وحلت بلا كفارة ولا يكون عائدا الا بالوطء في المدة ، وانت على كظهر امي ان شاء الله او ما احل الله على حرام ان شاء الله او انت على حرام ان شاء الله أو إن شاء الله وشاء زيد فشاء زيد وانت ان شاء الله حرام ونحوه لا ينعقد ظهاره ، وانت على حرام ووالله لا وكلتك ان شاء الله عاد الاستثناء اليهما الا أن يريد أحدهما

فصل . ويحرم على مظاهر ومظاهر منها الوطء والاستمتاع منها بما دون الفرج قبل التكفير ، ومن مات منهما ورثه الآخر ، وتجب الكفارة بالعود — وهو الوطء في الفرج — وذلك أنها شرط لحل الوطء فيؤمر بها من اراده ليستحلها بها ، وتقديم الكفارة قبل الوجوب تعجيل لها قبل وجوبها لوجود سببها كتعجيل الزكاة قبل الحول بعد كمال النصاب ، ولو مات احدهما أو طلقها قبل الوطء فلا كفارة ، فان عاد فتزوجها لم يطأها حتى يكفر ، وان وطئ قبل التكفير اثم مكلف واستقرت عليه الكفارة ولو مجنوناً وتحريمها باق عليه حتى يكفر وتجزيه كفارة واحدة ، وان ظاهر من امرأته الامة ثم اشتراها لم تحل له حتى يكفر ، فان اعتقها عن كفارته صح ، فان زوجها

بعد ذلك حلت له بلا كفارة، فإن اعتقها في غير الكفارة ثم تزوجها لم تحل له حتى يكفر، وإن كرر الظهار قبل التكفير فكفارة واحدة في مجلس كان أو مجالس نوى التأكيد والافهام أو لم ينو، وإن ظاهر ثم كفر ثم ظاهر فكفارة ثانية، وإن ظاهر من نسائه بكلمة واحدة بان قال أنتن على كظهر أُمى فكفارة واحدة وإن كان بكلمات بأن قال لكل واحدة أنت على كظهر أُمى فلكل واحدة كفارة

فصل . في كفارة الظهار وغيرها

فكفارة الظهار على الترتيب . فيجب تحرير رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا، وكفارة الوطء في نهار رمضان مثلها وكفارة القتل مثلها لكن لا إطعام فيها . والاعتبار في الكفارات بحالة الوجوب كالحد^(١) وإمكان الأداء مبني على زكاة فأَن وجبت وهو موسر ثم أعسر لم يجزئه إلا العتق . وإن وجبت وهو معسر ثم أيسر أو وهو عبد ثم عتق لم يلزمه العتق، وله الانتقال إليه إن شاء، ووقت الوحوب من وقت العود لا وقت المظاهرة، ووقته في اليمين من الحنث لا وقت اليمين، وفي القتل زمن الزهوق لا زمن الجرح، فإن شرع في الصوم ثم قدر على العتق لم يلزمه الانتقال إليه وله

(١) يريد أن الوجوب يتعلق بما يقدر عليه المظاهر ونستأقراها من عتق ثم صيام ثم إطعام . فإذا وجب عليه واحد منها ثم عجز عنه فليس له العدول إلى ما هو أقل منه بل ينظر إلى وقت القدرة، فظهر لك أن الترتيب في نفس الوجوب لا في الإخراج . وأمثلة المصنف توضح لك هذا

ان ينتقل اليه أو إلى الاطعام والكسوة في كفارة اليمين ، وان كفر
الذى بالعتق لم يجزئه إلا رقبة مؤمنة . فان كانت في ملكه أو ورثها
أجزأت عنه وإلا فلا سبيل له إلى شراء رقبة مؤمنة . ويتعين تكفيره
بالاطعام إلا أن يقول لمسلم اعتق عبدك عني وعلى ثمنه فيصح . وان أسلم
قبل التكفير بالاطعام فكالعبد يعتق قبل التكفير بالصيام ^(١) وإن ظاهر
وهو مسلم ثم ارتد وصام في رده عن كفارته لم يصح ، وان كفر بعتق
أو إطعام لم يجزئه نصا

فصل . فمن ملك رقبة أو أمكنه تحصيلها بما هو فاضل عن كفايته
وكفاية من يموه على الدوام وغيرها من حوائجه الأصلية ورأس ماله
كذلك ووفاء دينه ولو لم يكن مطالبا به بثمن مثلها لزمه العتق وليس له
الانتقال إلى الصوم اذا كان حرا مسلما ، ولو كان له عبد اشتبه بعد غيره
أمكنه العتق بان يعتق الرقبة التي في ملكه ثم يقرع بين الرقاب فيعتق
من وقعت عليه القرعة ، ومن له خادم يحتاج إلى خدمته اما لكبر أو
مرض أو زمانة أو عظم خلق ونحوه مما يعجز عن خدمة نفسه أو
يكون ممن لا يخدم نفسه عادة ولا يجد رقبة فاضلة عن خدمته أو له دار
يسكنها أو دابة يحتاج إلى ركوبها أو الحمل عليها أو كتب علم يحتاجها
أو ثياب يتجمل بها اذا كان صالحا لمثله أو لم يجد رقبة إلا بزيادة عن ثمن

(١) مراده أن الاطعام هو الذي استقر في ذمته حين وجوب الكفارة .
فاسلامه لا يغير ذلك الواجب كما أن العبد لا يعدل عن الصيام إلى العتق حيث لم يجب
عليه في أول أمره

مثلها تجحف به لم يلزمه العتق . وان كانت لا تجحف به لزمه . وان وجد
منها وهو محتاج اليه لم يلزمه شراؤها ، وان كان له مال يحتاجه لا كل
الطيب ولبس الناعم وهو من اهله لزمه شراؤها ، وان كان له خادم يخدم
امراته وهو ممن عليه اخداؤها أو كان له رقيق يتقوت باخراجهم أو عقار
يحتاج الى غلته أو عرض للتجارة ولا يستغنى عن ربحه في مؤنته لم يلزم
العتق ، وان استغنى عن شيء من ذلك مما يمكنه ان يشتري به رقبة لزمه
فلو كان له خادم يمكن بيعه ويشتري به رقتين يستغنى بخدمة احدهما
ويعتق الأخرى لزمه ذلك ، وكذا لو كان له ثياب فاخرة تزيد على ملابس
مثله يمكنه بيعها وشراء ما يكفيه في لباسه ورقبة يعتقها أو له دار يمكنه
بيعها وشراء ما يكفيه لسكنى مثله ورقبة أو صنعة يفضل منها عن
كفايته ما يمكنه به شراء رقبة : ويراعى في ذلك الكفاية التي يحرم معها
اخذ الزكاة : لزمه ، ويستثنى من ذلك لو كان له سرية لم يلزمه اعتاقها
وان أمكنه بيعها أو شراء رقبة أخرى ورقبة يعتقها لم يلزمه ذلك ، وان
وجد رقبة بثمن مثلها الا انها رقيقة يمكن ان يشتري بثمنها رقبا من
غير جنسها لزمه شراؤها ، وان وهبت له رقبة لم يلزمه قبولها . وان كان
ماله غائبا وامكنه شراؤها بنسيئة أو كان ماله ديناً مرجو الوفاء لزمه ذلك
فان لم تبع بالنسيئة جاز الصوم ولو في غير كفارة الظهار

فصل . ولا يجوز في جميع الكفارات ونذر العتق المطلق الا

رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة بالعمل صررا بينا كالعمى وقطع
اليدين أو احدهما أو الرجلين أو احدهما أو أشل شيء من ذلك أو قطع

ابهام اليد أو قطع أنملة منه أو أنملتین من غیره کقطع الكل أو قطع سبابتها أو الوسطی أو قطع الخنصر والبنصر من يد واحدة . وقطع أنملة واحدة من غیر الابهام ولومن الأصابع الاربع لا یمنع الاجزاء ، ویجزى من قطع خنصره أو بنصره أو قطعت احدهما من يد والأخرى من اليد الأخرى، ومن قطعت اصابع قدمه كلها والأعرج یسیرا ومن یخنق فی الاحیان والرتقاء والسکبرة التى تقدر علی العمل والأمة المزوجة والحبلی وله استثناء حملها . والمدبر وولد الزنا والصغیر حیث کان محکوما بإسلامه والأعرج . والمؤجر والمرهون . ولو کان الراهن معسرا . والخصی ولو مجبوبا . والاقرع . والابخر . والابرص وأصم غیر أخرس . والجانی ولو قتل فی الجنایة . والاحق : وهو الذی یعمل القبیح والخطأ علی بصیرة لقلّة مبالاته بما یتعقبه من المضار : ویجزى مقطوع الانف والاذنین ومن ذهب شمه ، ولا یجزى مریض مأیوس من برئه کمرض السل ولا النحیف العاجز عن العمل ، وان کان یتمکن من العمل أجزأ کمریض یرجى برؤه کمن به حمی ونحوه ، ولا یجزى جنین وان ولد حیا ولا زمن ولا مقعد ولا غائب لا یعلم خبره فان اعتقه ثم تبین انه حى أجزأ . ولا یجنون مطبق ولا أخرس لا تفهم اشارته ، فان فهمت وفهم إشارة غیره أجزأ . ولا أخرس أصم ولو فهمت اشارته . ولا من علق عتقه بصفة عند وجودها . فان علق عتقه للکفارة أو أعتقه قبل وجود الصفة أجزأ . ولا من یعتق علیه بالقرابة ولا من اشتراه بشرط العتق ، ولو قال له رجل اعتق عبدک عن کفارتک ولك

عشرة دنائير ففعل لم يجزئه عن الكفارة وولائه له ، فان رد العشرة بعد العتق على باذها ليكون العتق عن الكفارة لم يجز عنها ، وان قصد العتق عن الكفارة وحدها وعزم على رد العشرة أو رد العشرة قبل العتق واعتقه عن كفارته أجزأه ، وان اشترى عبدا ينوي اعتاقه عن كفارته فوجد به عيبا لا يمنع الاجزاء في الكفارة فاخذ أرشه ثم أعتقه عن كفارته أجزأه وكان الارش له ، فان أعتقه قبل العلم بالعيب ثم ظهر على العيب فاخذ أرشه فهو له أيضا ، ولا تجزى أم ولد ولا ولدها الذي ولدته بعد كونها أم ولد . ولا مكاتب أدى من كتابته شيئا ولا مغصوب ولا من أوصى بخدمته أبدا ، ولو أعتق عن كفارته عبدا لا يجزى في الكفارة نفذ عتقه ولا يجزى عنها ، ومن أعتق غيره عنه عبدا بغير أمره لم يعتق عن المعتق عنه إذا كان حيا وولائه لمعتقه ولا يجزى عن كفارته ، وان نوى ذلك ، وكذا من كفر عنه غيره بالاطعام ، فاما الصيام فلا يصح أن ينوب عنه ولو باذنه ، وان اعتقه عنه بأمره ولو لم يجعل له عوضا صح العتق عن المعتق عنه وله ولائه وأجزأ عن كفارته ، فان كان المعتق عنه ميتا وكان قد أوصى بالعتق صح ، وان لم يوص فاعتق عنه أجنبي لم يصح ، وان أعتق عنه وارثه ولم يكن عليه واجب لم يصح عنه ووقع عن المعتق ، وان كان عليه عتق واجب صح ، فان كان عليه كفارة يمين فاطعم عنه أو كسا جاز . وان أعتق عنه ففيه وجهان ولو قال من عليه الكفارة أطعم أو اكس عن كفارتي صح ضمن له عوضا أولا ، ولو ملك نصف عبد فاعتقه عن كفارته وهو معسر ^(١) ثم

(١) يريد وهو معسر بقيمة نصيب شريكه فان العتق لا يتجاوز ملكه كما هو معلوم

اشترى باقيه فاعتقه كله عن كفارته وهو معسر^(١) سرى إلى نصيب شريكه وعتق ولم يجزئه عن كفارته وأجزأه عتق نصيبه^(٢) فإن أعتق نصفاً آخر أجزأه كمن أعتق نصفى عبيدين أو نصفى أمتين أو نصف أمة ونصف عبد، فإن كان العبد كله له فاعتق جزءاً منه معيناً أو مشاعاً عتق جميعه فإن نوى به الكفارة أجزأ عنه وإن نوى اعتاق الجزء الذى باشره بالاعتاق عن الكفارة دون بقيته لم يحتسب له إلا بما نوى

فصل . فمن لم يجد رقبة فعليه صيام شهرين متتابعين حراً كان أو عبداً فلا يجوز أن يفطر فيهما ولا أن يصوم فيهما عن غير الكفارة ولا تجنب نية التابع ويكفى فعله والمتابعة بين الركعات، وإن تخلل صومهما صوم رمضان أو فطر واجب كفطر العيدين وأيام التشريق أو حيض أو نفاس أو جنون أو اغماء أو لمرض: ولو غير مخوف . ولسفر مبيحين الفطر أو فطر الحامل والمرضع لخوفهما على أنفسهما أو ولديهما أو لا كراه أو نسيان أو خطأ لا لجهل : كمن أكل يظن أن الفجر لم يطلع وقد كان طلع . أو أفطر يظن أن الشمس قد غابت ولم تغب

(١) جملة « وهو معسر: الثانية » حال من قوله عن كفارته يعنى عن كفارته التى وجبت عليه فى حالة الاعسار . وليست حالاً من قوله سابقاً ثم اشترى الخ كما قد يتوهم لئلا يضطرب المعنى : وعليه فالمراد أنه حينما اشترى الباقي ضم الى عتق النصف الأول عتق الثانى عن تلك الكفارة التى لزمته معسراً

(٢) كأنه يريد التنصيص على أن العتق سرى من النصف الأول الى الثانى بمجرد شرائه ومن غير احتياج منه الى قصد وعلى ذلك فعتقه للنصف الثانى غير مجزئ فى بقية الكفارة لأنه لم يصادف ملكاً باقياً « والله أعلم »

أو وطئ غير المظاهر منها ليلاً ولو عمداً أو نهاراً ناسياً للصوم . أو لعذر يبيح الفطر أو في أثناء الاطعام أو العتق . أو أصاب المظاهر منها في أثناء الاطعام أو العتق لم ينقطع التتابع ^(١) وإن أفطريظن أنه قد أتم الشهرين فإن بخلافه أو ظن أن الواجب شهر واحد أو ناسياً للوجوب التتابع أو أفطر لغير عذر أو صام تطوعاً أو قضاءً أو عن نذر أو كفارة أخرى أو أصاب المظاهر منها ليلاً أو نهاراً ولوناسياً ^(٢) أو مع عذر يبيح الفطر انقطع ويقع صومه عما نواه ^(٣) وإن لمس المظاهر منها أو باشرها دون الفرج على وجه يفطر به قطع التتابع والافلا، وحيث انقطع التتابع لزمه الاستئناف ، فإن كان عليه نذر صوم غير معين أخره إلى فراغه من الكفارة ، وإن كان معيناً أخر الكفارة عنه أو قدمها عليه إن أمكن ، وإن كان أياماً من كل شهر كيوم خميس أو أيام البيض قدم الكفارة عليه وقضاه بعدها ، ويجوز أن يتبدى صوم الشهرين من أول شهر ومن أثناؤه فإن الشهر اسم لما بين الهلالين ولثلاثين يوماً ، فإن بدأ من أول شهر فصام شهرين بالآهلة أجزأه وإن كانا ناقصين أو أحدهما ، وإن بدأ من أثناء شهر وصام ستين يوماً أو صام شهراً بالهلال وشهراً بالعدد كمن

(١) « لم ينقطع » جواب أن الشرطية المتقدمة في قوله : وإن تخلل صومهما الخ والمعنى أن فعل شيء مما ذكر لا يحيط ماضى من الصوم كما أن إصابة المظاهر منها لا تبطل ماضى من الاطعام أو العتق إذا كانت الكفارة بواحد منها

(٢) ذكر النسيان فيما يقطع التتابع يتعارض مع ذكره فيما لا يقطعه كما تقدم والظاهر ترجيح عدم ذكره لأنه معفو عنه

(٣) يريد صومه الذي أتى به للتطوع أو خلافه بين أيام الكفارة

صام خمسة عشر من المحرم وصفر وخمسة عشر من ربيع أجزاءه وإن كان صفر ناقصا ، وإن نوى صوم رمضان عن الكفارة لم يجزئه عن واحد منهما وانقطع التابع حاضرا كان أو مسافرا

فصل . فإن لم يستطع الصوم لكبرا أو مرضا ولو رجي زواله أو لخوف زيادته أو تطاوله أو لشيق فلا يصير فيه عن جماع الزوجة إذا لم يقدر على غيرها أو لضعف عن معيشته لزمه إطعام ستين مسكينا مسلما حرا أو مكاتبًا ذكرا كان أو أنثى كبيرا كان أو صغيرا ولو لم يأكل الطعام ولو مجنونًا ويفبض لهما وليهما ، ويجوز دفعها إلى مكاتبه وإلى من يعطى من زكاة الحاجة ، ولا يجوز دفعها إلى كافر ولا إلى قن ولا إلى من تلزمه مؤنته ، ويجوز إلى من ظاهره الفقر أو المسكنة فإن بان غنيا أجزاءه لأن بان كافرا أو قنا ، وإن ردها على مسكين واحد ستين يوما لم يجزئه إلا ألا يجد غيره فيجزيه ^(١) وإن دفع إلى مسكين في يوم واحد من كفارتين أجزاءه كما لو كان الدافع اثنين ، ولو دفع ستين مدا إلى ثلاثين مسكينا من كفارة واحدة كل مسكين مدان أجزاءه ثلاثون ويطعم ثلاثين آخرين ، فإن دفع الستين من كفارتين أجزاءه عن كل كفارة ثلاثون ، والمخرج في الكفارة ما يجزى في الفطرة فإن كان قوت بلده غير ذلك كالذرة والدخن والأرز لم يجز إخراجه ، وإخراج الحب أفضل فإن أخرج دقيقا جاز لكن

(١) لا يجزى دفعها إلى مسكين في ستين يوما لقوله تعالى (فاطعام ستين مسكينا)

إلا إذا عدم غيره فيجزى ترديدها عليه للعذر ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها

يزيد على المد قدرا يبلغ المد حبا أو يخرج به بالوزن رطلا وثلاثا ، ولا يجوز إخراجه خبز — وعنه واختاره جمع أجزاء الخبز — ولا يجزى من البر أقل من مد ومن التمر والشعير والزبيب والاقط أقل من مدين ولأمن خبز البر أقل من رطلين بالعراق ولا من خبز الشعير أقل من أربعة أرتال إلا أن يعلم أنه مد من البر أو مدان من الشعير ، فإذا أخذ من دقيق البر ثلاثة عشر رطلا وثلاثا أو من الشعير مثليه فخبز وقسم على عشرة مساكين في كفارة اليمين أجزاء ولو لم يبلغ خبز البر عشرين رطلا ولا خبز الشعير أربعين رطلا وكذا في سائر الكفارات ويستحب إخراج آدم مع المجزئ ولا يجزى إخراج القيمة ، ويجب أن يملك المسكين القدر الواجب من الكفارة ، فإن غدى المساكين أو عشاءهم ولو بمداكثر لكل واحد لم يجزئ وإن قدم لهم ستين مدا وقال بينكم بالسوية فقبلوها أجزاء ، ولا يجب التتابع في إطعام الكفارة فصل . ولا يجزى إطعام وعق وصوم الابنية : بأن ينويه عن الكفارة مع التكفير أو قبله بيسير : ونية الصوم واجبة كل ليلة ولا يجزى فيهن نية التقرب فقط ، فإن كانت عليه كفارة واحدة فنوى عن كفارتين أجزاء ، وإن كان عليه كفارات من جنس واحد لم يجب تعيين سببها ولا تتداخل ^(١) فلو كان مظاهرا من أربع نسائه فاعتق عبدا عن ظهاره أجزاء عن أحدها وحلت له واحدة غير معينة فتخرج بقرعة . فإن كان الظهار من ثلاث نسوة فاعتق عن أحدها وصام عن

(١) بخلاف كفارة اليمين فإنها تتداخل إذا تعدد الحنث ولم يكن أخرجه

أخرى ومرض فاطم عن أخرى اجزأه وحل له الجميع من غير قرعة ولا تعيين ، وان كانت من اجناس كظهار وقتل وجماع في رمضان ويمين لم يجب تعيين السبب أيضا ولا تتداخل ، فلو كانت عليه كفارة واحدة نسي سبها اجزأته كفارة واحدة ، وان كانت كفارتان من ظهار أو من ظهار وقتل فقال اعتقت هذا عن هذه ، وهذا عن هذه أو هذا عن احدي الكفارتين وهذا عن الاخرى من غير تعيين أو اعتقهما عن الكفارتين أو اعتقت كل واحد منهما عنهما جميعا اجزأه ، ولا يجزى تقديم كفارة قبل سبها ، فلا يجزى كفارة الظهار قبله ولا كفارة اليمين عليها ولا كفارة القتل قبل الجرح ، فلو قال لعبده انت حر الساعة ان تظهرت عتق ولم يجزئه عن ظهاره ان تظهر ، ولو قال ان دخلت الدار فانت على كظهر امي لم يجز التكفير قبل الدخول ، ولو قال لعبده ان تظهرت فانت حر عن ظهاري ثم تظهر عتق العبد ولم يجزئه عن الكفارة فان لم يجد ما يطعم لم تسقط وتبقى في ذمته وتقدم في باب ما يفسد الصوم بعض ذلك وحكم أكله

كتاب اللعان وما يلحق من النسب

وهو شرعا شهادات مؤكداث بايمان من الجانبين مقرونة باللعان والغضب قائمة مقام حد قذف أو تعزير في جانبه أو حد زنا في جانبها اذا قذف الرجل زوجته بالزنا في طهر اصابها فيه أولا في قبل أو

دبر كما يأتى ولم تصدقه ولم يأت بالبينة لزمه ما يلزم بقذف أجنبية من حد أو تعزير وحكم بفسقه وردت شهادته ، فإن لاعن ولو وحده سقط عنه وله اسقاط بعضه ايضا باللعان ولو بقى منه سوط . ويسقط الحد والباقي منه ايضا بتصديقها ، وله إقامة البينة بعد اللعان ونفى الولد ويثبت موجهما ، وصفته أن يقول الزوج بحضرة حاكم أو نائبه — وكذا لو حكما رجلا اهلا للحكم ويأتى فى القضاء — أشهد بالله انى لمن الصادقين فيما رميت به امرأتى هذه من الزنا مشيرا اليها ولا يحتاج مع حضورها والاشارة اليها الى تسميتها ونسبها كما لا يحتاج الى ذلك فى سائر العقود ، وان لم تكن حاضرة سماها ونسبها حتى يكمل ذلك أربع مرات ، ولا يشترط حضورهما معاً بل لو كان احدهما غائبا عن صاحبه مثل ان لاعن الرجل فى المسجد والمرأة على بابه لعذر جاز . ثم يقول فى الخامسة : وأن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رميتها به من الزنا ثم تقول هى اشهد بالله ان زوجى هذا لمن الكاذبين فيما رمانى به من الزنا وتشير اليه ان كان حاضرا ، وان كان غائبا سمته ونسبته واذا كملت أربع مرات تقول فى الخامسة : وأن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فقط . وتزيد استحبابا فيما رمانى به من الزنا ، فان نقص أحدهما من الألفاظ الخمسة شيئا أو بدأت باللعان قبله او تلاعنا بغير حضرة حاكم أو أبدل أحدهما لفظة أشهد باقسم أو أحلف أو وألى أو لفظة اللعنة بالابعاد أو أبدلها بالغضب أو أبدلت لفظة الغضب بالسخط او قدمت الغضب أو أبدلته باللعنة أو قدم اللعنة أو أتى به أحدهما

قبل القائه عليه أو علقه بشرط أو لم يوال بين الكلمات عرفاً أو أتى به بغير العربية من يحسنها أو أتى به قبل مطالبتها له بالحد مع عدم ولدريد نفيه لم يعتد به ، وإن عجزا عنه بالعربية لم يلزمهما تعلبها ويصح بلسانهما ، فإن كان الحاكم يحسن لسانهما اجزأ ذلك ، ويستحب أن يحضر معه أربعة يحسنون لسانهما ، وإن كان لا يحسن فلا يجزى في الترجمة إلا عدلان ، وإذا فهمت إشارة الآخرس منهما أو كتابته صح لعانه بها وإلا فلا ، وإذا قذف الآخرس ولا عن ثم أطلق لسانه فتكلم فأنكر القذف واللعان لم يقبل إنكاره للقذف ويقبل اللعان فيما عليه فيطالب بالحد ويلحقه النسب ولا تعود الزوجية ، فإن لاعن لسقوط الحد ونفى النسب فله ذلك ، ويصح اللعان عن اعتقل لسانه وأيس من نطقه بإشارة فإن رجي عود نطقه بقول عدلين من اطباء المسلمين انتظر به ذلك

فصل . والسنة ان يتلاعنا قياما بحضرة جماعة ويستحب ألا ينقصوا عن أربعة في الاوقات والاماكن المعظمة ، ففي مكة بين الركن والمقام . وبالمدينة عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم . وفي بيت المقدس عند الصخرة . وفي سائر البلدان في جوامعها . وتقف الحائض عند باب المسجد والزمان بعد العصر - وقال ابن الخطاب في موضع آخر بين الأذاني^(١) فإذا بلغ كل واحد منهما الخامسة أمر الحاكم رجلا فامسك يده فم الرجل وامرأة تضع يدها على فم المرأة ثم يعظه فيقول : اتق الله فانها الموجبة . وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وإذا قذف نساؤه ولو بكلمة

(١) الأذان والاقامة

واحدة فعليه ان يفرد كل واحدة بلعان . فيبدأ بلعان التي تبدأ بالمطالبة فان طالبين جميعا وتشااحن بدأ باحداهن بقرعة . وان لم يتشااحن بدأ بلعان من شاء منهن . ولو بدأ بواحدة مع المشاحة من غير قرعة صح ، وان كانت المرأة خفرة بعث الحاكم من يلاعن بينهما نائبا عنه ويستحب ان يبعث معه عدولا ليلاعنوا بينهما وان بعثه وحده جاز

فصل . ولا يصح الا بين زوجين ^(١) ولو قبل الدخول ولها نصف الصداق عاقلين بالغين سواء كانا مسلمين او ذميين حرين او رقيقين عدلين أو فاسقين او محدودين في قذف او كان أحدهما كذلك ، واذا قذف أجنبية فعليه الحد لها ان كانت محصنة والتعزير لغيرها ، وان قذفها ثم تزوجها أو قال لامرأته زنيته قبل ان انكحك حد ولم يلاعن حتى ولو لنفى الولد ، وان ملك أمة ثم قذفها فلا لعان ولو كانت فراشا ولا حد عليه ويعزر ، وان قال لامرأته أنت طالق يا زانية ثلاثا فله أن يلاعن ، وان قال أنت طالق ثلاثا يا زانية حد ولم يلاعن لانه أبانها ثم قذفها الا ان يكون بينهما ولد فله ان يلاعن لنفيه ، وكذا لو أبانها بفسخ او غيره ثم قذفها بالزنا في النكاح أو في العدة أو في النكاح الفاسد لا عن لنفى الولد والا فلا ، ويحد أيضا ان لم يصف القذف إلى النكاح ، وان قالت قذفتني قبل ان تتزوجني وقال بل بعده أو قالت بعد ما بنت منك وقال بل قبله فقوله ، واذا اشترى زوجته الأمة ثم أقر بوطئها ثم أتت بولد

(١) هذا أحد شروط اللعان الثلاثة ، والثاني القذف الموجب للحد أو التعزير والثالث ان تكذبه وتستمر على التكذيب ويستمر على قذفه

لسته أشهر كان لاحقا به الا ان يدعى الاستبراء فينتفى عنه لانه ملحق به بالوطء في الملك دون النكاح^(١) وان لم يكن أقر بوطئها وأقر به وأتت به لدون ستة أشهر منذ وطئ كان ملحقا بالنكاح ان أمكن ذلك وله نفيه باللعان وهل يثبت هذا اللعان التحريم المؤبد؟ على وجهين، وان قذف زوجته الرجعية صح لعانها ولو لم يكن بينهما ولد، وكل موضع قلنا لاللعان فيه فالنسب لاحق به، ويجب بالقذف موجه من حد او تعزير الا أن يكون القاذف صديا أو مجنونا فلا ضرر فيه ولا لعان، وان قذف زوجته الصغيرة التي لا يجمع مثلها او المجنونة حال جنونها عزر ولا لعان بينهما حتى ولو أراد نفى المجنونة ويكون لاحقا به، ولا يحتاج في التعزير إلى مطالبة، وان كانت الصغيرة يوطأ مثلها كاتبة تسع فصاعدا فعليه الحد وليس لوليها المطالبة به ولا بالتعزير ولا لها حتى تبلغ. ثم ان شاء الزوج أسقط الحد باللعان، وان قذف المجنونة وأضافه إلى حال افاقتها أو قذفها وهي عاقلة ثم جنت فليس لوليها المطالبة فاذا افاقت فلها المطالبة بالحد وللزوج اسقاطه باللعان، وان قذف الزوج وهو طفل لم يحد وان أتت امرأته بولد لم يلحقه نسبه ان كان له دون عشر سنين، وان كان مجنونا فلا حكم لقذفه وان أتت امرأته بولد فنسبه لاحق به فاذا عقل فله نفيه، وان ادعى انه كان ذاهب العقل حين قذفه فأنكرت ولا بينة ولم يكن له حال علم فيها زوال عقله فالقول قولها مع يمينها، وان عرف جنونه ولم

(١) مراده اذا أتت الأمة بولد ثم ادعى سيدها الذي كان زوجها أنها بعد الوطء استبرأها فلم يعد لوطئها في ملكه أثر في اثبات النسب

يعرف له حال افاقة فقله مع يمينه وان عرف له الحالان فوجهان
 فصل . القذف الذي يترتب عليه الحد أو اللعان بان يقذفها
 بالزنا في القبل أو الدبر فيقول زنيته أو يازانية أو رأيته تزني
 وسواء في ذلك الاعمى والبصير ، فان قال وطئت بشبهة أو مكرهه أو
 نائمة أو مع اغماء أو جنون أو وطئت بشبهة والولد من الواطئ فلا لعان
 ولو كان بينهما ولد ، ولو قال وطئت فلان بشبهة وكنت عالمة فله ان
 يلاعن وينفى الولد — اختاره الموفق وغيره — وان قال لامرأته التي
 في حباله لم تزني أو لم اقدفك ولكن ليس هذا الولد مني فهو ولده في
 الحكم ولا حد عليه ، وان قال بعد ان ابانها او قاله لسريته فشهدت
 بينة — وتكفي انها امرأة مرضية — انه ولد على فراشه لحقه نسبه وان قال
 ما ولدته وانما التقطته أو استعارته فقالت بل هو ولدي منك لم يقبل
 قولها ولا يلحقه نسبه الا بينة ، وتكفي امرأة مرضية تشهد بولادتها
 له ، فاذا ثبتت ولادتها لحقه نسبه ، وكذلك لا تقبل دعواها الولادة
 اذا علق طلاقها بها ولا دعوى الامة لها لتصير أم ولد ، ويقبل قولها
 فيه لتنقضى عدتها به وان ولدت توأمين فاقرب باحدهما ونفى الآخر أو
 سكنت عنه لحقه نسبهما ، وان كان قذف أمهما فطالبت بالحد فله اسقاطه
 باللعان . والأخوان المنفيان اخوان لام فقط لا يتوارثان باخوة أبوة ، وان
 اتت بولد فنفاه ولاعن لنفيه ثم ولدت آخر لأقل من ستة اشهر لم ينتف
 الثاني باللعان الأول ويحتاج في نفيه الى لعان ثان ، فان اقر بالثاني او سكنت
 عن نفيه فانهما توأمين لكون ما بينهما اقل من ستة اشهر ، وان اتت

الثاني بعد ستة اشهر فليسا توأمين وله نفيه باللعان ، وان استلحقه او ترك نفيه لحقه ولو كانت قد بانت باللعان لانه يمكن ان يكون قد وطئها بعد وضع الاول ، وان لاعنها قبل وضع الاول فانت بولد ثم ولدت آخر بعد ستة اشهر لم يلحقه الثاني ، وان مات الولد او مات واحد من توأمين او ماتا فله ان يلاعن لنفي النسب

فصل . فان صدقته الزوجة فيما رماها به مرة او مرارا او سكنت او عفت عنه او ثبت زناها باربعة سواه او قذف خرساء او ناطقه فخرست او صماء لحقه النسب ولا لعان ، وان كان اقرارها دون الاربع مرات او اربع مرات ثم رجعت فلاحد عليها وان كان تصديقها قبل لعانه فلا لعان بينهما وان كان بعده لم تلاعن هي ، وان مات احدهما قبل اللعان او في أثناء لعان احدهما او قبل لعانها ورثه صاحبه ولحق الزوج نسب الولد ولا لعان لكن ان كانت قد طالبت في حياتها فان اولياءها يقومون في الطلب به مقامها ، فان طولب به فله اسقاطه باللعان واذا قذف امرأته وله بيينة بزناها فهو مخير بين لعانها واقامة البينة ، وان قال لي بيينة غائبه اقيمها اهل اليومين او الثلاثة فان اتى بالبينة والا حد الا ان يلاعن ان كان زوجا ، فان قال قذفها وهي صغيرة فقالت بل كبيرة واقام كل واحد منهما بيينة لما قال فلهما قذفان ^(١) وكذلك ان اختلفا في الكفر او الرق او الوقت إلا ان يكونا مؤرختين تاريخا

(١) فقذفها في الكبير . وجب للحد عليه وقد أثبتته بالبينة . وقذفها في الصغير يوجب

التعزير وقد اعترف به

واحدا فيسقطان في احد الوجهين وفي الآخر يقرع بينهما ، فان شهدا انه قذف فلانة وقذفهما لم تقبل شهادتهما لاعترافهما بعداوته ، وان ابرآه وزالت العداوة ثم شهدا عليه بذلك لم تقبل بعد ردها . وان ادعى انه قذفهما ثم زالت العداوة ثم شهدا عليه بقذف زوجته قبلت ، ولو شهدا انه قذف امراته ثم ادعى انه قذفهما فان اضافا دعواهما الى ما قبل شهادتهما بطلت . وان لم يضيفاها وكان ذلك قبل الحكم بشهادتهما لم يحكم بها لابعده ، وان شهدا انه قذف امرأته ومهما لم تقبل ، وان شهدا على اييهما قذف ضرة امهما قبلت ، وان شهدا بطلاق الضرة فوجهان ، ولو شهدا شاهدانه اقر بالعربية انه قذفها وشهد آخر اقر بذلك بالعجمية ثبتت الشهادة . وكذا لو شهد احدهما انه اقر يوم الخميس بقذفها وشهد الآخر انه اقر بذلك يوم الجمعة . وان شهد أحدهما انه قذفها بالعربية والآخر بالعجمية او شهد احدهما انه قذفها يوم الخميس والآخر يوم الجمعة لم يثبت وان لاعن ونكلت عن اللعان فلا حد عليها وحبست حتى تقرأ أربعاً او تلعن ولا يعرض للزوج حتى تطالبه فان اراد اللعان من غير طلبها فان كان بينهما ولد يريد نفيه فله ذلك والا فلا

فصل . واذا تم اللعان بينهما ثبت اربعة احكام . احدها سقوط

الحد عنه ان كانت محصنة او التعزير ان لم تكن محصنة . فان نكل عن اللعان او عن تمامه فعليه الحد . فان ضرب بعضه فقال انا الاعن سمع ذلك منه . ولو نكلت المرأة عن الملاعة ثم بذلتها سمعت ايضا . فان قذفها برجل بعينه سقط الحد عنه لهما بلعانه . ذكر الرجل في لعانه او لم يذكره

فان لم يلاعن فـ كل منهما المطالبة وايهما طالب حد له وحده . وان قذف امراته واجنبيه او اجنبيا بكلمتين فعليه حدان فيخرج من حد الاجنبية بالبينة ومن حد الزوجة بها او باللعان وكذا بكامة واحدة الا انه اذا لم يلاعن ولم يقيم بينة فحدوا حد . وان قال لزوجته يا زانية بذت الزانية فقد قذفهما بكلمتين فان حدا لحدهما لم يحد للآخرى حتى يبرا جلده من حد الأولى . الثاني الفرقة بينهما ولولم يفرق الحاكم . فلا يقع الطلاق ^(١) وله ان يفرق بينهما من غير استدانهما ، ويكون تفريقه بمعنى اعلامه لهما حصول الفرقة . الثالث الحریم المؤبد فلا تحل له ولو أكذب نفسه ، وان لاعنها أمة ثم اشتراها لم تحل له ، الرابع انتفاء الولد عنه إذا ذكره في اللعان في كل مرة صريحا أو تضمننا بان يقول إذا قذفها بزنا في طهر لم يصبها فيه وادعى انه اعتزلها حتى ولدت : أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ادعيت عليها او فيما رميتها من الزنا ونحوه ، فان لم يذكره لم ينتف الا ان يعيد اللعان ويذكر نفيه ، ولونفى أولادا كفاه لعان واحد ، ولا ينتفى عنه الا أن ينفيه باللعان التسام : وهو ان يوجد اللعان منهما جميعا فلا ينتفى بلعان الزوج وحده ، وان نفى الحمل في لعانه لم ينتف فاذا وضعته عاد اللعان لنفيه

فصل . ومن شرط نفى الولد ان ينفيه حالة علمه بولادته من

غير تاخير إذا لم يكن عذر — قال ابو بكر لا يتقدر ذلك بثلاث بل هو على ما جرت به العادة فان كان ليلا فحتى تصبح وينتشر الناس وان كان جائعا او ظمآن فحتى ياكل او يشرب او ينام ان كان ناعسا او يلبس ثيابه

(١) يعنى لا يلحقها طلاقه حيث انقطعت العلاقة بينهما تماما بالملاعنة

ويسرج دابته ويركب ويصلي ان حضرت الصلاة ويحجز ماله ان كان غير محرز واشباه هذا من أشغاله فان آخره بعد هذا لم يكن له نفيه — ومن شرطه ألا يوجد منه دليل على الاقرار به فان أقرب به او بتوأمه او نفاه وسكت عن توأمه او هنيء به فسكت او أمن على الدعاء او قال احسن الله جزاءك او بارك عليك او رزقك الله مثله او آخر نفيه مع امكانه لحقه نسبه وامتنع نفيه ، وان قال أخرت نفيه رجاء موته لم يعذر بذلك ، وان قال لم أعلم بولادته وأمكن صدقه بان يكون في محلة أخرى قبل قوله مع يمينه وان لم يمكن مثل أن يكون معها في الدار لم يقبل ، وان قال علمت ولادته ولم أعلم ان لى نفيه او علمت ذلك ولم أعلم انه على الفور وكان ممن يخفى عليه ذلك كعامّة الناس او من هو حديث عهد باسلام او من أهل البادية قبل منه ، وان كان فقيها لم يقبل منه ، وان آخره لحبس او مرض او غيبة او اشتغال بحفظ مال يخاف عليه منه ضيعته او يملأزمة غريم يخاف فوته او بشيء يمنعه ذلك لم يسقط نفيه ، وان قال لم أصدق المخبر به وكان مشهور العدالة او كان الخبر مستفيضاً لم يقبل قوله والا قبل ، وان علم وهو غائب فامكنه السير فاشتغل به لم يبطل خياره وان أقام من غير حاجة بطل ، ومتى اكذب نفسه بعد نفيه واللعان لحقه نسبه حيا كان او ميتاً غنيا كان او فقيراً ويتوارثان ولزومه الحد ان كانت محصنة والا التعزير ، فان رجع عن إكذاب نفسه وقال لى بينة أقيمها بزناها او اراد اسقاط الحد باللعان لم يسمعها ، وان ادعت انه قذفها فانكر فاقامت به بينة فقال صدقت البينة ليس ذلك قذفاً لان القذف

الرمي بالزنا كذبوا أنا صادق فيما رميتها به لم يكن ذلك إكذابا لنفسه ، وله اسقاط الحد باللعان فان قال ما زنت ولا رميتها بالزنا فقامت البينة عليه بقذفها لزمه الحد ولم تسمع بينته ولا لعانه ، ولو انفقت الملاءنة على الولد ثم استأحقه الملاءن رجعت عليه بالنفقة ، ويأتى فى النفقات ولا يلحقه نسبه باستلحاق ورثته له بعد موته ولعانه ، ولو نفى من لم ينتف وقال انه من زنا حد ان لم يلاعن

فصل . فيما يلحق من النسب — من ولدت امراته من امكن كونه منه ولو مع غيبته ولا ينقطع الامكان عنه بالحيض بان تلده بعد ستة اشهر منذ امكن اجتماعه بها او لاقل من اربع سنين منذ ابانها وهو بمن يولد لمثله كابن عشر لحقه نسبه ما لم ينفه باللعان ، ومع هذا فلا يكمل به مهر ولا يثبت به عدة ولا رجعة ولا يحكم ببلوغه ان شك فيه ، وان اتت به لدون ستة اشهر منذ تزوجها وعاش والا لحقه بالامكان كما بعدها او لاكثر من اربع سنين منذ ابانها او اخبرت بانقضاء عدتها بالقرء ثم اتت به لاكثر من ستة اشهر لم يلحق الزوج ، فاما ان طلقها فاعتدت بالاقرار ثم ولدت قبل مضى ستة أشهر من آخر اقراءها لحقه ولزم الا يكون الدم حيضا ، وان فارقتها حاملا فولدت ثم ولدت آخر قبل مضى ستة اشهر لحقه ، وان كان بينهما اكثر من ستة اشهر لم يلحقه وانتفى عنه من غير لعان وان علم انه لا يجتمع بها كالذى يتزوجها بحضرة الحاكم او غيره ويطلقها فى المجلس او يموت قبل غيبته عنهم او يتزوجها وبينهما مسافة لا يصل اليها فى المدة التى ولدت فيها لم يلحقه ، وان امكن وصوله فى المدة

لحقه النسب : وان كان الزوج ضييا له دون عشر سنين او مقطوع الذكروالأنثيين أو الأنثيين فقط لم يلحقه نسبه ويأحق مقطوع الذكر فقط والعنَّين

فصل . وان طلقها طلاقا رجعيا فولدت لأكثر من اربع سنين منذ طلقها وقبل نصف سنة منذ اخبرت بفراغ العدة اولم تخبر اولا قل من اربع سنين منذ انقضت عدتها لحقه نسبه، وان اخبرت بموت زوجها فاعتدت ثم تزوجت لحق الثاني ما ولدته لنصف سنة فاكثر وان وطئ رجل امرأة لا زوج لها بشبهة فانت بولد لحقه نسبه — وقال احمد كل من درات عنه الحد الحقت به الولد — ولو تزوج رجلان اختين فنزت كل واحدة منهما إلى زوج الأخرى غلطا فوطئها وحملت منه لحق الولد بالواطئ لا بالزوج، وان وطئت امرأته او امته بشبهة في طهر لم يصحبها فيه فاعتز لها حتى اتت بولد لسته اشهر من حين الوطء لحق الواطئ وانتفى عن الزوج من غير لعان وان انكر الواطئ الوطء فالقول قوله بغيريمين، ويلحق نسب الولد بالزوج وان اتت به لدون ستة اشهر من حين الوطء لحق الزوج . وان اشتركا في وطئها في طهر فانت بولد يمكن ان يكون منهما لحق الزوج لأن الولد للفراش . وان ادعى الزوج انه من الواطئ فقال بعض اصحابنا يعرض على القافة معهما فيلحق بمن الحقته به منهما فان الحقته بالواطئ لحقه ولم يملك نفيه عن نفسه وانتفى عن الزوج بغير لعان وان الحقته بالزوج لحق ولم يملك الواطئ نفيه باللعان، وان الحقته القافة بهما لحق بهما ولم يملك الواطئ نفيه عن نفسه وهل يملك الزوج

نفيه باللعان على روايتين ، فان لم يوجد قافة او اشتبه عليهم لحق الزوج وان أتت امراته بولد فادعى انه من زوج قبله وكانت تزوجت بعد انقضاء العدة او بعد اربع سنين منذ بانث من الاول لم يلحق بالاول . وان وضعت لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني لم يالحق به وينتفى عنهما وان كان اكثر من ستة اشهر فهو ولده وان كان لاكثر من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني ولاقل من اربع سنين من طلاق الاول ولم يعلم انقضاء العدة لحق بمن الحقته القافة فان الحقته بالاول انتفى عن الزوج بغير لعان وان الحقته بالزوج انتفى عن الاول وليس للزوج نفيه ، وتعتبر عدالة القائف وذكوريته وكثرة اصابته لاحريته ويكفى واحد ولا يبطل قولها بقول اخرى ولا بالحاقها غيره — وتقدم في اللقيط بعضه .

فصل . ومن اعترف بوطء امته في الفرج او دونه لانه قد

يجامع فيسبق الماء الى الفرج فولدت لسته اشهر لحقه نسبه وان ادعى العزل أو عدم الانزال الا ان يدعى الاستبراء ويحلف عليه فينتفى بذلك ، فان ادعى الاستبراء قاتت بولدين فائقر بأحدهما ونفى الآخر لحقاه ، وان أعتمقها أو باعها ونحوه بعد اعترافه بوطئها قاتت بولد لدون ستة أشهر من حين العتق أو البيع لحق به وتصير أم ولد له والبيع باطل وكذا ان لم يستبرئها قاتت به لاكثر من ستة اشهر ، وادعى المشتري أنه من البائع فهو ولد البائع سواء ادعاه البائع أو لم يدعه وان ادعاه المشتري لنفسه او ادعى كل واحد منهما أنه للآخر والمشتري مقر بالوطء ارى القافة ، وان استبرئت ثم أتت بولد لاكثر من ستة أشهر

لم يلحقه نسبه ، وكذا ان لم تستبرأ ولم يقر المشتري للبائع به ، وان ادعاه بعد ذلك وصدقه المشتري لحقه نسبه وبطل البيع ، فان لم يكن البائع اقر بوطنها قبل بيعها لم يلحقه الولد بحال سواء ولدته لسته أشهر أو لأقل ، وان اتفقا على انه ولد البائع فهو ولده وبطل البيع ، وان ادعاه البائع ولم يصدقه المشتري فهو عبد للمشتري ، كما لو باع عبدانم اقر انه كان أعتقه ، والقول قول المشتري مع يمينه ، ويلحق الولد بوطنه الشبهة وفي كل نكاح فاسد فيه شبهة كنكاح صحيح لا كملك اليمين ، ولا أثر لشبهة ملك مع فراش ، وإن طلى المجنون من لا شبهة له عليها ولا شبهة ملك لم يلحقه نسبه

كتاب العدد

وهي : التبرص المحدود شرعا ، كل امرأة فارقتها زوجها في حياته قبل المسيس والخلوة فلا عدة عليها ، وان خلاها وهي مطاوعة ولولم يمسه ولو في نكاح فاسد فعليه العدة سواء كان بهما او بأحدهما مانع من الوطء كاحرام وصيام وحيض ونفاس ومرض وجب وعنة ورتق وظهار وايلاء واعتكاف او لم يكن ، إلا ألا يعلم بها كاعى وطفل ومن لا يولد لمثله لصغره او كانت لا يوطأ منها الصغرها او غير مطاوعة وفارقتها في حياته فلا عدة عليها ولا يكمل صداقها ، ولا تجب بالخلوة بلا وطء في نكاح مجمع على بطلانه فارقتها او مات عنها ، وان وطئها ثم مات او فارقتها

اعتدت لوطئه بثلاثة قروء منذ وطئها كالمزني بها من غير عقد ولا بتحملها ماء الرجل ولا بالقبلة واللمس من غير خلوة، وتجب على الزمفة من الذمى والمسلم ولو لم تكن من دينهم، وعدتها كعدة المسلمة، وتجب العدة على من وطئت مطاوعة كانت او مكرهة الا أن يكون الواطئ لا يولد لمثله لصغره وهو مذهب المالكية

والمعتدات ست: إحداهن أولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن حرائر كن او إماء مسلمات او كافرات عن فرقة الحياة او الممات، ولا تنقض عدتها الا وضع كل الحمل ولو لم تطهر وتغتسل من نفاسها لكن ان تزوجت فى مدة النفاس حرم وطؤها حتى تطهر فلو ظهر بعض الولد فهى فى عدة حتى ينفصل باقيه ان كان واحدا وان كان أكثر فحتى ينفصل باقى الآخر، فان وضعت ولدا وشكت فى وجود ثان لم تنقض عدتها حتى تزول الريبة وتتيقن انه لم يبق معها حمل، والحمل الذى تنقض به العدة تصوير به الامة أم ولد، وهو ما تبين فيه شىء من خلق الانسان كراس ورجل فان وضعت مضغة لا يتبين فيها شىء من ذلك فذكر ثقات من النساء انه مبدأ خلق آدمى لم تنقض به العدة وكذا لو ألفت نطفة او دما او علقة لكن لو وضعت مضغة لم يتبين فيها الخلق فشهدت ثقات من القوايل ان فيها صورة خفية بان بها أنها خلقة آدمى انقضت به العدة، وان أتت بولدا لا يلحقه نسبه كأمراة صغير لا يولد لمثله وخصى محبوب ومطلقة عقب عقد، ومن أتت به لدون ستة أشهر منذ عقد عليها وعاش أو بعد أربع سنين منذ مات أو

بانت منه او انقضاء عدتها ان كانت رجعية لم تنقض عدتها به وتعتد بعده
عدة وفاة أو عدة فراق حيث وجبت ، وأقل مدة الحمل ستة أشهر وغالبها
تسعة أشهر وأكثرها أربع سنين ، وأقل ما يتبين به الولد أحد وثمانون يوما
فصل . الثانية المتوفى عنها زوجها ولو طفلا أو طفلة لا يولد لملهما

ولو قبل الدخول فتعتد ان لم تكن حاملا منه أربعة اشهر وعشر ليال
بعشرة أيام ان كانت حرة ، وان كانت أمة نصفها ، وان كانت حاملا من
غيره اعتدت للزوج بعد وضع الحمل ، ومعتق بعضها بالحساب من عدة
حرة وأمة ويجبر الكسر ، وان مات زوج الرجعية في عدتها استأنفت
عدة وفاة من حين موته وسقطت عدة الطلاق ، واذا قتل المرتد في عدة
امراته استأنفت عدة وفاته ، ولو أسلمت امرأة كافر ثم مات قبل انقضاء
العدة انتقلت الى عدة وفاته في قياس التي قبلها ، وان طلقها في الصحة
بائنا ثم مات في عدتها لم تنتقل عنها ، وان كان الطلاق في مرض موته
اعتدت اطول الاجلين من عدة طلاق وعدة وفاة الا ان تكون لا ترثه
كالأمة أو الحرة يطلقها العبد او الذميه يطلقها المسلم أو تكون هي سالته
الطلاق أو الخلع أو فعات ما يفسخ نكاحها فتعتد للطلاق لا غير ،
وان كانت المطلقة مبهمه أو معينة ثم انسيها ثم مات اعتدت
كل واحدة الا طول منهما ما لم تسكن حاملا ، وان مات المريض المطلق
في مرضه بعد انقضاء عدتها بالحيض أو بالشهور أو بوضع الحمل او كان
طلاقه قبل الدخول فليس عليها عدة لموته ، ولا يعتبر وجود الحيض في عدة
الوفاة ، وان ارتابت المتوفى عنها كظهور امارات الحمل من الحركة

وانتفاخ البطن وانقطاع الحيض ونزول اللبن في ثديها وغير ذلك قبل أن تنسكح ولو بعد فراغ شهور العدة لم تنزل في عدة حتى تنزل الريبة، وان تزوجت قبل ذلك لم يصح النكاح ولو تبين عدم الحمل، وان كان بعد الدخول لم يفسد نكاحها، ولم يحل وطؤها حتى تنزل الريبة، وان كان قبله وبعد العقد لم يفسد ايضا إلا ان تاتي بولد والمراد ويعيش لدون ستة أشهر منذ نكاحها فيفسد فيهما، وان مات عن امرأة نكاحها فاسد كالنكاح المختلف فيه فعليها عدة وفاة

فصل . الثالثة : ذات القروء المفارقة في الحياة بعد الدخول بها بطلاق أو خلع أو لعان أو رضاع أو فسخ بعيب أو عسار أو اعتناق تحت عبد أو اختلاف دين أو غيره، فعدتها ثلاثة قروء وان كانت حرة أو بعضها، وقرآن ان كانت أمة، والقروء الحيض، ولا يعتد بالحيضة التي طلقها فيها وان قال الزوج وقع الطلاق في الحيض أو في أوله وقالت بل في الطهر الذي قبله أو قال انقضت حروف الطلاق مع انقضاء الطهر فوقع في أول الحيض وقالت بل بقي منه بقية فالقول قولها، واذا انقطع دمها من الحيضة الثالثة لم تحل للزوج حتى تغتسل. وان فرطت في الاغتسال مدة طويلة. وتنقطع بقية الاحكام بانقطاعه — وتقدم في الرجعة

فصل . الرابعة : المفارقة في الحياة ولم تحض لياس أو صغر، فعدتها ثلاثة أشهر، وان كانت أمة أو أم ولد شهران، ومن بعضها حر بالحساب، والابتداء من حين وقع الطلاق سواء كان في الليل أو النهار أو في اثنائهما من ذلك الوقت إلى مثله فان كان الطلاق أول

الشهر اعتبر ثلاثة أشهر بالاهلة وان كان في اثني عشر اعتدت بقيته وشهرين بالاهلة ومن الثالث تمام ثلاثين يوما تكملة الاول

وحد الايام خمسون سنة — واختار الشيخ لاحد لاكثر سنه — وان حاضت الصغيرة في عدتها ولو قبل انقضاءها بلحظة ابتدأتها بالقروء ، وان كان بعد انقضاءها بالشهور ولو بلحظة لم يلزمها استئنافها ، وان يئست ذات القروء في عدتها ابتدأت عدة آيسة فان بان بها حمل من الزوج سقط حكم ما مضى وتبين ان ماراته من الدم لم يكن حيضا ، وان عتقت الامة الرجعية في عدتها بنت على عدة حرة ، وان كانت بائنا بنت على عدة أمة ، وان عتقت تحت عبد فاخترت نفسها اعتدت عدة حرة

فصل . الخامسة : من ارتفع حيضها ولو بعد حيضة او حيضتين لاتدرى مارفعه ، اعتدت سنة تسعة أشهر للحمل وثلاثة للعدة ، لانها لاتبنى عدة على عدة أخرى ، وان كانت أمة فباحد عشر شهرا ، فان عاد الحيض إلى الحرة او الامة قبل انقضاء عدتها ولو في آخرها لزمها الانتقال اليه ، وان عاد بعد مضيتها ولو قبل نكاحها لم تنتقل فان عاد وعادة المرأة أن يتباعد ما بين حيضتيها لم تنقض عدتها الا بثلاث حيض وان طال ، وعدة الجارية التي أدركت ولم تحض والمستحاضة المبتدأة ثلاثة أشهر ، والامة شهران ، وان كانت عادة او تميز عملت به ، فان كانت عادت سبعة أيام من أول كل شهر فمضى لها شهران بالهلال وسبعة ايام من اول الثالث فقد انقضت عدتها ، وان علمت ان لها حيضة في كل شهر أو شهرين ونحوه ونسيت وقتها فعدتها ثلاثة أمثال ذلك ، وان عرفت

مارفعه من مرض أو رضاع أو نفاس فلا تزال في عدة حتى يعود الحيض فتعد به أو تبلغ سن الآيسة فتعد عدتها ، وعنه تنتظر زواله ، ثم إن حاضت اعتدت به ، والا اعتدت بسنة

فصل . السادسة : امرأة المفقود الذي انقطع خبره لغيبة ظاهرها الهلاك : كالذي يفقد من بين أهله أو يخرج الى الصلاة فلا يرجع أو يمضي الى مكان قريب ليقضى حاجته ويرجع فلا يظهر له خبر أو يفقد في مفازة أو بين الصفين اذا قتل قوم أو من غرق مركبه ونحو ذلك : فانها تتربص أربع سنين ولو كانت أمة ، ثم تعدد للوفاة أربعة أشهر وعشرا والأمة شهران وخمسة أيام — وفي التنقيح كحرة وهو سهو — ولا يفتقر الأمر الى حاكم ليحكم بضرب المدة وعدة الوفاة والفرقة ولا الى طلاق ولي زوجها بعد اعتدادها فلو مضت المدة والعدة تزوجت ، واذا حكم الحكم بالفرقة أو فرغت المدة نفذ الحكم في الظاهر ، فلو طلق الأول صح طلاقه لبقاء نكاحه وكذا لو ظاهر منها ونحوه ، ولو تزوجت امرأته قبل الزمان المعتبر ثم تبين أنه كان ميتا أو أنه كان طلقها قبل ذلك بمدة تنقضي فيها العدة لم يصح النكاح ، واذا تربصت واعتدت ثم تزوجت ثم قدم زوجها الأول قبل وطء الثاني ردت اليه ولا صداق على الثاني ، وإن كان بعده خير الأول بين أخذها بالعقد الأول ولو لم يطلق الثاني نصا ، ويطلق بعد عدته وبين تركها مع الثاني من غير تجديد عقد — واختار الموفق التجديد ، انتهى — ويأخذ الأول قدر الصداق الذي أعطائها هو من الثاني ، ويرجع الثاني على الزوجة بما أخذ منه فإن رجع الأول بعد موتها

لم يرثها وان رجع بعد موت الثاني ورثته واعتدت ورجعت الى الاول
واما من انقطع خبره لغيبه ظاهرها السلامة كسفر التاجر في غير مهلكة
واباق العبد وطلب العلم والسياسة والاسر وسفر الفرجة ونحوه فان
امراته تتربص تمام تسعين سنة من يوم ولد ثم يعتد عدة الوفاة ثم تحل
وتقدم في باب ميراث المفقود، وان كانت غيبته غير منقطعة يعرف
خبره ويأتى كتابه فليس لامراته أن تتزوج الا ان يتعذر الانفاق عليها
من ماله فلها الفسخ لا يتعذر الوطء اذا لم يقصد بغيبته الاضرار بتركه فان
قصده فلم الفسخ به اذا كان سفره اكثر من أربعة أشهر، ومن ظهر موته
باستفاضة كأن تظاهرت الاخبار بموته أو بينة فاعتدت زوجته للوفاة
أببح لها أن تتزوج فان عاد زوجها بعد ذلك فكالمفقود يخير زوجها بين
أخذها وتركها وله الصداق وله تضمين البينة ما تلف من ماله، وان
اختارت امرأة المفقود المقام والصبر حتى يتبين أمره فلها النفقة من
ماله مادام حيا، فان تبين انه مات أو فارقها رجع عليهما بما بعد ذلك
من النفقة، وان ضرب لها حاكم مدة التربص فلها فيها النفقة لافي
العدة، وان تزوجت أو فرق الحاكم بينهما سقطت، فان قدم الزوج
بعد ذلك وردت اليه عادت نفقتها من حين الرد، واذا تزوج امرأة لها
ولد من غيره وليس للولد ولولا ولد ابن ولا أب ولا جد وهي غير آيسة
فمات اعتزلها الزوج وجوبا حتى تحيض أو يتبين حملها لان حملها يرثه،
فان لم يفعل وأتت بولد قبل ستة أشهر ورث، وان أتت به بعدها
من حين وطئها بعد موت الولد لم يرث، ومن طلقها زوجها أو مات

عنها وهو غائب عنها فعدتها من يوم مات أو طلق، وإن لم يحتنب ما تجتنبه المعتدة، وإن أقر الزوج أنه طلقها من مدة تزيد على العدة إن كان فاسقا أو مجهول الحال لم يقبل قوله في انقضاء العدة التي فيها حق الله وإن كان عدلا غير متهم مثل أن كان غائبا فلما حضر أخبرها أنه طلق من كذا وكذا فتعدت من حين الطلاق كما لو قامت به بينة، وعدة موطوءة بشبهة أو بزنا كطلقة «الأمة غير مزوجة فحيضة، وإن وطئت زوجة أو سرية بشبهة أو زنا حرمت حتى تعتد الزوجة وتستبرأ السرية وله الاستمتاع منهما بما دون الفرج

فصل . وإن وطئت معتدة بشبهة أو نكاح فاسد فرق بينهما وأتمت عدة الأول ولا يحتسب منها مدة مقامها عند الواطيء الثاني، وله رجعة رجعية في مدة تنمة عدته . ثم استأنفت العدة من الواطيء، وإن كانت بائنا فاصابها المطلق عمدا فكذلك، وإن أصابها بشبهة استأنفت العدة للوطء ودخلت فيها بقية الأولى . وإن وطئت امرأة بشبهة ثم طلقها زوجها رجعيا اعتدت له أولا ثم اعتدت للشبهة . وكل معتدة من غير النكاح الصحيح كالزانية والموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد قياس المذهب تحريمها على الواطيء وغيره في العدة — قاله الشارح . وقال الموفق : والأولى حل على نكاحها لمن هي معتدة منه إن كان يلحقه نسب ولها والأقلا — وتقدم في المحرمات في النكاح أن لم يلزمها عدة من غيره . وإن تزوجت في عدتها فنكاحها باطل، ويجب أن يفرق بينهما . وتسقط نفقة الرجعية وسكنائها عن الزوج الأول لنشوزها ولم تنقطع عدتها

حتى يطلّ الثاني . ثم اذا فارقتها بنت على عدتها من الاول واستأنفت العدة من الثاني . وان اتت بولد من احدهما عينا انقضت عدتها به منه ثم اعتدت للآخر . وان أمكن ان يكون منهما أرى القافة معهما فالحق بمن الحقوه به منهما وانقضت عدتها به ، وان الحقته بهما لحق بهما وانقضت عدتها به منهما ، وان فته عنهما أو أشكل عليهما ولم يوجد قافة ونحوه اعتدت بعد وضعه بثلاثة قروء وللثاني أن ينكحها بعد انقضاء العدتين ، فان وطئ رجلان امرأة بشبهة أو زنا فعليها عدتان لهما ، واذا تزوج معتدة وهما عالمان بالعدة وبتحريم النكاح فيها ووطئها فيها فهما زانيان عليهما حد الزنا ولا مهر لها ان لم تكن أمة ولا يلحقه النسب ، وان كانا جاهلين بالعدة او التحريم ثبت النسب وانتفى الحد ووجب المهر ، وان علم هو دونها فعليه الحد والمهر ، وان علمت هي دونه فعليها الحد ولا مهر لها ويلحقه النسب

فصل . وان طلقها واحدة فلم تنقض عدتها حتى طلقها ثانية بنت على ما مضى من العدة ، وان راجعها ثم طلقها بعد دخوله بها او قبله استأنفت العدة كفسخها بعد الزجة بعق او غيره ، وان طلقها بائنا ثم نكحها في عدتها ثم طلقها قبل دخوله بنت على ما مضى

فصل . ويلزم الاحداد في العدة كل متوفى عنها فقط في نكاح صحيح ، وبياح لبائن ، ويحرم فوق ثلاث على ميت غير زوج ، ولا يجب في نكاح فاسد ، والمسئلة والذمية والمكلفة وغيرها فيه سواء ، وهو اجتناب ما يدعو إلى جماعها ويرغب في النظر اليها ويحسنها من زينة وطيب ولو في دهن كدهن ورد وبنفسج وياسمين وبان ونحوه ، لكن لها ان

تجعل في فرجها طيبا إذا اغتسلت من الحيض، ولا باس بدهن غير مطيب كزيت وشيرج وصبر في غير وجه وسمن، ويحرم ان تختضب وان تحمر وجهها وان تبيضه باسفيداج العرائس وان تجعل عليه صبرا بصفرة وان تنقش وجهها وان تختضب وجهها وما أشبه ذلك مما يحسنها وان تكتحل بأمد ولو كانت سوداء إلا إذا احتاجت للتداوى فتكتحل ليلا وتمسحه نهارا، ويباح بتوتيا وعنزروت ونحوهما كتنظيف وتقليم أظفار وتنف إبط وحلق شعر مندوب أخذه واغتسال بسدر وامتشاط ودخول حمام، ويحرم عليها الثياب المصبغة للتحسين كالمعصر والمزعر والأحمر والأزرق والأخضر الصافين والأصفر والمطرز والحلى كله حتى الخاتم والحلقة وما صبغ غزله ثم نسج فكمصبوغ بعد نسجه، ولا يحرم الأبيض وان كان حسنا ولو حريرا ولا الملون لدفع الوسخ كالكحلى والأسود والأخضر المشبع ولا نقاب ويجوز لها التزين في الفرش والبسط والستور واثاث البيت لان الاحداد في البدن لافي الفرش ونحوه

فصل . وتجب عدة الوفاة في المنزل الذي وجبت فيه، وهو الذي مات فيه زوجها وهي ساكنة فيه سواء كان لزوجها او باجارة او عارية إذا تطوع الورثة باسكانها فيه او السلطان او أجني وان انتقلت إلى غيره لزمها العود اليه إلا ان تدعو الضرورة إلى خروجها منه بان يحولها مالك او تخشى على نفسها من هدم او غرق او عدو او غير ذلك كخروجها لحق او لا تجد ما تكتري به او لا تجد إلامن مالها وفي المغنى وغيره او

يطلب منها فوق أجرته فتسقط السكنى وتسكن حيث شاءت ، ولا سكنى لها ولا نفقة في مال الميت ولا على الورثة إذا لم تكن حاملا ولهم إخراجها لأذاها ولا تخرج ليلا ولو لحاجة بل لضرورة ، ولها الخروج نهار الحوائجها فقط ، ولو وجدت من يقضيها لها ، وليس لها المبيت في غير بيتها ، فلو تركت الاعتداد في المنزل أو لم تحد عصت وتمت العدة بمضى الزمان ، والامة كالحرّة في الاحداد والاعتداد في منزلها إلا ان سكناها في العدة كسكناها في حياة زوجها للسيد أمساكها نهارا ويرسلها ليلا فان أرسلها ليلا ونهارا اعتدت زمانها كله في المنزل ، والبدوية كالحضرية فان انتقلت الحلة انتقلت معهم ، وان انتقل غير أهل المرأة لزمها المقام مع أهلها ، وان انتقل أهلها انتقلت معهم الا أن يبقى من الحلة ما لا تخاف على نفسها معهم فتخير بين الإقامة والرحيل ، وان هرب أهلها تخافت هربت معهم فان أمنت أقامت لقضاء العدة في منزلها ، وان مات صاحب السفينة وامرأته فيها ولها مسكن في البر فكمسافرة في البر ، وان لم يكن لها مسكن سواها وكان لها فيها بيت يمكنها المسكن فيه بحيث لا تجتمع مع الرجال وأمكنها المقام فيه بحيث تأمن على نفسها ومعها محرما لزمها ان تعتد ، وان كانت ضيقة وليس معها محرم أو لا يمكنها الإقامة فيها إلا بحيث تختلط مع الرجال لزمها الانتقال عنها الى غيرها ، واذا أذن للمرأة زوجها في النقلة من بلد الى بلد أو من دار الى دار فمات قبل خروجها من الدار أو البلد قبل نقل متاعها من الدار أو بعده لزمها الاعتداد في الدار ، وان مات بعد انتقالها الى الثانية اعتدت فيها ، وكذلك ان مات بعد وصولها

الى البلد الآخر، وان مات وهى بين الدارين أو البلدين خيرت بينهما، وان سافرها لغير النقلة فمات فى الطريق قريبا وهى دون مسافة القصر لزمها العود، وان كان فوقها خيرت بين البلدين، واذا مضت الى مقصدها فلها الاقامه حتى تنقضى ما خرجت اليه وتنقضى حاجتها من تجارة أو غيرها، وان كان خروجها لنزهة أو زيارة ولم يكن قدر لها مدة أقامت ثلاثا، وان كان قدر لها مدة فلها اقامتها، فاذا مضت مدتها أو قضت حاجتها ولم يمكنها الرجوع لخوف أو غيره أتمت العدة فى مكانها، وان أمكنها الرجوع لكن لا يمكنها الرجوع الى منزلها حتى تنقضى لزمها الاقامة فى مكانها. وان كانت تصل وقد بقى منها شيء لزمها العود لتأتى به فى مكانها. وان اذن لها فى الحج أو كانت حجة الاسلام فاحرمت به ثم مات فخشيت فوات الحج مضت فى سفرها، وان لم تخش وهى فى بلدها أو قرية يمكنها العود اقامت لتقضى العدة فى منزلها والامضت فى سفرها، ولو كان عليها حجة الاسلام فمات لزمها العدة فى منزلها وان فاتها الحج، وان احرمت قبل موته أو بعده وأمكن الجمع بينهما بأن تأتى بالعدة فى منزلها ويحج لزمها العود ولو تباعدت، وان لم يمكن قدمت مع البعد الحج ومع القرب العدة كما لو لم تكن أحرمت، ومتى كان عليها فى الرجوع خوف أو ضرر فلها المضى فى سفرها كالبعيدة، ومتى رجعت وبقى عليها شيء منها اتت به فى منزل زوجها.

فصل . وتعتد بائن حيث شاءت من بلدها فى مكان مامون ولا تسافر ولا تبیت الا فى منزلها وجوبا فلو كانت دار المطلق متسعة لهما

وامكنها السكنى فى موضع منفرد كالحجرة وعلو الدار وبينهما باب يغلق
وسكن الزوج فى الباقى جاز كالألتا حجرتين متجاورتين ، وان لم يكن
بينهما باب مغلق ولها موضع تستتر فيه بحيث لا يراها ومعهما محرم تحفظ
به جاز أيضا ، ولو غاب من لزمته السكنى لها أو منعها منها أكثره
الحاكم من ماله أو اقترض عليه أو قرض أجرته وان أكثرته بآذنه أو
اذن حاكم أو بدونهما للعجز عن آذنه رجعت ومع القدرة ان نوت
الرجوع رجعت ، ولو سكنت ، لمكها فلها أجرته ، ولو سكنته أو
أكثرت مع حضوره وسكوته فلا أجره لها ، وليس له الخلوة مع امرأته
البائن الا مع زوجته أو امته أو محرم أحدهما ، وان اراد اسكان البائن فى
منزله أو غيره مما يصلح لها تحصينا لفرأشه ولا محذور فيه لزمها ذلك ،
ولو لم تلزمه نفقة كمعتدة لشبهة أو نكاح فاسد أو مستبرأة بعق ، وحكم
الرجعية فى العدة حكم المتوفى عنها فى لزوم المنزل

باب الاستبراء

وهو : قصد علم براءة رحم ملك يمين حدوثا أو زوالا من حمل غالبا
ياحد ما يستبرأ به .

اذا ملك ولو طفلا أمة ببيع أو هبة أو ارث أو سبي أو وصية أو
غنيمة أو غير ذلك لم يحل له وطؤها ولا الاستمتاع بها بقبلة ونظر لشهوة
ولا بما دون فرج بكرأ كانت أو ثيبا صغيرة يوطأ مثلها أو كبيرة ممن
تحمل أو ممن لا تحمل — حتى يستبرأها ، وسواء ملكها من صغير أو كبير أو
رجل أو امرأة أو محبوب أو من رجل قد استبرأها ثم لم يطأها ، وان اشترى

غير مزوجة فاعتقها قبل استبرائها لم يصح تزوجه بها قبله ، ولغيره
نكاحها قبل الاستبراء مع الرق والعقن كان البائع ما وصى ، أو وطى ، ثم استبرأ
ولا يجب استبراء الصغيرة التي لا يوطأ مثلها ولا بملك أنثى من أنثى ، وإن
اشترى زوجته أو عجزت مكاتبته أو فك أتمته من الرهن أو أسلمت أتمته المجوسية
أو المرتدة أو الوثنية التي حاضت عنده أو كان هو المرتد أو أسلم أو اشترى
مكاتبه من ذوات محارمه فحضر عنده ثم عجز أو زوج السيد أتمته ثم طلق قبل
الدخول أو اشترى عبده التاجر أمة ثم أخذها سيده حلت بغير استبراء
لكن يستحب في الزوجة ليعلم هل حملت في زمن الملك أو غيره ،
وإن كان ما اشتراه المكاتب من غير ذوات محارمه بعد أن حاضت عنده
وأخذها السيد لعجزه لزمه الاستبراء ، وإن وطى المشتري الجارية وهي
حامل حملا كان موجودا حين البيع من غير البائع انقضى استبرأؤها
بوضعه — قال أحمد : ولا يلحق بالمشتري ولا يبيعه ولكن يعتقه لانه
قد شرك فيه لان الماء يزيد في الولد ، انتهى — ويحرم وطء مستبرة
زمن استبرائها ، فإن فعل لم ينقطع به وتبنى على ما مضى ، فإن حملت
قبل الحيضة استبرأت بوضعه ، وإن أحبلها فيها وقد ملكها حائضا
فكذلك ، وفي حيضة ابتدأتها عنده تحل في الحال لجعل ما مضى حيضة ،
وإن وجد استبراء مشتر ونحوه في يد بائع ونحوه أو يد وكيله بعد الشراء
وقبل القبض أجزأ ، ولا يكون استبراء إلا بعد ملك المشتري لجميع الأمة
فلو ملك بعضها ثم ملك باقيها لم يحتسب الاستبراء إلا من حين ملك
باقيها ، وإن باع أتمته أو وهبها ونحوه ثم عادت إليه بفسخ أو غيره حيث

انتقل الملك وجب استبرائها ولو قبل القبض إن افترقا وإلا فلا يجب .
وتقدم في الاقالة ، ويكفي استبراء زمن خيار لمشتري ، وإن اشترى أمة
مزوجة فطلقها الزوج قبل الدخول وجب استبرائها ، أو ملكها معتدة
أو زوج أمته ثم طلقت بعد الدخول واعتقت في العدة لم يجب استبراء
الأكثفاء بالعدة ، وإن كانت الامة لرجلين فوطئها ثم باعها لرجل آخر
أجزأه استبراء واحد ، وإن اعتقاها لزمها استبراء آن

فصل . وإن وطئ أمته ثم أراد تزويجها أو بيعها لم يجز حتى
يستبرئها ، فلو خالف وفعل صح البيع دون النكاح ، وإن لم يطأ أو كانت
آيسة لم يلزمه استبرائها إذا أراد بيعها ، لكن يستحب ، وإذا اشترى
جارية فظهر بها حمل لم تحل من خمسة أحوال : أحدها أن يكون البائع
أقر بوطنها عند البيع أو قبله وأتت بولد لدون ستة أشهر أو يكون البائع
ادعاه وصدقه المشتري فهو ابن للبائع وتصير أم ولد له والبيع باطل ،
الثاني : أن يكون أحدهما استبرأ ثم أتت بولد لأكثر من ستة أشهر من
حين وطئها المشتري فالولد له والجارية أم ولد له ، الثالث : أتت به لأكثر
من ستة أشهر بعد استبراء أحدهما لها ولأقل من ستة أشهر منذ وطئها
المشتري فلا يلحق بواحد منهما ويكون ملكا للمشتري ولا يملك فسخ
البيع ، فإن ادعاهن واحد منهما فهو للمشتري ، وإن ادعاه البائع وحده فصدقه
المشتري لحقه وكان البيع باطلا ، وإن أكذبته فالقول قول المشتري في
ملك الولد ، الرابع : أن تأتي به بعد ستة أشهر منذ وطئها المشتري وقبل
استبرائها فنسبه للاحق به ، فإن ادعاه البائع فآقر له المشتري لحقه وبطل

البيع ، وان أكذبه فالقول قول المشتري ، وان ادعى كل واحد منهما انه من الآخر عرض على القافة فالحق بمن ألحقوه به منهما وان ألحقوه بهما لحق بهما ، وينبغي أن يبطل البيع وتكون الجارية أم ولد للبائع ، الخامس : أنت به لاقل من ستة أشهر منذ باعها ولم يكن أقربوطئها فالبيع صحيح والولد مملوك للمشتري ، فان ادعاه البائع فالحكم كما ذكرنا في الثالث ، واذا أعتق أم ولده أو أمته التي كان يصيها قبل استبرائها أو مات عنها لزمها استبراء نفسها لکن لو أراد أن يتزوجها أو استبرأ بعد وطئه ثم أعتقها أو باعها فاعتقها مشتر قبل وطئها أو كانت مزوجة أو معتدة أو فرغت عدتها من زوجها فاعتقها أو أراد تزويجها قبل وطئه فلا استبراء ، وان ابانها قبل الدخول أو بعده أو مات فاعتدت ثم مات سيدها فلا استبراء بان لم يطاء ، وان باع ولم يستبرأ فاعتقها المشتري قبل وطئه واستبراء استبرأت او تمت ما وجد عند مشتر ، واذا زوج أم ولده ثم مات عتقت ولم يلزمها استبراء وان بان من الزوج قبل الدخول بطلاق أو موت زوجها أو بطلاقه بعد الدخول فأتمت عدتها ثم مات سيدها فعليها الاستبراء ، وان مات زوجها وسيدها ولم يعلم السابق منها وبين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام لزمها بعد موت الآخر منهما عدة الحرة من الوفاة فقط ، وان كان بينهما أكثر من ذلك أو جهلت المدة لزمها بعد موت الآخر منهما الأطول من عدة الحرة للوفاة أو استبراء ولا ترث الزوج ، وان ادعت أمة موروثه تحریمها على وارث بوطء موروثه أو مستبرأة أن لها زوجا صدقت ، وان اعتق أم ولده أو أمة كان يصيها ممن تحل له اصابته فله أن يتزوجها في الحال

من غير استبراء ، وان اشترك رجلان في وطء أمة لزوما استبرا آن
 فصل . ويحصل استبراء حامل بوضع الحمل كله ، وبحيضة لا بقيتها
 لمن تحيض ويمضى شهر لايسة وصغيرة وبالغ لم تحض ، وتصدق في الحيض
 فلو أنكرته فقال أخبرتنى به صدق ، وان ارتفع حيضها ما تدرى رفعه
 فبعشرة أشهر تسعة للحمل وشهر للاستبراء ، وان عرفت ما رفعه انتظرته
 حتى يحى ، فتستبرى به أو تصير من الايسات فتستبرى ، استبراءهن

كتاب الرضاع

وهو : مص لبن أو شربه ونحوه ثاب من حمل من ثدى امرأة
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، ولا تثبت بقية أحكام
 النسب من النفقة والارث والعق وورد الشهاده وغير ذلك لأن النسب أقوى ،
 واذا حملت امرأة من رجل يثبت نسب ولدها منه فثاب لها لبن
 فأرضعت به ولو مكرهة طفلا رضاعا محرما صار ولدا لها في تحريم
 النكاح وإباحة النظر والخلو و ثبوت المحرمية وأولاده من البنين والبنات
 وان سفلوا أولاد ولدهما وصارا أبويه . وآباؤهما أجداده وجداته . واخوة المرأة
 وأخواتها أخواله وخالاته . واخوة الرجل وأخواته أعمامه وعماته . وجميع
 أولاد المرضعة الذين ارتضع معهم والحادثين قبله وبعده من زوجها ومن
 غيره وجميع أولاد الرجل الذى انتسب الحمل اليه من المرضعة ومن غيرها
 اخوة المرتضع وأخواته . وأولاد أولادهما أولاد اخوته وأخواته وان نزلت

درجتهم ، وتنتشر حرمة الرضاع من المرتضع الى أولاده وأولاد أولاده وان سفلوا فيصرون أولاداً لها ولا تنتشر الحرمة الى من في درجته من اخوته واخواته ولا الى من هو أعلى منه من آباءه وأمهاته وأعمامه وعماته وأخواله وخالاته . فتحل مرضعة لابی مرتضع ولأخيه وعمه وخاله من نسب ، ويحل لأبيه من نسب أن يتزوج أخته من الرضاعة وتحل أم مرتضع واخوته وعمته وخالته من النسب لأبيه وأخيه من رضاع، وان أرضعت بلبن ولدها من الزنا او المنفى بلعان طفلاً صار ولداً لها وحرم على الزاني والملاعن تحريم مصاهرة ولم تثبت حرمة الرضاع في حقهما كالنسب ، وان أرضعت بلبن اثنين وطئها بشبهة وثبتت ابوتهما للولود فالمرتضع ابنهما او ابوة احدهما فهو ابنه ثبت ذلك بالقافة او بغيرها ، وان نفقه القافة عنهما او اشكل عليهم او لم يوجد قافة ثبت التحريم بالرضاع في حقهما ، وان انتفى عنهما بأن تأتى به لدون ستة اشهر من وطئها او لاكثر من اربع سنين من وطء الآخر انتفى المرتضع عنهما ، فان كان المرتضع جارية حرمت عليهما تحريم مصاهرة ، وتحرم أولادهما عليهما ايضاً لانها ابنة موطوءتهما فهي ربيبة لهما ، وان ثاب لامرأة لبن من غير حمل تقدم كلبن البكر لم ينشر الحرمة نصاً ، ولا ينشر الحرمة غير لبن المرأة فلو ارتضع طفلان من بهيمة أو رجل أو خنثى مشكل لم ينشر الحرمة .

فصل . ولا تثبت الحرمة بالرضاع الا بشروط :

أحدها : أن يرتضع في العاملين ولو كان قد فطم قبله ، فلو ارتضع

بعدهما بلحظة ولو قبل فطامه أو ارتضع الخامسة كلها بعدهما بلحظة لم يثبت .

الثاني: أن يصل اللبن الى جوفه من حلقه فان وصل الى فمه ثم مجه أو احتقن به أو وصل الى جوفه لا يغذى كالأكر والمثانة لم ينشر الحرمة الثالث: أن يرتضع خمس رضعات فصاعدا ، ويشترط ان تكون متفرقات ، فتى امتص ثم تركه شبعاً أو لتنفس أو لملة أو لانتقاله من ثدى الى غيره أو من امرأة الى غيرها أو قطع عليه فهى رضعة ، فتى عاد ولو قريباً فهى رضعة اخرى ، وسقوط فى انفه ووجور فى فم كرضاع . وكذا جبن عمل منه ، ويحرم من ذلك خمس . فان ارتضع دونها وكلها سقطا أو وجورا أو اسعط أو اجر وكل الخمس برضاع ثبت التحريم . ولو حلب فى اثناء لبن دفعة واحدة أو دفعات ثم سقى لطفل فى خمسة اوقات فهى خمس رضعات . وان حلب فى اثناء خمس حلبات فى خمس اوقات ثم سقى دفعة واحدة كان رضعة واحدة ، ويحرم لبن الميتة اذا حلب او ارتضع من ثديها بعد موتها كما لو حلب فى حياتها ثم شربه بعد موتها ، ولو حلف لا يشرب من لبن امرأة فشرب منه وهى ميتة حنث ويحرم اللبن المشوب ان كانت صفاته باقية ، وسواء خلط بطعام او شراب او غيرهما ، فان حلب اللبن من نسوة وسقى لطفل فهو كما لو ارتضع من كل واحدة منهن

فصل . واذا تزوج كبيرة ذات لبن من غيره زوجها كان او غيره ولم يدخل بها أو بثلاث صغائر فارضعت الكبيرة احداهن حرمت

الكبيرة أبداً وبقي نكاح الصغيرة ، فان أرضعت اثنتين منفردتين أو معا انفسخ نكاحهما ، وان أرضعت الثلاث متفرقات انفسخ نكاح الأولتين دون الثالثة ، وان أرضعت احداهن منفردة ثم اثنتين معا انفسخ نكاحهن وله نكاح احدى الثلاث ، وان كان دخل بالام حرم الكل ابتداء ، ولو أرضعت الثلاث أجنبية في حالة واحدة : بان حلبته في ثلاث أو ان وأوجرتهن في حالة واحدة . أو أرضعت اثنتين معا وأوجرت الثالثة في حالة واحدة : حرم عليه نكاح الكبيرة أبداً وانفسخ نكاح الثلاث ، وان أرضعت اثنتين انفسخ نكاحهما ، وان أرضعت احداهن منفردة ثم اثنتين معا انفسخ نكاح الجميع وله نكاح احدى الثلاث ، وكل امرأة تحرم عليه ابنتها كأمه وجدته وأخته وربيبته إذا أرضعت طفلة حرمتها عليه ، وكل رجل تحرم ابنته كأخيه وأبيه إذا أرضعت امرأته بلبنه طفلة حرمتها عليه ، وفسخ نكاحها منه فيهما إن كانت زوجته ، وان أرضعتها امرأة أحد هؤلاء بلبن غيره لم تحرم عليه لأنها صارت ربيبة زوجها ، وان أرضعتها من لا تحرم بنتها كعمتها وخالتها لم تحرمها عليه ، ولو تزوج بنت عمه فارضعت جدتهما أحدهما صغيراً انفسخ النكاح لأنها لما أرضعت الزوج صار عم زوجها وان أرضعت الزوجة صارت عمته ، وان أرضعتهم جميعاً صار عمها وصارت عمته ، وان تزوج بنت عمته فارضعت جدتهما أحدهما صغيراً انفسخ النكاح لأنها لما أرضعت الزوج صار خالها ، وان أرضعت الزوجة صارت عمته ، وان تزوج بنت خاله فارضعت جدتهما الزوج صار عم زوجته ، وان

أرضعتها صارت خالته ، وان تزوج ابنة خالته فارضعت الزوج صار خال زوجها ، وان أرضعتها صارت خالة زوجها

فصل . وكل من أفسد نكاح امرأة برضاع قبل الدخول فان

الزوج يرجع عليه بنصف مهرها الذي يلزمه لها ، وان أفسدت نكاح نفسها قبل الدخول سقط مهرها ، وان كان بعده لم يسقط ويجب على زوجها ، وان أفسده غيرها بعد الدخول وجب لها مهرها ويرجع به ولها الأخذ من المفسد نصا ، فاذا أرضعت امرأة الكبرى الصغرى فانفسخ نكاحهما ^(١) فعليه نصف مهر الصغرى يرجع به على الكبرى ، وعليه مهر الكبرى المسمى لها ولا يرجع عليها بشيء اذا كان اداه اليها ، وان كان لم يدخل بها فلا مهر لها ونكاح الصغرى بحاله ^(٢) وان دبت الصغرى إلى الكبرى وهي نائمة او مغدق عليها او مجنونة فارتضعت منها انفسخ نكاح الكبرى ^(٣) ويرجع على الصغرى بنصف مهر الكبرى قبل الدخول ونكاح الصغرى ثابت ، فان كان دخل بالكبرى حرمتا ولا مهر للصغرى وعليه مهر الكبرى يرجع به على الصغيرة ، وان ارتضعت الصغيرة منها رضعتين وهي نائمة ثم انتبهت الكبيرة فآتمت لها ثلاث رضعات فعليه مهر الكبيرة وثلاثة اعشار مهر الصغيرة ويرجع به على

(١) وذلك اذا كان دخل بالكبرى . جريا على قاعدة المذهب وهي الدخول

بالأمهات يحرم البنات والعقد على البنات يحرم الأمهات

(٢) لأنه لم يدخل بأمرها التي أرضعتها وهي الزوجة الكبرى

(٣) وذلك أيضا في غير المدخول بها لأنها صارت أم زوجته الصغرى

الكبيرة، وان لم يكن دخل بالكبيرة فعليه خمس مهرها يرجع به على الصغيرة، وان أرضعت بنت الزوجة الكبرى الصغرى فالحكم في التحريم والفسخ كما لو أرضعتها الكبيرة والرجوع على المرضعة التي أفسدت النكاح، وان أرضعتها أم الكبيرة انفسخ نكاحهما معا فان كان لم يدخل بالكبيرة فله أن ينكح من شاء منهما ويرجع على المرضعة بنصف صدقهما، وان كان دخل بالكبيرة فله نكاحها وليس له نكاح الصغيرة حتى تنقضي عدة الكبيرة لانها قد صارت أختها فلا ينكحها في عدتها، وكذلك الحكم ان أرضعتها جدة الكبيرة لانها تصير عممة الكبيرة او خالتها والجمع بينهما محرم، وكذلك ان أرضعتها أختها أو زوجة أخيها بلبنه أو أرضعتها بنت أخيها أو بنت أختها. ولا تحريم في شيء من هذا على التأييد لأنه تحريم جمع الا اذا أرضعتها بنت الكبيرة وقد دخل بامها، واذا كان لرجل خمس امهات اولاد. لهن لبن منه فارضعن امرأة له صغرى كل واحدة منهن رضعة صار أباً لها وحرمت عليه لامهات الاولاد لعدم ثبوت الامومة ^(١) وان ارضعن طفلاً كذلك صار المولى أباً له وحرمت عليه ^(٢) المرضعات لانه ريبيهن وهن موطوآت أبيه، ولو كان له خمس بنات أو خمس بنات زوجته فارضعن امرأة له صغرى رضعة رضعة فلا امومة ولا يصير الكبير ولا الكبيرة جد أو جدة. ولا اخوة المرضعات أخوالاً. ولا اخواتهن

(١) انما ثبتت الأبوة في حق الزوجة الصغيرة لأنها ارتضعت من لبنه خمس رضعات

(٢) يريد حرمت المرضعات على ذلك الطفل

خالات ، ولو كمل لطفل خمس رضعات من أم رجل واخته وابنته وزوجته وزوجة أبيه من كل واحدة رضعة فكذلك أي لا تحريم ، وإذا كان لامرأة ابن من زوج فارضعت به طفلا ثلاث رضعات فانقطع لبنها ثم تزوجت بآخر فصار لها منه لبن فارضعت منه الطفل رضعتين صارت أمآله ولم يصير واحد من الزوجين أبآله . ويحرم عليهما أن كان اثني لكونه ربييا لهما لا لكونه ولدهما ، وإذا كان له ثلاث نسوة لهن لبن منه فارضعت امرأة له صغرى كل واحدة منهن رضعتين لم تحرم المرضعات وحرمت الصغرى وثبتت الأبوة لا الأمومة وعليه نصف مهرها يرجع به عليهن على قدر رضاعتهن وعلى الأولى خمس المهر وعلى الثانية خمسة وعلى الثالثة عشرة ، ولو كان لامرأته ثلاث بنات من غيره فارضعن ثلاث نسوة له صغار . كل واحدة واحدة ارضاعا كاملا ولم يدخل بالكبرى حرمت عليه لأنها من جدات النساء . ولم ينفسخ نكاح الصغار لأنهن لسن اخوات إنما هن بنات خالات لأن الربيبة لا تحرم الا بالدخول بأمها . ولا ينفسخ نكاح من كل رضاعها أولا . وإن كان دخل بالأم حرم الصغائر أيضا . وإن أَرْضَعْنَ واحدة كل واحدة منهن اثنتين حرمت الكبرى وقيل لا تحرم — اختاره الموفق والشارح وصححه في الانصاف

فصل . وإذا طلق كبيرة مدخولا بها فارضعت صغيرة بلبنه صارت بنتآ له ، وإن ارضعتها بلبن غيره صارت ربيبة وحرمتا ويرجع على الكبيرة بنصف مهر الصغيرة ، وإن كان ما دخل بالكبيرة بقي نكاح الصغيرة ،

وان طلق صغيرة فارضعتها امرأته حرمت المرضعة . فان كان لم يدخل بها فلا مهر لها وله نكاح الصغيرة ^(١) وان كان دخل بها فلها مهرها وحرمتا عليه ، وان طلقهما جميعا فالحكم في التحريم على ما مضى ، ولو تزوج كبيرة وآخر صغيرة ثم طلقاهما ونكح كل واحد منهما زوجة الآخر ثم أرضعت، الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة عليهما . وان كان زوج الصغيرة دخل حرمت عايه الصغيرة ، وكل من قلنا بتحريمها فالمراد على التأيد وهو مقرون بفسخ نكاحها

فصل . واذا طلق امرأته ولها منه لبن فتزوجت بصبي فارضعته بلبنه انفسخ نكاحها وحرمت عليه وعلى الاول ابدا ^(٢) ولو تزوجت الصبي أولا ثم فسخت نكاحها لمقتض ثم تزوجت كبيرا فصار لها منه لبن فارضعت به الصبي حرمت عليهما ابدا — قال في المستوعب وهي مسألة عجيبة؛ لانه تحريم طراً لرضاع أجنبي قال : وكذلك لو زوج أمته لعبده له يرضع ثم أعتقها فاختارت فراقه ثم تزوجت بمن أولدها فارضعت بلبن هذا الولد زوجها الاول بعد عتقه حرمت عليهما جميعا — ولو زوج رجل أم ولده أو أمته بصبي مملوك فارضعته بلبن سيدها حرمت عليهما . ولا يتصور هذا ان كان الصبي حراً لان من شرط نكاح الحر الامة خوف العنت ولا يوجد ذلك في الطفل ، فان تزوج بها كان

(١) مراده ان للزوج نكاح الصغيرة اذا لم يكن دخل بالتي أرضعتها والاحرمتا كما صرح هو بذلك (٢) حرمت على الطفل لانها أصبحت أمه . وحرمت على زوجها لانها صارت حليلة للطفل الذي هو ابن له في الرضاع

النكاح فاسدا وان أرضعته لم تحرم على سيدها

فصل . متى كان مفسد النكاح جماعة وزع المهر على رضعاتهن المحرمة لا على رؤسهن ، فلو سقى خمس زوجة صغيرة من لبن أم الزوج خمس مرات انفسخ نكاحها ولزمهن نصف مهرها بينهما ، فان سقتها واحدة شربتين وأخرى ثلاثا فعلى الاولى خمس المهر وعلى الثانية خمس وعشر ، وان سقتها واحدة شربتين وسقاها ثلاث ثلاث شربات فعلى الاولى الخمس وعلى كل واحدة من الثلاث عشر ، وان كان له ثلاث نسوة كبار وواحدة صغيرة فارضعت كل واحدة من الثلاث الصغيرة أربع رضعات ثم حلبن في اثناء وسقيته للصغرى حرم الكبار . وان لم يكن دخل بهن فنكاح الصغيرة ثابت وعليه لكل واحدة ثلث صداقها يرجع به على ضررتها لان افساد نكاحها حصل بفعلها وفعلهما^(١) وان كان قد دخل باحدى الكبار حرمت الصغيرة أيضا ولها نصف صداقها يرجع به عليهن اثلاثا ولتى دخل بها المهر كاملا ، وان حلبن في اثناء فسقته احداهن الصغيرة خمس مرات كان عليه صداق ضررتها يرجع به عليها ان كان قبل الدخول لانها افسدت نكاحهما ويسقط مهرها ان لم يكن دخل بها وان كان دخل بها فلها مهرها لا يرجع به على أحد ، وان كانت كل واحدة من الكبار ارضعت الصغيرة خمس رضعات حرم الثلاث . فان كان لم يدخل بهن فلا مهر لهن عليه . وان كان دخل بهن فعليه لكل واحدة مهرها لا يرجع به على

(١) انما ثبت لكل واحدة ثلث مهرها دون النصف كما هو المعروف في غير المدخول بها لان اشتراكها في فسخ النكاح سبب لها الحرمان من السدس

احد وتحرم الصغيرة ويرجع بما لازم من صداقها على المرضعة الاولى

فصل . واذا أرضعت زوجته الامة امرأته الصغيرة فحرمتها عليه كان ما لزمه من صداق الصغيرة له في رقة الامة ، وان أرضعتها ام ولده حرمتا عليه ابدًا ولا غرامة عليها ، ^(١) ويرجع على مكاتبته ، وان أرضعت ام ولده بلبنه امرأةً أبنه فسخت نكاحها وحرمتها عليه ابدًا لأنها صارت اخته ، وان أرضعت زوجة أبيه بلبنه حرمتها عليه لأنها صارت بنت ابنه ويرجع الاب على ابنه باقل الأمرين بما غرمه لزوجته او قيمتها لأن ذلك من جناية ام ولده . وان أرضعت ام ولده واحدة منهما ^(٢) بغير ابن سيدها لم تحرمها عليه لان كل واحدة منهما صارت بنت ام ولده .

فصل . واذا شك في الرضاع أو عدمني على اليقين . لأن الأصل عدم الرضاع في المسئلة الاولى وعدم وجود الرضاع المحرم في الثانية ، لكن تكون من الشبهات . تركها اولى « قاله الشيخ » وان شهد به امرأة واحدة مرضية على فعلها او فعل غيرها أو رجل واحد ثبت بذلك ولا يمين . واذا تزوج امرأة ثم قال قبل الدخول هي اختي من الرضاع انفسخ

(١) حرمت ام الولد لانها صارت من امهات نسائه . وحرمت الزوجة لانها بنته في الرضاع كما تقدم نظيره ولم يرجع على ام الولد بما وجب للزوجة وهو نصف المهر لأنه سيدها وليس له غرم عليها

(٢) مرجع الضمير زوجة أبيه وزوجة ابنه كما يفهم من سابق الكلام ولم تحرم واحدة منهما على زوجها لأن بنت ام ولدك من غير لبنك (كلبن زوج أم الولد) لا تحرم على أهلك ولا على ابنك

النكاح فان صدقته او ثبت ببينة فلا مهر لها ، وان اكدبته فلها نصف المهر ، وان قال بعد الدخول انفسخ النكاح ولها المهر مالم تفر أنها طاوخته عالمة بالتحريم ، فان رجع عن ذلك واكدب نفسه لم يقبل في الحكم ، وأما فيما بينه وبين الله فان علم كذب نفسه فالنكاح بحاله . وان شك في ذلك لم يزل عن اليقين بالشك . فان قال هي عمتي أو خالتي أو ابنة أخي أو ابنة اختي أو أمي من الرضاع وامكن صدقه فهو كما لو قال هي اختي ، وان لم يمكن صدقه « مثل ان يقول لمن هي مثله أو أصغر منه هذه أمي . أو لا أكبر منه أو مثله هذه ابنتي » لم تحرم عليه كما لو قال ارضعتني واياها سواء . او قال هذه حواء ، والحكم في الاقرار بقربة من النسب تحرمها عليه كالحكم في الاقرار بالرضاع ، وان ادعى ان زوجته اخته من الرضاع فانكرته فشهدت بذلك أمه أو ابنته أو أبوه لم تقبل شهادتهم وان شهد بذلك أمها أو ابنتها أو أبوها قبلت ^(١) وان ادعت ذلك المرأة وانكرها الزوج فشهدت لها أمها أو ابنتها أو أبوها لم تقبل وان شهدت لها ام الزوج أو ابنته أو أبوه قبل — وفي الترغيب والبلغة لو شهد به أبوها لم يقبل بل أبوه بلا دعوى وقاله في الرعايتين — وان كانت الزوجة هي التي قالت هو أخي من الرضاع فاكدبها ولم تأت بالبينة

(١) لما كان هو المدعى كانت شهادة أبيه أو أمه مثلاً غير مقبولة لان الشهادة في حين قيام الدعوى من قبله تعتبر لحظة فكانوا متهمين فيها للقرابة التي بينه وبينهم وقبلت شهادة أبيها لعدم اتهامه في جانب الزوج ومن ذلك تفهم التعليل لما ذكر بعد هذه المسئلة .

فهى زوجته فى الحكم . فان كان قبل الدخول فلا مهر . وان كانت قبضته لم يكن للزوج اخذه . وان كان بعد الدخول فان اقرت انها كانت عالمة انها اخته وبتحريمها عليه وطاوعته فى الوطء فلا مهر لها . وان انكرت شيئاً من ذلك فلها المهر وهى زوجته فى الحكم . واما فيما بينها وبين الله فان علمت صحة ما اقرت به لم يحل لها مساكنته ولا تمسكته من وطئها . وعليها ان تفتدى وتفر منه كما قلنا فى التى علمت ان زوجها طلقها ثلاثا وتقدم ، وينبغى ان يكون الواجب لها من المهر بعد الدخول اقل المهرين . من المسمى او مهر المثل ، وان كان اقرارها باخوته قبل النكاح لم يحز لها نكاحه . ولا يقبل رجوعها عن اقرارها فى ظاهر الحكم . وكذلك الرجل ان اقر ان هذه اخته ونحوه قبل النكاح وامكن صدقه لايحل له ان يتزوج بها بعد ذلك فى ظاهر الحكم ، ولو ادعت امة اخوة السيد بعد وطء لم يقبل وقبله يقبل فى تحريم الوطء لا فى ثبوت العتق ، واذا تزوج امرأة لها ابن من زوج قبله فحملت منه ولم تلد ولم يزد لبنها او لم تحمل فهو للأول ، وان زاد زيادة فى اوانها فان ارضعت به طفلا صار ابنا لهما ، وان لم يزد او زاد قبل اوانه او لم تحمل وزاد بالوطء فللأول ، وان انقطع لبن الاول ثم تاب بحملها من الثانى فهو لهما ، ومتى ولدت فاللبن الثانى وحده الا اذا لم يزد او لم ينقص من الأول حتى ولدت فهو لهما . وان ادعى احد الزوجين على الآخر انه أقر أنه اخو صاحبه من الرضاع فانكر لم يقبل فى

ذلك شهادة النساء المنفردات لانها شهادة على الاقرار^(١) ويكره لبن الفاجرة والمشاركة والذمية والحقاء والزنجية وسيئة الخلق والجذماء والبرصاء والبهيمة وعمياء . فانه يقال الرضاع يغير الطباع ، ويستحب ان يعطى الظئر عند الفطام عبداً او امة وتقدم فى الاجارة ، وليس للزوجة ان ترضع غير ولدها الا باذن الزوج . قاله الشيخ

كتاب النفقات

وهى كفاية من يمونه خبزاً وادماً وكسوة ومسكناً وتوابعها ويلزم ذلك الزوج لزوجته ولو ذمية بما يصلح لمثلها بالمعروف . وهى مُقدَّرة بالكفاية . وتختلف باختلاف حال الزوجين ، فيعتبر ذلك الحاكم بحالهما عند التنازع . فيفرض للوسرة تحت الموسر من ارفع خبز البلدودهنه وادمه الذى جرت عادة امثالها باكله من الارز واللبن وغيرهما مما لا تكرهه عرفاً . وان تبرمت بادم نقلها الى ادم غيره ، ولما^(٢) عادة الموسرين بذلك الموضع . وحطباً وملحاً لطبخه ، وقدر اللحم رطل عراقى لكن يخالف فى ادمانه — قال فى الوجيز وغيره فى جمعة مرتين — وما يلبس مثلها من حرير وخز وجيد كتان وقطن ، وأقله . قميص وسراويل ووقاية «وهى ما تضعه فوق المقنعة وتسمى الطرحة» ومقنعة ومداس وجبة للشتاء ، وللنوم فراش ولحاف ومخدة . محشو ذلك بالقطن المنزوع

(١) والاقرار بما يطلع عليه الرجال فى الغالب دون النساء . ولهذا اهملت شهادة النساء عليه واشترطت شهادة رجلين عدلين كالنكاح (٢) ولما معطوف على قوله من ارفع وهو مفعول يفرض

الحب اذا كان عرف البلد . وملحفة للحاف وازار . وللجلوس زلى وهو بساط من صوف — وهو الطنفسة — أو رفيع الحُصْر ، وتزاد من عدد الثياب ما جرت العادة بلبسه مما لا غنى عنه دون ما للتجمل والزينة ، وللمعسرة تحت المعسر من أدنى خبز البلد « كحشكار »^(١) بادمه الملائم له عرفا كالباقلا . والخل والبقل والكامخ وما جرت به عادة أمثالها ودهنه ولحمه عادة — وفي الوجيز وغيره كالرعاية في اللحم كل شهر مرة — وما يلبس مثلها أو ينام فيه من غليظ القطن والكتان ، وللنوم فراش بصوف وكساء أو عباءة للغطاء ، والجلوس بارية^(٢) أو خيش ، وللمتوسطة تحت المتوسط والموسرة مع المعسر والمعسرة مع الموسر المتوسط من ذلك عرفا ، وعليه نفقة البدوية من غالب قوت البادية بالناحية التي ينزلونها ، ويجب ما تحتاج اليه من الدهن للسراج اول الليل او غيره على اختلاف أنواعه في بلدانه : السمن في موضع . والزيت في آخر . والشيرج في آخر . لا لاهل الخيام والبادية^(٣) ولا يجب لها ازار للخروج وهو الملحفة ومثله الخف ونحوه لانه لم يبن أمرها على الخروج ، ولا بد من ماعون الدار . ويكتفى بخزف وخشب والعدل ما يليق بهما ، وحكم المكاتب والعبد كالمعسر ومن نصفه حر ان كان موسرا فكمتوسطين وانه كان معسرا فكمعسرين ، ولا يجب في النفقة الحب ، فلو طلبت مكان الخبز حبا او دراهم او دقيقا

(١) الحشكار هو ردى الدقيق المعروف عند العوام بالكشكار وبالْحِشَارَ وبالْحِشَارَ وبفتح الميم الادام المتذل الغث (٢) البارية بتشديد الياء الحصير المنسوج (٣) يريد لا يجب على الزوج زيت المصباح للزوجة اذا كانوا من أهل البادية لعدم اعتيادهم ذلك

او غير ذلك او مكان الكسوة دراهم او غيرها لم يلزمه بذله ولا يلزمها قبوله بغير رضاها لو بذله ، وان تراضيا على ذلك جاز بخلاف الطعام وليس هو معاوضة حقيقة . ولكل منهما الرجوع عنه بعد التراضى فى المستقبل ، ولا يملك الحاكم فرض غير الواجب كدراهم مثلا ولا يعتاض عن الماضى بربوى ^(١) وعليه مؤنة نظافتها من الدهن والسدر والصابون وثمان ماء شرب ووضوء وغسل من حيض ونفاس وجنابة ونجاسة وغسل ثياب وكذا المشط وأجرة القيمة ونحوه وتبيض الدست وقت الحاجة ، ولا يجب عليه الادوية وأجرة الطيب والحجام والفاصد وكذا ثمن الطيب والحناء والخضاب ونحوه . الا ان يريد منها التزين به او قطع رائحة كريهة منها ، ويلزمها ترك حناء وزينة نهاها عنه ، فان احتاجت إلى من يخدمها لكون مثلها لا يخدم نفسها او لموضعها ^(٢) ولا خادم لها لزمه لها خادم حر أو عبد . اما شراء او كراء او عارية ، ولا يلزمه أن يملكها اياه . ولا اخدام لرفيقة ولو كانت جميلة . فان طلبت منه أجر خادمها فوافقها جاز ، وان أبى وقال انا آتيك بخادم سواء فله ذلك اذا أتى بمن يصلح لها ، ولا يكون الخادم الا ممن يجوز له النظر اليها . اما امرأة أو ذو رحم محرم ، فان كان الخادم ملكها كان تعيينه اليهما وان كان ملكه او استاجره او استعاره فتعيينه اليه ، ويجوز ان تكون كتابية ويلزمها قبولها

(١) لا يجوز الاعتياض بربوى لان النفقة الواجبة من الربوى فيؤدى ذلك الى ربا النسبة (٢) ان كان مثلها لا يخدم نفسها . يزيد من المتزوجات بأمثاله : أو لموضعها يعنى من المجد ومكاتها من شرف الحسب

وله تبديل خادم الفتها ، ولا يلزم أجرة من يوضى مريضه ، وتلزم نفقة الخادم وكسوته بقدر نفقة الفقيرين الا في النظافة فلا يجب عليه لها ما يعود بنظافتها ولا مشط ودهن وسدر لرأسها ، فان احتاجت إلى خف وملحفة لحاجة الخروج لزمه إلا اذا كانت باجرة او عارية فعلى مؤجر ومعير ، ولا يلزمه اكثر من نفقة خادم واحد . فان قالت انا أخدم نفسي وأخذ ما يلزمك الخادمي لم يلزمه ، وان قال انا أخدمك لم يلزمها قبوله ، ولو أرادت من لا اخدام لها أن تتخذ خادما وتنفق عليه من مالها فليس لها ذلك الا باذن الزوج

فصل . وعليه نفقة المطلقة الرجعية وكسوتها ومسكنها كالزوجة سواء . الا فيما يعود بنظافتها ، فاما البائن بفسخ او طلاق . فان كانت حاملا فلها النفقة تاخذها كل يوم قبل الوضع ولها السكنى والكسوة ، وان لم تكن حاملا فلا شيء لها ، فان لم ينفق عليها يظنها حائلا ثم تبين انها حامل فعليه نفقة ما مضى سواء قلنا النفقة للحمل أو لها من أجله في ظاهر كلامهم ، وعكسها يرجع عليها ، وان ادعت انها حامل انفق عليها ثلاثة أشهر . فان مضت ولم يبين رجوع عليها الا ان ظهرت براعتها قبل ذلك بحيض او غيره فيقطع النفقة سواء دفع اليها بحكم حاكم او غيره . شرط انها نفقة او لم يشترط ، وان ادعت الرجعية الحمل فانفق عليها اكثر من مدة عدتها رجوع عليها بالزيادة ، ويرجع في مدة العدة اليها ولا يرجع بالنفقة في النكاح الفاسد اذا تبين فسادها سواء كانت النفقة قبل مفارقتها او بعدها كما لو انفق على أجنبية ، وتجب للحمل . لا لها من أجله . وتستحق قبضها

والتصرف فيها ، فتجب على زوج لناشر حامل ولملاغة حامل ولو نفاه لعدم صحة نفيه ، فان نفاه بعد وضعه فلا نفقة في المستقبل ، فان استلحقه رجعت عليه الام بما أنفقته وباجرة المسكن والرضاع . سواء قلنا النفقة للحمل أولها من أجله ، وتجب للحامل من وطء شبهة او نكاح فاسد على الواطئ . . ولملك يمين على السيدولو أعتقها . وعلى وارث زوج ميت ومن مال حمل موسر قسقط عن أبيه . وان تلفت من غير تفريط وجب بدلها ، ولا تجب على زوج رقيق ولا معسر ولا غائب . فلا تثبت في الذمة كنفقة الاقارب ، وتسقط بمضى الزمان مالم تستدن باذن حاكم او تنفق بنية الرجوع إذا امتنع من الاتفاق من وجب عليه ، ولا تجب على من لا يلحقه نسب الحمل كزان ولا على وارث مع عسر زوج ، ولا تجب فطرة حامل مطلقة ، ولا يصح جعل نفقة الحامل عوضا في الخلع لأن النفقة ليست لها ، ولو وطئت الرجعية بشبهة أو بنكاح فاسد ثم بان بها حمل يمكن أن يكون من الزوج والوطء بنكاح فاسد فعليهما حتى تضع وبعد الوضع حتى ينكشف الاب منهما ، ومتى ثبت نسبه من أحدهما رجع عليه الآخر بما أنفق ، ولا نفقة من التركة لمتوفى عنها زوجها ولو حاملا ، ونفقة الحمل من نصيبه . ولا لأم ولد حامل ، وينفق من مال حملها نصا ولا سكنى لهما ولا كسوة ، ولا تجب النفقة في النكاح الفاسد لغير حامل ولا لناشر غير حامل . فان كان لها ولد أعطاها نفقة ولدها ان كانت هي الحاضنة له او المرضعة . ويعطيها ايضا اجر قرضاعها ان طالبت بها ، فتي امتنعت من فراشه او الانتقال معه الى مسكن مثلها او خرجت

اوسافرت او انتقلت من منزله بغير اذنه او ابت السفر معه اذا لم تشتترط بلدها فهي ناشز

فصل . ويلزمه دفع القوت إلى الزوجة في صدر كل نهار وذلك اذا طلعت الشمس ، فان اتفقا على تاخيرها او تعجيله لمدة قليلة او كثيرة جاز — واختار الشيخ لا يلزمه تملك : ينفق ويكسو بحسب العادة انتهى — ولو اكلت مع زوجها عادة سقطت نفقتها وكذا ان كساها بدون اذنها واذن وليها ونوى ان يعتد بها . وان رضيت بالحلب لزمه أجره طحنه وخبزه ، فان طلب احدهما دفع القيمة عن النفقة او الكسوة لم يلزم الآخر وتقدم اول الباب ، ويلزمه كسوتها في كل عام مرة . ويلزم الدفع في اوله لأنه اول وقت الوجوب وتملكها مع نفقة بالقبض وغطاء ووطاء ونحوهما ككسوة ، ولا تملك المسكن واوعية الطعام والماعون والمشط ونحو ذلك لانه امتاع — قاله في الرعاية ^(١) وان اكلت معه عادة او كساها بلا اذن ولم يتبرع سقطت والقول قوله في ذلك ، فاذا قبضتها فسرقت او تلفت او بليت لم يلزمه عوضها ، واذا انقضت السنة وهي صحيحة فعليه كسوة السنة الأخرى ، وان مات أو ماتت او بانت قبل مضى السنة او تسلفت النفقة او الكسوة فحصل ذلك قبل مضيا رجع بقسطه لكن لا يرجع ببقية يوم الفرقة الاعلى ناشز ، واذا قبضت النفقة فلها التصرف فيها على وجه لا يضر بها ولا يهلك بدنها . فيجوز لها بيعها وهبتها والصدقة بها وغير ذلك ، فان عاد عليها بضرر في بدنها او نقص

(١) يريد أن ذلك امتاع لها وتيسير للعشرة بينهما وليس تملك

في استمتاعها لم تملكه ، فإذا دفع اليها الكسوة فأرادت بيعها أو الصدقة بها وكان ذلك يضر بها أو يخل بتحملها بها أو بسترها لم تملك ذلك ، ولو أهدى لها كسوة لم تسقط كسوتها . ولو أهدى لها طعام فاكلته وبقي قوتها الى الغد لم يسقط قوتها فيه ، وإن غاب مدة ولم ينفق فعليه نفقة ماضى سواء تركها العذر أو غيره ، فرضها حاكم أو لم يفرضها ، وإذا انفقت في غيبته من ماله فبان ميتا رجع عليها الوارث ، وإن فارقها في غيبته فانفقت من ماله رجع عليها بما بعد الفارقة وتقدم معناه في العدد في امرأة المفقود إذا انفقت

فصل . وإذا بذلت تسليم نفسها البذل التام وهي بمن يوطأ مثلها أو بذنه وليها أو استلم من يلزمه تسليمها لزمتها النفقة والكسوة . كبيرا كان الزوج أو صغيرا . يمكنه الوطء أو لا يمكنه كالعنين والمحبوب والمريض حتى ولو تعذر وطؤها المرض أو حيض أو نفاس أو رتق أو قرن ^(١) أو لكونها نضوة الخلق أو حدث بها شيء من ذلك عنده ، لكن لو امتنعت من التسليم ثم حدث لها مرض فبذلت فلا نفقة . وتقدم أول عشرة النساء إذا ادعت عبالة ذكره فإن كان الزوج صغيرا أجبر عليه على نفقتها من مال الصبي وإن كانت صغيرة لا يمكن وطؤها وزوجها طفل أو بالغ لم تجب نفقتها ولو مع تسليم نفسها ، وإن بذلت تسليم نفسها والزوج غائب لم يفرض لها حتى يرأسه حاكم الشرع فيكتب الى حاكم البلد الذي هو فيه ليستدعيه ويعلمه ذلك فإن سار اليها أو وكل من يتسلمها فوصل فتسلمها هو أو نائبه وجبت النفقة . فإن لم يفعل فرض الحاكم عليه نفقتها من الوقت الذي

(١) القرن على وزن الفرح والقرنة كالتربة ما تنبت من الفرج في مدخله والرتق

بفتح الراء وإثاء انسداد الفرج

كان يمكن الوصول اليها وتسليمها ، وان غاب بعد تسليمها فالنفقة واجبة عليه في غيبته ، وان منعت تسليم نفسها ومنعها أهلها أو تساكننا بعد العقد فلم تبذل ولم يطلب فلا نفقة لها . وان طال مقامها على ذلك ، وان بذلت تسليمها غير تام كتسليمها في منزلها دون غيره أو في المنزل الفلاني دون غيره أو في بلدها دون غيره لم تستحق شيئا الا ان تكون قد اشترطت ذلك في العقد ، وان منعت نفسها قبل الدخول حتى تقبض صداقها الحال فلها ذلك ووجب نفقتها . وليس لها منع نفسها بعد الدخول حتى تقبضه ولا قبله حتى تقبض المؤجل ولو حل قبل الدخول فان فعلت فلا نفقة لها . وان سلم الامة سيدها ليلا ونهارا فكجدة في وجوب النفقة ولو ابى الزوج وتقدم معناه في عشرة النساء ، وان كانت عنده ليلا فقط فعليه نفقة الليل من العشاء وتوابعه كالوطاء والغطاء ودهن المصباح ونحوه ونفقة النهار على سيدها . ولو سلمها السيد نهارا فقط لم يكن له ذلك ، وعلى المكاتب نفقة زوجته ، ونفقة امرأة العبد القن على سيده . فان كان بعضه حرا فعليه من نفقتها بقدر ما فيه من الحرية وبقاها على سيده

فصل . واذا نشزت المرأة أو سافرت أو انتقلت من منزله . وان كان في غيبته بغير اذنه . او تطوعت بحج او صوم منعه فيه نفسها او احرمت بحج مندور في الزمة او لم تمكنه من الوطء او مكنته منه دون بقية الاستمتاع او لم تبت معه في فراشه او لزمته عدة من غيره . فلا نفقة لها ، وسواء فيه البالغة والمراهقة والعاقلة والمجنونة قدر الزوج

على ردها على الطاعة ام لا ، فان اطاعت الناشز في غيبته لم تعد نفقتها حتى يعود التسليم بحضوره او حضور وكيله ، فان لم يحضر وروسل فعلم بذلك ومضى زمن يقدم في مثله لزمته . وله تفطيرها في صوم التطوع ووطؤها فيه فان امتنعت فناشز ، وبمجرد اسلام مرتدة ومختلفة عن الاسلام في غيبته لزمت النفقة ، ويشطر لناشز ليلا فقط أو نهارا فقط لا بقدر الازمنة ، ويشطر لها بعض يوم ، ولو صامت لكفارة أو نذر أو قضاء رمضان ووقته متسع فيهما بلا اذنه او سافرت لتغريب او حبست ولو ظلما فلا نفقة لها . وله البيتوة معها في حبسها . وان حبسته على صداقها أو غيره من حقوقها وهو معسر كانت ظالمة مانعة له من التمكين فلا نفقة لها مدة حبسه . وان كان قادرا على ادائه لمنعه بعد الطلب فلها النفقة مدة حبسه اذا كانت باذلة للتمكين — قاله الشيخ — وان سافرت باذنه في حاجته او احرمت بحجة الاسلام او عمرته أو طردها واخرجها من منزله فلها النفقة ان احرمت في الوقت من الميقات ، وان سافرت في حاجة نفسها ولولنزهة او تجارة او زيارة أو حج تطوع ولو باذنه فلا نفقة لها الا ان يكون مسافرا معها متمكنا من استمتاعها فلا تسقط وان احرمت بمنذور معين في وقته او صامت نذرا معينا في وقته ولو كان النذر باذنه أو كان نذرها قبل النكاح في وقته فلا نفقة لها ، وان اختلفا في نشوزها بعد الاعتراف بالتسليم أو في الانفاق عليها أو تسليم النفقة اليها فقولها ، وان ادعت يساره ليفرض لها نفقة الموسرين أو قالت كنت موسرا فانكر . فان عرف له مال فقولها والافقوله ، وان

اختلفا في بذله التسليم أو وقته أو في فرض الحاكم أو في وقتها فقال فرَضَها منذ شهر وقالت بل منذ عام فقولوه ، وكل من قلنا القول قوله فلخصمه عليه الميم ، وإن دفع إليها نفقة وكسوة أو بعث بذلك إليها فقالت إنما فعلته تبرعا وهبة . فقال بل وفاء للواجب فقولوه كما لو قضى دينه واختلف هو وغريمه في نيته ، وإن دفع إليها شيئا زائدا على الكسوة مثل مصاغ وقلائد وما أشبه ذلك على وجه التملك فقد ملكته . وليس له إذا طلقها أن يطالبها به ، وإن كان قد أعطاهما للتجمل به كما يركبها دابته ويخدمها غلامه ونحو ذلك لا على وجه التملك المعين فهو باق على ملكه فله أن يرجع فيه متى شاء سواء طلقها أو لم يطلقها ، وإن طلقها وكانت حاملا فوضعت فقال طلقتك حاملا فانقضت عدتك بوضع الحمل وانقضت نفقتك ورجعتك ، فقالت بل بعد الوضع فلي النفقة ولك الرجعة فقولها وعليها العدة ولا رجعة له ^(١) وإن رجع فصدقها فله الرجعة ، ولو قال طلقتك بعد الوضع فلي الرجعة ولك النفقة فقالت بل وأنا حامل فقولها ^(٢) وإن عاد فصدقها سقطت رجعته ووجبت لها النفقة ، هذا في الحكم الظاهر ، وفيما بينه وبين الله تعالى فينبى على ما يعلم من حقيقة الأمر دون ما قاله

فصل : — وإن أعسر الزوج بنفقتها أو ببعضها عن نفقة المعسر

(١) القول قولها في النفقة بناء على الأصل . وعليها العدة لاقرارها بالطلاق ولا رجعة له لإعترافه بسقوطها

(٢) يعني في سقوط النفقة فقط وأما الرجعة فله

لابما زاد عنها أو أعسر بالكسوة أو ببعضها أو بالسكنى أو المهر بشرطه خبرت على التراخي بين الفسخ من غير انتظار وبين المقام وتمكينه ، وتكون النفقة أى نفقة الفقير والكسوة والمسكن دينا فى ذمته ما لم تمنع نفسها ولها المقام ومنعه من نفسها ، فلا يلزمها تمكينه ولا الإقامة فى منزله ، وعليه ألا يحبسها بل يدعها لتكتسب ولو كانت موسرة ، فان اختارت المقام أو رضيت بعسرتة أو تزوجته عالمة به أو شرط ألا ينفق عليها أو أسقطت النفقة المستقبلية ثم بدا لها الفسخ فلها ذلك ، ومن لم يجد الا قوت يوم يوم فليس بمعسر بالنفقة لان ذلك هو الواجب عليه ، وان كان يجد فى اول النهار ما يغديها وفى آخره ما يمشيها فلا خيار لها ، وان كان صانعا يعمل فى الاسبوع ما يبيعه فى يوم بقدر كفايتها فى الاسبوع أو تعذر عليه الكسب فى بعض زمانه أو تعذر البيع أو مرض مرضا يرجى برؤه فى أيام يسيرة أو عجز عن الاقتراض أياما يسيرة أو اقترض ما ينفقه عليها أو تبرع له انسان بما ينفقه فلا فسخ ، وان كان المرض يطول أو كان لا يجد من النفقة الا يوما دون يوم فلها الفسخ ، وان أعسر بنفقتها فبذلها غيره لم تجبر الا أن ملكها الزوج أو دفعها وكيله ، وكذا من أراد قضاء دين غيره فلم يقبل ربه وتقدم فى السلم ، وان أتاها بنفقة حرام لم يلزمها قبولها وتقدم فى المكاتب ، ويجبر قادر على التكسب ، وان أعسر بنفقة الخادم أو النفقة الماضية أو نفقة الموسر أو المتوسط أو الادم فلا فسخ وتبقى النفقة والادم فى ذمته ، ومن كان له دين متمكن من استيفائه فكموسر وان لم يتمكن

فكمعسر ، وان كان له عليها دين فاراد ان يحتسب عليها بدينه مكان النفقة
 فله ذلك ان كانت موسرة والا فلا ، وان أعسر زوج الامة فرضيت او
 زوج الصغيرة او المجنونة لم يكن لوليها الفسخ

فصل : — وان منع زوج موسر أو سيده ان كان عبدا كسوة
 او بعضها قدرت له على مال ولو من عين جنس الواجب أخذت منه
 كفايتها وكفاية ولدها الصغير عرفا ونحوه بالمعروف بغير اذنه ، وان
 لم تقدر أجبره الحاكم ، فان أبى حبسه . فان صبر على الحبس وقدر الحاكم
 على ماله أنفق منه ، فان لم يقدر له على مال يأخذه او لم يقدر على النفقة
 من مال الغائب ولم يجد الا عروضاً او عقاراً باعه وانفق منه في دفع اليها
 نفقة يوم بيوم ، فان تعذر ذلك فلها الفسخ ، ونفقة الزوجات والا قارب
 والريقق والبهائم إذا امتنع من وجبت عليه النفقة فانفق عليها غيره
 بنية الرجوع فله الرجوع — وياتي في الباب بعده — وان كان الزوج
 غائباً ولم يترك لها نفقة ولم يقدر على مال له ولا على استدانة ولا الأخذ
 من وكيله ان كان له وكيل كتب الحاكم اليه . فان لم يعلم خبره وتعذرت
 النفقة كما تقدم فلها الفسخ ، ولا يصح الفسخ في ذلك كله الا بحكم حاكم
 فيفسخ بطلبها او تفسخ بامرهم ، وفسخ الحاكم تقرير لا رجعة فيه ، ومن
 ترك الانفاق الواجب لامرأته لعذر او غيره مدة لم تسقط ولو لم يفرضها
 حاكم وكانت ديناً في ذمته ، ويصح ضمان النفقة ما وجب منها وما يجب
 في المستقبل وتقدم في الضمان والصدق

باب نفقة الأقارب والماليك والبهائم

تجب عليه نفقة والديه وإن علوا وولده وإن سفل أو بعضها : حتى ذوى الأرحام منهم ولو حجبته معسر : بالمعروف من حلال إذا كانوا فقراء وله ما ينفق عليهم فاضلا عن نفسه وامراته ورقيقه يومه وليته وكسوتهم وسكناتهم من ماله وأجرة ملكه ونحوه وكسبه لا من أصل البضاعة والمالك وآلة العمل ، ويجبر قادر على التكسب ويلزمه نفقة كل من يرثه بفرض أو تعصيب ممن سواه ^(١) سواء ورثه الآخر أولا : كعمته وعتيقه وبنت أخيه ونحوه : فاما ذوو الأرحام من غير عمودى النسب فلا نفقة لهم ولا عليهم

ويتلخص لوجوب الانفاق ثلاثة شروط — أحدها أن يكون المنفق عليهم فقراء لا مال لهم ولا كسب يستغنون به عن انفاق غيرهم ، فان كانوا موسرين بمال أو كسب يكفيهم فلا نفقة لهم

الثانى أن يكون لمن تجب عليه النفقة ما ينفق عليهم فاضل عن نفقة نفسه اما من ماله وإما من كسبه ، فمن لا يفضل عنه شيء لا يجب عليه شيء.

الثالث أن يكون المنفق وارثا ان كان من غير عمودى النسب ، وإن كان للفقير ولو حملا وارث غير أب فنفقته عليهم على قدر أرثهم منه ، فام وجد . على الأم الثلث والباقي على الجد ، ووجدة وأخ . على الجدة السدس والباقي على الأخ ، وأم وبنت بينهما أرباعا ، وابن وبنت بينهما أثلاثا ،

فان كان أحدهم موسر ألزمه بقدر ارثه من غير زيادة ما لم يكن من عمودى النسب ، وعلى هذا المعنى حساب النفقات الا أن يكون له أب فينفرد بالنفقة ، وأم أم وأب وأم : الكل على أم الأم ، ومن له ابن فقير وأخ موسر فلا نفقة له عليهما ، ومن له أم فقيرة وجدة موسرة فالنفقة على الجدة ، وكذا اب فقير وجد موسر وأبوان وجد والأب معسر على الأم ثلث النفقة والباقي على الجد ، وان كان معهم زوجة فكذلك ، وأبوان وأخوان وجد والأب معسر فلا شيء على الاخوين لانهما محجوبان وليس من عمودى النسب . ويكون على الام الثلث والباقي على الجد ، وان لم يكن فى المسئلة جد فالنفقة كلها على الام ، وتجب نفقة من لاحرقه له ولو كان صحيحا مكلفا ولو من غير الوالدين ، ويلزمه خدمة قريب بنفسه أو غيره لحاجة كزوجة ^(١) ويبدأ بالانفاق على نفسه . فان فضل نفقة واحد فاكثر بدأ بامرأته ثم برقيقه ثم بالاقرب فالاقرب ثم العصبه ثم التساوى ، وان فضل عنه ما يكفى واحدا لزمه بذله ، فان كان له ابوان قدم الاب . فان كان معها ابن قدمه عليهما — وقال القاضى فيما اذا اجتمع الابوان والابن ، أن كان الابن صغيرا أو مجنوناً قدم وان كان الابن كبيراً والاب زماً فهو احق — وفى المستوعب يقدم الاحوج من تقدم فى هذه المسائل — وان كان أب وجد أو ابن وابن ابن قدم الاب والابن ، ويقدم جد على اخ ، واب على ابن ابن ، وأبواب

(١) على المنفق أن يخدم من وجبت عليه نفقتهم كما تجب على الزوج خدمة الزوجة تبعاً لنفقتها . لأن الخدمة من تمام الكفاية

على ابى ام، ومع ابى ابى أب يستويان، وظاهر كلامهم يأخذ من وجبت له النفقة بغير اذنه ان امتنع من الاتفاق لزوجته وتقدم في الباب قبله، ولا تجب نفقة مع اختلاف دين الا بالولاء أو بالحاق القافة، ومن ترك الاتفاق الواجب مدة لم يلزمه عوضه الا ان فرضها حاكم أو استدان باذنه، لكن لو غاب زوج فاستدانت لها ولأولادها الصغار رجعت، ولو امتنع زوج او قريب من نفقة واجبة بان تطلب منه فيمتنع رجع عليه منفق عليه بنية الرجوع، ويلزمه نفقة زوجة من تلزمه مؤنته واعفاف من وجبت له نفقة من اب وان علا وابن وان نزل وغيرهم اذا احتاج الى النكاح لزوجته حرة أو سرية تعفه او يدفع اليه مالا يتزوج به حرة او يشتري به أمة والتحجير للملزم بذلك. وليس له ان يزوجه قبيحة ولا ان يملكه اياها ولا كبيرة لاستمتاع بها ولا ان يزوجه أمة، ولا يملك استرجاع مادفع اليه من جارية ولا عوض مازوجه به اذا اسر ويقدم تعيين قريب اذا استوى المهر^(١) ويصدق انه تائق بلا يمين، وان ماتت أعفه ثانيا الا ان طلق لغير عذر أو اعتق، وان اجتمع جدان ولم يملك الا اعفاف احدهما قدم الأقرب الا ان يكون احدهما من جهة الاب فيقدم وان بعد على الذى من جهة الام، ويلزمه اعفاف امه كايه اذا طلبت ذلك وخطبها كفؤ، والواجب في نفقة القريب قدر الكفاية من الخبز والادم والكسوة والمسكن بقدر العادة كما ذكرنا

(١) يقدم قول القريب المكلف بالنفقة على قول قريبه في اختيار الزوجة لأن الأول هو المخاطب بالنظر في شأن الثاني المعسر

في الزوجة . ويجب على المعتق نفقة عتيقه . فان مات مولاه فالنفقة على الوارث من عصيياته على ما ذكر في الولاء . ويجب عليه نفقة اولاد معتقه اذا كان ابوهم عبدا ، فان اعتقه ابوهم فانجر الولاء الى معتقه صار ولاؤهم لمعتق ابيهم ونفقتهم عليه ، وليس على العتيق نفقة معتقه لانه لا يرثه ، وان كان كل واحد منهما مولى الآخر فعلى كل واحد منهما نفقة الآخر وليس على العبد نفقة ولده حرة كانت الزوجة أمانة ولا نفقة اقاربه الاحرار ، ونفقة اولاد المكاتب الاحرار واقاربه لا تجب عليه ، وتجب عليه نفقة ولده من امته ، وان كانت زوجته حرة فنفقة اولادها عليها . فان كان لهم اقارب احرار كجد واخ مع ام انفق كل واحد منهم بحسب ميراثه . والمكاتب كالمعدوم بالنسبة الى النفقة . وان كانت مكاتبه فسيأتي . فان اراد المكاتب التبرع بالنفقة على ولده من أمة أو مكاتبه لغير سيده او حرة فليس له ذلك وان كان من أمة لسيده جاز لا من مكاتبه لسيده (١)

فصل . وتجب نفقة ظئر الصغير في ماله . فان لم يكن له مال فعلى امن تلزمه نفقته . ولا يلزمه لما فوق الحولين ولا يقطع قبلهما الا باذن ابويه إلا ان يتضرر . وللاب منع امرأته من خدمة ولدها منه لا من رضاعه اذا طلبت ذلك ، وان طلبت اجرة مثلها ووجد من يتبرع برضاعه فهي احق سواء كانت في حبال الزوج أو مطلقة . فان طلبت اكثر من اجرة مثلها ولو

(١) لان المكاتب ممنوع من التصرف المطلق مادام رقيقا فلم يحز له أن يتبرع بالنفقة

الاولاده من أمة لسيده لأن تبرعه يكون آيلا الى سيده وهو جائز

يسير لم تكن احق به الا الا يوجد من يرضعه الا بمثل تلك الزيادة ولو كانت مع زوج آخر وطلبت رضاعه باجرة مثلها ووجد من يتبرع برضاعه فامه أحق إذا رضى الزوج الثانى، وإذا أرضعت الزوجة ولدها وهى فى حبال والده فاحتاجت إلى زيادة نفقة لزمه، وللسيد اجبار أم ولده على رضاعه مجانا، فان عتقت على السيد فحكم رضاع ولدها منه حكم المطلقة البائن، وان امتنعت الام من ارضاع ولدها لم تجبر الا ان يضطر اليها أو يخشى عليه، لكن يجب عليها ان تسقيه اللبن، وللزوج منع امرأته من ارضاع ولد غيرها ومن ارضاع ولدها من غيره من حين العقد الا ان يضطر اليها بالايوجد من يرضعه غيرها أو لا يقبل الارتضاع من غيرها فيجب التمكين من ارضاعه أو تكون قد شرطته عليه نصا، وان أجرت نفسها للرضاع ثم تزوجت لم يملك الزوج فسخ الاجارة ولا منعها من الرضاع حتى تمضى المدة: أشبه ما لو اشترى أمة مستأجرة وتقدم فى عشرة النساء.

فصل . ويلزم السيد نفقة رقيقه قدر كفايتهم بالمعروف ولو مع اختلاف الدين ولو أبقا او نشزت الامة أو عمى او زمن او مرض او انقطع كسبه من غالب قوت البلد وأدم مثله وكسوتهم من غالب الكسوة لامثال العبيد فى ذلك البلد الذى هو به وغطاء ووطاء ومسكن وماعون، وان اتوا فعليه تكفينهم وتجهيزهم ودقنهم، ويسن ان يلبسه مما يلبس وان يطعمه مما يطعم، فان وليه ^(١) فان سيده يجلسه يا كل معه او يطعمه منه ولا يا كل بلا اذنه، ويستحب ان يسوى بين عبيده وامائه فى

(١) يريد أن ولي العبد صنع الطعام

الكسوة والاطعام ولا باس بزيادة من هي للاستمتاع في الكسوة، ويلزمه نفقة ولد أمته الرقيق دون زوجها، ويلزم الحرة نفقة ولدها من عبد، ويلزم المكاتب نفقة ولدها ولو كان أبوه مكاتباً وكسبه لها، وينفق على من بعضه حر بقدر رقه وبقيتها عليه، وله وطء أمة ملكها يجرئه الحر بلا اذن، ويلزم السيد تزويجهم اذا طلبوه^(١) الا أمة يستمتع بها ولو مكاتبه بشرط وطئها، فان أبى أجبر، وتصدق الامة انه ما يطؤها، وان زوجها بمن عيبه غير الرق فلها الفسخ، واذا كان للعبد زوجة فعلى سيده تمكينه من الاستمتاع بها ليلاً، ومن غاب عن أم ولده زوجت لحاجة نفقة — قال في الرعاية زوجها الحاكم وحفظ مهرها للسيد — وكذا الحاجة وطء، واما الامة فقال القاضي: اذا غاب سيدها غيبة منقطعة فطلبت التزويج زوجها الحاكم وتقدم في أركان النكاح: ويحرم ان يكلفهم من العمل ما لا يطيقون وهو ما يشق عليه مشقة كثيرة فان كلفه مشقاً أعانه، ولا يجوز تكليف الامة بالرعى لان السفر مظنة الطمع لبعدها عمن يذب عنها، ويجب ان يريحهم وقت قيلولة ونوم وصلاة مفروضة وان يركبهم عُقْبَةً عند الحاجة، وتستحب مداراتهم اذا مرضوا ويجب ختان من لم يكن محتوناً منهم، وابق العبد كبيرة ويحرم افساده على سيده وافساد المرأة على زوجها — قال الشيخ في مسلم نحس في بلاد التتار أبي بيع عبده وعتقه ويامر بترك المامور وفعل المنهى عنه فهربه إلى بلاد أهل بدع مضلة فانه لاحرمة لهذا ولو كان في طاعة المسلمين

(١) لقوله تعالى وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين « من عبادكم وإمائكم »

والعبد إذا هاجر من أرض الحرب فهو حر ، وقال : ولو لم تلتأم
 اخلاق العبد اخلاق سيده لزمه اخراجه عن ملكه ولا يعذب خلق الله —
 ويجب ألا يسترضع الامة لغير ولدها الا بعد ريه كما لو مات ولدها وبقي
 لبنها ، ولا يجوز له اجارتها بلا اذن زوج في مدة حقّه ويجوز في مدة
 حق السيد ما لم يضربها ، وتجاوز المخارجة باتفاقهما إذا كان ما جعل
 (على الحجم ^(١)) بقدر كسب العبد فاقل بعد نفقته والام يجوز ولا يجبر
 من أبائها ، ومعناها ان يضرب عليه خراجا معلوما يؤديه إلى سيده
 كل يوم وما فضل للعبد ، ويؤخذ من الغنى لعبد مُحَارَج هدية طعام
 واعارة متاع وعمل دعوة — وفي الهدى للعبد التصرف بما زاد
 على خراجه — وللسيد تادييهم باللوم والضرب كولد وزوجة
 والاحاديث الصحيحة تدل على جواز الزيادة ^(٢) ويسن العفو عنه أولا
 ويكون مرة أو مرتين نصا ، ولا يضربه شديدا ولا يضربه الا في ذنب
 عظيم نصا ويقيده ب قيد اذا خاف عليه ويؤرب على فرائضه وعلى ما اذا
 كلفه ما يطيق فامتنع ، وليس له لطمه في وجهه ولا خصاؤه ولا التمثيل ،
 ولا يشتم أبويه الكافرين ولا يعود لسانه الخنا والردا ، ولا يدخل الجنة

(١) الظاهر ان ما بين القوسين مقحم بين كلام المصنف وانه من كلام ساقه
 الشارح للاستدلال وحاصله ان عبدا كان يدعى أبا طيبة وكان حجاجا وقد حجم
 النبي صلى الله عليه وسلم فاعطاه أجرته وأمر سادة هذا العبد ان يخففوا عنه الضريبة
 المفروضة عليه . وذلك اقرار من النبي لهم على جوازها
 (٢) يريد جواز الزيادة في ضرب الرقيق على ضرب الزوجة لتعليمهم

سمى المَلَكَة وهو الذى يسيء الى ممالكه — قال ابن الجوزى « فى كتابه
 السر المصون » معاشره الولد باللطف والتاديب والتعليم . واذا احتيج الى
 ضربه ضرب ، ويحمل الولد على أحسن الاخلاق ويجنب سيئها . فاذا
 كبر فالحذر منه ولا يطلعه على كل الاسرار ومن الغلط ترك تزويجه اذا
 اذا بلغ فانك تدري ما هو فيه بما كنت فيه . فضنه من الزلل عاجلا .
 خصوصا البنات . وإياك أن تزوج البنت بشيخ أو شخص مكروه ،
 وأما المملوك فلا ينبغي أن تسكن اليه بحال بل كن منه على حذر ، ولا
 تدخل الدار منهم مرافقا ولا خادما فانهم رجال مع النساء ونساء مع
 الرجال وربما امتدت عين امرأة إلى غلام محتقر انتهى — وان بعثه
 سيده لحاجة فوجد مسجدا يصلى فيه قضى حاجته ثم صلى وان صلى فلا
 بأس ، ومتى امتنع السيد من الواجب عليه من نفقة أو كسوة أو تزويج
 فطلب العبد البيع لزمه بيعه سواء كان امتناع السيد لعجزه عنه أو مع قدرته عليه
 ولا يلزمه بيعه بطلبه مع القيام بما يجب له ، ولا يتسرى عبد ولو باذن
 سيده لأنه لا يملك ، وقيل بل باذنه نص عليه فى رواية جماعة واختاره
 كثير من المحققين وصححه فى الانصاف وجعله المذهب ، فاذا قال له
 السيد تسراها أو أذنت لك وفى وطئها أو ما دل عليه ابيح له على هذا
 القول ، وعليه يجوز فى اكثر من واحدة ولم يملك السيد الرجوع بعد
 التسرى نسا

فصل . ويلزمه اطعام بهائمهم ولو عطبت وسقيها حتى تنتهى الى
 أول شعبها وريها دون غايتهم ، ويلزمه القيام بها والانفاق عليها واقامة

من يرعاها أو نحوه، ويحرم ان يحملها مالا تطيق وان يحلب من لبنها ما يضر بولدها، ويسن للحالب ان يقص اظفاره لئلا يجرح الضرع، وجيقتها له ونقلها عليه فيلزمه ان ينقلها الى مكان يدفع فيه ضررها عن الناس، ويحرم وسم وضرب في الوجه الا لمداواة وفي الآدمي اشد، ويكره خصي غير غنم وديوك ويحرم في الآمين لغير قصاص ولورقيا ويكره تعليق جرس ووتر وجز معرفة وناصية وذنب، ويحرم لعن الدابة — قال احمد قال الصالحون لا تقبل شهادته — وان امتنع من الانفاق عليها اجبر على ذلك، فان ابى أو عجز اجبر على بيع او اجارة أو ذبح ما كول، فان ابى فعل الحاكم الاصلح او اقترض عليه، ويجوز الاتفاف بها في غير ما خلقت له كالحمل او الركوب وابل وحر لحرث ونحوه ولا يجوز قتلها ولا ذبحها للاراحة كالآدمي المتألم بالامراض الصعبة، وعلى مقتى الكلب المباح ان يطعمه أو يرسله، ولا يحل حبس شيء من البهائم لتهلك جوعا ويحسن قتل ما يباح قتله، ويباح تجفيف دود القز بالشمس اذا استكمل وتدخين الزنابير فان لم يندفع ضررها الا باحراقها جاز، ولا تجب عيادة الملك المطلق اذا كان مما لا روح فيه كالعقار ونحوه^(١) وان كان لمحجور عليه وجب على وليه عماره داره وحفظ ثمره وزرعه بالسقى وغيره

(١) الملك المطلق بكسر الطاء هو المختص بمالك واحد . ومراده بقوله . ولا تجب عيادة الملك المطلق الخ أنه لا يكلف برعايته كما كلف بملكه ذي الروح فان الثاني محترم النفس واهماله محرم

باب الحضانة

وهي حفظ صغير ومجنون ومعتوه وهو المختل العقل مما يضرهم
وتربيتهم بعمل مصالحهم كغسل رأس الطفل ويديه وثيابه ودهنه
وتسكيله وربطه في المهد وتحريكه لينام ونحوه

وهي واجبة كالانفاق عليه، ومستحقها رجل عصبة وامرأة وارثة
أومدلية بوارث كالخالة وبنات الاخوات أومدلية بعصبة كبنات الاخوة
والاعمام وذوى رحم غير من تقدم وحاكم، فاذا افترق الزوجان ولهما
طفل أومعتوه او مجنون ذكر او انثى فاحق الناس بحضنته امه كما قبل
الفراق مع اهليتها وحضورها وقبولها ولو باجرة مثلها كرضاع، فهي
احق من ابيه ولان اباه لا يتولى الحضانة بنفسه وانما يدفعه الى امراته،
وامه اولى من امرأة ابيه. ولو امتنعت لم تجبر، ثم امهاتها ثم اب ثم
امهاته ثم جد ثم امهاته وهلم جرا ثم اخت لابوين وتقدم اخت من ام
على اخت من اب. وخالة على عمه. وخالة ام على خالة اب. وخالات
ابيه على عماته. ومن يدلى بعمات وخالات بام على من يدلى بأب،
وتحريره ام ثم امهاتها القربى فالقربى، ثم أب ثم امهاته كذلك، ثم جد
ثم امهاته كذلك. ثم اخت لابوين ثم لام. ثم لاب ثم خالة لابوين
ثم لام ثم لاب ثم عمات كذلك. ثم خالات امه ثم خالات ابيه. ثم
عمات ابيه ثم بنات اخوته واخواته. ثم بنات اعمامه وعماته. ثم بنات
اعمام ابيه. وبنات عمات ابيه كذلك على التفصيل المتقدم، وتقدمت

حضانة لقيط . ثم لباقي العصابة الاقرب فالاقرب ، فان كانت اثنى فمن محارمها ولو برضاع ونحوه فلا حضانة عليها لابن العم ونحوه لانه ليس من محارمها وفي المغنى وغيره اذا بلغت سبعا لم تسلم اليه وقبلها له الحضانة عليها وهو قوى ، وان اجتمع اخ واخت او عم وعمة او ابن اخ وبنت اخ او ابن اخت وبنت اخت قدمت الاثنى على من في درجتها من الذكور كما تقدم الام على الاب ، وام الاب على ابى الاب ثم لذوى الارحام رجالا ونساء غير من تقدم ، فيقدم ابوأم ثم امهاته . ثم اخ من ام . ثم خال . ثم حاكم فيسلبه الى من يحضنه من المسلمين ، ولو استؤجرت للرضاع والحضانة لزمها . وان استؤجرت الرضاع واطلق لزمها الحضانة تبعا وللحضانة واطلق لم يلزمها الرضاع ، وان امتنعت الام او غيرها من الحضانة او كانت غير اهل لها انتقلت الى من بعدها . ومن اسقط حقه منها سقط عنه وله العود متى شاء

فصل . ولا حضانة لرقيق ولا لمن بعضه حر ولو كان بينه وبين سيده مهايأة ، فان كان بعض الطفل رقيقا فلسيده وقريبه بمهايأة لان حضانة الطفل الرقيق لسيده ، والاولى لسيده ان يقره مع امه . ولا لفاسق ولا لكافر على مسلم ولا لمجنون ولو غير مطبق ولا لمعتوه ولا لطفل ولا لعاجز عنها كاعمى ونحوه . قال الشيخ وضعف البصر يمنع من كمال ما يحتاج اليه المحضون من المصالح انتهى . واذا كان بالام برص او جذام سقط حقها من الحضانة . وصرح بذلك العلائى الشافعى فى قواعده . وقال لانه يخشى على الولد من لبنها ومخالطتها انتهى - ويأتى

في التقرير ان الجذمي ممنوعون من مخالطة الاصحاء ، ولا لامرأة
 مزوجة لاجنبى من الطفل من حين العقد ولورضى الزوج لثلا يكون
 فى حضانه اجنبى . فان كان الزوج ليس اجنبيا بكده وقربيه فلها الحضانه
 ولو اتفقا على ان يكون فى حضانتها وهى مزوجة ورضى زوجها جاز
 ولم يكن لازما . ولو تنازع عسان ونحوهما واحدمنهما متزوج بالام أو
 الخالة فهو احق ، فان زالت الموانع كائن عتق الرقيق واسلم الكافر
 وعدل الفاسق ولو ظاهرا وعقل المجنون وطلقت الزوجة ولورجعيا
 ولو لم تنقض العدة رجعوا الى حقهم . ونظير هذه المسئلة لو وقف على
 اولاده وشرط ان من تزوج من البنات لا حق لها فتزوجت ثم طلقت
 عاد اليها حقها ، فان طلقت وكان قد أراد برها رجع حقها كالوقف ، وان
 أراد صلتها مادامت حافظة لحرمة فراشه فلا حق لها ، ولا تثبت الحضانه
 على البالغ الرشيد العاقل ، واليه الخيرة فى الاقامة عند من شاء من أبويه ،
 فان كان رجلا فله الانفراد بنفسه الا أن يكون أمرد يخاف عليه الفتنة
 فيمنع من مفارقتهم ، ويستحب ألا ينفرد عنهما ولا يقطع بره عنهما ،
 وان كانت جارية فليس لها الانفراد ، ولا بيها وأولياؤها عند عدمه منعها
 منه ، وعلى عصبة المرأة منعها من المحرمات ، فان لم تمنع الاب بالحبس
 حبسوها ، وان احتاجت إلى القيد قيدوها ، وما ينبغى للولد أن يضرب
 أمه ولا يجوز لهم مقاطعتها بحيث تتمكن من السوء بل بحسب قدرتهم ،
 وان احتاجت إلى رزق وكسوة كسوها وليس لهم اقامة الحد عايبا ،
 ومتى أراد أحد الابوين النقلة إلى بلد مسافة قصر فاكتر آمن هو والطريق

ليسكنه فالأب أحق بالحضانة — قال في الهدى هذا كله ما لم يرد بالنقلة مضارة الآخر وانتزاع الولد ، فإذا أراد ذلك لم يجب إليه انتهى — وإن كان البلد قريبا للسكنى فأم أحق ، وإن كان بعيدا ولو لحج أو قريبا لحاجة ثم يعود أو بعيدا للسكنى لكنه مخوف هو أو الطريق فققيم أولى ، فإن اختلفا فقال الأب سفرى للإقامة وقالت الأم بل لحاجة وتعود فقوله مع يمينه ، وإن انتقلا جميعا إلى بلد واحد فالأم باقية على حضانتها ، وإن أخذه الأب لافتراق البلدين ثم اجتمعا عادت إلى الأم حضانتها

فصل . وإذا بلغ الغلام سبع سنين عاقلا واتفق أبواه أن يكون عند أحدهما جاز ، وإن تنازع عافيه خيره الحاكم بينهما فكان مع من اختار منهما — قال ابن عقيل مع السلامة من فساد ، فاما ان علم انه يختار أحدهما ليكنه من فساد ويكره الآخر للادب لم يعمل بمقتضى شهوته انتهى — ولا يخير قبل سبع . فإن اختار أباه كان عنده ليلا ونهارا ولا يمنع من زيارة أمه . وإن مرض كانت أحق بتمريضه في بيتها ، وإن اختار أمه كان عندها ليلا وعند أبيه نهارا ليعلمه الصناعة والكتابة ويؤدبه فإن عاد فاختار الآخر نقل إليه ، وإن عاد فاختار الأول رد إليه هكذا أبدا ، فإن لم يختار أحدهما أو اختارهما أقرع ، ثم إن اختار غير من قدم بالقرعة رد إليه ، ولا يخير إذا كان أحد أبويه ليس من أهل الحضانة ، وتعين أن يكون عند الآخر ، وإن اختار أباه ثم زال عقله رد إلى الأم وبطل اختياره ، والجارية إذا بلغت سبع سنين فاكثر فعند أبيها إلى البلوغ وبعده عنده أيضا إلى الزفاف وجوبا ولو تبرعت الأم بحضانتها ،

ويمنعها من الانفراد ، وكذلك من يقوم مقامه ؛ وإذا كانت عند الأم أو الأب فانها تكون عنده ليلا ونهارا فان تأديبها وتخريجها في جوف البيت ، ولا يمنع أحدهما من زيارتها عند الآخر من غير أن يخلو الزوج بامها ولا يطيل ، والورع اذا زارت ابنتها تحرى أوقات خروج أيها الى معاشه لئلا يسمع كلامها ، وان مرضت فالأم أحق بتمريضها في بيت الأب ، وتمنع من الخلوة بها ان كانت البنت مزوجة اذا خيف منها وكذلك الغلام ، وان مرض أحد الأبوين والولد عند الآخر لم يمنع الولد ذكر اكان أو أثى من عيادته ، ولا من تكرر ذلك ، ولا من حضوره عند موته وتولى جهازه ، وأما في حال الصحة فالغلام يزور أمه ، والأم تزور ابنتها ، والغلام يزور أمه على ما جرت به العادة كاليوم في الاسبوع وان مات الولد حضرته أمه ، وتولى ما تتولاه حال الحياة فتشده في حال نزع ، وتشد لحيته وتوجهه وتشرف على من يتولى غسله ، وتجهيزه ولا تمنع من جميع ذلك اذا طلبته ، فان أرادت الحضور بما ينافي الشرع : من تخريق ثوب ، ولطم خد ، ونوح — منعت ، فاذا امتنعت والا حجت عنه الى أن تترك المنكر ؛ وان استوى اثنان فأكثر في حضانة من له دون سبع سنين : كالأختين والأخوين ، ونحوهما — قدم احدهما بقرعة ، فاذا بلغ سبعا ولو أثى كان عند من شاء منهم ، وسائر العصابات : الأقرب فالأقرب منهم — كاب عند عدمه ، او عدم أهليته في التخيير ؛ والاقامة ، والنقلة ، اذا كان محرما للجارية كما تقدم ، وسائر النساء المستحقات لها كام في ذلك ، ولا يقر الطفل يد من لا يصونه ويصلحه ، والمعنوه ولو أثى عند أمه ولو بعد البلوغ

كتاب الجنايات

وهي جمع جنائية ، وهي : التعدى على الأبدان بما يوجب قصاصا أو غيره

قتل الآدمي بغير حق ذنب كبير ، وفاعله فاسق ، وأمره الى الله :
 إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له ، وتوبته مقبولة ، ولا يسقط حق المقتول
 في الآخرة بمجرد التوبة — قال الشيخ : فعلى هذا يأخذ المقتول من
 حسنات القاتل بقدر مظلمته ، فإن اقتصر من القاتل ، أو عفا عنه : فهل
 يطالبه المقتول في الآخرة ؟ على وجهين — قال القاضي عياض في
 حديث صاحب النسعة - وهو حديث صحيح مشهور - في هذا الحديث أن
 قتل القصاص لا يكفر ذنب القاتل بالكلية ، وإن كفر ما بينه وبين
 الله تعالى ، كما جاء في الحديث الآخر ، (فهو كفارة له ، ويبقى حق المقتول)
 ويأتى في باب المرتد له تنمة (١)

(١) النسعة بالنون المكسورة : السير العريض من الجلد ، ويستخدم في حزم
 المتاع وسواه

والحديث المشار اليه مروي من طرق متعددة والكلام عليه تفصيلا يخرج بنا
 عن الإيجاز وخلاصته أن رجلا قتل آخر ، فجاء أخو القتيل يقتاد القاتل بسير في
 عنقه الى النبي صلى الله عليه وسلم ليحكم له . وقد أفناه صلى الله عليه وسلم بما يدل على
 أنه لو عفا ولى القتيل كان على القاتل ذنبان : ذنب القتيل لازهاق روحه . وذنب ولى
 لما لحقه من الضرر . ومن ذلك فهم القاضي عياض وغيره أنه لو اقتصر الولي من
 القاتل لم يبق له حق بعد ذلك وبقي حق المقتول وحده كما نقل المصنف

والقتل ثلاثة أضرب : عمد يختص القصاص به : وشبه عمد : وخطا ويشترط في القتل العمد - القصد ، فالعمد : أن يقتل قصدا بما يغلب على الظن موته به علما بكونه آدميا معصوما - وهو تسعة أقسام :-
أحدها أن يجرحه بمحدد له مور : أى دخول وتردد في البدن ، يقطع اللحم والجلد كسكين ، وسيف ، وسمان ، وقدوم ، أو يغرزه بمسلة ، أو ما في معناه مما يحدد ويجرح : من حديد ، ونحاس ، ورصاص ، وذهب ، وفضة ، وزجاج ، وحجر ، وخشب ، وقصب ، وعظم ، جرحا ولو صغيرا : كشرط حجام فمات ، ولو طالت علته منه ، ولا علة به غيره ، ولو لم يداوه قادر عليه ، أو يغرزه بآبرة ، أو شوكة ونحوها ، في مقتل : كالعين ، والفؤاد ، والخاصرة ، والصدر ، وأصل الاذن ، والخصيتين فمات ، أو بآبرة ونحوها في لألية : والفخذ فمات في الحال أو بقي ضمنا (١) حتي مات : وان قطع ، أو بطل سلعة خطيرة من أجنبي مكلف بغير اذنه فمات فعليه القود ، وان فعله حاكم من صغير أو مجنون أو وليهما لمصلحة فلا شيء عليه :- الثاني أن يضربه بمثقل فوق عمود الفسطاط الذي تتخذه العرب لبيوتها ، فيه رقة ورشاقة ، لا كهو (٢) وأما العمود الذي تتخذه الترك وغيرهم لخيامهم فالقتل به عمد لأنه يقتل غالبا ، أو يضربه بما يغلب على الظن موته كاللت : نوع من

(١) الضمن بفتح الضاد وكسر الميم : السقيم

(٢) قوله : لا كهو : يريد به ما كان كعمود الفسطاط لا يعتبر القتل به عمدا وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيمن قتل جاريتها به بالدية على عاقبتها . ومعروف ان العاقلة لا تحمل العمد

السلح (١) والدبوس ، وعقب الفأس ، والكوزين : الخشبة الثقيلة التي يدق بها الدقاق الثياب ، والسندان ، او حجر كبير ، أو يلقي عليه حائطا ، أو سقفا ، او صخرة ، أو خشبة عظيمة ، أو يلقيه من شاهق او يكرر الضرب بخشبة صغيرة ، او حجر صغير ، أو يضربه به مرة او يلكزه بيده في مقتل ، او في حال ضعف قوة من مرض ، أو صغر او كبر ، أو حر مفرط ، او برد شديد ونحوه ، فمات ؛ فعليه القود ، وان ادعى جهل المرض في ذلك كله لم يقبل ، وان لم يكن كذلك فقيه الدية لأنه عمد الخطأ : الا أن يصغر جدا كالضربة بالقلم ، او الأصبع في غير مقتل ونحوه ؛ أو مسه بالكبير ولم يضربه فلا قود فيه ولادية : - الثالث ان يجمع بينه وبين أسد ، او نمر بمضيق كزية ، ونحوها ، وزية الأسد : حفرة تحفر له ، شبه البئر فيفعل به ما يقتل مثله — فعليه القود وان فعل به فعلا لو فعله الآدمي لم يكن عمدا فلا قود ، وان القاه مكتوبا بحضرة سبع فقتله ، أو بمضيق بحضرة حية فهشته ، او لسعته عقرب من القوائل فقتله — فعليه القود ، وان أنهشه كلبا ، أو سبعا ، أو حية من القوائل وهو يقتل غالباً فعمد ، وان كان لا يقتل غالباً كشعبان الحجاز او سبع صغير ، أو كتفه والقاه في أرض غير مسبعة فأكله سبع ، او نهشته حية فمات — فشبّه عمد ، وكذلك ان القاه مشدودا في موضع لم يعهد وصول زيادة الماء اليه ، او تحتمل زيادة الماء وعدمها فيه ، وان كان يعلم زيادة الماء في ذلك الوقت فمات به فهو عمد : - الرابع : القاه في ماء يغرقه أو نار لا يمكنه التخلص منهما اما لكثرتهما ، او لعجزه عن

التخلص لمرض ، او ضعف ، او صغر ، او كان مربوطا ، او منعه الخروج كونه في حفرة لا يقدر على الصعود منها ، ونحو هذا فمات ، أو حبسه في بيت وأوقد فيه نارا ؛ أو سد المنافذ حتى اشتد الدخان وضاق به النفس او دفنه حيا ، او القاه في بثر ذات نفس عالما بذلك فمات - فعمد ، وان القاه في ماء يسير يقدر على التخلص منه فلبث فيه اختيارا حتي مات فهدر ، وان كان في نار يمكنه التخلص منها فلم يخرج حتي مات فلا قود ويضمنه بالدية ، وانما تعلم قدرته على التخلص بقوله : أنا قادر على التخلص ، او نحو هذا :- الخامس : خنقه بحبل او غيره ، او سد فمه ، وائفه ؛ او عصر خصيته حتي مات في مدة يموت في مثلها غالبا - فعمد وان كان في مدة لا يموت فيها غالبا فشبه عمد ، الا ان يكون صغيرا الى الغاية بحيث لا يتوهم الموت فيه فمات - فهدر ؛ ومتي خنقه وتركه سالما حتي مات فقيه القود ، وان تنفس وصح ثم مات فلا ضمان :- السادس : حبسه ، ومنعه الطعام والشراب ، او احدهما او الدفء في الشتاء ، ولباليه الباردة ، قاله ابن عقيل ، حتى مات جوعا ، او عطشا او بردا في مدة يموت في مثلها غالبا بشرط ان يتعذر عليه الطلب - فعمد ، فان لم يتعذر فهدر ، كتركه شد موضع فصاده ، والمدة التي يموت فيها غالبا تختلف باختلاف الناس والزمان والاحوال ، فاذا عطشه في الحر - مات في الزمان القليل ، وعكسه في البرد ، وان كان في مدة لا يموت فيها غالبا فعمد الخطأ ، وان شككنا فيها لم يجب القود :- السابع : سقاه سماً لا يعلم به ، او خالطه بطعام ثم اطعمه إياه ، او خلطه بطعام وآكله فأكله وهو لا يعلم فمات - فعليه القود ان كان مثله يقتل غالبا ، وان علم آكله

به وهو بالغ عاقل فلا ضمان ، وان كان غير مكلف : بان كان صغيرا او مجنونا ضمنه ، وان خلطه بطعام نفسه فا كله انسان بغير اذنه فلا ضمان عليه ، فان ادعى القاتل بالسم عدم علمه انه قاتل لم يقبل ، كما لو جرحه ر قال : لم اعلم انه يموت ، وان كان سما لا يقتل غالبا فثبته عمد ، وان اختلف هل يقتل غالبا اولا ؟ وثم بينة عمل بها ، وان قالت : يقتل النضو الضعيف دون القوى ، او غير ذلك - عمل على حسب ذلك ، فان لم يكن مع احدهما بينة فالقول قول الساقى : - الثامن : ان يقتله بسحري يقتل غالبا فهو عمد ، وان قال : لا اعلمه قاتلا لم يقبل قوله ، فهو كـم حكما ، واذا وجب قتله بالسحر وقتل كان قتله به حدا ، وتجب دية المقتول في تركته : والمعيان : الذى يقتل بعينه - قال ابن نصر الله فى حواشى الفروع ينبغي أن يلحق بالساحر الذى يقتل بسحره غالبا ، فاذا كانت عينه يستطيع القتل بها ويفعله باخياره وجب به القصاص ، وان فعل ذلك بغير قصد الجناية فيتوجه انه خطأ يجب فيه ما يجب فى القتل الخطأ ؛ وكذا ما اتلفه بعينه يتوجه فيه القول بضمانه : الا ان يقع بغير قصد فيتوجه عدم الضمان - انتهى ، ويأتى فى التعزيز - : التاسع : ان يشهد اثنان فاكثر على شخص بقتل عمد ، أو ردة حيث امتنعت التوبة ، أو أربعة فاكثر بزنا محصن ، ونحو ذلك مما يوجب القتل فقتل بشهادتهم ثم رجعوا ، واعترفوا بتعمد القتل - فعليهم القصاص ، ولذلك الحاكم اذا حكم على شخص بالقتل عالما بذلك متعمدا فقتل ، واعترف فعليه القصاص ، ولو ان الولي الذى باشر قتله اقر بعلمه بكذب الشهود وتعمد قتله فعليه القصاص وحده ، فان اقر الشاهدان والولي

والحاكم جميعا بذلك فعلى الولى المباشر القصاص وحده أيضا ، وان كان الولى لم يباشِر وإنما باشر وكيله ، فان كان الوكيل عالما فعليه القصاص وحده ، والا فعلى الولى ، فيختص مباشر عالم بالقود ، ثم ولى ثم بينة وحاكم . ومتى لزمت الدية الحاكم والبيئة فهى بينهم سواء : على الحاكم مثل واحد منهم ، ولو رجع الولى والبيئة ضمنه الولى وحده ، ولو قال بعضهم : عمدنا قتله ، وقال بعضهم : أخطأنا يريد كل قائل نفسه دون البعض الآخر (قاله ابن قندس فى حاشية الفروع) او قال واحد : عمدت قتله ، وقال الآخر : اخطأت — فلا قود على المتعمد ، وعليه حصته من الدية المغلظة ، وعلى المخطئ حصته من الدية المخففة ، ولو قال كل واحد منهم : تعمدت واخطأ شريكى ، او قال واحد : عمدنا جميعا ، وقال الآخر : عمدت واخطأ صاحبي ، او قال واحد : عمدت ولا أدري ما فعل صاحبي — فعليهما القود ، ولو قال واحد : عمدنا مخبراعنه وعمن معه ، وقال الآخر : أخطأنا مخبرا عنه وعمن معه — لزِم المقر بالعمد القود ، والآخر نصف الدية مخففة اذا كانا اثنين ، وان قالوا : اخطأنا فعليهما الدية مخففة ، ولو حفر فى بيته بئرا وستره ليقع فيه أحد فوق فمات ، فان كان دخل باذنه قتل به : لا ان دخل بلا اذنه ، أو كانت مكشوفة بحيث يراها الداخل ، او لم يقصده . ولو جعل فى حلق زيد خراطة (١) وشدها فى شئ عال ، وترك تحته حجر افازاله آخر عمد افمات — قتل مزيله دون رابطه ، وان جهل الخراطة فلا قود ، وعلى عاقلته فى ماله الدية ، ولو شد على ظهره قرية منفوخة وألقاه فى البحر وهو لا يحسن السباحة فجاء آخر وخرق القرية فخرج الهواء فغرق فالقاتل

(١) الخراطة : الحبل وما يشبهه

هو الثاني، واختار الشيخ ان الدال يلزمه القود ان تعمد، والافالدية،
وان الأمر لا يرث (١)

فصل :- وشبه العمد : ويسمى خطأ العمد، وعمد الخطأ : ان يقصد الجناية ، اما لقصد العدوان عليه ، أو التأديب له ، فيسرف فيه بما لا يقتل غالبا ولم يجرحه بما يقتل : قصد قتله أو لم يقصده : نحو أن يضربه بسوط أو عصا أو حجر صغير أو يلكزه بيده أو يلقيه في ماء قليل أو يسحره بما لا يقتل غالبا أو سائر ما لا يقتل غالبا ، أو يصيح بصغير أو صغيرة وهما على سطح، أو نحوه ، فيسقطان ، أو يتغفل غافلا فيصيح به فيسقط فيموت ، أو يذهب عقله ؛ وفيه الكفارة إذا مات ، والدية على العاقلة . وان صاح بمكلف ، أو مكلفة فسقطا فلا شيء عليه ، وامساك الحية محرم وجناية ، فلو قتلت بمسكها من مدعى المشيخة ونحوه فقاتل نفسه ، ومع الظن انها لا تقتل فشبه عمد ، بمنزلة من أكل حتى بشم فانه لم يقصد قتل نفسه

فصل :- والخطأ : كرمى صيد ، أو غرض ، أو شخص ولو معصوما ، أو بهيمة ولو محترمة فيصيب آدميا معصوما لم يقصده ، أو ينقلب عليه نائم ، ونحوه - فعليه الكفارة ، والدية على العاقلة . وان قتل في دار الحرب من يظنه حرييا فيتين مسلما ، أو يرمى الى صف الكفار فيصيب مسلما ، أو يتربس الكفار بمسلم ويخاف على المسلمين ان لم يرمهم فيرميهم فيقتل المسلم - فهذا فيه الكفارة بلا دية ، قال الشيخ : هذا في المسلم الذي هو بين الكفار معذور : كالأسير ، والمسلم الذي لا يمكنه الهجرة والخروج من صفهم ، فاما الذي يقف في صف

(١) الفرع الذي نقله عن الشيخ هنا مستطرد وليس تكملة لما قبله

قتلهم باختياره فلا يضمن بحال . وان قتل بسبب كالذى يحفر بئراً ، او ينصب حجراً أو سكيناً ونحوه تعدياً ، ولم يقصد جنابة فيؤول الى اتلاف الانسان فسييله سبيل الخطأ ، فان قصد جنابة فشبه عمد محرم وعمد الصبي والمجنون خطأ لا قصاص فيه ، والدية على العاقلة حيث وجبت ، والكفارة في ماله ، ولو قال : كنت حال القتل صغيراً أو مجنوناً وامكن - صدق يمينه ، ويأتى في الباب بعده

فصل :- وتقتل الجماعة بالواحد اذا كان فعل كل واحد منهم صالحاً للقتل به ، والا فلا ، ما لم يتواطؤا على ذلك ، وان عفا عنهم الولي سقط القود ، ووجبت دية واحدة ، ويأتى حكم الاشتراك في الطريق فيما يوجب القصاص فيما دون النفس . وان جرحه واحد جرحاً ، والآخر مائة - ففيها سواء في القصاص والدية ؛ فان قطع واحد يده ، وآخر رجله ، وأوضحه ثالث - فلولي قتل جميعهم : والعفو عنهم الى الدية من كل واحد منهم ثلثها ، وله أن يعفو عن واحد فيأخذ منه ثلث الدية ويقتل الآخرين ، وله أن يعفو عن اثنين فيأخذ منهم ثلثيها ، ويقتل الثالث ، وان برئت جراحة احدهم ومات من الجرحين الآخرين فله ان يقتص من الذى برى جرحه : مثل جرحه ، ويقتل الآخرين ، أو يأخذ منهما دية كاملة ، أو يقتل أحدهما ويأخذ من الآخر نصف الدية ، وله أن يعفو عن الذى برى جرحه ، ويأخذ منه دية جرحه وان ادعى الموضح ان جرحه برى قبل موته وكذبه شريكاه : فان صدقه الولي ثبت حكم البر بالنسبة اليه ، فلا يملك قتله ، ولا مطالبته بثلث الدية ، وله ان يقتص منه موضة ، أو يأخذ منه ارشها ولم يقبل قوله في حق شريكه ، فان اختار الولي القصاص فله قتلها ، وان اختار

الدية لم يلزمهما أكثر من ثلثها؛ وان كذبه الولي حلف (١) وله الاقتصاص منه ، أو مطالبته بثلث الدية ، ولم يكن له مطالبة شريكه بأكثر من ثلثها ، وان شهد له شريكاه ببرئهما لزمهما الدية كاملة ، للولي أخذها منهما ، ان صدقهما ، وان لم يصدقهما أو عفا الى الدية لم يكن له أكثر من ثلثها ، ونقبل شهادتهما ان كان قد تابا وعدلا فيسقط القصاص ولا يلزمه أكثر من موضة ، وان قطع واحد يده من الكوع ، وآخر من المرفق ، ومات - فهما قاتلان مالم يبرأ الاول ، فان برى - فالثاني فان اندمل القطعان اعيد الاول بأن يقطع من الكوع ، والثاني ان كان كانت كفه مقطوعة اعيد أيضا ، فتقطع يده من المرفق ، وان كان له كف فحكومة . وان قتله جماعة بافعال لا يصلح واحد منها لقتله نحو ان يضربه كل واحد سوطا في حالة ، أو متواليا - فلا قود ، وفيه عن تواطى وجهان : الصواب القود ، وان فعل واحد فعلا لا تبقى معه الحياة : كقطع حشوته أو مريئه ، أو ودجيه ، ثم ضرب عنقه آخر فالقاتل هو الأول ، ويعزر الثاني كما يعزر جاح على ميت ، وان شق الأول بطنه ، أو قطع يده ثم ضرب الثاني عنقه فالثاني هو القاتل ، وعلى الأول ضمان ما تلف بالقصاص أو الدية ، ولو كان جرح الأول يفضى الى الموت لا محالة ، الا أنه لا يخرج به عن علم الحياة ، وتبقى معه الحياة المستقرة كحرق الامعاء ، أو أم الدماغ ، وضرب الثاني عنقه فالقاتل الثاني ، وان رماه من شاهق يجوز أن يسلم منه ، اولا ، وتلقاه آخر بسيف فقده ، اورماه بسهم قاتل فقطع عنقه آخر قبل وقوع السهم به أو التي عليه صخرة فأطار آخر رأسه بالسيف قبل وقوعها عليه -

فالقصاص على الثانى . وان القاه فى لجة لا يمكنه التخلص منها فالتقمه
 حوت فالقود على الرامى ، وان القاه فى ماء يسير فأكله سبع ، او التقمه
 حوت ، او تمساح ، فان علم الرامى بالحوت ونحوه - فالقود ، والا فالدية
 وان اكره مكلفاً على قتل معين فقتله فالقصاص عليهما ، وان كان غير
 معين كقوله : اقتل زيداً أو عمرأ ، او اقتل احدهذين - فليس اكرها ،
 فان قتل احدهما قتل ، وان اكره سعد زيداً على ان يكره عمرأ على قتل
 بكر فقتله - قتل الثلاثة ، جزم به فى الرعاية الكبرى ، وان دفع لغير
 مكلف آلة قتل : كسيف ونحوه ، ولم يائمه بقتل فقتل لم يلزم الدافع
 شئ ، وان أمر غير مكلف ، او عبده ؛ او كبيراً عاقلاً يجهلان تحريم
 القتل : كمن نشأ فى غير بلاد الاسلام فقتل ؛ فالقصاص على الأمر ؛
 ويؤدب المأمور ، وان كان العبد ونحوه قد اقام فى بلاد الاسلام بين
 اهله وادعى الجهل بتحريم القتل - لم يقبل ، والقصاص عليه ، ويؤدب
 السيد ، وان امره بزنا او سرقة ففعل لم يجب الحد على الأمر : جهل
 المأمور التحريم ، اولاً ، وان امره مكلفاً عالماً بالتحريم فعلى القاتل ،
 ويؤدب الأمر ، ولو قال مكلف غير قن لغيره : اقتلنى ، او اجرحني ،
 او اقتلنى ، والا قتلتنك ففعل - قدمه وجرحه هدر ، ولو قاله قن ضمنه
 القاتل لسيدته بمال فقط ، وان قال له القادر عليه : اقتل نفسك والا
 قتلتنك ، او اقطع يدك والا قطعتها ، فاكره . ومن امر قن غيره بقتل
 قن نفسه ، او اكرهه عليه - فلا شئ له ، وإن امر السلطان بقتل انسان
 بغير حق من يعلم ذلك فالقصاص على القاتل ، ويعزر الأمر ، وان لم
 يعلم فعلى الأمر ، وان كان الأمر غير السلطان فالقصاص على القاتل

بكل حال ، وان أكرهه السلطان على قتل أحد ، أو جلده بغير حق
فالقصاص عليهما ؛ لكن ان كان السلطان يعتقد جواز القتل دون
المأمور كسلم قتل ذميا ، أو حر قتل عبداً فقتله ، فقال القاضي : الضمان
عليه دون الامام ، قال الموفق : الا أن يكون القتال عاميا فلا ضمان
عليه ، وان كان الامام يعتقد تحريمه ، والقاتل يعتقد حله — فالضمان
على الأمر ، وان أمسك انسانا لا آخر ليقته : لا للعب والضرب ،
فقتله : مثل ان أمسكه له حتي ذبحه - قتل القاتل ، وحبس الممسك حتى
يموت ، ولا قود عليه ، ولا دية ؛ وان كان الممسك لا يعلم ان القاتل
يقتله فلا شيء عليه ، وكذا لو فتح فمه وسقاه الا آخر سما ؛ او تبع رجلا
ليقتله فهرب فأدركه آخر فقطع رجله فخبسه ، أو أمسكه آخر ليقطع
طرفه ، فلو قتل الولي الممسك فقال القاضي : يجب عليه القصاص .
وخالفه المجد ، وان كتفه وطرحه في أرض مسبعة ، أو ذات حيات
فقتله لزمه القود . وان كانت غير مسبعة لزمته الدية وتقدم في الباب

فصل :- وان اشترك في القتل اثنان لا يجب القصاص على
أحدهما لو انفرد : كآب وأجنبي ، في قتل ولد ، وكحر وعبد في قتل عبد
وكسلم وذمي في قتل ذمي ، وخاطيء وعامد ، ومكلف وغير مكلف ،
وشريك سبع وشريك نفسه : بأن يجرحه سبع ، أو انسان ثم يجرحه هو
نفسه متعمداً - وجب القصاص على شريك الآب ، وعلى العبد ، وعلى الذمي
كمكره أبا على قتل ولده ؛ وسقط عن غيرهم ، ويجب على شريك القن
نصف قيمة المقتول ، وعلى شريك الآب وشريك الذمي وشريك

الخاطي. ، ولو أنه نفسه : بان جرحه جرحين أحدهما خطأ والآخر عمد وشريك غير المكلف ، وشريك السبع في غير قتل نفسه نصف الدية في ماله ، لأنه عمد ، ولو جرحه انسان عمداً فداوى جرحه بسم قاتل او خاطه في اللحم الحى ، أو فعل ذلك وليه ، أو الامام فمات - فلا قود على الجارح ، وعليه نصف الدية : لكن ان كان الجرح موجباً للقصاص استوفى ، والا أخذ الارش

باب شروط القصاص

وهي خمسة :- أحدها : أن يكون الجاني مكلفاً ، فاما الصبي ، والمجنون وكل زائل العقل بسبب يعذر فيه كالنائم والمغمى عليه ونحوهما - فلا قصاص عليهم ، فان قال : قتلته وأنا صبي ، وأمكن - صدق يمينه ، وتقدم في الباب قبله ، وان قال : قتلته وأنا مجنون ، فان عرف له حال جنون فالقول قوله مع يمينه ، والا فقول الولي ، وكذلك ان عرف له حال جنون ، ثم عرف زواله قبل القتل ، فان ثبت زوال عقله فقال : كنت مجنوناً ، وقال الولي : بل سكران ، فقول القاتل مع يمينه ، فاما ان قتله وهو عاقل ثم جن - لم يسقط عنه : سواء ثبت ذلك ببينة ، أو اقرار ويقتص منه في حال جنونه ، ولو ثبت عليه حد زنا أو غيره باقراره ثم جن لم يقيم عليه حال جنونه ، والسكران وشبهه اذا قتل فعليه القصاص الثاني : أن يكون المقتول معصوماً ، فلا يجب قصاص ، ولا دية ، ولا كفارة بقتل حربى ، ولا مرتد قبل توبه ، لا بعدها ان قبلت ظاهراً ، ولا زان محصن ، ولو قبل توبته عند حاكم ، ولا محارب تحتم قتله ، في

نفس ، ولا يقطع طرف ، بل ولا يجوز ، والمراد قبل التوبة ، ولو كان القاتل ذمياً ، ويعزرفاعل ذلك ، والقاتل معصوم الدم لغير مستحق دمه ، ولو قطع مسلم أو ذمى يدمر تدفأسلم ، أو حربى فأسلم ثم مات أو رمى حربياً أو مرتداً فأسلم قبل أن يقع به السهم - فلا شئ عليه ، وإن قطع طرفاً أو أكثر من مسلم فارتد المقطوع ومات من جراحه - فلا قود على القاطع ، وعليه الأقل من دية النفس ، أو المقطوع ، يستوفيه الإمام ، وإن عاد إلى الاسلام ثم مات - وجب القصاص في النفس ، وإن جرحه وهو مسلم ثم ارتد ، أو بالعكس ثم جرحه جرحاً آخر ومات منهما - فلا قصاص فيه ، ويجب نصف الدية لذلك ، وسواء تساوى الجرحان ، أو زاد أحدهما : مثل أن قطع يديه وهو مسلم ، ورجليه وهو مرتد ، أو بالعكس ولو قطع طرفاً أو أكثر من ذمى ، ثم صار حربياً ، ثم مات من الجراحة فلا شئ على القاطع : - الثالث ، أن يكون المجني عليه مكافئاً للجانى وهو أن يساويه في الدين والحرية أو الرق ، فيقتل المسلم الحر والذمى الحر بمثله ، ويقتل العبد بالعبد : المسلم بالمسلم والذمى بالذمى ، ويجزى القصاص بينهما فيما دون النفس فله استيفاؤه وله العفو عنه دون السيد سواء كانا مكاتبين أو مدبرين ، أو أمى ولد ، أو أحدهما كذلك ، أو لا وسواء تساوت القيمة أو لا ، أو كان القاتل والمقتول لواحد أو لا ولو قتل عبد مسلم عبداً مسلماً لذمى قتل به ، ولا يقتل مكاتب لعبد الأجنبى ويقتل بعبد ذى الرحم ، ولو قتل من بعضه حر مثله ، أو أكثر منه حرية - قتل به ، لا باقل منه حرية ، وإذا قتل الكافر الحر عبداً مسلماً

لم يقتل به قصاصا ، وتؤخذ منه قيمته ويقتل لنقضه العهد ويقتل الذکر بالأثني ، ولا يعطى أولياؤه شيئا ، وتقتل الأثني بالذکر ، ويقتل كل واحد منهما بالخنثي ، ويقتل بكل واحد منهما ، ويقتل الذمی بالذمی ، حرا أو عبدا بمثله ، وذمی بمستأمن ، وعكسه ولو مع اختلاف أديانهم ، ويقتل النصراني واليهودي بالمجوسي ، ويقتل الکافر بالمسلم الا أن يكون قتله وهو حربی ثم أسلم فلا يقتل ؛ وان كان القاتل ذميا ، قتل لنقضه العهد وعليه دية حرا وقيمة عبدان كان المسلم المقتول عبدا ، ويقتل المرتد بالذمی ، ويقدم القصاص على القتل بالردة ، ونقض العهد ، فان عفا عنه ولی القصاص الى الدية فله دية المقتول ، وان أسلم المرتد ففي ذمته وان قتل بالردة أو مات تعلقت بماله ، ولا يقتل مسلم ، ولو عبدا ، بكافر ذمی ولو ارتد ، ولا حر ولو ذميا بعبد الا أن يقتله وهو عبد او يجرحه وهو مثله أو يكون الجارح مرتدا ثم يسلم القاتل ، أو الجارح ، أو يعتق العبد قبل موت المجرّوح ، أو بعده ، فانه يقتل به نصا ، ولو جرح مسلم ذميا ، أو حر عبدا ثم أسلم المجرّوح ، أو عتق ومات ، فلا قود ، وعليه دية حر مسلم فيأخذ سيد العبد ديته الا أن تجاوز الدية ارش الجنایة فالزيادة لورثة العبد ، ولا يقتل السيد بعبد ، ويقتل به عبده ، وبحر غيره ، ولا يقطع طرف الحر بطرف العبد ، وان رمى مسلم ذميا عبدا فلم يقع به السهم حتي عتق وأسلم فلا قود ، وعليه للورثة دية حر مسلم وان مات من الرمية

فصل : — ولو قطع أنف عبد قيمته الف فاندمل ثم اعتق

أو أعتق ثم اندمل ، أو مات من سراية الجرح وجبت قيمته بكاملها للسيد ، وإن قطع يده فاعتق ثم عاد فقطع رجله واندمل الجرحان وجب في يده نصف قيمته والقصاص في الرجل أو نصف الدية إن عفا عن القصاص ، وإن اندمل قطع اليد وسرى قطع الرجل إلى نفسه ففي اليد نصف قيمته لسيدته وعلى القاطع القصاص في النفس أو الدية كاملة لورثته مع العفو ، وإن اندمل قطع الرجل وسرى قطع اليد ففي الرجل القصاص أو نصف الدية لورثته ، ولا قصاص في اليد ولا في سرايتها ، وعلى الجاني لسيدته أقل الأمرين من أرش القطع أو دية حر ، وإن سرى الجرحان لم يجب القصاص إلا في الرجل ، فإن اقتصر منه وجب نصف الدية ، وللسيد أقل الأمرين من نصف القيمة أو نصف الدية ، فإن كان قاطع الرجل غير قاطع اليد واندمل فعلي قاطع اليد نصف القيمة لسيدته ، وعلى قاطع الرجل القصاص أو نصف الدية ، وإن سرى الجرحان إلى نفسه فلا قصاص على الأول وعليه نصف دية حر ، وعلى الثاني القصاص في النفس ، وإن قطع عين عبد ثم عتق ثم قطع آخر يده ثم آخر رجله فلا قود على الأول : اندمل جرحه ، أو سرى ، وعلى الآخرين القصاص في الطرفين ، وإن سرت الجراحات كلها فعليهما القصاص في النفس وإن عفا عن القصاص فعليهم الدية أثلاثاً ، ويستحق السيد أقل الأمرين من نصف القيمة أو ثلث الدية ، وإن كان الجانيان في حال الرق والثالث في حال الحرية فمات ، فعليهم الدية ، وللسيد أقل الأمرين : من أرش الجنايتين ، أو ثأني الدية ، وإن قطع يده ثم عتق فقطع آخر رجله ثم عاد

الاول فقتله بعد الاندمال فعليه القصاص للورثة؛ ونصف القيمة للسيد وعلى الآخر القصاص في الرجل؛ او نصف الدية؛ وان كان قبل الاندمال فعلى الجاني الاول القصاص في النفس؛ دون اليد؛ فان اختار الورثة القصاص في النفس سقط حق السيد؛ وان اختاروا العفو فعليه الدية دون ارش الطرف؛ وللسيد اقل الأمرين من نصف القيمة؛ او ارش الطرف؛ والباقي للورثة؛ وعلى الثاني القصاص في الرجل؛ ومع العفو نصف الدية وان كان الثاني هو الذي قتله قبل الاندمال فعليه القصاص في النفس؛ ومع العفو نصف دية واحدة؛ وعلى الاول نصف القيمة للسيد؛ ولا قصاص؛ وان كان القاتل ثالثا فقد استقر القطعان؛ وعلى الاول نصف القيمة للسيد؛ وعلى الثاني القصاص في الرجل؛ أو نصف الدية لورثته؛ وعلى الثالث القصاص في النفس؛ او الدية مع العفو؛ واذا قطع يد عبده ثم اعتقه؛ ثم اندمل فلا شيء عليه؛ وان مات بعد العتق بسراية الجرح - فلا قصاص فيه؛ ويضمنه بما زاد على ارش القطع من الدية لورثته، فان لم يكن له وارث سواء وجب لبيت المال ولو قتل من يعرفه ذميا عبدا فبان انه قد أسلم وعتق - فعليه القصاص ومثله من قتل من يظنه قاتل أبيه؛ أو قتل من يعرفه أو يظنه مرتدا فلم يكن :- الرابع: ألا يكون المقتول من ذرية القاتل؛ فلا يقتل والد؛ أبا كان؛ أو أما؛ وان علا بولده وان سفل؛ من ولد البنين أو البنات وتؤخذ من حر الدية؛ ولا تأثير لاختلاف الدين؛ والحرية؛ كاتفاقهما فلو قتل الكافر ولده المسلم؛ او العبد ولده الحر لم يجب القصاص

لشرف الابوة؛ الا أن يكون ولده من رضاع؛ أو زنا فيقتل الوالد به؛ ولو تداعى نفسان نسب صغير مجهول النسب ثم قتلاه قبل الحاقه بواحد منهما؛ فلا قصاص عليهما؛ وان الحقته القافة بواحد منهما ثم قتلاه لم يقتل أبوه؛ وقتل الآخر؛ وان رجعا عن الدعوى لم يقبل رجوعهما عن اقرارهما؛ كما لو ادعاه واحد؛ فالحق به ثم جرده؛ وان رجع أحدهما صح رجوعه وثبت نسبه من الآخر؛ ويسقط القصاص عن الذى لم يرجع؛ ويجب على الراجع؛ وان عفا عنه فعليه نصف الدية ولو اشترك رجلان فى وطء امرأة فى طهر واحد وأتت بولد يمكن أن يكون منهما فقتلاه قبل الحاقه بأحدهما لم يجب القصاص؛ وان نفيا نسبه لم ينتف الاباللعان؛ ويقتل الولد بكل واحد من الأبوين المكافئين وان علوا؛ ومتى ورث ولده القصاص؛ أو شيئا منه؛ أو ورث القاتل شيئا من دمه سقط القصاص؛ فلو قتل أحد الزوجين الآخر ولهما ولد أو قتل رجل أخا زوجته فورثته ثم ماتت فورثها أو ولده؛ أو قتلت أخا زوجها فصار القصاص أو جزء منه لابنها؛ أو قتل رجل أخاه فورثه ابن القاتل؛ أو أحد يرث ابنه منه شيئا لم يجب القصاص؛ وإذا قتل أحد أبوى المكاتب المكاتب؛ أو عبد الله - لم يجب القصاص وان اشترى المكاتب أحد أبويه ثم قتله - لم يجب القصاص؛ ولو قتل أباه أو أخاه فورثه أخواه ثم قتل أحدهما صاحبه سقط القصاص عن الاول؛ لانه ورث بعض دم نفسه؛ وان قبل أحد الاثنين أباه؛ والآخر أمه؛ وهى زوجة الاب سقط القصاص عن الاول لذلك؛ والقصاص

على القاتل الثانى ؛ لان القاتل الثانى ورث جزءا من دم الاول ؛ فلما قتل ورثه ؛ فصار له جزء من دم نفسه ؛ فسقط القصاص عن الاول وهو قاتل الاب ؛ لارثه ثمن أمه ؛ وعليه سبعة أثمان ديته لاخته ؛ وله أن يقتص من أخيه ؛ ويرثه ؛ ولو كانت الزوجة بائنا فعلى كل واحد منهما القصاص لاخته ؛ فان بادر أحدهما أخاه سقط عنه القصاص لانه يرث أخاه ان لم يكن . للمقتول ابن ؛ أو ابن ابن ؛ فان كان - فله قتل عمه ؛ ويرثه ان لم يكن له وارث سواه ؛ فان تشاحا فى المبتدىء منهما بالقتل احتمل أن يبدأ بقتل القاتل الاول ؛ أو يقرع بينهما ؛ وأيهما قتل صاحبه ؛ أو بمبادرة أو قرعة ورثه ان لم يكن له وارث سواه ؛ وسقط عنه القصاص ؛ وان كان محجوبا عن ميراثه كله فلوارث القتل قتل الآخر ؛ وان عفا أحدهما عن الآخر ثم قتل المعفو عنه العافى ورثه أيضا ؛ وسقط عنه ما وجب عليه من الدية ؛ وان تعافيا جميعا على الدية تقاصبا استويا فيه ؛ ووجب لقاتل الام الفضل عن قاتل الاب ؛ لان عقلها نصف عقل الاب ؛ وان كان لكل واحد منهما ابن يحجب عمه من ميراث ابيه ، فاذا قتل احدهما صاحبه ورثه ابنه ؛ وللابن ان يقتل عمه ويرثه ابنه ؛ ويرث كل واحد من الابنين مال ابيه ومال جده الذى قتله عمه دون الذى قتله أبوه ؛ وان كان لكل واحد منهما بنت فقتل احدهما صاحبه سقط القصاص عنه لانه يرث نصف ميراث اخيه ونصف قصاص نفسه ؛ فورث مال ابيه الذى قتله اخوه ؛ ونصف مال ابيه الذى قتله هو ؛ وورثت البنت التى قتل ابوها نصف ابيها ، ونصف

مال جدها الذى قتله عمها ؛ ولها على عمها نصف دية قتيله ؛ واذا كان اربع اخوة قتل الاول الثانى، والثالث والرابع فالقصاص على الثالث ووجب له نصف الدية على الاول ؛ وللأول قتله ؛ فان قتله ورثه وورث ما يرثه من اخيه الثانى ؛ فان عفا عنه الى الدية وجبت عليه بكاملها يقاصه بنصفها ؛ وان كان لهما ورثة فتفصيلهما كالتى قبلها

الخامس : ان تكون الجناية عمدا ؛ وان قتل من لا يعرف وادعى كفره ، او رقه ، او ضرب ملفوفا فقدته ؛ او القى عليه حائطا وادعى انه كان ميتا وانكر وليه ، او قطع طرف البنان وادعى شلله ؛ او قلع عينا وادعى عمها ؛ او قطع ساعدا وادعى انه لم يكن عليه كف ؛ او ساقا وادعى انها لم يكن لها قدم ؛ او قتل رجلا فى داره وادعى انه دخل لقتله ؛ او اخذ ماله ؛ او يكابر على اهله فقتله دفعا عن نفسه وانكر وليه او تجارح اثنان وادعى كل منهما انه جرحه دفعا عن نفسه - وجب القصاص ؛ والقول قول المنكر مع يمينه اذا لم تكن بينة ؛ ومتى صدق المنكر فلا قود ولا دية ؛ وان ادعى القاتل ان المقتول زنى وهو محصن لم تقبل دعواه من غير بينة ؛ وان اقام شاهدين باحصانه قبل ؛ وان اختصم قوم بدار فجرح وقتل بعضهم بعضا وجهل الحال فعلى عاقلة المجر وحين دية القتلى ، يسقط منها ارش الجراح ، فان كان فيهم من ليس به جرح شارك المجر وحين فى دية القتلى ، ويأتى فى القسامة اذا قال انسان : ما قتل هذا المدعى عليه بل أنا قتلت ، وله قتل من وجده يفجر باهله ، وظاهر كلام أحمد لا فرق بين كونه محصنا أو غيره ، وصرح به الشيخ ، والحرالمسلم

يقاد به قاتله ، وان كان مجدع الأطراف معدوم الحواس ، والقاتل صحيح سوى الخلق ، وبالعكس ، وكذلك أن تفاوتاف العلم والشرف والغنى والفقر والصحة والمرض والقوة والضعف والكبر والصغر ونحو ذلك ، ويجرى القصاص بين الولاية والعمال وبين رعيتهم ، ولا يشترط في وجوب القصاص كون القتل في دار الاسلام ، وقتل القبيلة وغيره سواء في القصاص والعفو ، وذلك للولى دون السلطان

باب استيفاء القصاص

وهو : فعل مجنى عليه أو وليه بجان عامد مثل ما فعل أو شبهه ، وله ثلاثة شروط : أحدها أن يكون مستحقه مكلفا ، فان كان صغيرا أو مجنونا لم يجزا استيفاؤه ، ويحبس القاتل حتى يبلغ الصغير ويعقل المجنون وليس لايهما استيفاؤه كوصى وحاكم ، فان كانا محتاجين الى نفقة فلولى مجنون العفو الى الدية دون ولى الصغير نصا ، وان ماتا قبل البلوغ والعقل قام وارثهما مقامهما فيه ، وان قتلا قاتل أيهما أو قطعا قاطعهما قهرا أو اقتضا ممن لا تحمل العاقلة ديته كالعبد سقط حقهما ، الثانى : اتفاق المستحقين له على استيفائه ، وليس لبعضهم استيفاؤه دون بعض ، فان فعل فلا قصاص عليه ، ولشركائه فى تركه الجانى حقهم من الدية وترجع ورثة الجانى على المقتص بما فوق حقه ، فلو كان الجانى أقل دية من قاتله مثل : امرأة قتلت رجلا له ابنان قتلها أحدهما بغير اذن الآخر فلا آخر نصف دية أيه فى تركه المرأة ، وترجع ورثتها بنصف ديتها على قاتلها ، وهو ربع دية الرجل ، وان عفا بعضهم وكان ممن يصح عفو

ولو الى الدية سقط القصاص ، وان كان العافي زوجا أو زوجة ، وكذا لو شهد أحدهم ولو مع فسقه بعفو بعضهم ، وللباقي حقهم من الدية على الجاني ، فان قتله الباقون عالمين بالعفو وسقوط القصاص فعليهم القود حكم بالعفو حاكم أولا ، وان لم يكونوا عالمين بالعفو فلا قود ، ولو كان قد حكم بالعفو ، وعليهم ديته ، وسواء كان الجميع حاضرين أو بعضهم غائبا ، فان كان القاتل هو العافي فعليه القصاص ، وان كان بعضهم غائبا انتظر قدومه وجوبا ، ويحبس القاتل حتى يقدم ، وكل من ورث المال ورث القصاص على قدر ميراثه من المال ، حتى الزوجين وذوى الارحام ، ومن لا وارث له فولية الامام : ان شاء اقتص وان شاء عفا الى دية كاملة ، وليس له العفو بجانا ، واذا اشترك جماعة في قتل واحد فعفا عنهم الى الدية فعليهم دية واحدة ، وان عفا عن بعضهم فعلى المعفو عنه قسطه منها ، الثالث : أن يؤمن في الاستيفاء التعدى الى غير الجاني ، فلو وجب القود أو الرجم على حامل أو حملت بعد وجوبه لم تقتل حتى تضع الولد وتسقيه اللبن ، ثم ان وجد من يرضعه مرضعة راتبه قتلت ، وان وجد مرضعات غير رواتب ، أولبن شاة ونحوها يسقى منه راتباً جاز قتلها ، ويستحب لولى القتل تأخيرها الى الفطام وان لم يكن له من يرضعه تركت حتى ترضعه حولين ثم تقطمه ولا تجلد في الحد ، ولا يقتص منها في الطرف حتى تضع ، قال الموفق وغيره ؛ وتسقيه اللبن ، فان وضعت الولد وانقطع النفاس وكانت قوية يوم تلفها ولا يخاف على الواد الضرر من تأثر اللبن أقيم عليها الحد من

قطع الطرف والجلد، وان كانت في نقاسها أضعيفة يخاف تلفها لم يقم عليها حتى تطهر وتقوى، ويأتي في كتاب الحدود، وان أدعت من وجب عليها القصاص الحمل قبل منها ان أمكن، وتجبس حتى يتبين أمرها ولا تجبس لحد، وان اقص من حامل فان كانت لم تضعه لكن ماتت على ما بها من انتفاخ البطن وأماراة الحمل فلا ضمان في حق الجنين لأنه لا يتحقق ان الانتفاخ حمل، وان ألقته حيا فعاش فلا كلام، وان ألقته حيا وبقى خاضعا ذليلا زمانا يسيرا ثم مات ففيه دية كاملة إذا كان وضعه لوقت يعيش مثله؛ وان ألقته ميتا أو حيا في وقت لا يعيش مثله ففيه غرة؛ والضمان في ذلك على المقتص من أمه مع الكفار

فصل : - ولا يستوفى القصاص ولو في النفس الا بحضرة السلطان أو نائبه؛ وجوبا؛ فلو خالف وفعل وقع الموقع؛ وله تعزيره؛ ويستحب احضار شاهدين؛ ويجب أن تكون الآلة ماضية؛ وعلى الامام تفقدتها؛ فان كانت كالة أو مسمومة منعه من الاستيفاء بها؛ فان عجل واستوفى بها عزز؛ وان كان الولي يحسن الاستيفاء ويقدر عليه بالقوة والمعرفة مكنه منه الامام؛ وخيره بين المباشرة والتوكيل؛ والا أمره بالتوكيل. فان ادعى المعرفة فأمكنه فضرب عنقه فابانه فقد استوفى؛ وان أصاب غير العنق وأقر بتعمد ذلك عزز؛ فان قال: أخطأت وكانت الضربة قريبا من العنق كالرأس والمنكب قبل قوله مع يمينه، وان كان بعيدا كالوسط والرجلين لم يقبل؛ ثم ان أراد لم يمكن لأنه ظهر منه أنه لا يحسن الاستيفاء، وان احتاج الوكيل الى اجرة فن مال الجاني كالحد

وان باشر الولي الاستيفاء فلا اجرة له ، ويجوز اقتصاص جان من نفسه برضا الولي ، ولو أقام حد زنا أو قذف أو قطع سرقة على نفسه باذن سقط قطع السرقة فقط ، وان كان الاستيفاء لجماعة لم يجز أن يتولاه جميعهم وأمرؤا بتوكيل واحد منهم أو من غيرهم ؛ فان تشاحوا وكان كل واحد منهم يحسن الاستيفاء قدم أحدهم بقرعة ، لكن لا يجوز الاستيفاء حتى يوكله الباقون ، فان لم يتفقوا على التوكيل منع الاستيفاء حتى يوكلوا

فصل :- ولا يجوز استيفاء القصاص في النفس الا بالسيف

في العتق ، سواء كان القتل به أو بمحرم لعينه : كسحر وتجريع خمر ولواط أو قتله بحجر أو تغريق أو تحريق أو هدم أو حبس أو خنق أو قطع يده من مفصل أو غيره أو أوضحه أو قطع يديه ورجليه ثم عاد فضرب عنقه قبل البرء أو أجافه أو أمه أو قطع يدا ناقصة الأصابع أو شلاء أو زائدة أو جناية غير ذلك فمات ، ويدخل قود العضو في قود النفس ، ولا يفعل به كما فعل اذا كان القتل بغير السيف ؛ فان فعل فقد أساء ، ولم يضمن ، فان ضربه بالسيف فلم يمت كرر عليه حتى يموت ولا يجوز بسكين ، ولا في طرف الا بها ، ويأتى فيما يوجب القصاص فيما دون النفس ؛ ولا تجوز الزيادة ايضا على ما اتى به ، ولا قطع شيء من اطرافه . فان فعل فلا قصاص عليه . ويجب فيه دية ، سواء عفا عنه أو قتله ، وان زاد في الاستيفاء من الطرف مثل : ان يستحق قطع اصبع فيقطع اثنين فحكمه حكم القاطع ابتداء ان كان عمدا من مفصل أو شجة يجب في مثلها القصاص : فعليه القصاص في الزيادة ؛ وان كان

خطأ أو جرحا لا يجب القصاص : مثل من يستحق موضة فاستوفى هاشمة فعليه أرش الزيادة ، إلا أن يكون ذلك بسبب من الجاني كاضطرابه حال الاستيفاء فلا شئ على المقتص ، فان اختلفا على فعله عمدا أو خطأ أو قال المقتص : حصل هذا باضطرابك ، أو فعل من جهتك فالقول قول المقتص مع يمينه ، وإن قطع يده فقطع المجني عليه رجل الجاني لزمه دية رجله ، وإن سرى الاستيفاء الذي حصلت به الزيادة إلى نفس المقتص منه أو الى بعض أعضائه : مثل أن قطع أصبعه فسرى إلى جميع يده أو اقتص منه بآلة كالة أو مسمومة أو في حال حر مفرط أو برد شديد فسرى - فعلى المقتص نصف الدية ، قال القاضي : كما لو جرحه جرحين جرحا في رده وجرحا بعد اسلامه فمات منهما ، وإن قطع بعض أعضائه ثم قتله بعد أن برئت الجراح : مثل أن قطع يديه ورجليه فبرئت جراحته ثم قتله فقد استقر حكم القطع ، ولولى القتل الخيار إن شاء عفا وأخذ ثلاث ديات ، وإن شاء قتله وأخذ ديتين ، وإن شاء قطع يديه ورجليه وأخذ دية نفسه ، وإن شاء قطع يديه وأورجليه وأخذ ديتين ، وإن شاء قطع طرفا واحدا وأخذ دية الباقي ، وإن اختلفا في اندمال الجرح قبل القتل وكانت المدة بينهما يسيرة لا يحتمل اندماله في مثلها فقول الجاني بغير يمين ، وإن اختلفا في مضيتها فقوله أيضا مع يمينه ، وإن كانت المدة ما يحتمل البرء فيها فقول الولي مع يمينه ، فإن كان للجاني بينة يبقا المجني عليه ضمنا حتى قتله حكم له ببينة ، وإن كانت للولي برئته حكم له أيضا فإن تعارضتا قدمت بينة الولي لأنها مثبتة للبرء ،

وإن ظن ولى دم أنه اقتص فى النفس فلم يكن ودواه حتى برىء فان شاء الولى دفع اليه دية فعله ، والا تركه

فصل :- وان قتل واحدائنين فاكثر : واحدا بعد واحد

أو دفعة واحدة فاتفق أولياؤهم على قتله قتل لهم ، ولا شئ لهم سواه ، وان تشاحوا فيمن يقتله منهم على الكمال أقيد للاول ان كان قتلهم واحد بعد واحد ، وللباقين دية قتلاهم ، بالوبادر غير الاول واقتص ، فان كان ولى الاول غائبا أو صغيرا أو مجنونا انتظر ، وان قتلهم دفعة واحدة وتشاحوا أقرع بينهم ، وان بادر غير من وقعت له القرعة فقتله استوفى حقه وسقط حق الباقين الى الدية ، وان قتلهم متفرقا وأشكل الاول وادعى كل واحد الاولية ولا بينة فأقر القاتل لأحدهم قدم باقراره ، والا أقرع : فان عفا ولى الاول عن القود قدم ولى المقتول الاول بعده ، فان لم تكن أولية بعده أو جهلت فبقرة ؛ وان عفا أولياء الجميع الى الديات فلهم ذلك ، وان أراد أحدهم القود والآخر الدية قتل لمن اختار القود وأعطى الباقيون دية قتلاهم من مال القاتل ، وان قتل رجلا وقطع طرفا من آخر قطع طرفه أولا ثم قتل لولى المقتول بعد الاندمال : تقدم القتل أو تأخر . وان قطع يد رجل وقتل آخر ثم سرى القطع الى نفس المقطوع فمات فهو قاتل لهما : فان تشاحا فى الاستيفاء قتل بالذى قتله ، ووجبت الدية كاملة للمقتول بالسراية ولم يقطع طرفه ، وان قطع يد واحد وأصبع آخر من يد نظيرتها قدم رب اليدان كان أولا وللآخر دية أصبعه ؛ ومع أوليته تقطع أصبعه ثم يقتص رب اليد بلا ارش

وان قطع أيدي جماعة فحكمه حكم القتل فيما تقدم ، وان بادر بعضهم فاقتص بجنايته في النفس أو الطرف فلن يبق الدية على الجاني ، ويأتى اذا قتل أو أتى حدا خارج الحرم ثم لجأ الى الحرم آخر كتاب الحدود

باب العفو عن القصاص

الواجب بقتل العمد أحد شيئين : القود ، او الدية ، فيخير الولى بينهما ، ولو لم يرض الجاني ، وان عفا مجانا فهو أفضل ، ثم لا عقوبة على جان لانه انما عليه حق واحد قد سقط ، وان اختار القود أو عفا عن الدية فقط فله أخذها ولو سخط الجاني ، وله الصلح على أكثر منها ، وتقدم في الصلح ، ومتى اختار الدية تعينت وسقط القود ولا يملك طلبه بعد ، فان قتله بعد ذلك قتل به وان عفا مطلقا أو على غير مال أو على القود مطلقا ولو عن يده فله الدية ، وان قال لمن عليه قود : عفوت عن جنايتك أو عنك برىء من الدية كالقود نسا ، واذا جنى عبد على حر جنابة موجبة للقصاص فاشتراه المجني عليه بأرش الجنابة سقط القصاص ، ولم يصح الشراء لانهما لم يعرفا قدر الارش فالثمن مجهول ، وان عرفا عدد الابل أو اسنانها فصفقتها بمجهولة ، فان قدر الارش بذهب أو فضة فباعه به صح ، وتقدم أول الباب قبله عفو ولى المجنون والصغير ، ويصح عفو المفلس والمحجور عليه لسفه عن القصاص ؛ وان أراد المفلس القصاص لم يكن لغرمائه اجباره على تركه ، وان أحب العفو عنه الى مال فله ذلك لا مجانا ، وكذا السفية ووارث المفلس والمكاتب ، وكذا المريض فيما زاد على الثلث ان مات

القاتل أو قتل وجبت الدية في تركته كتعذره في طرفه ، وقتل غير المكافئ ، وإن لم يخف تركه سقط الحق ، وإن قطع أصبعاً عمداً فعفا عنه ثم سرت إلى الكف أو إلى النفس والعفو على مال أو على غير مال فله تمام دية ما سرت إليه ، وإن كان الجرح لا قصاص فيه كالجائفة فعفا عن القصاص ثم سرى إلى النفس فلويله القصاص لأنه لا يصح العفو عن قود مالا قود فيه ، وله بعد السراية العفو عن القصاص ، وله كمال الدية ، وإن عفا عن دية الجرح صح ، وله بعد السراية دية النفس ، وإن عفا مطلقاً أو عفا عن القود مطلقاً فله الدية ، وإن قال الجاني : عفوت مطلقاً أو عفوت عنها وعن سرايتها وقال : بل عفوت إلى مال أو عفوت عنها دون سرايتها فالقول قول المجني عليه أو وليه وإن قتل الجاني العافي فيما إذا عفا على مال قبل البرء فالقود أو الدية كاملة ، وإن وكل في قصاص ثم عفا ولم يعلم الوكيل حتى اقتص فلا شيء عليهما ، وإن علم الوكيل فعله القود ، وإن عفا عن قاتله بعد الجرح صح سواء كان بلفظ العفو أو الوصية أو الإبراء أو غير ذلك فإن قال عفوت عن الجناية وما يحدث منها صح ولم يضمن السراية ، فإن كان عمداً لم يضمن شيئاً ، وإن كان خطأً اعتبر خروجهما من الثلث ، وإلا سقط عنه من ديتها ما احتمله الثلث ، وإن أبرأه من الدية أو وصى له بها فهو وصية لقاتل وتصح ، وتقدم في الموصى له ، وتعتبر من الثلث وإن أبرأ القاتل من الدية الواجبة على عاقلته أو العبد من الجناية المتعلقة إرثها برقبته لم يصح ، وإن أبرأ العاقلة أو السيد صح ، وإن وجب لعبد

قصاص او تعزير قذف فله طلبه والعفو عنه ، وليس ذلك للسيد الا ان يموت العبد ، ومن صح عفوہ مجانا فان اوجب الجرح مالا عينا فكوصية ؛ والا فمن رأس المال ، ويصح قول مجروح : ابرأتك وحللتك من دمي او قتلي او وهبتك ذلك او نحوه معلقا بموته ، فلو بزى ببق حقه بخلاف عفوت عنه ونحوه

باب ما يوجب قصاصا

فيما دون النفس من الاطراف والجراح

كل من أقيد بغيره في النفس أقيد به فيما دونها : من حر ، وعبد ، ومن لايجرى القصاص بينهما في النفس لايجرى بينهما في الطرف : كالاب مع ابنه ، والحر مع العبد ، والمسلم مع الكافر ، ولا يجب الا بما يوجب القود في النفس وهو العمد المحض ، فلا قود في شبه العمد ولا خطأ ، وهو نوعان : أحدهما : الاطراف ، فتؤخذ العين والانف والحاجز - وهو وتر الأنف - والاذن والسن والجفن والشفة واليد والرجل واللسان والاصبع والكتف والمرفق والذكر والخصية والالية وشعر المرأة بمثله فصل :- ويشترط للقصاص في الاطراف ثلاثة شروط : أحدها : امكان الاستيفاء بلا حيف ، وأما الامن من الحيف فشرط لجواز الاستيفاء بان يكون القطع من مفصل ، أوله حد ينتهي اليه ، كمارن الانف وهو مالان منه - وهو الذي يجب فيه القصاص او الدية دون القصة فان قطع القصة ، أو قطع من نصف كل من الساعد ، أو الكف ، أو الساق ، أو العضد ، أو الورك ، أو قطع يده من الكوع ثم تأكلت الى

نصف الذراع فلا قصاص ، وله الدية ، ولا ارش للباقي ، ولا قود في اللطمة ونحوها ، ويؤخذ الانف الكبير بالصغير والاقني بالافطس والاشم بالاخشم الذي لاشم له ، والصحيح بالاجذم مالم يسقط منه شيء : الا أن يكون من أحد جانبيه فيؤخذ من الصحيح مثل ما بقى منه أو يؤخذ أرش ذلك فلا يشترط التساوى في الصغير والكبر والصحة والمرض : في العين والاذن ونحوهما فتقطع عين الشاب بعين الشيخ المريضة ، وعين الكبير بعين الصغير ، وعين الصحيح بعين الاعمش ، لكن ان كان قلع عينه بأصبعه لا يجوز أن يقتص بأصبعه لانه لا يمكن المماثلة فيه ، ولا تؤخذ الصحيحة بالقائمة ، وتؤخذ القائمة بالصحيحة ، ولا أرش لها معها كما يأتى ، وتؤخذ اذن السميع بمثلها وباذن الاصم ، وتؤخذ اذن الاصم بكل واحدة منهما وتؤخذ الصحيحة بالمشقوبة فان كان الثقب في غير محله أو كانت مخرومة أخذت بالصحيحة ولم تؤخذ الصحيحة بها ، ويخير المجني عليه بين أخذ الدية الاقدر التقص وبين أن يقتص فيما سوى العيب ويتركه من اذن الجانى ، ويجب له في قدر النقص حكمه وان قطع بعض اذنه فله ان يقتص من اذن الجانى بقدر ما قطع من اذنه ويقدر ذلك بالاجزاء لا بالمساحة ، ومن قطع طرفه من اذن أو غيرها فردّه فالتحم وثبت فلا قصاص ، ولا دية ، ولا أرش نقصه خاصة نصا ، وأن سقط بعد ذلك قريبا أو بعيداً فله القصاص ويزد ما أخذه ، وان قطع بعض الطرف فالتصق فله أرش الجرح ولا قصاص ، ومن قطعت أذنه ونحوها قصاصا فالصقها فالتصقت فطلب

المجنى عليه أباتها لم يكن له ذلك ، فان كان المجنى عليه لم يقطع جميع الطرف وإنما قطع بعضه فالتصق فـللمجنى عليه قطع جميعه ، والحكم فى السن كالحكم فى الأذن ، وتؤخذ السن : ربطها بذهب أولاً بالسن : الثانية بالثنية ، والناب بالناب ، والضاحك بالضاحك ، والدرس بالدرس : الاعلى بالأعلى ، والأسفل بالأسفل ، بمن قد أنغر - أى : سقطت راوضعه ثم نبتت ، وأن كسر بعضها يرد من سن الجانى مثله اذا أمن قلعها وسوادها ، فان لم يكن أنغر لم يقتصر من الجانى فى الحال ، لأنه لا قود ولا دية لما رجى عوده من عين أو منفعة فى مدة تقولها أهل الخبرة فان عاد مثلها فى موضعها على صفتها فلا شئ عليه ، وإن عادت مائلة أو متغيرة عن صفتها فعليه حكومة ، وإن عادت قصيرة ضمن ما نقص بالحساب : ففى ثلثها ثلث ديتها ، وإن عادت والدم يسيل ففيها حكومة ، وإن مضى زمن يمكن عودها فيه فلم تعد وأيس من عودها بقول أهل العلم بالطب خير المجنى عايه بين القصاص والدية ، فان مات المجنى عليه قبل الإياس من عودها فلا قصاص ، وتجب الدية ، وإن قلع له سنا زائداً قلع له مثلها إن كان أو حكومة ، فان لم يكن له زائد فحكومة ، وإن قلع سنا فاقص منه ثم عادت سن المجنى عليه فقلعها الجانى فلا شئ عليه ، ويؤخذ كل من جفن البصير والضرير بالآخر بمثله ، وإن قطع الأصابع الخمس من مفاصلها فله القود وإن قطعها من الكوع فله القود منه ، فان أراد قطع الأصابع فقط فليس له ذلك ، وإن قطع من المرفق فله القصاص منه ، فان أراد القود من الكوع منع وإن قطع

من الكتف أو خلع عظم المنكب - ويقال له مشط الكتف - فله القود اذا لم يخف جائفة ، فان خيف فله أن يقتص من مرفقه ، ومتي خالف واقتص مع خشية الحيف أو من مامومة أو جائفة أو من نصف الذراع ونحوه أجزاء ، والرجل كاليد فيما تقدم ، ويؤخذ الذكر بالذكر وسواء في ذلك ذكر الصغير والكبير والذكر الصغير والكبير والطويل والقصير والصحيح والمريض والمختون والأقلف ، ويؤخذ ذكر الخصى والعنين بمثله ، وتؤخذ الأنثيان بالأنثيين ، فان قطع أحدهما فقال أهل الخبرة أنه يمكن أخذها مع سلامة الأخرى جاز القود والا فلا ؛ وله نصف الدية ، وان قطع ذكر خنثى مشكل أو أنثيه أو شفريه لم يجب القصاص ، ويقف الأمر حتى يتبين أمره ، وان اختار الدية وكان يرجى انكشاف حاله أعطى اليقين ، وهو الحكومة في المقطوع وان كان قد قطع جميعها فله دية امرأة في الشفرين وحكومة في الذكر والأنثيين ، وان يس من انكشاف حاله أعطى نصف دية الذكر والأنثيين ونصف دية الشفرين وحكومة في نصف ذلك كله ، وان أوضح انسانا فذهب ضوء عينه أو سمعه أو شمه فانه يوضحه ، فان ذهب والاستعمل ما يذهب من غير أن يجنى على حدقه وأذنه أو أنفه ، فان لم يمكن سقط القود الى الدية ، وان أذهب ذلك بشجة لا قود فيها : مثل ان تكون دون الموضحة اولطمه فاذهب ذلك لم يجز ان يفعل به كإفعل ، لكن يعالج بما يذهب ذلك ؛ فان لم يذهب سقط القود الى الدية ، وان لطم عينه فذهب بصرها أو ابيضت وشخصت عولجت عين الجاني حتى تصير كذلك : بدواء ،

أو بمرآة ومحمية ونحوها تقرب الى عينه حتى يذهب بصرها بعد تغطية عينه الأخرى بقطن ونحوه، وان وضع فيها كافورا فذهب ضوءها من غير أن يجنى على الحديقة جاز، وان لم يمكن الاذهاب بعض ذلك مثل أن يذهب بصرها دون أن تبيض وتشخص فعليه حكومة في الذي لم يمكن القصاص منه

فصل : — الشرط : الثاني : المماثلة في الاسم والموضع ، فتؤخذ اليمين باليمين ، واليسار باليسار ، من كل ما انقسم الى يمين ويسار من يد ، ورجل ، وأذن ومنخر ، وئدى ، والية ، وخصية ، وشفر : العليا ، بالعليا والسفلى بالسفلى ، من شفة وجفن وأئمة ، فلا تؤخذ يمين يسار ، ولا يسار يمين ، ولا سفلى بعليا ، ولا عفلى بسفلى ، وتؤخذ الأصبع والسن والأئمة بمثلها في الاسم والموضع ، ولو قطع أئمة رجل عفلى وقطع الوسطى من تلك الأصبع من آخر ليس له عفلى فصاحب الوسطى مخير بين أخذ عقل أئمته الآن ولا قصاص له بعد ، وبين أن يصبر حتي تذهب عفلى قاطع بقود أو غيره ثم يقتص من الوسطى ، ولا ارش له الآن ، للحيلولة ، وان قطع من ثالث السفلى فللاول أن يقتص من العليا ثم للثاني ان يقتص من الوسطى ؛ ثم للثالث ان يقتص من السفلى ، سواء جاؤا معا أو واحدا بعد واحد ، فان جاء صاحب الوسطى او السفلى يطلب القصاص قبل صاحب العليا لم يجب اليه ، ويخير ان بين ان يرضيا بالعقل ، او الصبر حتي يقتص الاول ، وان عفا فلا قصاص لهما ، وان اقتص فللثاني الاقتصاص ، وحكم الثالث مع الثاني حكم الثاني

(١٣ - اقناع - ٤)

مع الاول ، فان قطع صاحب الوسطى الوسطى والغليا فعليه دية العليا
تدفع الى صاحب العليا ، وان قطع الاصبع كلها فعليه القصاص في
الأملة الثالثة ، وعليه ارش العليا للاول ، وارش السفلى على الجاني
لصاحبها ، وان عفا الجاني عن قصاصها وجب ارشها يدفعه اليه ليدفعه
الى المجنى عليه ، وان قطع أملة رجل العليا ثم قطع أملي آخر العليا
والوسطى من تلك الأصبع فللاول قطع العليا ، ثم يقطع الثاني الوسطى
ويأخذ ارش العليا من الجاني ، وان بادر الثاني فقطع الأملتين فقد
استوفى حقه ، وللأول الارش على الجاني ، وان كان قطع الأملتين
أولا قدم صاحبهما في القصاص ، ولصاحب العليا ارشها ، فان بادر
صاحبها فقطعها فقد استوفى حقه ، ثم تقطع الوسطى للاول ، ويأخذ
ارش العليا ، ولو قطع أملة رجل العليا ولم يكن للقاطع أملة فاستوفى
الجاني من الوسطى فان عفا الى الدية تقاصا وتساقطا ، وان اختار
الجاني القصاص فله ذلك ، ويدفع ارش العليا ، ولا تؤخذ أصلية بزائدة
ولا زائدة باصلية ، ويؤخذ زائد بمثله موضعا وخلقة ، ولو تفاوتا قدرا
فان اختلفا في غير القدر لم يؤخذ ، ولو بتراضيهما ، فان لم يكن للجاني
زائد يؤخذ فحكومة ، وتؤخذ كاملة الأصابع بزائدة اصبع ، وان ترضيا
على أخذ الاصلية بالزائدة أو عكسه ، او خنصر بينصر ، أو أخذ شيء
من ذلك بما يخالفه لم يجز ، لأن الدماء لا تستباح بالاباحة والبدل ، فلا
يحل لأحد قتل نفسه ، ولا قطع طرفه ؛ ولا يحل لغيره يبدله ، لحق الله
تعالى ، فان فعلا فقطع يسار جان من له قود في يمينه ، او عكسه بتراضيهما

او قطعها تعديا ، او خنصرا بينصر ، او قال : اخرج يمينك فاخرج يساره عمداً او غلطا او ظنا أنها تجزى فقطعها اجزأت على كل حال ولم يبق قود ، ولا ضمان ، حتي ولو كان أحدهما مجنونا لانه لا يزيد على التعدى

فصل : — الثالث : استواؤهما في الصحة والكمال ، فلا تؤخذ صحيحة بشلاء ، ولا كاملة الاصابع بناقصة ، ولا ذات أظفار بمالا اظفار لها ، ولا بناقصة الأظفار : رضى الجانى ، أولا ، فلو قطع من له خمس أصابع يد من له أربع ، او قطع من له أربع يد من له ثلاث ، او قطع ذو اليد الكاملة يدا فيها أصبع شلاء فلا قصاص ، وان كانت المقطوعة ذات أظفار الا أنها خضراء ، او مستحشفة — أخذت بها السليمة ؛ ولا يؤخذ لسان ناطق بأخرس ، ولا ذكر صحيح بأشل ، ولا ذكر فحل بذكر خصى أو عنين ، ويؤخذ مارن الاشم الصحيح بمارن الاخشم والمجذوم وهو المقطوع وتر أنفه ، والمستحشف — وهو الردىء — واذن سميع صحيحة باذن اصم شلاء ، ويؤخذ معيب من ذلك كله بصحيح ، وبمثله فتؤخذ الشلاء بالشلاء ، إذا امن من قطع الشلاء التلف ، وتؤخذ الناقصة بالناقصة اذا تساوتا فيه : بان يكون المقطوع من يد الجانى كالمقطوع من يد المجنى عليه ، فان اختلفا فكان المقطوع من يد احدهما الا بهام ومن الاخرى اصبع غيرها لم يجز القصاص ، ولا يجب له اذا أخذ المعيب بالصحيح والناقص بالزائد مع ذلك ارش ، وان اختلفا فى شلل العضو وصحته فالقول قول ولى الجناية مع يمينه ، وظفر كسن فى

انقلاع وعود، وان قطع بعض لسان او شفة او حشفة او ذكر او
أذن قدر بالاجزاء : كنصف وثلاث وربع، وأخذ منه مثل ذلك لا بالمساحة
فصل : — النوع الثاني : الجراح ، فيقتص في كل جرح ينتهي
الى عظم : كالמושحة في الوجه والرأس (١) وجرح العضد ، والساعد
والفخذ ، والساق ، والقدم . ولا يستوفي القصاص فيما دون النفس
بالسيف ؛ ولا بآلة يخشى منها الزيادة (٢) وسواء كان الجرح بها او
بغيرها (٣) فان كان الجرح موشحة او ما اشبهها - فبالموسى ؛ او حديدة
ماضية معدة لذلك ، ولا يستوفي الا من له علم بذلك : كالجرائحي ومن
اشبهه ، فان لم يكن للولى علم بذلك أمر بالاستنابة ، ولا يقتص في غير ذلك
من الشجاج والجروح : كما دون الموشحة ، او أعظم منها : كالهاشمة
والمنقلة ، والمأمومة (٤) وله ان يقتص فيهن موشحة ، ويجب له ما بين

(١) الموشحة بضم الميم وسكون الواو : هى الشجة التى تبدى العظم
(٢) انما منع الاستيفاء بالسيف فى الاطراف والجراح خوفا من الزيادة ، والزيادة
حيف لا تتفق مع ما شرع له القصاص من اقامة العدل والردع عن اهدار الدماء
واما القصاص فى النفس فلا يكون الا بالسيف لسرعة الازهاق به وعدم تعذيب
المقتص منه

(٣) يريد : عدم جواز القصاص بآلة يخشى منها الحيف حتى لو كان اعتداء
الجاني بها

(٤) الهاشمة : هى الشجة التى تكسر العظم ، والمنقلة بضم الميم وتشديد القاف
مكسورة هى الشجة التى ينتقل بسببها العظم عن مكانه . والقاموس يخصها بالعظم
الرقيق . والمأمومة الشجة التى قاربت الدماغ ، فاذا وصلته سميت أم الدماغ ، وانما
لم يكن فى هذه الجروح قصاص خاص لها لانها لا تنتهى الى حد كما تنتهى الموشحة الى
العظم ، وعلى هذا فالقصاص فيها لا يؤمن معه الحيف ، والمشروع لها الدية فحسب ،

دية الموضحة ودية تلك الشجة ، فيأخذ في الهاشمة خمسا من الابل ، وفي المنقلة عشراً ، وفي المأمومة ثمانية وعشرين وثلاثاً ، ويعتبر قدر الجرح بالمساحة دون كثافة اللحم ، فلو أوضح انسانا في بعض رأسه ، مقدار ذلك البعض جميع رأس الشاج ، وزيادة - كان له ان يوضجه في جميع رأسه ولا ارش له للزائد ، وان أوضح كل الرأس ورأس الجاني أكبر فله قدر شجته من اى جانب شاء المقتص ، لا من جانبين جميعا لانه يأخذ موضحتين بموضحة ، وان كان رأس المجنى عليه أكبر فأوضجه الجاني في مقدمه ومؤخره موضحتين قدرهما قدر جميع رأس الجاني - فله الخيار بين ان يوضحه موضحة واحدة في جميع رأسه ؛ او يوضحه موضحتين يقتص في كل واحدة منهما على قدر موضحته ، ولا ارش لذلك ، وان كانت الشجة بقدر بعض الرأس منهما لم يعدل عن جانبها الى غيره ، واذا اراد الاستيفاء من موضحة وشبهها : فان كان على موضعها شعر ازاله ، ويعمد الى موضع الشجة من رأس المشجوج فعلم طولها وعرضها بخشبة او خيط ، ثم يضعها على رأس الشاج ويعلم طرفيه بسواد او غيره ، ثم يأخذ حديدة عرضها كعرض الشجة فيضعها في اول الشجة ، ويجرها الى آخرها ، فيأخذ مثل الشجة طولا وعرضا ولا يراعى العمق

فصل :- وان اشترك جماعة في قطع طرف ، او جرح موجب

وقد جوزوا أن يقتص لهذه الجروح بمثل قصاص الموضحة مع أخذه الارش ، فاذا كانت هاشمة فديتها عشر فاذا اقص بموضحة سقط من الدية خمس هي دية الموضحة وبقي له خمس هي زيادة الهاشمة عنها ، وبهذا يتضح لك الباقي

للقصاص ، حتي ولو في موضحة ، او تساوت افعالهم فلم يتميز فعل احدهم عن فعل الآخر : مثل ان يضعوا حديدة على يده ؛ ويتحاملوا عليها جميعا حتي تبين ، او يشهدوا بما يوجب قطعه فيقطع ، ثم يرجعوا عن الشهادة ، او يكرهوا انسانا على قطع طرف فيجب قطع المكرهين والمكره ، او يلقوا صخرة على طرف انسان فتقطعه ، او يمدها (١) فتيين ونحوه - فعليهم كلهم القصاص ، وان تفرقت افعالهم فقطع كل انسان من جانب ، او قطع أحدهم بعض المفصل ، وأتمه غيره ، او ضرب كل واحد ضربة حتي انفصلت ، او وضعوا منشارا على مفصل ثم مده كل واحد مرة حتي بانت اليد - فلا قصاص . وسراية الجناية كهي في القود ، والدية في النفس ، ودونها (٢) حتي لو اندمل الجرح فاقتصر ، ثم انتقض فسرى ، فلو قطع اصبعاً فتأكلت احدى الى جانبها وسقطت من مفصل ، او تأكلت اليد وسقطت من الكوع - وجب القصاص في ذلك . وان شل ففيه دية دون القصاص . وسراية القود غير مضمونة ، فلو قطع اليد قصاصاً فمات الجاني فهدر ، لكن لو اقتص قهراً مع حر ، او برد ، او بآلة كالة ، او مسمومة ونحوه لزمه بقية الدية . ويحرم ان يقتص من طرف قبل برئه ، فان فعل سقط حقه من سرايته ، فلو سرى الى نفسه أو سرى القصاص الى نفس الجاني فهدر . وان قطع يد رجل من الكوع ، ثم قطعها آخر من المرفق فمات بسرايتهما فللولي قتل القاطعين

(١) قوله : أو يمدها - يريد به أن يمد انسان يده فتقع عليها الصخرة

(٢) يعني ان سراية الجناية مثل الجناية في النفس وفيما دون النفس من طرف او جرح

كتاب الديات

وهي جمع دية، وهي: المال المؤدى الى مجني عليه، او وليه بسبب جنائية

كل من اتلف انسانا مسلما، او ذميا، مستأمنا او مهادنا؛ مباشرة، او سبب، عمدا أو خطأ، او شبه عمد — لزمته ديته: أما في ماله، أو على عاقلته، على ما سيأتى، فان كان عمدا محضافه في مال الجاني حالة، وشبه العمد والخطأ وما أجرى مجراه على عاقلته، لا يلزمه شئ منها، فان كان التالف جزءا من الانسان فسيأتى في باب العاقلة: ان شاء الله، فاذا ألقاه على افعى، أو القاهها عليه فقتلته، او طلبه بسيف مجرد ونحوه، أو ما يخيف كلب، ودبوس، فهرب منه فتلّف في هربه: بأن سقط من شاهق، او انخسف به سقف، أو خر في مهواة من بئر، أو غيره، أو سقط فتلّف، أو لقيه سبع فاقتصره، أو غرق في ماء، أو احترق بنار: سواء كان المطلوب صغيرا، أو كبيرا، أو أعمى أو بصيرا، عاقلا أو مجنونا، أو روعه، بأن شهر السيف في وجهه، أو دلاه من شاهق فمات من روعته، أو ذهب عقله، أو حفر بئرا محرما حفرها في فنائه، أو في فناء غيره، أو في طريق لغير مصلحة المسلمين أو في ملك غيره بغير أذنه، أو وضع حجرا، أو رماه أو غيره من منزله، أو حمل به رمحا جعله بين يديه أو خلفه - لا قائما في الهواء وهو مشى لعدم تعديه - فاتلف انسانا، أو غيره، أو صب ماء في طريق،

أو فئائه ، أو رمى قشر بطيخ ؛ أو خيار ، أو بقلًا في طريق ، أو بال ، أو بالث دابته في طريق ويده عليها : راكبا كان أو ماشيا ، أو قائدا فتلف به انسان ، أو ماشية أو تكسر منه عضو فعليه ضمان مالا تحمله العاقلة . وإن حفر بئرا ، أو نصب سكيना ، أو وضع آخر حجرا فعثر به انسان ، أو دابة فوقع في البئر ، أو على السكين - ضمن واضع الحجر المال ، وعلى عاقلته دية الحر : كدافع ، إذا تعديا ، والا فعلى متعديهما . وإن اعرق بئرا قصيرة ولو ذراعا ، فحفرها إلى القرار ضمننا التالف بينهما إن كان مالا ، ودية الحر على عاقلتهما ، فإن وضع آخر فيها سكيना فاثلاثا ، وإن حفرها بملكه ، أو وضع فيها حجرا أو حديدة وسترها ، فمن دخل باذنه وتلف بها فالقود والافلا : كمكشوفة بحيث يراها إن كان بصيرا ، أو دخل بغير اذنه ، وإن كان الداخل اعمى ، أو كان بصيرا لكن في ظلمة لا يبصرها - ضمنه . وإن قال صاحب الدار : ما أذنت له في الدخول ، وادعى ولى المالك انه اذن له فقول المالك ، وإن قال : كانت مكشوفة ، وقال الآخر : كانت مغطاة فقول ولى الداخل . وإن تلف اجير لحفرها بها ، أو دعا من يحفرها له بداره ، أو بمعدن فمات بهدم - فهدر . وإن حفر بئرا في ملكه أو في ملك غيره باذنه فلا ضمان عليه ، وكذلك إن حفرها في موات ، أو وضع حجرا ، أو نصب شركا أو شبكة ، أو منجلا ليصيد بها . وإن فعل شيئا من ذلك في طريق ضيق فعليه ضمان ماتلف به اذن له الامام ، أو لم يأذن ، ولو فعل ذلك الامام لضمن ، فإن كان الطريق واسعا فحفرها في مكان منها يضر بالمسلمين

ضمن ، وان كان لا يضر وحفرها لنفسه ضمن ماتلف بها ، وان
حفرها في ملك مشترك بينه وبين غيره بغير اذنه - ضمن ماتلف به
جميعه ، وتقدمت احكام البئر في آخر الغصب ، وان غصب صغيرا
حرا فنهشته حية ، أو اصابته صاعقة ففيه الدية . وان كان فنا فالقيمة
— قال الشيخ : ومثل ذلك كل سبب يختص البقعة : كالوباء ، وانهدام
سقف عليه ونحوهما - انتهى ، وان مات بمرض ، أو فجأة لم يضمن الحر
وان قيد حرا مكلفا ، أو غله قتل ب صاعقة ، أو حية - وجبت الدية
فصل : — وان اصطدم حران مكلفان ، بصيران ، او ضريران
اواحدهما وهما ماشيان او راكبان او راكب وماش - فماتا فعلى
عاقلة كل واحد منهما دية الآخر ، وقيل بل نصفها لأنه هلك بفعل
نفسه وفعل صاحبه فيهدر فعل نفسه ، وهذا هو العدل ، وكالمنجنيق اذا
رجع فقتل احد الثلاثة . وان مات أحد المتصادمين فديته كلها ، أو
نصفها على عاقلة الآخر ، على الخلاف ، وان اصطدما عمدا ويقتل
غالبا فعمد ، يلزم كل واحد منهما دية الآخر في ذمته ، قيتقاصان ؛
والا فثبته عمد ، ولو تجاذبا جبلا ونحوه فانقطع فسقطا فماتا
فكمتصادمين : سواء انكبا أو استلقيا أو انكب أحدهما واستلقى
الآخر ، لكن نصف دية المنكب على عاقلة المستلقى مغلظة ، ونصف
دية المستلقى على عاقلة المنكب ، وان اصطدم قنان ماشيان فماتا
فهدر ، وان مات أحدهما فقيمته في رقبة الآخر كسائر جنائياته ، وان كانا
حرا وقنا وماتا ضمننت قيمة القن في تركة الحر ، ووجبت دية الحر كاملة
في تلك القيمة . وان اصطدم امرأتان فماتتا فماتا فكرجلين ، فإن اسقطت

كل واحدة منهما جنينها فعلى كل واحدة نصف ضمان جنينها ، ونصف ضمان جنين صاحبها ، وعلى كل واحدة عتق ثلاث رقاب : واحدة لقتل صاحبها ، واثنان لمشاركتها في الجنين ، فان اسقطت أحدهما دون الأخرى اشتركتا في ضمانه ، وعلى كل واحدة منهما عتق رقبتين وان كان المتصادمان راكبين فرسين ، أو بغلين ، أو حمارين ، أو جملين ، أو أحدهما راكبا فرسا ، والآخر غيره : مقبلين ، أو مدبرين ، فماتت الدابتان فعلى كل واحد منهما قيمة دابة الآخر ، أو نصفها على الخلاف . وان ماتت أحدهما فعلى الآخر قيمتها ، وان نقصت فعليه نقصها ، وان كان أحدهما يسير بين يدي الآخر فادرکه الثاني فصدمه فماتت الدابتان أو أحدهما فالضمان على اللاحق ، وان كان أحدهما يسير والآخر واقفا فعلى عاقلة السائر دية الواقف ، وعليه ضمان دابته ، فان مات الصادم أو دابته فهدر ، وان انحرف الواقف فصادت الصدمة انحرافه فهما كالسائرين ، فان كان الواقف في طريق ضيق غير مملوك له : قاعدا ، أو واقفا فلا ضمان فيه وان كان مملوكا للواقف ضمنه السائر ، ولا يضمن واقف لسائر شيئا ولو في طريق ضيق ؛ ومن اركب صغيرين لا ولاية له عليهما فاصطدما فماتا فعلى الذي أركبهما ديتهما في ماله ، وماتلف من مالهما ففي ماله أيضا ، وإن ركبا من عند أنفسهما فكالبالغين المخطئين ، وكذا أن أركبهما ولى لمصلحة ، كما اذا أراد ان يمرنهما على الركوب وكانا يثبتان بانفسهما ، فاما ان كانا لا يثبتان بانفسهما فالضمان عليه ، وان اصطدم صغير وكبير : فان مات الصغير ضمنه الكبير ؛ وان

مات الكبير ضمنه الذى أركب الصغير . وان قرب صغيرا من هدف فاصابه سهم ضمنه المقرب ، وان أرسله فى حاجة فأتلف مالا ، أو نفسا فجنايته خطأ من مرسله ، وان جنى عليه ضمنه ، ذكره فى الارشاد وغيره وتقدم فى الغصب إذا اصطدم سفينتان

فصل :— وان رمى ثلاثة بمنجنيق فرجع الحجر فقتل رابعا فعلى عواقلهم دية اثلاثا ، ولا قود ، ولو قصدوه بعينه ، فان قصدوه أو قصدوا جماعة فهو شبه عمد ، لأن قصد واحد بالمنجنيق لا يكاد يفضى الى اتلافه وان لم يقصدوا قتل آدمى فهو خطأ . فان كانوا أكثر من ثلاثة فالدية حالة فى أموالهم ، وان قتل أحدهم سقط فعل نفسه وما يترتب عليه ، وعلى عاقلة صاحبيه ثلثا الدية . وان رجع الحجر فقتل اثنين وجب على عاقلة الحى منهم ، لكل ميت ثلث دية ، وعلى عاقلة كل واحد من الميتين ثلث دية صاحبه ، ويلقى فعل نفسه ، والضمان فى ذلك يتعلق بمن مد الحبال ، ورمى الحجر دون من وضعه فى الكفة وامسك الخشب كمن وضع سهمًا فى قوس انسان ورماه صاحب القوس فالضمان على الرامى دون الواضع ، ومن جنى على نفسه أو طرفه عمدا أو خطأ فلا شئ له من بيت المال وغيره ، وان نزل رجل بئرا فخر عليه آخر فمات الأول من سقطته فعلى عاقلته دية ، وان كان عمدا وهو مما يقتل غالبا فعليه القصاص ، والا فشه عمدا ، وان وقع خطأ فالدية على عاقلته مخففة ، وان مات الثانى بسقوطه على الأول فدمه هدر ، وان سقط ثالث فمات الثانى فعلى عاقلته دية ، وان مات الأول من سقطتهما فديته على عاقلتهما

ودم الثالث هدر ، هذا اذا كان الوقوع هو الذى قتله ، فان كان البئر عميقا يموت الواقع بمجرد وقوعه لم يجب ضمان على احد ، وان احتمل الأمرين فكذلك ، وان جذب الاول الثانى ، وجذب الثانى الثالث وماتوا فلا شئ ، على الثالث ، وديته على عاقلة الثانى ، ودية الثانى على عاقلة الاول ، ولو كان الاول هلك من وقعة الثالث ف ضمان نصف ديته على عاقلة الثانى ، والباقي هدر ، ولو كانوا أربعة فجذب الثالث رابعا فماتوا جميعهم بوقوع بعضهم على بعض فلا شئ على الرابع ، وديته على عاقلة الثالث ، وان لم يقع بعضهم على بعض بل ماتوا بسقوطهم ، أو كان البئر عميقا يموت الواقع فيه بنفس الوقوع ، او كان فيه ما يغرق الواقع فيقتله ، او أسد يأكلهم ولم يتجاوزوا لم يضمن بعضهم بعضا . وان شك فى ذلك لم يضمن بعضهم بعضا ، وان كان موتهم لوقوع بعضهم على بعض فدم الرابع هدر ، وعليه (١) دية الثالث ، ودية الثانى عليه وعلى الثالث نصفين ، ودية الاول على الثلاثة أثلاثا ، وان خر رجل فى زبية أسد فجذب آخر ، وجذب الثانى ثالثا ، وجذب الثالث رابعا فقتلهم الاسد فدم الاول هدر ، وعلى عاقلته دية الثانى ، وعلى عاقلة الثانى دية الثالث ، وعلى عاقلة الثالث دية الرابع ، وكذا لو تدافع او تراحم عند حفرة جماعة فسقط منهم أربعة فيها متجاذبين كما وصفنا

فصل : — ومن أخذ طعام انسان او شرابه فى بركة او مكان

(١) يريد على عاقلته ، وكذا قوله : ودية الثانى عليه وعلى الثالث : أى عاقلة الرابع وعاقلة الثالث

لا يقدر فيه على طعام ولا شراب ، او أخذ دابته فهلك بذلك ، او هلكت بهيمته — فعليه ضمان ما تلف به ؛ ومثلها في الحكم لو أخذ منه قوسا يدفع بها عن نفسه ضربا ، ذكره في الانتصار ، وان اضطر الى طعام او شراب لغير مضطر فطلبه منه فمعه اياه فمات بذلك — ضمنه المطلوب منه بديته في ماله ، وان لم يطلبه منه لم يضمنه ، لانه لم يمنعه ومن أمكنه انجاء آدمي او غيره من هلكة كماء ، او نار ، او سبع فلم يفعل حتى هلك لم يضمن ، ومن أفزع انسانا ، أو ضربه فأحدث بغائط او بول ، ونص ، أو ريح — فعليه ثلث دية ان لم يدم ، فان دام فسيأتي في دية الاعضاء ، ولو مات من الافزاع فعلى الذي أفزعه الضمان ، تحمله العاقلة بشرطه ، واذا أكره رجلا على قتل انسان فصار الامر الى الدية فهي عليهما ، ولو أكره رجل امرأة على الزنا فحملت وماتت في الولادة ضمنها ، وتحمله العاقلة : الا أن لا يثبت ذلك الا باعترافه فتكون الدية عليه ، وان شهد شاهدان على انسان بقتل عمد فقتل ، ثم رجعا عن الشهادة لزمهما الضمان في مالهما

فصل :- ومن أدب ولده ، أو امرأته في النشوز ، او المعلم صبيه أو السلطان رعيته ، ولم يسرف فافضى الى تلفه لم يضمن ، وان أسرف أو زاد على ما يحصل به المقصود ، او ضرب من لا عقل له من صبي وغيره — ضمن ، ومن أسقطت بطلب سلطان ؛ أو تهديده لحق الله تعالى أو غيره ، او ماتت بوضعها ، او فزعا . أو ذهب عقلها من ذلك ، او استدعى انسان عليها الى السلطان — ضمن السلطان ما كان بطلبه ابتداء

وضمن المستعدى ما كان بسببه : من موتها فزعا ، أو القاء جنينها ، وظاهره ولو كانت ظالمة كما يضمن باسقاطها بتأديب ، أو قطع يد لم يأذن سيد فيهما ، أو لشر دواء لمرض . وان ماتت حامل أو حملها من ريح طبيخ علم ربه بذلك ، وكان يقتل عادة - ضمن ، ولو اذن السيد في ضرب عبده ، أو الوالد في ضرب ولده فضربه المأذون له - ضمنه ، وان سلم ولده الصغير ، أو سلم بالغ عاقل نفسه الى سابع حاذق ليعلمه السباحة فغرق لم يضمنه اذا لم يفرط السابح ، وان أمر بالغاً عاقلاً ان ينزل بثراً ، او يصعد شجرة فهلك بذلك لم يضمنه ، ولو كان الأمر السلطان كاستئجاره : أقبضه الاجرة أولاً ، كما لو اذن له ولم يأمره ، وان أمر غير مكلف ضمنه ، وان وضع جرة على سطحه ، أو حائطه ولو متطرفة او حجراً فرمته الريح على انسان فقتلته ، أو شيء فأتلفه لم يضمنه ، ولو دفع الجرة حال نزولها عن وصولها اليه لم يضمن ، وكذا لو تزحزح فدفعه ، ولو حالت بهيمة بينه وبين طعامه ، أو ماله ، ولا تندفع الا بقتلها فقتلها لم يضمنها ، وتقدم آخر الغصب ، وان أخرج جناحاً الى طريق نافذ ، أو ميزاباً ، أو في غير نافذ بغير اذن أهله فسقط على انسان فأتلفه - ضمنه ، وتقدم في الغصب

باب مقادير دية النفس

دية الحر المسلم مائة من الابل ، أو مائتا بقرة ، أو الفاشاة ، أو الف مثقال ذهباً ، أو اثنا عشر ألف درهم فضة ، من دراهم الاسلام

التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل ، فهذه الخمس أصول في الدية : (١) لا حلل (١) فايها احضر من لزمته - لزم الولي قبوله ، فان كان القتل عمدا أو شبه عمد وجبت مغالبة أرباعا : خمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة وتجب في قتل الخطأ مخففة أخماسا : عشرون بنت مخاض ، وعشرون ابن مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة ذكورا واناثا . ويؤخذ من البقر النصف مسنات ، والنصف اتبعة ، ومن الغنم النصف ثايا ، والنصف أجذعة (٢) ولا تعتبر القيمة في شيء من ذلك ، بعد أن يكون سليما من العيوب ، فيؤخذ المتعارف مع التنازع وتغلظ دية طرف كقتل ، ولا تغليظ في غير ابل ، والتخفيف في الخطأ من ثلاثة أوجه : الضرب على العاقلة ، والتأجيل ثلاث سنين ، ووجوبها خمسة ، وشبه العمد تخفف فيه من وجهين : الضرب على العاقلة ، والتأجيل ثلاث سنين . وتغلظ من وجه وهو الترييع ، وفي العمد المحض تغلظ بتخصيصها بالجاني ، وتعجيلها عليه ، وتبديل التخميس بالترييع ، فان لم تمكن قسمة دية الطرف ؛ مثل أن يوضحه عمدا ، أو شبه عمد ، فانه يجب اربعة ارباعا (٣) والخامس من أحد الأنواع الأربعة قيمته ربع

(١) يعني ليست حلل الثياب من أصول الدية ، وذلك أخذ من المصنف بالرواية المشهورة عن الامام ، وهناك رواية أخرى باعتبار الحلل من أصول الدية ، وعليها تكون الدية منها مائتي حلة يمنية : كل واحدة منها ازار ورداء .

(٢) الثاني من الضأن مائتم له سنة والجذع مائتم له ستة أشهر

(٣) أربعة أرباعا يعني بنت مخاض ، وبنت لبون ؛ وحقة ، وجذعه ، وتوضيح

قيمة الأربع ؛ وان كان اوضحه خطأ وجبت الخمس من الأنواع الخمسة من كل نوع بعير ، وان كان الواجب دية أتملة وجبت ثلاثة ابعرة وثلاث قيمتها نصف قيمة الاربعة وثلاثها ، وان كان خطأ ففيها ثلثا قيمة الخمس ولا يعتبر في الابل ان تكون من جنس ابل الجاني ، ولا ابل بلده ، ودية المرأة نصف دية رجل من أهل ديتها ، وتساوى جراحها جراحه فيما دون ثلث ديته ، فاذا بلغت أو زادت صارت على النصف ، ودية الخنثي المشكل نصف دية رجل ونصف دية اثني ، ويقاد به الذكر والاثني ، ويقاد به بكل واحد منهما ، وتساوى جراحه جراح الذكر فيما دون الثلث ، وفي الثلث وما زاد عنه ثلاثة أرباع جرح ذكر ، ودية الذكر الكتابي الحر نصف دية الحر المسلم ان كان ذميا ، أو معاهدا ، أو مستأمنا ، وجراحاتهم من دياتهم كجراحات المسلمين من دياتهم ، ودية الذكر الحر المجوسى ثمانمائة درهم ان كان ذميا ، أو مستأمنا ، أو معاهدا بدارنا ، أو غيرها ، وجراح كل واحد متهمة من ديته ، وتضعيف دية الكافر على قاتله المسلم عمدا ، ويأتى آخر الباب ، وأما عبدة الاوثان وسائر من لا كتاب له كما ترك ومن عبدا ما استحسن - فلا دية لهم اذا لم يكن لهم ، أمان ولا عهد ، فان كان له أمان فديته دية المجوسى ومن لم تبلغه الدعة ان وجد فلا ضمان فيه اذا لم يكن لهم أمان ولا

ذلك الفرع ان الموضحة المتعمدة فيها خمس من الابل ، والأنواع التي يخرج الواجب منها هي الاربعة ، والخامس يختار من أحد الأنواع على أن يلاحظ في قيمته انها ربع قيمة المجموع حتى يكون الواجب مستوفى ، وقوله بعد : في الموضحة الخطأ وجبت الخمس يريد تلك الأنواع الاربعة مع زيادة ابن النخاض

عهد ، فان كان له أمان فديته دية أهل دينه ، فان لم يعرف دينه فكم جوسى ودية العبد والامة قيمتهما ، ولو بلغت دية الحر او زادت عليها ، والمدير والمكاتب وام الولد كالقن ، وفي جراحه - ان لم يكن مقدرا من الحر كما لو شجحه دون موضحة - ما نقصه بعد التثام الجرح ولو زاد على ارش الموضحة ، وان كان مقدرا من الحر فهو مقدر من العبد منسوب الى قيمته ، ففي يده نصف قيمته ، وفي موضحته نصف عشر قيمته : نقصته الجناية أقل من ذلك او اكثر ، ومن نصفه حر فعلى قاتله نصف دية حر ، ونصف قيمته اذا كان عمدا ؛ وان كان غيره ففي ماله نصف قيمته ونصف الدية على العاقلة ، وكذا الحكم في جراحه ان كان قدر الدية من ارشها يبلغ ثلث الدية : مثل ان يقطع أنفه ، او يديه ، وان قطع احدى يديه فالجميع على الجاني ، وان قطع خصيته او انفه ، او اذنيه لزمته قيمته للسيد ، ولم يزل ملك السيد عنه ، وان قطع ذكره ثم خصاه لزمته قيمته لقطع الذكر ، وقيمته مقطوع الذكر ، وملك سيده باق عليه ، والامة كالعبد ، وان بلغت جراحته ثلث قيمتها لم ترد الى النصف ، لأن ذلك في الحرية على خلاف الأصل

فصل : — ودية الجنين الحر المسلم اذا سقط ميتا بجناية عمدا ، أو خطأ أو ظهر بعضه ، أو لفته حيا لدون ستة أشهر ، أو لقت يدا ، أو رجلا أو رأسا أو جزءا من أجزاء الأدمى : في حياة أمه ، أو بعد موتها ، أو لقت ما تصير به الامة أم ولد - غرة : عبدا ، أو أمة قيمتها خمس من الابل : ذكر اكان ، أو أنثى ، وهو عشر دية أمة ، من ضربة أو دواء ، أو غيره ولو بفعلها ، ويعلم ذلك بان يسقط عقب الضرب ، أو تبقى متألمة

إلى أن يسقط، وإن القته رأسين، أو أربع أيد لم يجب أكثر من غرة لأنه يجوز أن يكون من جنين واحد، وما زاد مشكوك فيه، وإن دفع بدل الغرة دراهم، أو غيرها، ورضى المدفوع إليه جاز، ولو قتل حاملا ولم تسقط جنينها، أو ضرب من في جوفها حركة، أو انتفاخ فسكن الحركة وأذهبها، وأسقطت ما ليس فيه صورة آدمى، أو ألقت مضغة فشهد ثقات من القوابل أنه مبدأ خلق آدمى لوبقى تصور، أو ضرب بطن حرية، أو مرتدة حامل، فأسلت، ثم وضعت جنينا ميتا؛ فلا شئ فيه. وإن شهدت أن فيه صورة ففيه غرة، وإذا كان أبوا الجنين كتائبين فغرفته نصف قيمة غرة المسلم. وقيمة غرة جنين المجوسية أربعون درهما، فإن تعذر وجود غرة بهذه الدراهم وجبت الدراهم، وإن لم يجد الغرة وجبت قيمتها من أحد الأصول في الدية، لأن الخيرة للجاني في دفع ما شاء من الأصول

فصل: — والغرة موروثه عنه كأنه سقط حيا، يرثها ورثته
 فلا يرث منها قاتل، ولا رقيق، وترث عصبة سيد قاتل جنين معتقته، لا جنين أمته: إلا أن يكون حرا، فإن أسقطته ميتا ثم ماتت ورثت نصيبها من الغرة، ثم يرثها ورثتها، وإن ماتت قبله، ثم القته ميتا لم يرث أحدهما صاحبه، وإن خرج حيا، ثم ماتت قبله، ثم ماتت ثم خرج حيا ثم مات - ورثها، ثم يرثه ورثته، وإن اختلف ورثتهما في أولهما موتا فلهما حكم الغرقى. وإن ألت جنينا: ميتا، أو حيا ثم ماتت، ثم ألت آخر حيا ففي الميت غرة، وفي الحى الأول دية إن كان سقوطه لوقت يعيش مثله، ويرثهما الحى الآخر، ثم يرثه ورثته إن مات

وان كانت الأم ماتت بعد الأول ، وقبل الثاني - ورثت الأم والجنين الثاني من دية الأول ، ثم اذا ماتت الأم ورثها الثاني ، ثم يصير ميراثه لورثته ، فان ماتت الأم بعدهما ورثتهما جميعا ، وإن ضرب بطنها فالقت اجنة ففي كل واحد غرة ، وان القتهم احياء لوقت يعيشون لمثله ثم ماتوا ففي كل واحد منهم دية كاملة ، وان كانت أم الجنين أمة وهو حر فتقدر حرة ؛ أو كانت ذمية حاملا من ذمي وماتت على أصلنا فتقدر مسلمة ولا يقبل في الغرة خنثى ولا خصى ، ونحوه وان كثرت قيمته ، ولا معيب يرد في البيع ، ولا هرمة ولا من له دون سبع سنين ، بل من له سبع فاكثر ولو جاوز خمس عشرة سنة ، أو اسود كأيض

فصل : - وان كان الجنين مملوكا ففيه عشر قيمة أمه يوم الجناية نقدا ، ومع سلامته وعيها تعتبر سليمة ولو كانت أمه حرة فتقدر أمة ويؤخذ عشر قيمتها نقدا ، ولا يجب مع الغرة ضمان نقص الأم ، وولد المدبرة والمكاتبة ، والمعلق عتقها بصفة ، وأم الولد اذا حملت من غير سيدها ، من غير من يعتق عليه - له حكم ولد الأمة ، لأنه مملوك جنين معتق بعضها بالحساب ؛ واذا سقط جنين ذمية قد وطئها مسلم وذمي في طهر واحد - وجب فيه ما في الجنين الذمي ؛ فان ألحق بعد ذلك بالمسلم فعليه تمام الغرة وان ادعت نصرانية او ورثتها ان جنينها من مسلم من وطئ شبهة او زنا : فان اعترف الجاني فعليه غرة كاملة . وان اعترفت العاقلة أيضا وكان مما تحمله فالغرة عليها ، وتحلف مع الانكار وعليها ما في جنين الذمي ، والباقي على الجاني ، وان اعترفت

العاقلة دون الجاني فالغرة عليها مع دية امه ، وان انكر الجاني والعاقلة
فالقول قولهم مع ايمانهم : انا لا نعلم ان هذا الجنين من مسلم ، ووجبت
دية ذمی ، ولا يلزمهم اليين على البت ، وان كان ما لا تحمله العاقلة
فقول الجاني وحده مع يمينه ، ولو كانت النصرانية امرأة مسلم فادعى
الجاني ان الجنين من ذمی بشبهة او زنا فقول ورثة الجنين

فصل : - واذا كانت الأمة بين شريكين فحملت بمملوكين
فضر بها احدهما فاسقطت - ضمن لشريكه نصف عشر قيمة أمه ، ويسقط
ضمان نفسه ، وان اعتقها الضارب بعد ضربها وكان معسرا . ثم اسقطت
عتق نصيبه منها ومن ولدها ، وعليه لشريكه نصف عشر قيمة الام ، ولا
يجب عليه ضمان ما اعتقه وان كان موسرا سرى العتق اليها والى جنيها
وان ضرب غير سيد بطن امة فعتقت مع جنيها ، او عتق وحده ، ثم
اسقطت فقيهه غرة . وان كان الجنين محكوما بكفره فقيهه غرة ، قيمتها
عشر دية امه ، وان كان احد أبويه كتاييا والآخر مجوسيا - اعتبراً كثرهما
دية من اب او ام ، واخذ غرة قيمتها عشر الدية ، وان سقط الجنين حيا
ثم مات فقيهه دية حر ان كان حرا ، او قيمته ان كان مملوكا اذا كان
سقوطه لوقت يعيش مثله ، وهو ان تضعه لسته اشهر فصاعدا ، اذا
ثبتت حياته باستهلاله ، او ارتضاعه ، او تنفسه ، او عطاسه ، او غير
ذلك مما تعلم به حياته ، ولدون ستة اشهر فحكمه حكم الميتة ، وان لقته
حيا فجاء آخر فقتله وكانت فيه حياة مستقرة فعلى الثانى القصاص
اذا كان عمدا ، او الدية كاملة اذا كان سقوطه لوقت يعيش مثله ،

وان لم تكن فيه حياة مستقرة بل كانت حركته كحركة المذبوح قالقاتل هو الاول؛ وعليه الدية كاملة؛ ويؤدب الثاني؛ وان بقى الجنين حيا وبقى زمنا سالما لا ألم به لم يضممه الضارب؛ لان الظاهر انه لم يمت من جنايته وان اختلفا في خروجه حيا فقول جان مع يمينه

فصل : — وان أدعت أنه ضرب بها فاسقطت جنينها فانكر فالقول قوله، وان أقر أو ثبت بينة أنه ضرب بها وانكر اسقاطها فقله أيضا مع يمينه أنه لا يعلم اسقاطها؛ وان ثبت الاسقاط والضرب وادعى أنها اسقطته من غير ضرب وانكرته : فان كانت أسقطته عقب ضربها فقولها؛ وان ادعى أنها ضربت نفسها أو شربت دواء أسقطت منه فقولها وان اسقطت بعد الضرب بايام وبقيت سالمة الى حين الاسقاط فقولها أيضا؛ وان لم تكن سالمة فقله؛ كما لو ضرب انسانا فلم يبق متألما ولا ضمنا ومات بعد أيام؛ وان اختلف في وجود التألم فقله؛ وان تألمت في بعض المدة فادعى برأها فقولها، وان قالت : سقط حيا وقال ميتا فقله؛ وان ثبتت حياته وقالت : لوقت يعيش لمثله؛ وأنكر فقولها وان أقامت بينة باستهلاله وأقام بينة بخلافها قدمت بينتها، وان قالت : مات عقب الاسقاط، وقال : عاش مدة - فقولها؛ ومع التعارض تقدم بينته، وان ثبت انه عاش مدة فقالت المرأة : بقى متألما حتى مات فانكر - فقله، ومع التعارض تقدم بينتها . ويقبل في استهلال الجنين وسقوطه وبقائه متألما أو بقاء أمه متألمة قول امرأة عدل، وان اعترف الجاني باستهلاله أو ما يوجب فيه دية كاملة فالدية في ماله، وان كان مما تحمل العاقلة فيه

الغرة - فهي على العاقلة : وباقي الدية في مال القاتل ؛ وكل من قلنا القول قوله - فمع يمينه

فصل . - وان انفصل منها جنينان ذكر وأنثى فاستهل أحدهما واختلفوا في المستهل فقال الجاني : هو الأنثى ؛ وقال وارث الجنين : هو الذكر - فقول الجاني ، وان كان لاحدهما بينة قدم بها ، وان كان لهما بيتتان وجبت دية الذكر ، وان اعترف الجاني باستهلال الذكر فانكرت العاقلة فقولهم ؛ فاذا حلفوا كان عليهم دية الأنثى ؛ وعلى الجاني تمام دية الذكر ، وهو نصف الدية ، وان اتفقوا ولم يعرف لزم دية أنثى . وتجب الغرة في الذي لم يستهل . وان ضربها فالقتيدا ، ثم القت جنينا فان كان القاؤهما متقاربا وبقيت المرأة متألمة الى ان القته - دخلت اليد في ضمان الجنين ، ثم ان كان سقط ميتا أو حيا لوقت لا يعيش لمثله ففيه غرة ؛ والا فدية كاملة ، وان بقى حيا لم يمت فعلى الضارب ضمان اليد بديتها ، وان القت اليد وزال الألم ، ثم القت الجنين - ضمن اليد وحدها ، ثم ان القته ميتا ، أو حيا لوقت لا يعيش لمثله ففي اليد نصف غرة ؛ وان القته حيا لوقت يعيش لمثله ، ثم مات ؛ أو عاش وكان بين القاء اليد والقاءه مدة يحتمل أن تكون الحياة لم تخلق فيه قبلها . فان قلن أى : القوابل ؛ انها يد من لم تخلق فيه الحياة ، أو يد من خلقت فيه ولم يمض له ستة أشهر ؛ أو أشكل عليهن - وجب نصف غرة . واذا شربت الحامل دواء فالقت به جنينا فعليها غرة لا ترث منها لأنها قاتلة وان جنى على بهيمة فالقت جنينها ففيه ما نقصا

فصل . - وتغلظ دية النفس : لا الطرف - في قتل الخطأ فقط
 في ثلاثة مواضع : حرم مكة ؛ واحرام ؛ وأشهر حرم فقط ، في زاد لكل
 واحد ثلث الدية ؛ فان اجتمعت هذه الحرمات الثلاث وجب ديتان
 وظاهر كلام الخرق أنها لا تغلظ لذلك ؛ وهو ظاهر الآية والأخبار
 واختاره جمع . وان قتل مسلم كافرا : كتابيا ، أو غيره حيث حقن دمه
 عمدا - ضعفت الدية على قاتله ؛ لازالة القود ؛ وان قتله ذمي ؛ أو قتل
 الذمي مسلما لم تضعف الدية عليه . وان جنى رقيق : خطأ او عمدا لا
 قود فيه ؛ أو فيه قود واختير المال ؛ أو أتلّف مالا بغير اذن سيده - تعلق
 ذلك برقبته ، فيخير سيده بين أن يفديه بارش جنايته ؛ أو يسلمه الى
 ولي الجناية فيملكه ؛ أو يبيعه ويدفع ثمنه ؛ فان كانت الجناية أكثر من
 قيمته لم يكن على السيد أكثر من قيمته : الا أن يكون أمره بالجناية ؛
 أو اذن له فيها ؛ فيلزمه الارش كله ، فلو أمره أن يقطع يد حرق على السيد
 دية يد الحر ، وان كانت أكثر من قيمة العبد ؛ وكذا لو أمره أن
 يجرحه . ولو قتل العبد أجنبي تعلق الحق بقيمته - جزم به في المحرر ؛
 واختاره ابو بكر . والمطالبة للسيد ، والسيد يطالب الجاني بالقيمة ؛ وان
 سلم الجاني سيده فأبى ولي الجناية قبوله ؛ وقال : بعه أنت وادفع ثمنه
 الى لم يلزمه ؛ ويبيعه الحاكم ؛ وان فضل عن ثمنه شيء من ارش الجناية
 فهو للسيد ؛ وللسيد التصرف فيه بعق و غيره ؛ وينفذ عتقه : علم بالجناية ؛
 أو لم يعلم ؛ ويضمن اذا أعتقه ما يلزمه من ضمانه اذا امتنع من تسليمه قبل
 عتقه ؛ وان باعه أو وهبه صح ، ولم يزل تعلق الجناية عن رقبته ؛ فان

كان المشتري عالماً بحاله فلا خيار له . وينتقل الخيار في فدائه وتسليمه اليه : كالسيد الأول ؛ وان لم يعلم فله الخيار بين امساكه ؛ ورده . وان جنى الرقيق عمدا فعفا الولي عن القصاص على رقبته لم يملكه بغير رضا سيده . وان جنى على اثنين فأكثر خطأ اشتركوا فيه بالحصاص فاذا عفا أحدهم ؛ أو مات المجنى عليه فعفا بعض ورثته تعلق حق الباقيين بكل العبد ؛ وشراء ولي القود الجاني عفو عنه . وان جرح العبد حرا فعفا عنه ، ثم مات من الجراحة ولا مال له . وقيمة العبد عشر دية الحر واختار السيد فداء بقيمته صح العفو في ثلث ما مات عنه ، والثلثان للورثة ولو ان عشرة أعبد قتلوا عبدا عمدا فعليهم القصاص ، فان اختار السيد قتلهم فله ذلك ؛ وان عفا الى مال تعلقت قيمة عبده برقابهم : على كل واحد منهم عشرها ؛ يباع منه بقدرها ؛ أو يفديه سيده ؛ فان اختار قتل بعضهم والعفو عن بعض فله ذلك ؛ وان قتل عبد عدين لرجلين قتل بالأول منهما ، فان عفا عنه الاول قتل بالثاني ؛ وان قتلها دفعة واحدة - أقرع بين السدين ؛ فمن وقعت له القرعة - اقتص ؛ وسقط حق الآخر ، وان عفا عن القصاص ، أو عفا سيد القتل الأول الى مال - تعلق برقبة العبد ، وللثاني أن يقتص ، فان قتله الآخر سقط حق الأول من القيمة ، وان عفا الثاني تعلقت قيمة القتل الثاني برقبته أيضا ويباع ؛ فيهما ، ويقسم ثمنه على قدر القيمة ولم يقدم الاول بالقيمة

باب دية الاعضاء ومنافعها

من أتلف مافي الانسان منه شئ . واحد ففيه دية نفسه ، وما فيه منه

شيثان ففيهما الدية ، وفي أحدهما نصفها ، وما فيه ثلاثة أشياء ففيها الدية وفي كل واحد منها ثلثها ، وما فيه منه أربعة أشياء ففيها الدية ، وفي كل واحد منها ربعها ، وما فيه عنه عشرة أشياء ففيها الدية ، وفي كل واحد منها عشرها ، ففي العينين الدية ولو مع حول وعمش ومرض وبياض لا ينقص البصر من كبير أو صغير ، وفي أحدهما نصفها : لكن إن كان بهما أو باحدهما بياض ينقص البصر نقص منها بقدره ، وفي ذهاب البصر الدية ؛ وفي ذهاب بصر أحدهما نصفها ، فان ذهب بالجناية على رأسه أو عينه أو بمداواة الجناية وجبت الدية ؛ فان ذهب ثم عاد لم تجب ، وإن كان قد أخذها ردها ؛ وإن ذهب بصره أو سمعه فقال عدلان من أهل الخبرة : لا يرجى عوده — وجبت ؛ وإن قال : يرجى عوده إلى مدة عيناها — انتظر إليها ولم يعط الدية حتى تنقضى المدة ، فان بلغها ولم يعد ؛ أو مات قبل مضيتها وجبت الدية ؛ وإن قلع أجنبي عينه في المدة استقرت على الأول الدية أو القصاص ؛ وعلى الثاني حكومة ؛ وإن قال الأول : عاد ضوءها ؛ وأنكر الثاني فقول المنكر مع يمينه ؛ وإن صدق المجنى عليه الأول سقط حقه عنه ؛ ولم يقبل قوله على الثاني ؛ وإن قال أهل الخبرة : يرجى عوده لكن لا نعرف به مدة وجبت الدية أو القصاص وإن اختلف في ذهابه رجع إلى عدلين من أهل الخبرة ؛ فان لم يوجد أهل خبرة ؛ أو تعذر معرفة ذلك اعتبر بأن يوقف في عين الشمس ويقرب الشيء من عينه في أوقات غفلته : فان طرف وخاف من الذي تخوف به فهو كاذب ؛ وإلا حكم له ؛ وكذلك الحكم في السمع والشم

والسن ؛ وان جنى عليه فنقص ضوء عينيه ، أو اسود بياضهما ، أو احمر ولم يتغير البصر فحكومة ؛ وان اختلفا في نقص سمعه وبصره فقول المجنى عليه مع يمينه ؛ وان ادعى نقص ضوء إحداها عصبت العليلة واطلقت الصحيحة ونصب له شخص ، ويعطى الشخص شيئا كبيضة مثلا ويتباعد عنه في جهة شيئا فشيئا فكلما قال : قد رأيت فوصف لونه علم صدقه حتى ينتهى ، فان انتهت رؤيته علم موضع الانتهاء يخطط أو غيره ثم تشد الصحيحة وتطلق العليلة ؛ وينصب له الشخص ؛ ثم يذهب في الجهة حتى تنتهى رؤيته فيعلم موضعها ؛ ثم يرد الشخص الى انتهاء جهة أخرى فيصنع به مثل ذلك ويعلم منه المسافتان ثم يذرعان ويقابل بينهما ؛ وان اختلف المسافتان فقد كذب . فيردد حتى تستوى المسافة من الجانبين ؛ وان جنى على عينيه فندرتا (١) أو احولتا ، أو اعمشتا ونحوه فحكومة ؛ كما لو ضرب يده فاعوجت ، والجناية على الصغير والمجنون كالجناية على المكلف ؛ لكن المكلف خصم لنفسه ؛ والخصم للصغير والمجنون وليهما ؛ فاذا توجهت اليمين عليهما لم يحلفا ؛ ولم يحلف الولي فاذا تكلفا حلفا ؛ وفي عين الاعوردية كاملة ، فان قلعا صحيح فله القود بشرطه مع أخذ نصف الدية ، وان قلعا الاعور عين صحيح لا تمائل عينه ؛ أو قلعا المائلة خطأ فليس عليه الا نصف الدية ، وان قلعا عينه الصحيحة عمدا فلا قصاص ، وعليه دية كاملة وان قلعا عيني صحيح عمدا خير بين قلعا عينه ولا شيء له غيرها ، وبين الدية ، وفي يد أقطع أو رجله — نصف الدية : كبقية الاعضاء ، فلو قطع يد صحيح قطعت يده ،

(١) ندرتا : بمعنى تضخمنا ، أو فسدنا

وفي الاشعار الأربعة : وهى الاجفان ولو من أعشى - الدية ، وفي كل واحد منها ربعها ، فان قطع العينين بأجفانها وجبت ديتان ، وفي أهداب العينين - وهى الشعر الذى على الأجفان - الدية ، وفي كل واحد منها ربعها ، فان قطع أجفانا بأهدابها لم يجب أكثر من دية ، وفي كل واحد من الشعور الثلاثة الأخرى الدية ، وهى شعر الرأس ، واللحية ؛ والحاجبين : كثيفة كانت أو خفيفة ، جميلة أو قبيحة ، من صغير أو كبير بحيث لا تعرد ؛ ولا قصاص فى هذه الشعور الأربعة لعدم امكان المساواة ؛ وفي كل حاجب نصفها ، وفي بعض ذلك بقسطه من الدية يقدر بالمساحة ؛ وان عاد الشعر قبل أخذ الدية سقطت ، وبعده ترد وان بقى من شعر اللحية أو غيره من الشعور مالا جمال فيه فدية كاملة وفي الشارب حكومة ، وفي الاذنين ولو من أصم الدية ، وفي إحداهما نصفها ، وان قطع بعض الأذن وجب بالحساب من ديتها يقدر بالاجزاء وكذا قطع بعض المارن ؛ والحلمة ؛ واللسان ؛ والشفة ، والحشفة ؛ والانملة والسن وشق الحشفة طولا ؛ فان جنى على أذنه فاستحشفت أى شلت ففيها حكومة ، فان قطعها قاطع بعد استحشافها ففيها ديتها ، وفي السمع اذا ذهب منهما الدية ، وان ذهب من إحداهما فنصفها ، وان قطع أذنيه فذهب سمعه فديتان ، فان اختلفا فى ذهاب سمعه فانه يغتفل ويصاح به وينظر اضطرابه ويتأمل عند صوت الرعد والأصوات المزعجة فان ظهر منه انزعاج أو التفات أو ما يدل على السمع فقول الجانى مع يمينه ؛ وان لم يوجد شيء من ذلك فقله مع يمينه ، وان ادعى نقصان

سمع احدهما فاختباره بان تشد العليقة وتطلق الصحيحة ويصيح رجل من موضع يسمعه ويعمل كما تقدم في نقص البصر في احدى العينين ويؤخذ من الدية بقدر نقصه؛ وان تعدى نقصان السمع فيهما حلف ووجبت فيه حكومة، وفي مارن الانف - وهو مالان منه ولو من أخشم الدية؛ وان قطع المارن وشيئا من القصبة فدية واحدة؛ وفي كل واحد من المنخرين والحاجز بينهما ثلث الدية، وفي قطع أحدهما مع نصف الحاجز نصفها؛ ومع كله ثلثاها؛ وفي الشم الدية، وفي ذهابه من أحد المنخرين نصفها؛ وفي بعضه حكومة؛ وان نقص من احدهما قدر بما يقدر به نقص السمع من احدى الأذنين؛ وان قطع أنفه فذهب شمه فديتان، وان ادعى ذهاب شمه اختبر بالروائح الطيبة والمنتنة؛ فان هش للطيب وتنكر من المتن فقول الجاني مع يمينه، والا فقول مجنى عليه مع يمينه، وان ادعى نقص شمه فقله مع يمينه؛ ويجب ما تخرجه الحكومة، وان قطع مع الانف اللحم الذي تحته، ففي اللحم حكومة: كقطع الذكر واللحم الذي تحته. وان ضرب أنفه فاشله أو عوجه أو غير لونه فحكومة؛ وفي قطعه الا جلدة بقي معلقا بها فلم يلتحم واحتيج الى قطعه ففيه دية، وان رده فالتحم؛ أو ابانه فرده فالتحم فحكومة، وفي الشفتين الدية؛ وفي كل واحدة منهما نصفها؛ فان ضربهما فأشلهما أو تقلصتا فلم تنطبقا على الأسنان؛ أو استرختا فصارتا لا ينفصلان عن الاسنان ففيهما الدية؛ وان تقلصتا بعض التقلص فحكومة؛ وحد الشفة السفلى من أسفل ما تجافى عن الاسنان واللثة بما ارتفع من جلدة الذقن؛ وحد العليا من فوق ما تجافى عن الاسنان واللثة الى اتصاله بالمنخرين والحاجز

وحدهما طولاً طول الفم الى حاشية الشدين ؛ وفي اللسان الناطق الدية ؛
وفي الكلام الدية ؛ وفي الذوق اذا ذهب ولو من لسان أخرس الدية
والمذاق الخمس : الحلاوة ، والمرارة ؛ والحموضة ؛ والعذوبة ؛ والملوحة ،
فاذا ذهب واحد منها فلم يدركه وأدرك الباقي فخمس الدية ؛ وان ذهب
اثنان فخمسان ؛ وفي ثلاثة ثلاثة أخماس ؛ وفي أربعة أربعة أخماس ؛
وان لم يدرك بواحدة ونقص الباقي فخمس الدية وحكومة لنقص الباقي
وان جنى على لسان ناطق فاذهب كلامه وذوقه فديتان ؛ فان قطعه
فذهبتا معا فدية واحدة ؛ وان ذهب بعض الكلام وجب من الدية
بقدر ما ذهب : يعتبر ذلك بحروف المعجم ؛ وهى ثمانية وعشرون
حرفاً ؛ ففي الحرف الواحد ربع سبع الدية ؛ وفي الحرفين نصف سبعها ؛
وكذا حساب ما زاد ؛ ولا فرق بين ما خف على اللسان من الحروف
أو ثقل ، ولا بين الشفوية والحلقية واللسانية ؛ وان جنى على شفوية
فذهب بعض الحرف وجب فيه بقدره ، وكذلك ان ذهب بعض
حروف الحلق بجناية ، وان ذهب حرف فعجز عن كلمة كجعله أحمد
أمد لم يجب غير أرش الحرف ، وان ذهب حرف فابدل مكانه حرفاً
آخر : مثل أن كان يقول درهم فصار يقول : دلهم ، أو دغهم ، أو دنهم فعليه
ضمان الحرف الذاهب ، لان جنى عليه فذهب البدل وجبت ديتة أيضاً
لأنه أصل ، وان لم يذهب شئ من الكلام لكن حصلت فيه عجلة
أو تمتمة أو فافأة فعليه حكومة ؛ فان جنى عليه جان آخر فاذهب كلامه
ففيه الدية كاملة ، فان أذهب الأول بعض الحروف وأذهب الثانى بقية

الكلام فعلى كل واحد منهما بقسطه ، وان كان ألثغ من غير جناية عليه فذهب انسان بكلامه كله : فان كان مايوسا من زوال لثغته ففيه بقسطه مذهب من الحروف ، وان كان غير مايوس من زوالها كالصغير ففيه الدية كاملة ، وكذلك الكبير اذا أمكن زوال لثغته بالتعليم ، وان قطع بعض اللسان فذهب بعض الكلام فان استويا مثل ان قطع ربع لسانه فذهب ربع كلامه فربع الدية ؛ فان ذهب من أحدهما أكثر من الآخر : كأن قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه أو بالعكس وجب بقدر الأكثر ، وهو نصف الدية ، في الحالين ، وان قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام ثم قطع آخر بقيته فذهب بقية الكلام فعلى الأول نصف الدية ، وعلى الثاني نصفها ، وحكومة لربع اللسان ، ولو قطع نصفه فذهب ربع الكلام ثم آخر فزال ثلاثة أرباعه فعلى الأول نصف الدية ؛ وعلى الثاني ثلاثة أرباعها ؛ وان عاد كلامه أو ذوقه أو لسانه سقطت الدية ، وان كان قبضها ردها ، وان قطع نصفه فذهب كل كلامه ثم قطع آخر بقيته فعاد كلامه لم يجب رد الدية ، وان قطعه فذهب كلامه ثم عاد اللسان دون الكلام لم يرد الدية ، وان اقتص من قطع بعض لسانه فذهب من كلام الجاني مثل ماذهب من كلام المجنى عليه أو أكثر فقد استوفى حقه ، ولا شئ له في الزائد ، لأنه من سراية القود وسراية القود غير مضمونة ، وان ذهب أقل فللمقتص دية مابق ، لأنه لم يستوف بدله ، واذا قطع لسان صغير لم يتكلم لطفوليته ففيه الدية وان بلغ حدا يتكلم مثله فلم يتكلم ففيه حكومة لسان الأخرس ، وان كبر

فنطق ببعض الحروف وجب فيه بقدر ماذهب من الحروف ، لأننا تبينا أنه كان ناطقا ، وإن كان قد بلغ الى حد يتحرك بالبكاء أو غيره فلم يتحرك ففيه حكومة . وإن لم يبلغ الى حد يتحرك ففيه الدية ، وفي كل سن ممن قد أضر خمس من الابل ، والأضراس والانياب كالاسنان اذا قلعت بسنخها — وهو ما بطن منها في اللحم — او قطع الظاهر فقط ، سواء قلعها في دفعة أو دفعات ، وإن قلع منها السنخ فقط ، ولو كان هو الذي جني على ظهرها ففيه حكومة ، ولا يجب بقلع سن الصغير الذي لم يشغل في الحال شيء ، لكن ينتظر عودها : فإن مضت مدة يئأس من عودها وجبت ديتها ، إلا ان ينبت مكانها اخرى ، وإن عادت قصيرة او شوها . او اطول من اخواتها او صفراء او حمراء أو سوداء او خضراء فحكومة وإن امكن تقدير نقصها من نظيرتها أو كان فيها ثلثة أمكن تقديرها ففيها بقدر ما نقص ، وإن نبتت مائلة عن صف الاسنان بحيث لا ينتفع بها ففيها ديتها ، وإن كان ينتفع بها فحكومة ، وإن جعل مكان السن سنا أخرى أو سن حيوان أو عظمها فثبتت وجب ديتها ، وإن قلعت هذه الثلاثة فحكومة ، وإن قلع سنه أو قلع طرفه ونحوها فردته فالتحم فله ارش نقصه ، ثم إن ابانه أجنبي وجبت ديته ، وإن عادت سن من قد أضر ولو بعد الاياس من عودها رد ديتها إن كان أخذها ، وإن كسر بعض ظاهر السن ففيه من دية السن بقدره كالنصف ، وإن جاء آخر فكسر الباقي منها فعليه بقية الارش ، وإن اختلفا فالقول قول المجنى عليه في قدر ما أ تلف كل واحد منهما ، وإن انكشفت اللثة عن

بعض السن فالدية في قدر الظاهر عادة دون ما انكشف على خلاف العادة ، وان اختلفا في قدر الظاهر اعتبر ذلك باخواتها ، فان لم يكن لها شيء ، تعتبر به ولم يمكن ان يعرف ذلك أهل الخبرة فقول الجاني ، وان قلع سنا مضطربة لكبر او مرض وكانت منافعها باقية من المضغ وحفظ الطعام والريق وجبت ديتها ، وكذلك ان ذهب منافعها وبقي بعضها ، وان ذهبت منافعها كلها فهي كاليد الشلاء ، وان قلع سنا فيها داء أو أكلة ولم يذهب شيء ، من أجزائها ففيها دية سن صحيحة : وان سقط من اجزائها شيء سقط من ديتها بقدر الزاغب منها ووجب الباقي ، وان كانت ثنيته قصيرة نقص من ديتها بقدر نقصها كما لو نقصت بكسرهما ، وان جنى على سنه فبقي فيها اضطراب ففيها حكومة ، وفي تسويد السن والظفر والأذن والأنف بحيث لا يزول عنه ديته ، فان ذهبت بعد ذلك بجناية ففيها حكومة ، وان احمرت السن أو اصفرت أو اخضرت اوللت أو تحركت فحكومة ، فان قلعتها بعد ذلك قالع فحكومة ، ولو نبتت من صغير سوداء ، ثم نغر ، ثم عادت سوداء فديتها ، وفي اللحين الدية ، وهما العظام اللذان فيها الاسنان السفلى ، وفي إحداها نصفها ، فان قلعتها بما عليها من الاسنان وجبت ديتها ودية الاسنان ، وفي اليدين الدية ، وفي إحداها نصفها ، وسواء قطعها من الكوع او المنكب او مما بينهما ، فان قطعها من الكوع ثم قطعها من المرفق أو مما قبله أو بعده ففي المقطوع ثانيا حكومة ، وان جنى عليهما فاشلهما وأذهب نفعهما ، أو أشل رجله أو ذكره أو اثنييه أو اسكتيها ، وكذا سائر الاعضاء ففيه دية الا الاذن والأنف كما تقدم

وان جني على يدفعوها او نقص قوتها أو شأنها فحكومة ، وان كسرهما
ثم انجبرت مستقيمة فحكومة لشينها ان شأنها ذلك ، وان عادت موجعة
فالحكومة أكثر ، وان قال الجاني : أنا أ كسرهما ثم أجبرها مستقيمة
لم يمكن ، فان كسرهما تعديا ثم جبرها فاستقامت لم يسقط ماوجب
من الحكومة في اعوجاجها ؛ وفي الكسر الثاني حكومة اخرى ، وتجب
دية اليد في يد المرتعش ، وقدم الاعرج ، ويد الأعمى : وهو اعوجاج
في الرسغ ، فان كان له كفان في ذراع ، أو يدان في عضد ، واحداهما باطشة
دون الأخرى ، أو أكثر بطشا ، أو في سمت الذراع والأخرى منحرفة عنه
أو احداهما تامة والأخرى ناقصة - فالأولى هي الأصلية ، والأخرى
زائدة ففي الأصلية ديتها ، والقصاص بقطعها عمدا ، وفي
الزائدة حكومة : سواء قطعها منفردة ، أو مع الأصلية ، وان استوتا من
كل الوجوه : فان كانتا غير باطشتين ففيهما حكومة ، وان كانتا باطشتين
ففيهما جميعا دية يد واحدة ، وحكومة للزائدة ، وان قطع احداهما فلا
قود ، وفيها نصف ما فيهما ، اذا قطعنا : أي نصف يد وحكومة ، وان قطع
أصبعاً من احداهما فنصف أرش أصبع وحكومة ؛ وان قطع ذو اليد
التي لها طرفان يدا - لم يقطعا ، ولا احداهما ، وكذا الرجل ، وان قطع كفا
بأصابعه لم يجب الا دية اليد ، وان قطع كفا عليه بعض أصابع دخل
ما حاذى الأصابع في ديتها ، وعليه ارش باقي الكف ، وان قطع أئمة
بظفرها فليس عليه الا ديتها ، وفي كف بلا أصابع وذراع بلا كف
وعضد بلا ذراع حكومة ، وفي الرجلين الدية ، وفي أحداهما نصفها
وتفصيلهما كاليدين ، ومفصل الكعبين مثل مفصل الكفين ، فان كان

له قدمان على ساق فكالكفين على ذراع واحد ، فان كانت أحدهما أطول من الأخرى فقطع الطولى وأمكنه المشي على القصيرة فهى الأصاية والا زائدة ، وفى الثديين الدية ، وفى أحدهما نصفها ، وفى حلمتيهما الدية وفى أحدهما نصفها ، وان قطع الثديين بحلمتيهما فدية واحدة ، فان حصل مكان قطعها جائفة ففيها ثلث الدية مع ديتيها ، وان جائفتان فدية وثلثان وان جنى فذهب لبنهما من غير أن يشلما فحكومة ، وان جنى عليهما من صغيرة ثم ولدت فلم ينزل لها لبن : فان قال أهل الخبرة : قطعتة الجناية فعليه ما على من ذهب باللبن بعد وجوده ، وان قالوا : قد انقطع من غير الجناية لم يضمن وان نقص لبنهما ، أو كانا هدين فكسرها ، أو صار بهما مرض فحكومة وفى ثندؤتى الرجل - مفرز الثدي - الدية ، وفى احدهما نصفها ، وفى الأليتين الدية ، وفى احدهما نصفها : وهما ماعلا وأشرف عن الظهر وعن استواء الفخذين ، وان لم يحصل الى العظم الذى تحتها ، وفى ذهاب بعضهما بقدره ، فان جهل المقدار فحكومة ، وفى كسر الصلب الدية ، اذا لم ينجر ، فان ذهب به مشيه أو نكاحه فدية واحدة ؛ وان ذهبا فديتان ، وان جبر فعادت إحدى المنفعتين لم يجب الادية ؛ الا أن تنقص الأخرى أو تنقصا فحكومة ، وان ادعى ذهاب جماعه فقال رجلان من أهل الخبرة : ان مثل هذه الجناية تذهب الجماع فقول المجنى عليه مع يمينه ، وان ذهب مأؤه أو احواله دون جماعه ففيه الدية ، وفى ذهاب الاكل الدية ، وفى اذهاب منفعة الصوت الدية ، وفى الحذب الدية ، فان انحني قليلا فحكومة ، وفى الصفر الدية : وهو أن يجني عليه فيصير وجهه فى

جانب ولا يعود فلا يقدر على النظر أمامه ولا يمكنه لى عنقه ، وان صار الالتفات أو ابتلاع الماء ، أو غيره شاقا عليه فحكومة ، وفي الذكر الدية من صغير وكبير وشيخ وشاب ، وان قطع نصفه بالطول ففيه الدية كاملة ، لانه ذهب بمنفعة الجماع ، وفي حشفته الدية ، وفي ذكر الخصى ولو جامع به وذكر العنين والذكر دون حشفته - حكومة ، وفي الاثنين الدية ؛ وفي احدهما نصفها ، فان قطع الذكر والاثنين معا ، أو الذكر ثم الاثنين فديتان ، وان قطع الاثنين ثم الذكر ففي الاثنين الدية ، وفي الذكر حكومة ، وان رضى أثنيه ، أو ارسلهما كملت ديتهما ، وان قطعهما فذهب نسله فدية واحدة ، وفي أسكتى المرأة : وهما اللحم المحيط بالفرج من جانبيه احاطة الشفتين بالفم ، وهما شفراها - الدية ، وفي أحدهما نصفها ، وسواء كانتا غليظتين أو دقيقتين ، قصيرتين ، أو طويلتين ، من بكر أو ثيب ، صغيرة ، أو كبيرة ، مخفوضة : أى محتونة ، أو غير مخفوضة ، ولو من رتقاء ، وفي ركب المرأة - وهوعاتها ، حكومة ، وكذا عاتة ، فان أخذ منه شئ ، مع ، فرجها أو ذكره فحكومة مع الدية ، وفي أصابع اليدين الدية ، وفي اصابع الرجلين الدية ، وفي كل اصبع عشرها ، وفي كل انملة ثلث العشر ، فان كانت من ابهام فنصف العشر ، وفي الظفر خمس دية الاصبع ، اذا قلعه ولم يعد ، وفي الاصبع الزائدة حكومة ، وان جنى على مثاته فلم يستمسك بوله ففيه الدية ، وان جنى عليه فلم يستمسك غائطه ففيه الدية ، وان اذهب المنفعتين فديتان ؛ وفي ذهاب العقل الدية ، فان نقص نقصا معلوما : مثل ان صار يحن يوما ويفيق يوما ففيه من الدية بقدر ذلك ، وان لم يعلم : مثل ان صار مدهوشا

او يفزع مما لا يفزع منه ويستوحش اذا خلا فحكومة ، وان اذهب عقله بجناية توجب ارشا: كالجراح ، او قطع عضوا من يديه اورجليه او غيرهما ، او ضربه على راسه وجبت الدية ، وارش الجرح ان كان وان جني عليه فاذهب سمعه وعقله وبصره وكلامه — وجب اربع ديات ، مع ارش الجرح ، فان مات من الجناية لم يجب الادية واحدة وان أترك الجاني زوال عقله ونسبه الى التجافن راقبناه في خلواته : فان لم تنضب أحواله وجبت الدية ، ولا يحلف ، وفي تسويد الوجه اذا لم يزل الدية ، فان حمره أو صفره فحكومة

فصل : — وفي العضو الاشل — وهو الذي ذهبت منفعته — من اليد والرجل والذكر والثدى ولسان الاخرس والعين القائمة في موضعها : صورتها كصورة الصحيحة غير أنه ذهب بصرها ، وشحمة الاذن وذكر الخصى والعنين ، والسن السوداء التي ذهبت منفعتها ، بحيث لا يمكنه ان يعرضها شيئا ، والثدى دون حلمته ، والذكر دون حشفته ، وقصبة الأنف دون مارنه ، واليد والأصبع الزائدين — حكومة ، وتقدم بعضه ؛ ولا تجب دية جرح حتي يندمل ، ولا دية سن وظفر ومنفعة حتي يئأس من عودها ، فان مات في المدة فلوليه دية سن وظفر ، وله القود في غيرها وتقدم بعضه ، ولو التحمت الجائفة أو الموضحة وما فوقها على غير شين لم يسقط موجبها

باب الشجاج وكسر العظام

الشجة : اسم لجرح الرأس والوجه خاصة ، وهي عشر : خمس لا

مقدر فيها ، أولها — الحارصة ، وهى : التى تشق الجلد قليلا ، أى : تقشره شيئا يسيرا ولا تدميه ، ثم البازلة ، وتسمى الدامية ، والدامعة ، وهى : التى يسيل منها الدم ؛ ثم الباضعة ، وهى : التى تبضع اللحم بعد الجلد ثم المتلاحمة ، وهى : ما أخذت فى اللحم ، ثم السمحاق ، وهى : التى بينها وبين العظم قشرة رقيقة — تسمى تلك القشرة سمحاقا ، وتسمى الجراح الواصلة اليها سمحاقا — فهذه الخمس فيها حكومة ، وخمس فيها مقدر ، أولها الموضحة ، وهى : التى توضح العظم ، أى : تبرزه ولو بقدر رأس ابرة وموضحة الرأس والوجه سواء ، وفيها ان كانت من حر مسلم ولو اثني خمس من الابل ، ولا يعتبر ايضاحها للناظر ، فلو اوضحه برأس مسلة او ابرة وعرف وصولها الى العظم كانت موضحة ، فان عمت الرأس أو لم تعمه ونزلت الى الوجه فموضحتان ، وان اوضحه موضحتين ، بينهما حاجز فعليه ارش موضحتين ، فان خرق الجاني ما بينهما أو ذهب بالسراية — صارا موضحة واحدة ، ومثله لو قطع ثلاث أصابع امرأة فعليه ثلاثون من الابل ، فان قطع الرابعة قبل البرء عاد الى عشرين فان اختلفا فى قطعها فقول مجنى عليها ، وان اندملت الموضحتان ثم أزال الحاجز بينهما فعليه ارش ثلاث مواضع ، وان اندملت احدهما ثم زال الحاجز بفعله أو بسراية الاخرى فموضحتان ، وان خرقة أجنبي فعلى الأول ارش موضحتين ، وعلى الثانى ارش موضحة ، لأن فعل احدهما لا يبنى على فعل الآخر ، وان ازاله المجنى عليه فعلى الأول ارش موضحتين ، فان اختلفا فيمن خرقة فقال الجاني : أنا شققت ما بينهما

وقال المجنى عليه : بل أنا ، أو ازالها آخر سواك - فقول المجنى عليه ،
وان خرق الجاني ما بينهما في الباطن : بان قطع اللحم الذي بينهما وترك
الجلد الذي فوقهما - صارا واحدة ، وان خرقه في الظاهر فقط فثنتان
كما لو جرحه جراحا واحدة وأوضحه في طرفيها ، وان شج جميع رأسه
سمحا لا موضعا منه او ضحه - لم يلزمه أكثر من ارش موضحة ، كما
لو أوضحه كله ، وان شجه شجة بعضها هاشمة وبقايا دونها لم يلزمه
أكثر من ارش هاشمة ، وان كانت منقلة وما دونها ، أو مأومة وما
دونها فعليه ارش منقلة ، أو مأومة ، كما تقدم في الموضحة — ثم الهاشمة
وهي : التي توضح العظم وتهشمه ، وفيها عشر من الابل ، فان هشمه
هاشمتين بينهما حاجز ففيهما عشرون من الابل ، على ما ذكرنا من
التفصيل في الموضحة ، وتستوى الهاشمة الصغيرة والكبيرة كالموضحة
وان ضربه بمثقل فهشمه من غير ان يوضحه فحكومة ، وان اوضحه
موضحتين هشم العظم في كل واحدة منهما واتصل الهشم في الباطن
فهاشمتان - ثم المنقلة ، وهي : التي توضح وتهشم وتنقل عظامها بتكسيروها
وفيها خمس عشرة من الابل ، وفي تفصيلها ما في تفصيل الموضحة
والهاشمة على ما مضى ، ثم التي تصل الى أم الدماغ - وهي جلدة فيها
الدماغ - وفيها ثلث الدية ، وفي الدامغة ما في المأومة ، وهي : التي تخرق
جلدة الدماغ ، وان اوضحه جان ثم هشمه ثان ثم جعلها ثالث منقلة ثم
رابع مأومة او دامغة فعلى الرابع ثمانية عشر وثلث من الابل ، وعلى
كل واحد من الثلاثة قبله خمس من الابل

فصل :- وفي الجائفة ثلث الدية : وهى التى تصل الى باطن الجوف من بطن أو ظهر أو صدر أو نحر ، وان أجافه جائفتين بينهما حاجز فعليه ثلثا الدية ، وان خرق الجانى ما بينهما أو خرق بالسراية صارا جائفة واحدة فيها ثلث الدية لا غير ، وان خرق ما بينهما أجنبى أو المجنى عليه فعلى الأول ثلثا الدية ، وعلى الأجنبى الثانى ثلثها ، ويسقط ما قابل فعل المجنى عليه ، وان احتاج الى خرق ما بينهما للدواوة فخرقها المجنى عليه او غيره بأمره ، أو ولى المجنى عليه لذلك ، أو الطبيب بأمره فلا شىء فى خرق الحاجز ، وعلى الأول ثلثا الدية ، وان جرحه من جانب فخرج من الجانب الآخر فجائفتان ، وان خرق شدقه ، أو أنفه فوصل الى فمه فليس بجائفة ، لان باطن الفم فى حكم الظاهر ، وان طعنه فى خده فكسر العظم ووصل الى فمه فليس بجائفة أيضا ، وعليه دية : مقلعة لكسر العظم ، وفيما زاد حكومة ، وان جرحه فى ذكره فوصل الى مجرى البول أو فى جفنه فوصل الى بيضة عينه فحكومة : كادخاله اصبعه فى فرج بكر وداخل عظم نخذ ، وان جرحه فى وركه فوصل الجرح الى جوفه او أوضحه فوصل الى قفاه فعليه دية جائفة وموضحة وحكومة : كجرح القفا والورك ، وان أجافه ، ووسع آخر الجرح فجائفتان : على كل واحد منهما ارش جائفة ، وان وسعها الطبيب بأذنه أو باذن وليه لمصلحته فلا شىء عليه ، وان أدخل سكيناً فى الجائفة ثم أخرجها عزز ولا شىء عليه ، وان خاطها فجاء آخر فقطع الخيط وادخل السكين فيها قبل أن تلتحم عزز أشد من التعزير الذى قبله ؛ وغرم ثمن الخيوط وأجرة الخياط

ولا شيء عليه، وان التحمت الجائفة ففتحتها آخر فهي جائفة أخرى عليه ارشها، وان التحم بعضها دون بعض ففتق ما التحم فعليه ارش جائفة، وان فتق غير ما التحم فليس عليه ارش جائفة، وحكمه حكم من فعل مثل فعله قبل ان يلتحم منها شيء، وان وسع بعض ما التحم في الظاهر فقط أو الباطن فقط فعليه حكومة، ومن وطئ زوجته وهي صغيرة أو نحيفة لا يوطأ مثلها مثله فخرق ما بين مخرج بول ومني، أو ما بين القبل والدبر فلم يستمسك البول لزمته الدية، وان استمسك فعليه ثلث الدية؛ ويلزمه المهر المسمى في النكاح مع ارش الجناية، ويكون ارش الجناية في ماله ان كان عمدا محضا: وهو ان يعلم انها لا تطيقه، وان وطأه يفضيها، وان علم ذلك وكان مما يحتمل ان لا يفضى اليه فعلى العاقلة، وان اندمل الحاجز وزال الافضاء وجبت حكومة فقط، وان كانت كبيرة محتملة للوطء: يوطأ مثلها مثله، أو أجنبية كبيرة مطاوعة ولا شبهة وهي حرة مكلفة فهدر، ولا مهر: كما لو اذنت في قطع يدها فسرى الى نفسها، وان كانت مكرهة أو وطئها بشبهة فافضاها لزمه ثلث ديتها، ومهر مثلها، وارش البكارة، وان استطلق بولها فدية فقط

فصل: — وفي كسر الضلع بعير، وفي الترقوتين بعيران، وفي احدهما بعير — والترقوة: العظم المستدير حول العنق من النحر الى الكتف، لكل آدمى ترقوتان — وفي كل واحد من الذراع — وهو الساعد الجامع لعظمي الزند والعصد — والفخذ، والساق: اذا جبر ذلك مستقيما — بعيران، والا فحكومة، ولا مقدر في غير هذه

العظام . وما عدا ما ذكرنا من الجروح وكسر العظام : مثل خرزة الصلب
والمصعص والعانة - ففيه حكومة ، وخرزة الصلب ان أريد بها كسر
الصلب ففيه الدية (١) والحكومة : ان يقوم المجنى عليه كأنه عبد
لا جناية به ، ثم يقوم وهى به قد برئت : فما نقص من القيمة فله مثله
من الدية : كأن كان قيمته وهو صحيح عشرون ، وقيمه وبه الجناية تسعة
عشر ، ففيه نصف عشر دية : الا أن تكون الحكومة فى شىء فيه
مقدر فلا يبلغ به ارش المقدر ، فان كانت فى الشجاج التى دون الموضحة
لم يبلغ بها ارش الموضحة ، وان كانت فى أصبع لم يبلغ بها دية الاصبع
وان كانت فى أئمة لم يبلغ بها ديتها ، وان كانت مما لا تنقص شيئا بعد
الاندمال قومت حال الجناية ، ولا تكون هدرا ، فان لم تنقصه حال
الجناية ولا بعد الاندمال ، أو زادته حسنا : كما زالة لحية امرأة ، أو
اصبع ، أو يد زائدة ثلاثى فيها ، كما لو تلع سامة ، أو ثولولا ، أو
بط جراحا ، وان لطمه فى وجهه فلم يؤثر فلا ضمان ، ويعزر كما لو شتمه

باب العاقلة وما تحمله

العاقلة : من غرم ثلث الدية فأكثر بسبب جناية غيره ، فعاقلة الجاني
ذكر ا كان ، أو أثنى - ذكور عصبة نسبا وولاء : قريبهم ، وبعيدهم ،
حاضرهم ، وغائبهم ، صحيحهم ، ومريضهم ولوهرما ، وزمنا وأعمى ، ومنهم
عمودا نسبه : آبأؤه وأبنأؤه ، ولا يعتبر أن يكونوا وارثين فى الحال ، بل
مقي كانوا يرثون لو لا الحجب عقلوا ، وليس منهم الاخوة لأم ، ولا سائر

(١) خرزة الصلب : هى احدى فقاره . والقول بوجوب الدية فيها أحدث وجهين
والثانى هو الحكومة على أى جال ، كما تقدم قريبا ، وذلك لعدم ورود تقدير فيه

ذوى الارحام ، ولا الزوج ، ولا المولى من اسفل ، ولا مولى الموالاة : وهو الذى يوالى رجلا يجعل له ولاه ونصرته ، ولا الحليف الذى يحالف آخر على التناصر ، ولا العديد : وهو الذى لا عشيرة له ينضم الى عشيرة فيعد منهم ، وان عرف نسب قاتل من قبيلة ولم يعلم من أى بطونها لم يعقلوا عنه ، ولا مدخل لأهل الديوان فى المعاقلة ، وليس على فقير ولو معتملا ، ولا صبي ولا زائل العقل ، ولا امرأة ، ولا خشي مشكل ولو كانوا معتقين ، ولا رقيق ، ولا مخالف لدين الجاني - حمل شئ من الدية ، ولا يحمل الموسر من غيرهم ، وهو هنا من ملك نصابا عند حلول الحول فاضلا عنه : كحج ، وكفارة ظهار . وخطأ الامام والحاكم فى أحكامهما - فى بيت المال : كخطأ وكيل (١) فعلى هذا الامام عزل نفسه ، وخطؤهما الذى تحمله العاقلة وشبهه فى غير حكم - على عاقلتهما ، وكذا الحكم أن زاد سوطا لخطأ فى حد ، أو تعزيز ، أو جهلا حملا ، أو بان من حكما بشهادته غير أهل فى أنه من بيت المال ، ويأتى فى كتاب الحدود ، ولا تعاقل بين ذمى وحربى ، بل بين ذميين ان اتحدت ملتهما فلا يعقل يهودى ولا نصرانى عن الآخر ، فان تهود نصرانى ، أو تنصر يهودى ، أو ارتد مسلم لم يعقل عنهم أحد ، وتكون جناياتهم فى أموالهم كسائر الجناية التى لا تحملها العاقلة ، ومن لا عاقلة له ، اوله ، وعجزت عن الجميع فالدية أو باقىا عليه ان كان ذميا ، وان كان مسلما أخذت أو باقىا من بيت المال حالة دفعة واحدة ، فان تعذر فليس على القاتل شئ لأن الدية تلزم العاقلة ابتداء . وان رمى ذمى أو مسلم صيدا ثم تغير دينه

(١) يعنى ان خطأ الوكيل على موكله فكذلك خطأ الامام على بيت المال

ثم أصاب السهم آدمياً فقتله فالدية في ماله ، ولو اختلف دين جراح حالتي جرح وزهوق ، حملته عاقلته حال الجرح ، ولو جنى ابن المعتقة من عبد فعقله على موالى أمه ، فان عتق أبوه وانجر ولاؤه ، ثم سرت جنايته أورمى بسهم فلم يقع السهم حتى عتق أبوه ، فارشها في ماله

فصل :- ولا تحمل العاقلة عمدا محضاً ولو لم يجب فيه القصاص كالجائفة ، ولا عبداً قتل عمداً ، أو خطاً ، ولا طرفه ، ولا جنايته ، ولا قيمة دابة ، ولا صلح انكار ، ولا اعترافاً : بان يقر على نفسه بجناية خطأ أو شبه عمدتوجب ثلث الدية فاكثر : ان لم تصدقه العاقلة ، ولا مادون ثلث الدية الكاملة ، وهى دية الذكر الحر المسلم : الا غرة جنين مات مع امه بجناية واحدة ، او بعد موتها : لا قبلها لنفسه عن الثلث ، فهذا كله فى مال الجانى حالا ، وتحمل دية المرأة ، وتحمل من جراحها ما يبلغ ارشه ثلث الدية الكاملة فاكثر : كدية انفه الا يدها ، وكذا حكم الكتابى ولا تحمل شيئاً من دية المجوسى والوثنى لأنها دون الثلث . وتحمل شبه العمد كالخطا وما اجرى مجراه ، وما يحمله كل واحد من العاقلة غير مقدر ، وترجع فيه الى اجتهاد الحاكم ، فيحمل كل انسان منهم مايسهل ، ولا يشق ، ويبدأ بالأقرب ، فالأقرب : كعصابات فى ميراث ، لكن يؤخذ من بعيد لغية قريب ، فان اتسعت اموال الأقربين لها- لم يتجاوزهم ، والا انتقل الى من يليهم ، فيبدأ بالآباء ، ثم بالآبناء ثم بالاخوة ، ثم بنبيهم ، ثم اعمام ، ثم بنبيهم ؛ ثم أقارب الاب ثم بنبيهم ثم اعمام الجد ، ثم بنبيهم كذلك ، فاذا انقرض المناسبون فعلى المولى

المعتق، ثم على عصابته، فان كان المعتق امرأة حمل عنها جنابة عتيقها من يحمل جنابتها من عصابتها، ثم على مولى المولى، ثم على عصابته: الأقرب فالأقرب: كالميراث - سواء، فيقدم من يدلى بأبوين على من يدلى باب، وان تساوى جماعة في القرب، وكثروا وزع ما يلزمهم بينهم، ومن صار أهلاً عند الحول ولم يكن أهلاً عند الوجوب كفقير يستغني، وصبي يبلغ، ومجنون يفيق، دخل في التحمل، وعاقلة ابن الملاعة عصبه أمه

فصل: وما تحمله العاقلة - يجب مؤجلاً في ثلاث سنين: في آخر كل سنة ثلثه ان كان دية كاملة كدية النفس، أو طرف كالأنف وان كان الثلث كدية المأمومة - وجب في آخر السنة الاولى، وان كان نصف الدية الكاملة كدية اليد، ودية المرأة، والكتابي، أو ثلثها: كدية المنخرين، وجب الثلث في آخر السنة الاولى، والثلث الثاني، أو السدس الباقي من النصف - في آخر الثانية، وان كان أكثر من دية: مثل ان ذهب سمع انسان وبصره بجناية واحدة - ففي ست سنين: في كل سنة ثلث، ولذا لو قتلت الضربة الام جنيها بعد ما استهل لم يزد في كل حول على ثلث الدية، وان قتل اثنين، أو أذهب سمعه وبصره بجنايتين فديتهما في ثلاث سنين: من كل دية ثلث، وابتداء الحول في الجرح من حين الاندمال؛ وفي القتل من حين الموت: سواء كان قتلاً موحياً، أو عن سراية جرح. ومن مات من العاقلة قبل الحول أو افتقر، أو جن لم يلزمه شيء، وان مات بعد الحول لم يسقط. وعمد غير مكلف - خطأ: تحمله العاقلة، وتقدم في كتاب الجنایات

باب كفارة القتل

من قتل نفسا محرمة ، أو شارك فيها ، ولونفسه ، أو قنه ، أو مستأمناً
أو معاهدا خطأ أو ما أجرى مجراه ، أو شبه عمد ، أو قتل بسبب في
حياته ، أو بعد موته : كحفر بئر ، ونصب سكين ، وشهادة زور : لا في
قتل عمد محض ، ولا في قتل أسير حربى يمكنه أن يأتى به الامام فقتله
قبله ، ولا في قتل نساء حرب ، وذريتهم ، ولا من لم تبلغه الدعوة ان
وجد - فعليه كفارة كاملة في ماله ، ولو كان القاتل اماما ، في خطأ يحمله
بيت المال ، أو كافرا : وهى عتق رقبة مؤمنة ، فان لم يجد فصيام شهرين
متتابعين ، وتقديم حكمها عند كفارة الظهار ، ولو ضرب بطن امرأة
فألقت جنينا ميتا ، أو حيا ، ثم مات فعليه الكفارة : لا بالقاء مضغة
وان قتل جماعة لزمه كفارات : سواء كان المقتول مسلما ، أو كافرا
مضمونا ، حرا ، أو عبدا ، صغيرا ، أو كبيرا ، ذكرا ، أو أنثى ، وسواء
كان القاتل كبيرا ، عاقلا : أو صبيا ، أو مجنونا ، أو حرا ، أو عبدا ، أو
ذكرا ، أو أنثى ، ولا تجب كفارة اليمين على الصبى والمجنون ، ويكفر
العبد بالصيام ، ويأتى فى آخر كتاب الايمان - ويكفر من مال غير مكلف
وليه ، ومن رمى فى دار الحرب مسلما يعتقد كافرا ، أو رمى الى صف
الكفار فأصاب فيهم مسلما فعليه الكفارة ، ولا كفارة فى قتل مباح
كقتل حربى ، وباغ ، وصائل ، وزان محصن ، وقتل قصاصا ، أو حدا
ولا فى قطع طرف ، وقتل بهيمة

وأكبر الذنوب الشرك بالله ، ثم القتل ، ثم الزنا

باب القسامة

وهي أيمان مكررة في دعوى قتل معصوم ، ولا تثبت الا بشروط :-
أحدها : دعوى القتل عمدا ، أو خطأ ، أو شبه عمد ، على واحد
معين مكلف ذكر ، أو أنثى ، حر ، أو عبد ، مسلم ، أو كافر ملتزم ، ذكر أو
كان المقتول أو أنثى ، حرا ، أو عبدا ، مسلما ، أو ذميا . ويقسم على العبد
سيده . وأم الولد ، والمدير ، والمكاتب ، والمعلق عتقه بصفة : كالقن
فان قتل عبد المكاتب فللمكاتب ان يقسم على الجاني ، وان عجز قبل
ان يقسم فلسيده أن يقسم ، ولو اشترى المأذون له في التجارة عبدا ، أو
ملكه سيده عبدا فقتل - فالقسامة لسيده دونه ، ولا قسامة فيما دون
النفس من الجراح ، والاطراف ، والمال غير العبد . والدعوى فيها
كالدعوى في سائر الحقوق : البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر
يميننا واحدة ، وكذا لو ادعى القتل من غير وجود قتيل ، ولا عداوة
والمحجور عليه لسفه أو فلس - كغيره في دعوى القتل ، والدعوى
عليه ، الا انه اذا أقر بمال ، أو لزمته الدية بالنكول عن اليمين - لم يلزمه
في حال حجره . ولو جرح مسلم فارتد المجروح ومات على الردة فلا
قسامة . وان مات مسلما فارتد وارثه قبل القسامة فكذلك . وان ارتد
قبل موت موروثه كانت القسامة لغيره من الوراث ، وان لم يكن له وارث
سواه فلا قسامة فيه ، وان ارتد رجل فقتل عبده ثم ارتد : فان عاد الى
الاسلام فله القسامة ، والا فلا

فصل : - الثاني : اللوث ولو في الخطأ وشبه العمد : واللوث

العداوة الظاهرة : كنحو ما كان بين الانصار وأهل خير ، وما بين القبائل التي يطلب بعضها بعضا بثأر ، وما بين أحياء العرب وأهل القرى الذين بينهم الدماء والحروب ، وما بين البغاة وأهل العدل ، وما بين الشرط واللصوص ، وكل من بينه وبين المقتول ضغن يغلب على الظن قتله ، قال القاضي : يجوز للأولياء أن يقسموا على القاتل اذا غلب على ظنهم انه قتله وان كانوا غائبين عن مكان القتل ، لأن للانسان ان يحلف على غالب ظنه : كما ان من اشترى من انسان شيئا فجاء آخر يدعيه جاز ان يحلف انه لا يستحقه ، لان الظاهر انه ملك الذي باعه ، وكذلك اذا وجد شيئا بخطه ، أو بخط ابيه في دفتره جاز ان يحلف . وكذلك اذا باع شيئا لم يعلم فيه عيبا فادعى عليه المشتري انه معيب واراد رده كان له ان يحلف انه باعه قبل العيب ؛ ولا ينبغي أن يحلف المدعى الا بعد الاستثبات ؛ وغلبة ظن تقارب اليقين . وينبغي للحاكم ان يعظم ؛ ويعرفهم ما في اليمين الكاذبة . ويدخل في اللوث لو حصل عداوة بين سيد عبد وعصبته ، فلو وجد قتيل في صحراء وليس معه غير عبده كان ذلك لوثا في حق العبد ، ولورثة سيده القسامة ، فان لم تكن عداوة ظاهرة ولكن غلب على الظن صدق المدعى : كتفرق جماعة عن قتيل أو كانت عصبته من غير عداوة ظاهرة أو وجد قتيل عند من معه سيف ملطخ بدم ، أو في زحام ، أو شهادة جماعة ممن لا يثبت القتل بشهادتهم كالنساء ؛ والصبيان ، والفساق ، أو عدل واحد وفسقة ، أو تفرق فنآن عن قتيل (١) أو شهد رجلان على رجل انه قتل أحد هذين

(١) الفن - بوزن شيء - الجماعة وهذا التمثيل شبيه بقوله قريبا : أو تفرق جماعة عن قتيل

القتيلين ، او شهد أن هذا القتل قتل أحد هذين ، أو شهد أحدهما ان انسانا قتله والآخر انه اقر بقتله ؛ او شهد أحدهما انه قتله بسيف والآخر بسكين ؛ ونحو ذلك — فليس بلوث ، ولا يشترط مع العداوة ألا يكون في الموضع الذى به القتل غير العدو ، ولا أن يكون بالقتيل أثر القتل كدم في اذنه ، او انفه ، وقول القتل قتلنى فلان - ليس بلوث ؛ ومتى ادعى القتل عمدا ، او غيره ، او وجد قتيل في موضع فادعى أولياؤه على قاتل مع عدم اللوث حلف المدعى عليه يمينا واحدة وبرى وان نكل لم يقض عليه بالقود بل بدية

فصل :- الثالث : اتفاق الأولياء في الدعوى ، فان كذب بعضهم بعضا فقال احدهم : قتله هذا ، وقال آخر : لم يقتله هذا ، او بل قتله هذا - لم تثبت القسامة : عدلا كان المكذب ، او فاسقا ، لعدم التعيين فلو كانت الدعوى على اهل مدينة او محلة ، او واحد غير معين لم تسمع فان لم يكذبه احدهم ولم يوافق في الدعوى : مثل ان قال احدهم ، قتله هذا وقال الآخر : لا نعلم قاتله - لم تثبت ايضا ، وكذلك ان كان احد الوليين غائبا فادعى الحاضر دون الغائب ، او ادعى جميعا على واحد ونكل احدهما عن الايمان لم يثبت القتل ، واذا قال الولي بعد القسامة غلطت ، ما هذا الذى قتله ، او ظلمته بدعوى القتل عليه . او كان هذا المدعى عليه في بلد آخر يوم قتل ولي ، وكان بينهما بعد لا يمكنه ان يقتله اذا كان فيه - بطلت القسامة ، ولزمه رد ما أخذه ، وان قال ما أخذته حرام - سئل عن ذلك ، فان قال . اردت انى كذبت في دعوى

عليه بطلت القسامة أيضا، وإن قال: أردت أن الإيمان تكون في حنية المدعى عليه لم تبطل (١) وإن قال: هذا مغضوب، وأقر بمن غصبه منه لزمه رده عليه؛ ولا يقبل قوله على من أخذ منه؛ وإن لم يقرب به لأحد لم ترفع يده عنه؛ لأنه لم يتعين مستحقه، والقول قوله في مراده، وإن أقام المدعى عليه بينة أنه كان يوم القتل في بلد بعيد من بلد المقتول لا يمكنه مجيئه إليه في يوم واحد - بطلت الدعوى، وإذا قالت بينة: نشهد أن فلانا لم يقتله لم تسمع هذه الشهادة، فإن قالا: ما قتله فلان؛ بل قتله فلان سمعت؛ وإن قال إنسان: ما قتله هذا المدعى عليه، بل أنا قتلت: فإن كذبه الولي لم تبطل دعواه؛ وله القسامة؛ ولا يلزمه رد الدية إن كان أخذها؛ وإن صدقه الولي أو طالبه بموجب القتل لزمه رد ما أخذه، وبطلت دعواه على الأول؛ وسقط القود عنهما؛ وله مطالبة الثاني بالدية

فصل - - الرابع: إن يكون في المدعين ذكور مكلفون ولو

واحدا؛ فلا مدخل للنساء؛ والخنثى؛ والصبيان؛ والمجانين في القسامة: عمدا كان القتل أو خطأ؛ فيقسم الرجال العقلاء فقط؛ والحق للجميع وإن كان الجميع لا مدخل لهم فكما لو نكل الورثة؛ فإن كان اثنين فأكثر: البعض غائب؛ أو غير مكلف، أو ناكل عن اليمين فلحاضر مكلف أن يحلف بقسطه؛ ويستحق نصيبه من الدية؛ إن كانت الدعوى خطأ أو شبه عمد، فإذا قدم الغائب وبلغ الصبي؛ وعقل المجنون؛ حلف

(١) الحنية على وزن غنية: فسرها صاحب الكشف بالجهة. وفي القاموس بمعنى القوس والاول أنسب والمعنى: إن يكون مذهب الولي يقتضي طلب اليمين من جهة المدعى عليه، وإن طلبها وحصولها من جهته هو غير مشروع - فإن القسامة صحيحة إذ المدار فيها على مذهب الامام أو اجتهاده، وقد عمل بذلك

ما يخصه ؛ وان كانت عمد الم تثبت القسامة حتى يحضر الغائب ويبلغ الصغير ويعقل المجنون ، لأن الحق لا يثبت الا بالبينة الكاملة ؛ والبينة ايمان الأولياء كلهم ويشترط أيضا ألا يكون للمدعين بيعة - وتكليف قاتل لتصح الدعوى - وامكان القتل منه - وصفة القتل - وطلب الورثة ؛ واتفاقهم على القتل وعين القاتل ، وتقدم بعضه ؛ وليس من شرطها ان تكون الدعوى بقتل عمد يوجب القصاص ؛ فلو كان القاتل ممن لا قصاص عليه كالمسلم يقتل كافرا ، أو الحر يقتل عبدا سمعت القسامة لكن ان كان على قتل عمد محض لم يقسموا الا على واحد معين ، وكذا ان كان خطأ ، أو شبه عمد ، ان قلنا تجري فيهما القسامة

فصل . - ويبدأ في القسامة بايمان المدعين فيحلفون خمسين يمينا بحضرة الحاكم أنه قتله ؛ وثبت حقهم قبله ، فان لم يحلفوا حلف المدعى عليه - ولو امرأة - خمسين يمينا ، وبرى ، ويعتبر حضور المدعى عليه وقت اليمين ؛ كالبيعة عليه ، وحضور المدعى أيضا ، وتختص الايمان بالورثة الذكور دون غيرهم ؛ فتقسم بين الرجال من ذوى الفروض والعصبات على قدر ارثهم ؛ ان كانوا جماعة ، وان كان واحدا حلفها وان كانوا خمسين حلف كل واحد يمينا ، وان كانوا اكثر حلف منهم خمسون : كل واحد يمينا ؛ وان كانوا أقل : فان انقسمت من غير كسر مثل : ان يخاف المقتول ابنين . أو اخا وزوجا - حلف كل واحد منهم خمسة وعشرين يمينا ؛ وان كان فيها كسر جبر عليهم ؛ كزوج وابن : يحلف الزوج ثلاثة عشر يمينا ؛ والابن ثمانية وثلاثين ، وان كانوا ثلاثة بنين حلف

كل واحد سبعة عشر ، وان كان فيهم من لا قسامة عليه بحال كالنساء سقط حكمه : فابن وبنت يحلف الابن خمسين ؛ واخ وأخت لأب وأم واخ وأخت لأم - قسمت الايمان بين الاخوين على احد عشر : على الاخ من الابوين ثمانية ، وعلى الاخ لام ثلاثة ؛ ثم يجبر الكسر عليهما فيحلف الاخ من الاب سبعا وثلاثين ، والآخر أربع عشرة

فصل :- وان مات المستحق انتقل الى ورائه ما عليه من الايمان على حسب مواريثهم ؛ ويجبر الكسر فيما عليهم كما يجبر في حق ورثة القتل فان مات بعضهم قسم نصيبه من الايمان بين ورثته فلو كان للقتل ثلاثة بنين فعلى كل واحد سبعة عشر ؛ فان مات احدهم قبل ان يقسم وخلف ثلاثة بنين . قسمت ايمانهم بينهم كل واحد ست ايمان فان كان موته بعد شروعه في الايمان حلف بعضها استأنفها ورثته ؛ ولا يبنون على ايمانه لان الخمسين جرت مجرى اليمين الواحدة ، وان جن في أثنائها ثم أفاق أو تشاغل عنه الحاكم في أثنائها : تمم ؛ ولم يستأنف ، لان الايمان لا تبطل بالتفريق ، وكذا ان عزل الحاكم في أثنائها أتمها عند الثاني ، فلا يشترط أن تكون في مجلس واحد ، وكذا لو سأله الحاكم في أثنائها انظاره فانظره فصل :- واذا حلف الاولياء استحقوا القود اذا كانت الدعوى

عمدا : الا أن يمنع مانع ؛ وصفة اليمين ان يقول : والله الذي لا اله الا هو ؛ عالم خاتئة الاعين وما تخفى الصدور ؛ لقد قتل فلان بن فلان الفلاني - ويشير اليه - فلانا ابني أو أخي ؛ منفردا بقتله ؛ ما شركه غيره عمدا أو شبه عمدا أو خطأ بسيف ؛ أو بما يقتل غالبا ، ونحو ذلك : فان اقتصر على لفظ والله كفى

ويكون بالجر؛ فان قال : والله، مضموما ، أو منصوبا؛ أجزأه؛ قال القاضي
تعمده ، أو لم يتعمده ، لأن اللحن لا يحيل المعنى ؛ وبأى اسم من أسماء الله
تعالى ، أو صفة من صفاته حلف — أجزأه اذا كان اطلاقه ينصرف
الى الله ، ويقول المدعى عليه : والله ماقتلته ، ولا شاركت فى قتله ، ولا
فعلت شيئا مات منه ؛ ولا كان سبيا فى موته ؛ ولا معينا على موته -
فان لم يحلف المدعون ، أو كانوا نساء حلف المدعى عليه خمسين يمينا
فان لم يحلف المدعون ، ولم يرضوا يمين المدعى عليه ؛ وداه الامام
من بيت المال ، فان تعذر لم يجب على المدعى عليه شيء ، وان رضوا
بيمينه فكل لم يحبس ، ولزمته الدية ، ولا قصاص ؛ ولورد المدعى عليه
اليمين على المدعى فليس للمدعى أن يحلف

ويفدى ميت فى زحمة : كجمعة وطواف - من بيت المال

كتاب الحدود

وهى : جمع حد ؛ وهو شرعا : عقوبة مقدرة لتمنع من الوقوع فى
مثله ؛ وتجب اقامته ولو كان من يقيمه شريكا لمن يقيمه عليه فى المعصية
أو عوناه ، وكذلك الأمر بالمعروف ؛ والنهى عن المنكر ، فلا يجمع
بين معصيتين ؛ ولا يجب الحد الا على مكلف ، ملتزم ، عالم بالتحريم ؛
فان زنى المجنون فى افاقته ، أو اقر فى افاقته انه زنى فى افاقته - فعليه
الحد ، فان أقر فى افاقته ؛ ولم يضاف الى حال ؛ أو شهدت عليه البينة

بالزنا، ولم تضافه الى افاقته - فلا حد؛ ولو استدخلت ذكر نائم؛ او زنى بها وهى نائمة - فلا حد على النائم منهما؛ وان جهل تحريم الزنا؛ ومثله يجهله، او تحريم عين المرأة؛ مثل ان يزف اليه غير امرأته فيظنها امرأته؛ أو تدفع اليه جارية فيظن انها جاريته؛ فيطؤها فلا حد عليه، ويأتى فى الباب بعده ولا يجوز ان يقيم الحد الا الامام؛ أو نائبه؛ لكن لو اقامه غيره لم يضممه نصا، فيما حده الاتلاف: الا السيد الحر المكلف العالم به وبشروطه ولو فاسقا، أو امرأة - فله اقامة الحد بالجلد فقط على رقيقه ولو مكاتبا، أو مرهونا، أو مستأجرا، ولو انشئ كحد الزنا، وحد الشرب؛ وحد القذف؛ كما له أن يعزره فى حق الله؛ وحق نفسه، ولا يملك القتل فى الردة؛ والقطع فى السرقة؛ بل ذلك للامام، ولا يملك إقامته على قن مشترك؛ ولا على من بعضه حر: ولا على أمته المزوجة ولا ولى على رقيق موليه: كاجنبى؛ ولا يملكه المكاتب، ولا يقيمه السيد حتى يثبت عنده: اما باقرار الرقيق الاقرار الذى يثبت به الحد اذا علم شروطه؛ أو ببينة يسمعها ان كان يحسن سماعها: ويعرف شروط العدالة، وان ثبت بعلمه فله اقامته؛ ولا امام ونائبه (١) وتحرم اقامة الحدود فى مسجد؛ فان اقيم فيه سقط الفرض

فصل: - ويضرب الرجل قائما، بسوط: لا جديد فيجرح؛ ولا خلق؛ حجمه بين القضيب والعصا؛ ولا يضرب بعصا، ولا غيرها

(١) يريد . لا يملك الامام ولا نائبه اقامة الحد بعلمه كما ملكه السيد فيما جاز له لان الحاكم غير مأذون له أن يعمل الا بما تثبته البينة لقوله تعالى (فاستشهدوا عليهن أربعة منكم)

وان كان السوط مغسوبا أجزأ؛ وان رأى الامام الجلد في حد الخمر بالجريد والنعال والأيدى فله ذلك؛ ولا يمد المحدود؛ ولا يربط؛ ولا تشديده؛ ولا يجرد بل يكون عليه غير ثياب الشتاء: كالقميص والقميصين وان كان عليه فروة؛ أو جبة محشوة — نزعت؛ ولا يبالغ في ضربه بحيث يشق الجلد ولا يبدى إبطه في رفع يده ويسن تفريق الضرب على أعضائه وجسده؛ فلا يوالى في موضع واحد لئلا يشق الجلد، فان فعل أجزأ، ويكثر منه في مواضع اللحم كالأليتين والفخذين؛ ويتقى الرأس والوجه والفرج والبطن من الرجل والمرأة؛ وموضع القتل؛ فيجب اجتنابها؛ وتضرب المرأة جالسة وتشد عليها ثيابها؛ وتمسك يداها لئلا تنكشف، ويضرب منها الظهر وما قاربه، ويعتبر له نية ليصير قربة فيضربه لله ولما وضع الله ذلك، فان جلده للتشفي أثم ولا يعيده؛ ولا تعتبر الموالاة في الحدود؛ قال الشيخ: وفيه نظر؛ والجلد في الزنا أشد الجلد، ثم جلد القذف؛ ثم الشرب، ثم التعزير؛ وكل موضع وجب فيه الضرب من حد، أو تعزير فشرطه التأليم؛ ويحرم حبسه بعد الحد وأذاه بالكلام، ولا يؤخر حد الزنا للمرض: رجما كان، أو جلدا، لأنه يجب على الفور؛ ويقام في الحر والبرد؛ فان كان مريضا أو نضوا الحلقة أو في شدة حر أو برد وكان الحد جلدا — أقيم عليه بسوط يؤمن معه التلف؛ فان كان لا يطيق الضرب وخشى عليه من السوط — أقيم بأطراف الثياب والقضيب الصغير وشمراخ النخل؛ فان خيف عليه ضرب بمائة شمراخ مجموعة أو عثكول ضربة واحدة، أو بخمسين شمراخا

ضربتين ، ولا يقام الحد رجما كان أو غيره على حبلى ولو من زنا حتى تضع ؛ فان كان رجما لم ترجم حتى تسقيه اللبن ، ثم ان كان له من يرضعه أو تكفل أحد برضاعه رجمت ، والترك حتى تطفمه ؛ وان لم يظهر حملها لم يؤخر لاحتمال أن تكون حملت من الزنا ، وان ادعت الحمل قبل قولها ؛ وان كان جلدا اذا وضعته وانقطع النفاس وكانت قوية يؤمن تلفها أقيم عليها الحد ؛ وان كانت فى نفاسها أو ضعيفة يخاف عليها لم يقيم عليها حتى تطهر وتقوى ؛ وهذا الذى تقتضيه السنة الصحيحة وقال أبو بكر : يقام عليها الحد فى الحال بسوط يؤمن معه التلف ؛ فان خيف عليها من السوط أقيم بالعشكول وأطراف الثياب ؛ وتقدم بعض ذلك فى استيفاء القصاص ؛ ويؤخر سكران حتى يصحو ؛ فلو خالف وحده سقط ؛ ويؤخر قطع خوف تلف ؛ وان مات فى حد أو قطع سرقة أو تعزير أو تأديب معتاد ، وتقدم فى الديات — فلا ضمان عليه ان لم يلزم التأخير ، فان لزم ولم يؤخر ضمن ، وان زاد فى الحد سوطا أو أكثر عمدا أو خطأ أو فى السوط أو اعتمد فى ضربه أو بسوط لا يحتمله ضمنه بكل الدية ، كما اذا التى على سفينة موقرة حجرا فغرقها فان كانت الزيادة من الجلاذ من غير امر فالضمان على عاقلته ؛ ومن أمر بزيادة فزاد جاهلا تحريمها ضمنه الأمر ؛ والا فالضارب ، وان تعمد به العاد فقط ، أو أخطأ وادعى الضارب الجهل ضمنه العاد ؛ وتعمد الامام الزيادة شبه عمد تحمله العاقلة ؛ وان كان الحدر رجما لم يحقر له : رجلا كان أو امرأة ، ثبت بينة أو اقرار ، وتشد ثياب المرأة ثلاثا تكشف ؛ والسنة أن يدور الناس حول المرجوم من كل جانب كالدائرة ان كان ثبت بينة

لا باقرار لاحتمال ان يهرب فيترك؛ ويسن حضور شهود الزنا ، وبداءتهم بالرجم؛ وان كان ثبت باقرار بدأ الامام أو الحاكم ان كان ثبت عنده ثم يرجم الناس؛ ويجب حضور الامام أو نائبه في كل حد؛ ومن اذن له في اقامة الحد فهو نائبه؛ ويجب حضور طائفة في حد الزنا ولو واحدا مع من يقيم الحد، ومتى رجع المقر بحد الزنا أو سرقة أو شرب قبل الحد عن اقراره : بأن يقول : كذبت في اقرارى ، أو لم افعل ما اقررت به او رجعت عن اقرارى ونحوه - قبل منه وسقط عنه الحد؛ وان رجع في اثناؤه ، او هرب ترك وجوبا ، وان قال : ردونى الى الحاكم وجب رده؛ فان تم عليه الحد ضمن المتمم الراجع بالدية ، لا الهارب ؛ ولا من طلب الرد الى الحاكم ، ولا قود ، وان رجم بينة فهرب لم يترك

فصل : - واذا اجتمعت حدود الله تعالى وفيها قتل : مثل ان سرق ، وزنا وهو محصن ، وشرب وقتل في المحاربة استوفى القتل ، وسقط سائرهما ، لكن ينبغى ان يقتل للمحاربة لانه حق آدمى ويسقط الرجم وان لم يكن فيها قتل فان كانت من جنس : مثل أن زنى ، او سرق ، أو شرب مرارا قبل اقامة الحد اجزا حد واحد فتدخل السرقة كغيرها ؛ ولو طالبوا متفرقين فان اقيم عليه الحد ثم حدثت جناية اخرى ففيها حدها وان كانت من أجناس استوفيت كلها ، ويجب الابتداء بالآخف فالآخف فاذا شرب وزنى وسرق - حد للشرب ، ثم للزنا ؛ ثم قطع ؛ ولو بدأ بغير الآخف وقع الموقع ؛ وتستوفى حقوق الآدميين كلها ؛ ويبدأ بغير قتل بالآخف فالآخف منها وجوبا : فيحد للقذف ؛ ثم يقطع لغير السرقة

ثم يقتل ، فإن اجتمعت مع حدود الله تعالى ولم يتفقا في محل واحد بدأ بها وبالأخف فالأخف وجوبا ، فإن لم يكن فيها قتل استوفيت كلها ولا يتداخل القذف والشرب ، فإذا زنى وشرب وقذف وقطع يدا قطعت يده أولا ، ثم حد القذف ، ثم الشرب ، ثم الزنا : فقدموا هنا القطع على حد القذف وهو أخف من القطع ، وإن كان فيها قتل ، فإن حدود الله تدخل في القتل : سواء كان القتل من حدود الله كالرجم في الزنا والقتل في المحاربة ، ولردة ، أو حق آدمي كالقصاص ، ثم إن كان القتل حقا لله استوفيت الحقوق كلها متوالية من غير انتظار براءة الأول فالأول لأنه لا بد من فوات نفسه ، وإن كان القتل حقا لآدمي انتظر باستيفاء الثاني بروءه من الأول ، وإن اتفق حق الله وحق الآدمي في محل واحد كالقتل والقطع قصاصا وحدا : مثل أن قتل — وإن عفا ولي الجناية — استوفى الحد ، وذكر ابن البناء ، من قتل بسحر قتل حدا ، وللمسحور من ماله ديته ، فيقدم حق الله تعالى انتهى ، فإن سرق وقتل في المحاربة ولم يأخذ المال قتل حتما ، ولم يصلب ، ولم تقطع يده ، وإن قتل مع المحاربة جماعة قتل بالأول ، ولأولياء الباقيين دياتهم

فصل :- ومن قتل أو قطع طرفا ، أو أتى حدا خارج حرم مكة ثم لجأ إليه ، أو لجأ إليه حربى أو مرتد — لم يستوف منه فيه ، ولكن لا يبايع ، ولا يشارى ، ولا يطعم ، ولا يسقى ، ولا يؤاكل ، ولا يشارب ولا يجالس ، ولا يؤوى ، ويهجر فلا يكلمه أحد حتى يخرج ، لكن يقال له : اتق الله وأخرج إلى الحل ليستوفى منك الحق الذى قبلك ، فإذا

خرج أقيم عليه الحد ، فان استوفى ذلك منه في الحرم فقد اساء ولا شيء عليه ، وان فعل ذلك في الحرم استوفى منه فيه ، ولو قوتلوا في الحرم دفعوا عن انفسهم فقط ، وفي الهدي : الطائفة ، الممتنعة بالحرم من مبايعة الامام لا تقاتل ، لا سيما ان كان لها تأويل ؛ واما حرم مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وسائر البقاع والأشهر الحرم وغيرها فلا تمنع إقامة حد ولا قصاص ، ومن أتى حدا في الغزو أو ما يوجب قصاصا لم يستوف منه في أرض العدو حتى يرجع الى دار الاسلام فيقام عليه . وان أتى بشيء من ذلك في الثغور أقيم عليه فيها ، وان أتى حدا في دار الاسلام ثم دخل دار الحرب أو أسر أقيم عليه اذا خرج

باب حد الزنا

وهو : فعل الفاحشة في قبل أو دبر ، وهو من الكبائر العظام اذا زنى محصن وجب رجمه بالحجارة وغيرها حتى يموت ، ويتقي الوجه ، ولا يجلد قبله ، ولا ينفى ، وتكون الحجارة متوسطة كالكف فلا ينبغي ان يشخن المرجوم بصخرة كبيرة ، ولان يطول عليه بحصيات خفيفة ، ومن وطئ امرأته ولو كناية في قبلها وطأ حصل به تغيب الحشفة أو قدرها في نكاح صحيح وهما بالغان عاقلان حران ملتزمان فهما محصنان ، فان اختل شرط منها ولو في أحدهما فلا احصان لواحد منهما ، فان عتقا وعقلا وبلغا بعد النكاح ثم وطئها صارا محصنين ، ولا يحصل الاحصان بالوطء بملك اليمين ، ولا في نكاح فاسد ، ولا في نكاح خال عن الوطء ، سواء حصلت فيه خلوة ، أو وطئ فيها دون

الفرج وفي الدبر ، أولا ، ويثبت لمستأمنين كذمين ولو مجوسيين ، لكن لا يصير المجوسى محصنا بنكاح ذى رحم محرم ، فلو زنى أحد منهم وجب الحد ، ويلزم الامام اقامة حد بعضهم ببعض ، ومثله القطع بسرقة بعضهم من بعض ، ولا يسقط باسلامه لكن لا يقام حد الزنا على مستأمن نسا ، قال فى المغنى والشرح فى باب القطع فى السرقة : لانه يجب به القتل لنقض العهد ، ولا يجب مع القتل حد سواء انتهى ، وهذا اذا زنى بمسلمة ، واما ان زنى بغير مسلمة فلا يقام عليه الحد كالحرى ، ولا حد الخمر ، ولو كان لرجل ولد من امرأته فقال : ما وطئتها لم يثبت احصانه ، ولو كان لها ولد من زوج فانكرت ان يكون وطئها لم يثبت احصانها ، ويثبت بقوله: وطئتها ، أو جامعتها ، أو باضعتها ، ويثبت احصانها بقولها : انه جامعها ، أو باضعها أو وطئها ؛ وان قالت : باشرها أو أصابها ، أو أتاها ، أو دخل بها ، أو قاله هو فينبغى أن لا يثبت به الاحصان ، واذا جلد الزانى على انه بكر فبان محصنا — رجم ، واذا رجم الزانيان المسلمان غسلا وكفنا وصلى عليهما ودفنا ، واذا زنى الحر غير المحصن من رجل أو امرأة جلد مائة وغرب عاما الى مسافة القصر فى بلد معين ، وان رأى الامام التغريب الى فوق مسافة القصر فعل ، والبدوى يغرب عن حبلته وقومه ، ولا يمكن من الاقامة بينهم ، ولو عين السلطان جهة لتغريبه وطلب الزانى جهة غيرها تعين ماعينه السلطان ، ولو أراد الحاكم تغريبه فخرج بنفسه وغاب سنة ثم عاد لم يكفه فى ظاهر كلامهم ، ولا يحبس فى البلد الذى نفى اليه ، فان عاد من تغريبه قبل مضى الحول

أعيد تغريبه حتى يكمل الحول مسافرا ، ويبنى على مامضى ، وتغرب امرأة مع محرم وجوبا ان تيسر ، فيخرج معها حتي يسكنها في موضع ثم ان شاء رجع اذا أمن عليها ، وان شاء أقام معها ، وان أبى الخروج معها بذلت له الأجرة من مالها ، فان تعذر فمن بيت المال ، فان أبى الخروج معها نفيت وحدها كما لو تعذر : كسفر الهجرة وسفر الحج اذا مات المحرم في الطريق ، وقيل تستأجر امرأة ثقة ، اختاره جماعة ، وان زنى الغريب غرب الى بلد غير وطنه ، وان زنى في البلد الذى غرب اليه غرب الى غير البلد الذى غرب منه ، وتدخل بقية مدة الأول في الثاني لأن الحدين من جنس فتداخلا

فصل : — وان كان الزانى رقيقا فحده خمسون جلدة ، ولا يغرب بكرا كان أو ثيبا ، ولا يرجم هو ولا المبعوض ، واذا زنى ثم عتق فعليه حد الرقيق ، ولو زنى حر ذمى ثم لحق بدار حرب ثم سبي فاسترق حد حد الأحرار ؛ ولو كان أحد الزانيين حرا والآخر رقيقا أو زنى محصن يبكر فعلى كل واحد حده ؛ ولو زنى بعد العتق وقبل العلم به فعليه حد الأحرار ، وان أقيم عليه حد الرقيق قبل العلم بحريته ثم علمت بعد - تم عليه حد الأحرار ، وان كان نصفه حرا فحده خمس وسبعون ، ويغرب نصف عام محسوبا على العبد من نصيبه الحر ، وللسيد نصف عام بدلا عنه ، وما زاد من الحرية أو نقص فبحساب ذلك ، فان كان فيها كسر مثل أن يكون ثلثه حرا فيلزمه ست وستون جلدة وثلثا جلدة ، فينبغى ان يسقط الكسر ، والمدبر والمكانب وأم الولد كالقن ؛ وان عفا السيد

عن عبده لم يسقط عنه الحد ، واذا فجر رجل بأمة ثم قتلها فعليه الحد وقيمتها ، وحد الواط : الفاعل والمفعول به - كزان ، ولا فرق بين أن يكون في مملوكة ، أو أجنبي ، أو أجنبية ، فان وطئ زوجته أو مملوكته في دبرها فهو محرم ولا حد فيه ، وحد زان بذات محرم - ثلاث ، ومن أتى بهيمة ولو سمكة عزر ، ويبالغ في تعزيره ، وقتلت البهيمة : سواء كانت مملوكة له أو لغيره ، ماء كولة أو غير ماء كولة ، فان كانت ملكه فهدر ، وان كانت لغيره ضمنها ، ويحرم أكلها ؛ ويثبت ذلك بشهادة رجلين على فعله بها أو اقراره ويأتى ، ولو مرة ، ان كانت ملكه ، وان لم تكن ملكه لم يحز قتلها باقراره ، ولو مكنت امرأة قردا من نفسها حتى وطئها فعليها ما على واطئ البهيمة

فصل :- ولا يجب الحد الا يشروط ، أحدها : أن يطاق في فرج أصلي من آدمى حي ، قبلا كان أو دبرا ، بذكر أصلي ، وأقله تغيب حشفة من فحل ، أو خصى ، أو قدرها عند عدمها ، فان وطئ دون الفرج أو تساحت امرأتان ، أو جامع الخشى المشكل بذكره ، أو جومع في قبله فلا حد ، وعليهم التعزير ، ولو وجد رجل مع امرأة يقبل كل منهما الآخر ولم يعلم انه وطئها فلا حد ، وعليهما التعزير ، وان قالوا : نحن زوجان واتفقا على ذلك قبل قولهما ، وان شهد عليهما بالزنا فقالا : نحن زوجان فعليهما الحد ، ان لم تكن بينة تشهد بالنكاح

الثاني : أن يكون الزاني مكلفا ، فلا حد على صغير ومجنون ، وان زنى ابن عشر أو بنت تسع - عزرا ، قاله في الروضة ، وقال في المبدع : يعزر

غير البالغ منهما انتهى ، وذلك كضربه على ترك الصلاة وحد السكران اذا زنا أو أقربه في سكره

الثالث : انتفاء الشبهة ، فان وطئ جارية ولده : وطئها الابن ، أولا أو جارية له أو لولده أو لمكاتبه فيها شرك ، أو أمة : كلها أو بعضها لبیت المال وهو حرم مسلم ، أو وطئ امرأته أو أمة في حيض أو نفاس أو دبر أو امرأة على فراشه ، أو في منزله ، أو زفت اليه ولولم يقل له : هذه امرأتك ظنها امرأته أو أمة ، أو ظن ان له ، أو لولده فيها شركا ، أو دعا الضرير امرأته فاجابه غير هافوطها ، أو وطئ أمة المجوسية ، أو المرتدة ، أو المعتدة أو المزوجة أو في مدة استبرائها أو في نكاح أو ملك مختلف في صحته كنكاح متعة ، وبلاولى ، أو بلاشهود ، ونكاح الشغار ، والمحلل ، ونكاح الاخت في عدة اختها البائن ، وخامسة في عدة رابعة بائن ، ونكاح المجوسية وعقد الفضولى ولو قبل الاجازة ، وفي شراء فاسد بعد قبضه ولو اعتقد تحريمه — فلا حد ، وتقدم وطئ بائن في مدة خيار يعتقد تحريمه ، وان جهل تحريم الزنا لحدائنه عهده بالاسلام أو نشئه بيادية بعيدة ، أو تحريم نكاح باطل اجماعا - فلا حد ، ولا يسقط الحد بجهل العقوبة اذا علم التحريم لقضية ما عز ، وان أكرهت المرأة على الزنا أو المفعول به لو اطا قهرا ، أو بالضرب ، أو بالمنع من طعام أو شراب اضطرارا اليه ونحوه فلا حد ، وان أكره عليه الرجل فزنى - حد ، وعنه لا ، واختاره الموفق وجمع ، وان أكره على ايلاج ذكره باصبغه من غير انتشار ، أو باشر المكروه المكروه أو مأموره ذلك فلا حد ، وان وطئ ميتة أو

ملك أمه ، او اخته من الرضاع فوطئها - عزر ، ولم يحد ، وان اشترى ذات محرمة من النسب ممن يعتق عليه ووطئها ، او وطئ ، في نكاح مجمع على بطلانه مع العلم : كنكاح المزوجة ، والمعتدة ، ومطلقة ثلاثا ، والخامسة وذوات محارمه من النسب والرضاع ، أو زنى بحرية مستأمنة ، أو نكح بنته من الزنا نكاحا ، وحمله جماعة على انه لم يبلغه الخلاف فيحمل اذن على معتقد تحريره ، او استأجر امرأة للزنا أو لغيره فزنى بها او بامرأة له عليها قصاص ، او بصغيرة يوطأ مثلها ، او مجنونة ، او بامرأة ثم تزوجها او بامة ثم اشتراها — فعليه الحد ، وان مكنت المكلفة من نفسها مجنونا او مميذا ؛ او من لا يحد لجهله ، او مكنت حريبا ، او مستأمنا ، او أدخلت ذكر نائم فعليها الحد وحدها

الرابع : ثبوت الزنا ، ولا يثبت الا باحد أمرين : أحدهما : ان يقر به اربع مرات في مجلس ، او يجالس وهو مكلف مختار ، ويصرح بذكر حقيقة الوطء ، ولا ينزع عن اقراره حتي يتم الحد ، فان اقر أنه زنى بامرأة فكذبته فعليه الحد : دونها ، كما لو سكنت ، او لم تسأل ، ولا يصح اقرار الصبي والمجنون ولا من زال عقله بنوم او شرب دواء ، ويحد الاخرس اذا فهمت اشارته ، وان أقر بوطء امرأة وادعى انها امرأته فانكرت المرأة الزوجية ولم تقر بوطئه اياها فلا حد عليه ، ولا مهر لها وان اعترفت بوطئه وانه زنى بها مطاوعة فلا مهر ، ولا حد على واحد منهما : الا ان تقر اربع مرات ، وان أقرت انه اكرهها عليه او اشتبه عليها فعليه المهر ، ولو شهد اربعة على اقراره اربعا بالزنا ثبت الزنا ،

يثبت بدون أربعة ، فان انكر أو صدقهم دون أربع مرات فلا حد عليه ، ولا على الشهود ، ولو تمت البينة عليه وأقر على نفسه اقرارا تاما ثم رجع عن اقراره لم يسقط عنه الحد

فصل : — الامر الثاني : ان يشهد عليه ولو ذميا أربعة رجال

مسلمين عدول : احرارا كانوا أو عبيدا ، يصفون الزنا بزنا واحد فيقولون : رأيناه مغنيا ذكره ، او حشفته ، او قدرها في فرجها كالميل في المكحلة ، او الرشا في البير ، ويجوز للشهود ان ينظروا الى ذلك منها لاقامة الشهادة عليهما ، ولا يعتبر ذكر مكان الزنا ، ولا ذكر المزني بها ان كانت الشهادة على رجل ، ولا ذكر الزاني ان كانت الشهادة على امرأة ، ويكفي اذا شهدوا انهم رأوا ذكره في فرجها ؛ والتشبيه تأكيد ، ويشترط ان يحصى الأربعة في مجلس واحد : سواء جاؤا متفرقين ، او مجتمعين ؛ وسواء صدقهم ، أولا ، فان جاء بعضهم بعد أن قام الحاكم من مجلسه ، او شهد ثلاثة وامتنع الرابع ، او لم يكملها - فهم قذفة : وعليهم الحد ، وان كانوا فساقا ، او عميانا ، او بعضهم — فعليهم الحد . وان شهدوا أربعة مستورون ولم تثبت عدالتهم ، او مات احد الأربعة قبل وصف الزنا فلا حد عليهم ، فان شهد ثلاثة رجال وامرأتان حد الجميع ، وان كان أحد الأربعة زوجا - حد الثلاثة : لا الزوج ان لاعن ، وان شهد أربعة : فاذا المشهود عليه محبوب ، او رتقاء - حدوا للقذف ، وان شهدوا عليها فبين انها عذراء لم تحدهى ، ولا الرجل ، ولا الشهود (١) وتكفي شهادة امرأة واحدة بعذرتها ، وان شهد اثنان

(١) عدم الحد واضح في جانب المقدوفة والمقذوف لظهور براءتهما بوجود

انه زنى بها فى بيت ؛ أو بلد ، أو يوم ، واثنان انه زنى بها فى بيت ، أو بلد ، أو يوم آخر ، أو شهد اثنان انه زنى بامرأة بيضاء ، واثنان انه زنى بامرأة سوداء — فهم قذفة ، لانهم لم يشهدوا بزنا واحد ، وعليهم الحد . وان شهد اثنان انه زنى بها فى زاوية بيت صغير عرفا ، واثنان انه زنى بها فى زاويته الاخرى ، او اثنان انه زنى بها فى قيص أبيض ، أو قائمة ، واثنان فى احمر أو نائمة — كملت شهادتهم (١) وان كان البيت كبيرا والزائتان متباعداً فهم قذفة ، والقول فى الزمان كالقول فى المكان متى كان بينهما زمن متباعد لا يمكن وجود الفعل الواحد فى جميعه كطرفى النهار لم تكمل شهادتهم ، فان تقاربا قبلت ، وان شهدا انه زنى بها مطاوعة ، وآخران مكرهة — لم تكمل ، وحد شاهدا المطاوعة لقذف المرأة ، وحد الأربعة لقذف الرجل ، وان شهد أربعة فرجعوا ، او بعضهم قبل الحد — حد الاربعة ، وان رجع احدهم بعد الحكم حد وحده ، اذا طالب به قبل موته ، ولأنه ورث حد القذف يحد بطلب الورثة ، وعليه ربع ماتلف بشهادتهم (٢) ، ويأتى فى الرجوع عن الشهادة . واذا ثبت الشهادة بالزنا فصدقهم المشهور عليه لم يسقط

البكارة . وأما فى جانب الشهود فقد يتبادر رجحان حدهم ، ولكنهم عللوا عدمه باحتيال أن يكون الزنا قد حصل كما شهدوا ثم عادت البكارة ؛ وهذه شبهة تكفى فى اسقاط الحد عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : ادروا الحدود بالشبهات ما استطعتم ،

(١) وحيث اعتبرت الشهادة كاملة أقيم الحد ، واختلافهم فى تعيين القميص أو الجهة أو كونها قائمة أو نائمة لا يحبط شهادتهم ، لاحتمال أن يكون الزنا فى مبدئه كان على حالة وفى منتهاه كان على الحالة الثانية

(٢) قوله : وعليه ، يريد به وعلى ذلك الراجع الذى حد .

الحد (١) وان شهد شاهدان واعترف هو مرتين لم تكمل البينة ، ولم يجب الحد ، فان كملت البينة ثم مات الشهود او غابوا — جاز الحكم بها ، واقامة الحد : وان شهدوا بزنا قديم ، أو أقر به وجب الحد ، وتجاوز الشهادة بالحد من غير مدع ، وان شهد أربعة انه زنى بامرأة ، وشهد أربعة آخرون على الشهود انهم هم الزناة — لم يحد المشهود عليه ، ويحد الأولون للكدف ، وللزنا ، وكل زنا من مسلم أو ذمى أو جب الحد لا يقبل فيه الا أربعة شهود ، ويدخل فيه اللواط ؛ ووطء المرأة في دبرها وان اوجب التعزير : كوطء البهيمة ، والأمة المشتركة ، والمزوجة — قبل فيه رجلان كشهود المباشرة دون الفرج ونحوها . وان حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد لم تحد بمجرد ذلك ، وتسئل استحبابا : فان ادعت انها اكرهت ، أو وطئت بشبهة ، أو لم تعترف بالزنا — لم تحد ويستحب للامام او الحاكم الذي يثب عند الحد بالاقرار التعريض للمقر بالرجوع اذا تم ، والوقوف (٢) ولا بأس أن يعرض له بعض الحاضرين بالرجوع ، او بالاقرار ، ويكره لمن علم بحاله ان يحشه على الاقرار (٣)

- (١) قوله : لم يسق ل الحد — يريد به لم يسقط عن الزاني اعتبارا للشهادة فلا يعدل عنها الى تكملة الاقرار خلافا لمن يقول بطلت الشهادة ، ويرجع الى تكملته لانه الاصل
- (٢) معنى الوقوف . التوقف عن الاقرار قبل اتمامه
- (٣) وانما استحب ذلك التعريض لما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مع ما عر حين أقر بين يديه بالزنا . اذ كان يصرف وجهه عن ناحية ما عر كراهة سماع الاقرار منه حتى تكرر أربع مرات فقال له صلى الله عليه وسلم . لعلك قبلت ، لعلك لمست . والحكمة في استحباب ذلك عدم شيوع الفاحشة بين المسلمين

باب القذف

وهو : الرمي بزنا ، أولواط ، أو شهادة به عليه ولم تكمل البينة ، وهو كبيرة

من قذف ولو اخرس بأشارة مفهومة ولو في غير دار الاسلام ، وهو (١) مكلف مختار محصن ، ولو ذات محرم ، او مجبوا ، او خصيا أو مريضاً مدنفاً ؛ أو رتقاء ، أو قرناً . - حد حر ثمانين جلدة ، وقن ولو عتق قبل حده أربعين ، ومعتق بعضه بحسابه ؛ سوى أبويه وان علوا فلا يحدان بقذف ولد وان نزل : كقود ، ولا يحدان له ، فان قذف أم ابنه وهي أجنبية منه فماتت قبل استيفائه لم يكن لابنه المطالبة ، فان كان لها ابن آخر من غيره - كان له استيفاءه ، فله اذامات بعد - المطالبة ، ويحد الابن بقذف كل واحد من آباءه وامهاته ، وان علوا ، ويحد بقذف على وجه الغيرة ، ويشترط لاقامة الحد - مطالبة المقذوف - واستدامة الطلب الى اقامته : بالاي عفو - وألا يأتى القاذف ببينة ما قذفه به - وألا يصدقه المقذوف - وألا يلا عن القاذف ان كان زوجاً ، وهو حق الآدمي ، ولا يستحلف فيه ، ولا يقبل رجوعه عنه (٢) ويسقط بعفو المقذوف ولو بعد طلبه : لاعن بعضه . وان قال : اذقنى قذفه - عزر القاذف فقط ، وليس للمقذوف استيفاء بنفسه ، وقذف غير المحصن :

(١) مرجع الضمير . القاذف

(٢) لا يستحلف فيه المنكر مع كونه حق آدمي لانه ليس من الحقوق المالية ولا تعلق له بها ، ولا يقبل رجوع القاذف بخلاف حد الزنا لان الثاني حق الله تعالى

كشرك ؛ وذمى ، وقن ، ولو كان القاذف سيده ، ومسلم له دون عشر سنين ، ومسلمة لها دون تسع سنين ، ومن ليس بعفيف - يوجب التعزير فقط . وحق طلب تعزير القن اذا قذف - له : لالسيدة . والمحصن هنا هو : الحر ، المسلم ، العاقل ، الذى يجامع مثله ، العفيف عن الزنا ظاهرا ولو ثابا من زنا ، او ملاعنة ، وولدها وولد زنا : كغيرها ، فيحد من قذفهما . ومن ثبت زناه منهما ، أو من غيرهما بيينة ، أو شهد به شاهدان أو أقر به ولو دون أربع مرات ، أو حد للزنا - فلا حد على قاذفه ويعزر ، ولو قال لمن زنى فى شركه ، أو كان مجوسيا تزوج بذات محرم بعد أن أسلم : يازانى - فلا حد عليه اذا فسر به بذلك ، ويعزر ، ولا يشترط فى المقدوف البلوغ ، بل يكون مثله يطاء أو يوطأ : كبن عشر وابنة تسع ، ولا يقام عليه الحد حتى يبلغ المقدوف ويطالب به بعد بلوغه وليس لولى المطالبة عنه ، وكذا لو جن المقدوف ، أو اغمى عليه قبل الطلب ، وان كان بعده أقيم : كما لو وكل فى استيفاء القصاص ثم جن أو اغمى عليه . وان قذف غائبا اعتبر قدومه وطلبه : الا ان يثبت انه طال به فى غيبته فيحد . وان كان القاذف مجنونا ، أو مبرسما ، أو نائما أو صغيرا - فلا حد عليه ، بخلاف السكران . وان قال لحرمة مسلمة : زنى وأنت صغيرة ، وفسره بصغر عن تسع - لم يحد . ويعزر ، وكذلك ان قذف صغيرا له دون عشر سنين . وان فسر به بتسع فأكثر من عمرها أو بعشر فأكثر من عمره - حد . وان قال القاذف للمقدوف : كنت انت صغيرا حين قذفتك ، فقال : بل كبيرا ، فالقول قول القاذف . وان أقام

كل منهما بينة بدعواه ، وثانئا مطلقتين ، أو مؤرختين تاريخين مختلفين
فهما قذفان يوجبان التعزير ، والحد . وإن بينتا تاريخا واحدا ، فقالت
احدهما : وهو صغير ، وقالت الأخرى : وهو كبير - تعارضتا ، وسقطتا
وكذا لو كان تاريخ بينة المقدوف قبل تاريخ بينة القاذف . وإن قال
لحرمة مسلمة : زينيت وأنت نصرانية ، أو أمة ، ولم تكن كذلك - حد
وإن لم يثبت ذلك وأمكن - حد أيضا ، وكذا لو قذف مجهولة النسب
وادعى رقها وأنكرته . وإن كانت كذلك لم يحد . وإن قالت : أردت
قذفي الحال فانكرها لم يحد ، ولو قال : زينيت وأنت مشركة ، فقالت :
أردت قذفي بالزنا والشرك ، فقال : بل أردت قذفك بالزنا اذ كنت
مشركة - فقلوله مع يمينه ، وهكذا إن قال : زينيت وأنت عبد . وإن قال
لها : يا زانية ، ثم ثبت زناها في حال كفرها لم يحد ؛ ولو قذف من أقرت
بزنا مرة - فلا لعان . ويعزر . ومن قذف محصنا فرأى احصانه قبل اقامة
الحد لم يسقط الحد عن القاذف . وإن وجب الحد على نفي ، أو مرتد
فلحق بدار الحرب ثم عاد لم يسقط عنه

فصل : - والقذف محرم : إلا في موضعين : - أحدهما : إن يرى امرأته
تزني في طهر لم يصبها فيه ، فيعتزلها ، ثم تلد ما يمكن أنه من الزاني -
فيجب عايه قذفها ونفي ولدها - وفي المحرر وغيره وكذا لو وطئها في
طهر زنت فيه وظن أن الولد من الزاني ، وفي الترغيب نفيه محرم مع
التردد : - والثاني : أن يراها تزني ولم تلد ما يلزم نفيه ، أو يستفيض
زناها في الناس ، أو أخبره بثقة ، أو يرى رجلا يعرف بالفجور يدخل
إليها ، زاد في الترغيب خلوة - فيباح قذفها ، ولا يجب ، وفراقها أولى

من قذفها . وان أنت بولد يخالف لونه لونهما ، أو يشبه رجلا غير والديه - لم يبح نفيه بذلك : ما لم تكن قرينة . وان كان يعزل عنها لم يبح له نفيه ، ولا يجوز قذفها بخبر من لا يوثق بخبره ولا برؤيته رجلا خارجا من عندها من غير أن يستفيض زناها مع قرينة

فصل :- وصريح القذف ما لا يحتمل غيره : نحو يازان ، يا عاهر زنى فرجك بالوط ، (١) يامعفوج ، يامنوك قد زنت أو أنت أزنى الناس : فتح التاء أو كسرهما للذكر والأثني في قوله : زنت ، أو أنت أزنى من فلانة يحد للمخاطب ، وليس بقاذف لفلانة (٢) أو قال لرجل : يازانية ، أو يانسمة زانية ، ولا امرأة يازان ، أو ياشخصا زانيا ، أو قذفها أنها وطئت في دبرها ، أو قذف رجلا بوط ، امرأة في دبرها ، أو قال لها يامنوك ، ان لم يفسره بفعل زوج ، أو سيدا إذا كان القذف بعد حريتها وفسره بفعل السيد قبل العتق ولا يقبل قوله بما يحيله : ويحد ، فان ، قال : أردت زانى العين أو عاهر اليد أو يالوطى أنك من قوم لوط ، أو تعمل عمل قوم لوط : غير اتيان الذكور ونحوه - لم يقبل ، وكل ما لا يجب الحد بفعله لا يجب على القاذف به كوط ، البهيمة ، والمباشرة دون الفرج والوط ، بالشبهة وقذف المرأة بالمساحقة ، أو بالوط ، مكرهة . والقذف باللمس ، والنظر ، وقوله : لست لأبيك ، أو لست بولد فلان : قذف لأمه : الا أن يكون منفيا بلعان لم يستلحقه أبوه ، ولم يفسره بزنا أمه ، ولذا أن نفاه عن قبيلته ، أو قال : يا ابن الزانية . وان نفاه عن أمه . أو قال : ان لم تفعل

(١) العفج بمعنى النكاح

(٢) مراده بفلانة - المذكور مع صيغة التفضيل في قوله . أنت أزنى من فلانة

كذا فليست بابن فلان ، أورمي بحجر فقال : من رمانى فهو ابن الزانية ولم يعرف الرامى ، أو اختلف اثنان فى شىء فقال أحدهما : الكاذب ابن الزانية . فلا حد . وإن كان يعرف الرامى فقاذف . وإن قال لولده : لست بولدى فهو كناية فى قذف أمه ، يقبل تفسيره بما يحتمله . وزنأت فى الجبل مهموزا - صريح ، ولوزاد فى الجبل ، أو عرف العرية كما لو لم يقل فى الجبل ، أو لحن لحننا غير هذا وإن قال لرجل : زנית بفلاته ، أو قال لها : زنى بك فلان ، أو يا ابن الزانيين كان قاذفالمما بكلمة واحدة . وإن قال : يانا كح أمه ، وهى حية فعليه حدان ، نصا ، ويازانى ابن الزانى . كذلك إن كان أبوه حيا ، وإن أقر أنه زنى بامرأة فهو قاذف لها ، ولو لم يلزمه حد الزنا باقراره

فصل :- وكنايته ، والتعريض . نحو : زنت يداك ، أو رجلاك أويدك ، أو رجلك ، أو بدنك ونحو قوله لامرأة رجل : قد فضحتك ، وغطيت أو نكست رأسه ، وجعلت له قرونا ، وعلقت عليه اولادا من غيره ، وافسدت فراشه ، أو يقول لمن يخاصمه : يا حلال ابن الحلال ، ما يعير كل الناس بالزنا ، أو يا فاجرة ، يا قحبة ، أو يا خبيثة ، أو يقول لعربى : يا نبطى ، أو يا فارسى ، أو يارومى ، أو يقول لأحدهم : يا عربى ، أو قال ما انا بزان ، أو ما امى زانية ، أو يا خنيث ، بالنون ، أو يا عفيف ، يا نظيف ، أو يسمع رجلا يقذف رجلا فيقول : صدقت ، أو صدقت فيما قلت ، أو أخبرنى أو أشهدنى فلان أنك زנית ولذبه فلان ، أو قال : يا ولد الزنا قال فى الرعاية : أو قال لها لم اجدك عذراء . وفى الكافى : يا ولد الزنا قاذف

لأمه ، فهذه كناية : ان فسره بالزنا فهو قذف ، وان فسره بما احتمله غير القذف قبل مع يمينه ، وعزر ، وان كان نوى الزنا بالكناية لزمه الحد باطنا ، ويلزمه اظهار نية ، ويعزر بقوله : يا كافر ، يا منافق ، يا سارق ، يا أعور ، يا أفتع ، يا أعمى ، يا مقعد ، يا ابن الزمن الأعمى الأعرج ، يا نمام ، يا حرورى ، يا مرأتى ، يا مرأى ، يا فاسق ، يا فاجر ، يا حمار ، يا تيس ، يا رافضى ، يا خبيث البطن ، أو الفرج ، يا عدو الله يا جائر ، يا شارب الخمر ، يا كذاب ، يا كاذب ، يا ظالم ، يا خائن ، يا مخنث ، يا مأبون ، أى : معيوب زنت عينك ، يا قرنان ، يا قواد ، يا معرض ، يا عرصة ، ونحوهما : يا ديوث ، يا كشحان ، يا قرطبان ، يا علق ياسوس ، ونحو ذلك

فصل : — وان قذف أهل بلد أو جماعة لا يتصور الزنا من جميعهم عادة — لم يحذ ، وعزر : كسبهم بغيره ولو لم يطلبه احد منهم . وان قال لامرأته : يا زانية فقالت : بك زنيت — لم تكن قاذفة ، وسقط عنه الحد بتصديقها ، ولا يجب عليها حد القذف ، لأنه يمكن الزنا منها به من غير أن يكون زانيا : بأن يكون قد وطئها بشبهة ، ولا يجب عليها حد الزنا لأنها لم تقر أربع مرات . ومن قذف له موروث حى : محجور عليه أولا ، أما : كان أو غيرها — لم يكن له ان يطالب فى حياته بموجب قذفه فان مات وقد طالب به صار للوارث بصفة ما كان للموروث اعتبارا باحصائه (١) وان قذف ميت : محصن ، أولا ، ولو من غير امهات

(١) انما اشترط فى انتقال استحقاق الحد الى الوارث أن يكون الموروث طلبه قبل موته لأن الحد حق من الحقوق فلا يملكه الوارث الا اذا طلبه مورثه . ولما كان انتقال الحد للوارث لأن القذف قدح فى نسبه اشترط أحصان الوارث ،

الوارث - حد قاذف بطلب وارث محصن خاصة ، وان كان الوارث غير محصن فلا حد ، وثبت حد قذف الميت والقذف الموروث لجميع الورثة حتى الزوجين ، وان عفا بعضهم حد للباقي كاملا . ومن قذف النبي صلى الله عليه وسلم ، أو أمه - كفر . وقتل ، ولو تاب ، نسا ، أو كان كافرا ملتزما فاسلم : لا ان سبه بغير القذف ثم أسلم - وتقدم آخر باب أحكام الذمة ، وكذا كل أم نبي غير نبينا ، قاله ابن عبدوس في تذكرته ولعله مراد غيره . وان قذف جماعة يتصور منهم الزنا عادة بكلمة واحدة فحد واحد اذا طالبوا ولو متفرقين أو واحد منهم ، فيحد لمن طلب ، ثم لاحد بعده ، وان اسقطه أحدهم فغيره المطالبة ، واستيفاءه وسقط حق العافي ، وان كان بكلمات حد لكل واحد حدا ، ومن حد لقذف ثم اعاده أو بعد لعانه ؛ لم يعد عليه الحد ، ويعزر ، ولا لعان ، وان قذفه بزنا آخر حد مع طول الزمن ، والا فلا ، وان قذف رجلا مرات بزنا اوزنيات ولم يحد - فحد واحد

فصل :- تجب التوبة من القذف ، والغيبة ، وغيرهما ، ولا يشترط لصحتها من ذلك اعلامه (١) ولأن في اعلامه دخول غم عليه ، وزيادة ايداء ، وقال القاضي والشيخ عبد القادر : يحرم اعلامه ، وقيل : أن علم به المظلوم ، والا دعائه ، واستغفر ؛ ولم يعلمه ، وذكره الشيخ وهذا معنى قول المصنف . اعتبارا باحصائه ، وان لم يكن محصنا فليس الا التعزير كما تقدم ، وكما وضحه عقب ذلك

(١) يريد لا يشترط في التوبة من الغيبة مثلا اعلام المعتاب أو المقذوف مما يحدث به في شأنه

عن أكثر العلماء ، وقال : وعلى الصحيح من الروايتين لا يجب الاعتراف ، ولو سأله فيعرض ولو مع استحلافه ، لأنه مظلوم ، لصحة توبته ، ومع عدم التوبة والاحسان — تعريضه كذب ، ويمينه غموس (١) قال : واختار اصحابنا لا يعلمه ، بل يدعو له في مقابلة مظلمته ، وقال : ومن هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم « ايما مسلم شتمته ، أو سبته ، فاجعل ذلك له صلاة ، وزكاة ، وقربة تقربه بها اليك يوم القيامة » وقال أيضا : زناه بزوجة غيره ، كالغيبية ، ولو أعلمه بما فعل ولم يدينه فحاله فهو كبراء منه وفي الغيبة : لا يكفي الاستحلال المبهم ، فان تعذر فيكثر الحسنات ، ولو رضى أن يشتم أو يغتاب أو ينجى عليه ونحوه لم يبيح ذلك ، ويأتي لذلك تنمة في باب شروط من تقبل شهادة

باب حد السكر

كل شراب أسكر كثيره فقليله حرام ، من أى شئ كان ؛ ويسمى خمرًا ، ولا يجوز شربه للذة ، ولا لتداو ، ولا عطش - بخلاف ماء نجس ولا غيره ، الا لمسكره ، أو مضطر اليه لدفع لقمة غصر بها ، وليس عنده ما يسيغها ، ويقدم عليه بول ، ويقدم عليهما ماء نجس - وفي المغنى

(١) حاصل هذه الفقرة أنه لو سب انسان غيره ظلمًا فله أن يتوب من غير اشتراط اعلامه وذلك كما تقدم ، وقيل اذا وصل الى علم المظلوم ما حدث في شأنه فيجب اعلامه بمعنى الاعتذار اليه حتى تصح التوبة ، وان لم يصل اليه دعا واستغفر له المتحدث في شأنه ، واذا استحلف المظلوم من وقع في شأنه كان للثاني أن يعرض في يمينه وقول المصنف لانه مظلوم - تعليل لحق الاستحلاف ، بقوله : لصحة توبته - تعليل لجواز التعريض على سبيل اللف والنشر والله أعلم

وغيره : ان شربها لعطش ، فان كانت ممزوجة بما يروى من العطش أيسحت لدفعه عند الضرورة ، وان شربها صرفا ، او ممزوجة بشيء يسير لا يروى من العطش لم تبح ، وعليه الحد - انتهى ، واذا شربه الحر المسلم المكلف مختارا عالما ان كثيره يسكر : سواء كان من عصير العنب ، أو غيره من المسكرات ، قليلا كان أو كثيرا ، ولو لم يسكر الشارب فعليه الحد : ثمانون جلدة ، والريق أربعون ، ولا حد ولا أثم على مكروه على شربها سواء أكره بالوعيد ، أو بالضرب ، أو الجيء الى شربها : بأن يفتح فوه ويصب فيه ، وصبره على الأذى أولى من شربها ، ولذا كل ما جاز فعله لمكروه ؛ ولا على جاهل تحريمها ، فلو ادعى الجهل مع نشئه بين المسلمين لم يقبل ، ولا تقبل دعوى الجهل بالحد ، ويحد من احتقن به ، واستعط أو تمضمض به فوصل الى حلقة ، أو أكل عجينا لت به ، فان خبز العجين فأكل من خبزه لم يحد ، وان ثرد في الخمر ، أو اضطبع به ، أو طبخ به لحما فأكل من مرقه - حد ، ولو خلطه بماء فاستهلك فيه ثم شربه ، أو داوى به جرحه لم يحد ، ولا يحد ذمى ، ولا مستأمن بشربه ، ولورضى بحكمنا ، لأنه يعتقد حله ، ويثبت شربه باقراره مرة : كقذف ، ولو لم توجد منه رائحة ، او شهادة رجلين عدلين يشهدان انه شرب مسكرا ولا يحتاجان الى بيان نوعه ؛ ولا انه شربه مختارا عالما انه مسكر ، ولا يحد بوجود رائحة منه ، لكن يعزر حاضر شربها ، ومتى رجع عن اقراره - قبل رجوعه : كسائر الحدود : غير القذف (١) ولو وجد

(١) الرجوع عن الاقرار مسقط للحد في حقوق الله تعالى كحد الشرب والقطع في السرقة لافي حقوق الآدميين كالقذف على ما يأتي مفصلا ان شاء الله تعالى

سكران أو تقاياها - حد ، وإذا أتى على عصير ثلاثة أيام بلياليهن - جرم ولو لم يوجد منه غليان : الا أن يغلى قبل ذلك فيحرم ، ولو طبخ قبل التحريم - حل ان ذهب ثلثاه ، نصا ، وقال الموفق والشارح ، وغيرهما الاعتبار في حله عدم الاسكار ، سواء ذهب بطبخه ثلثاه ، أو اقل ، أو أكثر . والنبيذ مباح : ما لم يغلى ، أو تأت عليه ثلاثة أيام ، وهو : ما يلقى فيه تمر ، أو زبيب ، أو نحوهما ليحلوا به الماء ، وتذهب ملوخته ، فان طبخ قبل غليانه حتي صار غير مسكر : كرب الخروب ، وغيره فلا بأس ، وجعل احمد وضع زبيب في خردل كعصير ، وانه ان صب عليه خل - أكل ، وان غلا غلب وهو غلب فلا بأس به نصا ، ولا يكره الانتباز في الدباء ، والحنتم ، والمزفت ، والمقير ، كغيرها (١) ويكره الخليطان وهو : ان ينتبذ عنبين ، كتمر وزبيب ، أو وبسر ، أو مذب وحده : ما لم يغلى ، أو تأت عليه ثلاثة أيام ، ولنبيذ كل واحد وحده ، ولا بأس بالفقاع ، والخمرة اذا فسدت خلا لم تحل ، وان قلب الله عنها فصارت خلا فهي حلال ، وتقدم في باب ازالة النجاسة

باب التعزير

وهو التأديب ، وهو واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة : كاستمتاع لا يوجب الحد ، واثيان المرأة المرأة ، واليمين الغموس ، لأنه لا كفارة فيها ، ولدعاء عليه ، ولعنه ، وليس لمن لعن ردها ، وكسرة ما لا قطع فيه ، وجناية لا قصاص فيها ، والقذف بغير الزنا ؛ ونحوه ،

(١) يريد : لا يكره جعل النبيذ في اناء من القرع اليابس أو اناء مطلى بالزفت أو

وكنهب ، وغصب ، واختلاس ، وسب صحابي ، وغير ذلك ، ويأتي في باب المرتد سب الصحابي بآثم من هذا ، وتقدم في باب القذف جملة من ذلك ، فيعزر فيها المكلف وجوبا ، وتقدم قول صاحب الروضة : اذاني ابن عشر ، أو بيت تسع عزرا ، وقال الشيخ ، لا نزاع بين العلماء ان غير المكلف كالصبي المميز يعاقب على الفاحشة تعزيرا بليغا ، وكذا المجنون يضرب على ما فعل لينزجر ، لكن لا عقوبة بقتل ، أو قطع وفي الرعاية الصغرى وغيرها : ما أوجب حدا على مكاف عزر به المميز كالقذف انتهى ، وان ظلم صبي صبيا ، أو مجنون مجنونا ، أو بهيمة بهيمة اقتصر للظلم من الظالم ، وان لم يكن في ذلك زجر : لكن لاقتصاص المظلوم وأخذ حقه ، وتقدم تأديب الصبي على الطهارة والصلاة ، وذلك ليتعود ، وكتاديه على خط ، وقراءة ، وصناعة وشبهها ، قال القاضي ، ومن تبعه : الا اذ شتم نفسه ، أو سبها فانه لا يعزر وقال في الأحكام السلطانية : اذا تشاتم والد وولده لم يعزر الوالد لحق ولده ، ويعزر الولد لحقه ، ولا يجوز تعزيره الا بمطالبة الوالد . ولا يحتاج التعزير الى المطالبة في هذه (١) وان تشاتما غيرهما عزز - قال الشيخ : ومن غضب فقال : مانحن مسلمون : ان أراد ذم نفسه لنقص دينه فلا جرح فيه ، ولا عقوبة انتهى ، ويعزر بعشرين سوطا بشرب مسكر في نهار رمضان بفطره ، كما يدل عليه تعليلهم ، مع الحد ، فيجتمع الحد والتعزير في هذه الصورة ، ولو توجه عليه تعزيرات على معاص شتى : فان تمحضت

(١) يعنى أن إقامة التعزير فيما عدا مسألة الوالد وولده لا تتوقف على طلب من أقيم لأجله بل للامام الحق في تنفيذه لأنه للتأديب فكان من الحقوق الدينية ، وقوله بعد : وان تشاتم غيرهما - يريد به غير الوالد وولده : كالجد مع ابن ابنه ، أو الخال أو الاخ الخ

لله واتحد نوعها ، أو اختلف - تداخلت ، وإن كانت لأدمى وتعددت :
 كان سبه مرات ، ولو اختلف نوعها ، أو تعدد المستحق كسب أهل
 بلد فكذلك . ومن وطئ أمة امرأته فعليه الحد إلا أن تكون أحلتها
 له فيجلد مائة ، ولا يرجم ، ولا يغرب ، وإن أولدها لم يلحقه نسبه ، ولا
 يسقط الحد بالاباحة في غير هذا الموضع . ولا يزداد في التعزير على عشر
 جلدات في غير هذا الموضع : إلا إذا وطئ جارية مشتركة فيعزر بمائة
 الأسوطا ، وعنه ما كان سببه الوطء كوطئه جاريته المزوجة ، وجارية
 ولده ، أو أحد أبويه ، والمحرمه ، برضاع ، ووطء ميتة ونحوه علما
 بتحريمه : إذا قلنا لا يحد فيهن - يعزر بمائة والعبد بخمسين الأسوطا ،
 واختاره جماعة ، وكذا لو وجد مع امرأته رجلا (١) ويجوز نقص
 التعزير عن عشر جلدات ، إذ ليس أقله مقدر ، فيرجع إلى اجتهاد
 الإمام ، والحاكم فيما يراه ، وما يقتضيه حال الشخص ، ولا يجرد للضرب
 بل يكون عليه القميص ، والقميصان كالحد ، وذكر ابن الصيرفي
 أن من صلى في الأوقات المنهى عنها يضرب ثلاث ضربات ، ويكون
 بالضرب ، والحبس ، والصفع ، والتوبيخ ، والعزل عن الولاية ، وإن
 رأى الإمام العفو عنه جاز ، ولا يجوز قطع شيء منه ، ولا جرحه ،
 ولا أخذ شيء من ماله . قال الشيخ : وقد يكون التعزير بالنيل من
 عرضه : مثل أن يقال له : يا ظالم يا معتدى ، وباقامته من المجلس ، وقال
 التعزير بالمسال سائغ اتلافا ، وأخذا ، وقول أبي محمد المقدسى : لا يجوز
 أخذ ماله منه - إلى ما يفعله الحكام الظلمة ، والتعزير يكون على فعل

(١) يريد أن ذلك الرجل الذي وجد مع الزوجة ولم يكن زنى بها يجلد مائة جلدة

المحرمات ، وترك الواجبات : فمن جنس ترك الواجبات من كنتم ما يجب
 بيانه : كالبائع المدلس ، والمؤجر ، والنالك ، وغيرهم من المعاملين ،
 وكذا الشاهد ، والمخبر ، والمفتي ، والحالم ونحوهم ، فان كنتم الحق سببه
 الضمان ، وعلى هذا لو كنتم شهادة كتماناً أبطل به حق مسلم ضمنه : مثل
 أن يكون عليه حق بيينة وقد اداه حقه ، وله بيينة بالاداء فتكنتم الشهادة
 حتي يغرم ذلك الحق ، فظاهر نقل حنبل وابن منصور سماع الدعوى
 والأعذار ، والتحليف في الشهادة . ومن استمنى بيده خوفاً من الزنا ،
 أو خوفاً على بدنه فلا شيء عليه اذ لم يقدر على نكاح ، ولو لامة ولا يجد
 ثمن أمة والا حرم ، وعزر ، وحكم المرأة في ذلك حكم الرجل ، فتستعمل
 شيئاً ، مثل الذكر ، وله ان يستمنى بيد زوجته وجاريته ، ولو اضطر
 الى جماع وليس ثم من يباح وطؤها حرم الوطء ، واذا عزره الحاكم
 أشهره لمصلحة ، كشاهد الزور ، ويأتى ، ويحرم بحلق لحيته ، لا تسويد
 وجهه ؛ وصلبه حيا ، ولا يمنع من أكل ووضوء ، ويصلى بالاياء ، ولا
 يعيد ، قال القاضي : ويجوز أن ينادى عليه بذنبه اذا تكرر منه ، ولم يقلع
 انتهى ، ومن لعن ذمياً أدب أدباً خفيفاً : الا أن يكون صدر منه ما يقتضى
 ذلك ، وقال الشيخ : يعزر بما يردعه ، وقد يقال بقتله للحاجة ، وقال
 يقتل مبتدع داعية ، وذكره وجهها ، وفاقا لمالك ، ونقل عن أحمد في الدعاة
 من الجهمية ، وقال في الخلوة بأجنبية ، واتخاذ الطواف بالهجرة ديناً ،
 وقول الشيخ : انذروا الى لتقضى حاجتكم ، واستغثوا بى : ان أصر ولم
 يتب - قتل (١) وكذا من تكرر شربه للخمر : ما لم ينته بدونه ، ونص

(١) الشيخ المنقول عنه ذلك كله هو العلامة ابن تيمية كما به الى ذلك المصنف

احمد في المبتدع الداعية، يحبس حتى يكف عنها، ومن عرف باذى الناس ومالههم حتى بعينه ولم يكف - حبس حتى يموت، أو يتوب، ونفقتة مدة حبسه من بيت المال ليدفع ضرره، ومن مات من التعزير لم يضمن

فصل :- ولا يجوز للجذماء مخالطة الأصحاء، عموما ولا مخالطة احد معين صحيح الا باذنه، وعلى ولاية الأمور منهم من مخالطة الاصحاء بأن يسكنوا في مكان منفرد لهم، وجوز ابن عقيل قتل مسلم جاسوس لكفار، وعند القاضي يعنف ذو الهيئة، ويعزير غيره، وفي الفنون : للسلطان سلوك السياسة، وهي الحزم عندنا، ولا تقف السياسة على ما نطق به الشرع، قال الشيخ: وقوله الله أكبر - كالدعاء عليه (١) ومن دعى عليه ظلما فله ان يدعو على ظالمه بمثل ما دعا به عليه، نحو أخزأك الله، او لعنك الله، او شتمه بغير فرية نحو: يا كلب، يا خنزير فله ان يقول له مثل ذلك، أو تعزيره، ومقتضى كلامه في موضع آخر أنه لا يلعن من لعنه كما تقدم، واذا كان ذنب الظالم افساد دين المظلوم لم يكن له ان يفسد دينه، لكن له ان يدعو عليه بما يفسد به دينه، مثل ما فعل، وكذا لو اقترى عليه الكذب لم يكن له ان يفترى

في أول الكتاب وجرى عليه ومعنى اتخاذ الطواف بالهجرة . أن يعتقد أن الطواف يقوم مقام الهجرة التي كانت قبل فتح مكة فان ذلك بدعة في الدين والله أعلم (١) معنى ذلك - أن يقول انسان الله أكبر على فلان فهذا يعتبر كالدعاء الموجب للتعزير وقوله بعد، بغير فرية - يعنى بغير كذب يعد قذفا

عليه الكذب ، لكن له أن يدعو الله عليه بمن يفترى عليه الكذب نظير ما افتراه ، وان كان هذا الافتراء محرما ، لان الله اذا عاقبه بمن يفعل به ذلك لم يقبح منه ولا ظلم فيه ، وقال : واذا كان له ان يستعين بمخلوق من وكيل ووال وغيرهما فاستعانت به بخالفه أولى بالجواز — انتهى .
وقال احمد : الدعاء قصاص ، وقال : فمن دعا — فما صبر (١)

فصل : — والقوادة التي تفسد النساء والرجال — أقل ما يجب عليها الضرب البليغ ، وينبغي شهرة ذلك بحيث يستفيض في النساء والرجال ، واذا أركبت دابة وضمت عليها ثيابها ، ونودى عليها : هذا جزء من يفعل كذا وكذا . كان من أعظم المصالح : قاله الشيخ ، وقال لولى الامر : كصاحب الشرطة ان يعرف ضررها ، اما حبسها ، او نقلها عن الجيران ، أو غير ذلك ، وقال سكنى المرأة بين الرجال ، والرجال بين النساء — يمنع منه ، لحق الله تعالى ، ومنع عمر بن الخطاب رضى الله عنه العزب ان يسكن بين المتأهلين ، والمتأهل ان يسكن بين العزاب ونفى شابا خاف به الفتنة من المدينة ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بنفى المخنثين من البيوت ، وقال : يعزر من يمسك الحية ، ويدخل النار ونحوه ، وكذا من ينقص مسلما بأنه مسلماني مع حسن اسلامه ، وكذا من قال لذمى : يا حاج ، او سمى من زار القبور والمشاهد حاجا : الا ان يسمى ذلك حجا يفند حج الكفار والضالين ، واذا ظهر كذب المدعى في دعواه بما يؤذى به المدعى عليه عزز لكذبه وأذاه

(١) يشير بذلك الى أنه بهذا يكون ترك الا فضل المطلوب على وجه الاستحباب

في قوله تعالى « ولمن صبر وغفر، ان ذلك لمن عزم الامور »

باب القطع في السرقة

وهي : أخذ مال محترم لغيره ، وأخراجه من حرز مثله ، لا شبهة فيه ، على وجه الاختفاء ، فلا قطع على منتهب ، ولا مختلس ، والاختلاس نوع من الخطف والنهب ، ولا على غاصب ، ولا خائن في ودیعة ، أو عارية ، أو نحوهما ، ولا جاحد ودیعة ، ولا غيرها من الامانات : الا العارية فيقطع بمجرد ما وبسرقة ملح ، و تراب ، وأحجار ، ولبن ؛ وكلاً وسرجين طاهر ، وثلج ، وصيد ، وفاكهة ، وطبيخ ، وذهب ، وفضة ومتاع ، وخشب ، وقصب ، ونورة ، وجص ، وزرنيخ ، ونخار وتوابل ، وزجاج

ويشترط في قطع سارق - ان يكون مكلفاً - مختاراً - وان يكون المسروق مالا - محترماً - عالماً به ، وبتحريمه - من مالكة ، أو نائبه ، ولو من غلة وقف وليس من مستحقه (١) ويقطع الطرار سرا : وهو الذي يسرق نصاباً من جيب انسان ، أو كفه ، أو صفته ، وسواء بسط ما أخذ منه المسروق ، أو قطع الصفن (٢) فأخذه ، أو أدخل يده في الجيب فأخذ ما فيه ، أو بعد سقوطه ، ويقطع بسرقة العبد الصغير الذي لا يميز ، فان كان كبيراً لم يقطع سارقه : الا أن يكون نائماً ، أو مجنوناً ، أو

(١) كذلك يشترط في القطع بالسرقة : كون المسروق نصاباً . وان يخرج السارق من حرز مثله وعدم شبهة الملك ، وثبوت السرقة بالشهود أو الاقرار ، وان يطالب المسروق بماله وستأبى هذه الشروط مفصلة

(٢) بط الثوب أو الجرح بمعنى شقه . والصفن بفتح الصاد وتسكين الفاء : الخريطة التي توضع فيها النقود وما في معناها

أعجميا لا يميز بين سيده وغيره في الطاعة ، لا بسرقة مكاتب ، وأم ولد
ويقطع بسرقة مال المكاتب : إلا أن يكون السارق سيده ، ولا يقطع
بسرقة حر وإن كان صغيرا ، ولا بما عليه من حل ، وثياب ، ولا بسرقة
مصحف ، ولا بما عليه من حل ، ولا بكتب بدع ، وتصاوير ، ولا بآلة
لهو كطنبور ، ومزمار ، وشبابة ، وإن بلغت قيمته مفصلا نصابا (١)
ولا بما عليهما من حل ، ولا بمحرم كخمر ، وخزير ، وميتة : سواء سرقة
من مسلم ، أو كافر ، ولا بسرقة صليب ، أو صنم من ذهب ، أو فضة ، ولا آنية
فيها خمر ؛ أو ماء ، ولا بسرقة ماء ، وسرجين نجس ، ويقطع بسرقة آناء نقد تبلغ
قيمه مكسرا نصابا ، وبسرقة دراهم ، أو دنانير فيها تماثيل ، وسائر كتب
العلوم الشرعية ، وعين موقوفة على معين ، وآناء معد للخل ، ولخمر ،
ووضعه فيه كسكين معد لذبح الخنازير ، وسيف حد لقطع الطريق (٢)
وإن سرق منديلا قيمته دون نصاب في طرفه دينار مشدود يعلم به —
قطع والا فلا ،

فصل :- ويشترط أن يكون المسروق نصابا ، وهو : ثمانية
دراهم ؛ أو ربع دينار ؛ أى مثقال ، أو عرض — قيمته : كأحدهما ، وتعتبر
قيمه حال إخراجه من الجزر ، فإن كان في النقد غش لم يجب القطع
حتى يبلغ ما فيه من النقد الخالص نصابا ، وسواء كان النقد مضروبا ،

(١) إله الله ولا قيمة لها شرعا مهما بلغت تكاليفها ولذلك قال : وإن بلغت قيمته
مفصلا يعنى على فرض أنه غير متماسك الأجزاء قبل أن يكون على هيئته المحرمة
(٢) يعنى أن وضع الخمر في الآناء لا يفقده ماليته : كما أن أعداد السيف لقطع
الطريق وإن كان محرما لا يخرج عن كونه متمولا ذا قيمة

أو تبرأ أو حليا ، أو مكسرا ، ويضم أحد التقدين الى الآخر بالاجزاء في تكميل النصاب ، وان سرق عرضا قيمته نصاب ثم نقصت قيمته بعد اخراجه : قبل الحكم أو بعده قطع وان ملكه بيع ؛ أو هبة أو غيرهما بعد اخراجه من الحرز ؛ وبعد رفعه الى الحالك قطع : لا قبل رفعه ، لتعذر شرط القطع ؛ وهو الطلب ، وان وجدت السرقة ناقصة ولم يعلمه هل كانت ناقصة حين السرقة أو بعدها لم يقطع . وان دخل الحرز فذبح منه شاة أو شق ثوبا قيمة كل منهما نصاب فنقصت عن النصاب ، ثم أخرجهما ناقصتين ، أو أتلفهما أو غيرهما فيه وقيمتهم نصاب : بأكل أو غيره لم يقطع ، وإذا ذبح السارق المسروق — حل . وان سرق فرد خف قيمته منفردا درهم ، ومع الآخر أربعة لم يقطع ، وان أتلفه لزمه ستة (١) وكذا الحكم لو سرق جزءا من ثياب ، ونظائره ، وان اشترك جماعة في سرقة نصاب واحد فأكثر — قطعوا : سواء أخرجه جملة ، كتحليل اشتراكوا في حمله أو أخرج كل واحد جزءا : دخلوا الحرز معا ، أو دخل احدهم فخرج بعض النصاب ، ثم دخل الباقيون فخرجوا باقيه ، فان كان فيهم من لا قطع عليه ، لشبهة أو غيرها : كأبي المسروق منه قطع الباقيون . وان اعترف اثنان بسرقة نصاب ، ثم رجع أحدهما — قطع الآخر وحده ، وكذا لو أقر بمشاركة آخر في سرقة نصاب ، ولم يقر الآخر ، ولو سرق جماعة نصابا — قطع ، وان هتك اثنان حرزا فدخلاه فخرج أحدهما نصابا وحده أو دخل أحدهما فقدمه الى باب النقب ، أو وضعه في النقب ، وأدخل الآخر يده فخرجه — قطعاً ، وان دخلا دارا ، وأحدهما في سفلها جمع

(١) من هذه الستة درهما قيمة الفرد الثالث ، وأربعة : ارش التفريق

المتاع ، وشده بجبل ، والآخر فى علوها مد الحبل فرمى به وراء الدار قطعاً ، وان رماه الداخل الى خارج ، أو ناوله فآخذه الآخر ، أو لا أو أعاده فيه أحدهما — قطع الداخل وحده وان اشتركا فى النقب . وان نقب أحدهما ودخل الآخر فآخذه فلا قطع عليهما ولو تواطأ

فصل :- ويشترط أن يخرج من الحرز ، فان وجد حرزا مهتوكا ، أو بابا مفتوحا فآخذ منه فلا قطع . وان هتك الحرز فابتلع فيه جوهرًا ، أو ذهبًا فخرج به ، ولو لم يخرج منه ما ابتلعه (١) أو نقب وترك المتاع على بهيمة فخرجت به ولو لم يسقها ، أو فى ماء جار فآخذه أو راكد ففتحه فآخذه ، أو على جدار ، أو فى الهواء فإطارته الريح أو أمر صغيراً أو معتوها ان يخرج ففعل ، أو رمى به خارجاً ، أو جذبه بشيء ، أو استتبع سخل شاة ، أو فصيل ناقة ، أو غيرها : مثل ان يشتري الأم ، والسخل على ملك الغير فى حرز ، فيأتى بالأم الى مكان السخل ويريه أمه حتى يتبعها ، وكذلك العكس ان يأتى مكان أمه وهى فى حرز ماله كما حتى يستتبع الأم سخلها : بان يبعثه عليها حتى تتبعه — قطع : الا ان يتبعها من غير استتباع ، وان تطيب فى الحرز بما لو اجتمع بعد تطيبه وخروجه من الحرز لبلغ نصاباً ، أو هتك الحرز وأخذ المال وقتاً آخر ، أو أخذ بعضه ثم أخذ بقيته وقرب ما بينهما ، أو فتح أسفل كوة نفج العسل شيئاً فشيئاً ، أو أخرجه الى ساحة دار ، أو خان من بيت مغلق من الدار أو الخان : فتحه ، أو نقبه أو احتلب لبناً من ماشية فى الحرز وأخرجه — قطع ، فان شرب اللبن

(١) يعنى ولو لم يقدر على اخراج المسروق الذى ابتلعه من جوفه مثلاً

في الحرز ، أو شرب منه فانتقص النصاب ، أو ترك المتاع في ماء راكد فانفتح من غير فعله فخرج به ، أو اخرج النصاب في مرتين وبعد ما بينهما : مثل ان كانا في ليلتين ، أو ليلة واحدة وبينهما مدة طويلة ، أو علم قردا ، أو نحوه السرقة فسرق - لم يقطع ، وعليه الضمان . وإن جر خشبة فאלقاها بعد أن اخرج بعضها من الحرز فلا قطع عليه : سواء اخرج منها ما يساوى نصابا ، أولا ، لأن بعضها لا ينفرد عن بعض وكذلك لو أمسك الغاصب طرف عمامة ، والطرف الآخر في يد مالكها لم يضمها ، وكذلك لو سرق ثوبا أو عمامة فاخرج بعضها

فصل : — وحرز المال ما جرت العادة بحفظه فيه ، ويختلف باختلاف الأموال والبلدان ، وعدل السلطان وجوره ، وقوته وضعفه فحرز الاثمان والجواهر والقماش في الدور والدكاكين في العمران — وراء الأبواب والأغلاق الوثيقة ، والصندوق في السوق حرز وشم حارس ، والا فلا ، فإن لم تكن الأبواب مغلقة ولا فيها حافظ فليست حرزا ، وإن كان فيها خزائن مغلقة فالحزائن حرز لما فيها ، وما خرج عنها فليس بمحرز ، وأما البيوت التي في البساتين والطرق والصحراء : فإن لم يكن فيها احد فليست حرزا : مغلقة كانت أو مفتوحة ، فإن كان بها نائم وهي مغلقة فهي حرز : والا فلا ، وكذا خيمة ، وخرقات ونحوهما ، وإن كان لا بسا ثوبا ، أو متوسدا له : نائما أو مستيقظا ، أو مفترشا ، أو متكئا عليه ، في أى موضع كان من بلد أو برية ، أو نائما على حجر فرسه ، ولم يزل عنه ، أو نعله في رجله — فحرز ، فإن تدحرج

عن الثوب زال الحرز ، وان كان الثوب او غيره من المتاع بين يديه
 كبز البزازين ، وقماش الباعة ، وخبز الخباز بحيث يشاهده وينظر اليه
 فهو حرز . وان نام ، او كان غائبا عن موضع مشاهدته فليس بمحرز
 وان جعل المتاع في الغرائر وعلم عليها أى شدها بخيط ونحوه . ومعها
 حافظ يشاهدها فحرزة ، والا فلا ، وحرز سفن في شط بربطها ، وحرز
 بقل ، وباقلاء ، وطبيخ ، وقدورة ، وخزف — وراء الشرائح ، وهى :
 من قصب أو خشب اذا كان بالسوق حارس ، وحرز حطب وخشب
 وقصب — الحظائر : كما لو كان في فندق مغلق عليه ، وحرز مواش
 الصبر (١) ، وفي المرعى بالراعى ونظره اليها اذا كان يراها فى الغالب ، وما
 نام عنه منها فقد خرج عن الحرز ، وحرز حمولة ابل سائرة بتقطيرها
 مع قائد يراها بحيث يكثر الالتفات اليها ويراعياها ، وزمام الأول منها
 بيده ، والحافظ : الراكب فيما وراءه - كقائد (٢) او بسائق يراها :
 سواء كانت مقطرة أولا ، وان كانت باركة : فان كان معها حافظ لها ولو
 نائما ، وهى معقولة فهى محرزة ، وان لم تكن معقولة وكان الحافظ ناظرا
 اليها بحيث يراها فهى محرزة ، وان كان نائما او مشغولا عنها فلا ، فان سرق
 من احوال الجمال السائرة المحرزة متاعا قيمته نصاب ، أو سرق الجمل قطع . وان
 سرق الجمل بما عليه وصاحبه نائم عليه لم يقطع ، وان لم يكن صاحبه عليه قطع ،
 وهذا التفصيل فى الأبل التى فى الصحراء ، فاما التى فى البيوت والمكان المحصن
 على الوجه الذى ذكرناه فى الثياب فهى محرزة ، وحكم سائر المواشى كالابل

(١) الصبر بضم الصاد وفتح الباء : بمعنى الحظائر

(٢) يريد أن الراكب على البعير الأول اذا كان يكثر الالتفات الى ما وراءه فهو حرز

باعتبار ذلك فى القائد

وحرز ثياب في حمام . أو في اعدال . وغزل في سوق ، أو خان ، وما كان مشتركاً في الدخول اليه - بحافظ كقعوده على المتاع ، وان فرط حافظ فنام أو اشتغل فلا قطع ، وبضمن الحافظ ولو لم يستحفظه ، وان استحفظ رجل آخر متاعه في المسجد فسرق : فان فرط في حفظه فعليه الغرم ان كان التزم حفظه واجابه الى مأسأله ، وان لم يجبه لكن سكت لم يلزمه غرم ، ولا قطع على السارق في الموضعين ، وان حفظ المتاع بنظره اليه وقربه منه فلا غرم عليه ، وعلى السارق القطع ، وحرز كفن مشروع في قبر على ميت ولو بعد عن العمران اذا كان القبر مطموما الطم الذي جرت به العادة ، وهو ملك له ، فلو عدم الميت وفيت منه ديونته ، والافه وميراث ، فن نبش القبر واخذ الكفن قطع ، والخصم فيه الورثة ، فان عدموا فنائب الامام ، ولو كفنه أجنبي فكذلك ، وان أخرجه من اللحد ووضع في القبر من غير أن يخرج منه فلا قطع ؛ وان كفن رجل في اكثر من ثلاثة لفائف ، أو امرأة في أكثر من خمس فسرق الزائد عن ذلك ، أو ترك في تابوت فسرق التابوت ، أو ترك معه طيب مجموع ، أو ذهب ، أو فضة ، أو جوهر - لم يقطع بأخذ شيء من ذلك لأنه ليس بمشروع ؛ وحرز جدار الدار كونه مبنيًا فيها اذا كانت في العمران أو في الصحراء وفيها حافظ ، فان أخذ من أجزاء الجدار أو خشبه ما يبلغ نصاباً وجب قطعه : لا ان هدم الحائط ولم يأخذه ، وان كانت الدار في الصحراء لا حافظ لها فلا قطع على من أخذ من جدارها شيئاً ، وحرز الباب تركيبه في موضعه : مغلقاً كان أو مفتوحاً

وعلى سارقه القطع ان كانت الدار محرزة بما ذكرناه ، واما أبواب الخزائن في الدار : فان كان باب الدار مغلقا فهي محرزة : مغلقة كانت او مفتوحة وان كان مفتوحا لم تكن محرزة : الا ان تكون مغلقة او يكون في الدار حافظ ، وحلقة الباب ان كانت مسمرة فهي محرزة فان سرق باب مسجد منصوبا ، او باب الكعبة المنصوب ، او سرق من سقفه او جداره أو تأزيره شيئا قطع ، لا بسرفة ستائر الكعبة ولو كانت مخيطة عليها (١) ولا بسرفة قناديل مسجد وحصره ونحوه اذا كان السارق مسلما (٢) والا قطع ومن سرق من ثمر شجر ، او جمار نخل وهو : الكثر قبل ادخاله الحرز كأخذه من رؤس نخل وشجر من البستان لم يقطع ، ولو كان عليه حائط وحافظ ، ويضمن عوضه مرتين (٣) ومن سرق منه نصابا بعد ايوانه الحرز بكجرين ونحوه ، او سرق من شجرة في دار محرزة - قطع ، ولذا المشاة تسرق من المرعى من غير ان تكون محرزة تضمن بمثل قيمتها ولا قطع ، كثمر وكثر ، وما عدا هن يضمن بقيمته مرة واحدة ، او بمثله ان كان مثليا ، ولا قطع في عام مجاعة ، عاما ، نصا ، اذا لم يجد ما يشتريه او ما يشتري به ، واذا سرق الضيف من مال مضيفه من الموضع الذي

(١) عللوا ذلك بان الستائر على الكعبة ليست في حرزها الشرعي

(٢) وعدم القطع هنا لأن تلك الأشياء مما ينتفع بها المسلمون فللسارق شبهة ملك فيها

(٣) انما غرم مثل القيمة مرتين في الثمر لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث

اجاب به عن سؤال بشأن ذلك الحكم «ومن خرج بشيء منه - يريد الثمر - فعليه غرامة

مثله» وحكمة ذلك معقولة وهي ان النفس كثيرة التطلع الى الثمر فتضعيف الغرم فيه

مما يردع عن تناوله بطريق السرقة

انزله فيه او موضع لم يحرزه عنه لم يقطع ، وان سرق من موضع محرز عنه : فان كان منعه قراه فسرقة بقدره لم يقطع ، وان لم يمنعه قطع واذا احرز المضارب مال المضاربة ، أو الوديعة ، أو العارية ، أو المال الذي وكل فيه فسرقه اجنبي فعليه القطع ، وان غصب عينا أو سرقها واحرزها فسرقها سارق ، او غصب بيتا فاحرز فيه ماله فسرقه منه اجنبي لم يقطع

فصل : — ويشترط انتفاء الشبهة ، فلا يقطع بسرقة مال ولده وان سفل وسواء في ذلك الأب ، والأم ، والابن ، والبنت ، والجد ، والجدة من قبل الام أو الأب ، ولا بسرقة مال والده وان علا ، ويقطع سائر الأقارب بالسرقة من مال أقاربهم : كالأخوة والأخوات ، ومن عداهم ، ولا يقطع العبد بسرقة مال سيده ، وأم الولد والمدير والمكاتب كالقن ، ولا سيد المكاتب بسرقة ماله ، وكل من لا يقطع الانسان بسرقة ماله لا يقطع عبده بسرقة ماله : كأبائه ، وأولاده ، وغيرهم ، ولا مسلم بسرقة من بيت المال ، ولو عبدا ان كان سيده مسلما ، ولا بالسرقة من مال له فيه شرك ، او لأحد ممن لا يقطع بالسرقة منه ، ولا بالسرقة من غنيمة له فيها حق ، او لولاه ، او لوالده ، او سيده . وان لم يكن من الغانمين ولا من أحد ممن ذكرنا فسرقة منها قبل اخراج الخمس - لم يقطع ، وان اخرج الخمس فسرقة من أربعة الأخماس - قطع ، وان سرق من الخمس - لم يقطع ، وان قسم الخمس خمسة أقسام فسرقة من خمس الله ورسوله لم يقطع ، وان سرق من غيره قطع : الا أن يكون من أهل ذلك الخمس ، ولا يقطع أحد الزوجين بسرقة من مال الآخر ، ولو

من محرز عنه ، ويقطع المسلم بالسرقة من مال الذمي ، والمستأمن ،
ويقطعان بسرقة ماله : كقود ، وحد قذف ، وضمان متلف ، وان زنى
المستأمن بغير مسلمة لم يقيم عليه الحد ، نصا ؛ كحد خمر ، وتقدم في باب
حد الزنا ، ويقطع المرتد اذا سرق ؛ فان قال السارق : الذى أخذته ملكى
كان عنده وديعة ، اورهنا ، او ابتعته منه ، او وهبه لى او أذن لى فى أخذه
او فى الدخول الى حرزه او غصبه منى او من أبى او بعضه لى - فالقول
قول المسروق منه مع يمينه ، فان حاف سقط دعوى السارق ، ولا
قطع عليه ولو كان معروفا بالسرقة ، لأن صدقه محتمل ، وان نكل
قضى عليه بالنكول

فصل :- واذا سرق المسروق منه مال السارق ، او المغصوب
منه مال الناصب : من الحرز الذى فيه العين المسروقة او المغصوبة
ولو متميزة ، أو أخذ عين ماله فقط ، او ومعه نصاب من مال المتعدى
لم يقطع ، وان سرق منه نصابا من غير الحرز الذى فيه ماله او سرق
من مال من له عليه دين وهما باذلان غير ممتنعين من ادائه ، او قدر المالك
على أخذ ماله فتركه وسرق من مال المتعدى ، او الغريم - فعليه القطع
وان عجز عن استيفائه ، او ارش جنايته فسرق قدر دينه او حقه فلا
قطع ، وان سرق اكثر من دينه فكل المغصوب منه اذا سرق اكثر من
دينه على ما مضى ومن قطع بسرقة عين فعاد فسرقها قطع : سواء سرقها
من الذى سرق منه ؛ او من غيره . ومن سرق مرات قبل القطع اجزاء
جد واحد عن جميعها ، ولو سرق المال المسروق او المغصوب اجنبي لم

يقطع . ومن آجر داره ، أو أعارها ثم سرق منها مال المستعير أو المستأجر قطع

فصل :- ويشترط ثبوت السرقة - اما بشهادة عدلين يصفان

السرقة والحرز ، وجنس النصاب ، وقدره ، واذاوجب القطع بشهادتهما لم يسقط بغيتهما ؛ ولا موتهما ، ولا تسمع البينة قبل الدعوى ، وان اختلف الشاهدان فشهد أحدهما أنه سرق يوم الخميس ، أو من هذا البيت ، أو سرق ثورا ، أو ثوبا أبيض ، أو عروبا ، وشهد الآخر أنه سرق يوم الجمعة ، أو من البيت الآخر ، او بقرة ، او حمارا ، او ثوبا أسود ، او مرويا - لم يقطع : كما لو اختلفا في الذكورية ، والانوثية - أو باعتراف مرتين يذكر فيه شروط السرقة : من النصاب ، والحرز ، وغير ذلك ؛ والحر والعبد ولو أبقا في هذا سواء ، ولا ينزع عن اقراره حتى يقطع ، فان رجع - قبل ، ولا قطع (١) بخلاف ما لو ثبت ببينة تشهد على فعله ؛ فان انكاره لا يقبل ، فان قال : احلفوه لى انى سرت منه - لم يحلف ، وان شهدت على اقراره بالسرقة ، ثم جحد ، وقامت البينة بذلك - لم يقطع ، ولو أقر مرة واحدة ، او ثبت بشاهد ويمين ، أو أقر ثم رجع لزمه غرامة المسروق ، ولا قطع . وان كان رجوعه وقد قطع بعض المفصل لم يتم ان كان يرجى برؤه ، لكونه قطع الأقل وان قطع الأكثر فالمقطوع بالخيار : ان شاء قطعه ، ولا يلزم القاطع

(١) الرجوع عن الاقرار مسقط للحد في السرقة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض للمسارق الذى اقر على نفسه امامه ليعدل عن الاقرار بقوله « ما اهلك سرت ،

بقطعه . ولا بأس بتلقين السارق ايرجع عن اقراره ، وبالشفاعة فيه اذا لم يبلغ الامام ، فاذا بلغه حرمت الشفاعة ولزم القطع
 فصل : - ويشترط أن يطالب المسروق منه بماله ، او وكيله ،
 فان أقر بسرقة مال غائب ، او شهدت بها بينة - حبس ، ولم يقطع حتى يحضر ، فان كانت العين في يدها أخذها الحاكم وحفظها للغائب ، وان أقر بسرقة رجل فقال المالك : لم تسرق مني ، ولكن غصبتني ، أو كان لي قبلك وديعة فجحدتني لم يقطع . وان أقر أنه سرق من رجلين فصدقه أحدهما ، او حضر أحدهما فطالب ، ولم يطالب الآخر - لم يقطع ، فان أقر أنه سرق من رجل شيئا يبلغ نضابا ، فقال الرجل : فقد فقدته من مالى فينبغي ان يقطع

واذا وجب القطع قطعت يده اليمنى من مفصل الكف ؛ وحسنت وجوبا ، وهو : ان يغمس موضع القطع من مفصل الذراع في زيت مغلي ، فان عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل الكعب ، وحسنت وجوبا ، وصفة القطع : ان يجلس السارق ، ويضبط لثلايتحرك ، وتشد يده بحبل ، وتجر حتي يتبين مفصل الكف من مفصل الذراع ، ثم توضع بينهما سكين حادة ، ويدق فوقها بقوة لتقطع في مرة واحدة ، او توضع السكين على المفصل ، وتمددة واحدة ، وان علم قطعاً أوحى من هذا قطع به ، ويسن تعليق يده في عنقه ، زاد جماعة ثلاثة أيام ، ان رآه الامام ، ولا يقطع في شدة حر ، ولا برد ، ولا مريض في مرضه ولا حامل حال حملها ، ولا بعد وضعها حتي ينقضى نفاسها ، واذا قطعت

يده ثم سرق قبل اندمالها لم يقطع حتى يندمل القطع الأول ، وكذا لو قطعت رجله قصاصا لم تقطع اليد في السرقة حتى تبرأ الرجل ، فان عاد ثالثا بعد قطع يده ورجله حرم قطعه ، وحبس حتى يموت ، ولو سرق ويده اليمنى او رجله اليسرى ذاهبة قطع الباقي منهما ، وان كان الذاهب يده اليسرى ورجله اليمنى - لم يقطع ، لتعطيل منفعة الجنس وذهاب عضوين من شق واحد ، ولو كان الذاهب يديه او يسراها لم تقطع رجله اليسرى ، وان كان الذاهب رجله ، او يمينها ، ويده صيحتان قطعت يمين يديه ، وان سرق وله يمين فذهبت في قصاص أو بأكاة ، أو تعد - سقط القطع ، وعلى العادى الأدب فقط (١) سواء قطعها بعد ثبوت السرقة والحكم بالقطع ، او قبله اذا كان بعد السرقة لأنه قطع عضوا غير معصوم ، ولو شهد عليه بالسرقة فحبسه الحاكم لتعديل الشهود فقطعه قاطع ، ثم عدلوا فكذلك ، وان لم يعدلوا وجب القصاص على القاطع ، وان ذهبت يده اليسرى ، أو مع رجله ، أو مع احدها فلا قطع . وان ذهبت بعد سرقة رجله ، او يمينها قطع : كذهاب يسراها نصا ، ومثلا ، ولو أمن تلفه بقطعها . وما ذهب معظم نفعها كعدومة : لا ما ذهب منها خنصر ، او بنصر ، او اصبع سواها ولو الابهام . وان وجب قطع يمينه فقطع القاطع يسراه بدلا عن يمينه أجزأت ، ولا يقطع يمينه ، اما القاطع فان كان قطعها من غير اختيار من السارق ، او كان اخرجها السارق دهشة أو ظنا منه انها تجزى

(١) يريد بالعادى من قطع يد السارق متعديا بعد أن ثبتت السرقة ولو قبل أن

فقطعها القاطع عالما بأنها يسراه ، وانها لا تجزى فعليه القصاص ، وان لم يعلم انها يسراه ، او ظن انها تجزئه فعليه ديتها ، وان كان السارق اخرجها اختيارا عالما بالأمرين فلا شيء على القاطع ، ولا يقطع يميني السارق ويجمع القطع والضمان ، فيرد العين المسروقة الى مالكها . وان كانت تالفة ، وهى من المثلثات - فعليه مثلها ، والا فقيمتها : قطع اولم يقطع ، موسرا كان او معسرا ، وان فعل فى العين فعلا نقصا به : كقطع الثوب ونحوه وجب رده ورد نقصه ، والزيت لذى يحسم به واجرة القطع من مال السارق

باب حد المحاربين

وهم قطاع الطريق المكلفون بالملتزمون ولو أثي الذين يعرضون للناس بسلح ، ولو بعصا ، وحجارة ، فى صحراء ، أو بنيان ، أو بحر فيغصبونهم مالا محترما قهرا مجاهرة ، فان أخذوا محتفين فهم سراق ، وان خطفوه وهربوا فنتهبون لا قطع عليهم ، وان خرج الواحد والاثنان على آخر قافلة فاستلبوا منها شيئا فليسوا بمحاربين ، لأنهم لم يرجعوا الى منعة وقوة ، وان خرجوا على عدد يسير فقهروهم فهم محاربون ، ويعتبر ثبوته ببينة ؛ أو اقرار مرتين ، فمن كان منهم قد قتل قتيلا لأخذ ماله ، ولو بمثل أو سوط ، أو عصا ولو غير من يكافئه . كمن قتل ولده ، أو عبدا أو ذميا وأخذ المال - قتل حتما بالسيف فى عنقه ، ولو عفا عنه ولى ، ثم صلب المكافىء دون غيره بقدر ما يشتر ، ثم ينزل ، ويدفع الى أهله فيغسل ويكفن ، ويصلى عليه ، ويدفن ، فان مات قبل قتله لم يصلب ، ولا يتحتم استيفاء جناية توجب القصاص فيما دون النفس : الا اذا كان قتل ، وحكمها

حكم الجناية في غير المحاربة، فان جرح انسانا، قتل آخر اقتصر منه للجراح، ثم قتل للمحاربة حتما فيهما، ورد،، وطليع في ذلك كمباشر واذا قتل واحد منهم ثبت حكم القتل في حق جميعهم، فيجب قتل الكل وان قتل بعضهم، واخذ المال بعضهم - قتلوا كلهم، وصلب المسكافي، فان كان فيهم صبي أو مجنون لم يسقط الحد عن غيرهما، ولا أحد عليهما وعليهما ضمان ما أخذوا من المال في أموالهما، ودية قتيلهما على عاقلتهما ولا شيء على ردهما، وان كان فيهم امرأة ثبت لها حكم المحاربة فتي قتل أو أخذت المال ثبت لها حكم المحاربة في حق من معها كهي لأنهم ردوها، وان قطع أهل الذمة على المسلمين الطريق وحدهم أو مع المسلمين انتقض عهدهم وحلت دماؤهم وأموالهم

فصل -: ومن قتل ولم يأخذ المال قتل حتما، ولا أثر لعفو ولي ولم يصلب. ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى، وحسنت في مقام واحد حتما، مرتبا وجوبا. ولا يقطع منهم الا من أخذ من حرز لا شبهة له فيه ما يقطع السارق في مثله، فاذا أخذوا نصابا أو ما تبلغ قيمته نصابا ولو لم تبلغ حصة كل واحد منهم نصابا قطعوا، فان أخذ من غير حرز كأخذه من منفرد عن القافلة ونحوه فلا قطع، وان كانت يده اليمنى أو رجله اليسرى معدومة أو مستحقة في قصاص، أو سلا، قطع الموجود منهما، فقط، ويسقط القطع في المعدوم، وان عدم يسرى يديه قطعت يسرى رجله، وان عدم يميني يديه لم يقطع يميني رجله ولو حارب مرة أخرى لم يقطع منه شيء، ويتعين دية كقود لزمه بعد

محاربه لتقديمها بسبقها ، وكذا لو مات قبل قتله للمحاربة ، ومن لم يقتل ولا أخذ المال بل أخاف السبيل نفى وشرذ ، فلا يترك يأوى الى بلد ولو عبدا حتى تظهر توبته ، وان كانوا جماعة نفوا متفرقين ؛ ومن تاب منهم قبل القدرة عليه لا بعدها سقط عنه حق الله من الصلب والقطع والقتل وانحتمام القتل ، حتى حدزنا وسرقة وشرب ، وكذا خارجي ، وباغ ، ومرتد ، وأخذ بحقوق الآدميين من الأنفس ، والأموال والجراح إلا أن يعفى لهم عنها ، وان أسلم ذمى بعدزنا او سرقة لم يسقط باسلامه وتقدم حكم المستأمن في بابي الزنا والسرقة . وأما الحربي الكافر اذا أسلم فلا يؤخذ بشئ في كفره اجماعا ، ومن وجب عليه حد لله سوى ذلك فتاب قبل توبته سقط بمجرد التوبة قبل اصلاح العمل ، أولا فلا ومن مات وعليه حد سقط

فصل :- ومن صال على نفسه ، أو نسائه ، أو ولده ، أو ماله ولو قل : بهيمة أو آدمي (١) ولو غير مكافئ ، أو صبيا ، أو مجنوناً ؛ في منزله ، أو غيره ، ولو متلصصا ، ولم يخف ان ييدرہ الصائل بالقتل ، دفعه باسهل ما يغلب على ظنه دفعه به ، فان اندفع بالقول لم يكن له ضربه ، وان لم يندفع بالقول فله ضربه باسهل ما يظن أن يندفع به ، فان ظن انه يندفع بضرب عصا لم يكن له ضربه بحديد ، وان ولى هاربا لم يكن له قتله ولا اتباعه ، وان ضربه فعطله لم يكن له أن يثنى عليه ، وان ضربه فقطع يمينه فولى هاربا فضره فقطع رجله فالرجل مضمونة بقصاص ، أو دية ، فان مات من سراية القطعين فعليه نصف الدية

(١) قوله : بهيمة أو آدمي فاعل صال المتقدم

وان رجع اليه بعد قطع رجله فقطع يده الأخرى ، فاليدان غير مضمومتين وان مات فعليه ثلث الدية ، فان لم يمكنه دفعه الا بالقتل ، او خاف ابتداء ان يبدأ بالقتل ان لم يعاجله بالدفع - فله ضربه بما يقتله ، ويقطع طرفه ، ويكون هدرًا . وان قتل الموصول عليه فهو شهيد مضمون . وان كان الدفع عن نسائه فهو لازم وان كان عن نفسه في غير فتنة فكذلك ان أمكنه الهرب ، والاحتيا ، كما لو خاف من سيل او نار وأمكنه ان يتنحى عنه ، وكما لو كان الصائل بهيمة ، ولو قتلها ، ولا ضمان عليه . وان كان الدفع عن نفسه في غير فتنة وظن الدافع سلامة نفسه فلازم ايضا (١) ولا يلزمه الدفع عن ماله ، ولا حفظه من الضياع ، والهلاك كمال غيره ، لكن له معونة غيره في الدفع عن ماله ، ونسائه ، في قافلة . وغيره ، وان راود رجل امرأة عن نفسها فقتلته دفعا عن نفسها لم تضمنه ، ولو ظلم ظالم لم يعنه حتي يرجع عن ظلمه ، وكره أحمد أن يخرج الى صيحة بالليل ، لأنه لا يدري ما يكون واذا وجد رجلا يزني بامرأته فقتلها فلا قصاص عليه ولا دية : الا ان تكون المرأة مكرهة فعليه القصاص ، هذا اذا كانت بيّنة ، أو صدقه الولي ، والا فعليه الضمان في الظاهر ، وتقدم في شروط القصاص بعض

(١) الدافع عن النفس واجب في حالة الأمن لأن الاستسلام للصائل يعتبر القاء بالنفس الى التهلكة وأما في أيام الفتنة فالدفاع جائز ولا واجب ، ولذلك لم يدفع عثمان رضي الله تعالى عنه عن نفسه ، ويدل لهذا قول النبي صلى الله عليه وسلم في الفتنة : « اجلس في بيتك ؛ فان خفت أن ينهرك شعاع السيف فغط وجهك ، وفي رواية - فكن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل »

ذلك ، والبينة : شاهدان ، اختاره أبو بكر (١) وان قتل رجلا ادعى انه هجم منزله فلم يمكنه دفعه الا بالقتل لم يقبل قوله بغير بيينة ، وعليه القود : سواء كان المقتول يعرف بسرقة ، أو عيارة ، أولا (٢) فان شهدت بيينة انهم رأوا هذا مقبلا الى هذا بسلاح مشهور فضربه هذا قدمه هدر ، وان شهدوا انهم رأوه داخل داره ولم يذكروا سلاحا ، أو ذكروا سلاحا غير مشهور لم يسقط القود بذلك ، وان عض يده انسان عضا محرما فانتزع يده من فيه ولو بعنف فسقطت ثنياه فهدر ، وكذا ما في معنى العض ؛ فان عجز - دفعه كصائل ، وان كان العض مباحا : مثل ان يمسكه في موضع يتضرر بامساكه ، أو يعصر يده ، ونحو ذلك مما لا يقدر على التخلص منه الا بعضه فعضه فما سقط من أسنانه ضمنه ، وان نظر في بيته من خصاص الباب ، أو من نقب في جدار ، أو من كوة ونحوه لا من باب مفتوح - فرماه صاحب الدار بحصاة ، أو نحوها ، أو طعنه بعود فقلع عينه فلا شيء عليه ، ولو أمكن الدفع بدونه ، وسواء كان في الدار نساء ، أو كان محرما أو نظر من الطريق ؛ أو من ملكه أولا فان ترك الاطلاع ومضى لم يجز رمية ، فان رماه فقال المطلع : ماتعمدته أو لم أر شيئا حين اطلعت لم يضمه ، وليس لصاحب الدار رمية بما يقتله ابتداء ، فان لم يندفع يرميه بالشئ اليسير جاز رمية باكثر منه حتى يأتي ذلك على نفسه ، ولو تسمع الأعمى والبصير على من في البيت

(١) الا كتفاء بشاهدين هنا احدى روايتين ، وذلك لأن البينة هنا ليست على الزنا وانما على وجود الرجل مع المرأة ، والرواية الثانية أنها اربعة
(٢) العيارة هي السرقة بالانضمام مع غيره ، فان كانت على افراد فسرقة فحسب

لم يجز طعن أذنه ، ولو كان عريانا في طريق لم يكن له رمى من نظر
إليه ، وإن عقرت كلبه من قرب من أولادها أو خرقت ثوبه لم تقتل ،
بل تنقل ، وقال الشيخ في جند قاتلوا عربا نهبوا أموال تجار ليردوه :
هم مجاهدون في سبيل الله ، ولا ضمان عليهم ، بقود ولادية

باب قتال أهل البغى

نصب الامام الاعظم فرض كفاية ، ويثبت باجماع المسلمين عليه ، كامامة
أبي بكر ، من بيعة أهل الحل والعقد من العلماء ، ووجوه الناس بصفة
الشهود ، أو يجعل الامر شورى في عدد محصور ليتفق أهلها على أحدهم
فاتفقوا عليه ، أو بنص من قبله عليه ، أو باجتهاد ، أو بقره الناس بسيف
حتى اذعنوا له ، ودعوه أماما ،

ويعتبر كونه قرشيا بالغا ، عاقلا ، سميعا بصيرا اناطقا جرا ذكرا ،
عدلا عالما ذا بصيرة ، كافيا ابتداء ودواما ، ولو تنازعها اثنان متكافئان في
صفات الترجيح قدم احدهما بقرعة ، فإن بويع لاثنتين فيهما شرائط
الامامة فالامام - الأول ، وإن بويع لهما معا أو جهل السابق منهما فالعقد
باطل فيهما ، ويجبر متعين لهما ، وتصرفه على الناس بطريق الوكالة لهم
، فهو وكيل المسلمين ؛ فله عزل نفسه ، ولهم عزله إن سأل العزل ، لقول
الصديق : اقبلوني ، اقبلوني . والا حرم اجماعا ، ولا ينزل بفسقه ؛
ولا بموت من بايعه ، ويحرم قتاله ، ويلزم الامام عشرة أشياء
حفظ الدين — وتنفيذ الأحكام — وحماية البيضة — واقامة الحدود
وتحصين الثغور — وجهاد من عاند — وجباية الخراج والصدقات — وتقدير
العطاء — واستكفاء الامناء — وإن يباشر بنفسه مشاركة الأمور

والخارجون عن قبضته أصناف أربعة - أحدها : قوم امتنعوا من طاعته ، وخرجوا عن قبضته بغير تأويل ؛ فهؤلاء - القطاع ، وتقدم ذكرهم

الثاني : لهم تأويل : إلا أنهم نفريسير لا منعة لهم : كالعشرة ، ونحوهم وحكمهم حكم قطاع الطريق

الثالث : الخوارج الذين يكفرون بالذنب ، ويكفرون أهل الحق ؛ عثمان وعلياً ، وطلحة ، والزبير ، وكثيراً من الصحابة ، ويستحلون دماء المسلمين ، وأموالهم . إلا من خرج معهم - فهم فسقة ، يجوز قتلهم ابتداءً ، والأجهاز على جريحهم ، وذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه وطائفة من أهل الحديث إلى أنهم كفار مرتدون ، حكمهم حكم المرتدين قاله في الترغيب والرعيتين وهى أشهر ، وذكر ابن حامد أنه لا خلاف فيه ، وذكر ابن عقيل في الإرشاد عن أصحابنا تكفير من خالف من أصل الخوارج وروافض ومرجئة

الرابع : قوم من أهل الحق باينوا الإمام ، وراموا خلعه ، أو مخالفته بتأويل سائغ بصواب ، أو خطأ ، ولهم منعة وشوكة ؛ يحتاج في كفهم إلى جمع جيش : وهم البغاة

فمن خرج على إمام ولو غير عدل باحد هذه الوجوه باغياً وجب قتاله (١) وسواء كان فيهم واحد مطلع ، أو كانوا في طرف ولايته ، أو في موضع متوسط تحيط به ولايته ، أولاً ، وعلى الإمام أن يرأسهم

(١) الوجوه المشار إليها أربعة - أحدها : أن يكونوا من أهل الإيمان - ثانيها : أن يخرجوا على الإمام بالعداء ويعملوا على عزله - ثالثها : أن يكون لهم في ذلك تأويل يستندون إليه - رابعها : أن تكون لهم شوكة بحيث يحتاج في درعهم إلى جيش

ويسألهم ما ينقمون منه ، ويزيل ما يذكرونه من مظلمة ، ويكشف ما يدعونه من شبهة ، ولا يجوز قتالهم قبل ذلك : الا ان يخاف كلهم ، فان أبوا الرجوع وعظهم وخوفهم القتال ، فان فاؤا والا لزمهم قتالهم ان كان قادرا ، والا اخره الى الامكان ، وعلى رعيته معوته على حربهم ، وان استنظروه مدة رجاء رجوعهم فيها انظرهم ، وان ظن انها مكيدة لم ينظرهم وان اعطوه مالا : وان بذلوا رهائن على أنظارهم لم يجوز أخذها لتلك (١) فان كان في أيديهم أسرى من أهل العدل وأعطوا بذلك رهائن منهم قبلهم الامام . واستنظر للمسلمين ، فان اطلقوا الأسرى أطلقت رهائنهم ، فان قتلوا من عندهم لم يجوز قتل رهائنهم ، ولا اسراهم (٢) فاذا انقضت الحرب خلى الرهائن كما تولى الأسرى منهم ، وان سألوه ان ينظرهم أبدا ويدعمهم وما هم عليهم ويكفوا عن المسلمين وخاف ظفرهم ان قاتلهم - تركهم ، وان قوى عليهم لم يجوز اقراره على ذلك ، وان حضر معهم عبيد ونساء وصبيان قوتلوا مقبلين ، وتركوا مدبرين كغيرهم ويكره قصد رحمه الباغي بقتل (٣) فان فعل - ورثه ، ويحرم قتلهم بما يعم انلافه : كالمنجنيق والنار ، الا للضرورة : مثل ان يحتاط بهم البغاة ولا يمكنهم التخاص الا بذلك ، وان رماهم البغاة بذلك جاز رميهم بمثله ، وان اقتتلت طائفتان منهم فقدر الامام على قهرهما لم يمل لواحدة

(١) قوله لتلك - يريد به للسيدة ، يعنى لا يجوز اخذ الرهائن لأنهم لو غدروا لما جاز قتل رهائنهم ، وربما كان تقديم الرهائن لغرض التمكن فتكون حيلة على المسلمين في حين أن الرهائن لا تفيد شيئا

(٢) عللوا ذلك بقوله تعالى « ولا تزر وازرة وزر اخرى »

(٣) كآبيه واخيه مثلا

منهما ، وان عجز وخاف اجتماعهما على حربيه ضم اليه أقربهما الى الحق
وان استويا اجتهد برأيه في ضم احدهما ، ولا يقصد بذلك معونة
احدهما ، بل الاستعانة على الأخرى ، فاذا هزمها لم يقاتل من معهم حتي
يدعوهم الى الطاعة ، ويحرم ان يستعين في حربهم بكافر ، أو بمن يرى
قتلهم مدبرين : الا لضرورة ، وله أن يستعين عليهم بسلح أنفسهم
وكراعهم : وهو خيلهم ، عند الضرورة فقط ، ولا يجوز في غير قتالهم
ومتي انقضى الحرب وجب رده اليهم : كسائر أموالهم ، والمراهق منهم
والعبد - كالخيل ، واذا تركوا القتال : اما بالرجوع الى الطاعة : أو بالقاء
السلح ، أو بالهزيمة الى فئة ، او الى غير فئة ، أو بالعجز لجراح ، أو
مرض ، أو أسر - حرم قتلهم ، واتباع وقتل مدبرهم ، وقتل جريحهم
فان قتل مدبرهم او جريحهم فلا قود للاختلاف في ذلك ، ولا يجوز
ان يغنم لهم مال ولا تسبي لهم ذرية ؛ ويجب رد ذلك اليهم ان أخذ منهم
ولا يرد السلح والكراع حال الحرب ، بل بعده ، ومن أسرم من رجالهم
فدخل في الطاعة خلى سبيله ، وان أبى وكان جلدا حبس مادامت الحرب
قائمة ، فاذا انقضت خلى سبيله ، وشرط عليه ألا يعود الى القتال ، ولا
يرسل مع بقاء شوكتهم ، فان بطلت شوكتهم ولكن يتوقع اجتماعهم
في الحال - لم يرسل ، وان اسر صبي أو امرأة فعل بهما كما يفعل بالرجل
ولا يخل في الحال ، ويجوز فداء أسرى أهل العدل باسارى البغاة ، ولا
يضمن أهل العدل ما اتلفوه عليهم حال الحرب من نفس أو مال ، ولا
كفارة فيه ، فان قتل العادل كان شهيدا ، ولا يغسل ولا يصلى عليه ، ولا
يضمن أهل البغي أيضا ما اتلفوه حال الحرب من نفس أو مال . ومن

اتلف من الطائفتين شيئا في غير الحرب ضمنه ، ومن قتل من أهل البغى غسل ، ودفن ، وصلى عليه ، وإذا لم يكونوا من أهل بدع فليسوا بفاسقين ، بل مخطئين في تأويلهم ، فتقبل شهادتهم ، ويأتى في الشهادات وما أخذوا في حال امتناعهم من زكاة أو خراج أو جزية لم يعد عليهم ولا على باذل ، لوقوعه موقعه ، وما أقاموا من حد وقع موقعه ايضا خوارج كانوا أو غيرهم ، ومن ادعى دفع زكاته اليهم قبل بغير يمين ، ولا تقبل دعوى دفع خراج ، ولو كان الدافع مسلما ، ولا دعوى دفع جزية اليهم الا بينة ، ولا ينقض من حكم حاكمهم الا ما ينقض من حكم غيره ، وان كتب قاضيهم الى قاضى أهل العدل جاز قبول كتابه والأولى ألا يقبله ، وان ولى الخوارج قاضيا لم يحز قضاؤه ، وان ارتكب أهل البغى في حال امتناعهم ما يوجب حدا ثم قدر عليهم اقيم عليهم وان اعانهم أهل ذمة أو عهد - انتقض عهدهم . وصاروا أهل حرب الا أن يدعوا شبهة : كأن يظنوا أنه يجب عليهم معونة من استعان بهم من المسلمين ونحو ذلك فلا ينتقض ، وان أكرههم البغاة على معونتهم وادعوا ذلك قبل منهم ، ويغرمون ما أتلّفوه من نفس أو مال حال الحرب وغيره ، وان استعانوا بأهل الحرب وأمنوهم لم يصح امانهم ، وايبح قتلهم ، وحكم أسيرهم حكم أسير سائر أهل الحرب ، وان اظهر قوم رأى الخوارج : مثل تكفير من ارتكب كبيرة ، وترك الجماعة . واستحلال دماء المسلمين ، وأموالهم ، ولم يجتمعوا للحرب - لم يتعرض لهم . وان سبوا الامام ، او عدلا غيره ، أو تعرضوا بالسب - عزرهم . وان جنوا اجناية ، وأتوا حدا اقامه عليهم ، وان اقتتلت طائفتان لعصية او طلب

رئاسة فبها ظالمتان، وتضمن كل واحدة منهما ما أتلّف على الأخرى، فلو قتل من دخل بينهم بصلح وجهل قاتله ضمنتاه

باب حكم المرتد

وهو الذى يكفر بعد اسلامه، ولو ميمز اطوعا، ولو هازلا، فمن أشرك بالله أو جحد ربوبيته، أو وحدانيته، أو صفة من صفاته أو اتخذ له صاحبة أو ولدا، أو ادعى النبوة أو صدق من ادعاها، أو جحد نبيا، أو كتابا من كتب الله أو شيئا منه، أو جحد الملائكة أو البعث أو سب الله، أو رسوله أو استهزأ بالله، أو كتبه أو رسله قال الشيخ. أو كان مبغضا لرسوله أو لما جاء به اتفاقا، وقال: أو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم، ويدعوهم ويسألهم اجماعا انتهى، أو سجد لصنم أو شمس، أو قر، أو أتى بقول أو فعل صريح فى الاستهزاء بالدين أو وجد منه امتهان القرآن أو طلب تناقضه أو دعوى أنه مختلف أو مختلق أو مقدور على مثله، أو اسقاط لحرمة، أو انكار الاسلام، أو الشهادتين، أو احدهما كفر. لا من حكى كفره سمعه ولا يعتقد: أو نطق بكلمة الكفر ولم يعلم معناها، ولا من جرى على لسانه سبقا من غير قصد لشدة فرح، أو دهش أو غير ذلك: كقول من اراد أن يقول: اللهم انت ربى وانا عبدك، فقال أنت عبدى وانا ربك. ومن أطلق الشارع كفره - فهو كفر لا يخرج به عن الاسلام: كدعواهم لغير ابيهم وكنى أتى عرافا فصدقه بما يقول، فهو تشديد، وكفر، لا يخرج به عن الاسلام (١) وان أتى بقول يخرج به عن الاسلام: مثل أن يقول

(١) قوله ومن أطلق الشارع كفره الخ - يريد أن الكفر الذى يطلق فى بعض الأحاديث قد لا يكون كفرا حقيقة وإنما هو من باب التأكيد فى التحذير: كقوله

هو يهودى ، او نصرانى او مجوسى ، او برىء من الاسلام ، او القرآن
او النبي عليه الصلاة والسلام ؛ او يعبد الصليب ، ونحو ذلك على ما ذكره
فى الايمان ، او قذف النبي صلى الله عليه وسلم او ماله او اعتقد قدم العالم
او حدوث الصانع ، او سخر بوعدا الله ، او بوعيدة ، او لم يكفر من دان
بغير الاسلام : كالنصارى ، اوشك فى كفرهم ، او صحح مذهبهم ، او قال
قولا يتوصل به الى تضليل الأمة ، او تكفير الصحابة - فهو كافر ، وقال
الشيخ : من اعتقد ان الكنائس بيوت الله وان الله يعبد فيها وان ما يفعل
اليهود والنصارى عبادة لله . وطاعة له ولرسوله ، اوانه يحب ذلك او يرضاه
او اعانهم على فتحها واقامة دينهم ، وان ذلك قرينة او طاعة فهو كافر وقال
فى موضع آخر : من اعتقد ان زيارة اهل الذمة كنائسهم قرينة الى الله
فهو مرتد ، وان جهل ان ذلك محرم عرف ذلك . فان اصر صار مرتدا
وقال : قول القائل ماثم الا الله : ان اراد مايقوله اهل الاتحاد من ان
ماثم موجود الا الله . ويقولون ان وجود الخالق هو وجود المخلوق ،
والخالق هو المخلوق ، والمخلوق هو الخالق والعبد ، هو الرب ، والرب هو
العبد ، ونحو ذلك من المعانى ، وكذلك الذين يقولون : ان الله تعالى
بذاته فى كل مكان ويجعلونه مختلطا بالمخلوقات : يستتاب . فان تاب والا
قتل ، وقال : من اعتقد ان لاحد طريقا الى الله من غير متابعة محمد
صلى الله عليه وسلم . اولا يجب عليه اتباعه ، وان له او لغيره خروجا
عن اتباعه واخذ ما بعث به : اوقال : انا محتاج الى محمد فى علم الظاهر دون

صلى الله عليه وسلم » من أتى عرافا فصدقه بما يقول - أو فيما يقول - فقد كفر بما
أنزل على محمد » وقد يراد به الكفر الحقيقى اذ من يصدق العراف فى قوله وهو
يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كذب العرافين ، فان ذلك يكون تكذيبا للنبي حينئذ

علم الباطن ، اوفى علم الشريعة دون علم الحقيقة ، او قال ان من الاولياء من يسعه الخروج من شريعته ، كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى ، أو ان هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم من هديه - فهو كافر وقال : من ظن ان قوله تعالى «وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه» بمعنى قدر فان الله ما قدر شيئاً الا وقع ، وجعل عباد الاصنام ماعبدوا الا الله فان هذا من اعظم الناس كفرا بالكتب كلها ، وقال : من استحل الحشيشة كفر بلا نزاع ، وقال : لا يجوز لأحد ان يلعن التوراة ، ومن أطلق لعنها يستتاب ، فان تاب والا قتل ، وان كان ممن يعرف أنها منزلة من عند الله وانه يجب الايمان بها فهذا يقتل بشتمه لها ، ولا تقبل توبته في أظهر قولى العلماء ، وأما من لعن دين اليهود الذى هم عليه فى هذا الزمان فلا بأس عليه فى ذلك وكذلك ان سب التوراة التى عندهم بما يبين أن قصده ذكر تحريفها ، مثل أن يقال : نسخ هذه التوراة مبدلة لا يجوز العمل بمافيها ومن عمل اليوم بشرائعها المبدلة والمنسوخة فهو كافر فهذا الكلام ونحوه حق لاشئ ، على قائله

فصل : - وقال : ومن سب الصحابة أو أحدا منهم ، واقرن بسبه دعوى ان عليا له او نبى وان جبريل غلط - فلا شك فى كفر هذا بل لا شك فى كفر من توقف فى تكفيره ، وكذلك من زعم ان القرآن ينقص منه شئ - ولتم ، او ان له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة ، ونحو ذلك ، وهذا قول القرامطة ، والباطنية ومنهم الناصحية ولا خلاف فى كفر هؤلاء كلهم ، ومن قذف عائشة رضى الله عنها بما برأها الله منه كفر بلا خلاف ، ومن سب غيرها من ازواجه صلى الله عليه

وسلم فقيه قولان - احدهما : انه كسب واحد من الصحابة - والثاني وهو الصحيح انه كقذف عائشة رضى الله عنها ، واما من سبهم سبا لا يقدرح في عدالتهم ولا دينهم : مثل من وصف بعضهم بئخل ، او جبن او قلة علم ، او عدم زهد ونحوه - فهذا يستحق التأديب ، والتعزير ولا يكفر واما من لعن وقبح مطلقا فهذا محل الخلاف ، اعنى هل يكفر او يفسق توقف احمد في كفره ، وقته ، وقال : يعاقب ويجلد ويحبس حتى يموت او يرجع عن ذلك ، وهذا المشهور من مذهب مالك ، وقيل : يكفر ، ان استحلّه ، والمذهب يعزر : كما تقدم اول باب التعازير ، وفي الفتاوى المصرية يستحق العقوبة البليغة باتفاق المسلمين ، وتنازعوا هل يعاقبه بالقتل او مادون القتل ؟ وقال : اما من جاوز ذلك . كمن زعم انهم ارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا نفرا قليلا لا يبلغون بضعة عشر وانهم فسقوا فلا ريب ايضا في كفر قائل ذلك بل من شك في كفره فهو كافر - انتهى ملخصا من الصارم المسلول ، ومن انكر ان يكون ابو بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كفر ، لقوله تعالى اذ يقول لصاحبه ، وان جحد وجوب العبادات الخمس او شيئا منها ومنها الطهارة ؛ او حل الخبز واللحم والماء او احل الزنا ونحوه ، او ترك الصلاة او شيئا من المحرمات الظاهرة المجمع على تحريمها كلحم الخنزير والخمر واشباه ذلك ، او شك فيه ، ومثله لا يجمله - كفر ، وان استحل قتل المعصومين ، وأخذ اموالهم بغير شبهة ولا تأويل كفر ، وان كان بتأويل كالخوارج لم يحكم بفكرهم ، مع استحلالهم دماء المسلمين و اموالهم متقربين بذلك الى الله تعالى ، وتقدم في المحاربين ؛ والاسلام - شهادة ألا اله الا الله

وان محمدا رسول الله ، واقام الصلاة ، وايتاء الزكاة وحج البيت مع الاستطاعة ، وصوم رمضان ؛ فمن انكر ذلك او بعضه لم يكن مسلما ومن ترك شيئا من العبادات الخمس تهاونا : فان عزم على أن لا يفعله أبدا استتيب عارف وجوبا كالمرتد ، وان كان جاهلا عرف ، فان أصر قتل حدا ولم يكفر : الا بالصلاة اذا دعى اليها وامتنع أو شرط أو ركن بجمع عليه فيقتل كفرا ، وتقدم في كتاب الصلاة ، ومن شفع عنده في رجل فقال : لوجاء النبي صلى الله عليه وسلم يشفع فيه ما قبلت منه : ان تاب بعد القدرة عليه قتل ، لا قبلها

فصل :- ومن ارتد عن الاسلام من الرجال والنساء ، وهو بالغ عاقل مختار ، دعى اليه ثلاثة أيام ، وضييق عليه ، وحبس : فان تاب والا قتل بالسيف : الا رسول الكفار اذا كان مرتدا ، بدليل رسولي : مسليمة ، ولا يقتله الا الامام ، أو نائبه حرا كان المرتد ، أو عبدا ، ولا يجوز أخذ فداء عنه ، وان قتله غيره بلا اذنه اساء ، وعزر ، ولم يضمن سواء قتله قبل الاستتابة ، أو بعدها : الا أن يلحق بدار حرب ، فلكل قتله ، وأخذ ما معه من مال . والطفل الذي لا يعقل ، والمجنون ، ومن زال عقله ، بنوم أو اغشاء ، او شرب دواء مباح - لا تصح ردته ، ولا اسلامه ، لأنه لا حكم لكلامه ، فان ارتد وهو مجنون فقتله قاتل فعليه القود ، وان ارتد في صحته ، ثم جن - لم يقتل في حال جنونه ، فاذا افاق استتيب ثلاثا ، فان تاب والا قتل ، وان عقل الصبي الاسلام صح اسلامه ، وردته ان كان ميذا ، ومعنى عقل الاسلام : ان يعلم ان الله

ربه لا شريك له ، وان محمدا عبده ورسوله ، فاذا أسلم حيل بينه وبين الكفار ، ويتولاه المسلمون ، ويدفن في مقابرهم اذا مات ، فان قال بعده : لم أدر ما قلت ، او قاله كبير — لم يلتفت الى قوله ، واجبر على الاسلام ؛ ولا تقتل المرتدة الحامل حتى تضع ، ولا الصغير حتى يبلغ ويستتاب بعده ثلاثة أيام ، فان تاب والاقبل ، قال احمد : فيمن قال لكافر : أسلم ، وخذ ألفا ، فاسلم ، فلم يعطه ، فأبى الاسلام — يقتل ، وينبغي أن ينفى ، وان أسلم على صلاتين قبل منه ، وأمر بالخمس ، ومثله اذا أسلم على الركوع دون السجود ، ونحوه ، ومن ارتد وهو سكران صحت رده ، ولا يقتل حتي يصحو ، وتم له ثلاثة أيام من حين صحوه ليستتاب فيها ، فان تاب والاقبل ، وان قتله قاتل في حال سكره أو بعده قبل استتابته — لم يضمه ، وان مات في سكره ، او قتل مات كافرا ، وان أسلم في سكره ولو أصليا صح اسلامه ، ثم يسأل بعد صحوه ، فان ثبت على اسلامه فهو مسلم من حين اسلامه ، وان كفر فهو كافر من الآن ، ولا تقبل في الدنيا أى في الظاهر توبة زنديق : وهو المنافق وهو من يظهر الاسلام ويخفى الكفر ، وكالحلولية ، والمباحية وكن يفضل متبوعه على النبي صلى الله عليه وسلم ، أو انه اذا حصلت له المعرفة والتحقيق سقط عنه الامر ؛ والنهي ، أو ان العارف المحقق يجوز له التدين بدين اليهود ، والنصارى ولا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة ، وأمثال هؤلاء ، ولا من تكررت رده ، أو سب الله أو رسوله صريحا ، أو تنقصه ، ولا الساحر الذي يكفر بسحره ، ويقتلون

بكل حال . وأما في الآخرة فمن صدق منهم في توبته قبلت باطنا ، ومن أظهر الخير واطن الفسق ، فكالزنديق في توبته ، ومن كفر ببدعة قبلت ولو داعية ، وتقبل توبة القاتل ، فلو اقتصر منه أو عني عنه فهل يطالبه المقتول في الآخرة ؟ فيه وجهان ، قال ابن القيم : والتحقيق ان القتل يتعلق به ثلاثة حقوق — حق لله تعالى — وحق للمقتول — وحق للولى ، فاذا أسلم القاتل نفسه طوعا واختيارا الى الولى ندما على ما فعل وخوفامن الله ، وتوبة نصوحا — سقط حق الله تعالى بالتوبة ، وحق الأولياء بالاستيفاء ، أو الصلح أو العفو ، وبقي حق المقتول يعوضه الله عنه يوم القيامة ، عن عبده النائب ، ويصلح بينه وبينه

فصل :- وتوبة المرتد وكل كافر: موحدا كان كاليهودى أو غير موحد كالنصرانى : والمجوسى ، وعبدة الاوثان - اسلامه أن يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ، ولا يكشف عن صحة رده ، ولا يكلف الاقرار بما نسب اليه ولا يشترط اقراره بما جحدته ، ويكفى جحدته لردته بعد اقراره بها : لا بعد بيته ، بل يجدد اسلامه ، ولا يعزر ، فان لم يفعل استتيب ، فان ثاب والا قتل : لكن ان كانت رده بانكار فرض او احلال محرم ، أو جحد نبى ، أو كتاب أو شىء منه أو الى دين من يعتقد ان محمدا صلى الله عليه وسلم بعث الى العرب خاصة فلا يصح اسلامه حتى يقر بما جحدته ، ويشهد أن محمدا بعث الى العالمين أو يقول : أنا برىء من كل دين يخالف الاسلام مع الاثيان بالشهادتين ولا يغنى قوله محمد رسول الله عن كلمة التوحيد ، وان قال الكافر: أشهد ان النبى رسول لم يحكم باسلامه لأنه يحتمل ان يريد غير نبينا ، وقوله : أنا مسلم أو أسلمت

أو أنا مؤمن ، أو أنا بريء من كل دين يخالف دين الإسلام - توبة : أصليا كان ، أو مرتدا قد علم ما يراد منه ؛ وإن لم يأت بالشهادتين ، وقال أبو يعلى الصغير : لا خلاف أن الكافر لو قال : أنا مسلم ، ولا أنطق بالشهادتين لم يحكم بإسلامه - وفي الانتصار : لو كتب الشهادة صار مسلما ولو أكره ذمى ، أو مستأمن على إقراره به لم يصح ، لأنه ظلم حتى يوجد منه ما يدل على الإسلام به طوعا : مثل أن ثبت على الإسلام بعد زوال الإكراه ، وإن مات قبل ذلك فحكمه حكم الكفار ، وإن رجع إلى الكفر لم يحز قتله ، ولا إكراهه على الإسلام ، بخلاف حربى ومرتد فانه يصح إكراههما عليه ، ويصح ظاهرا ، فإن مات قبل زوال الإكراه فحكمه - حكم المسلمين ، وفي الباطن أن لم يعتقد الإسلام بقلبه فهو باق على كفره باطنا ، ولا حظ له في الإسلام ، وإن أتى الكافر بالشهادتين ثم قال : لم أرد الإسلام صاوا مرتدا ويجبر على الإسلام نصا ، وإذا صلى أو أذن حكم بأسلامه : أصليا كان أو مرتدا جماعة وفرادى بدار الإسلام أو الحرب ولا يثبت بالصلاة حتى يأتى بصلاة يتميز بها عن صلاة الكفار من استقبال قبلتنا أو الركوع ، والسجود ، فلا تحصل بمجرد القيام ، وإن صام أو زكى ، أو حج - لم يحكم بإسلامه بمجرد ذلك ، فلو مات المرتد فاقام وارثه يئنه أنه صلى بعد رده حكم بإسلامه ، وورثه المسلم : إلا أن يثبت أنه ارتد بعد صلاته ، أو تكون رده بمجرد فريضة أو كتاب أو بني أو ملك ، ونحو ذلك من البدع - فلا يحكم بإسلامه بالصلاة ، ولا ييطل احصان مرتد برده ، فإن أتى بهما بعد إسلامه - حد ، ويؤخذ بحذ فعله

في رده نسا ، قبلها ، فتي زنا رجم ، ولا تبطل عباداته التي فعلها في اسلامه من صلاة وحج وغيرهما اذا عاد الى الاسلام

فصل :- ومن ارتد لم يزل ملكه ، ويملك باسباب التملك : كالصيد ، والاحتشاش ، والالتهاب ، والشراء ، وايجار نفسه اجارة خاصة ، او بأن يؤجر لحياطة ، ونحوها ؛ ولا يرث ، ولا يورث ، ويكون ملكه موقوفا ، ويمنع من التصرف فيه ، ومن وطء امائه الى أن يسلم فاذا أسلم عصم دمه ، وماله ، وان لم يحكم به حاكم ، وينفق منه على من تلزمه مؤنته ، وتقضى منه ديونه ، واروش جناياته : ما كان منها بعد الردة كما قبلها ، فان أسلم أخذه او بقيته ، ونفذ تصرفه ، ويضمن ما اتلفه لغيره ، ولو في دار حرب وسواء كان المتلف واحدا ، او جماعة ، صار لهم منعة ، أولا ، وان تزوج او زوج موليته ، او امته لم يصح ، وان مات او قتل مرتدا صار ماله فيئا من حين موته ، وبطل تصرفه ، وان لحق بدار حرب فهو وما معه كحربي : لكل احد قتله بغير استتابة وأخذ مامعه ، وما بدارنا من املاكه فملكه ثابت فيه ، يصير فيئا من حين موته ؛ وان لحق بدار حرب ، أو تعذر قتله مدة طويلة فعل الحاكم ما يرى فيه الا حظ : من بيع حيوانه الذي يحتاج الى نفقته ، واجارة ما يرى ابقاءه ، ومكاتبه يؤدي الى الحاكم ويعتق بالاداء ، واذا ارتد الزوجان ولحقا بدار الحرب ثم قدر عليهما لم يجز استرقاقهما ، ولا استرقاق أولادهما الذين ولدوا في الاسلام ، ومن لم يسلم منهم قتل ، ولو ارتد اهل بلد وجرى فيه حكمهم - فدار حرب ، يجب على الامام قتالهم ، او يغنم مالهم : ويجوز استرقاق من

حدث وولد بعد الردة ، واقراره بجزية ، ولا يجزى على المرتد رق : رجلا كان او امرأة ، لحق بدار الحرب ، او اقام بدار الاسلام ، ومن ولد من أولاد المرتدين قبل الردة ، أو كان حملا وقتها — فمحكوم باسلامه ولا يجوز استرقاقهم صغارا ، ولا كبارا ، وبعد البلوغ يستتابون كتاباتهم ولا يقر مرتد بجزية ، واذا مات ابو الطفل ، او الحمل ، او المميز أو احدهما في دارنا على كفره — لا جده وجدته — فمسلم ، ويقسم له الميراث وكذا لو عدم الابوان ، او احدهما بلا موت ، كزنا ذمية ، ولو بكافر أو اشتباه ولد مسلم بولد كافر نصا ، قال القاضى : أو وجد بدار حرب وتقدم فى كتاب الجهاد اذا سبى الطفل ، وأطفال الكفار فى النار نصا ، واختار الشيخ تكليفهم فى القيامة ، ومثلهم من بلغ منهم مجنونا ومن ولد أعمى أبكم أصم ، وصار رجلا هو مع ابويه نصا . وان كانا مشركين ، ثم أسلما بعد ما صار رجلا ، قال : هو معهما . وان تصرف المرتد لغيره بالوكالة صح ، ولا يلزمه قضاء ما ترك من العبادات فى رده ، ويلزمه قضاء ما ترك قبلها . وان قتل من يكافئه عمدا فعليه القصاص ، والولى مخير بين القتل والعفو عنه ، فان اختار القصاص قدم على قتل الردة : تقدمت الردة ، أو تأخرت ، وان عفا على مال وجبت الدية فى ماله ، وان كان خطأ وجبت أيضا فى ماله ، قال القاضى تؤخذ منه فى ثلاث سنين ، فان قتل ، أو مات — أخذت من ماله فى الحال وتثبت الردة بالاقرار ، او البينة

فصل :- ومن اكراه على الكفر فالأفضل له أن يصبر ولو أتى ذلك على نفسه ، وان لم يصبر ، وأجاب لم يصبر كافرا اذا كان قلبه

مطمئنا بالايمان ، ومتي زال الاكراه أمر باظهار اسلامه ، فان اظهره
والا حكم بانه كافر من حين نطق به ، وان شهدت بينة انه نطق بكلمة
الكفر وكان محبوسا ، او مقيدا عند الكفار في حالة خوف لم يحكم
بردته ، وان شهدت انه كان آمنا في حال نطقه حكم بردته ، وان
ادعى ورثته رجوعه الى الاسلام لم تقبل الابينة ، وان شهدت
عليه بأكل لحم حنزير لم يحكم بردته ، فان قال بعض ورثته : أكله
مستحلا له ، او اقر بردته - حرم ميراثه ، ويدفع الى من يدعى الاسلام
قدر ميراثه ، لأنه لا يدعى أكثر منه ، والباقي لبيت المال ، فان كان في
الورثة صغير او مجنون دفع اليه نصيبه ، ونصيب المقر بردة الموروث
فصل - : ويحرم تعلم السحر ؛ وتعليمه ، وفعله ، وهو : عقد
ورقي ، وكلام يتكلم به ، او يكتبه ، او يعمل شيئا يؤثر في بدن
المسحور ، أو قلبه أو عقله ، من غير مباشرة له ، وله حقيقة ، فنه ما يقتل ،
ومنه ما يمرض وما يأخذ الرجل عن زوجته فيمنعه وطأها ، أو يعقد
المتزوج فلا يطيق وطأها ، وما كان مثل فعل لبيد بن الأعصم حين سحر
النبي صلى الله عليه وسلم في مشط ومشاطة ، أو يسحره حتي يهيم مع
الوحش ، ومنه ما يفرق بين المرء وزوجه ، وما يبغض أحدهما الى الآخر
ويحبب بين اثنين : ويكفر بتعلمه وفعله : سواء اعتقد تحريمه ، أو أباحته
كالذي يركب الحمار من مكنسة وغيرها فتسير في الهواء ، أو يدعى أن
الكواكب تخاطبه ، ويقتل أن كان مسلما ، وكذا من يعتقد حله من
المسلمين ، ولا يقتل ساحر ذمى الا أن يقتل به ، ويكون مما يقتل غالبا
فيقتص منه ، فاما الذي يسحر بأدوية وتدخين وسقى شيء لا يضر فانه

لا يكفر ولا يقتل ، ويعزر تعزير ابليغا دون القتل : الا أن يقتل بفعله فيقتصر منه ، والا فالدية ، وتقدم في كتاب الجنائيات . وأما الذي يعزم على الجن ، ويزعم أنه يجمعها فتطيعه فلا يكفر ، ولا يقتل ، ويعزر تعزيرا بليغا دون القتل ، وكذا الكاهن ، والعراف ، والكاهن : الذي الذي له رثى من الجن يأتيه باخبار ، والعراف : الذي يحبس ويتخرص كالمنجم ، ولو أنهم قوما بطريقته أنه يعلم الغيب فللامام قتله لسعيه بالفساد وقال الشيخ : التنجيم كالأستدلال بالاحوال الفلكية على الحوادث الأرضية من السحر ، قال : ويحرم اجماعا ، والمتعبد ، والقائل بزجر طير ، والضارب بحصى ، وشعير ، وقداح ، زاد في الرعاية والنظر في الواح الاكتاف ، اذا لم يعتقد اباحته وأنه لا يعلم به عزز ويكف عنه والا كفر . وتحرم رقية وحرز ، وتعوذ بطلسم ، وعزيمة بغير عربى وباسم كوكب وما وضع على نجم من صورة أو غيرها ، ولا باس بحل السحر بشئ من القرآن ، والذكر ، والأقسام ، والكلام المباح ، وان كان بشئ من المحرم فقد توقف فيه أحمد ، والمذهب جوازه ضرورة قال في عيون المسائل . ومن السحر السعى بالنخمة والافساد بين الناس وهو غريب

كتاب الاطعمة

واحدا طعام وهو : ما يؤكل ، ويشرب ، والمراد ههنا بيان ما يحرم أكله وشربه ، وما يباح . والأصل فيها الحل ، فباح كل طعام طاهر ، لا مضرة فيه من الجبوب والثمار ، وغيرها حتى المسك والفاكهة الموسومة والمدودة

ويباح اكلها بدودها ، وباقلا بذبابه وخيار وقتاء وحبوب ، وخل بما فيه تبعا : لا أكل دودها ونحوها أصلا ، ولا اكل النجاسات كالميتة ، والدم والرجيع والبول ، ولو كانا طاهرين بلا ضرورة ، ولا اكل الحشيشة المسكرة وتسمى حشيشة الفقراء ، ولا ما فيه مضرة من السموم ، وغيرها وفي التبصرة ما يضر كثيره يحل يسيره ، ويحرم من الحيوانات الآدمي والحمر الأهلية ولوت وحشت ، والخنزير ، وماله ناب يفترس به : سوى الضبع : كاسد ، ونمر وذئب ، وفهد ، وكلب ، وابن آوى ، وابن عرس ، وسنور اهلى وبرى ، ونمس ، وقرد ، ولو صغير الم ينبت نابه ، ودب ، وفيل ، وثعلب ويحرم سنجاب ، وسمور ، وفنك ، وماله مخلب من الطير يصيده كعقاب ، وبازى وصقر وشاهين ، وحدأة ، وبومة وما ياكل الجيف : كفسر وورخم ولقلق وعقعق ، وهو : القاق ، وغراب البين ، والأبقع ، وما تستخبثه العرب ذوو اليسار من أهل القرى ، والأمصار ، من أهل الحجاز ولا عبرة بأهل البوادي : كالقنفذ ، والدلدل ، وهو عظيم القنفاذ قدر السخلة ويسمى النيص ، على ظهره شوك طويل نحو ذراع ، والحشرات كلها كديدان ، وجعلان ، وبنات وردان ، وخنافس ، وأوزاع ، وصراصر وحرباء ، وعضاه ، وجراذين ، وخلد ، وفأر ، وحيات ، وعقارب ، وخفاش ، وخشاف وهو : الوطواط ، وزنبور ، ونحل ، ومنمل ، وذباب ، وطبايع وقمل ، وبراغيث ، ونحوها وهدهد ، وصرد ، وغداف ، وخطاف ، واخيل ، وهو : الشقراق ، وسنونو ، وهو نوع من الخطاف ؛ وغيرها مما أمر الشرع بقتله ، أو نهى عنه ، وما لا تعرفه العرب من أمصار

الحجاز ، وقراها ، ولا ذكر في الشرع — يرد الى أقرب الأشياء شها به ، فان لم يشبه شيئا منها فباح ، وما احد أبويه المأ كولين مغضوب فكامه حلا ، وحرمة ، وملكا ، ولو اشتبه مباح ومحرم - حرما ، ويحرم متولد من مأ كول وغيره ، كالبلغل ، والسمع - ولد الضبع من الذئب والعسبار - ولد الذئب من الزنج ، وهو : الضبعان ، وهو ذكر الضباع والدرياب ، وهو : ابو زريق ، قيل : انه متولد من الشقراق والغراب والمتولد بين اهلى ووحشى ، وكحيوان من نعجة نصفه خروف ونصفه كلب ، ويحرم ما ليس ملكا لآكله ، ولا أذن فيه ربه ، ولا الشارع

فصل :- وما عدا هذا فباح : كمتولد من مأ كولين كبغل من حمار وحش ؛ وخيل ، ولو غير عربية ، ووبر ، ووبروع ، وبقر وحش على اختلاف أنواعها من الابل ، والتيتل ، والوعل والمها ، وظباء ، وحمرو وحش : ولو تأنست ، وعلفت ؛ وأرنب وزرافة ، ونعامة ، وضب وضبع ، وان عرف بأكل الميتة فكان بجلالة قاله في الروضة ، وبهيمة الانعام وهى : الابل ، والبقر ، والجاموس ، والغنم ، ودجاج ، وذيوك وطاووس ، وبيغاء ، وهى : الدرة ، وعندليب ، وسائر الوحش ، من الصيد كلها ؛ وزاغ ، وغراب الزرع ، وهو أحمر المنقار ، والرجل ، وحجل ، وزرزور ، وصعوة جمع صعو ، وهو : صغار العصافير ، أحمر الرأس ، وحمام ، وأنواعه من الفواخت ، والجوازل ، والرقاطى ، والدياسى ، وسمانى ، وسلوى ، وقيل هما شئ واحد ، وعصافير ؛ وقنابر وقطا ، وحبارى ، وكركى ؛ وكروان ، وبط ، واوز ، وما أشبهه مما يلقط

الحب ، او يفدى فى الاحرام ، و غرائق ؛ و طير الماء كله ، و اشباه ذلك و يباح جميع حيوانات البحر : الا الضفدع ، و الحية ، و التمساح
فصل :- و تحرم الجلالة ؛ وهى : التى اكثرت علفها النجاسة ؛ و لبنها ، و بيضها ، و يكره ركوبها لأجل عرقها ؛ حتى تحبس ثلاثا ؛ و تطعم الطاهر ، و تمتنع من النجاسة : طائرا كانت ، او بهيمة ؛ و مثله خروف ارتضع من كلبة ، ثم شرب لبنا طاهرا ، و يجوز ان تعلق النجاسة الحيوان الذى لا يذبح ، أولا يحلب قريبا ؛ و اذا عض كلب شاة و نحوها فكلبت — ذبحت ، و ينبغى الا يؤكل لحما ، و ما سقى ، او سمد بنجس من زرع ، و ثمر — يحرم و ينجس بذلك : فان سقى بطاهر يستهلك به عين النجاسة به طهر ، و حل ، و الا فلا ، و يكره أكل تراب ، و فحم ، و طين ، و هو عيب فى المبيع ، لأنه يضر البدن به ، فان كان منه ما يتداوى به كالطين الأرمي لم يكره ، و كذا يسير تراب ، و طين ، و يكره أكل غدة ، و اذن قلب ، و بصل و ثوم ، و نحوهما : ما لم ينضج بطبخ ، و أكل كل ذى رائحة كريهة ، و لو لم يرد دخول المسجد ، فان أكله كره له دخوله ما لم يذهب ريحه و أكل حب ديس بحمر اهلية ، و بغال ، و ينبغى أن يغسل ، و يكره مداومة أكل لحم ، و أكل لحم متين ، و نى ، و يكره الخبز السكار ، و وضعه تحت القصعة

فصل :- و من اضطر الى محرم مما ذكرنا : حضرا ، أو سفرا سوى سم و نحوه : بان خاف التلف ، أو امن جوع ، أو يخاف ان ترك الأكل عجز عن المشى ، و انقطع عن الرفقة فيهلك ، أو يعجز عن الركوب

فيهلك، ولا يتقيد ذلك بزمن مخصوص - وجب عليه أن يأكل منه مايسد رمقه؛ ويأمن معه الموت، وليس له الشبع كما فوق الشبع وقال الموفق وتبعه جماعة: أن كانت الضرورة مستمرة جاز الشبع، وأن كانت مرجوة الزوال فلا، وله أن يتزود منه أن خاف الحاجة، فإن تزود فلقية مضطر آخر لم يحز له بيعه، ويلزمه اعطاؤه بغير عوض أن لم يكن هو مضطرا في الحال إلى مامعه، ويجب تقديم السؤال على أكله، وقال الشيخ: لا يجب، ولا ياثم، وأنه ظاهر المذهب، وأن وجد من يطعمه ويسقيه لم يحل له إلا متناع، والعدول إلى الميتة: إلا أن يخاف أن يسمه فيه، أو يكون الطعام مما يضره، ويخاف أن يهلكه، أو يمرضه وأن وجد طعاما مع صاحبه، وميتة وامتنع من بذله أو يبعه منه ووجد ثمنه لم يحز له مكابرة عليه، واخذه منه، ويعدل إلى الميتة: سواء كان ثوبا يخاف من مكابرة التلف، أو لم يخف، وأن بذله له بثلث مثله وقدر على الثمن لم يحل أكل الميتة، وأن بذله بزيادة لا تجحف أي لا تكثر - لزمه شراؤه، وأن كان عاجزا عن الثمن فهو في حكم العادم، وأن امتنع من بذله إلا بأكثر من ثمن مثله فاشتره المضطر بذلك لم يلزمه أكثر من ثمن مثله، وليس للمضطر في سفر المعصية كقاطع الطريق، والابق الأكل من الميتة ونحوها، إلا أن يتوب. وأن وجد طعاما جهل مالكة وميتة: أو وجد صيدا حيا، وهو محرم، وميتة - أكل الميتة. وأن وجد صيدا وطعاما جهل مالكة بلا ميتة وهو محرم - أكل الطعام. وأن وجد لحم صيد ذبحه

محرم ، وميتة - أكل لحم الصيد ، قاله القاضى ، ولو وجد بيض صيد سليما ، وميتة فظاهر كلام القاضى ياء كل الميتة ، ولا يكسره ، وان لم يجد الا صيدا ذبحه ، وكان ذكيا طاهرا ، وليس بنجس ، ولا ميتة في حقه ، ويتعين عليه ذبحه في محل الذبح ، وتعتبر شروط الزكاة فيه وله الشبع منه ، ولا يجوز قتله ، ولو اشتبهت ميتة بذكاة ولم يجد غيرهما تحرى المضطر فيهما ، وحرمتا على غيره ، ولو وجد ميتتين مختلف في احدهما أكلها دون المجمع عليها ، وان لم يجد شيئا لم يبح له أكل بعض اعضائه . ومن لم يجد الاطعاما ؛ او ماله يبذله مالكة : فان كان صاحبه مضطرا اليه ولو في المستقبل فهو أحق به ، الا النبي صلى الله عليه وسلم فكان له أخذ الماء من العطشان ، ويلزم كل أحد أن يقيه بنفسه ، وماله وله طلبه ، وليس للمضطر الايثار بالطعام الذى معه في حال اضطرابه ولا يجوز لأحد أن يأخذ من المضطر طعامه المضطر اليه ، فان أخذه فمات لزمه ضمانه ، وان لم يكن صاحبه مضطرا اليه لزمه بذله بقيمته ، فان أبى - أخذه بالأسهل من شراء او استرضاء ، ولا يجوز قتاله ، فان أبى أخذه قهرا ، ويعطيه عوضه ، فان منعه فله قتاله على ما يسد رمقه ، فان قتل صاحب الطعام لم يجب ضمانه ، وان قتل المضطر فعليه ضمانه ، ويلزمه عوضه في كل موضع أخذه ، فان لم يكن معه في الحال لزمه في ذمته ، فان بادر صاحب الطعام فباعه أو رهنه قبل الطلب صح ويستحق أخذه من المرتين والمشتري ، وبعد الطلب لا يصح البيع في الأظهر ، قاله في القواعد ، ولو بذله بضمن مثله لزمه قبوله ولو كان معسرا

ولو امتنع المالك من البيع الا بعقد ربا جاز أخذه منه قهرا في ظاهر كلام جماعة ، فان لم يقدر على قهره دخل في العقد ، وعزم على الا يتم عقد الربا ، فان كان المبيع نساء عزم على أن العوض الثابت في الذمة قرض ، وقال الزركشى : قال بعض المتأخرين لو قيل ان له أن يظهر صورة الربا ، ولا يقاتله ، ويكون كالمكره ، فيعطيه من عقد الربا صورته لا حقيقته لكان أقوى ، فان لم يجد الا آدميا محقون الدم لم يبح قتله ولا اتلاف عضو منه : مسلما كان أو كافرا ، وان كان مباح الدم كالحربي والمرتد ، والزاني المحصن حل قتله ، وأكله ، وكذا بعد موته : وان وجد معصوما ميتا لم يبح أكله . ومن اضطر الى نفع مال الغير مع بقاء عينه لدفع برد ، أو حر ، أو لاستقاء ماء ونحوه - وجب بذله مجانا . واذا اشتدت المصلحة في سنة جماعة وأصابته الضرورة خلقا كثيرا وكان عند بعض الناس قدر كفايته وكفاية عياله لم يلزمه بذله للبضطين وليس لهم وان لم يبق درهم مباح أكل عاداته : لا ماله عنه غنى : كحلولى وفاكهة ، قاله في النوادر ، وتقدم في الغصب . والترياق الذى فيه من لحوم الحيات ، أو من الخمر - محرم ، ولا يجوز التداوى بشئ محرم ، أو فيه محرم : كالألبان الأتنة ، ولحم شئ من المحرمات ، ولا بشرب مسكر

فصل :- من مر بثمر على شجر ، أو ساقط تحته لا حائط عليه ولا ناظر ، ولو غير مسافر ، ولا مضطر - فله أن يأكل منه مجانا ، ولو لغير حاجة ، ولو من غصونه ، من غير رميه بشئ ، ولا ضربه ، ولا صعود شجرة ، واستحب جماعة ان ينادى قبل الأكل ثلاثا : يا صاحب

البستان ، فان أجا به والا أكل . للخبر ، وكذا ينأ
ولا يحمل ولا يأكل من مجموع مجنى ، ولا ما و
ملتزما عوضه ، وكثير - زرع قائم : كبر يؤكل

وحمص اخضرين ، ونحوهما مما يؤكل رطبا عادة ؛ ولبن ماشية ادا م
يجد صاحبها في كالثرة . بخلاف شعير ونحوه . والأولى في الثمار وغيرها
ان لا يأكل منها الا باذن ، ولا بأس باكل جبن المجوس ، وغيرهم من
الكفار ، ولو كانت انفضحة من ذبائهم ، وكذا الدروز ، والتمانة ،
والنصيرية ، ولا يجوز أن يشتري الجوز والبيض الذي اكتسب من
القمار ، لأنهم يأخذونه بغير حق

فصل :- يجب على المسلم ضيافة المسلم المسافر المجتاز اذا نزل
به في القرى : لا الأمصار ، مجانا يوما وليلة ، قدر كفايته ، مع آدم ،
وفي الواضح لفرسه تن : لا شعير ، ولا تجب للذمي اذا اجتاز بالمسلم
فان أبي فللضيف طلبه به عند حاكم ، فان تعذر جاز له الأخذ من
ماله بقدر ضيافته بغير اذنه ، وتسبب ضيافته ثلاثة أيام ، والمراد يومان
مع اليوم الأول ؛ فما زاد على الثلاثة فهو صدقة ، ولا يجب عليه انزاله
في بيته : الا أن لا يجد مسجدا ، أو رباطا ، ونحوهما يبيت فيه ، ولا
يخاف منه . ومن قدم لضيافته طعاما لم يجز لهم قسمه ، لأنه اباحه ،
ويجوز للضيف الشرب من كوز صاحب البيت ، والاتكاء على وسادة
وقضاء حاجة في مرحاضه من غير استئذان باللفظ : كطرق بابيه عليه ،
وطرق حلقته ، قال الشيخ : من امتنع من الطيبات بلا سبب شرعي

باب الذكاة

مدموم مبتدع ؛ وما نقل عن أحمد أنه امتنع من أكل البطيخ لعدم عليه
بكيفية أكل النبي صلى الله عليه وسلم له - كذب

باب الذكاة

وهى : ذبح أو نحر مقدور عليه مباح أكله من حيوان يعيش فى
البر : لاجراد ، ونحوه - بقطع حلقوم ، ومرى ، أو عقر اذا تعذر ،
فلا يباح شئ من الحيوان المقدور عليه : من الصيد ، والانعام ، والطير
الا بالذكاة ان كان مما يعيش فى البر : الا الجراد ، وشبهه . ولو مات
بغير سبب من كبس ، وتغريق ؛ فاما السمك وشبهه مما لا يعيش الا فى
الماء فيباح بغير ذكاة : سواء صاده انسان ، أو نبذه البحر ، أو جزر
الماء عنه ، أو حبس فى الماء بحظيرة ، حتى يموت ، أو ذكاه أو عقره فى
الماء ، أو خارجه ، أو طفا عليه ، وما كان مأواه البحر وهو يعيش فى
البر : ككلب الماء ، وغيره ، وسلحفاة ، و سرطان ، ونحو ذلك - لم
يبح المقدور عليه منه الا بالتذكية . وذكاة السرطان أن يفعل به ما
يموت به ، وكره احمـد شئ السمك الحى : لاجراد ، ويحرم بلع السمك
حيا ، ويجوز أكل الجراد بما فيه ، والسمك بما فيه : بأن يقلى ، أو
يشوى ، ويؤكل من غير أن يشق جوفه

فصل : - ويشترط للذكاة شروط - أحدها : أهلية الذابح ، وهو
ان يكون عاقلا ، قاصدا للتذكية ، ولو مكرها ، أو أفلأ ، وتكره ذبيحته
فلو وقعت الحديدية على حلق شاة فذبحتها أو ضرب انسانا بسيف فقطع
عنق شاة لم تبـح ، ولا تعتبر ارادة الأكل : مسلما كان الذابح أو كـتائيا ، ولو

حرياً أو من نصارى بنى تغلب؛ ذكراً أو أنثى، حراً أو عبداً ولو جنبا وحائضاً ونفساء، وأعشى، عدلاً أو فاسقاً، والمسلم بالذبح أولى من الكتابي، ولا تباح ذبيحة من أحد أبويه كافر غير كتابي ولا صيده، غير سمك ونحوه، ولا ذكاة مجنون وسكران وطفل غير مميز، وتباح من مميز ولو دون عشر، ولا ذكاة مرتد وإن كانت ردة إلى دين أهل الكتاب، ولا مجوسى، ولا وثني، ولا زنديق، ولذا الدرور والقيامنة والنصيرية بالشام، ويؤكل من طعامهم غير اللحم والرسم، فلو ذبح من لا تحل ذبيحته حيواناً لغيره بغير إذنه ضمنه بقيمته حياً، وبأذنه لا يضمن الثاني: الآلة، وهو أن يذبح بآلة محددة تقطع أو تحرق، بجدها لا بثقلها من حديد كانت أو حجر، أو خشب، أو قصب، أو عظم، أو غيره، إلا السن والظفر، متصلين أو منفصلين، فإن ذبح بآلة مغصوبة أو ذهب ونحوها حل، ويباح المغصوب لربه ولغيره إذا ذبحه غاصبه أو غيره؛ سهواً أو عمداً، طوعاً أو كرهاً، ولو بغير إذن ربه - الثالث: أن يقطع الحلقوم - وهو مجرى النفس - قال الشيخ: سواء كان القطع فوق - وهو الموضع الثاني من الحلق - أو دونها، وإن يقطع المرى - وهو البلعوم، وهو مجرى الطعام والشراب - فإن إبانهما كان أكمل، والأصح ولا يشترط قطع الودجين - وهما عرقان يحيطان بالحلقوم - والأولى قطعهما، ولا يضر رفع يده إذا أتم الذكاة على الفور، ومحل الذكاة الحلق واللبة - وهى الوهدة التى بين أصل العنق والصدر - فيذبح فى الحلق وينحر فى اللبة، ويسن أن ينحر البعير، ويذبح ماسواً، فإن

عكس أجزأ؛ والنحر أن يطعنه بمحند في لبتة ، فان عجز عن قطع الحلقوم والمرى: مثل أن يند البعير ، أو يتردى في بئر فلا يقدر على ذبحه صار كالصيد : اذا جرحه في أى موضع أمكنه فقتله حل أكله : الا أن يموت بغيره: مثل أن يكون رأسه في الماء فلا يباح ؛ ولو كان الجرح موحيا كما لو جرحه مسلم ومجوسى ، وان ذبحها من قفاها ولو عمدا فأت السكين على موضع ذبحها وفيها حياة مستقرة أكلت، ويعلم ذلك بوجود الحركة ، فان ذبحها من قفاها وشك هل حياته مستقرة قبل قطع الحلقوم والمرى، أولا نظر: فان كان الغالب بقاء ذلك لحدة الآلة وسرعة القطع أبيض ، وان كانت كالة وأبطأ قطعه وطال تعذيبه لم يباح ، ولو أبان الرأس بالذبح أو بسيف يريد بذلك الذبيحة أبيض ، وكلما وجد فيه سبب الموت كالمنخنقة - وهى التى تخنق فى حلقها والموقوذة - وهى التى تضرب حتى تشرف على الموت - والمتردة وهى الواقعة من علو - والنطيحة وهى التى نطحتها دابة أخرى، وأكيلة السبع وهى التى أكل السبع بعضها والمريضة وما صيد بشبكة أو أحبولة أو فخ أو أنقذه من مهلكة فذكاه وفيه حياة مستقرة يمكن زيادتها على حركة المذبوح ، سواء انتهت الى حال يعلم أنها لا تعيش معه أو يعيش - حلت ان تحركت بيد او رجل او طرف عين او مصع ذنب - اى : تحريكه - ونحوه ، وسئل احمد عن شاة مريضة خافوا عليها الموت فذبحوها فلم يعلم منها اكثر من انها طرفت بعينها او تحركت يدها او رجلها او ذنبها بضعف فنهز الدم ،

فقال: لا بأس، وإن لم يبق من حياتها الا مثل حركة المذبوح لم تبح لأنه لو ذبح ما ذبحه المجوس لم يبح، وما قطع حلقومه أو أيننت حشوته ونحوه ففي حكم الميتة - الرابع: قول بسم الله عند حركة يده، لا يقوم غيرها مقامها، وتجاوز بغير العربية، ولو مع القدرة عليها، ويسن التكبير معها، يقول: بسم الله، والله أكبر، ولا تستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عليها، فإن كان آخرس أو مأبرأسه الى السماء، ولو اشار اشارة تدل على التسمية وعلم ذلك كان كافيا، فإن ترك التسمية عمدا، أو جهلا لم تبح، وإن ترك سهوا فأنها تباح، ويشترط قصد التسمية على ما يذبحه، فلو سمي على شاة وذبح غيرها بتلك التسمية لم تبح؛ وكذا لو رأى قطيعا فسمى واخذ شاة فذبحها بالتسمية الأولى، ولو جهل عدم الاجزاء، وقال الموفق وجماعة: تكون التسمية عند الذبح اقرب منه: فصل بالكلام أولا: كال�سمية على الطهارة، فلو اضجع شاة ليذبحها وسمى ثم القى السكين واخذ سكيئا أخرى أورد سلاما أو كلم انسانا أو استقى ماء ثم ذبح حل، ويضمن اجير ونحوه ترك التسمية عمدا أو جهلا، وإن ذبح الكتأبى باسم المسيح أو غيره لم تبح، وإذا لم يعلم: اسمى الذابح ام لا؟ أو اذ كر اسم غير الله ام لا فخلال؛ وتحصل ذكاة جنين ما كول خرج من بطن امه بعد ذبحها بذكاة امه اذا خرج ميتا أو متحركا كحركة المذبوح، اشعراو لم يشعر، ويستحب ذبحه وإن كان ميتا، ليخرج الدم الذى فى جوفه، وإن كان فيه حياة مستقرة لم يبح الا بذبحه، ولو وجأ بطن ام جنين مسميا فأصاب مذبوح الجنين فهو مذكى، والأم ميتة

فصل :- يسن توجيه الذبيحة الى القبلة، وكون المذبح على شقه الأيسر، ورفقه به، وحمله على الآلة بقوة واسراع القطع، ويكره الى غير القبلة، وآلة كالة، وان يحد السكين والحيوان يبصره، او يذبح شاة واخرى تنظر اليه، ويكره كسر عنق المذبح وسلخه، وقطع عضو منه وتنف ريشه حتي تزهد نفسه، فان فعل اساء واكلت، ويكره نفخ اللحم نصا، قال الموفق: مرادهم الذي للبيع لأنه غش، وان ذبحه فغرق المذبح في ماء، او وطىء عليه شيء يقتله مثله لم يحل، وعنه يحل، اختاره الأكثر، وان ذبح كتابي ما يحرم عليه يقينا كذى الظفر - وهى الابل والنعام والبط - وما ليس بمشقوق الأصابع، او ما زعم انه يحرم عليه ولم يثبت عندنا تحريمه عليه كحال الرثة ونحوها او يحرم علينا، ومعناه ان اليهود إذا وجدوا الرثة لاصقة بالاضلاع امتنعوا من اكلها زاعمين تحريمها ويسمونها اللازقة. وان وجدها غير لاصقة اكلوها - وان ذبح حيوانا غيره مما يحل له لم تحرم علينا الشحوم المحرمة عليهم - وهى شحم الثرب: شحم رقيق يغشى الكرش والامعاء، وشحم الكليتين ولنا ان تملكها منهم بما ينقل الملك، والأولى تركها، ولا يحل لمسلم ان يطعمهم شحما من ذبحنا نصا؛ لبقاء تحريمه عليهم، وان ذبح لعيده او لكنيسة او المجوسى لآلهته او للزهرة او للكواكب: فان ذبحه مسلم مسميا فباح، وان ذبحه الكتابى وسمى الله ولم يذكر غير اسمه حل وكره، وعنه يحرم واختاره الشيخ ولا تؤكل المصبورة، ولا المجشمة وهى الطائر او الأرنب يجعل غرضا يرمى حتي يقتل - ولكن يذبح

ثم يرموا ان شاؤا ، والمصبورة مثله ، الا ان المجثمة لا تكون الا في الطائر : والا الأرنب وأشباهاها ، والمصبورة : كل حيوان . يحبس للقتل ومن ذبح حيوانا فوجد في بطنه جرادا ، أو سمكة في حوصلة طائر ، أو حبا في بعر جمل ونحوه لم يحرم ، وكره ، ويحرم بول وروث طاهران ، وتقدم أول الأطعمة ، ويحل مذبوح منبوذ بموضع يحل ذبح أكثر أهله ، ولو جهلت تسمية الذابح ، واسمعي : الذبيح على الصحيح

كتاب الصيد

وهو مصدر بمعنى المفعول ، وهو : اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً ، غير مملوك ، ولا مقدور عليه ، وهو مباح لقاصده ، ويكره لهوا وان كان فيه ظلم الناس بالعدوان على زروعهم وأموالهم فحرام ، وهو أفضل مأكل ، والزراعة أفضل مكتسب ، وقيل عمل اليد ، وقيل التجارة ، وأفضلها بز ، وعطر ، وزرع ، وغرس ، وماشية ، وابعضها في رقيق ، وصرف ، ويسن التمسك ، ومعرفة أحكامه حتى مع الكفاية التامة ، قاله في الرعاية ، وقال أيضا فيها : يباح كسب الحلال لزيادة المال والجاء ، والترفع . والتنعيم ، والتوسعة على العيال ، مع سلامة الدين والعرض ، والمروءة ، وبراءة الذمة . ويجب على من لا قوت له ولا لمن تلزمه مؤنته ، ويقدم الكسب لعياله على كل نفل ، ويكره تركه والاتكال على الناس ، قال أحمد : لم ارمثل الغني عن الناس ، وقال في قوم

لا يعملون . ويقولون نحن متوكلون : هؤلاء مبتدعة . وأفضل الصنائع
 خياطة ، وكل ما تصح فيه فهو حسن نصا ، وادناها حياكة ، وحجامة ،
 وأشدّها كراهة : صبغ ، وصياغة ، وحدادة ، ونحوها ويكره كسبهم وكسب
 الجزار لانه يوجب قساوة قلبه ، وكسب من يباشر النجاسات والفاصد
 والمزين ، والجرائحى ، والختان ، ونحوهم ممن صنعته دنيئة ، قال فى الفروع
 والمراد مع امكان أصلح منها ، وقاله ابن عقيل ويستحب الغرس والحراث
 واتخاذ الغنم ، وان رمى صيدا فاثبتته - ملكه ، ثم ان رماه آخر فقتله :
 فان كانت رمية الأول موحية : بان نحرته ، أو ذبحته ، أو وقعت فى حلقومه
 أو قلبه ، وجراحة الثانى غير موحية ، أو أصاب مذبجه ، أو نحرته حل
 ولا ضمان على الثانى الا ما نقصه من خرق جلده ونحوه ، وان كان الأول
 غير موح حرم ، وقيمته للأول مجروحا بالجرح الأول ، الا أن تنحره
 رميته ، أو تذبجه ، أو يدرك فيه حياة مستقرة فيذكى ، فيحل ، وان كان
 المرمى قنا ، أو شاة للغير ولم يوحياه وسريا فعلى الثانى نصف قيمته مجروحا
 بالجرح الأول ، ويكملها سليما الأول ؛ وان رمى الصيد معا فقتلاه كان
 حلالا وملكاه بينهما ، فان كان جرح أحدهما موحيا والآخر غير موح
 ولا يثبت مثله فهو لصاحب الجرح الموحى ، وان أصاب أحدهما بعد
 صاحبه فوجده ميتا ولم يعلم هل صار بالأول ممتنعا أولا ؟ حل . ويكون
 بينهما ، فان قال كل منهما : انا اثبتته ثم قتلته أنت حرم ، ويتحالفان لأجل
 الضمان وان اتفقا على الأول منهما فقال الأول : أنا أثبتته ثم قتله الآخر
 وانكر الثانى اثبات الأول له فالقول قول الثانى ويحرم على الأول ،
 والقول قول الثانى فى عدم الاثبات مع يمينه ، وان علمت جراحة كل

منهما وان جراحة الأول لا يبقى معها امتناع مثل كسر جناح الطائر أو ساق الظبي فالقول قول الأول بغير يمين ، وان علم أنه لا يزيل الامتناع مثل خدش الجلد فقول الثاني ، وان احتمل الأمرين فقوله نصا ، ولو رماه فأثبتته ثم رماه مرة أخرى فقتله حرم

فصل :- وان أدرك الصيد وفيه حياة غير مستقرة بل متحركا كحركة المذبوح فهو كالهيئة : لا يحتاج الى ذكاة ، وكذا لو كان فيه حياة مستقرة فوق حركة المذبوح ، ولكن لم يتسع الوقت لتذكيته ، وان اتسع الوقت لها لم يبح الا بها ، وان خشى موته ولم يجد ما يذكيه لم يبح أيضا ، ولو اصطاد بالة مغصوبة فالصيد للمالكها ، ولو امتنع الصيد على الصائد من الذبح : بان جعل يعدو منه حتي مات تعباً - حل ، وان أدرك الصيد ميتا حل بشروط أربعة - أحدها : ان يكون الصائد من أهل الذكاة ولو أعمى وتقدمت شروطها الا مالا يفتقر الى ذكاة كحوت وجراد فيباح اذا صاده من لا تباح ذبيحته . فان رمى مسلم وغير كتابي أو متولدينه وبين كتابي صيدا ، أو أرسل عليه جارحا أو شارك كلب مجوسى كلب مسلم فى قتله - لم يحل : سواء وقع سهمهما فيه دفعة واحدة أو سهم احدهما قبل الآخر : لكن لو اثنى كلب المسلم ثم قتله الآخر وفيه حياة مستقرة - حرم ، ويضمنه له ، فان أصاب سهم احدهما مقتله دون الآخر : مثل ان يكون الأول قد عقره موحيا : مثل ان ذبحه أو جعله فى حكم المذبوح ، ثم اصابه الثانى وهو غير موح فالحكم للاول فان كان الأول المسلم ابيع ، وان كان المجوسى لم يبيع ، وان كان الجرح

الثاني موحيا ايضا فباح ان كان الاول مسلما ، لأن الاباحة حصلت به
وان كان الأول غير موح والثاني موح فالحكم للثاني في الحظر والاباحة
وان رد كلب المجوسى الصيد على كلب المسلم فقتله - حل ، وان صاد
المسلم بكلب المجوسى حل صيده ، وكره ، وعكسه لا يحل ، وان
ارسل كلبا فزجره المجوسى فزاد فى عدوه حل صيده ، وعكسه
لم يحل ولو وجد مع كلبه كلبا آخر وجعل حاله : هل سمي عليه
ام لا ؟ وهل استرسل بنفسه ام لا ؟ او جعل حال مرسله : هل
هو من أهل الصيد أم لا ، ولا يعلم أيهما قتله ، أو علم أنهما قتلاه معا
أو علم ان المجهول هو القاتل - لم يبيع ، وان علم حال الكلب الذى وجدته
مع كلبه ، وان الشرائط المعتبرة قد وجدت فيه - حل ، ثم ان كان
الكلبان قتلاه معا فهو لصاحبهما ، وان علم ان أحدهما قتله فهو لصاحبه
وان جعل الحال حل أكله ، ثم ان كان الكلبان متعلقين به فهو بينهما
وان كان أحدهما متعلقا به فهو لصاحبه ، وعلى من حكم له به اليمين ،
وان كان الكلبان ناحية وقف الأمر حتى يصطلحا ، فان خيف فساد
بيع ، واصطلحا على ثمنه ، والاعتبار باهلية الرامى وسائر الشروط حال
الرمى ، فان ارتد أو مات بعد رميه وقبل الاصابة حل

فصل : - الشرط الثانى - الآلة - وهى نوعان : أحدهما
محددة فيشترط له ما يشترط لآلة الذكاة ، ولا بد من جرحه به ، فان
قتله بثقله لم يبيع : كشبكة ، وفخ ، وبندقية ، وعصا ، وحجر لا حد له ،
فان كان له حد : كصوان فكمعراض ، وان صاد بالمعراض - وهو

عود محدود، وربما جعل في رأسه حديدة — أكل ما قتل بحده، دون عرضه، وكذا سهم ورمح وحربة، وسيف، ونحوه يضرب به صفحا فيقتل — فكله حرام، وكذا ان أصاب بحده فلم يجرح وقتل بثقله: وان نصب مناجل، أو سكاكين، وسمى عند نصبها فقتلت صيدا ولو بعد موت ناصبه، أو رده — ابيح ان جرحه، والا فلا، وان قتل بسهم مسموم لم يبيح اذا احتمل ان السم أعان على قتله؛ ولو رماه فوقع فيما يقتله مثله، أو تردى ترديا يقتله مثله، أو وطىء عليه شيء فقتله — لم يحل ولو كان الجرح موحيا، وان وقع في ماء ورأسه خارجه، أو كان من طير الماء، أو كان التردى لا يقتل مثل ذلك الحيوان — فباح — وان رمى طيرا في الهواء، أو على شجرة، أو جبل فوقع الى الأرض فمات حل، لأن سقوطه بالأصابة، وان رمى صيدا ولو ليلا جرحه ولو غير موح فغاب عن عينه، ثم وجد ميتا — ولو بعد يومه — وسهمه فقط فيه أو أثره ولا أثر به غيره — حل، وان وجد به سهم أو أثر سهم غير سهمه أو شك في سهمه، أو في قتله، أو أكل منه سبع يصلح أن يكون قتله لم يحل، وان كان الأثر مما لا يقتل مثله: مثل أكل حيوان ضعيف كسنور، وثعلب من حيوان قوى، أو تهشم من وقعته — فباح، ولو أرسل عليه كلبه فعقره فغاب، أو غاب قبل عقره ثم وجد ميتا والكلب وحده، أو الصيد بفمه، أو يعبث به، أو عليه — حل، وتقدم قريبا لو وجد مع كلبه كلبا آخر. وان رمى صيدا، أو ضرب صيدا فابان بعضه ولو بنصب مناجل ونحوها، فان قطعه قطعتين متساويتين، أو متقاربتين

او قطع رأسه - حل . فان أبان منه عضوا غير الرأس ولم يبق فيه حياة مستقرة ، وكان البينونة والموت معا ، او بعده بقليل - أكل وما أبين منه ، وان كانت مستقرة فاللبان حرام : سواء بقى الحيوان حيا ، أو أدركه فذكاه ، أو رماه بسهم آخر فقتله ، وان بقى متعلقا بجلده حل بجله ؛ لأنه لم يبين ، وان أخذ قطعة من حوت وافلت حيا ايح ما أخذ منه وتحل الطريدة وهى : الصيد يقع بين القوم لا يقدرّون على ذكاته فيقطع ذا منه بسيفه قطعة ، يقطع الآخر أيضا حتي يوثى عليه وهو حي ؛ وكذا الناد فصل :- النوع الثانى - الجارحة ، فيباح ما قتلته اذا كانت معلية : الا الكلب الأسود ، والبهيم الأسود : وهو ما لا يياض فيه ، أو يبين عينيه نكتتان : كما اقتضاه الحديث الصحيح فيحرم صيده ، كغير المعلم : الا أن يدركه فى الحياة ، فيذكى ، ويحرم اقتناؤه ، وتعليمه ، ويسن قتله ولو كان معلما ، وكذا الخنزير ، ويحرم الانتفاع به ، ويجب قتل كلب عقور ولو كان معلما ، ويحرم اقتناؤه ، ولا تقتل كلبة عقرت من قرب ولدها أو خرقت ثوبه ، بل تنقل ، وتقدم آخر حد المحاربين ، ولا يباح قتل الكلاب غير ما تقدم : وبباح اقتناؤها للصيد ، والماشية ، والحريث ، وتقدم فى كتاب البيع

والجوارح نوعان :- أحدهما - ما يصيد بنابه : كالكلب ، والفهد وكل ما أمكن الاصطياد به

وتعليمه بثلاثة أشياء : ان يسترسل اذا أرسل : وينزجر اذا زجر لاني حال مشاهدته الصيد : واذا أمسك لم يأكل ، ولا يعتبر تكراره بل يحصل بمرة ، فان أكل بعد تعليمه لم يحرم ما تقدم من صيده ، ولم يبع ما أكل منه ؛

يخرج عن كونه معلما؛ فيباح ما صاده بعد الصيد الذي أكل منه، وان شرب دمه ولم يأكل منه لم يحرم، ويجب غسل ما أصابه فم الكلب والثاني - ذو المخلب؛ كالبازي، والصقر، والعقاب، والشاهين، ونحوها، فتعليمه - بأن يسترسل اذا ارسل، ويرجع اذا دعى، ولا يعتبر ترك الأكل، ولا بد أن يجرح الصيد، فان قتله بعد رميه او خنقه - لم يباح

فصل :- الشرط الثالث - ارسال الآلة قاصدا الصيد، فلو سقط السيف من يده فعقره - لم يحل، وان استرسل الكلب او غيره بنفسه، او أرسله ولم يسم - لم يباح صيده؛ فان زجره ولم يزد عدوه فكذلك، وان زجره فوقف، ثم اشلاه وسمى، أو سمي وزجره ولم يقف لكنه زاد في عدوه باشلائه حل صيده، لأنه بمنزلة ارساله. وان أرسل كلبه أو سهمه الى هدف فقتل صيدا، او أرسله يريد الصيد ولا يرى صيدا، او قصد انسانا، او حجرا « او رمى عبثا غير قاصد صيدا، أو رمى حجرا يظنه صيدا، او شك فيه، او غلب على ظنه انه ليس بصيد او ظنه آدميا، او بهيمة فأصاب صيدا - لم يحل. وان رمى صيدا فاصاب غيره، او رمى صيدا فقتل جماعة، او ارسل سهمه على صيد فاعانته الريح فقتله، ولولاها ما وصل، او وقع سهمه في حجر فرده على الصيد فقتله حل الجميع، والجراح بمنزلة السهم، فان رمى صيدا فائتبه - ملكه، فان تحامل ومشى غير متمتع فاخذه غيره لزمه رده، ولو دخل خيمته او داره ونحوه: كما لو مشى بالشبكة على وجه لا يقدر على الامتناع، وان لم

يثبته وبقي ممتنعا فدخل خيمة انسان فاخذه ، او دخلت ظبية داره فاغلق بابها وجهلها ؛ أو لم يقصد تملكها ، او عشش طير غير مملوك في برجه وفرخ فيه - ملكه ، ومثله أحياء أرض بها كنز ، وكنصب خيمة ، وفتح حجره لذلك ، ونصب شبكة ، وشرك ، وفخ ، ومنجل لذلك ، وحبس جارج له ، او بالجائه بمضيق لا يفلت منه ، وان صنع بركة يصيد بها سمكا فما حصل فيه ملكه ، وان لم يقصد بها ذلك لم يملكه : كتوحل صيد بأرضه ، او حصل فيها من مد الماء او عشش فيها طائر ، ولغيره أخذه كالماء ، والكلأ . وان رمى طيرا على شجرة في دار قوم فطرحه في دراهم فاخذه فهو للرامي . ولو وقع صيد في شرك انسان أو شبكته ونحوه وأثبتته ثم أخذه انسان لزمه رده بآلته ، وان لم تمسكه الشبكة وانفلت منها في الحال ، أو بعد حين - لم يملكه ، وان أخذ الشبكة وذهب بها فصاده انسان ملكه ، ويرد الشبكة ، فان مشى بها على وجه لا يقدر على الامتناع فهو لصاحبها : كما لو أمسكه الصائد وثبت يده عليه ثم انفلت منه . وان اصطاد صيدا فوجد عليه علامة ملك : كقلادة في عنقه ، أو قرط في اذنه ، أو وجد الطائر مقصوص الجناح - لم يملكه ، ويكون لقطة : ومن كان في سفينة فوثبت سمكة فوقعت في حجره فهي له دون صاحب السفينة ، وان وقعت فيها فلصاحبها ، وان ثبت بفعل انسان لقصد الصيد : كالصياد الذي يجعل في السفينة ضوءا بالليل ، ويدق بشيء كالجرس لثبث السمك في السفينة - فللصياد ، وان لم يقصد الصيد بهذا بل حصل اتفاقا فهي لمن وقعت في حجره ، ولا يصاد الحمام : الا أن

يكون وحشياً ، ويحرم صيد سمك وغيره بنجاسة كعذرة ، وميته ، ودم
وعنه يكره ، وعليه الأكثر ، وان منعه الماء حتى صاده حل ، ويكره
الصيد بينات وردان ، لأن مأواها الحشوش ، وبضفادع ، وشباشب :
وهو طير تخاط عينه ، أو تربط ، وبخراطيم ، وكل شيء فيه روح ، ومن
وكره : لابليل ، ولافرخ من وكره ، ولا بما يسكره ، ولا بشبكة ، وشرك
وفخ ، ودبق ، وكل حيلة ، وكره جماعة بمثقل كبندق . ونصه - لا بأس
بييع البندق ، ويرمى بها الصيد ؛ لا للعبث ، واذا أرسل صيدا ، وقال
اعتقتك - لم يزل ملكه عنه : كما لو أرسل البعير والبقرة

فصل : - الشرط الرابع - التسمية ، ولو بغير عريية عند
ارسال السهم ، والجارحة : لا من أخرس ، ولا يضر تقدم يسير ، أو
تأخر ، وكذا تأخر كثير في جارح اذا زجره فانزجر ، وان تركها عمدا
او سهوا لم يبح ، وان سمي على صيد فاصاب غيره حل ، ولو سمي على
سهم ثم القاه ورمى بغيره بتلك التسمية لم يبح ، ودم السمك طاهر
ماء كول

كتاب الايمان وكفاراتها

وهي جمع يمين ، وهي : القسم ، والايلاء ، والحلف ، بالفاظ مخصوصة
فاليمين تؤكد الحكم بذكر معظم على وجه مخصوص وهي وجوابها
كشرط وجزاء ، والحلف على مستقبل - ارادة تحقيق خير فيه ممكن ،

بقوله ، يقصد به الحث على فعل الممكن ، أو تركه . والحلف على ماض
 اما بر : وهو الصادق ، واما غموس : وهو الكاذب ، أولغو : وهو
 مالا أجر فيه ، ولا أثم ، ولا كفارة . ولا يصح الا من مكلف ، مختار
 قاصدا اليمين ، وتصح من كافر ، وتلزمه الكفارة بالحنث : حنث في
 كفره أو بعده

والحلف - منه واجب : مثل أن ينجي به انسانا معصوما من هلكة
 ولو نفسه : مثل أن تتوجه ايمان القسامة في دعوى القتل عليه ، وهو
 برىء - ومندوب : مثل أن يتعلق به مصلحة من اصلاح بين متخاصمين
 أو ازالة حقد من قلب مسلم عن الخالف ، أو غيره ، أو دفع شر ، فإن
 حلف على فعل طاعة أو ترك معصية بمندوب - ومباح : كالحلف على
 فعل مباح ، أو تركه ، أو على الخبر بشيء هو صادق فيه : أو يظن انه فيه صادق
 ومكروه : كالحلف على فعل مكروه ، أو ترك مندوب ، ومنه الحلف في
 البيع والشراء - ومحرم : وهو الحلف كاذبا عمدا ، أو على فعل معصية
 أو ترك واجب . ومتى كانت اليمين على فعل واجب ، أو ترك محرم -
 كان حلها : أي حثها محرما ، ويجب بره ؛ وإن كانت على فعل مندوب
 أو ترك مكروه فحلها مكروه ، ويستحب بره ، وإن كانت على فعل مكروه
 أو ترك مندوب فحلها مندوب ، ويكره بره ، وإن كانت على فعل محرم
 أو ترك واجب فحلها واجب ، ويحرم بره ، وحلها في المباح مباح ،
 وحفظها فيه أولاه . ولا يلزم ابرار قسم كاجابة سؤال بالله

فصل :- واليمين التي تجب بها الكفارة اذا حنث - وهي اليمين

بالله تعالى: نحو والله وبالله وتالله والرحمن ، والقديم الازلى ، وخالق الخلق ، ورازق العالمين ، ورب العالمين ، والعالم بكل شىء ، ورب السموات والأرض ، والحى الذى لا يموت ، والأول الذى ليس قبله شىء ، والآخر الذى ليس بعده شىء ، ونحوه مما لا يسمى به غيره ، أو صفة : من صفاته كوجه الله ، وعظمته ، وعزته : و ارادته ، وقدرته ، وعلمه ، وجبروته ونحوه ، حتى ولو نوى مقدوره ومعلومه ، ومراده . وأما ما يسمى به غيره تعالى واطلاقه ينصرف الى الله كالعظيم ، والرحيم ، والرب والمولى والرازق : فان نوى به الله ، أو أطلق كان يمينا ، فان نوى غيره فليس يمينا ومالا يعد من اسمائه ولا ينصرف اطلاقه اليه ويحتمله كالشىء ، والموجود والحى ، والعالم ، والمؤمن ، والواحد ، والمكرم : والشاكر : فان لم ينو به الله أو نوى به غيره - لم يكن يمينا ، وان نواه كان يمينا . وان قال : وحق الله ، وعهد الله ، واسم الله ، وأمين الله - جمع يمين - وأمانة الله وميثاقه ، وكبريائه ، وجلاله ، ونحوه فهو يمين وكذا على عهد الله وميثاقه ويكره الحلف بالامانة كراهة تحریم ، وان قال : والعهد والميثاق وسائر ذلك كالامانة ، والقدرة ، والعظمة والكبرياء ، والجلال والعزة ولم يصفه الى الله لم يكن يمينا : الا أن ينوى صفة الله ، وان قال : لعمر الله كان يمينا وان لم ينو - ومعناه الحلف بقاء الله وحياته - وان حلف بكلام الله أو بالمصحف ، أو بالقرآن ، أو بسورة منه ، أو بآية أو بحق القرآن فهى يمين فيها كفارة واحدة ، وكذا لو حلف بالتوراة ، أو الانجيل ونحوهما من كتب الله ، وان قال : احلف بالله ، واشهد بالله ، أو اقسم بالله ، أو اعزم

بالله، أو اقسمت بالله، أو شهدت بالله، أو حلفت بالله، أو آليت بالله - كان يمينا ،
وان لم يذكر اسم الله كأن قال : احلف، أو حلفت، أو اشهد . أو شهدت ،
الى آخرها لم يكن يمينا : الا أن ينوى . وان قال : نويت باقسمت بالله ونحوه
الخبر عن قسم ماض ، أو بقولى : شهدت بالله - آمنت به ، أو باقسم ونحوه
الخبر عن قسم يأتى ، أو باعزم - القصد دون اليمين - دين ، وقبل حكما
ولا كفارة . وان قال : حلفا بالله ، أو قسما بالله ، أو آليت بالله . أو الى بالله
فهو يمين ولو لم ينوها . وان قال : استعين ، أو اعتصم بالله ، أو اتوكل
على الله ، أو علم الله ، أو عز الله ، أو تبارك الله ، ونحوه لم يكن يمينا ولو نوى
فصل :- وحروف القسم باء ويليهما مظهر أو مضمهر ، وواو
يليهما مظهر ، وتاء تخص اسم الله ، فان قال : تالرحمن ، أو تالرحيم - لم يكن
قسما ، ويصح القسم بغير حرف القسم فيقول : الله لأفعلن بالجر والنصب
وان رفعه كان يمينا : الا أن يكون من أهل العربية ولا ينوى به اليمين
وان نصبه بواو ، أو رفعه معها ، أو دونها فيمين : الا ان لا يريد عربى
وها . الله يمين بالنية - قال الشيخ : الأحكام متعلقة بما أراده الناس
بالالفاظ الملحونة ، كقوله : حلفت بالله ، رفعا ، ونصبا ، ووالله باصوم
وباصلى ونحوه ، وكقول الكافر : أشهد ان محمدا رسول الله برفع الأول
ونصب الثانى ، واوصيت لزيد بمائة ، واعتقت سالما ونحو ذلك وقال
من رام جعل جميع الناس فى لفظ واحد بحسب عادة
قوم بعينهم فقد رام ما لا يمكن عقلا ، ولا يصح شرعا - انتهى ، وهو كما
قال ؛ ويجاب القسم فى الإيجاب بان خفيفة ، وثقيلة ، وبلاد التوكيد ،

وبقد ، وبل ، عند الكوفيين ، وفي النبي بما ، وان بمعناها ، وبلا ، وتحذف لا : نحو والله افعل ، ويحرم الحلف بغير الله ، وصفاته ولو بنبي ، لأنه شرك في تعظيم الله ، فان فعله - استغفر ، وتاب ، ولا كفارة في اليمين به ، ولو كان الحلف برسول الله صلى الله عليه وسلم : سواء أضافه الى الله كقوله : ومعلوم الله وخلقه ، ورزقه ، وبيته ، أو لم يضيفه مثل والكعبة . والنبي ، وأبى وغير ذلك ، ويكره بطلاق وعناق

فصل : - ويشترط لوجوب الكفارة ثلاثة شروط - أحدها أن تكون اليمين منعقدة ، وهى التي يمكن فيها البر والحنث : بان يقصد عقدها على مستقبل ، فلا تنعقد يمين النائم ، والصغير قبل البلوغ ، والمجنون ونحوهم وما عد من لغو اليمين

فاما اليمين على الماضى فليست منعقدة ، وهى نوعان - غموس : وهى التي يحلف بها كاذبا ، عالما بغمسه في الأثم ، ثم في النار ، ولا كفارة فيها ، ويكفر كاذب في لعانه ، ذكره في الانتصار . وان حلف على فعل مستحيل لذاته ، أو غيره ، كأن قال : والله لأصعدن السماء ، أو ان لم أصعد ، أو لأشربن ماء الكوز ، ولا ماء فيه : علم ان فيه ماء ، أولا ، أو ان لم اشربه ، أو فاذا هو ميت : علمه أو لم يعلمه ، ونحو ذلك - انعقدت يمينه ، وعليه الكفارة في الحال ، وان قال : والله ان طرت أولا طرت ، أو صعدت السماء . أو شاء الميت ، أو قلبت الحجر ذهباً أو جمعت بين الضدين ، أو رددت أمس ، أو شربت ماء الكوز ولا ماء فيه ، ونحوه - فهذا لغو ، وتقدم في الطلاق في الماضى ، والمستقبل

وان قال : والله ليفعلن فلان كذا ، أو لا يفعلن ، أو حلف على حاضر فقال : والله لتفعلن كذا ، أو لا تفعلن كذا فلم يطعه - حنث الحالف والكفارة عليه لا على من أحشته ، وان قال : أسألك بالله لتفعلن وأراد اليمين فكالتى قبلها . وان أراد الشفاعة اليه بالله فليست يمين ، ويسن ابرار القسم كاجابة سؤال بالله ، ولا يلزم . وان اجابه الى صورة ما اقسم عليه دون معناه عند تعذر المعنى فحسن

والثانى - لغو اليمين : وهو سبقها على لسانه من غير قصد ، كقوله لا والله ، وبلى والله فى عرض حديثه ، وظاهره ولو فى المستقبل ، ولا كفارة فيها ، وان عقدها على زمن خاص ماض يظن صدق نفسه فبان بخلافه - حنث فى طلاق ، وعتاق فقط ، وتقدم آخر تعليق الطلاق بالشروط ، وقال الشيخ : وكذا عقدها على زمن مستقبل ظاننا صدقه فلم يكن : كمن حلف على غيره يظن انه يطيعه فلم يفعل ، او ظن المحلوف عليه خلاف نية الحالف ونحو ذلك

الشرط الثانى : ان يحلف مختاراً فلا تنعقد بيمين مكره

الثالث : الحنث فى يمينه بان يفعل ما حلف على تركه ، او يترك ما حلف على فعله ولو معصية ، مختاراً ، ذا كراً ، فان فعله مكرهاً أو ناسياً فلا كفارة ، ويقع الطلاق ، والعتاق ناسياً ، وتقدم ، وجاهل كناس فصل : - ويصح الاستثناء فى كل يمين مكفرة : كاليمين ، والظهار ، والنذر ؛ فاذا حلف فقال : ان شاء الله ، أو ان أراد الله وقصد بها المشيئة : لا من أراد بارادته ، وأمره ، أو أراد التحقيق لا التعليق - لم

يبحث: فعل، أو ترك، قدم الاستثناء، أو آخره اذا كان متصلا لفظا
 أو حكما؛ كإنقطاعه بتنفس، أو سعال، أو عطاس، أو قىء؛ ونحوه، ويعتبر
 نطقه به مرة، ولا ينفعه بالقلب الا من مظلوم خائف - وقصد الاستثناء
 قبل تمام المستثني منه، فلو حلف غير قاصد الاستثناء، ثم عرض له
 بعد فراغه من اليمين فاستثنى لم ينفعه، ولو اراد الجزم فسبق لسانه الى
 الاستثناء من غير قصد، أو كانت عادته جارية به فجرى على لسانه من
 غير قصد لم يصح، وإن شك فيه فالاصل عدمه، وإن قال: والله لا شربن اليوم
 إن شاء زيد، فشاء زيد ولم يشرب حتى مضى اليوم حنث، وإن لم يشأ زيد
 لم يلزمه يمين، فإن لم يعلم مشيئته لغية أو جنون أو موت انحلت اليمين
 ولا اشرب الا إن يشاء زيد فإن شاء فله الشرب، وإن لم يشأ لم يشرب
 فإن خفيت مشيئته لغية أو موت أو جنون لم يشرب، وإن شرب حنث
 ولأشربن الا إن يشاء زيد فإن شرب قبل مشيئة زيد - بر، وإن قال زيد
 قد شئت أن لا تشرب انحلت يمينه؛ وإن قال: قد شئت أن تشرب، أو
 ما شئت أن لا تشرب لم تنحل، فإن خفيت مشيئته لزمه الشرب،
 ولا اشرب اليوم إن شاء زيد فقال زيد: قد شئت أن لا تشرب فشرب
 حنث، وإن شرب قبل مشيئته لم يحنث، وإن خفيت مشيئته فهي في
 حكم المعلوم، والمشيئة في هذه المواضع - أن يقول بلسانه: قد شئت
 وإذا حلف ليفعلن شيئا ونوى وقتا بعينه تقيد به، وإن لم ينوى لم
 يحنث حتى يأس من فعله: أما بتلف المحلوف عليه، أو موت الحالف ونحوه
 وإن لم تكن له نية لم يحنث قبل اليأس من فعله، وإذا حلف على يمين

فرأى غيرها خيرا منها سن له الحنث ، والتكفير . ولا يستحب تكرار الحلف ، فان افطر كره ، وان دعى الى الحلف عند الحاكم وهو محق استحب له افتداء يمينه فان حلف فلا بأس

فصل :- وان حرم أمته . أو شيئا من الحلال غير زوجته ، كقوله : ما أحل الله على حرام - ولا زوجة له ، أو هذا الطعام على حرام أو طعامى على : كالميتة ، والدم ، ونحوه ، أو علقه بشرط : مثل ان أكلته فهو على حرام ؛ أو حرام على ان فعلت كذا ، ونحوه - لم يحرم ، وعليه كفارة يمين ان فعله ، وان قال : هو يهودى ، أو نصرانى ، أو كافر ، أو مجوسى ، أو يكفر بالله ، أو يعبد الصليب ، أو غير الله ، أو برى من الله أو من الاسلام ، أو القرآن ، أو النبى صلى الله عليه وسلم ، أو لا يراه الله فى موضع كذا ان فعل كذا ، أو قال : انا استحل الزنا ، أو شرب الخمر ، أو أكل لحم الخنزير ، أو ترك الصلاة ؛ أو الزكاة ، أو الصيام ونحوه ان فعلت - لم يكفر ، وفعل محرما تلزمه التوبة منه ، وعليه ان فعله كفارة يمين ، واختار الموفق والناظم لا كفارة ، وان قال : عصيت الله ، أو انا اعصى الله فى كل ما أمرنى به ، أو محوت المصحف ، ان فعلت ، وحنث - لا كفارة . وان قال : اخزاه الله ، أو قطع يديه ، أو رجليه ، وأدخله الله النار ، أو لعنه الله ان فعل ، أو لا فعلن ، أو عبد فلان حر لأفعلن ، أو ان فعلت كذا فمال فلان صدقة ، أو فعلى حجة ، أو مال فلان حرام عليه ، أو فلان برى من الاسلام ، ونحوه ، فلغو . وان قال : ايمان البيعة تلزمنى فهى يمين - رتبها الحجاج والخليفة المعتمد -

تشمّل على اليمين بالله تعالى ، والطلاق، والعتاق، وصدقة المال ، فان كان الحالف يعرفها ونواها انعقدت يمينه بما فيها ، وان لم يعرفها ، او عرفها ولم ينوها ، أو نواها ولم يعرفها فلا شيء عليه ، ولو قال : ايمان المسلمين تلزمني ان فعلت كذا وفعله لزمته يمين الظهار ، والطلاق ، والعتاق ، والنذر . واليمين بالله اذا نوى بها ذلك ولو حلف بشيء من هذه الخمسة فقال له آخر : يميني مع يمينك ، أو أنا على مثل يمينك ، يريد التزام مثل يمينه (١) الا في اليمين بالله ؛ وان لم ينو شيئاً لم تنعقد يمينه ، وان قال : على نذر او يمين ، أو قال : على عهد الله ، او ميثاقه ان فعلت كذا ، وفعله كفر كفارة يمين ، وكذا على نذر ويمين ، فقط وان أخبر عن نفسه بحلف بالله ولم يكن حلف فهي كذبة لا كفارة عليه فيها

فصل :- في كفارة اليمين ، وفيها تخيير وترتيب ، فيخير من لزمته بين ثلاثة أشياء - اطعام عشرة مساكين مسلمين ، احرارا ولو صغارا : جنسا واحدا كان المطعم ، أو اكثر ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد - فصيام ثلاثة أيام . والكسوة ما تجزئ صلاة الآخذ الفرض فيه ، للرجل ثوب ولو عتيقا اذا لم تذهب قوته ، أو قميص يجزئه ان يصلّي فيه الفرض ، نصا : بان يجعل على عاتقه منه شيئا ، أو ثوبان يأتز بأحدهما ويرتدي بالآخر ، ولا يجزئه مثزرو حده ، ولا سراويل ، وللرأة درع وخمار يجزئها ان تصلّي فيهما ؛ وان أعطاها ثوبا واسعا يمكن أن يستر بدنهما ورأسها اجزأه ، ويجوز أن يكسوه من جميع اصناف الكسوة مما يجوز الاخذ لبدنه : من قطن ، وكتان ، وصوف ، وشعر ، ووبر

(١) كذا في الاصل ، والذي يظهر لي ان لو المتقدمة تستدعي تقدير جواب هو : لزمه مثل تلك اليمين ، واستثناؤه يمين الله يدل على ان اللزوم لا يتناولها وقد عللوا ذلك بأن هذا كناية ، ويمين الله لا تنعقد بالكتابة ، وبعضهم عمم من غير فرق

وخز، وحرير؛ وسواء كان مصبوغا أولا، أو خاما، أو مقصورا. ويجوز أن يطعم بعضا، ويكسو بعضا، فإن أطعم المسكين بعض الطعام وكساه بعض الكسوة، أو عتق نصف عبد، وأطعم خمسة، أو كساهم، أو أطعم وصام لم يجزئه، كبقية الكفارات، ولا ينتقل الى الصوم الا اذا عجز كعجزه عن زكاة الفطر، ولو كان ماله غائبا استدان ان قدر، والاصام. والكفارة بغير الصوم انما تجب في الفاضل عن حاجته الأصلية الصالحة لمثله: كدار يحتاج الى سكنها، ودابة يحتاج الى ركوبها، وخادم يحتاج الى خدمته، فلا يلزمه بيع ذلك، فإن كان له عقار يحتاج الى اجرته لمؤنته أو حوائجه الأصلية، أو بضاعة يختل ربحها المحتاج اليه بالتكفير منها أو سائمة يحتاج الى نمائها حاجة أصلية، أو أثاث يحتاج اليه، أو كتب علم يحتاجها، أو ثياب جمال ونحو ذلك، أو تعذر بيع شيء لا يحتاج اليه — انتقل الى الصوم، وتقدم بعض ذلك في الظهار. ويجب التسابع في الصوم ان لم يكن عذر. وتجب كفارة يمين ونذر على الفور اذا حنث، وان شاء كفر قبل الحنث، فتكون محللة لليمين، وان شاء بعده فتكون مكفرة؛ فهما في الفضيلة سواء، فيما كانت الكفارة غيره (١) ولو كان الحنث حراما، ولا يصح تقديمها على اليمين، واذا كفر بالصوم قبل الحنث لفقره ثم حنث وهو موسر لم يجزئه، ومن كرر يمينا موجبا واحد على فعل واحد، كقوله: والله لا أكلت، والله لا أكلت، أو حلف ايمانا بكفاراتها واحدة، كقوله: والله، وعهد الله وميثاقه، وكلامه، أو كررها على أفعال مختلفة قبل التكفير، كقوله

(١) قوله: غيره — يريد به فيما كانت كفارته غير الصوم.

والله لا أكلت؛ والله لا شربت، والله لا لبست فكفارة واحدة.
ومثله الحلف بنذور مكررة، ولو حلف يميناً واحدة على أجناس مختلفة
كقوله؛ والله لا أكلت، ولا شربت، ولا لبست - فكفارة واحدة
حنث في الجميع، أو في واحد، وتنحل البقية، وإن كانت الايمان مختلفة
الكفارة: كالظهار، واليمين بالله فلكل يمين كفارتها، وليس لرقيق
أن يكفر بغير صوم ولو أذن له سيده في العتق والاطعام. لأنه لا يملك
وليس لسيده منعه من الصوم ولو أضربه، ولو كان الحلف والحنث
بغير أذنه، ولا منعه من نذر، ويكفر كافر ولو مرتداً بغير صوم، ومن
بعضه حر فحكمه في الكفارة حكم الأحرار، وتقدم في الظهار بعض
أحكام الكفارة فليعاود

باب جامع الايمان

يرجع فيها إلى نية حالف أن كان غير ظالم، ولفظه يحتملها ويقبل حكمها
قرب الاحتمال من الظاهر، وتوسطه: لامع بعده، فتقدم نيته في عموم لفظه
وعلى السبب، سواء كان مانواً موافقاً لظاهر اللفظ أو مخالفه، فالموافق
الظاهر: أن ينوى باللفظ موضوعه الأصلي، مثل: أن ينوى باللفظ العام
العموم، وبالمطلق الإطلاق، وبسائر الالفاظ ما يتبادر إلى الأفهام منها،
والمخالف يتنوع أنواعاً: منها - أن ينوى بالعام الخاص، مثل: أن يحلف
لأياً كل لحماً ولا فاكهة، ويريد لحماً بعينه، وفاكهة بعينها، ومنها - أن يحلف
على فعل شيء أو تركه، وينوى في وقت، مثل: أن يحلف لا يتغذى. ويريد
اليوم أولاً أكلت، ويريد الساعة، أو دعى إلى غذاء، فحلف لا يتغذى ينوى

ذلك الغداء ، اختصت يمينه بما نواه : ومنها - ان ينوى يمينه غير ما يفهمه السامع منه . كما تقدم في التأويل ، في الحلف : ومنها - ان يريد بالخاص العام : كقوله : لا شربت لفلان الماء من العطش ، ينوى قطع كل ماله فيه مئة : لا بأقل : كقعود في ضوء نارد ، وظل حائطه ، او حلف لا يأوى مع زوجته في دار سماها ، يريد جفائها فيعم جميع الدور ، أو لا يلبس من غزلها يريد قطع منتها ، كما يأتي قريباً . ومن شروط انصراف اللفظ الى مانواه احتمال اللفظ له كما تقدم ، فان نوى مالا يحتمله : مثل ان يحلف لا يأكل خبزا ، يعني به لا يدخل بيتا لم تنصرف اليمين الى المنوى ، فان لم ينوى شيئا لا ظاهر اللفظ ولا غيره رجع الى سبب اليمين وماهيتها ، فلو حلف ليقضيه حقه غدا فقضاء قبله لم يحنث اذا قصد ان لا يجاوزه ، او كان السبب يقتضى التعجيل قبل خروج الغد فان عدما - لم يبرأ الا بقضائه في الغد ، ولذا لا تكن شيئا غدا ، أو لأبعينه غدا ، أو لا شترينه ، أو لأضربنه ونحوه ، وان قصد مطلقه فقضاء قبله حنث . وان حلف لا يبيع ثوبه الا بمائة فباعه بها ، أو بأكثر لم يحنث ، وبأقل يحنث ، ولا يبيعه بمائة حنث بها ، وبأقل ، ولا اشترينه بمائة فاشتراه بها ، أو بأكثر حنث ، لا بأقل . وان حلف لا ينقص هذا الثوب عن كذا ، فقال : قد أخذته ولكن هب لي كذا فقال أحمد هذا حيلة ، قيل له ؛ فان قال البائع : ابيعك بكذا ، وأهب لفلان شيئا آخر ، قال : هذا كله ليس بشيء ، وكرهه ، ولا يدخل دارا ونوى اليوم لم يحنث بالدخول في غيره ، ويقبل قوله في الحكم . وان كانت

بطلاق، أو عتاق لم يقبل، لتعلق حق الآدمي، ولا يلبس ثوبا من غزلها
يقصد قطع منتها فباعه واشترى بضمنه ثوبا حنث، وكذا ان انتفع بضمنه
وان انتفع بشيء من مالها سوى الغزل وضمنه لم يحنث، وان امتنت
عليه بثوب خلف لا يلبسه قطعاً لمنتهى فاشترى غيرها ثم كساه اياه؛ أو
اشترى الحالف ولبسه على وجه لامة لها فيه فوجهان، ولا يأوى معها
في دار سماها يريدان ولم يكن للدار سبب يهيج يمينه فاوى معها في غيرها
حنث، فان كان للدار أثر في يمينه لكر اهتته سكنها، او خوصم من
أجلها، أو امتن عليه بها لم يحنث اذا آوى معها في غيرها، وان عدم السبب
والنية لم يحنث الا بفعل ما يتناول لفظه، وهو الايواء معها في تلك
الدار بعينها، والايواء - الدخول: قليلا كان، أو كثيرا، وان برها
بصدقة أو غيرها، او اجتمع معها فيما ليس بدار، ولا بيت لم يحنث
سواء كان للدار سبب في يمينه، أو لم يكن، ولا عدت رأيتك تدخلينها
ينوى منعها حنث بدخولها، ولو لم يرها؛ وان حلف لا يدخل عليها
بيتا فدخل عليها فيما ليس ببيت فكالتى قبلها، وان دخل على جماعة هي
فيهم يقصد الدخول عليها معهم، او لم يقصد شيئا حنث، وان استثنى
بقلبه فكذلك، وان كان لا يعلم انها فيه فدخل فوجدها فيه فكما لو دخل
عليها ناسيا، وكذلك ان حلف لا يدخل عليها فدخلت عليه فخرج في
الحال، فإن أقام حنث

فصل - : والعبرة بخصوص السبب : لا بعموم اللفظ، فلو

حلف لعامل ان لا يخرج الا باذنه ونحوه، فعزل، او على زوجته فطلقها

او على عبده فاعتقه ، أو لا يدخل بلد الظلم فرآه فيه ، فزال ، أو لا ارى منكرا الارفعته الى فلان القاضى ، او الولى فعزل ونحوه : يريد ما دام ذلك ، أو أطلق - انحلت يمينه - قال ابن نصر الله : والمذهب عود الصفة ، فيحمل - يعنى انحلال اليمين - على انه نوى تلك الولاية وذلك النكاح ، او الملك - انتهى ، فلورأى المنكر فى ولايته وأمكنه رفعه فلم يرفعه حتى عزل حنث بعزله ، ولو رفعه بعد ذلك ، وان مات قبل امكان رفعه اليه حنث ، وان لم يعين الوالى أذن لم يتعين ولو لم يعلم به الحالف الا بعد علم الوالى فمات - لبر : كما لو رآه معه ، وان حلف للصر ان لا يخبر به ولا يغمز عليه فسأله الوالى عن قوم هو معهم فبرأهم وسكت عنه يقصد التنبيه عليه - حنث : الا أن ينوى حقيقة النطق ، والغمز : أن يفعل فعلا يعلم به انه هو اللص ، ولو حلف ليتزوجن - يبر بعقد صحيح ، وليتزوجن عليها ولا نية ، ولا سبب - لا يبرأ الا بدخوله بنظيرتها او بمس تعمها او تتأذى بها ، فان تزوج عجوزا زنجية لم يبرأ نسا ، ولا يتزوج عليها - حنث بعقد صحيح ولو على غير نظيرتها ، وان حلف لا يكلمها هجرا حنث بوطنها ، وليطلقن ضرتهن بر رجعى ان لم تكن نية او قرينة تقتضى الابانة

فصل :- فان عدم النية وسبب اليمين وما هيجهما رجع الى

التعين ، وهو الاشارة

فان تغيرت صفة التعين فذلك خمسة أقسام :- أحدها - ان تستحيل

اجزائه بتغير اسمه : كالأكل هذه البيضة ، فصارت فرخا ، او هذه

الحنطة فصارت زرعاً فاكله ، اولا شربت هذا الخمر فصار خلا
فشربه - حنث

الثاني - تغيرت صفته ، وزال اسمه مع بقاء أجزائه : كلا أكلت
هذا الرطب ، فصار تمراً ، او دبساً ، او خلا ، او ناطقاً ، او غيره من
الحلوى ، اولا كملت هذا الصبي فصار شيخاً ، اولا أكلت هذا الحمل
فصار كبشاً ، او هذه الحنطة فصارت دقيقاً ، أو سويقاً ، او هريسة ،
او هذا العجين فصار خبزاً ، او هذا اللبن فصار مصلاً ، او جبناً ، أو
كشكاً ، اولا دخلت هذه الدار فصارت مسجداً ، أو حماماً ، او فضاء
ثم دخلها ، او أكله - حنث في جميع ذلك

الثالث - تبدلت الاضافة : كلا كملت زوجة زيد هذه ، ولا عبده
هذا ، ولا دخلت داره هذه فطلق الزوجة ، وباع العبد ، والدار فكلمهما
ودخل الدار حنث

الرابع - تغير صفته بما يزيل اسمه ثم عادت : كغصن انكسر ، ثم
اعيد ، وقلم كسر ثم برى ، وسفينة نقضت ثم اعيدت ، ودار هدمت ثم
بنيت ، ونحوه فانه يحنث

الخامس - تغيرت صفته بما لم يزل اسمه : كلحم شوى ، أو طبخ
وتمر حديث فعتق ، وعبد بيع ، ورجل صحيح فمرض ، ونحوه فانه يحنث
وان قال : لا كلمت سعدا زوج هند ، أو سيد صبيح ، او صديق عمرو ،
أو مالك هذه الدار ، او صاحب الطيلسان ، اولا كلمت هنداً امرأة
سعد ، او صبيحاً عبده ، او عمراً صديقه ، فطلق الزوجة ، وباع العبد

والدار والطيلسان وعادى عمرا ، ثم كلمهم — حنث ، ولا يلبس هذا الثوب وكان رداء حال حلفه فارتدى به ، او اتزر ، او اعتم ، او جعله قميصا ، او سراويل ، اوقباء ، فلبسه — حنث ، وكذلك ان كان سراويل فارتدى ، او اتزر به حنث : لا اذا اتزر به ، ولا بطيه وتركه على رأسه ، ولا بنومه عليه ؛ او تدره . وان قال : لا البسه وهو رداء فغير عن كونه رداء ولبس — لم يحنث ؛ وكذلك ان نوى يمينه فى شئ من هذه الاشياء مادام على تلك الصفة والاضافة ، او ما لم يتغير

فصل : — فان عدم النية وسبب اليمين وما هيجهما والتعيين — رجع الى ما يتناوله الاسم . والاسم يتناول العرفى والشرعى ؛ والحقيقى : وهو اللغوى ؛ فيقدم شرعى ، ثم عرفى ، ثم لغوى ، فالشرعى — ماله موضوع فيه وموضوع فى اللغة : كالصلاة ، والصوم ، والزكاة ، والحج ، ونحوه ، فاليمين المطلقة تنصرف الى الموضوع الشرعى ، ويتناول الصحيح منه : الا اذا حلف لا يحج فحج حجا فاسدا فيحنث ، فاذا حلف لا يبيع فباع ييعا فاسدا ، أو لا ينكح غيره فانكح نكاحا فاسدا ، او حلف ما بعت ولا صليت ونحوه وكان قد فعله فاسدا لم يحنث : الا ان يضيف اليمين الى شئ لا تتصور فيه الصحة : كحلفه لا يبيع الحر ، او الخمر او ما باع الحر او الخمر ، او قال لزوجته : ان سرقت منى شيئا وبعته ، او طلقت فلانة الاجنبية فانت طالق فيحنث بصورة البيع والطلاق ، فان حلف لا يبيع فباع ييعا فيه الخيار — حنث ، ولا أبيع ولا اتزوج ولا أؤجر فاوجب البيع والنكاح والاجارة ولم يقبل المشتري والمتزوج

والمستأجر - لم يحنث ، ولا يتسرى فوطى ، جاريته حنث ولو عزل
 كحلفه لا يطأ ولا يحج ولا يعتمر - حنث باحرام ، ولا يصوم حنث
 بشروع صحيح ، ولو كان حال حلفه صائماً ، او حاجاً فاستدام ؛ او حلف
 على غيره لا يصلى وهو فى الصلاة فاستدام - لم يحنث ، ولا يصوم
 صوما لم يحنث حتى يصوم يوماً ، ولا يصلى حنث بتكبيره الاحرام ،
 ولا يصلى صلاة لم يحنث حتى يفرغ مما يقع عليه اسم الصلاة ،
 ويشمل صلاة الجنائز فيهما ، قال القاضى وغيره : الطواف ليس
 بصلاة فى الحقيقة . وان حلف لا يهب لزيد شيئاً ، ولا يوصى له
 ولا يتصدق عليه اولا يعبره ففعله ولم يقبل زيد - حنث . وان نذر
 ان يهب له - بر بالايجاب ، ولا يتصدق عليه فوهبه لم يحنث ؛ ولا يهبه
 فاسقط عنه ديناً ، او اعطاه من نذره ، او كفارته ، او صدقته الواجبة
 او اعاره ، او اوصى له لم يحنث ، فان تصدق عليه تطوعاً ، او اهدى له
 او اعمره ، او وقف عليه ، او باعه ، او حابه - حنث ، وان حلف
 لا يتصدق فاطعم عياله لم يحنث

فصل :- والاسم اللغوى - ما لم يغلب مجازه ، فان حلف
 لا يأكل اللحم فأكل الشحم أو المخ الذى فى العظام ، أو الكبدة ، أو الطحال
 أو القاب أو الكرش أو المصران أو الالية أو الدماغ : وهو المخ
 الذى فى قحف الرأس أو القانصة ، أو الكلية ، أو الكوارع ، أو لحم الرأس
 أو لحم خد الرأس ، أو اللسان ، ونحوه لم يحنث : الا ان يكون أراد اجتناب
 الدسم ، ويحنث بأكل لحم ولو كان محرماً : كخنزير وميته ، ومغصوب

وبلحم سمك، ولحم قديد، ولحم طير، وصيد، ولايا كل شحما فاكل
شحم الجوف من الكلى، أو غيره، أو من شحم الظهر؛ أو سمينه ونحوه
أو السنام، أو الالية - حنث: لا باللحم الأحمر، ولا يا كل لبنا فاكل من
لبن الانعام، أو الصيد أو لبن آدمية: حليبا كان أو رائبا، أو ماء، أو
مجمدا - حنث، وإن أكل زبدا أو سمنًا، أو كشكا: وهو الذي يعمل من القمح،
واللبن أو مصلا، أو أقطا، أو جبنا - لم يحنث: إن لم يظهر فيه طعمه، ولا آكل
زبدا فاكل سمنًا أو لبنا لم يظهر فيه الزبد - لم يحنث. وإن كان ظاهرا فيه
حنث، وإن أكل جبنا، أو ما يصنع من اللبن من كشك أو مصل، أو أقط،
ونحوه - لم يحنث ولا يأكل سمنًا فاكل زبدا، أو ما يصنع من اللبن سوى السمن
لم يحنث وإن أكل السم منفردا أو في عصيدة، أو حلوى، أو طيخ من
خميص ونحوه يظهر طعمه فيه - حنث، وكذلك إذا حلف لا يا كل لبنا فاكل
طبيخا فيه لبن، أو لا يأكل خلا فاكل طبيخا فيه خل يظهر طعمه فيه -
حنث، ولا يأكل فاكهة حنث بعنب: ورطب، ورماني، وسفرجل،
وتفاح، وكمثرى؛ وخوخ، وأترج، ونبق، وموز، وجمين، وبطيخ وكل
ثمر شجر غير برى ولو يابسًا: كصنوبر، وعناب، وجوز، ولوز، وبندق
وتمر، وتوت، وزبيب، ومشمش، وتين واجاص، ونحوها: لا قثاء،
وخيار، وخص، وزيتون، وبلوط، وبطم، وزعرور أحمر، وثمر
قيقب، وعفص، وآس، وخوخ الدب؛ وسائر ثمر كل شجر لا يستطاب
ولا قرع وباذنجان، وجزر، ولفت، وفجل، وقلقاس، وسنوط، ونحوه
وإن حلف لا يا كل رطبا أو بسرا، فاكل مذبا أو منصفا، حنث: كما لو أكل

نصف رطبة؛ بسرة منفردتين، فان كان الحلف على الرطب فأكل القدر
الذى أرطب من النصف، او كان على البسر فأكل البسر الذى فى
النصف - حنث وان أكل البسر من يمينه على الرطب او الرطب من
يمينه على البسر - لم يحنث: وان حلف واحدياً كن رطبا، وآخرلياً كن
بسرا فا كل الحالف على أكل الرطب ما فى النصف من الرطب؛
وأكل الآخر باقيها - براجمعا، وليأكل رطبة، او بسرة، او لا يأكل
ذلك فأكل منصفاً لم يبر، ولم يحنث، لأنه ليس فيه رطبة، ولا
بسرة، ولا يأكل رطبا فا كل تمرا، أو بلحا، أو بسرا، او لا يأكل تمرا
فأكل بسرا، أو بلحا، أو رطبا، أو دبسا أو ناطفا - لم يحنث، ولا
يأكل عنباً فا كل زيبياً، أو دبساً، أوهما، أو ناطفاً، او لا يكلم شاباً
فكلم شيخاً، او لا يشتري جدياً فاشترى تيساً، او لا يضرب عبداً
فضرب عتيقاً - لم يحنث، ولا يأكل من هذه البقرة لم يعم ولدا ولبنا،
ولا يأكل من هذا الدقيق فاسبغه، او خبز به فأكله - حنث، وحققة الغداء
والقيلولة قبل الزوال، والعشاء بعده، وآخره نصف الليل، فلو حلف
لا يتغدى فأكل بعده، او لا يتعشى فأكل بعد نصف الليل او
لا يتسحر فأكل قبله - لم يحنث، والغداء والعشاء. ان يأكل أكثر
من نصف شعبه، ولا ينام، حنث باذن نوم، ولا يأكل اذا حنث
بأكل ما جرت العادة بأكل الخبز به من مصطبغ به: كالطبخ، والمرق
والخل والزيت والسمن، والسيرج، واللبن، والدبس، والعسل
او جامد، كالشواء، والجبن، والباقلا، والزيتون، والبيض، والملح

والتمر، والزبيب، ونحوه، والقوت - الخبز وخبه، ودقيقه، وسويقة
والفاكهة اليابسة، واللحم، واللبن، ونحوه: لا غنب وحصرم، وخل
نحوه. والطعام - مايؤكل ويشرب من قوت، وأدم، وحلو، وجامد
ومائع، وما جرت العادة بأكله من نبات الأرض: لاءاء ودواء
وورق شجر، ونشارة خشب، وتراب، ونحوها؛ والعيش في
العرف - الخبز من حنطة

فصل :- وان حلف لا يلبس شيئا فلبس ثوبا، اودرعا، أو
جوشنا: او خفا، أو نعلا، أو عمامة، او قلنسوة - حنث، فان ترك
القلنسوة في رحله، أو أدخل يده في الحنف، او النعل لم يحنث،
ولا يلبس حليا فلبس حلية ذهب، أو فضة، أو خاتما، ولو في غير الخنصر
أودراهم، او دنانير في رسالة، ونحوها، أو لؤلؤا، او جوهرا في مخنقة
او منفردا، أو منطقة، محلاة - حنث: لا سبحا، وعقيقا، وحريرا،
ولو لامرأة: ولا ودعا، أو خرز زجاج، ونحوه، ولا سيفا محلى دون
منطقته، ولا يدخل دار فلان، أو لا يركب دابته، او يلبس ثوبه،
فدخل أو ركب، او لبس ما هو ملك له، أو مؤجره، او مستأجره،
أو جعله لعبده - حنث: لا ما استعاره فلان، او عبده. ولا يدخل
مسكنه حنث بمستأجر، ومستعار، ومغضوب يسكنه، لا بملكه الذي
لا يسكنه، وان قال: ملكه - لم يحنث بمستأجر، ولا يركب دابة عبد
فلان فركب دابة جعلت برسمه حنث: كحلفه لا يركب رحل هذه الدابة
أو لا يبيعها. ولا يدخل دارا فدخل سطلحها حنث: لا ان وقف على

الحائط ، او في طاق الباب ، او كان في اليمين دلالة لفظية ؛ او حالية تقتضى اختصاص الارادة بداخلها ، مثل : ان يكون سطح الدار طريقا وسبب يمينه يقتضى ترك وصلة أهل الدار لم يحث بالمرور على سطحها وان نوى باطن الدار تقيدت به يمينه ، وان تعلق بغصن شجرة في الدار من خارجها لم يحث ، فان صعد حتي صار في مقابلة سطحها بين حيطانها أو كانت الشجرة في غير الدار فتعلق بفرع ماد على الدار في مقابلة سطحها - حث . وان حلف ليخرج منها فصعد سطحها لم يبرأ ، ولا يخرج منها فصعده لم يحث ، ولا يضع قدمه في الدار ، أو لا يطؤها ، أو لا يدخلها فدخلها راكبا ، او ماشيا ، او حافيا ، او متعلا - حث : لا بدخول مقبرة ، لأنه العرف . وان حلف لا يكلم انسانا حث بكلام كل انسان : من ذكر ، واثى ، وصغير ، وكبير ، وعاقل ، ومجنون ، ولا يكلم زيدا ولا يسلم عليه ، فان زجره فقال : تنح ، أو اسكت - حث : الا ان يكون نوى كلاما غير هذا ، وان صلى بالمحلو ف عليه اماما ، ثم سلم من الصلاة لم يحث . وان ارتج في الصلاة ففتح عليه الحالف لم يحث . ولو كاتبه أو أرسل اليه رسولا حث : الا أن يكون أراد أن لا يشافهه ، وان أشار اليه حث ، قاله القاضي ، وان ناداه بحيث يسمع فلم يسمع لتشاغله ، او غفلته ، او سلم عليه حث ، وان سلم على قوم هو فيهم ولم يعلم فكناس ، وان علم به ولم ينوه ، ولم يستثنه بقلبه ، ولا بلسانه ، كأن يقول : السلام عليكم : الا فلانا - حث ، ولا يبتدئه بكلام فتكلما معا لم يحث ، بخلاف لا كلمته حتى يكلمني ، أو يبدأني

بكلام في حنث بكلامهما معا ، ولا يكلمه حيناً ، فالحين — أشهر ، اذا أطلق
ولم ينو شيئاً ، وكذا الزمان معرفاً ، وان قال : زمناً ، اودهرأ ، اوبعيداً
أو ملياً ، أو طويلاً ، أو وقتاً ، أو عمراً ، أو حقباً - فاقبل زمان ، وان قال
الابد والدهر ، والعمر ، معرفاً فذلك على الزمان كله ، والحقب ثمانون
سنة ، والشهور ثلاثة : كالأشهر ، والأيام ، وان قال : الى الحول فحول
كامل : لا تتمته ، وان حلف لا يتكلم ثلاثة أيام ، أو ثلاث ليال دخل
في ذلك الأيام التي بين الليالي ، والليالي التي بين الأيام ، ولا يدخل
باب هذه الدار ، او قال : لا دخلت من باب هذه الدار فحول ودخله
حنث ، ولو مع بقاء الأول ، وان قلع الباب ونصب في دار أخرى وبقي
الممر حنث بدخوله الممر فقط ؛ ولا يدخل هذه الدار من بابها فدخلها
مر غيره - حنث ، ولا يكلمه الى حين الحصاد ، او الجذاذ انتهت يمينه
باوله . وان حلف لا مال له ، وله مال ولو غير زكوى من الأثمان ،
والعقارات ، والأثاث ، والحيوان ، ونحوه ، أو له دين على ملي ، أو غيره
او ضائع ، ولم يئأس من عوده ، أو مغصوب ، أو محجور - حنث ،
فان أيس من عوده : كالذي سقط في البحر ، أو كان متزوجاً ، أو وجب
له حق شفعة لم يحنث ، ولا يفعل شيئاً فوكل من يفعله ففعله حنث
الا أن ينوى ، ولو توكل الحالف فيما حلف أن لا يفعله ، وكان عقداً
أضافه الى الموكل ، أو أطلق لم يحنث

فصل : — والعرفي ما اشتهر مجازة حتى غلب على حقيقته بحيث
لا يعلمها أكثر الناس كالراوية — وهي في العرف : اسم للزادة -
وفي الحقيقة اسم لما يستقى عليه من الحيوانات ، والظعينة في العرف :

المرأة، وفي الحقيقة : اسم للناقة التي يظعن عليها ، والدابة في العرف
اسم لذوات الأربع من الخيل ، والبغال ، والحير ، وفي الحقيقة : اسم
للبادب ودرج ، والعذرة والغائط في العرف : الفضلة المستقدرة ،
وفي الحقيقة - العذرة : فناء الدار ، والغائط : المطمئن من الأرض ، فهذا
وأمثاله تنصرف يمين الحالف الى مجازه دون حقيقته ، فان حلف على
وطء امرأة تعلقت يمينه بجماعها . ولا يشم الريحان فشم الورد والبنفسج
والياسمين ، ولو يابساً - حنث ، ولا يشم الورد ، والبنفسج فشم دهنهما
أو شمع ماء الورد حنث ، ولا يشم طيباً فشم نبتاً ريحه طيب حنث :
لا فاكهة ، ولا ياء كل رأساً - حنث بآكل كل رأس حيوان من الابل ،
والصيود ، وبآكل رؤس طيور ، وسمك ، وجراد ، ولا ياء كل بيضا
حنث بآكل كل بيض يزابل بائضه : كثر وجوده كبيض الدجاج ، او
قل كبيض النعام ، لأنه العرف ، ولا يحنث بآكل كل بيض السمك والجراد
ولو حلف لا يشرب ماء فشرّب ماء ملحاً ، او ماء نجساً ، أو لاء كل
خبزاً فآكل خبز الأرز ، او الذرة او غيرهما في مكان : يعتاد أكله ،
اولاً - حنث ، ولا يدخل بيتاً فدخل مسجداً ، او الكعبة أو بيت رحا
او حماماً ، او بيت شعر ، او ادم ، او خيمة - حنث : حضرياً كان
الحالف ، او بدوياً : لا ان دخل دهليز الدار ، او صفتها ، ولا يركب
فركب سفينة حنث « ولا يتكلم فقراً ولو خارج للصلاة ، او سبع ، أو
الله لم يحنث ، وحقيقة الذكر مانطق به ، فتحمل يمينه عليه ، قال أبو
الوفاء : لو حلف لا يسمع كلام الله فسمع القرآن حنث اجماعاً ، وان

استؤذن عليه فقال : ادخلوها بسلام آمنين ؛ يقصد القرآن لينبئه لم
يحنث ، والا حنث ، وايضربنه مائة سوط ، او عصا ، او ليضربنه مائة
ضربة ، او مائة مرة فجمعها فضربه بها ضربة واحدة لم يبرأ ؛ ويبرأ
بمائة ضربة مؤلة . وان قال : بمائة سوط بر ، وان حلف لا يضرب
امرأته فحنثها ، او تنف شعرها ، او عضها تأليماً لا تلذذا - حنث ولو لم
ينو في يمينه ، وان حلف ليضربنها ففعل ذلك بر ، ولا يأكل شيئاً فأكله
مستهلكاً في غيره : مثلي ان لا يأكل لبناً فاكل زبداً ، او لا يأكل سمناً
فاكل خبيصاً فيه سمن لا يظهر معه فيه ، او لا يأكل يضافاً كل ناطفاً
أولاً يأكل شحماً فاكل اللحم الأحمر ، او لا يأكل شعيراً فاكل حنطة
فيها حبات شعير لم يحنث ، وان ظهر له شيء من المحلوف عليه حنث
ولا يأكل سويقاً فشربه ، أو لا يشربه فأكله - حنث ولا يأكل ولا
يشرب فص قصب السكر ، أو الرمان ونحوه لم يحنث ، وكذا لا يأكل
سكراً فتركه في فيه حتى ذاب وابتلعه . ولا يطعمه حنث باأكله ، وشربه
ومصه ، وان ذاقه ولم يبلعه لم يحنث ، ولا يذوقه حنث باأكله وشربه
لأنه ذوق وزيادة ، وكذلك ان مضغه ورمى به ، لأنه قد ذاقه ، ولا
يأكل ولا يشرب من الكوز فصب منه في اناء وشرب لم يحنث ،
وعكسه ان اغترف بآناء من النهر ، او البئر ، ولا يأكل من هذه الشجرة
حنث بالثمرة فقط ، ولو لقطها من تحتها ، ولياكلن أكلة بالفتح - لم
يبرأ - حتى يأكل ما يعده الناس أكلة ، والأكلة بالضم اللقمة ، ولا
يتزوج ، ولا يتطهر : ولا يتطيب ، فاستدامه لم يحنث ، ولا يركب

وهو راكب ولا يلبس ، وهو لابس ولا يلبس من غزلها وعليه شيء منه ، أو لا يقوم ، ولا يقعد ، أو لا يستتر ، ولا يستقبل القبلة وهو كذلك فاستدام ذلك ، أو لا يدخل دار أو هو داخلها ، فاقام فيها ، أو لا يضاجعها على فراش وهما متضاجعان ؛ فاستدام ، أو ضاجعته ، ودام — حنث ، وكذا لا يطؤها ، أو لا يمسك ، أو لا يشاركه فدام ، ولا يدخل على فلان بيتا فدخل فلان عليه ، فاقام معه — حنث ؛ ما لم يكن له نية

فصل : — وان حلف لا يسكن دارا هو ساكنها ، أو لا يساكن

فلانا وهو مساكنه ، ولم يخرج في الحال بنفسه ، وأهله ، ومتاعه المقصود مع امكانه — حنث : إلا أن يقيم لنقل متاعه ، أو يخشى على نفسه الخروج فيقيم الى أن يمكنه الخروج بحسب العادة ، فلو كان ذا متاع كثير فنقله قليلا قليلا على العادة بحيث لا يترك النقل المعتاد لم يحنث وان أقام أياما ، ولا يلزمه جمع دواب البلد لنقله ، ولا النقل وقت الاستراحة عند التعب ، ولا أوقات الصلوات ، وان خرج دون متاعه وأهله حنث لأن الانتقال لا يكون إلا بالأهل ، والمال : إلا أن يودع متاعه ، أو بغيره أو يزول ملكه عنه ، أو تأبى امرأته الخروج معه ولا يمكنها راهبا ، أو كان له عائلة فامتنعوا ولا يمكنه اخراجهم فيخرج وحده — لم يحنث وان اكره على المقام لم يحنث ، وكذا ان كان في جوف الليل في وقت لا يجد منزلا يتحول اليه ، أو يحول بينه وبين المنزل أبواب مغلقة لا يمكنه فتحها أو خوف على نفسه ؛ أو أهله ، أو ماله فاقام في طلب النقلة أو انتظار زوال المانع ، أو خرج طالبا النقلة فتعذرت عليه لكونه

لا يجد مسكنا يتحول اليه لتعذر الكراء أو غيره، أو لم يجد بهائم ينقل عليها ولم يمكنه النقلة بدونها فاقام ناويا للنقلة متى قدر عليها — لم يحنث وان أقام أياما وليالى، قال الشيخ: والزيارة ليست سكنى اتفاقا، والسفر القصير سفر، وان حلف لا يساكنه فانتقل أحدهما لم يحنث: وان بنيا بينهما حاجزا وهما على حالهما في المساكنة حنث، لأنهما بتشاغلهما ببناء الحاجز قد تساكتا قبل وجوده بينهما، وان كان في الدار حجرتان كل حجرة تحتص ببابها، ومراقبها؛ فسكن كل واحد حجرة — لم يحنث وان كانا في حجرة دار واحدة حالة اليمين فخرج أحدهما منها وقسمها حجرتين وفتح لكل واحد منهما بابا وبينهما حاجز، ثم سكن كل واحد منهما في حجرة لم يحنث، وان سكنا في دار واحدة: كل واحد في بيت ذى باب وغلق رجع الى نيته يمينه، أو الى سبيلها وما دلت عليه قرائن احواله في المحلوف على المساكنة فيه، فان عدم ذلك حنث، وان حلف لا ساكنت فلانا في هذه الدار، وهما غير متساكنين، فبنيا بينهما حائطا، وفتح كل واحد منهما بابا لنفسه، وسكنها — لم يحنث، وليخرجن من هذه البلدة فخرج وحده دون أهله — بر، وليخرجن أو ليدخلن من هذه الدار فخرج دون أهله لم يبر: كحلفه لا يسكنها، أو لا يأويها، أو لا ينزلها، وليخرجن أو ليرحلن من البلد، أو ليرحلن عن هذه الدار ففعل فله العود ان لم تكن نية ولا سبب

فصل: — وان حلف لا يدخل دارا فحمل بغير اذنه فادخلها وأمكنه الامتناع فلم يمتنع — حنث، وبضرب ونحوه فدخل لم يحنث

ويحنت بالاستدامة بعد الا كراه . وان حلف لا يستخدمه نخدمه وهو ساكت - حنث ، ولو كان الخادم عبده . وليشربن هذا الماء غدا ، أو ليضربن غلامه غدا فتلف المحلوف عليه ولو بغير اختياره قبل الغد ، أو فيه ولو قبل التمكن من فعله ؛ أو أطلق ولم يقيده بوقت فتلف قبل فعله حنث حال تلفه ، وان مات الحالف قبل الغد ، أو جن فلم يفق الا بعد خروج الغد لم يحنث . وان ضربه قبله ، أو فيه ضربا لا يؤلمه ، أو بعد موت الغلام ، أو افاق الحالف من جنونه في الغد ولو جزأ يسيرا ، أو مات فيه ، أو هرب الغلام ، أو مرض هو ، أو الحالف فلم يقدر على ضربه - حنث ، وان جن الغلام وضربه فيه - بر ، وان ضربه في الغد ، أو خنقه ، أو تنف شعره ، أو عصر ساقه بحيث يؤلمه - بر ، وان حلف ليضربن هذا الغلام اليوم ، أو لياكلن هذا الرغيف اليوم فمات الغلام ، أو تلف الرغيف ؛ أو مات الحالف - حنث ، ولا يكفل بمال فكفل بيدن ، وشرط البراءة لم يحنث ؛ وان حلف من عليه الحق ليقضينه حقه فابرأه ، أو اخذ عنه عوضا لم يحنث . وان مات المستحق للحق فقضى ورثته لم يحنث ، وليقضينه حقه غدا فابرأه اليوم ، أو قبل مضيه أو مات ربه فقضاه لورثته - لم يحنث ، وليقضينه حقه عند رأس الهلال أو مع رأسه ، أو الى رأسه ، أو استهلاله ، أو عند رأسه ، أو مع رأسه فقضاه عند غروب الشمس من آخر الشهر - بر ، والا فلا ، ولو شرع في عده ، أو كيله ، أو وزنه ، أو ذرعه ، فتأخر القضاء لم يحنث ؛ كما لو حلف لياكلن هذا الطعام في هذا الوقت فشرع في أكله فيه وتأخر الفراغ

لكثرتة ، ولا أخذت حَقَّك منى فاكرهه على دفعه . او اخذه حاكم فدفعه الى غريمه فاخذه حنث : كلا تأخذ حَقَّك على : لا ان أكره قابضه ؛ ولا ان وضعه الحالف بين يديه ، او فى حجره فلم يأخذه الغريم ، لأنه لا يضمن مثل هذا المال ، ولا صيد ، ويحنث لو كانت يمينه لا اعطيك ، لأنه يعد اعطاء ، اذ هو تمكين ، وتسليم بحق ، فهو كتسليم ثمن ومثمن واجرة وزكاة ، ولا افارقك حتى استوفى حَقِّي منك ففارقه مختاراً : ابرأه من الحق ، او بقى عليه ، او اذن الحالف ، او فارقه من غير اذن او هرب على وجه يمكنه ملازمته ، والمشى معه ، او احاله الغريم بحقه او فلسه الحاكم وحكم عليه بفراقه ، او كمن فارقه لعلبه بوجوب مفارقتها الا أن يهرب منه بغير اختياره ، او قضاء عن حقه عرضاً ثم فارقه : كلا فارقتك حتى تبرأ من حَقِّي ، او ولى قبلك حق ، وان قضاء قدر حقه ففارقه ظناً انه قد وفاه فخرج رديئاً ، او مستحقاً فكفك ، وفعل وكيل كهو ، فلو وكل فى استيفاء حقه ففارقه الموكل قبل استيفاء الوكيل حنث ، وان فارقه مكرهاً بمخوف كالجاء بسبيل ، ونحوه ، او تهديد بضرب ونحوه لم يحنث ولا فارقتني ففارقه الغريم او الحالف ، طوعاً حنث لا كرها ولا اقرقنا فهرب حنث : لا ان أكرها ، ولا فارقتك حتى أوفيك حَقَّك فأبرأه الغريم منه فكمكره ، وان كان الحق عينا فوهبها له الغريم فقبلها حنث ، وان قبضها منه ثم وهبها اياه لم يحنث ، وان كانت يمينه لا افارقك ولك فى قبلى حق لم يحنث اذا ابرأه او وهب العين له ، او أحاله ، وقدر الفرقة ما عده الناس فراقاً : كفرقة البيع ؛ وما نواه يمينه مما يتحمله لفظه فهو على ما نواه ، وتقدم ماله تعلق بهذا الباب فى الطلاق

باب النذر

وهو مكروه ، ولو عبادة ، لا يأتى بخير ولا يرد قضاء ، وهو الزام مكلف ، مختار ، نفسه ، لله تعالى ؛ بالقول شيئاً غير لازم باصل الشرع : كعلى لله ، أو نذرت لله ، ونحوه ، فلا تعتبر له صيغة ، ويصح من كافر بعبادة ، فإن نواه الناذر من غير قول لم يصح : كاليمين ، وينعقد فى واجب : كالله على صوم رمضان ، ونحوه ، فيكفر ان لم يصمه : كحلفه عليه ؛ وعند الأكثر لا : كالله على صوم أمس ونحوه من المحال ، والنذر المنعقد أقسام :

أحدها : المطلق : كعلى نذر ، أو لله على نذر : أطلق ، أو قال : ان فعلت كذا ولم ينو شيئاً ، فيلزمه كفارة يمين

الثانى : نذر اللجاج والغضب ، وهو تعليقه بشرط يقصد المنع منه ، أو الحمل عليه ؛ والتصديق عليه : كقوله ان كلمتك ، أو ان لم أضربك فعلى الحج ، أو صوم سنة ، أو عتق عبدى ، أو مالى صدقة ، أو ان لم أكن صادقاً فعلى صوم كذا ، فيخير بين فعله وكفارة يمين اذا وجد الشرط ، ولا يضر قوله على مذهب من يلزم بذلك ، أو لا أقلد من يرى بالكفارة ونحوه ، لأن الشرع لا يتغير بتوكيد ، ذكره الشيخ ، ولو علق الصدقة ببيعه ، والمشتري علق الصدقة به بشرائه فاشترام - كفر كل منهما كفارة يمين ، ومن حلف فقال : على عتق رقبة فحنث فعليه كفارة يمين الثالث : نذر المباح : كقوله : لله على أن ألبس ثوبى : أو أركب دابتي فيخير بين فعله وكفارة يمين : كما لو حلف ليفعله فلم يفعل

الرابع : نذر مكروه : كطلاق ، ونحوه ، فيستحب أن يكفر ولا يفعله
فان فعله فلا كفارة عليه

الخامس : نذر المعصية : كشرب الخمر ، وصوم يوم الحيض والنفاس
ويوم العيد وأيام التشريق ؛ فلا يجوز الوفاء به ، ويقضى الصوم ، ويكفر
فان وفى به أثم ، ولا كفارة

ومن نذر ذبح معصوم ولونفسه كفر كفارة يمين ، فان نذر ذبح ولده
وكان له أكثر من ولد ولم يعين واحدا بنيته ولا قوله لزمه بعددهم
كفارات ، فان نذر فعل طاعة وماليس بطاعة لزمه فعل الطاعة ويكفر
لغيره ، ولو كان المتروك خصالا كثيرة أجزأته كفارة واحدة ، قال الشيخ :
والنذر للقبور أو لأهل القبور كالنذر لأبراهيم الخليل والشيخ فلان
نذر معصية لا يجوز الوفاء به ، وان تصدق بما نذره من ذلك على من
يستحقه من الفقراء والصالحين كان خيرا له عند الله وأنفع ، وقال
فيمن نذر قنديل نقد للنبي صلى الله عليه وسلم : يصرف لجيران النبي
صلى الله عليه وسلم قيمته وانه أفضل من الحتمة ، وقال : وأما من نذر
للمساجد ما تنور به أو يصرف في مصالحها فهذا نذر بر فيوفى بنذره

السادس : نذر التبرر كنذر الصلاة ، والصيام ، والصدقة ،
والاعتكاف وعيادة المريض والحج والعمرة ، ونحوها من القرب ، على
وجه التقرب سواء نذره مطلقا أو معلقا : كقوله : ان شفى الله مريضى ،
أو سلم مالى ، أو طلعت الشمس - فله على كذا : أو فعلت كذا ، نحو
تصدقت بكذا ونص عليه فى : إن قدم فلان تصدقت بكذا - فهذا
نذر وان لم يصرح بذكر النذر ، لأن دلالة الحال تدل على ارادة

النذر ، فمتى وجد شرطه انعقد نذره ولزمه فعله ، ويجوز فعله قبله ، وقال الشيخ فيمن قال : ان قدم فلان أصوم كذا : ، هذا نذر يجب الوفاء به مع القدرة لا أعلم فيه نزاعا ، ومن قال ليس بنذر فقد أخطأ ، وقال قول القائل لئن ابتلاني الله لأصبرن ، ولئن لقيت العدو لأجاهدن ، ولو علمت أن العمل أحب الى الله لعملته - نذر معلق بشرط : كقول الآخر لئن أتانا الله من فضله لنصدقن - الآية ، ونظير ابتداء الإيجاب لقاء العدو ، ويشبهه سؤال الأمانة ، فأيجاب المؤمن على نفسه إيجاب لم يحتج اليه بنذر وعهد ، وطلب ، وسؤال جهل منه ، وظلم ، وقوله : لو ابتلاني الله لصبرت ، ونحو ذلك : ان كان وعدا أو التزاما فنذر ، وان كان خبرا عن الحال ففيه تزكية النفس وجهل بحقيقة حالها انتهى »

ومن نذر التبرر ، أو حلف بقصد التقرب : كقوله : والله ان سلم مالى لأتصدقن بكذا فوجد الشرط لزمه ، ومن نذر الصدقة بكل ماله ، أو بمعين وهو كل ماله ، أو بالف ونحوه وهو كل ماله ، أو يستغرق كل ماله - نذر قرينة للحاج وغضب - أجزأه ثلثه ولا كفارة ، وان نوى عينا أو مالا دون مال كصامت أو غيره اخذ بنيته ، لأن الأموال تختلف عند الناس وثلث المال معتبر بيوم نذره ، ولا يدخل ما تجدد له من المال بعده ، وان نذر الصدقة بمال ونيته ألف مختصة يخرج ماشاء ومصرفه للمساكين كصدقة مطلقة ، وان نذر الصدقة ببعض ماله ، وبالف وليست كل ماله - لزمه جميع ما نذره ، ولو نذر الصدقة بقدر من المال فابراً غريمه من نذره يقصد به وفاء النذر لم يجزئه ان كان الغريم من أهل

الصدقة ، فان اخذه منه ثم دفعه اليه أجزأ ، وتجب كفارة النذر على الفور وتقدم آخر كتاب الايمان ، وان نذر صياما ، او صيام نصف يوم ، او رבעه ونحوه لزمه صوم يوم بنية من الليل ، وان نذر صلاة واطلق فركتان قائما لقادر ، لأن الركعة لا تجزئ في فرض ، وان عين عددا او نواه لزمه : قل او اكثر ، وان نذر عتق عبد معين فمات قبل عتقه لم يلزمه عتق غيره ويكفر ، وان قتله السيد فالكفارة فقط ، وان أتلفه غيره فكذلك ، وللسيد القيمة ، ولا يلزمه صرفها في العتق ، وان نذر صوم سنة معينة لم يدخل في نذره رمضان ويوما العيدين وأيام التشريق كالليل ، وان قال : سنة وأطلق لزمه التتابع كما في شهر مطلق ، ويأتى ويصوم اثني عشر شهرا سوى رمضان وأيام النهي ، ولو شرط التتابع وان قال : سنة من الآن ، او من وقت كذا فكمعينة ، وان نذر صوم الدهر لزمه ، وان افطر كفر فقط بغير صوم ، ولا يدخل رمضان ويوم نهى ويقضى فطره منه لعذر ، ويصام لظهار ونحوه منه ، ويكفر مع صوم ظهار فقط ، وان نذر صوم يوم الخميس فوافق يوم عيد او حيض او أيام التشريق أفطر وقضى وكفر ، وان نذر ان يصوم يوما معيناً ابداً ثم جهل فقال الشيخ : يصوم يوما من الأيام مطلقاً - اي يوم كان انتهى وقياس المذهب وعليه كفارة للتعين

فصل :- وان نذر صوم يوم يقدم فلان ، فقدم ليلا فلا شيء ، عليه ، ويستحب صوم يوم صبيحته ، وان قدمها را ، أو مفطرا ، او يوم عيد ، او حيض ، او نفاس - قضى وكفر ، وان قدم زيد وهو صائم وكان

قد بيت النية بخبر سمعه صح صومه وأجزأه ، وان نوى حين قدم لم يجزئه
ويقضى ويكفر ، وان وافق قدومه يوما من رمضان فعليه القضاء والكفارة
وان وافق قدومه وهو صائم عن نذر معين أتمه ولا يلزمه قضاؤه ،
ويقضى نذر القدوم كصوم في قضاء رمضان أو كفارة أو نذر مطلق
ومثل ذلك في الحكم لو نذر صوم شهر من يوم يقدم فلان فقدم أول
رمضان ، وعليه نذر الاعتكاف كالصوم ، وان نذر صوم يوم أكل
فيه فلعو ، وان وافق يوم نذره وهو مجنون فلا قضاء عليه ولا كفارة
وان نذر صوم شهر معين فلم يصمه قضى متتابعا وكفر ، وان أفطر منه
لغير عذر استأنف شهرا من يوم فطره ، وكفر ، ولعذر يني ، ويقضى
ما افطره متتابعا متصلا بتمامه ويكفر ، وان صام قبله لم يجزئه كالصلاة
وكذلك ان نذر الحج في عام فحج قبله : فان كان نذره بصدقة مال جاز
اخراجها قبل الوقت الذي عينه : كالزكاة ، ولو جن الشهر المعين كله
لم يقضه ولم يكفر ، وصومه في كفارة الظهار في الشهر المنذور كفطره
فيه : ويبنى من لا يقطع عذره تتابع صوم الكفارة ، وان قال : لله على
الحج في عامي هذا فلم يحج لعذر أو غيره فعليه القضاء والكفارة ، وان
نذر صوم شهر مطلق لزمه التتابع وهو مخير : ان شاء صام شهرا هلاليا
من أوله ولو ناقصا ، وان شاء ابتداء من أثناء الشهر ، ويلزمه شهر بالعدد
ثلاثون يوما ، فان قطعه بلا عذر استأنفه . ومع عذر يخير بينه بلا
كفارة وبين البناء ويتم ثلاثين يوما ويكفر ، وان نذر صيام أيام معدودة
ولو ثلاثين يوما لم يلزمه تتابع الا بشرط أو نية ، وان نذر صياما متتابعا
غير معين فأفطر لمرض يجب معه الفطر ، أو حيض - خير بين استثنائه

ولا شيء عليه وبين البناء على صومه فيكفر ، وان أفطر لغير عذر لزمه الاستئناف بلا كفارة ، وان أفطر لسفر أو ما يبيح الفطر مع القدرة على الصوم لم ينقطع التتابع ، وان نذر صياما فعجز عنه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ، أو نذره في حال عجزه أطعم لكل يوم مسكينا وكفر كفارة يمين ، وان عجز لعارض يرجى برؤه انتظر زواله ولا يلزمه كفارة ولا غيرها وان صار غير مرجو الزوال صار الى الكفارة والفدية ، وان نذر صلاة ونحوها وعجز فعليه كفارة يمين فقط ، وان نذر حجا لزمه ، وان نذر المشى أو الركوب الى بيت الله الحرام او موضع من الحرم كالصفا والمروة ، وأبى قبيس ، او مكة وأطلق ، او قال : غير حاج ولا معتمر - لزمه اتيانه في حج او عمرة من ديرة أهله — أى : مكانه الذى نذر فيه — الا أن ينوى من مكان معين فيلزمه منه على صفة ما نذره من مشى او ركوب الى أن يسعى في العمرة ، أو يأتي بالتحللين في الحج ، ويحرم لذلك من الميقات ، فان ترك المشى المنذور او الركوب المنذور لعجز أو غيره فكفارة يمين ، فان لم يرد بالمشى او الركوب حقيقة ذلك انما اراد اتيانه في حج او عمرة لزمه اتيانه في ذلك ، ولم يتعين عليه مشى ولا ركوب ، وان نذرها الى غير الحرم كعرفة ومواقيت الاحرام وغير ذلك لم يلزمه ذلك ويكون كنذر المباح ، ولو أفسد الحج المنذور ماشيا أو راكبا وجب قضاؤه ماشيا أو راكبا ، ويمضى في فاسده ماشيا ، او راكبا حتى يحل منه ، وان فاته الحج سقط توابع الوقوف والمبيت بمزدلفة وبمنى والرمى ، وتحلل بعمرة ، وان نذر أن يأتي بيت الله الحرام أو يذهب اليه او يحجه او يزوره لزمه ذلك : ان شاء ، ماشيا وان شاء راكبا ، ولو نذر

المشي الى مسجد المدينة او الأقصى لزمه ذلك وأن يصلي فيه ركعتين
وان نذر اتيان مسجد سوى المساجد الثلاثة ماشيا او راكبا لم يلزمه
اتيانه ، وأن نذر الصلاة فيه لزمته الصلاة فيصليها في اى مكان شاء ،
ولا يلزمه المشي اليه والصلاة فيه ، وان نذر المشي الى بيت الله ولم يعين
بيتا ولم ينوه انصرف الى بيت الله الحرام ، وان نذر طوافا أو سعيًا
فأقله اسبوع ، وتقدم نذر الصلاة في المساجد الثلاثة في باب الاعتكاف
وان نذر رقبة فهي التي تجزى في الكفارة على ما تقدم في الظهار : الا
أن ينوى رقبة بعينها فيجزئه ما عينه ، لكن لو مات المندور المعين ، او
أتلفه قبل عتقه لزمه كفارة يمين بلا عتق كما تقدم في الباب ، وان نذر
الطواف على اربع - طاف طوافين ، والسعى كالطواف ؛ وكذا لو نذر
طاعة على وجه منهي عنه كندره صلاة عريانا او حبا حافيا حاسرا او
نذرت الحج حاسرة ونحوه ، فينبى بالطاعة على الوجه المشروع ، وتلغى
تلك الصفة ، ويكفر ، وتقدم معناه ، ولا يلزم الوفاء بالوعد ، ويحرم
بلا استثناء.

كتاب القضاء والفتيا

والقضاء - جمعه أفضية ، وهو : الالزام وفصل الخصومات ، وهو فرض
كفاية كالامامة ، واذا أجمع أهل بلد على تركه أثموا ، وولايته رتبة
دينية ونسبة شرعية ، وفيه فضل عظيم لمن قوى على القيام به ، واداء الحق

فيه ، قال الشيخ : والواجب اتخاذها دينا وقربة ، فانها من أفضل القربات ، وانما فسد حال الأكثر لطلب الرياسة والمال بها انتهى ، وفيه خطر عظيم ، ووزر كبير ، لمن لم يؤد الحق فيه ، فمن عرف الحق ولم يقض به او قضى على جهل فى النار ، ومن عرف الحق وقضى به فى الجنة ، ويجب على الامام ان ينصب فى كل اقليم قاضيا ، وان يختار لذلك افضل من يجد علما وورعا ، وان لم يعرف سأل عمن يصلح ، فان ذكر له من لا يعرفه احضره وسأله ، فان عرف عدالته والا بحث عنها فاذا عرفها ولاه ، وأمره بتقوى الله واىثار طاعته فى سره وعلايته ، ويتحرى العدل والاجتهاد فى اقامة الحق ، ويكتب له بذلك عهدا ، وان يستخلف فى كل صقع اصلح من يقدر عليه ، وعلى من يصلح له اذا طلب ولم يوجد غيره من يوثقه - الدخول فيه : ان لم يشغله عما هو أهم منه ولا يجب عليه طلبه ، ومن لا يحسنه ولم تجتمع فيه شروطه حرم عليه الدخول فيه ، ومن كان من أهله ويوجد غيره مثله فله أن يليه ولا يجب عليه ، والأولى ان لا يجيب اذا طلب ؛ ويكره له طلبه ، وكذلك الامارة وطريقة السلف الامتناع ، وان لم يتمكنه القيام بالواجب لظلم السلطان أو غيره حرم ؛ وتأكد الامتناع ، ويحرم بذل المال فى ذلك ، ويحرم أخذه وطلبه ، وفيه مباشرة أهل له ، وتصح تولية مفضل مع وجود أفضل ولا تثبت ولاية القضاء الا بتولية الامام او نائبه ، ومن شروط صحتها معرفة المولى كون المولى على صفة تصلح للقضاء ، وتعيين ما يوليه الحكم فيه من الاعمال والبلدان ، ومشافهته بالولاية فى المجلس ومكاتبته بها فى البعد

واشهاد عدلين على توليته، فيقرأ، أو نائبه عليهما العهد، أو يقرأه غيره بحضرته ليمضيا معه الى بلد توليته فيقيما له الشهادة، ويقول لهما: أشهدا على أني قد وليته قضاء البلد الفلاني وتقدمت عليه بما يشتمل هذا العهد عليه، ولا تصح الولاية بمجرد الكتابة من غير اشهاد، وان كان البلد قريبا من بلد الامام يستفيض اليه ما يجري في بلد الامام: نحو أن يكون بينهما خمسة أيام فما دونها - جاز أن يكتفى بالاستفاضة دون الشهادة: كالكتابة والاشهاد. ولا تشترط عدالة المولى بكسر اللام، ولو كان نائب الامام، وألفاظ التولية الصحيحة سبعة: وليتك الحكم، وقلدتك واستنبتك، واستخلفتك، ورددت اليك، وفوضت اليك، وجعلت اليك الحكم، فاذا وجد أحدها وقبل المولى الحاضر في المجلس، أو الغائب بعده أو شرع الغائب في العمل انعقدت، والكناية نحو: اعتمدت عليك، وعولت عليك، ووكلت اليك، واسندت الحكم اليك، فلا تنعقد حتى تقترن بها قرينة نحو فاحكم، أو قول ما عولت عليك، وما أشبهه

فصل: - وتفيد ولاية الحكم العامة، ويلزم بها فصل الخصومات واستيفاء الحق ممن هو عليه، ودفعه الى ربه، والنظر في أموال اليتامى والمجانين والسفهاء، والحجر على من يرى الحجر عليه لسفه أو فلس والنظر في الوقوف في عمله لتجرى باجرائها على شرط الواقف، وتنفيذ الوصايا وتزويج النساء اللاتي لا ولي لهن، واقامة الحدود، واقامة الجمعة بالاذن في اقامتها، ونصب امامها، وكذا العيد مالم يخصا بامام، والنظر

في مال الغائب ، وجباية الخراج ، وأخذ الصدقة ان لم يخصا بعامل ،
والنظر في مصالح عمله بكف الأذى عن طرقات المسلمين وأفنيتهم
وتصفح حال شهوده وأمنائه ليستبقى أو يستبدل من يصلح ، قال في
التبصرة : ويستفيد الاحتساب على الباعة والمشتريين والزامهم بالشرع
قال الشيخ : ما يستفيدة بالولاية لاحد له شرعا ، بل يتلقى من الألفاظ
والأحوال والعرف ، ولا يحكم ولا يسمع بينة في غير عمله ، وهو محل
حكمه ، فان فعل لغا ، وتجب إعادة الشهادة كتعديلها ، وله طلب الرزق
من بيت المال لنفسه وأمنائه وخلفائه مع الحاجة وعدمها ، فان لم يجعل
له شيء ، وليس له ما يكفيه وقال للخصمين : لا أقضى بينكما الا بجعل جاز
ولا يجوز الاستئجار على القضاء ، وللمفتي أخذ الرزق من بيت المال ،
ولوتعين عليه أن يفتي ، ولا كفاية - لم يأخذ ، ومن أخذ رزقا لم يأخذ
والا أخذ أجره حظه ، وعلى الامام أن يفرض من بيت المال لمن
نصب نفسه لتدريس العلم والفتوى في الاحكام ما يغنيه عن
التكسب

فصل :- ويجوز أن يوليه عموم النظر في عموم العمل : بأن يوليه
القضاء في كل البلدان ، وأن يوليه خاصا في أحدهما ، أو فيهما فيوليه النظر
في بلد أو محلة خاصة فينفذ قضاؤها في أهلها ، ومن طرأ اليه : لكن لو أذنت
له في تزويجها فلم يزوجهما حتى خرجت من عمله لم يصح تزويجها كما
لو أذنت له في غير عمله ، ولو دخلت بعد الى عمله : فان قالت : اذا حصلت
في عملي فقد أذنت لك فزوجها في عمله - صح ، بناء على جواز تعليق الوكالة

بالشرط ، أو يجعل اليه الحكم في المداينات خاصة ، أو في قدر من المال لا يتجاوزه ، أو يفوض اليه عقود الأنكحة دون غيرها ، ويجوز ان يولى من غير مذهبه ، وان نهى عن الحكم في مسألة فله الحكم بها ؛ ويجوز ان يولى قاضيين فأكثر في بلد واحد : يجعل لكل واحد منهما عملاً : سواء كان المولى الإمام ، أو القاضي ولى خلفاءه ، مثل : ان يجعل الى احدهما الحكم بين الناس ؛ وإلى الآخر عقود الأنكحة ، فان جعل اليهما عملاً واحداً جاز ، فيحكم كل واحد باجتهاده ، وليس للآخر الاعتراض عليه ولا نقض حكمه ، فان تنازع خصمان في الحكم عند احدهم قدم قول الطالب ، ولو عند نائب ، فلو تساوى في الدعوى كالمدينين اختلفا في ثمن مبيع باق - اعتبر اقرب الحاكمين اليهما ، فان استويا اقرع بينهما ، ولا يجوز ان يقلد القضاء لو احد على ان يحكم بمذهب بعينه فان فعل بطل الشرط ؛ وعمل الناس على خلافه : كما يأتي قريباً ، قال الشيخ من اوجب تقليد امام بعينه استتيب ، فان تاب والا قتل ، وان قال : ينبغي كان جهلاً ضالاً ، قال : ومن كان متبعاً للإمام فخالفه في بعض المسائل لقوة الدليل ، او يكون احدهما علم ، او اتقى فقد احسن ، ولم يقدح في عدالته ؛ قال : وفي هذه الحال يجوز عند أئمة الاسلام ، بل يجب ، وان احمد نص عليه ، ويجوز ان يفوض الامام الى انسان تولية القضاء وليس له ان يولى نفسه ، ولا والده ، ولا ولده : كما لو وكله في الصدقة بما لم يجز له اخذه ، ولا دفعه الى هذين ، فان مات المولى - بكسر اللام - او عزل المولى - بفتحها - مع صلاحيته لم تبطل ولايته : كما لو عزل الامام ، لأنه

نائب المسلمين لانائبه ، وكذا كل عقد لمصلحة المسلمين : كوال ، ومن ينصبه لجباية مال وصرفه وامير جهاد ووكيل بيت المال ومحتسب قاله الشيخ ، وقال : الكل لا ينعزل بالنعزال المستنيب وموته حتى يقوم غيره مقامه انتهى ، ولا يبطل ما فرضه فارض في المستقبل ، ولا ينعزل حيث صح عزله قبل علمه بالعزل ، فليس كوكيل ، فان كان المستنيب قاضيا فعزل نوابه أوزالت ولايته بموت ، أو عزل ، أو غيره : كما لو اختل فيه بعض شروطه - انعزلوا ، ومن عزل نفسه انعزل ، ولو أخبر بموت قاضي بلد فولى غيره فبان حيالم ينعزل ، ويستحب ان يجعل للقاضي أن يستخلف ، وان نهاه عن الاستخلاف لم يكن له ان يستخلف ، وان اطلق فله ذلك ، ويصح تولية قضاء وامارة بشرط ، فاذا قال المولى من نظر في الحكم في البلد الفلاني من فلان وفلان فهو خليفتي او فقد وليته لم تنعقد لمن ينظر لجهالة المولى منها ، وان قال : وليت فلانا وفلانا فمن نظر منهما فهو خليفتي انعقدت لمن سبق منهما النظر

فصل : — ويشترط في القاضي عشر صفات : ان يكون بالغاً ، عاقلاً ذكراً ؛ حراً ، لكن تصح ولاية عبد امارة سرية وقسم صدقه وفيء وامامة صلاة ، وان يكون مسلماً ، عدلاً ، ولوثائباً من قذف فلا تجوز تولية فاسق ، ولا من فيه نقص يمنع الشهادة وان يكون سميعاً ، بصيراً ناطقاً ؛ مجتهداً ، ولو في مذهب امامه لضرورة ، واختار في الافصاح والرعاية او مقلداً ؛ وعليه عمل الناس من مدة طويلة ، والاعتطلت أحكام الناس ، وكذا ، المفتي فيراعى كل منهما ألفاظ امامه ، ومتاخر يقلد كبار

مذهب في ذلك ، ويحكم به ولو اعتقد خلافه ، لأنه مقلد ، قال الشيخ :
منصب الاجتهاد ينقسم حتى لو ولاه في المواريث لم يجب أن يعرف
الا الفرائض والقضايا وما يتعلق بذلك ، وان ولاه عقود الانكحة
وفسخها لم يجب أن يعرف الا ذلك ، وعلى هذا فقضاة الاطراف يجوز
أن لا يقضوا في الامور الكبار : كالدماء ، والقضايا المشككة ، وعلى هذا
لو قال : اقض فيما نعلم كما يقول له فيما تعلم - جاز ، ويبقى ما لا يعلم خارجا
عن ولايته انتهى ، ومثله لا تقض فيما مضى له عشر سنين ونحوه ، ويحرم
الحكم والفتيا بالهوى اجماعا ، وليحذر المفتي أن يميل في فتياه مع المستفتي
أو مع خصمه ، مثل : ان يكتب في جوابه ما هو له ، دون أن يكتب ما هو عليه
ونحو ذلك ، وليس له ان يبتدىء في مسائل الدعاوى والبيئات بذكر
وجوه المخالص منها ، وان سأله بأى شئ ، تندفع دعوى كذا وكذا ، وبينه
كذا ، وكذا ، لم يجب ، لئلا يتوصل بذلك الى ابطال حق ، وله أن يسأله عن
حاله فيما ادعى عليه فاذا شرحه له عرفه بما فيه من دافع وغير دافع ، ويحرم
الحكم والفتيا بقول أو وجه من غير نظر في الترجيح اجماعا ، ويجب
ان يعمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه اجماعا ، قاله الشيخ : ولا يشترط
كون القاضى كاتباً ، أو ورعاً ، أو زاهداً ، أو يقظاً ، أو مثبتاً للقياس ، أو حسن
الخلق ، والاولى كونه كذلك ؛ قال الشيخ : الولاية لها ركنان : القوة
والامانة ، فالقوة في الحكم ترجع الى العلم بالعدل وتنفيذ الحكم ،
والامانة ترجع الى خشية الله ، قال : وشروط القضاء تعتبر حسب الامكان
ويجب تولية الأمثل فالأمثل ، قال : وعلى هذا يدل كلام أحمد وغيره

فيولى للعدم أنفع الفاسقين وأقلهما شرا وأعدل المقلدين وأعرفهما بالتقليد، وهو كما قال: والشاب المتصف بالصفات المتبصرة كغيره: لكن الأسن أولى مع المساوى، ويرجح أيضا بحسن الخلق، ومن كان أكمل في الصفات، ويولى المولى مع أهليته، وما يمنع التولية ابتداء بمنعها وما إذا طرأ ذلك عليه لفسق، أو زوال عقل: لا فقد السمع والبصر فيما ثبت عنده في حال سمعه وبصره فلم يحكم به حتى عمى أو طرش، فإن ولاية حكمه باقية فيه، ولو مرض مرضا يمنع القضاء تعين عزله، وقال الموفق والشارح: ينزل بذلك، ويتعين على الامام عزله انتهى، والمجتهد من يعرف من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم الحقيقة، والمجاز، والأمر، والنهي، والمجمل، والمبين، والمحكم، والمتشابه، والخاص، والعام، والمطلق، والمقيد، والناسخ، والمنسوخ، والمستثنى، والمستثني منه، ويعرف من السنة صحيحها من سقيمها، وتواترها من آحادها ومرسلها، ومتصلها، وسندها ومنقطعها، مما له تعلق بالأحكام خاصة، ويعرف ما اجتمع عليه مما اختلف فيه، والقياس، وحدوده، وشروطه وكيفية استنباطه، والعربية المتناولة بالحجاز، والشام والعراق، وما يواليها، وكل ذلك مذكور في أصول الفقه وفروعه، فمن عرف ذلك أو أكثره ورزق فهما - صلح للفتيا، والقضاء.

فصل - كان السلف يأبون الفتيا، ويشددون، فيها، ويتدافعونها، وأنكر أحمد وغيره على من يهجم على الجواب، وقال: لا ينبغي أن يجيب في كل ما يستفتى فيه، وقال: إذا هاب الرجل شيئا

لا ينبغي ان يحمل على ان يقول ، وقال : لا ينبغي للرجل ان يعرض نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال : احداها : ان تكون له نية فان لم تكن له نية لم يكن عليه نور ، ولا على كلامه نور ، الثانية : ان يكون له حلم ووقار وسكينة ، الثالثة : ان يكون قويا على ما هو فيه ، وعلى معرفته ، الرابعة : الكفاية ، والا بغضه الناس ، فانه اذا لم تكن له كفاية احتاج الى الناس ، والى الاخذ بما في أيديهم ، الخامسة معرفة الناس ، اى : ينبغي له أن يكون بصيرا بمكر الناس ، وخداعهم ولا ينبغي له أن يحسن الظن بهم ، بل يكون حذرا فطنا ، لما يصورونه في سؤالهم ، والمفتي ، من يبين الحكم من غير الزام ، والحاكم يبينه ويلزم به ، ويحرم أن يفتي في حال لا يحكم فيها : كغضب ونحوه ، فان أقوى وأصاب صح وكره ، وتصح فتوى العبد والمرأة والأمة والأخرس المفهوم الاشارة أو الكتابة ، وتصح مع أخذ النفع ، ودفع الضرر ، ومن العدو ، وان يفتي أباه وأمه وشريكه ومن لا تقبل شهادته له ، ولا تصح من فاسق لغيره ، وان كان مجتهدا لكن يفتي نفسه ، ولا يسأله غيره ، ولا تصح من مستور الحال ، والحاكم كغيره في الفتيا ، ويحرم تساهل مفت وتقليد معروف به ، قال الشيخ : لا يجوز استفتاء الا من يفتي بعلم ، أو عدل ، انتهى ، وليس لمن انتسب الى مذهب امام في مسألة ذات قولين أو وجهين أن يتخير ويعمل بأيهما شاء (١) وتقدم في الباب ، ويلزم المفتي تكرير النظر عند تكرار الواقعة ، وان حدث ما لا قول فيه - تكلم فيه حاكم ومجتهد ومفت وينبغي له ان يشاور من عنده ممن يثق بعلمه الا أن يكون في ذلك افشاء.

(١) يريد أن ينبه الى ان الواجب العمل بأوفق الوجهين للكتاب والسنة :

لان يختار اوفقهما لهواه

سر السائل ، أو تعريضه للأذى ، أو مفسدة لبعض الحاضرين وحقيق به أن يكثر الدعاء بالحديث الصحيح « اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون » اهتدى لما اختلفت فيه من الحق باذنك ، انك تهتدى من تشاء الى صراط مستقيم » ويقول اذا أشكل عليه شيء « يا معلم ابراهيم علمني » وفي آداب المفتي : « ليس له ان يفتي في شيء من مسائل الكلام مفصلا ، بل يمنع السائل وسائر العامة من الخوض في ذلك أصلا ، وله تخيير من استفتاه بين قوله وقول مخالفه ولا يلزم جواب ما لم يقع (١) : لكن يستحب اجابته ؛ ولا جواب مالا يحتمله السائل ، ولا مالا يقع فيه ، وان جعل له أهل بلد رزقا ويتفرغ لهم جاز ، وله قبول هدية ، والمراد لا ليفتيه بما يريد مما لا يفتي به غيره والا حرمت ، ومن عدم مفتيا في بلده وغيره فله حكم ما قبل الشرع وقيل متى خلت البلد من مفت حرمت السكنى فيها ، ولهدر الفتيا اخاف غائلتها ، او كان في البلد من يقوم مقامه ، والالم يجز ، لكن ان كان الذي يقوم مقامه معروفا عند العامة مفتيا وهو جاهل تعين الجواب على العالم ، قال في عيون المسائل : الحكم يتعين بولايته حتى لا يمكنه رد محتكمين اليه ، ويمكنه رد من يستشهروه وان كان محتملا شهادة فنادر ان لا يكون سواه ، وأما في الحكم فلا ينوب البعض عن البعض ، ولا يقول لمن ارتفع اليه امض الى غيرى من الحكم - انتهى » ومن قوى عنده مذهب غير امامه افتى به وأعلم السائل ؛ قال احمد : « اذا جاءت

(١) يريد : جواب السائل عن شيء لم يكن وقع

المسئلة ليس فيها أثر فافت فيها بقول الشافعى ، ذكره النواوى فى تهذيب
الاسماء واللغات فى ترجمة الشافعى ، ويجوز له العدول عن جواب
المسئول عنه الى ما هو انفع للسائل ، وان يجيبه باكثر مما سأل ، وان
يدله على عوض ما منعه عنه ، وان ينهيه على ما يجب الاحتراز عنه ،
واذا كان الحكم مستغربا وطأ قبله ما هو كالمقدمة له ، وله الحلف على
ثبوت الحكم أحيانا ، وله ان يكذلك مع جواب من تقدمه بالفتيا ،
فيقول : جوابى كذلك ، والجواب صحيح ، وبه أقول ، اذا علم صواب
جوابه وكان اهلا ، والا اشتغل بالجواب معه فى الورقة ، وان لم يكن
اهلا لم يفت معه ، لأنه تقرير لمنكر ، وان لم يعرف المفتى اسم من كتب
فله أن يمتنع من الفتيا معه خوفا مما قلناه ، والأولى أن يشير على صاحب
الرقعة بابدالها ، فان أبى ذلك اجابه شفاها ؛ واذا كان هو المبتدىء
بالافتاء فى الرقعة كتب فى الناحية اليسرى لأنه امكن ، وان كتب فى
الأيمن او الأسفل جاز ، ولا يكتب فوق البسملة ، وعليه أن يختصر
جوابه . ولا بأس لو كتب بعد جوابه فى الرقعة (١) : زاد السائل من
لفظه كذا وكذا ، والجواب عنه كذا ، وان انجر جهل لسان السائل
أجزاء ترجمة واحد ثقة ، وان رأى لحنافا حشا فى الرقعة او خطأ يحيل
المعنى أصلحه ، وينبغى ان يكتب الجواب بخط واضح وسطا ، ويقارب
سطوره وخطه لئلا يزور احد عليه ، ثم يتأمل الجواب بعد كتابته
خوفا من غلط او سهو ، ويستحب ان يكتب فى فتواه : الحمد لله وفى
آخرها : والله أعلم ونحوه ، وكتبه فلان الحنبلى ، او الشافعى ونحوه ، واذا

(١) يريد . ان يكتب المفتى ما يدل على موافقته على افتاء من سبقه

رأى خلال السطور او في آخرها يياضا يحتمل ان يلحق به ما يفسد الجواب فليحترز منه ، فاما ان يأمره بكتابة غير الورقة او يشغله بشيء وينبغي ان يكون جوابه موصلا بآخر سطر في الورقة ، ولا يدع بينهما فرجة خوفا من ان يكتب السائل فيها غرضا له ضارا ، وان كان في موضع الجواب ورقة ملزوقة كتب على موضع الالتزاق وشغله بشيء واذا سئل عن شرط واقف لم يفت بالزام العمل به حتى يعلم هل الشرط معمول به في الشرع ، او من الشروط التي لا تحل ؟ مثل : ان يشرط ان تصلى الصلوات في التربة المدفون بها ، ويدع المسجد ، او يشعل بها قنديل او سراج ، او وقف مدرسة ، او رباطا ، او زاوية وشرط ان المقيمين بها من اهل البدع كالشيعة والخوارج والمعتزلة والجهمية والمبتدعين في اعمالهم : كأصحاب الأشارات والملاذن واهل الحيات واشباه الذباب المشتغلين بالأكل والشرب والرقص ، ولا يجوز ان يفتي فيما يتعلق باللفظ بما اعتاده هو من فهم تلك الألفاظ دون أن يعرف عرف اهلها والمتكلمين بها ، بل يحملها على ما اعتادوه وعرفوه وان كان مخالفا لحقائقها الأصلية ، واذا اعتدل عنده قولان من غير ترجيح فقال القاضي : يفتي بايهما شاء ، ومن اراد كتابة على فتيا ، أو شهادة لم يجز أن يكبر خطه ، ولا ان يوسع السطور بلا اذن ولا حاجة ويكره ان يكون السؤال بخطه : لا باملائه وتهذيبه ، واذا كان في رقعة الاستفتاء مسائل فحسن ان يرتب الجواب على ترتيب الأسئلة ، وليس له ان يكتب الجواب على ما يعلمه من صورة الواقعة اذا لم يكن في الرقعة

تعرض له ، بل يذكر جوابه في الرقعة ، فان أراد الجواب على خلاف ما فيها فليقل : وان كان الأمر كذا لجوابه كذا ، ولا يجوز اطلاقه في الفتيا في اسم مشترك اجماعا ، بل عليه التفصيل : فلو سئل : هل له الأكل في رمضان بعد طلوع الفجر ؟ فلا بد ان يقول : يجوز بعد الفجر الأول لا الثاني ، وأرسل ابو حنيفة الى أبي يوسف يسأله عن دفع ثوبا الى قصار فقصره وجحد له اجرة ان عاد وسله الى ربه — وقال : ان قال : نعم ، أولا ، أخطأ — ففطن أبو يوسف ، وقال : ان قصره قبل جحدوده فله ، وبعده لا ، لأنه قصره لنفسه ، وسأل ابو الطيب قوما عن بيع رطل تمر برطل تمر فقالوا : يجوز ، فخطأهم ، فقالوا : لا ؛ فخطأهم ، فقال : ان تساويا كيلا جاز ، ولا يجوز أن يلقي السائل في الحيرة ، مثل أن يقول في مسألة في الفرائض : تقسم على فرائض الله ، أو يقول : فيها قولان ، ونحوه ، بل يبين له بياناً مزبلاً لا شكال ، لكن ليس عليه أن يذكر المانع في الميراث من الكفر وغيره ، وكذلك في بقية العقود من الاجارة والنكاح وغير ذلك ، فلا يجب أن يذكر الجنون والا كراه ونحو ذلك ، والعامي يخير في فتواه فيقول : مذهب فلان كذا ، ويقلد العامي من عرفه عالماً عدلاً ، أو آه منتصباً معظماً ، ولا يقلد من عرفه جاهلاً عند العلماء ، ويكفيه قوله عند خبير ، قال ابن عقيل : يجب سؤال أهل الفقه والخبر ، فان جهل عدالته لم يحز تقليده ، ويقلد ميتاً وهو كالأجماع في هذه الأعصار وقبلها ، ويحفظ المستفتي الأدب مع المفتي ، ويحمله ، ولا يومي ييده في وجهه ، ولا يقول : ما مذهب امامك

في كذا؟ وما تحفظ في كذا؟ أو أفتاني غيرك أو فلان بكذا ، أو قلت أنا أو وقع لي ، أو ان كان جوابك موافقا فاكتب ، لكن ان علم غرض السائل في شيء ، لم يجز أن يكتب بغيره ، ويكره أن يسأله في حال ضجر ، أو هم أو قيامه ، أو نحوه ، ولا يطالبه بالحجة ، ويجوز تقليد المفضل من المجتهدين ، ولزوم المذهب بمذهب ، وامتناع الانتقال الى غيره - الا شهر عدمه ، ولا يجوز له ولا لغيره تتبع الحيل المحرمة والمكروهة ، ولا تتبع الرخص لمن أراد نفعه ، فان تتبع ذلك فسق وحرم استفتاءه ، وان حسن قصده في حيلة جائزة لا شبهة فيها ولا مفسدة لتخلص المستفتي بها من حرج جاز : كما ارشد النبي صلى الله عليه وسلم بلالا رضي الله عنه الى بيع التمر بدراهم ، ثم يشتري بالدراهم تمرا آخر فيتخلص من الربا ، واذا استفتي واحدا أخذ بقوله ويلزمه بالتزامه ، ولو سأل مفتيين فأكثر فاختلفا عليه تخير ، فان لم يجد إلا مفتيا واحدا لزمه قبوله ، وله العمل بخط المفتي ، وان لم يسمع الفتوى من لفظه ، اذا عرف أنه خطه

فصل : — وان تحاكم شخصان الى رجل يصلح للقضاء فحكماء بينهما فحكم نفذ حكمه : في المال ، والقصاص ، والحد ، والنكاح ، واللعان ، وغيرها ، حتى مع وجود قاض ، فهو كحكم الإمام ، ويلزم من كتب اليه بحكمه القبول وتنفيذه : كحكم الإمام ، ولا يجوز نقض حكمه فيما لا ينقض حكم من له ولاية ؛ ولكل واحد من الخصمين الرجوع عن تحكيمه قبل شروعه في الحكم ، لابعده وقبل تمامه ، وقال الشيخ : وان حكم

أحدهما خصمه أو حكما مفتيا فى مسألة اجتهادية جاز ، وقال : يكفى وصف القصة ، وقال : العشر صفات التى ذكرها فى المحرر فى القاضى لا تشترط فىمن يحكمه الخصمان ، وقال فى عمدة الأدلة بعد ذكر التحكيم وكذا يجوز أن يتولى مقدمو الأسواق والمساجد والواسطات ، والصلح عند الفورة ، والمخاصمة ، وصلاة الجنائز ، وتفويض الأموال إلى الأوصياء . وتفرقة زكاته بنفسه ، وإقامة الحدود على رقيقه ، وخروج طائفة إلى الجهاد ، والقيام بأمر المساجد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتعزير لعبيد ، وأما ، وأشباه ذلك

باب آداب القاضى

وهو أخلاقه التى ينبغى التخلق بها ، والخلق : صورته الباطنة ينبغى أن يكون قويا من غير عنف ، لينا من غير ضعف : حليما متأنيا ، ذافطنة وتيقظ ، بصيرا بأحكام الأحكام قبله ، يخاف الله تعالى ويراقبه ، لا يؤتى من غفلة ، ولا يخدع لغرة ، صحيح البصر والسمع ، عالما بلغات أهل ولايته ، عفيفا ، ورعا ، نزها ؛ بعيدا عن الطمع ، صدوق اللهمجة ، لا يهزل ، ولا يمجن ذا رأى ومشورة ، لكلامه لين ، إذا قرب وهية إذا أوعد ، ووفاء إذا وعد ، ولا يكون جبارا ، ولا عسوفا ، وله أن ينتهر الخصم إذا التوى ، ويصيح عليه ، وإن استحق التعزير عزره بما يرى من أدب أو حبس ، وإن افتات عليه بأن يقول : حكمت على بغير الحق ، أو ارتشيت - فله تأديبه - وله أن يعفو ، وأن بدأ المنكر باليمين قطعها عليه ، وقال : البينة على خصمك ، فإن عاد نهره ، فإن عاد

عززه ان رأى ، وأمثال ذلك مما فيه اساءة الأدب ، واذا ولى فى غير بلده فاراد المسير اليه استحب له أن يبحث عن قوم من أهل ذلك البلد ، ان وجد ليساً لهم عنه ، وعن علمائه ، وعدوله ، وفضلائه ، ويتعرف منهم ما يحتاج الى معرفته ، فان لم يجد ولا فى طريقه سأل اذا دخل ، واذا قرب منه بعث من يعلم بقدومه ليتلقوه من غير أن يأمرهم بتلقيه ، ويدخل البلد يوم الاثنين ، أو الخميس ، أو السبت ، ضحوة ، لا بسا أجمل ثيابه وفى التبصرة : و كذا أصحابه ، وان جميعها سود ، والا فالعامة ، وظاهر كلامهم غير السواد أولى ، ولا يتطير بشئ وان تفاعل فحسن ، فيأتى الجامع يصلى فيه ركعتين ويجلس مستقبل القبلة ، فاذا اجتمع الناس أمر بعده فقرئ عليهم ، وليقل من كلامه إلا الحاجة ، ويأمر من ينادى بيوم جلوسه للحكم ، ثم ينصرف الى منزله الذى أعد له ، وأول ما يبدأ به أن يبعث الى الحاكم المعزول فيأخذ منه ديوان الحكم ، ويلزمه تسليمه اليه ، وهو مافيه وثائق الناس من المحاضر — وهى نسخ ماثبت عند الحاكم — والسجلات — وهى نسخ ما حكم به — وليأمر كاتباً ثقة يكتب ما يسجله بمحضر عدلين ، ثم يخرج يوم الوعد على أعدل أحواله غير غضبان ، ولا جائع ، ولا شعبان ، ولا حاقن ، ولا مهموم بأمر يشغله عن الفهم : كالعطش والفرح الشديد ، والحزن الكثير ، والهم العظيم ، والوجع المؤلم ، والنعاس الذى يغمر القلب ، ويسلم على من يمر عليه ولو صدياناً ، ثم على من فى مجلسه ، ويصلى تحية المسجد إن كان فى مسجد وإلا خير ، والأفضل الصلاة ، ويجلس على بساط ، أو لبد ، أو

غيره يفرش له في مجلس حكمه ؛ بسكينة ووقار ، ولا يجلس على التراب ، ولا على حصر المسجد ، لان ذلك يذهب بهيبته من أعين الخصوم ، ويستعين بالله ، ويتوكل عليه ، ويدعوه سرا أن يعصمه من الزلل ، ويوفقه للصواب ولما يرضيه ، ويجعل مجلسه في مكان فيسح كجامع ، يصونه عما يكره فيه ، أو فضاء واسع ؛ أودار واسعة في وسط البلدان أمكن ، ولا يكره القضاء في الجوامع والمساجد ، ولا يتخذ في مجلس الحكم حاجبا ، ولا بوابا ، ندبا ، بلا عذر ، وفي الاحكام السلطانية : ليس له تأخير الخصومة اذ تنازعوا اليه - بلا عذر ، ولا له أن يحتجب الا في أوقات الاستراحة ، ويعرض القصص فيبدأ بالاول فالاول ؛ ويكون له من يرتب الناس اذ كثروا ، فيكتب الاول فالاول ؛ ويجب تقديم السابق على غيره ، فاذا حكم بينه وبين خصمه فقال : لى دعوى اخرى لم تسمع منه ، ويقول له : اجلس اذا لم يبق احد من الحاضرين نظرت في دعواك الاخرى ان امكن ، فاذا فرغ الكل فقال الاخير بعد فصل حكومته : لى دعوى اخرى - لم تسمع منه حتى يسمع دعوى الاول ، الثانية ، ثم تسمع دعواه ، وان ادعى المدعى عليه على المدعى عليه حكم بينهما لاننا انما نعتبر الاول فالاول في المدعى : لافى المدعى عليه ، واذا تقدم الثانى فادعى على المدعى الاول والمدعى عليه الاول حكم بينهما ؛ وان حضر اثنان أو جماعة دفعة واحدة أقرع بينهم فقدم من خرجت له القرعة ، وان كثر عددهم كتب أسماهم في رقاع وتركها بين يديه ومد يده فاخذ رقعة واحدة بعد أخرى ويقدم صاحبها حسبما يتفق

فصل :- ويلزمه العدل بين الخصمين فى لحظه ، ولفظه ،
ومجلسه ، والدخول عليه : الا أن يكون أحدهما كافرا فيقدم المسلم
عليه فى الدخول ، ويرفعه فى الجلوس ، أو يأذن له أحد الخصمين فى رفع
الخصم الآخر عليه فى المجلس فيجوز ، وإذا سلم عليه أحدهما رد عليه
ولا ينتظر سلام الثانى ، وله القيام السائغ وتركه ، لامساره أحدهما ،
وتلقينه حجتة ، وتضييفه ، الا أن يضيف خصمه معه ، وتعليمه كيف
يدعى إذا لم يلزم ذكره ، فان لزم كشرط عقد أو سبب ونحوه ولم يذكره
المدعى فله أن يسأل ليتحرى عنه ، وله أن يشفع الى خصمه لينظره ، أو
يضع عنه ، وله أن يزن عنه ، ويكون بعد انقضاء الحكم ، وينبغى أن يحضر
مجلسه الفقهاء من كل مذهب ان أمكن : يشاورهم فيما أشكل عليه ، فان
حكم باجتهاده فليس لأحد منهم الاعتراض عليه ، وان خالف اجتهاده
الا أن يحكم بما يخالف نصا ، أو اجماعا ، ويشاور الموافقين والمخالفين
ويسألهم عن حججهم لاستخراج الأدلة وتعرف الحق بالا جتهاد ، قال
أحمد رضى الله عنه : ما أحسنه لو فعله الحكام يشاورون وينظرون ،
فان اتضح له الحكم والا آخره ، فلو حكم ولم يجتهد فاصاب الحق لم
يصح ، ويحرم عليه تقليد غيره ، وان كان أعلم منه ، ويحرم القضاء وهو
غضببان كثيرا ، أو حاقن ، أو حاقب ، أو فى شدة جوع ، أو عطش ،
أو هم ، أو غم ، أو وجع ، أو نعاس ، أو برد مؤلم ، أو حر مزعج ، أو
توقان جماع ، أو شدة مرض ، أو خوف ، أو فرح غالب ، أو ملل ،
أو كسل ، ونحوه ، فان خالف وحكم فوافق الحق نفذ ، ويحرم قبول

رشوة — وهى ما يعطى بعد طلبه — ويحرم بذلها من الراشى ليحكم
بباطل أو يدفع عنه حقا ، وإن رشاه ليدفع ظلمه ويجريه على واجبه فلا
بأس به فى حقه ، ويحرم قبوله هدية ، بخلاف مفت ، وتقدم فى الباب
قبله ، وهى الدفع اليه ابتداء ، وظاهره ولو كان فى غير عمله ؛ إلا من
كان يهدى اليه قبل ولايته أن لم يكن له حكومة ؛ أو من ذوى رحم
محرم منه ، لأنه لا يصح أن يحكم له ؛ وردها أولى ، واستعارته من غيره
كالهدية لأن المنافع كالأعيان ، ومثله لو ختن ولده ونحوه فاهدى له ، ولو
قلنا إنها للولد ، لأن ذلك وسيلة إلى الرشوة ؛ فإن تصدق عليه فالأولى أنه
كالهدية ، وإن قبل حيث حرم القبول وجب ردها إلى صاحبها : كمقبوض
بعقد فاسد ، وقال الشيخ فيمن تاب : أن علم صاحبه دفعه إليه ، والا
دفعه فى مصالح المسلمين ، انتهى ، وتقدم لو بقيت فى يده غصوب
لا يعرف أربابها ، فإن أهدى لمن يشفع له عند السلطان ونحوه لم يجز
أخذها ، ونص أحمد فيمن عنده ودعة فأداها فاهديت إليه هدية — أنه
لا يقبلها إلا بنية المكافأة ، وحكم الهدية عند سائر الأمانات حكم الوديعة
ويكره له : لالمفت ، ولو فى مجلس فتواه — أن يتولى البيع والشراء بنفسه
ويستحب أن يوكل فى ذلك من لا يعرف أنه وكيله ، وله عيادة المرضى
وشهادة الجنائز ، وزيارة الأهل والصالحين والأخوان ، وتوديع الغازى
والحاج : ما لم يشغله عن الحكم ، فإن شغله عنه فليس له ذلك ، وله
حضور بعض دون بعض ، وله حضور الولائم ، فإن كثرت الولائم
تركها واعتذر إليهم ، ولا يجيب بعضا دون بعض ، إلا أن يختص بعضها

بعذر يمنعه مثل : ان يكون فى احداها منكر ؛ او يشتغل به از منا طويلا
والاخرى بخلافها فله الاجابة اليها لظهور عذره ، ويوصى الوكلاء
والاعوان على بابيه بالرفق بالخصوم ، وقلة الطمع ، ويجتهد أن يكونوا
شيوخا ؛ او كهولا ، من أهل الدين والفقه والصيانة ، ويتخذ حسبما
لأنه قد يحتاج اليه لتأديب ، واستيفاء حق ، واحتفاظ بمن عليه قصاص
ونحوه ، ويتخذ أصحاب مسائل يتعرف بهم أحوال من جهل عدالته
من الشهود ، ويجب أن يكونوا عدولا برآء من الشحناء ، بعداء من
العصبية فى نسب او مذهب ، ولا يسألوا عدوا ولا صديقا ، ويأتى
بعضه فى الباب بعده ، ويستحب له اتخاذ كاتب ، ويجب أن يكون مسلما
مكلفا ، عدلا ، ينبغى أن يكون وافر العقل ، ورعا ؛ نزها ، متيقظا ،
لينا ، فقيها ، حافظا جيد الخط ، لا يشتبه فيه سبعة بتسعة ، ونحو ذلك
صحيح الضبط ، حرا ، يجلسه بحيث يشاهد مكتبه ، ويستحب ، أن
يكون بين يديه للشفافة بما يملى عليه ، وان أمكن القاضى تولى الكتابة
بنفسه جاز ، والأولى الاستنابة ، ويجعل القمطر مختوما بين يديه لينزل منه
ما يجتمع من المحاضر والسجلات ، ويستحب أن لا يحكم الا بحضور الشهود
بحيث يسمعون المتحاكمين ، وليس له أن يرتب شهودا لا يقبل غيرهم
لكن له أن يرتب شهودا ليشهدهم الناس فيستغنون بشهادتهم عن
تعديلهم ، ويستغني الحاكم عن الكشف عن احوالهم ، ولا يجوز له منع
الفقهاء من عقد العقود وكتابة الحجج وما يتعلق بامور الشرع مما أباحه
الله ورسوله اذا كان الكاتب فقيها عالما بامور الشرع وشروطه ، مثل

أن يزوج المرأة وليها بحضور شاهدين ، ويكتب كاتب عقدها ، او يكتب رجل عقد بيع ، أو اجارة ، او اقرار ، او غير ذلك او كان الكاتب مرتزقا بذلك ، واذا منع القاضى ذلك ليصير اليه منافع هذه الأمور كان هذا من المكس ، نظير من يستأجر حانوتا من القرية على ان لا يبيع غيره ، وان كان منع الجاهلين لئلا يعقد عقدا فاسدا فالطريق أن يفعل كما فعل الخلفاء الراشدون بتعزير من يعقد نكاحا فاسدا كما فعل عثمان رضى الله عنه فيمن تزوج بغير ولى ، وفيمن تزوج فى العدة ، ولا يجوز ولا يصح أن يحكم لنفسه ولمن لا تقبل شهادته له ، وله الحكم عليه ، ويحكم بينهم بعض خلفائه ، ويجوز ان يستخلف والده وولده حكمه لغيره بشهادتهما ، وليس له ان يحكم على عدوه ، وله أن يفتى عليه

فصل :- ويستحب ان يبدأ المحبوسين فينفذ ثقة يكتب اسم كل محبوس ، ومن حبسه ، وفيم حبس ، فى رقعة منفردة ، ويأمر مناديا ينادى فى البلدان : القاضى ينظر فى أمر المحبوسين يوم كذا فمن له خصم منهم فليحضر ، فاذا حضروا فى ذلك اليوم تناول منها رقعة ، وقال من خصم فلان المحبوس ، فان حضر له خصم بعث ثقة الحبس فأخرج خصمه وحضر معه مجلس الحكم ، ويفعل ذلك فى قدر ما يعلم انه يتسع زمانه للنظر فيه فى ذلك المجلس ، فلا يخرج غيرهم ، فاذا حضر المحبوس وخصمه لم يسأل خصمه : فيم حبسه ؟ بل يسأل المحبوس : بم حبست ؟ ثم ينظر بينهما فان كان حبس لتعديل البينة - فاعادته مبنية على حبسه على ذلك ، ويأتى فى الباب بعده ، ويقبل قول خصمه فى انه حبسه

بعد تكميل بينته وتعديلها ، وان حبس بقيمة كلب او خمر ذمى وصدقه
غريمه — خلى ، وان أكذبه وقال: بل حبست بحق واجب غير هذا فقله
لأن الظاهر حبسه بحق ، وان حبس فى تهمة ، او افتيات على القاضى
قبله ، أو تعزير خلى سبيله ، أو أبقاه بقدر ما يرى ، وان لم يحضر له خصم
فقال : حبست ظلما ولا حق على ولا خصم لى ، نادى : فان حضر له خصم
والا أحلفه و خلى سبيله ، ومع غيبة خصمه يبعث اليه ؛ ومع جهله او
تاخره بلا عذر يخلى ، والأولى بكفيل ، وينظر فى مال الغائب ، واطلاقه
المحبوس من الحبس وغيره ، واذنه ولو فى قضاء دين ونفقة ووضع
ميزاب وبناء وغيره — الضمان . وأمره باراقة نئيد ؛ وقرعته — حكم
برفع الخلاف ان كان ، وفتياه ليست حكما منه ، فلو حكم غيره بغير
ما أفتى به لم يكن نقضا لحكمه ، ولا هى كالحكم ، ولهذا يجوز ان يفتى
الحاضر ، والغائب ، ومن يجوز حكمه له ، ومن لا يجوز ، وتقدم
بعضه فى الباب قبله ، وقراره على فعل مختلف فيه ليس حكما به ، وفعله
حكم كتزويج يتيمة ، وشراء عين غائبة ، وعقد نكاح بلا ولى — صح ،
وتقدم آخر الصداق ان ثبوت سبب المطالبة كتقرير اجرة مثل ، ونفقة
ونحوه — حكم ، وتأتى تتمته قريبا ، قال الشيخ : القضاء نوعان : اخبار
هو اظهار واداء ، وامر : وهو انشاء ، فالخبر يدخل فيه خبره عن
حكمه ، وعن الة الم وشهود ، وعن الاقرار والشهادة ، والآخره
حقيقة الحكم : أمر ونهى وإباحة ، ويحصل بقوله : اعطه ، ولا تكلمه
والزمه ، وبقوله : حكمت ، وألزمت ، وحكمه بشئ ، حكم بلازمه ،

ذكره الأصحاب في أحكام المفقود ، وثبت شئ ، عنده ليس حكما به ، وتنفيذ الحكم يتضمن الحكم بصحة الحكم المنفذ ، وفي كلام الأصحاب ما يدل على أنه حكم ، وفي كلام بعضهم أنه عمل بالحكم ، وإجازة له ؛ وامضا ، لتنفيذ الوصية ، والحكم بالصحة يستلزم ثبوت الملك والحيازة قطعا ، والحكم بالموجب حكم بموجب الدعوى الثانية بينة أو غيرها : فالدعوى المشتمة على ما يقتضى صحة العقد المدعى به الحكم فيها بالموجب حكم بالصحة ، وغير المشتمة على ذلك الحكم بالموجب ليس حكما بها ؛ قاله ابن نصر الله ، وقال السبكي وتبعه ابن قندس : الحكم بالموجب يستدعى صحة الصيغة وأهلية التصرف ، ويزيد الحكم بالصحة كون تصرفه في محله ، وقال السبكي أيضا : الحكم بالموجب هو الأثر الذي يوجهه اللفظ ، وبالصحة كون اللفظ بحيث يترتب عليه الأثر ، وهما مختلفان ، فلا يحكم بالصحة إلا باجتماع الشروط ، وقيل لافرق بينهما في الإقرار ، والحكم بالإقرار ونحوه ، فالحكم بموجبه في الإصح ، والحكم بالموجب لا يشمل الفساد انتهى ، والعمل على ذلك ، وقالوا : الحكم بالموجب يرفع الخلاف

فصل :- ثم ينظر وجوبا في أمر يتامى ، ومجانين ، ووقوف ووصايا لمن لا ولي لهم ولا ناظر ، ولو نفذ الأول وصية موصى إليه أمضاها الثاني ، فدل أن اثبات صفة كعدالة وجرح وأهلية موصى إليه وغيرها حكم يقبله حاكم آخر : لكن يراعيه ، فإن تغير حاله بفسق أو ضعف أضاف إليه أمينا ، وإن كان الأول ما نفذ وصيته نظريه : فإن كان قويا أقره ، وإن

كان أمينا ضعيفا ضم اليه من يعينه ، وان كان فاسقا عزله وأقام غيره وينظر فى أمناء الحاكم — وهم من رد اليه الحاكم النظر فى أمر الأطفال وتفرقة الوصايا التى لم يعين لها وصى — فان كانوا بجاهلهم أقرهم ، ومن تغير حاله عزله ان فسق ، وان ضعف ضم اليه أمينا ، ثم ينظر فى أمر الضوال واللفظ التى يتولى الحاكم حفظها : فان كانت مما يخاف تلفه كالحىوان أو فى حفظها مؤنة — باعها وحفظ ثمنها لأربابها ، وان كانت أثمنا حفظها لأربابها ، ويكتب عليها لتعرف ، ثم ينظر فى حال القاضى قبله ان شاء ، ولا يجب : فان كان ممن يصلح للقضاء لم يحز ان ينقض من أحكامه الا ما يخالف نص كتاب أو سنة متواترة أو آحاد : كقتل مسلم بكافر ولو ملتزما فيلزم نقضه نصا ، وجعل من وجد عين ماله عند من حجر عليه أسوة الغرماء فينقض نصا ، ولو زوجت نفسها لم ينقض ، أو خالف اجماعا قطعيا لا ظنيا ، وينقض حكمه بما لم يعتقده وفاقا للائمة الأربعة ، وحكاة القرافى اجماعا ، ويأثم ويعصى بذلك ، ولو حكم بشاهد ويمين لم ينقض ، وحكاة القرافى أيضا اجماعا ، ولا ينقض حكمه بعدم علمه الخلاف فى المسئلة ، خلافا لمالك ، ولا لمخالفة القياس ولو جليا ، وحيث قلنا ينقض فالناقض له حاكمه ان كان فيثبت السبب وينقضه ولا يعتبر لنقضه طلب رب الحق ، وينقضه اذا بان البينة عبيدا أو نحوه : ان لم ير الحكم بها ، وفى المحرر له نقضه ، قال : وكذا كل مختلف فيه صااف ما حكم فيه ولم يعلم به ، قال السامرى : لو حكم بجمل نقض حكمه ، وان كان ممن لا يصلح لفسق او غيره نقض احكامه كلها ،

واختار الموفق والشيخ وجمع : لا ينقض الصواب منها ، وعليه عمل الناس من مدة

فصل : — اذا تخاصم اثنان فدعا أحدهما صاحبه الى مجلس الحكم لزمته اجابته : فان استعدى الحاكم أحد على خصمه فى البلد بما تتبعه الهمة لزمه احضاره ، ولو لم يحرر الدعوى : علم ان بينهما معاملة او لم يعلم ، وسواء كان المستعدى ممن يعامل المستعدى عليه أولا يعامله كالفقير يدعى على ذى ثروة وهيبة ، فيبعث معه عوناً يحضره ، وان شاء بعث معه قطعة من شمع أو طين مختوماً بخاتمه ، أوفى كاغد ، ونحوه ، فاذا بلغه لزمه الحضور ، وان شاء وكل ، فان امتنع أو كسر الختم اعلم الوالى به فاحضره ، فاذا حضر وثبت امتناعه عزره ان رأى ذلك بحسب ما يراه : من كلام ، وكشف ، رأس ، وضرب ، وحبس ، فان اختفى بعث الحاكم من ينادى على بابه ثلاثاً بانه ان لم يحضر سمر بابه وختم عليه ، فان لم يحضر وسأل المدعى أن يسمر عليه منزله ويختمه أجابه اليه ، فان أصر حكم عليه كغائب ، ولا يعدى حاكم فى مثل ما لا تتبعه الهمة ، وفى عيون المسائل : لا ينبغي للحاكم أن يسمع شكية أحد الا ومعه خصمه ، وان استعداه على القاضى قبله ، أو على من فى معناه : كالخليفة والعالم الكبير ، والشيخ المتبوع ، وكل من خيف تبذيله ونقص حرمة باحضاره لم يعده حتى يحرر دعواه : بان يعرف ما يدعيه ويسأله عنه صيانة للقاضى عن الاتمهان ، فان ذكر أنه يدعى حقاً من دين أو غصب أو رشوة أخذها منه على الحكم — راسله : فان اعترف بذلك أمره

بالخروج من العهدة ، وان أنكر أحضره ، وان ادعى عليه الجور فى الحكم وكان للمدعى بينة أحضره وحكم بالبينه ، وان لم تكن بينة أو قال حكم على بشهادة فاسقين فانكر فقله بغير يمين ، وان قال حاكم معزول عدل ولا يتهم : كنت حكمت فى ولايتي لفلان على فلان بحق وهو بمن يسوغ الحكم له — قبل قوله وأمضى ذلك الحق ، ولو لم يذكر مستنده ولو أن العادة تسجيل أحكامه وضبطها بشهود ، مالم يشتمل على ابطال حكم حاكم ، فلو حكم حنفى برجوع واقف على نفسه فاخبر حنبلى أنه كان حكم قبل حكم الحنفى بصحة الوقف لم يقبل ، وان اخبر حاكم حاكما آخر بحكم أو ثبوت فى عملهما ، أو فى غيره ، أو فى عمل أحدهما — قبل وعمل به اذا بلغ عمله : لامع حضور المخبر وهما بعملهما وكذا اخبار امير جهاد ، وأمين صدقة ، وناظر وقف ، وان قال فى ولايته : كنت حكمت لفلان بكذا — قبل قوله ؛ سواء قال : قضيت عليه بشاهدين عدلين ، أو قال : سمعت بينته وعرفت عدلهم ، أو قال : قضيت عليه بنكوله ، أو أقر عندى لفلان بحق فخكمت به ، وان ادعى على امرأة برزة : وهى التى تبرز لحوائجها — أحضرها ، ولا يعتبر لاحتضارها فى سفرها هذا محرم : كسفر الهجرة ، وان كانت مخدرة أمرت بالتوكيل : فان توجهت اليمين عليها بعث الحاكم أمينا معه شاهدان يستحلفها بحضرتها ، وان أقرت شهدا عليها ، قال فى الترغيب : ان خرجت للعزايا والزيارات ولم تكثرفى مخدرة ، ومريض ونحوه — كمخدرة ، وان استعدى عنده على غائب فى غير عمله لم يعد عليه ، وان كان فى عمله وكان له فى بلده

خليفة: فان كانت له بيعة حاضرة وثبت الحق عنده كتب به الى خليفته ولم يحضره، وان لم يكن له فيه خليفة وكان فيه من يصلح للقضاء أذن له في الحكم بينهما، وان لم يكن فيه من يصلح كتب الى ثقات من أهل ذلك الموضع ليتوسطوا به بينهما، فان لم يقبلوا الوساطة قيل له حرر دعواك فاذا تحررت احضر خصمه ولو بعدت المسافة، ولو ادعى قبله شهادة لم تسمع دعواه ولم يعد عليه ولم يحلف

باب طريق الحكم وصفته

طريق كل شئ، ما توصل اليه، والحكم: الفصل، لاتصح دعوى وانكار الا من جائز التصرف، وسيأتي، وتسمع في كل قليل او كثير وتصح على سفيه فيما يؤخذ به حال سفيه وبعد فك حجره، ويحلف اذا أنكر، ولا تصح دعوى ولا تسمع، ولا يستحلف في حق الله تعالى: كعبادة، وحد، ونذر، وكفارة، ونحوه، فلو ادعى عليه أن عليه كفارة يمين أو غيره او صدقة — فالقول قوله من غير يمين، ويأتي في اليمين في الدعاوى، وتسمع بوكالة ووصية من غير حضور خصم ولا تصح الدعوى المقلوبة، وتقبل بيعة عتق ولو أنكره عبد، وتصح الشهادة به وبحق الله تعالى كالعبادات والحدود والصدقة والكفارة غير تقدم دعوى، فشهادة الشهود به دعوى، وكذا بحق آدمي غير معين كوقف على فقراء، أو علماء، أو مسجد، أو وصية له أو رباط، وان لم يطلبه مستحقه، وكذا عقوبة كذاب مفتر على الناس والمتكلم فيهم قاله الشيخ، وتسمع دعوى حسبة في حق الله تعالى: كحد وعدة وردة

وعتق واستيلاد وطلاق وظهار ونحو ذلك ، قاله في الرعاية وغيرها ،
وتقبل شهادته المدعى فيه ، ولا تقبل يمين في حق آدمى معين الا بعد
الدعوى وشهادة الشاهد ، ان كان ، ولا تسمع معه الشهادة فيه قبل
الدعوى ، واختار الشيخ سماع الدعوى والشهادة لحفظ وقف وغيره
بالثبات بلا خصم ، واجازهما الحنفية وبعض أصحابنا والشافعية في
العقود والأقارير وغيرها بخصم مسخر ، وقال الشيخ : وأما على أصلنا
وأصل مالك : فاما أن تمنع الدعوى على غير خصم منازع فتثبت الحقوق
بالشهادة على الشهادة ، وقاله بعض أصحابنا ، واما أن تسمع الدعوى
والبينة ويحكم بلا خصم ، وذكره بعض المالكية والشافعية وهو مقتضى
كلام احمد وأصحابه في مواضع ، لانا نسمعها على غائب وممتنع ونحوه
فمع عدم خصم اولى ، فان المشتري مثلا قبض المبيع وسلم الثمن فلا يدعى ،
ولا يدعى عليه ، والمقصود سماع القاضى البينة وحكمه بموجها من غير
وجود مدعى عليه ومن غير مدع على أحد ، لكن خوفا من حدوث
خصم مستقبل ، وحاجة الناس خصوصا فيما فيه شبهة او خلاف لرفعه
انتهى ، وعمل الناس عليه ، وهو قوى

فصل : — اذا جاء الى الحاكم خصمان سن أن يجنسهما بين
يديه ، ثم ان شاء قال : من المدعى منكما ؟ وان شاء سكت حتى يبتدئا ،
ولا يقول هو ولا صاحبه لأحدهما : تكلم ، فان بدأ أحدهما فلكم فقال
خصمه : انا المدعى لم يلتفت اليه ، ويقال له : أجب عن دعواه ، ثم ادع
بما شئت ، فان ادعيا معا قدم أحدهما بقرعة ، فاذا انقضت حكومته

سمع دعوى الآخر ، فاذا حرر قال للخصم : ما تقول فيما ادعاه ؛ فان أقر له ولو بقوله نعم — لم يحكم له حتى يطالب المدعى بالحكم ، والحكم ان يقول : قد ألزمتك ذلك ، او قضيت عليك له ، او يقول : اخرج اليه منه ، وتقدم نظيره في الباب قبله ، وان أنكر مثل ان يقول المدعى أقرضته الفاء ، أو بعته ، فيقول : ما أقرضني ، ولا باعني او ما يستحق على ما ادعاه ، ولا شيئاً منه ، ولا حق له على — صح الجواب : ما لم يعترف بسبب الحق ، كما اذا ادعت على من يعترف بأنها زوجته المهر ، فقال : لا تستحق على شيئاً — لم يصح الجواب ، ويلزمه المهر ان لم يقيم بينة باسقاطه : بجوابه في دعوى قرض اعترف به لا يستحق على شيئاً ، ولهذا لو أقرت في مرض موتها لا مهر لها عليه لم يقبل الابينة أنها أخذته ، أو أسقطته في الصحة ، ولو قال المدع ديناراً : لا يستحق على حبة — فليس بجواب — عن ابن عقيل — لأنه لا يكتفى في دفع الدعوى الابنص ، ولا يكتفى بالظاهر ولهذا لو حلف والله اني اصادق فيما ادعيته عليه ، او حلف المنكر انه لكاذب فيما ادعاه على — يقبل ، وعند الشيخ يعم الجهات ، وما لم يندرج في لفظ حبة من باب الفحوى ، الا أن يقال : يعم حقيقة عرفية ، والصواب ما قاله الشيخ ، ولو قال : لي عليك مائة فقال ليس لك على مائة اعتبر قوله ولا شيء منها كاليمين ، فان نكل ما دون المائة حكم عليه بمائة الاجزاء ، وللمدعى أن يقول : لي بينة ، وللحاكم أن يقول ألك بينة ؟ فان قال : لي بينة — قيل له : ان شئت فاحضرها ، فاذا أحضرها لم يسألها الحاكم عما عندها حتى يسأله المدعى ذلك ، فاذا سأله المدعى سؤالها قال : من كانت عنده شهادة فليذكرها ان شاء ، أو يقول : بهم

تشهدان؟ ولا يقول لهما: أشهدا، وليس له أن يلقنهما: كتغنيفهما، واتهارهما، فإذا شهدت البينة شهادة صحيحة واتضح الحكم لم يجوز له ترديدها، ولزمه في الحال أن يحكم إذا سأله المدعى، أن كان الحق لآدمي معين، وتقدم أن كان لغير معين، أو لله تعالى، وإذا حكم وقع الحكم لازما لا يجوز الرجوع فيه، ولا نقضه إلا بشرطه المتقدم في باب آداب القاضى، ويأتى بعضه آخر الباب، ولا يجوز ولا يصح الحكم بغير ما يعلمه، بل يتوقف، ولا خلاف أنه يجوز له الحكم بالإقرار، والبينة في مجلسه إذا سمعه معه شاهدان، فإن لم يسمعه معه أحد أو سمعه شاهد واحد فله أيضا، والأولى إذا سمعه شاهدان، فاما حكمه بعلبه في غير ذلك مما رآه أو سمعه قبل الولاية أو بعدها — فلا يجوز إلا في الجرح والتعديل، ويحرم الاعتراض عليه لتركه تسمية الشهود، وقال الشيخ له طلب تسمية البينة ليتمكن من القدح بالاتقان، قال في الفروع: ويتوجه مثله لو قال: حكمت بكذا ولم يذكر مستنده، قال في الرعاية: لو شهد أحد الشاهدين ببعض الدعوى قال شهد عندى بما وضع به خطه فيه، أو عادة حكام بلده، وإن كان الشاهد عدلا كتب تحت خطه شهد عندى بذلك، وإن قبله كتب: شهد بذلك عندى، وإن قبله غيره أو أخبره بذلك كتب: وهو مقبول، فإن لم يكن الشاهد مقبولا كتب شهد بذلك، وقال للمدعى: زدنى شهودا، أو زك شاهدك — انتهى، وليكن للقاضى علامة يعرف بها من بين الحكام نحو: الحمد لله وحده؛ أو غير ذلك، وتكتب بقلم غليظ، ولا يغيرها: إلا أن يكون نائبا فينى أصلا،

أو ينتقل من بلد الى بلد — فلا يحصل لبس ، ويكتبها فوق السطر الأول تحت البسملة من حذا ، طرفها ، وتكون بعد أداء الشهادة وتكمل الحجة المكتبة ، ويكتب تحت العلامة - جرى ذلك ، أو ثبت ذلك ، أو ليشهد بثبوتة والحكم بموجبه ونحو ذلك بحسب ما يقتضى المقام ، وان كتب المزكى خطه فالأولى أن يكون تحت خط الشاهد فى المكتوب فيكتب ان فلان بن فلان الواضع خطه أعلاه عدل فيما يشهد به ، ويرقم القاضى فى المكتوب عند شهادة الشاهد بالقلم الغليظ أيضا ، كما تقدم : ان شاء بخط واحد ، نحو : شهدا عندى ، أو شهد الثلاثة أو الاربعة ، أو افرد كل واحد بخط ، وان كان الشاهد جليل القدر كالأمير ونحوه كتب : أعلمنى بذلك بلفظ الشهادة ، وان كان المكتوب فيه أوصالا - شغل كل موضع وصل بكلمة بقلم العلامة ، نحو : ثقتى بالله ، أو حسبى الله ، ونحوه كالبايضر

فصل : — وان قال المدعى : مالى بينة فقول المنكر يمينه ، إلا النبى صلى الله عليه وسلم اذا ادعى عليه ، أو ادعى هو - فقوله بلا يمين فيعلم المدعى أن له اليمين على خصمه ، فان سأل احلافه أحلفه ، وليس له استحلافه قبل سؤال المدعى ، فان أحلفه أو حلف المدعى قبل سؤال المدعى لم يعتد يمينه ، فان سأل المدعى أعادها ، ولا بد فى اليمين من سؤال المدعى طوعا ، واذن الحاكم فيها ، وله مع الكراهة تحليفه مع علمه بكذبه وقدرته على حقه نضا ، ويحرم تحليف البرى . دون الظالم ودعواه ثانيا وتحليفه ، وتكون يمينه على صفة جواه لخصمه ، ولا

يصلها باستثناء، ولا بما لا يفهم، وتحرم التورية والتأويل: المظلوم، وقال أيضا: لا يعجني، وتوقف فيها فيمن عامل بحيلة: كعينة، ولو أمسك عن احلافه وأراد به بعد ذلك بدعواه المتقدمة فله ذلك، ولو أبرأه من يمينه برى، منها في هذه الدعوى، فلو جدها وطلب اليمين فله ذلك، ولا يجوز أن يحلف المعسر لاحق له على، ولو نوى الساعة: خاف أن يحبس أولا، ولا من عليه دين مؤجل اذا أراد غريمه منعه من سفر، وان لم يحلف- قال له الحاكم: ان حلفت والا قضيت عليك بالنكول، ويستحب أن يقول ثلاثا، وكذا يقول في كل موضع قلت يستحلف المدعى عليه؛ فان لم يحلف قضى عليه اذا سأله المدعى ذلك، وهو باقامة بينة لا كإقرار ولا كبذل، ولا ترد اليمين على المدعى، واذا قال المدعى: لى بينه بعد قوله مالى بينة- لم تسمع، وكذا قوله: كذب شهودى، أو كل بينة أقمتها فى زور؛ وأولى، ولا تبطل دعواه بذلك وان قال: لا أعلم لى بينة: ثم قال: لى بينة- سمعت، وان قالت بينة: نحن نشهد لك، فقال: هذه بينتى سمعت، لكن لو شهدت له بغيره فهو مكذب لها، وان ادعى شيئا فأقر له بغيره لزمه اذا صدقه المقر له والدعوى بحالها، ولو سأله ملازمته حتى يقيمها أجيب فى المجلس؛ فان لم يحضرها فى المجلس صرفه ولا يجوز حبسه، ولا يلزم باقامة كفيل، ولو سأله المدعى ذلك، وان قال: ما أريد أن تشهد والى- لم يكلف اقامة البينة، وان قال: لى بينة، وأريد يمينه: فان كانت البينة غائبة عن المجلس قريبة أو بعيدة - فله احلافه، وان كانت حاضرة فيه فليس له الا احداها، وان حلف المنكر ثم أحضر

المدعى بينته حكم بها ولم تكن اليمين مزية للحق، ولو سأل المدعى أحلافه ولا يقيم البينة فحلف كان له إقامتها، وإن كان له شاهد واحد في المال أو ما يقصد منه المال .. عرفه الحاكم أن له أن يحلف مع شاهده ويستحق بلا رضا خصمه، فإن قال: لأحلف وأرضى يمينه - استحلف له، فإذا حلف سقط عنه الحق، فإن عاد المدعى بعدها وقال: أنا أحلف مع شاهدى لم يستحلف، وإن عاد قبل أن يحلف المدعى عليه فبذل اليمين لم يكن له ذلك في هذا المجلس، وإن سكت المدعى عليه فلم يقر ولم ينكر، أو قال لا أقرو ولا أنكر، أو قال: لأعلم قدر حقه - قال له القاضى: احلف والا جعلتك ناكلا وقضيت عليك، ولو أقام المدعى شاهدا واحدا فلم يحلف معه وطلب يمين المدعى عليه فاحلف له ثم أقام شاهدا آخر بعد ذلك كملت بينته، وقضى بها، وإن قال المدعى عليه: لى مخرج مما ادعاه لم يكن مجيبا، وإن قال: لى حساب أريد أن أنظر فيه - لزمه انظاره ثلاثا، وإن قال: إن أدعيت الفاربهن كذا لى عندك - أجبت، أو إن ادعيت هذا ثمن كذا بعثنيه ولم تقبضنيه فنعم، والا فلا حق لك على - فجواب صحيح، وإن قال بعد ثبوت الدعوى: قضيت، أو أبرأنى وله بينة بالقضاء أو الأبراء وسأل الانظار - انظر ثلاثا، وللمدعى ملازمته، فإن عجز حلف المدعى على نفي ما ادعاه، واستحق، فإن نكل قضى عليه بنكوله وصدق، هذا كله إن لم يكن أنكر أولا سبب الحق: فاما إن أنكره ثم ثبت فادعى قضاء أو أبراء سابقا لانكاره لم يسمع، وإن أتى ببينة نصا، وإن شهدت البينة للمدعى فقال المدعى عليه: حلفوه أنه يستحق

ما شهدت به البينة لم يحلف ، وإن ادعى أنه أقاله بائع فله تحليفه
فصل :- وإن ادعى عليه عينا في يده فأقر بها لحاضر مكلف
سئل المقر له عن ذلك : فإن صدقه صار الخصم فيها ، وصار صاحب
اليد ، لأن من هي في يده اعترف أن يده نائبة عن يده ، فإن كانت
للمدعى بينة حكم له بها ، وللمقر له قيمتها على المقر ، وإلا فقول المدعى
عليه : وهو المقر له بها ، مع يمينه ، فإن طلب المدعى إحلاف الذى كانت
العين في يده أنه لا يعلم أنها لى حلف له ، فإن نكل لزمه بدلها ، وإن
قال المقر له : ليست لى ، وهى للمدعى - حكم له بها ، وإن قال : ليست لى
ولا اعلم لمن هى ، أو قاله المقر له : فإن كانت للمدعى بينة حكم له بها ،
وإن لم تكن له بينة وجهل لمن هى ؟ سلمت إليه أيضا ، بلا يمين ، فإن كانا
اثنين اقترعا بها ، وإن قال المقر له : هى لثالث - انتقلت الخصومة عنه
إليه ، وإن أقر بها الغائب أو غير مكلف معينين - سقطت الدعوى ،
وصارت على المقر له ، ثم إن كان للمدعى بينة سلمت إليه ، ولا يحلف ،
وكان الغائب على خصومته ، وإن كان مع المقر بينة تشهد بها للغائب
سمعها الحاكم ، ولم يقض بها ، ولكن تسقط اليمين والتهمة من المقر ؛
وإن لم تكن له بينة لم يقض له بها ، ويقف الأمر حتى يقدم الغائب ،
ويكلف غيره لتكون الخصومة معه ، وله تحليف المدعى عليه أنه لا يلزمه
تسليمها إليه ، فإن حلف أقرت بيده ، وإن نكل غرم بدلها ، فإن كان المدعى
للعين اثنين فبدلان ، وإن عاد فأقر بها للمدعى لم تسلم إليه ، وعليه له
بدلها وإن ادعاها لنفسه لم تسمع دعواه ، لأنه أقر بأنه لا يملكها ، وإن

ادعى من هي في يده أنها معه إجارة، أو إعارة، وأقام بيته بالملك للغائب لم يقض بها، وإن أقر بها لمجهول قيل له : عرفه وإلا جعلتك ناكلا، وقضيت عليك؛ وإن عاد فادعها لنفسه لم تسمع

فصل : — ولا تصح الدعوى إلا محررة تحريرا يعلم به المدعى، إلا فيما نصحه بمجهولا : كوصية، وإقرار، وخلع، وعبد من عبيده في مهر - ويعتبر التصريح بالدعوى، فلا يكفي قوله : لى عند فلان كذا حتى يقول : وأنا الآن مطالب به؛ وظاهر كلام جماعة يكفي الظاهر، وأن تكون متعلقة بالحال : لا بالدين المؤجل إلا في دعوى تدير - وأن تنفك عما يكذبها : فلو ادعى أنه قتل أباه منفردا، ثم ادعى على آخر المشاركة فيه - لم تسمع الثانية، ولو أقر الثاني، إلا أن يقول : غلطت أو كذبت في الأولى فتقبل، ومن أقر لزيد بشئ، ثم ادعاه وذكر تلقينه منه - سمع، وإلا فلا، وإن ادعى أنه له الآن لم تسمع بيته أنه كان له أمس أو في يده، ولو قال : كان بيدك، أولك أمس، وهو ملكي الآن - لزمه بيان سبب زوال يده، وإن ادعى دار ابن حدودها وموضعها : إن لم تكن مشهورة، فيدعى أن هذه الدار بحقوقها وحدودها لى، وأنها في يده ظلما، وأنا أطالبه الآن بردها، وإن ادعى أن هذه الدار لى وأنه يمنعني منها صحت الدعوى، وإن لم يقل : إنها في يده، وتكفي شهرة المدعى به عند الخصمين، والحاكم عن تحديده، ولو أحضر ورقة فيها دعوى محرر فقال : ادعى بما فيها مع حضور خصمه لم تسمع، قال الشيخ : لا يعتبر في أداء الشهادة قوله : وإن الدين باق في ذمة الغريم إلى

الآن ، بل يحكم الحاكم باستصحابه الحال اذا ثبت عنده سبق الحق إجماعا ، وتسمع دعوى استيلاء وكتابة وتديير ، وإن كان المدعى عينا حاضرة في المجلس - عينا بالاشارة ، وإن كانت حاضرة ؛ لكن لم تحضر مجلس الحكم - اعتبر احضارها لتعين ، ويجب إحضارها على المدعى عليه إن أقر أن ييده مثلها ، ولو ثبت أنها ييده بيته أو نكول حبس أبدا حتي يحضرها أو يدعى تلفها فيصدق للضرورة ، وتكفي القيمة ، وإن ادعى على أبيه دين لم تسمع دعواه حتي يثبت أن أباه مات ، وترك في يده مالا فيه وفاء لدينه ، فإن قال : ترك مافيه وفاء لبعض دينه - احتاج الى ان يذكر ذلك البعض ، والقول قول المدعى عليه في نفي تركه الأب مع يمينه ، وكذا إن أنكر موت أبيه ، ويكفيه أن يحلف على نفي العلم ، ويكفيه ان يحلف انه ما وصل اليه من تركته شيء ، ولا يلزمه ان يحلف ان اباه لم يخلف شيئا ، لأنه قد يخلف تركه لا تصل اليه فلا يلزمه الأيفاء منه ، ولا يلزمه أكثر مما وصل إليه ، وان كان المدعى عينا غائبة ، أو تالفه من ذوات الأمثال ، أو في الذمة - ذكر من صفتها ما يكفي في السلم ، والأولى مع ذلك ذكر قيمتها ، وان لم تنضبط بالصفات : كجوهره ونحوها تعين ذكر قيمتها ، لكن يكفي ذكر قدر نقد البلد ، وان ادعى نكاحا فلا بد من ذكر المرأة بعينها ان كانت حاضرة ، والا ذكر اسمها ونسبها ، واشترط ذكر شروطه فيقول : تزوجتها بولي مرشد ، وشاهدي عدل ، ورضاها : ان كانت ممن يعتبر رضاها ، ولا يحتاج ان يقول : وليست مرتدة ولا معتدة ، وان كانت أمة وهو حر - ذكر عدم الطول ، وخوف الغنت ، وان ادعى

استدامة الزوجية ولم يدع العقد لم يحتج الى ذكر شروطه ، وان ادعى زوجية امرأة فأقرت صح اقرارها في الحضر والسفر والغربة والوطن ، ان كان المدعى واحدا ، وان كانا اثنين لم يسمع ، وان ادعى عقدا سوى النكاح اعتبر ذكر شروطه ايضا ، وان كان المدعى به عينا اودينا لم يحتج الى ذكر السبب ، وكذا ان قال : اشتريت هذه الجارية او بعته منه بألف لم يحتج أن يقول : وهى ملكه ، او هى ملكى ونحن جائزا الأمر ، او تفرقنا عن تراض ، وما لزم ذكره في الدعوى فلم يذكره المدعى - يسأله الحاكم عنه ، وان ادعت امرأة على رجل نكاحا لطلب نفقة ، او مهر او نحوه سمعت دعواها : فان انكر فقوله بغيرمين ، وان أقامت بينة أنها امرأته ثبت لها ما تضمنه النكاح من حقوقها ، فان أعلم أنها امرأته حانت له ، ولا يكون جموده طلاقا ، ولونواه ، لأن الجحود هنا لعقد النكاح : لالكونها امرأته ، وان كان يعلم انها ليست امرأته لعدم عقد ، او لبينوتها منه لم تحل له ، ولا يمكن منها ظاهرا ، ولو حكم به حاكم ، وحيث ساغ لها دعوى النكاح فكزوج في ذكر شروطه ، وان ادعت النكاح فقط لم تسمع ، وان ادعى قتل موروثه ذكر القاتل ، وانه انفرد به ، او شارك غيره ، وانه قتله عمدا ، او خطأ ، او شبه عمد ، ويذكر صفة العمد ؛ وان لم يذكر الحياة ، وان ادعى الارث ذكر سبيه ، وان ادعى شيئا محلي بذهب او فضة - قومه بغير جنس - حليته فان كان محلي بهما قومه بما شاء منها للحاجة

فصل : - يعتبر عدالة البينة ظاهرا أو باطنا ، ولو لم يعين فيه

خصمه ، فلا بد من العلم بها ، ولو قيل : ان الأصل في المسلمين العدالة
 قاله الزركشى ، لأن الغالب الخروج عنها ، وقال الشيخ ، من قال : ان
 الأصل في الانسان العدالة فقد أخطأ ، وانما الأصل الجهل والظلم ،
 لقوله تعالى « انه كان ظلوما جهولا ، فالفسق والعدالة كل منهما يطرأ ،
 ولا تشترط باطنا في عقد نكاح وتقدم ، واذا علم الحاكم شهادتهما حكم
 بشهادتهما ، وان علم فسقهما لم يحكم ، فله العمل بعلمه في عدالتهم
 وجرحهم ، وليس له أن يرتب شهودا لا يقبل غيرهم ، وتقدم في الباب
 قبله ، واذا عرف عدالة الشهود استحسب قوله للشهود عليه : قد شهدا
 عليك فان كان عندك ما يقدح في شهادتهم فبينه عندى ، فان لم يقدح
 في شهادتهما حكم عليه اذا اتضح له الحكم واستنارت الحجة ، وان كان
 فيها لبس - أمرهما بالصالح ، فان أيا أخرهما الى البيان ، فان عجلها قبل
 البيان لم يصح حكمه ، واذا حدثت حادثة نظر في كتاب الله ؛ فان
 وجدها ، والا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فان لم يجد نظر
 في القياس فالحقها باشبه الاصول بها ، وان ارتاب في الشهود لزم
 سؤالهم والبحث عن صفة تحملهم وغيره فيفرقهم ، ويسأل كل واحد :
 كيف تحملت الشهادة ؟ ومتى ؟ وفي اى موضع ؟ وهل كنت وحدك او
 انت وغيرك ؟ ونحوه ، فان اختلفوا لم يقبلها ، وان اتفقوا وعظم
 وخوفهم : فان ثبتوا حكم بهم ؛ اذا سأل المدعى ، وان جرحهما الخصم
 لم يقبل منه ، ويكلف البينة بالجرح ، فان سأل الانظار انظر ثلاثا ،
 وكذا لو اراد جرحهم ، وللمدعى ملازمته : فان لم يأت ببينة حكمه

عليه ، ولا يسمع الجرح الا مفسرا بما يقدح في العدالة عن رؤية ،
 فيقول : اشهد أني رأيته يشرب الخمر ، أو يظلم الناس بأخذ أموالهم
 أو ضربهم ، أو يعامل بالربا ، أو سمعته يقذف ، أو عن استفاضة ، فلا
 يكفي انه يشهد انه فاسق ، أو ليس بعدل ، ولا قوله : بلغني عنه كذا
 لكن يعرض جرح بزنا : فان صرح - حد : ان لم يأت بتمام أربعة شهود
 ولا يقبل الجرح والتعديل من النساء ؛ وان عدله اثنان فأكثر وجرحه
 واحد قدم التعديل ، وان عدله اثنان وجرحه اثنان قدم الجرح وجوبا
 وان قال الذين عدلوا : ما جرحاه به قد تاب منه - قدم التعديل ، فان شهد
 عنده فاسق يعرف حاله - قال للمدعى : زدني شهودا ، وان جهل حاله
 طلب منه المدعى التزكية ، والتزكية حق للشرع يطلبها الحاكم ، وان
 سكت عنها الخصم ، ويكفي فيها عدلان يشهدان انه عدل ، رضا
 أو عدل مقبول الشهادة ، أو عدل فقط ، ولا يحتاج ان يقول : على
 ولى ، ويكفي فيها الظن ، بخلاف الجرح ، ويجب فيها المشافهة حيث
 قلنا : هي شهادة لا اخبار ، فلا يكفي فيها رقعة المزكى ، لأن الخط لا يعتمد
 في الشهادة ، ولا يلزم المزكى الحضور للتزكية ، ولا يكفي قولها : ولا
 نعلم الا خيرا ، ويشترط في قبول المزكين معرفة الحاكم خبرتهما الباطنة
 بصحة ومعاملة ونحوه ، ولا يقبل التزكية الا ممن له خبرة باطنة ، يعرف
 الجرح والتعديل ، غير متهم بعصية ، أو غيرها ، وتعديل الخصم وحده
 تعديل في حق الشاهد ، وكذا تصديقه : لكن لا يثبت تعديله في حق
 غير المشهود عليه ، ولو رضى أن يحكم بشهادة فاسق لم يجز الحكم بها

ولا تصح التزكية في واقعة واحدة فقط ، وان سأل المدعى حبس
المشهود عليه حتي تزكى شهوده أجابه ؛ وحبسه ثلاثا ، ومثله لو سأل
كفيلا به ، او عين مدعاه في يد عدل قبل التزكية ، وان اقام شاهدا وسأل
حبسه حتي يقيم الآخر لم يجبه ان كان في غير المال ، والا اجابه ، فان
ادعى رقيق ان سيده أعتقه وأقام شاهدين لم يعدلا فسأل الحاكم ان
يحول بينه وبين سيده الى ان يبحث الحاكم عن عدالة الشهود - فعل ،
ويؤجره من ثقة ينفق عليه من كسبه ، فان عدل الشاهدان ، والارده
الى سيده ، وان اقام واحدا وسأله ان يحول بينهما فكذلك ، وان
أقامت المرأة شاهدين يشهدان بطلاقها البائن ولم يعرف عدالة الشهود
حيل بينه وبينها ، وان اقام شاهدا واحدا لم يحل ، وان حاكم اليه من
لا يعرف لسانه ترجم اليه من يعرف لسانه ، ولا يقبل في ترجمة ؛ وجرح
وتعديل ، ورسالة ؛ وتعريف عند حاكم - وياتي التعريف عند الشاهد في كتاب
الشهادات - الا قول رجلين عدلين في غير مال وزنا ، وفي المال يقبل
في الترجمة رجلان ، او رجل وامرأتان ، وفي الزنا اربعة ، وذلك شهادة
يعتبر فيها لفظ الشهادة ، ويعتبر فيها وتجب - المشافهة ، وتعتبر شروط
الشهادة فيمن رتبها الحاكم يسأله سرا عن الشهود لتزكية او جرح
ومن سأل الحاكم عن تزكية من شهد له أخبره بحاله ، والا لم يجب ،
ومن نصب للحكم بجرح وتعديل وسماع بينة قنع الحاكم بقوله وحده
اذا قامت البينة عنده ، ومن ثبتت عدالته مرة وجب تجديد البحث
عنها مرة اخرى مع طول المدة والا فلا

فصل : — وان ادعى على غائب مسافة قصر ولو في غير عمله او ممتنع — اى مستتر: اما في البلد ، أو دون مسافة قصر — أو ميت أو صغير أو مجنون ؛ بلا بينة — لم تسمع دعواه ، ولم يحكم له ، وان كان له بينة سمعها الحاكم وحكم بها في حقوق الآدميين : لا في حق الله تعالى كالزنا والسرقة ، لكن يقضى في السرقة بالمال فقط ، وليس تقدم الانكار في الدعوى على غائب ونحوه شرعا ، ولا يلزم المدعى ان يحلف ان حقه باق ، والاحتياط تحليفه خصوصا في هذه الأزمنة ، ولا يلزم القاضى نصب من ينكر ، أو يحبس بغيره عن الغائب ، ثم اذا قدم الغائب وبلغ الصغير ورشد ووافق المجنون وظهر المستتر فهم على حججهم ، ولو جرح البينة بعد اداء الشهادة ، أو مطلقا لم يقبل ، لجواز كونه بعد الحكم فلا يقدح فيه ، وان جرحها بآمر كان قبل الشهادة قبل وبطل الحكم ، ولا يمين مع بينة كاملة: كقوله — لكن تقدم في باب الحجر اذا شهدت بينة بنفاذ ماله انه يحلف معها — قال في المحرر : وتختص اليمين بالمدعى عليه دون المدعى ، الا في القسامة ، ودعاوى الأمانة المقبولة ، وبحيث يحكم باليمين مع الشاهد. وقال حفيده: دعاوى الأمانة المقبولة غير مستثناة ، فيحلفون ؛ وذلك لأنهم امانة لا ضمان عليهم: لا بتفريط او عدوان. فاذا ادعى عليهم ذلك فأنكروا أنهم مدعى عليهم ، واليمين على المدعى عليهم فلا حاجة الى استثنائهم ، وان كان غائبا عن المجلس أو عن البلد دون مسافة القصر غير ممتنع لم تسمع الدعوى ولا البينة حتى يحضر : كحاضر في المجلس فان أبى الحضور لم يهجم عليه في بيته ، وسمعت البينة ، وحكم بها ، ثم

ان وجد له مالا وفاه منه ، والا قال للمدعى : ان وجدت له مالا وثبتت
عندى وفيتك منه ، وان كان المقضى به على الغائب عينا سلمت الى المدعى
والحكم للغائب ممتنع ، ويصح تبعا : كدعواه أن أباه مات عنه وعن أخ
له غائب ، أو غير رشيد وله عند فلان عين ، أو دين ثبت بأقرار أو بينة فهو
للميت ؛ ويأخذ المدعى نصيبه ، والحاكم نصيب الآخر فيحفظه له ، وتعاد
البينة في غير الارث ، وكحكمه بوقف يدخل فيه من لم يخلق تبعا لمستحقه
الآن ، واثبات أحد الوكيلين بالوكالة في غيبة الآخر ، فثبتت له تبعا ،
وسؤال احد الغرماء الحجر ، فالقصة الواحدة المشتملة على عدد ، او
ايمان كولد الأبوين في المشتركة : الحكم فيها لواحد أو عليه - يعمه وغيره
وحكمه لطبقة حكم للثانية ، ان كان الشرط واحدا ، حتي من ابدى
ما يجوز ان يمنع الأول من الحكم عليه فللثاني الدفع به ، ومن ادعى ان
الحاكم حكم له بحق فصدقه - قبل قوله الحاكم وحده ان كان عدلا ، كقوله
ابتداء حكمت بكذا ، واذا ادعى انه حكم له بحق ولم يذكره الحاكم
فشهد عدلان انه حكم له به - قبل شهادتهما ، وامضى القضاء : ما لم يتيقن
صواب نفسه ، وكذلك اذا شهدا ان فلانا شهد لفلان بكذا ، فان لم
يشهد به احد : لكن وجده في قمطره في صحيفته تحت ختمه بخطه وتيقنه
ولم يذكره لم ينفذه : كخط ابيه بحكم او شهادة لم يحكم ولم يشهد بها ، وكذا
شاهد رأى خطه في كتاب بشهادة ولم يذكرها ، ومن تحقق الحاكم منه
انه لا يفرق بين ان يذكر الشهادة ، أو يعتمد على معرفة الخط يتجاوز
بذلك - لم يجوز قبول شهادته ، والاحرم ان يسأله عنه ؛ ولا يجب ان
يخبره بالصفة ، ومن نسي شهادته فشهدا بها لم يشهد بها

فصل :- ومن له على انسان حق لم يمكن أخذه منه بحاكم
وقدر له على مال - لم يجز في الباطن أخذ حقه : الا اذا تعذر على
ضيف أخذ حقه من الضيافة بحاكم ، او منع زوج ومن في معناه
ماوجب عليه من نفقة ونحوها فله ذلك ، وتقدم ، لكن لو غصب ماله
جهرًا ، أو كان عنده عين ماله فله أخذ قدر المغصوب جهرًا ، أو عين
ماله ولو قهرًا ، وعنه يجوز ان لم يكن معسرا به : أو كان مؤجلا ، فيأخذ
قدر حقه من جنسه ، والأقومه وأخذ بقدره في الباطن متحريا للعدل
وان كان لكل واحد منهما على الآخر دين من غير جنسه فجحد أحدهما
فليس للآخر أن يجحده ، وحكم الحاكم لا يزيل الشئ عن صفته باطنا
ولو في عقد وفسخ وطلاق ، فمن حكم له ببينة زور بزوجة امرأة فانها
لا تحل له ، ويلزمها في الظاهر ، وعليها ان تمتنع منه ما أمكنها ، فان أكرهها
فالأثم عليه دونها ، ثم ان وطئ ، مع العلم فكفينا فيجد ، ويصح نكاحها غيره
وقال الموفق : لا يصح لفضائه الى وطئها من اثنين : أحدهما بحكم الظاهر
والآخر بحكم الباطن ، وان حكم الحاكم بطلاقها ثلاثا بشهود زور
فهي زوجته باطنا ، ويكره له اجتماعه بها ظاهرا خوفا من مكروه يناله
ولا يصح نكاحها غيره ممن يعلم بالحال ، ومن حكم لمجتهد ، أو عليه بما
يخالف اجتهاده عمل باطنا بالحكم : لا باجتهاده ، وان باع حنبل متروك
التسمية فحكم بصحته شافعي - نفذ ، وان رد حاكم شهادة واحد بهلال
رمضان لم يؤثر : كمالك مطلق ، وأولى ، لأنه لا مدخل لحكمه في عبادة
ووقت وانما هو فتوى ، فلا يقال حكم بكذبه ، أو أنه لم يره ، ولو رفع اليه

حكم فى مختلف فيه لا يلزمه نقضه ، لينفذه — لزمه تنفيذه ، وان لم يره ، وكذا لو كان نفس الحكم مختلفا فيه : حكمه بعلمه ، وبشكله ، وبشاهد ويمين وتزويجه يتيمة ، ولو رفع خصمان عقدا فاسدا عنده وأقرا بآن نافذ الحكم حكم بصحته — فله الزامهما بذلك ، وله رده والحكم بمذهبه ومن قلد فى صحة نكاح لم يفارق بتغير اجتهاده كحكم ، بخلاف مجتهد نكح ثم رأى بطلانه ، ولا يلزم اعلام المقلد بتغيره ، وان بان خطؤه فى اتلاف لمخالفة دليل قاطع ، أو خطأ مفت ليس أهلا — ضمنا ، ولو بان بعد الحكم كفر الشهود أو فسقهم لزمه نقضه ، ويرجع بالمال أو بدله أو بدل قود مستوفى — على المحكوم له ، وان كان الحكم لله باتلاف حسى أو بماسرى اليه ضمنه مزكون ، وان بانوا عبيدا ، أو ولدا للشهود له ، أو للشهود عليه : فإن كان الحاكم الذى حكم به يرى الحكم به لم ينقض حكمه ؛ والا نقضه ولم ينفذ ، لأن الحاكم يعتقد بطلانه ، واذا حكم بشهادة شاهد ثم ارتاب فى شهادته لم يحزله الرجوع فى حكمه ، وفى المحرر : من حكم بقود ، أو حديينة ، ثم بانوا عبيدا فله نقضه اذا كان لا يرى قبولهم فيه ، وكذا مختلف فيه صادف ما حكم به وجهله ، خلافا لمالك وتقدم بعضه فى الباب قبله

باب كتاب القاضى الى القاضى

لا يقبل فى حد الله تعالى : كزنا ونحوه ، ويقبل فى كل حق آدمى من المال وما يقصده المال : كالقرض ، والغصب ، والبيع ، والاجارة ، والرهن ، والصلح ، والوصية له ، واليه ، وفى الجناية ، والقصاص ،

والنكاح ، والطلاق ، والخلع ، والعق ، والنسب ، والكتابة ، والتوكيل
وحد القذف ، وفى هذه المسئلة ذكر الأصحاب أن كتاب القاضى حكمه
كالشهادة على الشهادة ، لأنها شهادة على شهادة ، وذكرنا فيما اذا تغيرت
حال له ، أنه أصل ، ومن شهد عليه فرع ، فلا يسوغ نقض الحكم بانكار
القاضى الكاتب ، ولا يقدح فى عدالة البيئة ، بل يمنع انكاره الحكم
كما يمنع رجوع شهود الأصل الحكم ، فدل ذلك أنه فرع لمن شهد عنده
وأصل لمن شهد عليه ، والمحكوم به ان كان عينا فى بلد الحاكم فانه يسلمه
الى المدعى ، ولا حاجة الى كتاب ، وان كان دينا أو عينا فى بلدة أخرى
فيأمره أن يقف على الكتاب ، وهنالك مسائل متداخلات : مسئلة
احضار الخصم اذا كان غائبا ، ومسئلة الحكم على الغائب ، ومسئلة كتاب
القاضى الى القاضى ، وتقدم بعضه فى الباب قبله فى الحكم على الغائب ،
ويقبل فيما حكم به لينفذه ، ولو كانا ببلد واحد ، أو كل منهما ببلد ولو بعيدا
الا فيما ثبت عنده ليحكم به : الا فى مسافة قصر فاكثر ، ولو سمع البيئة
ولم يعد لها ، وجعل تعديلها الى الآخر جاز مع بعد المسافة ، وله أن
يكتب الى قاض معين ، ومصر ، أو قرية ، والى كل من يصل اليه من قضاة
المسلمين ، ويشترط لقبوله أن يقرأ على عدلين وهما ناقلاه ، ويعتبر
ضبطهما لمعناه وما يتعلق به الحكم فقط ، ثم يقول : هذا كتابى ، أو
اشهدا على أن هذا كتابى الى فلان ابن فلان ، وان قال : اشهدا على بما
فيه كان أولى ، ولا يشترط ، ويدفعه اليهما ، والأولى ختمه احتياطا
ويقبضان الكتاب قبل ان يغيبا ، لئلا يدفع اليهما غيره ، فاذا وصلا

الى المكتوب اليه دفعا اليه الكتاب ، فقرأه الحاكم أو غيره عليهما ؛
 فاذا سمعاه قالا : نشهد أن هذا كتاب فلان اليك ، كتبه بعمله ، ولا
 يشترط قولها : قرى ، علينا ، أو أشهدنا عليه ، وإن أشهدهما عليه مدرجا
 مختوما من غير ان يقرأ عليهما لم يصح ، ولا يكفي معرفة المكتوب
 اليه خط الكاتب وختمه ، كما لا يحكم بخط شاهد ميت ، وتقدم لو
 وجدت وصيته بخطه ، وتقدم العمل بخط أبيه بوديعة ، أو دين له ، أو عليه
 وكتابه في غير عمله ، أو بعد عزله كخبره ، كما تقدم في الباب قبله ، ويشترط
 أن يصل الكتاب الى المكتوب اليه في موضع ولايته ، فإن وصله في
 غيره لم يكن له قبوله حتي يصير الى موضع ولايته ، ولو ترفع اليه
 خصمان في غير محل ولايته لم يكن له الحكم بينهما بحكم ولايته ، فإن
 تراضيا به فكما لو حكما رجلا يصلح للقضاء ، وسواء كان الخصمان من
 أهل عمله ، أولا : الا أن يأذن الأمام لقاض ان يحكم بين اهل ولايته
 حيث كانوا ، ويمنعه من الحكم بين غير أهل ولايته حيثما كان ، فيكون
 الأمر على ما أذن فيه ، أو منع منه ، ويقبل كتابه في حيوان ، وعبد ، وجارية
 بالصفة اكتفاء بها : كشهود عليه ، لاله ، ولا يحكم باليمين الغائبة بالصفة
 فان لم تثبت مشاركته في صفة — أخذه مدعيه بكفيل مختوما عنقه بخيط
 لا يخرج من رأسه ، وبعته القاضى المكتوب اليه الى القاضى الكاتب
 لتشهد البينة على عينه : فاذا شهدا عليه دفع الى المشهود له به ، وكتب له
 كتابا ليبرأ كفيله ، وإن كان المدعى جارية سلمت الى أمين يوصلها ، وإن
 لم يثبت له ما ادعاه لزمه رده ومؤنته منذ تسلمه ، فهو فيه كغاصب في

ضمانه ، وضمان نقصه ، ومنفعته ، ويلزمه أجرته ان كان له أجرة الى أن يصل الى صاحبه ، واذا وصل الكتاب وأحضر الخصم المذكور فيه باسمه ونسبه وحليته : فان اعترف بالحق لزومه أدائه ، وان قال : ما أنا المذكور فى الكتاب - قبل قوله يمينه : ما لم تقم بيته ، فان نكل قاضى عليه ، وان أقر بالاسم والنسب ، أو ثبت بيته فقال : المحكوم عليه غيرى لم يقبل الا بيينة تشهد أن فى البلد آخر كذلك ولو ميتا يقع به إشكال فان كان حيا أحضره الحاكم وسأله عن الحق : فان اعترف به ألزمه به وتخلص ، وان أنكره وقف الحكم ، ويكتب الى الحاكم الكاتب يعلمه الحال وما وقع من الاشكال حتى يحضر الشاهدان فيشهدا عنده بما يتميز به المشهود عليه منهما ، وان مات القاضى الكاتب ، او عزل لم يقدح فى كتابه ، وان فسق قبل الحكم بكتابه لم يحكم به ، وان فسق بعده لم يقدح فيه ، وان تغيرت حال المكتوب اليه بموت ، أو عزل ، فعلى من وصل اليه الكتاب ممن قام مقامه العمل به اكتفاء بالبينة ، بدليل ما لو ضاع الكتاب ، أو انمحق وكانا يحفظان مافيه : أى ما يتعلق به الحكم ، فانه يجوز أن يشهدا بذلك ، ولو ادياه بالمعنى ، وكما لو شهدا بأن فلانا القاضى حكم بكذا لزومه انفاذه ، ومتى قدم الخصم المثبت عليه بلد الكاتب فله الحكم عليه بلا اعادة شهادة

فصل : - واذا حكم عليه المكتوب اليه فسأله أن يكتب له الى

الحاكم الكاتب : انك قد حكمت على ، لا يحكم على ثانيا - لم يلزمه ذلك ، وان سأله أن يشهد عليه بما جرى لئلا يحكم عليه الكاتب ، أو سأله من ثنت

برأته : مثل ان أنكر وحلفه ، أو ثبت حقه عنده ، أن يشهد له بما جرى من براءة ، أو ثبوت مجرد ، أو متصل بحكم ، أو تنفيذ ، أو الحكم له بما ثبت عنده - لزمه اجابته ، وان سأل مع الاشهاد كتابة وأتاه بكاغد ، أو كان فى بيت المال كاغد لذلك ، لزمه : كساع يأخذ زكاة ؛ وما تضمن الحكم ببينة يسمى سجلا ، وغيره محضرا ، والمحضر : شرح ثبوت الحق عنده والأولى جعل السجل نسختين : نسخة يدفعها اليه ، والأخرى عنده ، والكاغد : من بيت المال ، فان لم يكن فمن مال المكتوب ، وصفة المحضر بسم الله الرحمن الرحيم ، حضر القاضى — فلان بن فلان قاضى عبد الله الأمام على كذا ، وان كان القاضى نائبا كتب : خليفة القاضى فلان قاضى الأمام ، فى مجلس حكمه وقضائه بموضع كذا — مدع ، ذكر أنه فلان ابن فلان ، وأحضر معه مدعى عليه ، ذكر أنه فلان ابن فلان ، ولا يعتبر ذكر الجد بلا حاجة ، والأولى ذكر حليتهما ان جهلما ، فادعى عليه بكذا ، فاقره ، أو فأنكر ، فقال للمدعى : لك بينة ؟ فقال : نعم ، فاحضرها وسأله سماعها ففعل ، أو فأنكر ولا بينة ، وسأل تحليفه فحلفه وان نكل — ذكره ، وانه قضى بنكوله ، وسأله كتابة محضر فأجابه فى يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ، ويعلم : فى الاقرار والأحلاف — جرى الأمر على ذلك ، وفى البينة — شهدا عندى بذلك ، وان ثبت الحق باقرار لم يحتج الى ذكر مجلس حكمه

فصل :- واما السجل فلا نفاذ ما ثبت عنده ، والحكم به ، وصفته أن يكتب : هذا ما أشهد عليه القاضى فلان — كما تقدم — من

حضره من الشهود ، أشهدهم أنه ثبت عنده بشهادة فلان وفلان —
وقد عرفهما بما رأى معه قبول شهادتهما - بمحضر من خصمين ،
وليدكرهما ان كانا معروفين : والاقال : مدع ، ومدعى عليه جاز حضورهما
وسماع الدعوى من أحدهما على الآخر - معرفة فلان ابن فلان ، ويذكر
المشهود عليه ، وقراره طوعا فى صحة منه ، وجواز أمر بجميع ماسمى
به ، ووصف فى كتابه نسخة ، وينسخ الكتاب المثبت ، او المحضر جميعه
حرفا بحرف ، فاذا فرغه قال : وان القاضى أمضاه ، وحكم به ، على
ما هو الواجب فى مثله بعد أن سألته ذلك ، والأشهاد به - الخصم المدعى
ونسبه ، ولم يدفعه الخصم الحاضر معه بحجة ، وجعل كل ذى حجة على
حجته ، وأشهد القاضى فلان على انفاذه وحكمه ، وامضائه - من حضره
من الشهود فى مجلس حكمه ، فى اليوم المؤرخ فى أعلاه ، وأمر بكتب
هذا السجل : نسختين متساويتين ، نسخة منهما تخذل بديوان الحكم
ونسخة يأخذها من كتبها ، وكل واحدة حجة بما أنفذه فيها ، ولو لم
يذكر من خصمين ساغ لجواز القضاء على الغائب ، ومهما اجتمع
عنده من محاضر وسجلات فى كل أسبوع أو شهر أو سنة على حسبها
قلة وكثرة - ضم بعضها الى بعض ، وكتب محاضر وسجلات كذا فى
وقت كذا

باب القسمة

وهى تميز بعض الأنصبا عن بعض ، وافرازها عنها ، وهى نوعان :
أحدهما : قسمة تراض لا تجوز الا برضا الشر كاء كلهم ، وهى ما فيها

ضرر، أو رد عوض من أحدهما: كالدور الصغار، والحمام والطاحون الصغيرين، والعصائد الملاصقة — أى: المتصلة صفاً واحداً، وهى: الدكاكين اللطاف الضيقة — فإن طلب أحدهما قسمة بعضها فى بعض لم يجبر الآخر، لأن كل منهما منفرد ويقصد بالسكن، ولكل واحد منها طريق مفرد، وكذا الشجر المفرد، والأرض التى ببعضها بئر أو بناء، أو نحوه، ولا يمكن قسمته بالأجزاء، والتعديل، فإن قسموه أعياناً برضاهم بالقيمة جاز، وحكمها كبيع، قال المجد: الذى تحرر عندي فيما فيه رد أنه يبيع فيما يقابل الرد، وإفراز فى الباقى — انتهى، فلا يجوز فيها ما لا يجوز فى البيع، ولا يجبر عليها الممتنع، فلو قال أحدهما: أنا آخذ الأدنى ويبقى لى فى الأعلى تنمة حصتى فلا إجبار، ومن دعا شريكه فيها، أو فى شركة عبد، أو بهيمة، أو سيف، ونحوه إلى البيع — أجبر، فإن أبى بيع عليهما، وقسم الثمن نصاً، قال الشيخ: وهو مذهب أبى حنيفة ومالك وأحمد، وكذا لو طلب الإجارة ولو فى وقف، والضرر المانع من قسمة الأجبار نقص قيمة المقسوم بها بكونهما لا ينتفعان به مقسوماً، وتقدم بعض ذلك فى الشفعة، فإن تضرر بها أحد الشريكين وحده: كرب الثلث مع رب الثلثين فطلب أحدهما القسمة لم يجبر الممتنع، وما تلاصق من دور وعصائد ونحوها — يعتبر الضرر فى عين وحدها، ومن كان بينهما عين، أو بهائم، أو ثياب ونحوها من جنس واحد فطلب أحدهما قسمها أعياناً بالقيمة — أجبر الممتنع إن تساوت القيمة، وإلا فلا: كاختلاف أجناسها، والآجر، واللبن المتساوى

القوالب - من قسمة الأجزاء ، والمتفاوت - من قسمة التعديل ، فإن كان بينهما حائط ، أو عرصة حائط - وهي موضوعة بعد اشتداد مه - فطلب أحدهما قسمته ولو طولاً في كمال الغرض ، أو العرصة عرضاً ولو وسعت حائطين لم يجز ممتنع ، وإن كان بينهما دأولها علو وسفل فطلب أحدهما قسمها لأحدهما العلو ، وللآخر السفل ، أو طلب قسمة السفل دون العلو ، أو عكسه ، أو قسمة كل واحد على حدة فلا إيجاب ، ولو طلب أحدهما قسمتهما معاً ولا ضرر - وجب ، وعدل بالقيمة : لأذراع سفل بذراع علو ، ولأذراع بذراع ، وإن تراضيا على قسم المنافع : كدار منفعتها لهما : مثل دار وقف عليهما ، أو مستأجرة ، أو ملك لهما ، فاقسماها مهايأة بزمان : بأن تجعل الدار في يد أحدهما شهراً ، أو عاماً ونحوه ، وفي يد الآخر مثلاً : أو بمكان ، كسكنى هذا في بيت ، والآخر في بيت ونحوه - جاز ، لأن المنافع كالأعيان ، فإن اتفقا على المهايأة وطلب أحدهما تطويل الدور الذي يأخذه نصيبه ، وطلب الآخر تقصيره - وجبت إجابة من طلب التقصير ، لأنه أقرب إلى الاستيفاء ، فإذا تهايا - اختص كل واحد بنفقته وكسبه في مدته : لكن لا يدخل الكسب النادر في وجهه : كاللقطة ، والهبية والركاز ، وإن تهايا في الحيوان اللبون ليحلب هذا يوماً وهذا يوماً ، أو في الشجرة المثمرة لتكون الثمرة لهذا عاماً ، ولهذا عاماً - لم يصح ، لما فيه من التفاوت الظاهر ، لكن طريقه أن يبيح كل واحد منهما نصيبه لصاحبه في المدة ويكون ذلك كله جائزاً : لالازماً ، فلو رجع أحدهما قبل استيفاء نوبته فله ذلك ، وإن رجع بعده غرم ما لم ينفرده ، وإن

كان بينهما أرض فيها زرع لهما فطلب أحدهما قسمها دون الزرع قسمت كالحالية ، وإن طلب قسمة الزرع دونها ، أو قسمتهما معا فلا إجبار ، وإن تراضيا عليه والزرع قصيل ، أو قطن - جاز ، وإن كان بذرا أو سنبلا مشند الحب لم يصح ، وإن كان بينهما نهر أو قناة أو عين ينبع ماؤها فالنفقة لحاجة بقدر حقيهما ، والماء بينهما على ما شرطاه عند استخراجهما ، وإن رضيا بقسمة مهايأة بالزمان ، أو بميزان : بأن ينصب حجر مستو ، أو خشبة في مصدم الماء ، فيه ثقبان على قدر حقيهما - جاز وأن أراد أحدهما أن يسقى بنصيبه أرضا لا شرب لها من هذا الماء لم يمنع وتقدم في باب أحياء الموات

فصل :- النوع الثاني : قسمة إجبار ، وهى ما لا ضرر فيها عليهما ، ولا على أحدهما ، ولا رد عوض : كأرض واسعة ، وقرية ، وبستان ، ودار كبيرة ، ودكان واسع ، ونحوها : سواء كانت متساوية الأجزاء أولا ، إذا أمكن قسمتها بتعديل السهام من غير شئ يجعل معها فإن لم يمكن ذلك إلا بجعل شئ معها فلا إجبار : ولهما قسم أرض بستان دون شجره ، وعكسه ، والجميع ، فإن قسما الجميع ، أو الأرض - فقسمة إجبار ويدخل الشجر تبعا : وإن قسما الشجر وحده فلا إجبار ، ومن قسمة الأجبار قسمة مكمل وموزون من جنس واحد : كدهن ، ولبن ، ودبس وخل ، وتمر ، وعنب ، ونحوها ، وإذا طلب أحدهما القسمة فيها وأبى الآخر إجبر ، ولو كان وليا على صاحب الحصة ، ويقسم حاكم مع غيبة ولي وكذا على غائب فى قسمة إجبار ، فإن كان المشترك مثليا - وهو

المسكيل والموزون - وغاب الشريك او امتنع - جاز للآخر أخذ قدر حقه عند أبي الخطاب : لا عند القاضى ، وأذن الحاكم يرفع النزاع ، وقال الشيخ فى قرية مشاعة قسمها فلاحوها : هل يصح ؟ فقال : اذا تنهايا وازرع كل منهم حصته فالزرع له ، ولرب الأرض نصيبه ، الا أن من ترك من نصيب مالكة فله اجرة الفضلة ، أو فقامسمتها ، وهى أفرأزحق لا يبيع ، فيصح قسم وقف بلارد من أحدهما اذا كان على جهتين فأكثر فاما الوقف على جهة واحدة فلا تقسم عينه قسمة لازمة اتفاقا ، لتعلق حق الطبقة الثانية والثالثة ، لكن تجوز المهايأة - وهى قسمة المنافع - ونفقة الحيوان مدة كل واحد عليه ، وان نقص الحادث عن العادة فللاخر الفسخ ، وتجاوز قسمة ما بعضه وقف ، وبعضه طلق : بلارد عوض من رب الطلق ، وبرد عوض من مستحق الوقف ، والدين فى ذمم الغرما ، وتقدم فى الشركة ، وتجاوز قسمة الثمار خرصا ولو على شجر قبل بدو صلاحه ، بشرط التبقية ، وقسمة لحم هدى ، وأضاحى وغيرهما ومرهون ، فلو رهن سهمه مشاعا ثم قاسم شريكه صح ، واختص قسمه بالرهن ، وتجاوز قسمة ما يكال وزنا ، وما يوزن كيلا ، وتفرقهما قبل القبض فيهما ، ولا خيار فيها ، ولا شفعة ، ولا يحنث من حلف لا يبيع اذا قاسم ، ولو كان بينهما ماشية مشتركة فاقسمها فى أثناء الحول واستداما خلطة الأوصاف - لم ينقطع الحول ، وان ظهر فى القسمة غبن فاحش لم تصح وان كان بينهما أرض يشرب بعضها سيحا ، وبعضها بعلا ، أو فى بعضها شجر وفى بعضها نخل فطلب أحدهما قسمة كل عين على حدة وطلب

الآخر قسمتها أعيانا بالقيمة قدم من طلب قسمة كل عين على حدة ،
ان أمكن التسوية في جيده وورثته ، وان لم يمكن وأمكن التعديل بالقيمة
عدلت ، وأجبر الممتنع ، والا فلا

فصل : - ويجوز للشركاء ان يتقاسموا بأنفسهم ، ويقاسم
ينصبونه ، أو يسألوا الحاكم نصبه ، وأجرته مباحة ، فأن استأجره كل
واحد منهم بأجر معلوم ليقسم نصيبه جاز ، وان استأجره جميعا
إجارة واحدة بأجرة واحدة لزم كل واحد من الأجر بقدر نصيبه
من المقسوم : ما لم يكن شرط ، وسواء طلبوا القسمة ، أو أحدهم ،
وأجرة شاهد يخرج لقسم البلاد ووكيل وأمين للحفاظ على
مالك وفلاح ، قاله الشيخ ، وقال : إذا مانهم الفلاح بقدر ماعليه ، أو
يستحقه الضيف - حل لهم ، وقال : وإن لم يأخذ الوكيل لنفسه إلا قدر
أجرة عمله بالمعروف ، والزيادة يأخذها المقطع ، فالمقطع هو الذى
ظلم الفلاحين ، فاذا أعطى الوكيل المقطع من الضريبة ما يزيد على أجرة
مثله ولم يأخذ لنفسه إلا أجرة عمله جاز له ذلك ، ويشترط أن يكون
القاسم مسلما ، عدلا ، عارفا بالقسمة ، قال الموفق وغيره : وعارفا بالحساب ،
فان كان كافرا ، أو فاسقا أو جاهلا بالقسمة لم تلزمه إلا بتراضيهما بها ،
ويعدل السهام بالأجزاء إن تساوت ، وبالقيمة إن اختلفت ، وبالرد
ان اقتضته ، فاذا تمت وأخرجت القرعة لزمّت القسمة ، ولو كان فيها
ضرر ، أورد - تقاسموا بأنفسهم ، أو يقاسم ، لأنها كالحكم من الحاكم ،
ولا يعتبر رضاهم بعدها ، وتعديل السهام لا يخلو من أربعة

أقسام — أحدها : أن تكون السهام متساوية ، وقيمة أجزاء المقسوم متساوية : كأرض بين ستة : لكل منهم سدسها فتعدل بالمساحة ستة أجزاء متساوية ، ثم يقرع — الثاني : أن تكون السهام متفقة ، والقيمة مختلفة ، فتعدل الأرض بالقيمة ، وتجعل ستة أسهم متساوية بالقيمة — الثالث : أن تكون القيمة متساوية ، والسهام مختلفة : كأرض بين ثلاثة لأحدهم النصف ، وللثاني الثلث ، وللثالث السدس ؛ وأجزاؤها متساوية القيم فتجعل ستة أسهم — الرابع : إذا اختلفت السهام والقيمة ، فتعدل السهام بالقيمة ، وتجعل ستة أسهم متساوية القيمة ، ثم يقرع ، وإن خير أحدهما الآخر من غير قرعة لزمّت القسمة برضاها وتفرقها ، فإن كان فيها تقويم لم يجز أقل من قاسمين ، لأنها شهادة بالقرعة ، وإلا أجزاء واحد ، وإذا سألوا الحاكم قسمة عقار لم يثبت عنده أنه لهم — لم يجب عليه قسمة ، بل يجوز ، فإن قسمه ذكر في كتاب القسمة أنه قسمه بمجرد دعواهم بملكه : لاعتين بينة شهدت لهم بملكهم ، وحينئذ إن لم يتفقوا على طلب القسمة لم يقسمه حتى يثبت عنده ملكهم كما سبق ، وكيفما أقرعوا جاز ، والأحوط أن يكتب اسم كل شريك في رقعة ثم تدرج في بنادق : شمع ، أو طين متساويا قدرا ووزنا ثم تطرح في حجر من لم يحضر ذلك ، ويقال له : أخرج بندقة على هذا السهم ، فمن خرج اسمه كان له ، ثم بالثاني كذلك ، والسهم الباقي للثالث إن كانوا ثلاثة واستوت سهامهم ، وإن كتب سهم كل اسم في رقعة ثم أخرج بندقة لفلان جاز ، وإن كانت السهام الثلاثة مختلفة : كنصف ، وثلث ،

وسدس — جزأ المقسوم ستة أجزاء ، وأخرج الأسماء على السهام لا غير ، فيكتب لصاحب النصف ثلاثة رقايع ، ولرب الثلث رقتين ، ولرب السدس رقعة ويخرج رقعة على أول سهم ، فان خرج عليه اسم رب النصف اخذه مع الثاني والثالث ، وان خرج اسم صاحب الثلث أخذه والثاني الذي يليه ، ثم يقرع بين الأخيرين كذلك ، والباقي للثالث ، وان كان بينهما داران متجاورتان ، أو متباعدتان ، أو خانان أو أكثر فطلب أحدهما أن يجمع نصيبه في إحدى الدارين أو إحدى الخانين أو الخانين ويجعل الباقي نصيباً للآخر أو يجعل كل دارسهما لم يجبر الممتنع : تساوت أو اختلفت .

فصل : — ومن ادعى غلطاً فيما تقاسموه بأنفسهم وأشهدوا على رضاهم به — ولم يصدقه المدعى عليه — لم يلتفت اليه ، ولو أقام به بيعة ، إلا أن يكون مسترسلاً فيعين بمالا يساح به عادة ، أو كان فيما قسمه قاسم الحاكم — قبل قول المنكر مع يمينه ، إلا أن يكون للمدعى بيعة فتقتض القسم وتعاد ، وان كان فيما قسمه قاسم نصبوه وكان فيما شرطنا فيه الرضا بعد القرعة — لم تسمع دعواه ، والا فهو كقاسم الحاكم ، وإذا تقاسموا ثم استحق من حصة أحدهما شيء معين بطلت ، وان كان المستحق من الحصتين على السواء لم تبطل فيما بقي ، وان كان في نصيب أحدهما أكثر ، أو ضرره أكثر : كسد طريقه ، أو مجرى مائه ، أو طريقه ونحوه ، أو كان شائعاً فيهما ، أو في أحدهما — بطلت ، وان ادعى كل واحد منهما أن هذا من سهمي تحالفاً ونقضت ، وإذا اقتسما دارين ونحوهما قسمة

تراض فبني أحدهما أو غرس في نصيبه ثم خرج مستحقا ونقض بناؤه
وقلع غرسه رجع على شريكه بنصف قيمته ، ولا يرجع به في قسمة
اجبار ، وإن خرج في نصيب أحدهما عيب فله فسخ القسمة إن كان
جاهلا به ، وله الأمساك مع الأرض ، ويصح بيع التركة قبل قضاء
الدين إن قضى ، ويصح العتق ، واختار ابن عقيل لا ينفذ إلا مع يسار
الورثة ، ولا يمنع دين الميت انتقال تركته إلى ورثته ، بخلاف ما يخرج
من ثلثهما من معين موصى به ، والنماء لهم لأن تعلق الدين بها : كتعلق جنانية
لأرهن ، وتصح قسمتها ، وظهور الدين قبل القسمة لا يبطلها ، لكن
إن امتنعوا من وفائه بيعت فيه ، وبطلت القسمة ، فإن وفى أحدهما دون
الآخر صح في نصيبه ، ويصح نصيب الآخر ، وإن اقتسموا دارا ذات
أسطحة يجرى عليها الماء من أحدهما فليس لمن صارت له منع جريان
الماء : إلا أن يكونوا تشارطوا على منعه ، وإن اقتسما دارا فحصلت
الطريق في حصة أحدهما ولا منفذ للآخر لم تصح القسمة ، وإن كان لها
ظلة فوقع في حصة أحدهما فهي له بمطلق العقد ، وولى المولى عليه
في قسمة الأجبار بمنزلته ، وكذا في قسمة التراضى إذا
رأها مصلحة .

باب الدعاوى والبيئات

واحدھا دعوى ، وهى : اضافة الإنسان الى نفسه استحقاق شيء
في يد غيره أو في ذمته ، والمدعى من يطالب غيره بحق يذكر استحقاقه
عليه ، وإذا سكت ترك ، والمدعى عليه المطالب ، وإذا سكت لم يترك ،

وواحد البيّنات بينة ، وهى العلامة الواضحة ، كالشاهد فأكثر ، ولا تصح دعوى وانكار الامن بجائز التصرف ، لكن تصح الدعوى على سفيه بما يؤخذ به حال سفيه وبعد فك حجره ، ويحلف اذا أنكر ، وتقدم ،

واذا تداعيا عينا لم تخل من ثلاثة اقسام — أحدهما : أن تكون فى يد أحدهما فهى له مع يمينه أنها له ، ولاحق للدعى فيها اذا لم تكن بينة . ولا يثبت الملك بها كثبوته بالبينّة ، بل ترجح به الدعوى ، فلا شفعة له بمجرد اليد ، وان سأل المدعى عليه الحاكم كتابة محضر بما جرى أجابه وذكر فيه أنه بقى العين بيده ، لأنه لم يثبت ما يرفعها ؛ ولو تنازعا دابة أحدهما راكبها ، أو له عليها حمل والآخر أخذ بزمامها أو سائقها فهى للأول ، وان اختلفا فى الحمل فادعاه الراكب وصاحب الدابة فهو للراكب ، بخلاف السرج ، وان تنازعا ثياب عبد عليه فلصاحب العبد ، وان تنازعا قميصا أحدهما لابسّه ، والآخر أخذ بكمه فهو للأول ، وان كان كمه فى يد أحدهما وباقيه مع الآخر ، او تنازعا عمامة طرفها فى يد أحدهما وباقيا فى يد الآخر — : فهما فيها سواء ، ولو كانت دار فيها أربعة بيوت فى أحدها ساكن ، وفى الثلاثة ساكن واختلفنا فلكل واحد هو ساكن فيه ، وان تنازعا الساحة التى يتطرق منها الى البيوت فهى بينهما نصفين ، ولو كانت شاة مسلوخة بيد أحدهما جلدها ورأسها وسواقظها ، ويد الآخر بقيتها ، وادعى كل واحد منهما كلها وأقاما بينتين بدعواهما فلكل واحد منهما ما يد صاحبه ، وان تنازع صاحب الدار

وخياط فيها فى ابرة ومقص فهما للخياط ، وان تنازع هو والقرباب
القربة فهى للقرباب ، وان تنازعا عرصة فيها بناء أو شجر لهما فهى لهما
أو لأحدهما فهى له ، وان تنازعا حائطاً معقوداً ببناء أحدهما وحده ، أوله
عليه أزج — وهو ضرب من البناء ، ويقال له : طاق — أوله عليه بناء
كحائط مبني عليه أو عقد معتمد عليه ، أو قبة ، أوله عليه سترة مبنية ونحو
هذا — فهو له ، وان كان معقوداً ببنائه عقد يمكن احداثه كالبناء باللبن
والآجر فانه يمكن أن ينزع من الحائط المبنى نصف لبنة أو آجرة ، ويجعل
مكانها لبنة صحيحة أو آجرة صحيحة تعقد بين الحائطين لم يرجع به ، وان
كان محلولا من — بنائهما — أى غير متصل ببنائهما — بل بينهما شق
مستطيل ، كما يكون بين الحائطين اللذين ألصق أحدهما بالآخر — أو
شركا بينهما وهو بينهما ، ويتحالفان : فيحلف كل واحد للآخر ان
نصفه له ، وان حلف كل واحد منهما على جميع الحائط أنه له جاز ، وان
كان لأحدهما بيعة حكم له بها ، وان كان لكل واحد منهما بيعة تعارضتا
وصارا كمن لا بيعة لهما ، فان لم يكن لهما بيعة ونكلا عن اليمين كان الحائط
فى أيديهما على ما كان ، وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى على
الناكل ، ولا ترجع الدعوى بوضع خشب أحدهما عليه ، ولا بوجوه
آجر أو أحجار مما يلى أحدهما ، وبالتزويق والتجسيص ولا بسترة عليه
غير مبنية ، لأنه مما يتسامح به ، ويمكن احداثه ، ولا بمعاقد القمط فى
الخص — أى : عقد الخيوط التى تشد الخص ، وهو بيت يعمل من
خشب وقصب — وان تنازع صاحب العلو والسفل سلما منصوبا ، أو

درجة فلصاحب العلو ؛ وكذا العرصة التي يحملها الدرجة ، إلا أن يكون تحت الدرجة مسكن لصاحب السفلى فتكون الدرجة بينهما ، وإن كان تحتها طاق صغير لم تبين الدرجة لأجله ، وإنما جعل مرفقا يجعل فيه جر الماء ، ونحوه فهو لصاحب العلو ، وإن تنازعا الصحن والدرجة في الصدر فينبهما ، وإن كانت في الوسط فما إليها — بينهما ، وما وراءه لرب السفلى ، وإن تنازعا في السقف الذي بينهما فهو بينهما ، وإن تنازعا جدران البيت السفلى في فهو لصاحب السفلى ، وحوائط العلو لصاحب العلو ، وإن تنازع المؤجر والمستأجر في رف مقلوع أو مصراع مقلوع له شكل منصوب في الدار فهو لربها ، وإلا بينهما ، وكذا ما لا يدخل في بيت وجرت العادة به ، وما لم تجر به عادة فكم أكثر ، وإن تنازعا دارا في أيديهما فادعاها أحدهما ، وادعى الآخر نصفها جعلت بينهما نصفين : فاليمين على مدعى النصف ، وإن كان لكل واحد منهما بيعة بما يدعيه تعارضتا في النصف فيكون النصف لمدعى الكل ، والنصف الآخر له أيضا لتقديم بيئته ، وإن كانت الدار في يد ثالث لا يدعيها فالنصف لمدعى الكل ، لا منازع له فيه ، ويقرر بينهما في النصف الآخر : فمن خرجت له القرعة حلف وكان له ، وإن كان لكل واحد منهما بيعة فتعارضتا صارا كمن لا بيعة لهما ، وإن تنازع زوجان أو ورثتهما أو أحدهما وورثة الآخر — ولو أن أحدهما مملوك — في قماش البيت ونحوه ، أو بعضه : فما يصلح للرجال كالعمامة والسيف فللرجل ، وما يصلح للنساء كحليهن وثيابهن فللمرأة ، والمصحف له إذا كانت لا تقرأ ، وما يصلح لهما : كالفرش والأواني

وسواء كان فى أيديهما من طريق الحكم أو من طريق المشاهدة، وسواء اختلفا فى حال الزوجية أو بعد البينة - فينبههما ، وان كان المتاع على يدى غيرهما ولم تكن بينة - أقرع فمن قرع منهما حلف واحدة ، وكذا لو اختلف صانعان فى آلة دكان لهما ، حكم بآلة كل صنعة لصانها : فآلة العطارين للعطار ، وآلة النجارين للنجار ، فان لم يكونا فى دكان واحد واختلفا فى عين لم يرجح أحدهما بصلاحية العين له ، وكذا لو تنازع رجل وامرأة فى عين غير قماش بينهما ، وكل من قلنا له فهو مع يمينه اذا لم تكن بينة ، وان كان لأحدهما بينة حكم له بها من غير يمين ، وان كانت العين بيد أحدهما وكان لكل منهما بينة سمعت بينة المدعى - وهو الخارج - وحكم له بها ، سواء اقيمت بينة المنكر - وهو الداخل - بعد رفع يده أولا ، وسواء شهدت بينته أنها له ، تنجت فى ملكه ، أو قطعة من الإمام ، أولا ، فان أقام الداخل بينة انه اشتراها من الخارج ، وأقام الخارج بينة انه اشتراها من الداخل قدمت بينة الداخل ، ولا تسمع بينة الدخل قبل بينة الخارج وتعديلها ، وتسمع بعد التعديل قبل الحكم ، وبعده قبل التسليم ، وان أقام الخارج بينة أنها ملكه ، وأقام الداخل بينة أنه اشتراها منه ، أو وقفها عليه ، أو أعتقه - قدمت الثانية ، ولم ترفع بينة الخارج يده كقوله : أبرأنى من الدين ، اما لو قال : لى بينة غائبة طوب بالتسليم لأن تأخيرها يطول

فصل : - القسم الثانى : أن تكون العين فى أيديهما ، أو فى غير يد أحد ، ولا بينة لهما : فيتحالفان ، وتقسم العين بينهما ، وكذا ان نكلا

لأن كل واحد منهما يستحق ما في يد الآخر بنكوله ، وإن نكل أحدهما وحلف الآخر — قضى له بجميعها ، فإن ادعى أحدهما نصفها فما دون ، أو الآخر أكثر من بقيتها ، أو كلها فالقول قول مدعى الأقل مع يمينه ، وإن تنازعا مسناة — وهى السد الذى يرد ماء النهر من جانبه حاجز بين نهر أحدهما وأرض الآخر — تحالفا وهى بينهما ، وكذا إن نكلا ، لأنها حاجز بين ملكيهما ، وأن تنازعا صغيرا دون التمييز في أيديهما فهو بينهما رقيق ، ويتحالفان ، ولا تقبل دعواه الحرية إذا بلغ بلائنة على الملك : مثل أن يلتقطه ، فلا تقبل دعواه لرقه لأن اللقيط محكوم بحريته ، وإن كان لكل منهما بينة فهو بينهما أيضا ، وإن كان مميذا فقال : أنى حر فهو حر ، إلا أن تقوم بينة برقه : كالبالغ ، إلا أن البالغ إذا أقر بالرق ثبت رقه ، وإن كان لأحدهما بينة بالعين حكم له بها ، وإن كان لكل واحد منهما بينة لم يقدم أسبقهما تاريخا ، بل سواء ، فإن وقتت أحدهما وأطلقت الأخرى والعين بيديهما ، أو شهدت بينة بالملك وسببه كنتاج أو سبب غيره ، وبينة بالملك وحده ، أو بينة أحدهما بالملك له منذ سنة ، وبينة الآخر بالملك منذ شهر ، ولم تقل : اشتراه منه — فهما سواء ، ولا تقدم أحدهما بكثرة العدد ، ولا اشتهاى العدالة ، ولا الرجال على الرجل والمرأتين ، ولا الشاهدان على الشاهد واليمين ، وإن تساوتا من كل وجه تعارضتا ، وتحالفا فيما بيدهما ، وقسمت بينهما وأقرع ، مالم تكن في يد أحد ، أو بيد ثالث ولم ينازع ، وكأنا كمن لا بينة لهما فيسقطان بالتعارض ، وإن ادعى أحدهما أنه اشتراها من زيد وهى ملكه وشهدت البينة بذلك سمعت ، وإن لم تقل : وهى ملكه لم تسمع ؛ وادعى الآخر

أنه اشتراها من عمر وهى ملكه تعارضتا؛ حتى ولو أرخا، وإن كانت في يد أحدهما فهى للخارج، ولو أقام رجل بينة أن هذه الدار لأبى خلفها تركه، وأقامت امرأة بينة أن أباه أصدقها إياها فهى للبرأة: داخلة كائنت، أو خارجة

فصل: — القسم الثالث، تداعيا عينا في يد غيرهما: فإن ادعاهما لنفسه حلف لكل واحد منهما يمينا، فإن نكل عنهما أخذها منه أو بدلها، واقترضا عليهما، وإن لم يدعها لنفسه ولم يقربها لغيره ولا قامت بينة — أقرع بينهما فمن قرع حلف وأخذها، فإن كان المدعى به عبدا مكلفا فأقر لأحدهما فهو له، وإن صدقهما فهو لهما؛ وإن جحدتهما قبل قوله، وإن كان غير مكلف لم يرجح بأقراره له، وإن أقر بها من هى بيده لأحدهما بعينه حلف وأخذها، ويحلف المقر للآخر، فإن نكل أخذ منه بدلها، وإن أخذها المقر له فأقام الآخر بينة أخذها، وللمقر له قيمتها على المقر، وإن أقر بها لهما ونكل عن التعيين اقسماها وإن قال: هى لأحدهما وأجهله: فإن صدقاه لم يحلف، وإلا حلف يمينا واحدة، ويقرع بينهما، فمن قرع حلف وأخذها، ثم إن بينه قبل، ولهما القرعة بعد تحليفه الواجب وقبيله، فإن نكل قدمت القرعة، ويحلف للمقروع إن أكذبه، فإن نكل أخذ منه بدلها، وإن أنكرها ولم ينزع أقرع، فإن علم أنها للآخر فقد مضى الحكم، وإن لم تكن بيد أحد فهى لأحدهما بقرعة، وإن كان لأحدهما بينة حكم له بها، وإن كان لكل واحد منهما تعارضتا: سواء كان مقر لهما، أو لأحدهما لا بعينه، أو ليست

بيد أحد ، وكذلك إن أنكرهما ، ثم إن أقر لأحدهما بعينه بعد إقامتها لم يرجح بذلك ، وحكم التعارض بحاله ، وإقراره صحيح ، وإن كان إقراره له قبل إقامة البينتين فالمقر له كداخل ، والآخر كخارج ، وإن ادعاها صاحب اليد لنفسه ولو بعد التعارض — حلف لكل واحد منهما يمينا ، وهى له ، فإن نكل أخذها منه وبدلها ، واقتريا عليهما ، وإن أقر من بيده العين بها لغيرهما فتقدم ، وإن كان فى يده عبد وادعى أنه اشتراه من زيد وادعى العبد أن زيدا أعتقه ، أو ادعى شخص أن زيدا باعه العبد ، أو وهبه له ، وادعى الآخر أنه باعه ، أو وهبه له ، وأقام كل واحد منهما بينة صححنا أسبق التصرفين أن علم التاريخ ، والاتعارضتا ، وكذا أن كان العبد بيد نفسه أو بيد أحدهما ، وإن كان العبد فى يد زيد ؛ فالحكم فيه حكم ما إذا ادعى عينا فى يد غيرهما ، وإن ادعى زوجة امرأة وأقاما بينتين وليست بيد أحدهما — سقطتا ، وإن ادعى على رجل أنه عبده فقال : بل أنا حر ، وأقاما بينتين — تعارضتا ، وإن كان فى يده عبد فادعى اثنان كل منهما أنه اشتراه منى بثمان سماء فصدقهما لزمه ثمان : فإن أنكر حلف لهما وبرى ، وإن صدق أحدهما وأقام به بينة لزمه الثمن وحلف للآخر ، وإن أقام كل واحد بينة مطلقتين ، أو مختلفتى التاريخ ، أو أحداهما مطلقة ، والآخر مؤرخة — عمل بهما ، وإن اتفقا تاريخهما تعارضتا ، وإن ادعى كل واحد أنه باعنى أياه بألف وأقام بينة — قدم أسبقهما تاريخا ، وإن استويا تعارضتا ، وإن قال أحدهما : غصبنى ، وقال الآخر ملكنيه ، أو أقر لى به ، وأقاما بينتين — فهو للمغصوب منه ، ولا يغرم

للاخر شيئا ، وان ادعى أنه أجره البيت بعشرة فقال المستأجر : بل كل الدار تعارضتا ، ولاقسمة هنا ، وتقدم اول طريق الحكم وصفته ما يصح سماع البينة فيه قبل الدعوى وما لا يصح
باب تعارض البيتين

التعارض : التعادل من كل وجه

اذا قال لعبده : متى قتلت فانت حر ، فادعى العبد انه قتل وأنكر ورثته فالقول قولهم ان لم تكن له بينة ، وان أقام كل واحد منهما بيته بما ادعاه قدمت بيته العبد وعتق ، وان قال : ان مت في المحرم فسالم حر ، وفي صفر فغانم حر ، ولم تقم لواحد منهما بينة ، وأنكر الورثة ؛ فقولهم وبقياء على الرق ، وان أقروا لأحدهما ، أو أقام بيته عتق ، وان أقام كل واحد بيته بموجب عتقه تعارضتا وسقطتا ؛ وبقياء على الرق ، وان علم موته في أحد الشهرين - أقرع بينهما ؛ وان قال : ان مت في مرضى هذا فسالم حر ، وإن برئت فغانم حر ، وجهل ؛ ثم مات ولم يكن لهما بينة - عتق أحدهما بقرعة ؛ وأن أقاما بينتين تعارضتا وبقياء على الرق ، وان أقر الورثة لأحدهما بما يوجب عتقه عتق باقرارهم ، وكذا حكم : ان مت من مرضى هذا في التعارض ، واما في الجهل فيعتق سالم ، لان الأصل دوام المرض وعدم البر ؛ وان اتلف ثوبا فشهدت بيته ان قيمته عشرون ، وبيته أن قيمته ثلاثون لزمه ما اتفقا عليه وهو عشرون ؛ وكذا لو كان بكل قيمة شاهد ؛ وله ان يحلف مع الآخر على العشرة كما يأتي آخر الباب بعده لو اختلفت بينتان في قيمة عين قائمة لیتيم يريد الوصي

بيعها - أخذ يئنة الأكر فيما يظهر ، وكذا قال الشيخ : لو شهدت بيئنة أنه أكر حصة مولييه بأجرة مثلها ويئنة بنصفها ، وتقدم اذا ماتت امرأة وابنها ، واختلف زوجها وأخوها في أسبقهما في ميراث الغرق

فصل :- اذا شهدت بيئنة على ميت أنه أوصى بعقق سالم - وهو ثلث ماله - ويئنة أنه أوصى بعقق غانم - وهو ثلث ماله - ولم تجز الورثة - أقرع فمن قرع عتق : سواء اتفق تاريخهما أو اختلف ، فلو كانت بيئنة وارثه فاسقة عتق سالم ، ويعتق غانم بقرعة ، وإن كانت عادلة وكذبت الأجنبية لغا تكذيبها دون شهادتها ، وانعكس الحكم : فيعتق غانم ، ثم وقف عتق سالم على القرعة ، وإن كانت فاسقة مكذبة ، أو فاسقة وشهدت برجوعه عن عتق سالم عتق العبدان ، ولو شهدت وليست فاسقة ولا مكذبة - قبلت شهادتها وعتق غانم وحده ، كما لو كانت الشاهدة برجوعه أجنبية ، ولو كان في هذه الصورة غانم سدس المال - عتقا ، ولم تقبل شهادتها ، والوارثة العادلة فيما تقوله خبرا : لا شهادة - كالفاسقة في جميع ما ذكرنا ، وإن شهدت بيئنة أنه أعتق سالما في مرضه ، ويئنة انه أوصى بعقق غانم وكل واحد منهما ثلث المال - عتق سالم وحده ، وإن شهدت بيئنة انه أعتق سالما في مرضه ، ويئنة أنه أعتق غانما في مرضه - عتق أقدمهما تاريخا : ان كانت البيتان أجنبيتين ، أو كانت بيئنة أحدهما وارثة ولم تكذب الأجنبية ، وإن سبقت الأجنبية فكذبها الوارثة ، أو سبقت الوارثة وهي فاسقة - عتقا ، وإن جهل أسبقهما ، وكذا لو كانت بيئنة غانم وارثة وإن قالت البيئنة الوارثة : ما أعتق سالما ، وإنما أعتق غانما - عتق غانم كله ،

وحكم سالم حكمه لو لم تطعن الوارثة في بينته : في انه يعتق ، ان تقدم تاريخ عتقه أو خرجت له القرعة ، والا فلا ، وان كانت الوارثة فاسقة ولم تطعن في بينة سالم كله ، وينظر في غانم : فان كان تاريخ عتقه سابقا ، أو خرجت القرعة له عتق كله ، وان كان متأخرا أو خرجت القرعة لسالم - لم يعتق منه شيء ، وان كانت كذبت بينة سالم عتق العبدان وتدير مع تنجيز - كآخر تنجيزين مع أسبقهما في كل ما قدمنا

فصل : - وان مات عن ابنين : مسلم وكافر ، فادعى كل منهما انه مات على دينه : فان عرف أصل دينه فالقول قول من يدعيه ، وان لم يعرف فالميراث للكافر : ان اعترف المسلم أنه أخوه أو قامت به بينة والا فبينهما ، وان أقام كل منهما بينة أنه مات على دينه ولم يعرف أصل دينه تعارضتا ، وان قال شاهدان : نعرفه مسلما ، وشاهدان نعرفه كافرا ولم يؤرخا معرفتهم ، ولا عرف أصل دينه - فالميراث للمسلم ، وتقدم الناقلة اذا عرف أصل دينه فهو كما تقدم ، ولو شهدت بينة أنه مات ناطقا بكلمة الاسلام ، وبينة أخرى انه مات ناطقا بكلمة الكفر تعارضتا ، ولو لم يعرف أصل دينه ، وان خلف أبوين كافرين ، وابنين مسلمين واختلفوا في دينه فكما تقدم في ابنين مسلم وكافر ، وكذا لو خلف ابنا كافرا ، وامرأة وأخا مسلمين ، ومتى نصفنا المال فنصفه للأبوين على ثلاثة ؛ ونصفه للزوجة والأخ على أربعة ، ولومات مسلم وخلف زوجة وورثة سواها وكانت الزوجة كافرة ثم أسلمت وادعت أنها أسلمت قبل موته وأنكر الورثة - فقولهم ، وان ادعى الورثة أنها كانت كافرة ولم يثبت وأنكرتهم

أو ادعوا انه طلقها قبل موته فانكرتهم فقولها ، وان اعترفت بالطلاق وانقضاء العدة وادعت انه راجعها وأنكروا فقولهم ، وان اختلفوا في انقضاء عدتها فقولها في انها لم تنقض ، ولومات مسلم وخلف ابنين: مسلم وكافر فاسلم الكافر وقال : اسلمت قبل موت أبي ، وقال أخوه: بل بعده فلا ميراث له ، فان قال : اسلمت في المحرم، ومات أبي في صفر فقال أخوه بل في ذي الحجة فله الميراث مع أخيه ، ولو خلف حرابنا ، وابنا كان عبدا فادعى انه عتق وأبوه حى ، ولاينة - صدق أخوه في عدم ذلك ، وان ثبت عتقه في رمضان ، فقال الحر : مات أبي في شعبان وقال العتيق : بل في شوال صدق العتيق ، وتقدم بينة الحر مع التعارض ، ولو شهدا على اثنين بقتل فشهدا على الشاهدين به وصدق الولي الكل ، أو الآخرين ، أو كذب الكل أو الأولين فقط فلا قتل ولادية ، وان صدق الأولين فقط - حكم بشهادتهما وقتل من شهدا عليه

كتاب الشهادات

واحدها شهادة ، تطلق على التحمل والأداء ، وهى حجة شرعية ، تظهر الحق ، ولا نوجه ، وهى : الأخبار بما علمه بلفظ خاص ، وتحملها فى غير حق الله فرض كفاية ، وإذا تحملها وجبت كفايتها ، ويتأكد ذلك فى حق ردى ، الحفظ ، وأداؤها فرض عين ، وان قام بالفرض فى التحمل والأداء اثنان سقط عن الجميع ، وان امتنع الكل أمموا ،

ويشترط في وجوب التحمل والأداء ان يدعى اليهما من تقبل شهادته
ويقدر عليهما بلا ضرر يلحقه في بدنه، او ماله، او اهله، او عرضه، ولا تبذل
في التزكية، ويختص الأداء بمجلس الحكم، ومن تحملها، او رأى فعلا
او سمع قولا بحق لزمه أدائها: على القريب، والبعيد، فيما دون مسافة
القصر، والنسب وغيره سواء، ولو أدى شاهد، وأبى الآخر وقال: احلف
انت بدلى أثم، ولو دعى فاسق الى تحملها فله الحضور ولو مع وجود
غيره، لان التحمل لا يعتبر له العدالة، ومن شهد مع ظهور فسقه لم يعذر
لأنه لا يمنع صدقه، فدل انه لا يحرم أداء الفاسق، ولا يضمن من باب فسقه
ويحرم اخذ اجرة وجعل عليها: تحملا واداء، ولو لم تتعين عليه، لكن
ان عجز عن المشي او تأذى به فله اخذ اجرة مركوب من رب الشهادة
وفي الرعاية: وكذا مزك، ومعرف، ومترجم، ومفت، ومقيم حد
وقود، وحافظ مال بيت المال، ومحتسب، والخليفة، ولا يقيمها على
مسلم بقتل كافر، ويباح لمن عنده شهادة بحد لله - اقامتها من غير تقدم
دعوى، ولا تستحب، وتجاوز الشهادة بحد قديم، وللحاكم ان يعرض
للشهود بالوقوف عنها في حق الله تعالى: كتعريضه للمقربة ليرجع، ومن
عنده شهادة لآدمي يعلمها - لم يقمها حتى يسأله؛ ولا يقدح فيه: كشهادة
حسبة، و يقيمها بطلبه، ولو لم يطلبها حاكم ونحوه؛ فان لم يعلمها استحب
له اعلامه، فان سأله اقامها ولو لم يطلبها حاكم، ويحرم كتمها، ويسن
الأشهاد في كل عقد: سوى نكاح - فيجب، ولا يجوز للشاهد ان يشهد
الا بما يعلمه برؤية او سماع غالبا، لجوازه بيقية الحواس قليلا، فالرؤية

تختص بالافعال كالقتل والغصب والسرقة وشرب الخمر والرضاع والولادة ونحو ذلك ، فان جهل حاضرا ، جاز أن يشهد في حضرته لمعرفة عينه ، وان كان غائبا فعرفه من يسكن اليه - جاز أن يشهد ، ولو على امرأة ؛ وان لم تتعين معرفتها لم يشهد مع غيبتها ، ويجوز أن يشهد على عينها اذا عرف عينها ونظر الى وجهها ، قال احمد : لا يشهد على امرأة حتى ينظر الى وجهها ؛ وهذا محمول على الشهادة على من لم يتيقن معرفتها ، فأما من يتيقن معرفتها وعرف صوتها يقينا فيجوز ؛ وقال احمد أيضا : لا يشهد على امرأة الا باذن زوجها ، وهذا يحتمل انه لا يدخل عليها بيتها الا باذن زوجها ، ولا تعتبر اشارته الى مشهود عليه حاضر مع نسبه ووصفه وان شهد باقرار لم يعتبر ذكر نسبه : كباستحقاق مال ، ولا قوله : طوعا في صحته مكافأ عملا بالظاهر ، وان شهد بسبب يوجب الحق ، واستحقاق غيره - ذكره والسمع ضربان : سماع من المشهود عليه : كالطلاق ، والعتاق ، والابراء والعقود ، وحكم الحاكم ، وانفاذه ، والاقرار ، ونحوها ، فيلزمه أن يشهد به على من سمعه ، وإن لم يشهد به لاستحقاقه ، أو مع العلم به ، واذا قال المتحاسبان لا يشهدوا علينا بما يجري بيننا لم يمنع ذلك الشهادة ولزوم اقامتها ، وسماع من جهة الاستفاضة فيما يتعذر علمه غالبا به وبها : كالنسب ، والموت ، والملك المطلق ، والنكاح عقداً ودواما ، والطلاق ، والخلع ، وشرط الوقف ، ومصرفه ، والعتق ؛ والولاء ، والولاية ، والعزل ، وما أشبه ذلك ، فيشهد بالاستفاضة في ذلك كله ، ولا يشهد بها الا عن عدد يقع العلم بخبرهم ، ولا يشترط ما يشترط في الشهادة على الشهادة ،

ويكتفى بالسماع ، ويلزم الحكم بشهادة لم يعلم تلقيها من الاستفاضة ، ومن قال : شهدت بها ففرج ، وفي المعنى شهادة أصحاب المسائل شهادة استفاضة لأشهاد على شهادة ، وقال القاضي : الشهادة بالاستفاضة خبر لأشهادة وقال : تحصل بالنساء والعبيد ، وإن سمع النساء ، فأقر بنسب أب ، أو ابن فصدقه المقر له جاز أن يشهد له به ، وإن كذبه لم يحجز له أن يشهد له به ، وإن سكت جاز أن يشهد ، ومن رأى شيئاً في يد إنسان مدة طويلة يتصرف فيه تصرف الملاك من نقض ، وبناء ، وإجارة ، وإعارة ، ونحوها جاز أن يشهد له بالملك ، والورع أن لا يشهد إلا باليد والتصرف ، خصوصاً في هذه الأزمته

فصل : - ومن شهد بنكاح أو غيره من العقود فلا بد من ذكر شروطه ، وتقدم في طريق الحكم ، وإن شهد برضاع فلا بد من ذكر عدد الرضعات ، وأنه شرب من ثديها ، أو من لبن حلب منه في الحولين فلا يكفي أن يشهد أنه ابنها من الرضاع ، وإن شهد بقتل احتاج أن يقول : ضربه بسيف ، أو غيره ، أو جرحه فقتله أو مات من ذلك ، وإن قال : جرحه فمات لم يحكم به ، وإن شهد بزنا ذكر المزني بها ، وأين ، وكيف ، وفي أي زمان وأنه رأى ذكره في فرجها ، وإن شهد بسرقة اشترط ذكر المسروق منه ، والنصاب ، والحرز ، وصفة السرقة ، وإن شهد بالقذف ذكر المقدوف وصفة القذف ، وإن شهد أن هذا العبد ابن أمته ، أو هذه الشجرة من ثمرة شجرته - لم يحكم بهما حتى يقولوا : ولدته وأثمرته في ملكه ، وإن شهد أنه اشتراها من فلان ، أو وقفها عليه ، أو اعتقها لم يحكم بها حتى

يقولوا : وهي ملكه ، وإن شهدا أن هذا الغزل من قطنه ، أو الطائر من بيضه
أو الدقيق من خنطته حكم له بها : لا أن شهدا أن هذه البيضة من طيره
حتى يقولوا : باضتها في ملكه ، وإن شهدا لمن ادعى ارث ميت أنه وارثه
لا يعلمان له وارثا سواه - حكم له بتركته : سواء كانا من أهل الخبرة
الباطنة أولا ، ويعطى ذو الفرض فرضه كاملا ، وإن قالوا : لا نعلم له وارثا
غيره في هذا البلد ، أو بأرض كذا فكذلك : لا أن قالوا : لا نعلم له وارثا
في البيت ، ثم أن شهدا أن هذا وارثه شارك الأول ، وإن شهدت بيته
أن هذا ابنه لا وارث له غيره ، وبيته أخرى لآخر أن هذا ابنه لا وارث
له غيره ثبت نسبهما ، وقسم المال بينهما ، ولا ترد الشهادة على النفي بدليل
المسئلة المذكورة ، ومسئلة الاعسار والبيته فيه ، وإن كان النفي محصورا
قبلت : كقول الصحابي « فطرح السكين وصلى ولم يتوضأ » ولو شهد اثنان
في محفل على واحد منهم أنه طلق ، أو اعتق - قبل ، وكذا لو شهدا على
خطيب أنه قال ، أو فعل على المنبر في الخطبة شيئا لم يشهد به غيرهما مع المشاركة
في سماع وبصر ، ولا يعارضه قولهم : إذا انفرد واحد فيما تتوفر الدواعي
على نقله مع مشاركة خلق كثير - رد ، وإن شهدا أنه طلق ، أو اعتق ، أو
أبطل من وصاياهم واحدة ؛ ونسبها عنها - لم يقبل ، وتصح شهادة مستخف ،
وشهادة من سمع مكلفا يقر بحق ، أو اعتق ، أو طلاق ، أو يشهد شاهدا
بحق ، أو يسمع الحاكم يحكم ، أو يشهد على حكمه وإنفاذه ؛ ويلزمه أن
يشهد بما سمع

فصل : — وإن شهد أحد الشاهدين أنه أقر بقتله عمدا ، أو قتله

عمدا وشهد الآخر انه أقر بقتله ؛ أو قتله وسكت - ثبت القتل وصدق المدعى عليه في صفته ، وان شهدا بفعل متحد في نفسه : كاتلاف ثوب ونحوه ، وقتل زيد ، أو باتفاقهما : كسرقة وغصب واختلفا في وقته ، أو مكانه ، أو صفة متعلقة به : كلونه ، وآلة قتل : مما يدل على تغاير الفعلين لم تكمل البينة ، فلو شهد أحدهما انه غصب ثوبا أحمر ، وشهد الآخر انه غصب ثوبا أبيض ، أو شهد أحدهما انه غصب اليوم ، وشهد الآخر انه غصب أمس لم تكمل البينة ، وكذا لو شهد انه تزوجها أمس ، والآخر انه تزوجها اليوم ، أو شهد أحدهما أنه سرق مع الزوال كيسا أبيض وشهد آخر أنه سرق مع الزوال كيسا أسود ، أو شهد أحدهما انه سرق هذا الكيس غدوة ، وشهد الآخر انه سرقه عشية ، وكذا القذف اذا اختلف الشاهدان في وقت قذفه ، وان أمكن تعدده ولم يشهدا باتحاده فبكل شيء ، شاهدا فيعمل بمقتضى ذلك ، ولاتنافي ، وان كان بدل كل شاهد بينة - ثبتاها ، ان ادعاهما ، والا ما ادعاه ، وان كان الفعل مما لا يمكن تكراره : كقتل رجل بعينه - تعارضتا ، ولو كانت الشهادة على اقرار بفعل أو بغيره ، ولو نكاحا ، أو قذفا - جمعت ، فلو شهد أحدهما انه أقر بالف أمس والآخر انه أقر بالف اليوم ، أو شهدا أحدهما انه باعه داره أمس ، وآخر انه باعه اياها اليوم - كملت وثبت البيع والاقرار ، وان شهد واحد بالفعل ، وآخر على اقراره - جمعت وان شهد واحد بعقد نكاح أو قتل خطأ ، وآخر على اقراره لم تجمع ، ولمدعى القتل ان يحلف مع أحدهما يأخذ الدية ، ومتى جمعنا مع اختلاف وقت في قتل ؛ أو طلاق فالعدة والارث يليان آخر الديتين ،

وان شهد شاهد انه أقر له بألف ، وآخر انه أقر له بالفين ، او شهدا أحدهما أن له عليه ألفا ، وآخر أن له عليه الفين - كملت بيئته الألف وثبتت ، وله ان يخلف مع شاهده على الألف الأخرى ، ولو شهدا بمائة ، وآخر ان بمئتين دخلت فيها : الا مع ما يقتضى التعدد فيلزمانه ، ولو شهد واحد بألف من قرض ، وآخر بألف من ثمن مبيع - لم تكمل ، ولو شهدوا أحدا بألف وآخر بألف من قرض - كملت ، وان شهدا ان له عليه ألفا ، ثم قال أحدهما : قضاه بعضه - بطلت شهادته ، وان شهدا انه أقرضه ألفا ، ثم قال أحدهما : قضاه خمسمائة صحت شهادتهما بالألف ، واذا كانت له بيعة بألف فقال : اريد ان تشهد الى خمسمائة لم يحز اذا كان الحاكم لم يول الحكم فوقها

باب شروط من تقبل شهادته

وهي ستة - أحدها : البلوغ ، فلا تقبل شهادة من هو دونه في جرح ولا غيره ، ولو بمن هو في حال أهل العدالة - الثاني : العقل ، وهو نوع من العلوم الضرورية ، والعاقل : من عرف الواجب عقلا : الضروري وغيره ، والممكن ، والممتنع ، وما يضره وما ينفعه غالبا ، فلا تقبل شهادة مجنون ، ومعتوه ، ويقبل بمن يحسن احيانا في حال افاقته - الثالث : الكلام ، فلا تقبل شهادة آخرس ولو فهمت اشارته : الا اذا اداها بخطه - الرابع : الإسلام ، فلا تقبل شهادة كافر ، ولو من أهل الذمة ، ولو على مثله : الا رجال أهل الكتاب بالوصية في السفر بمن حضره الموت ، من مسلم وكافر عند عدم مسلم ، فتقبل شهادتهم في هذه المسئلة فقط . ولو لم تكن لهم ذمة ، ويخلفهم الحاكم وجوبا بعد العصر مع

ريب : ما خانوا ؛ ولا حرفوا ، وانها لو صية الرجل ، فان عثر على انهما
استحقا اثما - حلف اثنان من أولياء الموصى - بالله : لشهادتنا أحق من
شهادتهما ، ولقد خاننا وكتما ، ويقضى لهم - الخامس : الحفظ ، فلا تقبل
شهادة مغفل ، ولا معروف بكثرة غلط ونسيان - السادس : العدالة
ظاهر او باطنا ، وهى : استواء أحواله فى دينه ، واعتدال أقواله وأفعاله
ويعتبر لها شيآن : - الصلاح فى الدين : وهو أداء الفرائض بسنتها الراتبه
فلا تقبل ان داوم على تركها لفسقه ، واجتناب المحرم فلا يرتكب
كبيرة ، ولا يدمن على صغيرة ، والكبيرة : ما فيه حد فى الدنيا أو وعيد
فى الآخرة ؛ زاد الشيخ : أو غضب ، أو لعنة ، أو نفي ايمان ، والكذب
صغيرة : الا فى شهادة زور ، أو كذب على نبي ، أو رمى قن ونحوه - فكبيرة
ويجب ان يخلص به مسلم من قتل ، ويباح لاصلاح ، وحرب ، وزوجة
قال ابن الجوزى : وكل مقصود محمود حسن لا يتوصل اليه الا به ، فلا
تقبل شهادة فاسق من جهة الأفعال ، أو الاعتقاد ولو تدين به ، فلو قلد
بخلق القرآن ، أو نفي الرؤية ، أو الرفض ، أو التهجم ونحوه - فسق ، ويكفر
مجتهدهم الداعية ، ومن اخذ بالرخص فسق ، قال الشيخ : لا يترىب احد
فيمن صلى محدثا ، أو لغير القبلة ، أو بعد الوقت ، أو بلا قراءة - انه كبيرة ،
ومن الكبائر على ما ذكر أصحابنا - الشرك ، وقتل النفس المحرمة ، وأكل الربا ،
والسحر ، والقذف بالزنا ، واللواط ، وأكل مال اليتيم بغير حق والتولى يوم
الزحف ، والزنا ، واللواط ، وشرب الخمر وكل مسكر ، وقطع الطريق ،
والسرقة ، وأكل الأموال بالباطل ، ودعواه ما ليس له وشهادة الزور ،
والغيبة ، والنميمة ، واليمين الغموس ، وترك الصلاة ، والقنوط من رحمة

الله ، واساءة الظن بالله تعالى ، وأمن مكر الله ، وقطيعة الرحم ، والكبر
والخيلاء ، والقيادة ، والدياثة ، ونكاح المحلل ، وهجرة المسلم العدل ،
وترك الحج للمستطيع ، ومنع الزكاة ، والحكم بغير الحق ، والرشوة
فيه ، والفطر في نهار رمضان بلا عذر ، والقول على الله بلا علم ، وسب
الصحابة ، والأسرار على العصيان ، وترك التنزه من البول ، ونشوزها
على زوجها ؛ والحاقها به ولدا من غيره ، وإتيانها في الدبر ، وكنم العلم
عن أهله ، وتصوير ذى الروح ؛ والدعاء الى بدعة ، أو ضلالة ، والغلول ،
والنوح ، والتظير ، والأكل والشرب فى آنية الذهب والفضة ، وجور
الموصى فى وصيته ، ومنعه ميراثه ، وإباق الرقيق ، وبيع الخمر ، واستحلال
البيت الحرام ، وكتابة الربا ، والشهادة عليه ؛ وكونه ذا وجهين ، وإدعاؤه
نسبا غير نسبه ، وغش الامام الرعية ، وإتيان البهيمة ، وترك الجمعة بغير
عذر ، وسىء الملكة ، وغير ذلك ، فاما من أتى شيئا من الفروع المختلف
فيها : كمن تزوج بلاولى ، أو شرب من النبيذ ما لا يسكره ، أو اخر زكاة ، أو
حجا مع امكانهما ونحوه متأولا له - لم ترد شهادته وان اعتقد تحريمه
ردت ، وادخل القاضى وغيره الفقهاء فى اهل الاهواء ، واخرجهم ابن
عقيل وغيره ، وهو المعروف عند العلماء وأولى ، ذكره ابن مفلح فى أصوله
الشيء الثانى - استعمال المروءة : وهو ما يحمله ويزينه ؛ وترك
ما يدنسه ويشينه عادة ، فلا تقبل شهادة مصافع وتمسخر ، ومغن ،
ويكره سماع الغناء ، والنوح بلا آلة لهو ، ويحرم معها ، ويباح الحداء
الذى يساق به الابل ، ونشيد العرب ؛ ولا شهادة شاعر مفرط بالمدح

باعطاء، او ذم بعدمه، فالشعر كالكلام: حسنه حسن، وقبيحه قبيح، ولا مشيب بمدح خمر: لان شيب بامرأته، او امته، ولا رقاص، ولا مشعوذ، ومن يلعب بنرد، او شطرنج؛ لتحريمهما، وان عريان القمار غير مقلد في الشطرنج كمع عوض، او ترك واجب، او فعل محرم، اجماعا، ولا من يلعب بحمام طيارة، او يستريحها من المزارع، او ليصيدها حمام غيره، او يراهن بها، وتباح للانس بصوتها، ولا تستفراخها وحمل كتب من غير اذى الناس، ولا بكل ما فيه دنا، حتى في أرجوحة واحجار ثقيلة، ومن يكشف من بدنه ما العادة تغطيته، ونومه بين جالسين، وخروجه عن مستوى الجلوس بلا عذر، وطفيلي ومن يدخل الحمام بلا منزر، او يتغذى في السوق بحضرة الناس، زاد في الفتية او على الطريق، ولا يضر اهل اليسير كالكسرة ونحوها، او يمد رجله في جمع الناس، او يتحدث بما يصنعه مع أهله وأمه وغيرهما، او يخاطب أهله، او أمته او غيرهما بفاحش بحضرة الناس، وحاكي المضحكات، ومنزى بزى يسخر منه، ونحوه، قال الشيخ: وتحرم محاكاة الناس، ويعزر هو ومن يأمره — انتهى، ولا باس بالثقاف، واللعب بالحراب ونحوها، وتقبل شهادة من صناعته ذنيئة عرفا: كحجام وحائك، وحارس، ونخال: وهو الذي يتخذ غربالا او نحوه يغربل به في مجارى الماء، وما في الطرقات: من حصى، وتراب ليجد في ذلك شيئا من الفلوس، او الدراهم وغيرها: وهو المقلش، ومحرش بين البهائم، وصباغ، ونقاط: وهو اللعاب بالنفط، وزبال، وكناس العذرة

فان صلى بالنجاسة ولم يتنظف لم تقبل شهادته ، وكباش : وهو الذى يلعب بالكبش ويناطح به ، ودباغ ، وقراد : وهو الذى يلعب بالقرد ويطوف به فى الأسواق ونحوها متكسبا بذلك ، وحداد ، ودباب اذا حسنت طريقتهم فى دينهم ، ويكره كسب من صفته دينته ، وتقدم أول باب الصيد ، واما سائر الصناعات التي لا دناءة فيها فلا تردد الشهادة بها الا من كان يحلف منهم كاذبا ، او يعد ويخلف ، وغلب هذا عليه ، او كان يؤخر الصلاة عن اوقاتها ، او لا يتنزه عن النجاسات ، أو كانت صناعة محرمة : كصناعة المزامير من خشب ، او قصب ، والطنابير ؛ او يكثر فى صناعته الربا كالصائع ، والصيرفى ، ولم يتوق ذلك — ردت شهادته وكذا من داوم على استماع المحرمات من ضرب النيات ، والمزامير ، والعود ، والطنبور ، والرباب ، ونحو ذلك ، والصفاقين من نحاس ويضرب باحدهما على الاخرى ، فتحرم آلات اللهو اتخاذها ، واستعمالا وصناعة . ولعب فيه قمار وتكرر منه ، او سأل من غير ان تحل له المنسئلة فاكثر ، او بنى حماما للنساء

فصل : — ومتى زالت الموانع منهم فبلغ الصبي ، وعقل المجنون واسلم الكافر ، وتاب الفاسق — قبلت شهادتهم بمجرد ذلك ، ولا يعتبر فى التائب اصلاح العمل ، وتوبة غير قاذف — ندم ، واقلع ، وعزم ان لا يعود ، وان كان فسقه بترك واجب فلا بد من فعله ؛ ويسارع ، ويعتبر رد مظلمة الى ربها ؛ او الى ورثته ان كان ميتا ، او يجعله منها فى حل ، ويستمله معسرا . وتوبة قاذف بزنا — ان يكذب نفسه لكذبه حكما ،

وتصح توبته قبل الحد ، لصحتها من قذف وغيبة ونحوهما قبل اعلامه والتحلل منه ، والقاذف بالشتم ترد شهادته وروايته ، وفتياه حتى يتوب والشاهد بالزنا اذا لم تكمل البيئة تقبل روايته : لاشهادته ، وتقدم بعضه في القذف ، وتقبل شهادة العبد حتي في موجب حد وقود : كالحر ، وتقبل شهادة الأمة فيما تقبل فيه شهادة الحرة ، ومتي تعينت عليه حرم على سيده منعه منها ، وتجوز شهادة الاصم في المريات ، وبما سمعه قبل صممه ، وتجوز شهادة الأعمى في المسموعات اذا تيقن الصوت ، وبما رآه قبل عماء اذا عرف الفاعل باسمه ونسبه ، فان لم يعرفه الا بعينه قبلت اذا وصفه للحاكم بما يتميز به ، قال الشيخ : وكذا الحكم ان تعذرت رؤية العين المشهود لها ، أو عليها ، أو بها لغيبة ، أو موت أو عمى ، وان شهد عند الحاكم ، ثم عمى ، أو خرس . أو صم ، أو جن أو مات لم يمنع الحاكم بشهادته ، وتقبل شهادة ولد الزنا في الزنا وغيره ، وتقبل شهادة الانسان على فعل نفسه : كالمرضعة على ارضاعها ، وان كان الارضاع باجرة ، والقاسم على قسمته بعد فراغه ولو بعوض ، والحاكم على حكمه بعد العزل ، وشهادة القروى على البدوى وعكسه

باب موانع الشهادة

وهى ستة — أحدها : قرابة الولادة ، فلا تقبل شهادة عمودى النسب بعضهم لبعض من والد ، وان علا ؛ ولو من جهة الأم ، وولد وان سفل من ولد البنين والبنات : الا من زنا ، أو رضاع ، وتقبل شهادة بعضهم على بعض ، ولباقى أقاربه : كالأخيه ، وعمه ، وابن عمه ،

وخاله ، ونحوهم ، والصديق لصديقه ، والمولى لعتيقه ، وعكسه ، ولو اعتق
عبدین فادعى رجل أن المعتق غصبهما منه ، فشهد العتيقان بصدق المدعى
لم تقبل شهادتهما ، لردهما الى الرق ، وكذالو شهدا بعد عتقهما ان
معتقهما كان غير بالغ حال العتق ، أو بجرح شاهدى حريتهما ، وكذا
لو عتقا بتدبير ، أو وصية فشهدا بدين يستوعب التركة ، أو وصية
مؤثرة فى الرق

الثانى : الزوجية ، فلا تقبل شهادة أحد الزوجين لصاحبه ولو بعد
الفراق ان كانت ردت قبله ، والا قبلت ، وتقبل عليه فى غير الزنا ،
ولا شهادة السيد لعبده ، ولا العبد لسيده

قال ابن نصر الله : لو شهد عند الحاكم من لا تقبل شهادة الحاكم له عند
الأجنبي كشهادة ولد الحاكم ، أو والده ، أو زوجته فيما تقبل فيه شهادة
النساء — يتوجه عدم قبولها ، وقال : لو شهد على الحاكم بحكمه من
شهد عنده بالمحكوم فيه — الأظهر لا تقبل ، وقال : تزكية الشاهد رفيقه
فى الشهادة لا تقبل — انتهى ، ولو شهد اثنان على أيهما بقذف ضرة أمهما
وهى تحتة ؛ أو طلاقها قبلت ، قال فى الترغيب ، ومن موانعها العصبية
فلا شهادة لمن عرف بها ، وبالأفراط فى الحمية لتعصب قبيلة على قبيلة
وان لم تبلغ رتبة العداوة ، ومن حلف مع شهادته لم ترد

الثالث : ان يجر الى نفسه نفعا : كشهادة السيد لمكاتبه ، والمكاتب
لسيده ، والوارث بجرح موروثه قبل اندماله ، فلا تقبل ، وتقبل له بدينه
فى مرضه ، فلو حكم بهذه الشهادة لم يتغير الحكم بعد موته ، ولا تقبل

شهادة الوصى لليت ولو بعد عزله ؛ وفراغ الاجارة وانفصال الشريك ولا أحد الشفيعين بعفو الآخر عن شفעתه ، أو بيع الشقص الذى تجب فيه الشفعة ، وان أسقط شفעתه قبل الحكم بشهادته قبلت : لا بعد الرد ولا غريم لمفلس بمال بعد الحجر ، أو لميت له عليه دين بمال ، ولا مضارب بمال المضاربة ، ولا حاكم ، ولا وصى لمن فى حجره ، وتقبل عليه ، ولا تقبل لمن له ظلام واستحقاق فى شئ ، وان قل : كرباط ومدرسة

الرابع : أن يدفع عن نفسه ضررا : كشهادة العاقله بجرح شهود الخطأ ، والغرماء بجرح شهود الدين على المفلس ، والسيد بجرح من شهد على مكاتبه ، أو عبده بدين ، والوصى بجرح الشاهد على الأيتام ، والشريك بجرح الشاهد على شريكه ، كشهادة من لا تقبل شهادته لانسان اذا شهد بجرح الشاهد عليه ، ولا تقبل شهادة الضامن للمضمون عنه بقضاء الحق والبراء منه ، ولا شهادة بعض غرماء المفلس على بعض باسقاط دينه ، أو استيفائه ، ولا من أوصى له بمال على آخر بما يبطل وصيته اذا كانت وصيته يحصل بها مزاحمة : اما لضيق الثلث عنها ، أو لكون الوصيتين بمعين ، وتقبل فتيا من يدفع عن نفسه ضررا بها

الخامس : العداوة الدنيوية : كشهادة المقدوف على قاذفه ، والزوج على امرأته بالزنا ، ولا المقتول وليه على القاتل ، والمجروح على الجارح والمقطوع عليه الطريق على قاطعه ، فلو شهدوا أن هؤلاء قطعوا الطريق علينا : أو على القافلة لم تقبل . وان شهدوا أن هؤلاء قطعوا الطريق ، بل هؤلاء - قبلت ، وليس للحاكم ان يسألهم هل قطعوا الطريق عليكم

معهم؟ وان شهدوا أنهم عرضوا لنا وقطعوا الطريق على غيرنا قبلت، ويعتبر في عدم قبول الشهادة كون العداوة لغير الله : سواء كانت موروثه، أو مكتسبة، فاما العداوة في الدين : كالمسلم يشهد على الكافر، والمحق من أهل السنة يشهد على المبتدع فلا ترد شهادته، لأن الدين يمنعه من ارتكاب محذور في دينه، وتقبل شهادة العدو لعدوه، وتقبل عليه في عقد نكاح، ومن شهد بحق مشترك بين من ترد شهادته له وبين من لا ترد لم تقبل، لأنها لا تتبع بعض في نفسها. ومن سره مساءة أحد، أو غمه فرحا وطلب له الشر ونحوه فهو عدوه

السادس : من شهد عند حاكم فردت شهادته بتهمة لرحم، أو زوجية أو عداوة، أو طلب نفع، أو دفع ضرر ثم زال المانع فأعادها لم تقبل كما لو ردت لفسق ثم أعادها بعد التوبة، ولو لم يشهد بها الفاسق عند الحاكم حتى صار عدلا قبلت. وان ردت لكفر، أو صغر، أو جنون أو خرس، ثم أعادها بعد زوال المانع — قبلت، وان شهد عنده ثم حدث مانع لم يمنع الحكم الا كفر أو فسق، أو تهمة، فاما عداوة ابتدأها مشهود عليه كقذفه البينة لما شهدت عليه لم ترد شهادتها بذلك وكذا مقاولته وقت غضب، ومحاكمه بدون عداوة ظاهرة سابقة، وان حدث مانع بعد الحكم لم يستوف حد، ولو قذفا، ولا قود، بل مال وان شهد لمكاتبه أو لموروثه بجرح قبل برئته فردت ثم أعادها بعد العتق والبراء لم تقبل

باب ذكر المشهود به وعدد شهوده

لا يقبل في الزنا واللواط أقل من أربعة رجال ، ولذا الاقرار به يشهدون انه أقر أربعاً ، فان كان المقر بهما عجمياً قبل فيه ترجمانان ، ومن عزر بوطء فرج من بهيمة وأمة مشتركة ونحوها ثبت برجلين ، ولا يقبل قول من عرف بالغني انه فقير الا بثلاثة ، وتقدم لا تثبت بقية الحدود بأقل من رجلين ، وكذا القود ، ويثبت القود بأقراره مرة ولا يقبل فيما ليس بعقوبة ولا مال ، ويطلع عليه الرجال غالباً : كزناكح وطلاق ، ورجعة ، ونسب ، وولا ، وإيصال ، وتوكيل في غير مال ، وتعديل شهود ، وجرحهم — أقل من رجلين . ويقبل في موضحة ونحوها وداء دابة — طبيب واحد ، ويطار واحد ، مع عدم غيره ، فان لم يتعذر فائثنان ، فان اختلفا قدم قول مثبت ، ويقبل في مال وما يقصد به المال كالبيع ، وأجله ، وخياره ، ورهن ، ومهر ، وتسميته ، ورق مجهول النسب ، وإجارة ، وشركة ، وصلاح ، وهبة ، وإيصال ، في مال ، وتوكيل فيه ، وقرض ، وجناية الخطأ ، ووصية لمعين ، ووقف عليه ، وشفعة ، وحوالة ، وغصب ، واتلاف ، مال ، وضمانه ، وفسخ عقد معاوضة ، ودعوى قتل كافر لأخذ سلبه ، ودعوى أسير تقدم اسلامه لمنع رق ، وعق ، ولتابة ، وتدير ، ونحو ذلك — رجلان ، او رجل وامرأتان أو رجل ويمين المدعى ، ويجب تقديم الشاهد على اليمين ، ولا يشترط في يمينه أن يقول : وان شاهدي صادق في شهادته . وكل موضع قبل فيه شاهد ويمين فلا فرق بين كون المدعى مسلماً ، أو كافراً ، أو عدلاً ،

أو فاسقا : رحلا ، أو امرأة ، ولا تقبل شهادة امرأتين ويمين المدعى ؛ ولا أربع نسوة فأكثر مقام رجلين ، قال القاضي : يجوز أن يحلف على مالا تجوز الشهادة عليه مثل : أن يجد بخطه ديناً له على إنسان وهو يعرف أنه لا يكتب الا حقاً ولم يذكره ، أو يجد في روزمانج أبيه بخطه ديناً له على إنسان ويعرف من أبيه الأمانة ، وأنه لا يكتب الا حقاً — فله أن يحلف عليه ، ولا يجوز أن يشهد به ؛ ولو أخبره بحق أبيه ثقة فسكن اليه جاز أن يحلف عليه ، ولم يجز أن يشهد به ، والأولى الورع عن ذلك ، فلو نكل عن اليمين من أقام شاهداً حلف المدعى عليه ، فإن نكل حكم عليه . ولو كان الجماعة حق بشاهد فأقاموه — فمن حلف منهم أخذ نصيبه ، ولا يشاركه من لم يحلف . ولا يحلف وارث ناكل : الا أن يموت قبل نكوله ؛ ويقبل في جنابة عمد موجبها المال : دون قصاص في قود : كإمومة ، وهاشمة ، ومنقلة ، مما له قود موضحة من ذلك ، وفي عمد لا قصاص فيه حال — شاهد ويمين فيثبت المال . وإن ادعى أن زيدا ضرب أخاه بسهم عمدا فقتله ونفذ الى أخيه الآخر فقتله خطأ ، وأقام بذلك شاهداً وامرأتين ، أو شاهداً وحلف معه ، ثبت قتل الثاني فقط ، ويقبل فيما لا يطلع عليه الرجال : كعيوب النساء تحت الثياب والبلابة ، والثبوبة ، والحيض ، والولادة ، والرضاع ، والاستهلال ، ونحوه — شهادة امرأة واحدة ، عدل ، وكذا جراحة وغيرها في حمام وعرس ، ونحوهما مما لا يحضره رجال ، والأحوط اثنتان ، وإن شهد به رجل ثان أولى ، لكأله ، وإن شهد رجل وامرأتان ، أو رجل مع

يمين ، فيما يثبت القود لم يثبت به قود ، ولا مال ، وان أتى بذلك في سرقة ثبت المال دون القطع ، وان أتى بذلك رجل في خلع ثبت له العوض ، وتثبت البيئوة بمجرد دعواه . وان ادعت امرأة الخلع لم يقبل فيه إلا رجلان ، ولو أتت برجل وامرأتين انه تزوجها بمهر ، ثبت المهر ، لأن النكاح حق له . ولو ادعى شخص على رجل أنه سرق منه أو غصبه مالا ، فحلف بالطلاق والعناق ما سرق منه ، ولا غصبه ، وأقام المدعى شاهدا وامرأتين شهدوا بالسرق والغصب ، أو شاهدا وحلف معه - استحق المسروق ، والمغصوب ، ولم يثبت طلاق ، ولا عتق . وان ادعى رجل على آخر أمة بيده ، لها ولد ، انها أم ولده ، وان ولدها ، ولده ، وشهد بذلك رجل وامرأتان - حكم له بالأمة ، وانها أم ولده ، ولا يحكم له بالولد ، ولا بحريته ، ويقر في يد المنكر مملوكا له ، وان ادعى أنها كانت ملكه فاعتقها ، وشهد بذلك رجل وامرأتان ، لم يثبت ملك ولا عتق ، ولو وجد على دابة ؛ مكتوب : حبيس في سبيل الله ، أو على اسكفة دار ، أو حائطها : وقف ، أو مسجد ، أو مدرسة - حكم به ، ولو وجد على كتب علم في خزانة : هذه طويله فكذلك والا توقف فيها وعمل بالقرائن

باب الشهادة على الشهادة

والرجوع عن الشهادة وادائها

لا تقبل الشهادة على الشهادة : الا في حق يقبل فيه كتاب القاضى الى القاضى ، وترد فيما يرد ، ولا يحكم بها الا أن يتعذر شهادة شهود الأصل

بموت ، أو مرض ، أو غيبة إلى مسافه قصر ، أو خوف من سلطان ، أو غيره ،
أو حبس ، قال ابن عبد القوي : وفي معناه الجهل بمكانهم ولو في المصر ،
والمرأة المخدرة كالمریض ؛ ولا يجوز لشاهد الفرع أن يشهد إلا أن
يسترعيه شاهد الأصل أو يسترعي غيره وهو يسمع ، فيقول : أشهد أني أشهد
على فلان بكذا ، أو أشهد على شهادتي بكذا ، أو يسمعه يشهد عند الحاكم
أو يشهد بحق يعزوه إلى سبب من بيع ، أو قرض ، أو إجارة ونحوه ،
فله أن يشهد ، وأن يؤدبها الفرع بصفة تحمله لها ، فيقول : أشهد أن فلان بن
فلان ، وقد عرفته بعينه واسمه ، ونسبه ، وعدالته - وإن لم يعرف عدالته
لم يذكرها - أشهدني أنه يشهد أن لفلان بن فلان بن فلان كذا ، أو
أشهدني أنه يشهد أن فلانا أقر عندى بكذا ، وأن سمعه يشهد غيره قال :
أشهد أن فلان بن فلان أشهد على شهادته أن لفلان بن فلان على
فلان بن فلان - كذا ، وإن كان سمعه يشهد عند الحاكم قال : أشهد
أن فلان بن فلان شهد على فلان بن فلان عند الحاكم بكذا ، وإن كان
الحق إلى سببه قال : أشهد أن فلان بن فلان قال أشهد أن لفلان بن
فلان على فلان بن فلان كذا من جهة كذا ، وإن أراد الحاكم أن يكتب
كتبه على ما ذكرنا في الأداء ، وما عدا هذه المواضع لا يجوز أن يشهد
فيها على الشهادة ، فإذا سمعه يقول : أشهد أن لفلان على فلان ألف
درهم لم يجز أن يشهد على شهادته ، لأنه لم يسترعه الشهادة ، ولم يعزها
إلى سبب ، ولو قال شاهد الأصل : أنا أشهد أن لفلان على فلان ألفا
فأشهد به أنت عليه - لم يجز أن يشهد على شهادته ، ولا تثبت شهادة

شاهدى الأصل : الا بشهادة شاهدين يشهدان عليهما : سواء شهدا على كل واحد منهما ، او شهد على كل شاهد شاهد . والنساء تدخل فى شهادة الأصل والفرع فى كل حق يثبت بشهادتهن ، فيشهد رجلان على رجل وامرأتين ، أو رجل وامرأتان على رجل وامرأتين ، او على رجلين . فتصح شهادة امرأة على امرأة ، وسأله حرب عن شهادة امرأتين على امرأتين فقال : يجوز ؛ وان شهد بالحق شاهد الأصل وشاهد فرع يشهدان ، أو واحد على شهادة أصل آخر جاز ؛ وان شهد شاهد فرع على أصل وتعذر . الآخر حلف ، واستحق ، وتصح شهادة فرع على فرع بشرطه فإذا شهد الفروع فلم يحكم الحاكم حتى حضر الأصول ، أو صحوا ، أو زال خوفهم وقف حكمه على سماعه شهادتهم منهم ، وان حدث فيهم ما يمنع قبول الشهادة لم يجز الحكم ، ولا يجوز أن يحكم بالفروع حتى تثبت عدالتهم وعدالة أصولهم ، ولا يجب على فرع تعديل أصله ، ويتولى الحاكم ذلك وان عدله الفرع قبل ؛ ولا تصح تزكية أصل لرفيقه ؛ وتقدم ؛ وإذا حكم بشهادة شهود الفرع ثم رجعوا لزمهم الضمان ما لم يقولوا : بان لنا كذب الأصول ، أو غلطهم . وان رجع شهود الأصل قبل الحكم لم يحكم بها وان رجعوا بعده فقالوا : كذبنا ، أو غلطنا — ضمنوا ، ولو قالوا بعد الحكم ما أشهدناهم بشئ ، لم يضمن الفريقان شيئا . ومن زاد فى شهادته او نقص بحضرة الحاكم قبل الحكم : مثل أن يشهد بمائة ، ثم يقول : بل هى مائة وخمسون ؛ او بل هى تسعون ، أو أدى بعد انكارها . قبل ، كقوله : لا أعرف الشهادة ، ثم يشهد ، وان كان بعد الحكم لم يقبل ، وان

رجع قبله لغت ، ولا حكم ، ولم يضمن ، وان لم يصرح بالرجوع ، بل قال للحاكم : توقف فتوقف ، ثم اعاد الشهادة قبلت ، ويعتد بها

فصل : — واذا رجع شهود المال ، او العتق بعد الحكم : قبل الاستيفاء ، او بعده — لم ينقض ، ويلزمهم الضمان : ما لم يصدقهم المشهود له ، ولا ضمان على منك اذا رجع منك ، وان شهدوا بدين فابراً منه مستحقه ، ثم رجعا لم يغرماء للشهود عليه ، ولو قبضه مشهود له ، ثم وهبه لمشهود عليه ، ثم رجعا — غرماء ، وان رجع شهود طلاق قبل الدخول ، وبعد الحكم — غرموا نصف المسمى ، أو بدله ، وان كان بعده ولو بائناً لم يغرموا ، وان رجع شهود قصاص أو حد بعد الحكم وقبل الاستيفاء لم يستوف ، ووجبت دية قود للشهود له ، ويستوفى اذا طراً فسقهم ، وان كان بعد الاستيفاء لم يبطل الحكم ، ولا يلزم المشهود له شيء : سواء كان المشهود به مالا ، او عقوبة ، فان قالوا : عمدنا عليه بالزور ليقتل ، أو يقطع فعليهم القصاص ، وان قالوا : عمدنا الشهادة عليه ، ولم نعلم انه يقتل بها ، وكانا ممن يجوز أن يجهل ذلك — وجبت الدية في أموالهما مغلظة ، وان قالوا : أخطأنا فعليهم دية ماتلف او ارش الضرب ، وتقدم ذلك مستوفى في كتاب الجنايات : وكل موضع وجب الضمان على الشهود بالرجوع فانه يوزع بينهم على عددهم بحيث لو رجع شاهد من عشرة غرم العشر ، وتغرم المرأة كنصف ما يغرم الرجل ، وان رجع رجل وثمان نسوة لزم الرجل الخمس ، وكل امرأة العشر ، واذا شهد أربعة باربعائة فحكم الحاكم بها ثم رجع

واحد عن مائة ، وآخر عن مائتين ، وآخر عن ثلاثمائة ، والرابع عن أربع مائة - فعلى كل واحد مما رجع عنه بقسطه ، فعلى الأول خمسة ، وعشرون ، وعلى الثاني خمسون ، وعلى الثالث خمسة وسبعون ، وعلى الرابع مائة ، وإن كان الحكم بشاهد ويمين ثم رجع الشاهد - غرم المال كله ، وإن رجع أحد الشاهدين وحده فمكروعهما في أن الحاكم لا يحكم بشهادتهما إذا كان رجوعه قبل الحكم ، وإن كان بعد الاستيفاء ، لزمه حكم اقراره ، وإن شهد عليه ستة بزنا ، فرجم ، ثم رجع منهم اثنان غرماثلث الدية ، وثلاثة - النصف ، والكل تلزمهم الدية أسداسا . وإن شهد أربعة بزنا ، واثنان باحصان ، فرجم ، ثم رجعوا - لزمهم الدية أسداسا ، وإن كان شاهدا الاحصان من الأربعة فعليهما ثلثا الدية ، وعلى الآخرين الثلث ، ولو رجع شهود الزنادون الاحصان ، او بالعكس ، لزم الراجع الضمان كاملا ، وإن رجع الزائد عن البينة : قبل الحكم ، أو بعده - استوفى ، ويحد الراجع لقذفه ، ورجوع شهود تزكية لرجوع من زكواهم . وإن رجع شهود تعليق عتق ، او طلاق ؛ وشهود وجود بشرطه فالغرم على عددهم ، وإن رجع شهود قرابة غرموا قيمته لمعتقه وإن رجع شهود كتابة غرموا ما بين قيمته سليما ومكاتبها ، فإن عتق غرموا ما بين قيمته ومال كتابته ، وكذا شهود باستيلاء أمته فيضمنون نقص قيمتها ، فإن عتقت بالموت فتمام قيمتها . وإن رجع شهود تأجيل ثمن مبيع ، ونحوه بعد الحكم غرموا ما تفاوت ما بين الحال والمؤجل ولا ضمان برجوع عن شهادة كفالة بنفس ، أو براءة منها ، او انها زوجته

أو أنه عفا عن دم عمد لعدم تضمنه مالا ، ومن شهد بعد الحكم بمناف
للشهادة الأولى فمكر جوع ، وأولى ، وإن بان بعد الحكم أن الشاهدين
كافران ، أو فاسقان ، نقض ، فينقضه الإمام أو غيره ، ورجع بالمال
أو ببذله ، وببدل قود مستوفى على المحكوم له ، وإن كان المحكوم به
اتلأفا للضمان على المزكين ، وكذا إن كان لله باتلاف حسي ، أو بماسرى
إليه ، فإن لم يكن مزكون فعلى الحاكم ، وإن شهدوا عند الحاكم بحق ثم
ماتوا ، أو جنوا حكم بشهادتهم إذا كانوا عدولا ، وإن بان الشهود عبيدا
أو أولادا ، أو ولدا ، أو عدوا أو الحاكم لا يرى الحكم به نقضه ، ولم ينفذ
وإن كان يرى الحكم به لم ينقض ، ويعزر شاهد زور ، ولو تاب بما
يراه الحاكم إن لم يخالف نضا ، أو معني نص ، ويطاف به في المواضع
التي يشتهر فيها ؛ فيقال : أنا وجدنا هذا شاهد زور فاجتنبوه ، وله أن
يجمع له من عوبات أن لم يرتدع إلا به ، ولا يعزر حتى يتحقق أنه
شاهد زور وتعمد ذلك : أما باقراره ، أو يشهد بما يقطع بكذبه ؛ مثل
أن يشهد على رجل بفعل في الشام ؛ ويعلم أن المشهود عليه في ذلك الوقت
في العراق ، أو يشهد بقتل رجل وهو حي ، أو أن هذه البهيمة في يدهذا
منذ ثلاثة أعوام ، وسنها أقل من ذلك ، أو شهد على رجل أنه قتل في وقت
كذا وقدمات قبل ذلك ، وأشباه هذا مما يعلم به كذبه ويعلم تعمده لذلك ،
ويتبين بذلك أن الحكم كان باطلا ، ولزم نقضه ، فإن كان المحكوم به
مالا - رد إلى صاحبه ، وإن كان اتلأفا فعلى الشاهدين ضمانه : إلا أن يثبت
باقرارهما على أنفسهما من غير موافقة المحكوم له ، فيكون ذلك رجوعا

منهما عن شهادتهما ، ومضى حكم ذلك ، وتقدم في التعزير ، ولا يعزر بتعارض البينة ، ولا بغلظه في شهادته ، ولا تقبل الشهادة من ناطق الا بلفظ الشهادة ، فان قال : اعلم ، أو أحق ، أو أتيقن ونحوه ، أو قال آخر : أشهد بمثل ماشهد به ، أو بما وضعت به خطي لم يقبل ، وان قال بعد الأول : وبذلك أشهد ، وكذلك أشهد - قبلت ، وقال الشيخ وابن القيم : لا يعتبر لفظ الشهادة

باب اليمين في الدعاوى

اليمين تقطع الخصومة في الحال ، ولا تسقط الحق ، ولا يستحلف المنكر في حقوق الله تعالى : كحد ، وعبادة ، وصدقة ، وكفارة ، ونذر ، فان تضمنت دعواه حقاً له : مثل ان يدعى سرقة ماله ليضمن السارق او ليأخذ منه ماسرقه ، أو يدعى عليه الزنا بجاريته ليأخذ مهرها منه سمعت دعواه ، ويستحلف المدعى عليه لحق الآدمي دون حق الله ، ويستحلف في حق لآدمي وغير نكاح ، ورجعة : وطلاق ، وإيلاء ، وأصل رق لدعوى رق لقيط ، وولاء ، واستيلاد ، ونسب ، وقذف ، وقصاص في غير قسامة ، وفي الترغيب وغيره : ولا يحلف شاهد وحاكم ووصى على نفي دين على الموصى ، ولا منكر وكالة وكيل ، وتحلف المرأة اذا ادعت انقضاء عدتها قبل رجعة زوجها ، ويحلف المولى اذا أنكر مضي أربعة أشهر ، وما يقضى فيه بالنكول هو المال ، وما يقصد به المال ومن لم يقض عليه بنكول خلى سبيله ، ويثبت عتق بشاهد ، ويمين العبد وتقدم . ومن حلف على فعل غيره ، او ادعى عليه في اثبات : أو فعل

نفسه ، أو دعوى عليه حلف على البت . ومن حلف على نفى فعل غيره أو نفى دعوى عليه فعلى نفى العلم ، وعنده كأجنبي في حلف على البت أو على نفى علمه اما بهيمته فما نسب الى تقصير وتفريط فعلى البت ، والا على نفى العلم ، ومن توجه عليه الحلف بحق جماعة فبذل لهم يمينا واحدة ورضوا بها جاز ، وان ابوا حلف لكل واحد يمينا ، ولو ادعى واحد حقوقا على واحد فعليه في كل حق يمين

فصل : — واليمين المشروعة : هي اليمين بالله جل اسمه ، فان رأى الحالم تغليظها بلفظ ، أو زمان ، أو مكان جاز ، ولم يستحب ، ففي اللفظ يقول : والله الذي لا إله إلا هو ، عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار النافع ، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور والزمان : أن يحلف بعد العصر ، أو بين الأذان والاقامة ، والمكان بمكة بين الركن والمقام ، وببيت المقدس عند الصخرة ، وسائر البلاد عند منبر الجامع ، وتقف الحائض عند باب المسجد ، ويحلف أهل الذمة في المواضع التي يعظمونها ، واللفظ ان يقول اليهودي : والله الذي أنزل التوراة على موسى ، وقلق له البحر ، وأنجاه من فرعون وملئه ، والنصراني : والله الذي أنزل الانجيل على عيسى ، وجعله يحيى الموتى ويبرئ الأكمه ، والأبرص ، والمجوسى : والله الذي خلقتني ، وصورني ورزقني : والوثني والصابي ومن يعبد غير الله يحلف بالله وحده ، ولا تغلط اليمين الا فيما له خطر : كجناية لا توجب قودا ، أو عتق ، ونصاب زكاة ، ولو أبى من وجبت عليه اليمين التغليظ لم يصير ناكلا ، ولا يحلف

بالطلاق وفاقا للأئمة الأربعة قاله الشيخ : وفي الأحكام السلطانية للوالى
احلاف الشهود استبراء وتغليظا فى الكشف ، فى حق الله وحق آدمى
وتحليفه بطلاق ، وعتق ، وصدقة ونحوه ، وسماع شهادة أهل اليمين اذا
كثروا ، وليس للقاضى ذلك ، ومن توجهت عليه يمين وهو فيها صادق
أو توجهت له ابيح له الحلف ، ولا شئ عليه من أثم ، ولا غيره ،
والأفضل افتداء يمينه ، ومن ادعى عليه دين هو عليه وهو معسر لم يحل
له أن يحلف أنه لا حق له على ، ويمين الحالف على حسب جوابه ،
فاذا ادعى أنه غصبه ، أو أودعه . أو باعه ، أو اقترض منه ، فان قال :
ما غصبتك ، ولا استودعتك ، ولا بعثنى ، ولا أقرضتنى - كلف ان يحلف
على ذلك ، وان قال : مالك على حق ، أو لا تستحق على شيئا ، أو لا
تستحق على ما ادعيت ، ولا شيئا منه كان جوابا صحيحا ، ولا يكلف
الجواب عن الغصب وغيره ، لجواز أن يكون غصب منه ، ثم رده ،
وكذلك الباقي ، فلو كلف جحد ذلك لكان كاذبا . وان أقر به ، ثم ادعى
الرد لم يقبل ، ولا تدخل النيابة فى اليمين ، فلا يحلف أحد عن غيره
فلو كان المدعى عليه صغيرا ، أو مجنونا لم يحلف ، ووقف الأمر الى ان
يكلفا ، فان كان الحق لغير المكلف وادعاه وليه ، وأنكر المدعى عليه ،
فالقول قوله مع يمينه ، فان نكل قضى عليه ، وان ادعى على العبد دعوى
وكانت مما يقبل قول العبد فيها : كالقصاص ، والطلاق ، والقذف ،
فالخصومة معه دون سيده ، وان كان مما لا يقبل قول العبد فيه : كاتلاف
مال ، أو جناية توجهه ، فالخصم سيده ، واليمين عليه ، ولا يـ

فيها بحال ، ومن حلف فقال : ان شاء الله ، اعيدت عليه اليمين ، وكذلك ان وصل كلامه بشرط ، أو كلام غير مفهوم ، وان حلف قبل أن يستحلفه الحاكم ، أو استحلفه الحاكم قبل أن يسأله المدعى أعيدت عليه ولو ادعى عليه حقا فقال : أبرأتني منه ، أو استوفيته مني ، فأنكر فقوله مع يمينه ، فيحلف بالله ان هذا الحق — ويسميه بعينه — ما برئت ذمتك منه ، ولا من شيء منه ، وان ادعى استيفاءه ، أو البراءة بجملة : معلومة كفى الحلف على تلك الجهة وحدها

كتاب الاقرار

وهو اظهار مكلف مختار ما عليه لفظا ، أو كتابة ، أو إشارة أخرى أو على موكله ، أو موليه ، أو موروثه بما يمكن صدقه ، وليس بإنشاء ، فيصح منه بما يتصور منه التزامه — بشرط كونه بيده ، وولايته ، واختصاصه ومعلوماً : ويصح من أخرى بإشارة معلومة : لا بها من ناطق ، ولا بمن اعتقل لسانه . ويصح اقرار الصبي ، والمأذون له في البيع والشراء ، في قدر ما أذن له فيه دون ما رآه . وان أقر مرأوق غير مأذون له ثم اختلف هو والمقر له في بلوغه فقول المقر ، ولا يحلف : الا أن تقوم بينة ببلوغه ويصح اقرار الصبي أنه بلغ باحتلام اذا بلغ عشرة ، ولا يقبل بسن الا بينة ، وان أقر بمال ، أو بيع ، أو شراء ، ونحوه ثم قال بعد بلوغه : لم أكن حين الاقرار بالغا — لم يقبل ، وان أقر بالبلوغ من شك في

بلوغه ثم أنكره مع الشك صدق بلا يمين ، ولو شهد الشهود باقرار شخص لم تفتقر صحة الشهادة الى أن يقولوا : طوعا في صحة عقله ، ويصح أقرار سكران كطلاق ، وكذا من زال عقله بمعصية : كمن شرب ما يزيل عقله عامدا ، لغير حاجة : لا من زال عقله بسبب مباح ، أو معذور فيه . وان ادعى الصبي الذي أنبت الشعر الخشن حول قبله أنه أنبت بعلاج : كدواء لا بالبلوغ لم يقبل ، ولا يصح اقرار المجنون الا في حال افاقته ، وكذا المبرسم ، والنائم ، والمغمى عليه . وان ادعى جنونا لم يقبل الا ببينة ، ولا اقرار مكره : إلا أن يقر بغير ما أكره عليه : مثل أن يكره أن يقر لزيد فيقر لعمره ، أو ان يقر بدراهم فيقر بدنانير ، أو على الاقرار بطلاق امرأة فيقر بطلاق غيرها ، أو يقر بعق عبد — فيصح إقراره اذن ، وان أكره على وزن مال فمال ملكه لذلك صح ، وتقدم أول كتاب البيع . ومن أقر بحق ، ثم ادعى أنه كان مكرها — لم يقبل الا ببينة : إلا أن تكون هناك دلالة على الاكراه : كقيد وحبس ، وتوكل به ، فيكون القول قوله مع يمينه : وتقدم بينة اكراه على بينة طوعية . وان قال من ظاهره الاكراه : علمت اني لو لم أقر أيضا اطلقوني ، فلم أكن مكرها — لم يصح ، لأنه ظن فلا يعارض يقين الاكراه . ومن أقر في مرض موته بشيء فكأقراره في صحته : الا في اقراره بمال لو ارث فلا يقبل الا ببينة ، أو اجازة ، ويلزمه ان يقر ، وان لم يقبل ، اذا كان حقا . وان اشترى وارثه شيئا فأقر له بثمان مثله قبل ، ولا يحاص المقر له غرما ، الصحة ، بل يقدمون عليه ، لأنه أقر بعد تعلق الحق بماله :

لكن لو أقر في مرضه بعين ثم بدى ، أو عكسه — فرب العين أحق بها ، ولو أعتق عبدا لا يملك غيره ، أو وهبه ثم أقر بدى نفذ عتقه ، وهبته ، ولم ينقضا باقراره ، وتقدم حكم اقرار مفلس وسفيه فى الحجر . وان أقر لامرأته فى مرض موته بمهر لم يقبل ، ويلزمه مهر مثلها بالزوجية : لا باقراره ، ويصح اقراره بأخذ دين من أجنبي ، وان أقر لوارث وأجنبي صح للأجنبي ، والاعتبار بحالة الاقرار : لا بحالة الموت فلو أقر لوارث فصار عند الموت غير وارث لم يلزم اقراره : لا أنه باطل ، وان أقر لغير وارث ، أو أعطاه — صح ، وان صار عند الموت وارثا . وان أقرت فى مرضها ألا مهر لها عليه لم يصح : إلا أن يقيم بينه بأخذه ، أو باسقاطه ، وكذا حكم دين ثابت على وارث . وان أقر المريض بوارث صح . وان أقر لامرأته ثم أبانها ثم تزوجها ومات من مرضه لم يصح اقراره ، وان أقر أنه كان طلقها فى صحته لم يسقط ميراثها

فصل : — وان أقر عبد ولو آبقا بحد ، أو بطلاق ، أو بقصاص فيما دون النفس — أخذ به فى الحال ، وان أقر بقصاص فى النفس لم يقتص منه فى الحال ، ويتبع به بعد العتق ، وطلب جواب الدعوى منه ومن سيده . وان أقر السيد عليه بمال ، أو بما يوجب به كجناية الخطأ صح ، ويؤخذ منه دية ذلك : لا بما يوجب قصاصا ؛ ولو فيما دون النفس . وان أقر العبد بكجناية خطأ ، أو شبه عمد ، أو غصب ، أو سرقة مال ، أو غير المأذون له بمال عن معاملة ، أو مطلقا ، أو بما لا يتعلق بالتجارة ، وكذبه السيد لم يقبل على السيد ، وان توجهت عليه يمين

على مال فنكل عنها فكأقراره فلا يجب المال ، وسواء كان ما أقر بسرقة باقيا ، أو تالفا في يد السيد ، أو يد العبد ، ويتبع بما أقر به بعد العتق ، ويقطع للسرقة في المال ، في الحال ، قال أحمد في عبد أقر به بسرقة دراهم في يده أنه سرقها من رجل ، والرجل يدعى ذلك ، والسيد يكذبه فالدرهم لسيدة ويقطع العبد ، ويتبع بذلك بعد العتق ، وما صح أقرار العبد به فهو الخصم فيه ، والأفسيده ، وإن أقر بالحناية مكاتب تعلقت برقبته ، وذمته ، ولا يقبل أقرار سيدة عليه بذلك ، وإن أقر غير مكاتب بمال لسيدة ، أو سيدة له لم يصح . وإن أقر العبد برقة لغير من هو في يده لم يقبل ، وإن أقر السيد أنه باع عبده من نفسه بالف ، وصدقه ، صح ولزمه الألف ، فإن أنكر حاف ولم يلزمه شيء ، ويعتق فيهما ، وإن أقر لعبد غيره بمال صح ، وكان للمالكه ، ويبطل برده ، وإن أقر مكاف له بنكاح ، أو بقصاص ، أو تعزير لقذف فصدقه العبد صح ، وله المطالبة به ، والعفو عنه ؛ وليس لسيدة مطالبة بذلك ، ولا عفو عنه ، وإن أقر لهيمة لم يصح وإن قال : على الف بسبب هذه البهيمة لم يكن مقرا لأحد ، وإن قال للمالكه : على الف بسببها صح ، وإن قال : بسبب حمل هذه البهيمة لم يصح . وإن أقر لمسجد ، أو مقبرة . أو طريق ، ونحوه صح الاقرار ، ولو لم يذكر سببا ، ويكون لمصالحها ؛ ولا يصح لدار الامع السبب . وإن تزوج مجهولة النسب فاقرت بالرق لم يقبل ، وإن أقر بولد أمتة أنه ابنه ثم مات ولم يتبين هل أتت به في ملكه أو غيره ؛ لم تصر ام ولد الا بقرينة .

فصل : — وإن أقر بنسب صغير ، أو مجنون مجهول النسب

انه ابنه ، وهو يحتمل أن يولد لمثل المقر ، ولم ينازعه منازع — ثبت
نسبه منه ، وان كان الصغير أو المجنون ميتا ورثه ، وان كان كبيرا عاقلا
لم يثبت حتى يصدقه ، وان كان ميتا ثبت ارثه ونسبه ، وان ادعى نسب
مكلف في حياته فلم يصدقه حتى مات المقر ، ثم صدقه ثبت نسبه ، ومن
ثبت نسبه وله أم فجاءت بعد موت المقر تدعى زوجيته لم تثبت بذلك
لأن الرجل اذا أقر بنسب صغير لم يكن مقرا بزوجة أمه ، وان قدمت
امراة من بلاد الروم ، ومعها طفل ، فأقر به رجل لحقه ، ولهذا لو ولدت
امراة رجل وهو غائب عنها بعد عشر سنين ، أو أكثر من غيبته ، لحقه
الولد ، وان لم يعرف له قدوم اليها ، ولا عرف لها خروج من بلدها .
وان أقر بنسب أخ ، أو عم في حياة أبيه ، أو جده لم يقبل ، وان كان بعد
موتهما ، وهو الوارث وحده صح اقراره ، وثبت النسب ، وان كان
معه غيره لم يثبت ، وللمقر له من الميراث ما فضل في يد المقر ، وتقدم
في الاقرار بمشارك في الميراث ، وان أقر بأب ، أو ولد ، أو زوج ، أو
مولى اعتقه — قبل اقراره ولو أسقط به وارثا وفاه : اذا أمكن صدقه ولم
يدفع به نسبا لغيره ، وصدقه المقر به او كان ميتا الا الولد الصغير والمجنون
فلا يشترط تصديقهما ، فان كبيرا ، وعقلا ، وأنكر الم يسمع انكارهما ، ولو
طلبا احواف المقر لم يستحلف لأن الأب لو عاد فجدد النسب لم يقبل منه ،
ويكفي في تصديق والد بولده ، وعكسه ، سكوته اذا أقر به ، ولا يعتبر في تصديق
أحدهما تكراره فيشهد الشاهد بنسبهما ، وتقدم في الشهادات . ولا يصح
اقرار من له نسب معروف بغير هؤلاء الأربعة : الاورثة اقر والمن أقر به

مورثهم ، وان خلف ابنين مكلفين فأقر أحدهما بأخ صغير ثم مات المنكر ، والمقر وحده وارث — ثبت نسب المقر به منهما ، فلو مات المقر بعد ذلك عن بنى عم ، وعن الأخ المقر به — ورثه دونهم ، وان أقر من عليه ولواء بنسب وارث لم يقبل : الا أن يصدقه مولاه ، وان كان مجهول النسب ولواء عليه فصدقه المقر به ، وأمكن — قبل ، وان أقرت امرأة ولو بكرا بنكاح على نفسها — قبل : ان كان مدعيه واحدا وتقدم في طريق الحكم وصفته ، فلو أقرت لاثنين ، وأقاما بينتين قدم اسبقهما . فان جهل — فسحا ، ولا يحصل الترجيح باليد ؛ وان أقر رجل او امرأة بزوجة الآخر ، فلم يصدقه الآخر الا بعد موته صح ، وورثه الا أن يكون كذبه في حياته ، وان اقر ولى مميزة عليها بنكاح — قبل ، وان كانت غير مميزة وهى مقرة له بالأذن — قبل أيضا ، والا فلا ، وان أقر بنكاح صغيرة بيده — فرق بينهما ، وفسخه حاكم ، وان صدقته اذا بلغت — قبل ، فدل ان من ادعت ان فلانا زوجها فانكر ، فطلبت الفرقة يحكم عليه ، ولو اقرت مزوجة بواء — لحقها دون زوجها ، وأهلها ، وان اقر الورثة يدين على مورثهم لزمهم قضاؤه : اما من التركة لتعلق الدين بها ، فللورثة تسليمها فيه ، وان أحبوا استخلاصها ، ووفاء الدين من مالهم فلام ذلك ، ويلزمهم أقل الأمرين ، من قيمتها ، أو قدر الدين بمنزلة الجاني ، وان أقر بعضهم لزمه بقدر ميراثه : كإقراره بوصية : مالم يشهد منهم عدلان ، او عدل ويمين ، فيلزمهم الجميع ان وفته التركة ، ويأتى آخر باب ما اذا وصل بإقراره ما يغيره ، ويقدم ما ثبت ببينة ، او اقرار

على ما ثبت باقرار ورثة ان حصلت مزاحمة ؛ فان لم يكن لليت تركة لم يلزمهم شيء ، وان أقر الوارث لرجل بدين يستغرق التركة ، ثم أقر بمثله للآخر في مجلس ثان ، لم يشارك الثاني الأول ، ويغرمه المقر للثاني وان أقر لحمل امرأة بمال صح : الا أن تلقيه ميتا ، او يتبين ألا حمل ، أولا تتيقن ان الحمل كان موجودا حال الاقرار ، فيبطل ، وان ولدت حيا وميتا فالمال للحى ، وان ولدت ذكرا ، وأنثى حين فلهما بالسوية : الا ان يعزوه الى ما يقتضى التفاضل فيعمل به ، وان قال : للحمل على الف جعلتها له ، ونحوه فهو وعد ، وان قال : له على الف أقرضنيه ، أو ودیعة أخذتها منه لزمه : لا أقرضني الف . ومن أقر لكبير عاقل بمال في يده ولو كان المقر به عبدا . او نفس المقر : بأن أقر بربق نفسه للغير فلم يصدقه بطل اقراره ، ويقر بيد المقر ، فان عاد المقر فادعاه لنفسه او لثالث — قبل منه ، ولم يقبل بعد ما عاد المقر له أولا الى دعواه ، وكذا لو كان عوده الى دعواه قبل ذلك

باب ما يحصل به الاقرار

اذا ادعى عليه الف فقال : نعم ، او اجل . او صدقت ، او انا مقر به ، او بدعواك ، كان مقرا ، وان قال : يجوز ان يكون محقا ، أو عسى او لعل ، او أظن ، او احسب ، او أقدر ، او خذ ، او اتزن ، او احرز او انا أقر أولا انكر ، او افتح كمك — لم يكن مقرا ، وان قال : أنا مقر او خذها ، او اتزنها ، او احرزها ، او اقبضها ، او هى صحاح — كان مقرا ، وان قال : أليس لي عليك كذا فقال : بلى فاقرار : لا نعم ، وقيل

اقرار من عامي ، قال في الانصاف : هذا عين الصواب الذي لا شك فيه . وان قال : له على الف ان شاء الله ، او في مشيئة الله ، او لك على الف ان شئت ، او له على الف لا يلزمني الا ان يشاء الله ، او الا ان يشاء زيد ، او الا ان اقوم ، او على الف في علم الله ، او فيما اعلم : لا فيما اظن - اقرار وان قال : بعثك ، او زوجتك ، او قبلت ان شاء الله صح كالاقرار ، وكما لو قال : انا صائم غدا ان شاء الله ، فانه تصح نيته ، وصومه وكذا قوله : اقضني ديني عليك الف ، او اعطني المشتري فرسي هذه او سلم الى ثوبي هذا ، او الألف الذي لي عليك ، او الفامن الذي لي عليك اولى أوهل لي عليك الف ، فقال : نعم ، او قال : امهلني يوما ؛ او حتى افتح الصندوق . وان قال : ان قدم فلان ، او ان شاء ، او ان شهد به فلان فله على الف ، او له على الف ان قدم فلان ، او ان دخل الدار ، او ان به فلان صدقته ، او هو صادق ، او ان جاء المطر ، او ان جاء رأس الشهر فله على الف ، ونحو ذلك - ليس باقرار ، فان قال : اذا جاء رأس الشهر او وقت كذا فعلى لزيد الف - اقرار ، فان فسر به بأجل ، او وصية قبل منه وان اقر العربي بالعجمية ، او بالعكس وقال : لم ادر ما قلت - فقوله مع يمينه

باب الحكم فيما اذا وصل باقراره ماغيره

اذا وصل به مايسقطه : مثل ان يقول : على ألف لا يلزمني ، أو قد قبضه ، واستوفاه ، أو ألف من ثمن خمر ، أو خنزير ، أو من ثمن طعام اشتريته فهلك قبل قبضه ، أو ثمن مبيع فاسد لم أقبضه ، أو من مضاربة

تلفت ، و شرط على ضمانها ، أو تكفلت به على انى بالخيار ، أو ألف
 الا ألفا ، أو الاستمائة — لزومه الألف ، وان قال : له على من ثمن خمر
 ألف لم يلزمه ، وان قال : كان له على ألف وقضيته اياه ، أو أبرأني منه
 أو برئت اليه منه ، أو قبض منى كذا ، أو أبرأني منه ، أو أقبضته
 منها خمسمائة ، أو قال : لى عليك مائة ، فقال : اقبضتك منها عشرة —
 فهو منكر ، والقول قوله مع يمينه : ما لم يعترف بسبب الحق ، أو ثبت
 بيئته ، وكذا لو أسقط كان ، فان قال : لى بيئته بالوفاء ، أو الابراء ، أو
 قاله بعد ثبوت الحق بيئته ، أو اقرار امهل ثلاثة ايام ، وللدعى ملازمته
 حتى يقيمها ، فان عجز حلف المدعى على بقاء حقه ، أو اقام به بيئته ،
 وأخذه بلا يمين معها ، وان نكل قضى عليه بنكوله ، وصرف ، وكان له
 على كذا وسكت — اقرار ، وليس لك على عشرة : الاحمسة — اقرار
 بما اثبته ، وهو خمسة ؛ ويعتبر فى الاستثناء ان لا يسكت سكوتا يمكنه
 الكلام فيه ، ولا يصح استثناء ما زاد على النصف ، ويصح فى النصف
 ودونه ، فاذا قال : له على هؤلاء العبيد العشرة : الا واحدا — لزومه تسليم
 تسعة ، فان ماتوا ، أو قتلوا ، أو غصبوا الا واحدا ، فقال : هو المستثنى
 قبل قوله ، وله هذه الدار الا هذا البيت ، أو هذه الدار له ، وهذا البيت لى —
 قبل منه ، ولو اكثرها : الا ثلثها لم يصح ، فان قال الدار له ، لى نصفها
 — صح ، وله على درهمان ، وثلاثة : الادرهمين ، او خمسة : الادرهمين ؛
 ودرهما ؛ أو درهم ودرهم : الادرهما — لا يصح ، فيلزمه فى الأولين خمسة ،
 وخمسة وفى الثالثة درهمان ، ويصح الاستثناء بعد الاستثناء معطوفا كقوله : له

على عشرة : الا ثلاثة ، والا درهمين ، فيلزمه خمسة ، وان كان الثانى غير معطوف كان استثناء من الاستثناء ، فيصح : فاذا قال : له على سبعة الا ثلاثة : الا درهما - لزمه خمسة ، لأنه من الاثبات نفى ، ومن النفى اثبات ، وله عشرة : الا خمسة ؛ الا ثلاثة : الا درهمين : الا درهما - يلزمه خمسة ، ولا يصح الاستثناء من غير الجنس ؛ ولو كان عينا من ورق ، أو ورقا من عين ، أو فلوسا من احدهما ، ولا من غير النوع الذى اقر به ، فاذا قال : له على مائة درهم : الا ثوبا ، او الا ديناراً - لزمته المائة ، او قال : له على عشرة أصع تمرا برنيا ؛ الا ثلاثة أصع تمرا معقليا - لزمه عشرة برنيا ، ولفلان على مائة درهم ، والا فلفلان ، أو قال لفلان على مائة درهم ، والا فلفلان على مائة دينار ، لزمه للأول مائة درهم ، ولم يلزمه للثانى شئ فيهما

فصل : — واذا اقر له بمائة درهم دينا ، او قال : وديعة أو غصبا ثم سكت سكوتا يمكنه الكلام فيه ، أو اخذ فى كلام آخر غير ما كان فيه ، ثم قال : زيوفاً ، أو صغاراً ، أو الى شهر — لزمه الف ، جياذ ، وافية حالة : الا أن يكون فى بلد أو زانهم ناقصة ، أو مغشوشة فيلزمه من دراهم البلد ، وكذلك فى البيع ، والصدق ، وغير ذلك ، وان اقر بدرهم وأطلق ، ثم فسرهما بسكة البلد الذى اقر بها فيه ، أو بسكة بلد غيرها مثلها ، أو أجود منها — قبل منه : لا بادنى منها ، وان اقر بدرهم فكأقراره بدرهم ، وان اقر بدين مؤجل فانكر المقر له الأجل — قبل قول المقر فى التأجيل ، مع يمينه ، حتى ولو عزاه الى سبب قابل للأمرين

في الضمان وغيره ، وان قال : له على الف زيوف — قبل تفسيره بمغشوشة ، او بمعية عيبا ينقصها ، ولم يقبل بما لا فضة فيه ، ولا مالا قيمة له ، وان قال : له على دراهم ناقصة لزمته ناقصة ، وان قال ، صغارا ، وللناس دراهم صغار — قبل قوله ، والا فلا ، وان قال : له درهم كبير لزمه درهم اسلامي ، وله عندى رهن ، فقال المالك : ودیعة ، فقوله بيمينه ، وكذا لو أقر بدار ، وقال : استأجرتها ، او بثوب وادعى انه قصره ، او خاطه بأجر يلزم المقر له — لم يقبل ، وكذا لو قال : هذه الدار له ، ولى سكنائها ، وله على الف من ثمن مبيع لم يقبضه ، وقال المقر له : بل هو دين فى ذمتك ، او قال : له على الف ، ولى عنده مبيع لم يقبضه فقول المقر له ، وله عندى الف ، وفسره بودیعة ، أو دين بكلام متصل او منفصل — قبل ، ولو قال : قبضته ، او تلف قبل ذلك ، او ظننته باقيا ثم علمت تلفه ، وان قال : له على ، او فى ذمتى الف ، وفسره بودیعة ، فان كان التفسير متصلا ولم يقل : تلفت — قبل ، والا فلا ، وان قال : له عندى ودیعة رددتها اليه ، او تلفت لزمه ضمانها ، ولم يقبل قوله ، وله عندى مائة ودیعة بشرط الضمان لغا وصفه لها بالضمان ، وبقيت على الأصل ، ولك على مائة فى ذمتى ، او لم يقل فى ذمتى ، ثم احضرها وقال : هذه التى اقررت بها ، وهى ودیعة كانت لك عندى ، فقال المقر له : هذه ودیعة والتى اقررت بها غيرها — فقول المقر له ، وان قال : دينى الذى على زيد لعمرى — صح ، وان قال : له فى هذا العبد الف ، اوله من هذا العبد الف طول بالبيان : فان قال : تعدعني الف فى ثمنه — كان

قرضا ، وان قال : تعد في ثمنه الفا قيل له : بين ، كم ثمن العبد ، وكيف كان الشراء ؟ فان قال : بايجاب واحد وزن الفا ، ووزنت الفا - كان مقرا بنصف العبد ، وان قال : وزنت انا الفين كان مقرا بثلثه ، والقول قوله مع يمينه ، سواء كانت القيمة قدر ما ذكره ، أو أقل ، لأنه قديغبن وان قال : اشتريناه بايجابين قيل له : بين ، او اشتر منه ، فان قال : نصف ، او ثلثا أو أقل ، أو أكثر - قبل منه مع يمينه : وافق القيمة أو خالفها ، وان قال وصى له بالف من ثمنه يبيع وصرف له من ثمنه الف ، وان أراد أن يعطيه الفا من ماله من غير ثمن العبد لم يلزمه قبوله ، لأن الموصى له يتعين حقه في ثمنه ، وان فسر ذلك بألف من جنانية جناها العبد فتعلقت برقبته - قبل ذلك ، وله يبيع العبد ، ودفع الالف من ثمنه ، وان قال : أردت انه رهن عنده بالف قبل ، وان قال : له على في هذا المال الف او في هذه الدار نصفها فاقرار ، وان قال : له من مالى ، او فيه ، او في ميراثى من أبى الف ، او نصفه ، او دارى هذه ، أو نصفها ، او ثمنها ، أو فيها نصفها - صح ، فلو زاد بحق لزمنى - صح ، وان فسر به بانشاء هبة قبل منه ، فان امتنع من تقبيضه لم يجبر عليه ، لأن الهبة لا تلزم قبل القبض ، وان قال : له في ميراث أبى الف فهو دين على التركة ، فان فسر به بانشاء هبة لم يقبل ، وان قال : له هذه الدار عارية ثبت بها حكم العارية ، وكذا لو قال : له هذه الدار هبة ، او سكنى

فصل : — ولو قال : بعثك جاريتى هذه ، قال : بل زوجتنيها وجب تسليمها للزوج ، لاتفاقهما على حلها له ، واستحقاقه امساكها ، ولا

ترد الى السيد ، لاتفاقهما على تحريمها عليه ؛ وله على الزوج اقل الامرين من ثمنها او مهرها ويحلف لزائد ؛ فان نكل لزمه ، وان اولدها فهو حر ، ولا ولا ، عليه ، ونفقتة على أبيه ؛ ونفقتها على الزوج ، لأنه اما زوج او سيد ، فان ماتت الامة وتركت مالا منه قدر ثلثها وتركتها للمشتري ، والمشتري مقر للبائع بها ، فياخذ منها قدر مايدعيه ، وبقيته موقوفة ، وان ماتت بعد الواطى ، فقد ماتت حرة ، وميراثها لولدها وورثتها ، فان لم يكن لها وارث فميراثها موقوف ، لأن احدا لا يدعيه . وليس للسيد ان ياخذ منه قدر الثمن ، لأنه يدعى الثمن على الواطى ، وميراثها ليس له ، لأنه قد مات قبلها ، وان رجع البائع فصدق الزوج ، فقال : مابعته اياها ، بل زوجته لم يقبل فى اسقاط حرية الولد ، ولا فى استرجاعها ان صارت أم ولد ؛ وقبل فى غيرها . من اسقاط الثمن ، واستحقاق المهر ، وان رجع الزوج ثبتت الحرية ، ووجب عليه الثمن ، وان أقر انه وهب ، واقبض ، اورهن ، واقبض ، او أقر بقبض ثمن ، او غيره ثم انكر ، وقال . ما قبضت ، ولا اقبضت ، ولا بينة وهو غير جاحد الاقرار به وسأل احلاف خصمه لزمه اليمين ، وان أقر ببيع ، او هبة ، أو اقباض ، ثم ادعى فساد ، وانه أقر بظن الصحة ، لم يقبل ، وله تحليف المقر له ، فان نكل حلف هو بطلانه ، وان باع شيئا ، او وهبه ، او اعتقه ، ثم اقر ان ذلك كان لغيره لم يقبل قوله ، ولم يفسخ البيع ، ولا غيره ، ولزمته غرامته للمقر له ، وان قال : لم يكن ملكي ثم ملكته بعد ، وأقام بينة قبلت : الا أن يكون قد أقر انه ملكه ، أو قال : قبضت

ثمن ملكي، ونحوه، فلا تقبل البينة؛ ولا يقبل رجوع المقر عن اقراره الا فيما كان حدا لله، وأما حقوق الأدميين، وحقوق الله التي لا تدرك بالشبهات: كالزكاة، والكفارات، فلا يقبل رجوعه عنها وان أقر أقر لرجل بعبد أو غيره، ثم جاء به فقال: هذا الذي أقررت لك به فقال: بل هو غيره لم يلزمه تسليمه الى المقر له، ويحلف المقر انه ليس له عنده عبد سواه: فان رجع المقر له فادعاه لزمه دفعه اليه، ولو أقر بحرية عبد، ثم اشتراه، أو شهد رجلان بحرية عبد غيرهما، ثم اشتراه أحدهما من سيده عتق في الحال، ويكون البيع صحيحا بالنسبة الى البائع وفي حق المشتري استنقاذا، ويصير كما لو شهد رجلان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا، فرد الحاكم شهادتهما؛ فدفعوا الى الزوج عوضا ليخلعها صح، وكان خلعا صحيحا، وفي حقهما استخلاصا، ويكون ولاؤه موقوفا، لأن أحدا لا يدعيه، فان مات وخلف مالا، فرجع البائع، أو المشتري عن قوله، فالمال له، لأن أحدا لا يدعيه غيره، ولا يقبل قوله في نفى الحرية، لأنها حق لغيره، وان رجعا وقف حتى يصطلحا عليه، لأنه لأحدهما ولا تعرف عينه

فصل: - وان قال: غصبت هذا العبد من زيد: لا بل من عمرو، أو غصبته منه، وغصبه هو من عمرو، أو هذا لزيد، بل لعمرو أو ملكه لعمرو، وغصبته من زيد، بكلام متصل، أو منفصل، فهو لزيد، ويغرم قيمته لعمرو، وغصبته من زيد، وملكه لعمرو، فهو لزيد، ولا يغرم لعمرو شيئا، وان قال: غصبته من أحدهما - أخذ

باليقين فيدفعه الى من عينه ، ويحلف للآخر . وان قال : لا أعرف عينه فصدقه - انتزع من يده ، وكانا خصمين فيه ، وان كذبا فقله مع يمينه ، فيحلف يميناً واحدة انه لا يعلم لمن هو منها ، وان أقر بألف في وقتين ، أو قيد أحد الألفين بشيء - حمل المطلق على المقيد ، ولزمه ألف واحدة ، وان ذكر سببين : كأن أقر بألف من ثمن عبد ، ثم أقر بألف من ثمن فرس ، أو قرضا ، أو قال : ألف درهم سود ؛ وألف درهم بيض ونحوه - لزمه ، وان ادعى رجلان داراً في يد ثالث أنها شركة بينهما بالسوية ، فأقر لأحدهما بنصفها - فالنصف المقر به بينهما نصفين . وان قال في مرض موته : هذا الألف لقطة فتصدقوا به ، ولا مال له غيره - لزم الورثة الصدقة بجميعه ، ولو كذبوه

فصل :- واذا مات رجل وخلف مائة فادعاه بعينها رجل فافر ابنه له بها ، ثم ادعاه آخر بعينها ، فافر له بها - فهي للأول ، ويغرمها للثاني ؛ وان أقر بها لهما معا فهي بينهما ، وان أقر بها لأحدهما فهي له ، وحلف للآخر ، وان ادعى على ميت مائة دينار هي جميع التركة ، فافر له الوارث ، ثم ادعى آخر مثل ذلك فافر له : فان كان في مجلس واحد فهي بينهما ، وان كان في مجلسين فهي للأول ؛ ولا شيء للثاني . وان خلف ابنين ومائتين ، فادعى رجل مائة دينا على الميت فصدقه أحد الابنين لزمه نصفها : الا أن يكون عدلاً ، ويشهد ، ويحلف الغريم مع شهادته ، ويأخذها ، وتكون المائة الباقية بين الابنين ، ولو لزمه جميع الدين : كأن يكون ضامناً فيه لم تقبل شهادته على أخيه ، لكونه يدفع عن

نفسه ضررا ، وتقدم آخر كتاب الأقرار ، وان خلف عبيد متساوي القيمة لا يملك غيرهما ، فقال أحد الابنين : أبى أعتق هذا في مرضه أو وصى بعتقه ، وقال الآخر : بل هذا - عتق من كل واحد ثلثه ، وصار لكل ابن سدس الذى أقر بعتقه ، ونصف العبد الآخر ، وان قال الثانى أعتق أحدهما ، لا أدرى من منهما - أقرع بينهما ، فان وقعت القرعة على الذى اعترف الابن بعتقه عتق منه ثلثاه : ان لم يجزها عتقه كاملا ، وان وقعت القرعة على الآخر فكما لو عينه الثانى : لكن لو رجع الابن الثانى ، وقال : قد عرفته قبل القرعة فكما لو أعتقه ابتداء من غير جهل وان كان بعد القرعة فوافقها تعيينه لم يتغير الحكم ، وان خالفها عتق من الذى عينه ثلثه بتعيينه فان عين الذى عينه أخوه عتق ثلثاه ، وان عين الآخر عتق منه ثلثه ، ولا يبطل العتق فى الذى عتق بالقرعة ان كانت بحكم حاكم

باب الاقرار بالمجمل

وهو : ما احتمل أمرين فأكثر على السواء ، ضد المفسر . اذا قال له على شىء ، أو شىء وشىء ، أو شىء شىء ، أو كذا ، أو كذا وكذا ، أو كذا كذا ، قيل : فسر ، فان أبى - حبس حتى يفسره ، فان فسره بحق شفعة ، أو مال - وان قل - أو حسد قذف ، أو شىء يجب رده : كجلد ميتة نجس بموتها ولو غير مدبوغ ، أو ميتة طاهرة : أو كلب يباح نفعه قبل : الا أن يكذبه المقر له ، ويدعى جنسا آخر ، أو لا يدعى شيئا فيبطل اقراره ، وان فسره بميتة ، أو خمر ، أو كلب لا يجوز اقتناؤه ،

او مالا يتمول كقشرة جوزة ، و حبة بر ، أو رد سلام ، و تسميت
عاطس ، ونحوه لم يقبل ؛ فان عينه والمدعى ادعاه ، و نكل المقر فعلى
ما ذكره : فان مات قبل ان يفسر - أخذ وارثه بمثل ذلك ان خلف
تركة ، والا فلا ، فان فسر بما يقبل تفسيره من الميت : من شفعة ، و حد
قذف ، ونحوه مما تقدم - قبل ، وان أبى وارث ان يفسره ، وقال : لا علم
لى بذلك حلف و لزمه من التركة ما يقع عليه الاسم ، و كذا المقر لو قال
ذلك ؛ و حلف ، وان قال . له على بعض العشرة - قبل تفسيره بما شاء
منها ، وان قال : له شطرها فهو نصفها ، وان قال : غصبت منه شيئاً ،
ثم فسر بنفسه ، او بولده لم يقبل ، وان فسر بخمر ونحوه - قبل ، ولو
قال : غصبتك - قبل تفسيره بحبسه وسجنه ، و تقبل الشهادة على الاقرار
بالمجهول ، لأن الاقرار به صحيح كما تقدم ، وان قال : له على مال ، أو
مال عظيم ، أو خطير ، أو كثير ، أو جليل - قبل تفسيره بتمول قليل
أو كثير ، حتى بأمر ولد ، وان قال : له على دراهم ، أو دراهم كثيرة ؛ أو
وافرة ، أو عظيمة - قبل تفسيرها بثلاثة ، فأكثر ، ولا يقبل تفسيرها بما
يوزن بالدراهم عادة ، كبريسم ، وزعفران ، ونحوهما ، وان قال : له
على كذا درهم ، أو كذا أو كذا . أو كذا كذا درهم بالرفع . أو النصب
لزمه درهم ، وبالحفض . أو الوقف لزمه بعض درهم . يرجع فى تفسيره
اليه . وله على ألف - يرجع فى تفسيره اليه ، فان فسر بحسن . أو أجناس
قبل منه : لا بنحو كلاب . وله على ألف و درهم . أو ألف و دينار . أو

الف وثوب ، أوفرس ؛ أودرهم والف ، أو دينار والف ؛ أو الف وخمسون درهما ، أو خمسون والف درهم . ونحوه — فالمحمل من جنس المفسر معه ، ومثله درهم ونصف ، وله اثنا عشر درهما ودينار — برفع الدينار فدينار واثنا عشر درهما ، وإن نصبه فالاثنا عشر — دراهم ودينانير ، وإن قال : له في هذا العبد شرك ، أو شريكي فيه ، أو هو شركة بيننا ، أولى وله ، أو له فيه سهم — رجع في تفسير حصة الشريك اليه ، وإن قال لعبدته أن اقررت بك لزيد فانت حر ساعة قبل اقرارى ، فأقر به لزيد صح الاقرار : دون العتق ، وإن قال أنت حر ساعة اقرارى — لم يصح ، ذكره في الرعاية ، وإن قال : له على أكثر من مال فلان ، وفسره بأكثر قدرا ، أو بدونه وقال : أردت كثرة نفعه لحله ونحوه — قبل مع يمينه : سواء علم مال فلان ، أو جهله ، وإن قال لمن ادعى عليه دينا : لفلان على أكثر من مالك على ، وقال : أردت النهزى — لزمه حق لهما يرجع في تفسيره اليه ، وله على الف الا قليلا — يحمل على مادون النصف ، وله على معظم الألف ، أو جمل الف ، أو قريب من الف — يلزمه أكثر من نصف الألف ، ويحلف على الزيادة أن ادعت عليه

فصل :- وإن قال : له على ما بين درهم وعشرة لزمه ثمانية ، وله ما بين درهم الى عشرة ، أو من درهم الى عشرة يلزمه تسعة ، وإن قال أردت بقولى من درهم الى عشرة مجموع الأعداد كلها : أى الواحد والاثنين ، والثلاثة ، والأربعة ، والخمسة ، والستة ، والسبعة ، والثمانية والتسعة ، والعشرة — لزمه خمسة وخمسون ، وإن قال : له على درهم

قبله دينار، أو بعده، أو قفيز من حنطة، أو معه، أو تحته، أو فوقه،
أو مع ذلك — فالقول في ذلك كالقول في الدراهم، وله على درهم قبله
درهم، وبعده درهم، لزمه ثلاثة، أو قال له على من عشرة الى عشرين
أو مابين عشرة الى عشرين — لزمه تسعة عشر، وله مابين هذا الحائط
الى هذا الحائط لا يدخل الحائطان، وله على درهم فوق درهم، أو
تحت درهم، أو مع درهم. أو فوقه، أو تحته، أو معه درهم، أو قبله
أو بعده درهم، أو له درهم بل درهم، أو درهم لكن درهم، أو
درهم بل درهمان — لزمه درهمان، وله درهمان، بل درهم، أو عشرة
بل تسعة — لزمه الأكثر، وله درهم ودرهم، أو درهم فدرهم، أو درهم
ثم درهم يلزمه درهمان، ولو كرره ثلاثا بالواو، أو بالفاء، أو ثم، أو له
درهم درهم درهم لزمه ثلاثة، وإن نوى بالثالث تأكيد الثاني لم يقبل
في الأولى؛ وقبل في الثانية، وله على هذا الدرهم، بل هذان الدرهمان
لزمته الثلاثة، وإن قال: قفيز حنطة؛ بل قفيز شعير، أو درهم، بل دينار
لزمه معاً، وعلى درهم أو دينار — يلزمه أحدهما بتعيينه، وإن قال: له
على درهم في دينار — لزمه درهم، وإن قال: أردت العطف؛ أو
معنى مع، لزمه الدرهم والدينار، وإن قال: درهم، ودينار بدرهم فيلزمه
دون الدينار وإن قال أسلمته في دينار فصدقه المقر له بطل إقراره، لأن سلم أحد
التقدين في الآخر لا يصح، وإن كذبه لزمه الدرهم، وكذلك إن قال
له على درهم في ثوب اشتريته منه الى سنة، فصدقه — بطل إقراره،
لأنه إن كان بعد التفرق بطل السلم، وسقط الثمن، وإن كان قبله فالمقر

بالخيار بين الفسخ ، والامضاء ، وان كذبه المقر له فقولته مع يمينه ، ذكره
الشارح ، وان قال : له درهم في عشرة ائمه درهم : الا أن يريد الحساب
فيلزمه عشرة ، أو الجمع فيلزمه احد عشر ؛ وان قال : له عندي تمر في
جراب ، أو سكين في قراب ، أو جراب فيه تمر ، أو منديل ، أو عبء
عليه عمامة ، أو دابة عليها سرج ، أو فص في خاتم ، أو جراب فيه تمر
أو قراب فيه سيف ، أو منديل فيه ثوب . أو جنين في جارية ، أو دابة
أو دابة في بيت ، أو سرج على دابة أو عمامة على عبد ، أو دار مفروشة
أو زيت في زق ، أو جرة ونحوه — فاقرار بالأول : لا الثاني ، وان
قال : له عبد بعمامة ، أو بعمامته ، أو فرس مسرج ، أو بسرجه ، أو سيف
بقراب ، أو بقرابه ، أو دار بفرشها ، أو سفرة بطعامها ، أو سرج منفض ،
أو ثوب مطرز ، أو معلم ائمه ما ذكره ، وان قال : خاتم فيه فص كان مقرا
بهما ، وان أقر له بخاتم وأطلق ، ثم جاءه بخاتم فيه فص وقال : ما أردت
الفص — لم يقبل قوله ، وأقراره بشجرة أو شجر ليس اقراراً بأرضها
فلا يملك غرس مكانها لو ذهب ، ولا يملك رب الأرض قلعها ، وثمرتها
للمقر له ، وأقراره بامة ليس اقراراً بحملها ، ولو أقر ببستان — يشمل
الأشجار ، ولو أقر بشجرة — يشمل الأغصان

فهرس الجزء الرابع من كتاب الاقناع

الموضوع	صحيفة	الموضوع	صحيفة
كتاب الطلاق	٢	فصل في تعليقه بالمشيئة	٤٣
فصل ومن أكرهه على الطلاق ظلما	٤	« في مسائل متفرقة »	٤٥
« ومن صح طلاقه ضحك توكيله »	٥	باب التأويل في الحلف	٤٩
باب سنة الطلاق وبدعته	٦	فصل ولا يجوز التحيل لاسقاط	٥٠
« صريح الطلاق وكنايته »	٩	حذم اليمين	
فصل والكنيات نوعان	١١	فصل وان استحلفه ظالم	٥١
« واذا قال لامرأته أمرك بيدك »	١٢	فوائد في الخارج من مضايق	٥٤
باب ما يختلف به عدد الطلاق	١٥	الايمان	
فصل وجزء طلاقه كهي	١٧	فصل في الايمان التي يستحلف بها	٥٨
« وان قال نصفك أو جزء منك الخ »	١٨	النساء أزواجهن	
« وان قال مدخول بها أنت طاق الخ »	١٨	باب الشك في الطلاق	٥٩
باب الاستثناء في الطلاق	٢١	فصل وان قال هذه المطلقة بل هذه	٦١
« الطلاق في الماضي والمستقبل »	٢٢	« فان مات بعضهم الخ »	٦٢
فصل ويستعمل طلاق ونحوه الخ	٢٤	« اذا كان له أربع نسوة »	٦٢
« في الطلاق في زمن مستقبل »	٢٦	« واذا ادعت أن زوجها طلقها »	٦٣
« وان قال أنت طالق يوم يقدم زيد »	٢٧	« وان طار طائر فقال الخ »	٦٣
باب تعليق الطلاق بالشروط	٢٩	باب الرجعة	٦٥
فصل وأدوات الشرط المستعملة	٣٠	فصل واذا تزوجت الرجعية في	٦٧
« وان قال العامى: ان دخلت الدار »	٣٢	عدتها	
« في تعليقه بالحيض »	٣٣	فصل وأقل ما تنقضى به عدة	٦٨
« » » » بالطلاق »	٣٦	الحره	
« » » » بالحلف »	٣٩	فصل والمرأة اذا لم يدخل بها	٧٠
« » » » بالكلام »	٤١	تبينها تطليقة	
« » » » بالأذن »	٤٣	باب الأيلاء	٧٢
		فصل والألفاظ التي يكون بها موليا	٧٣

الموضوع	صحيفة	الموضوع	صحيفة
كتاب العدد	١٠٨	« وان قال والله لاوطئتك الخ »	٧٧
والمعتدات ست	١٠٩	ويصح الايلاء بكل لغة	٧٨
فصل الثانية المتوفى عنها زوجها	١١٠	فصل واذا صح الايلاء	٧٩
« الثالثة ذات القروء »	١١١	كتاب الطهار	٨٢
« الرابعة المفارقة في الحياة »	١١١	فصل ويصح من كل زوج	٨٤
« الخامسة من ارتفع حيضها »	١١٢	« ويحرم على مظاهر »	٨٥
« السادسة امرأة المفقود »	١١٣	« في كفارة الطهار »	٨٦
« وان وطئت معتدة »	١١٥	« فن ملك رقبة الخ »	٨٧
يشبهه الخ		« ولا يجزى في جميع الكفارات الخ »	٨٨
« وان طلقها واحدة الخ »	١١٦	فصل فمن لم يجد رقبة فعليه صيام	٩١
« ويلزم الاحداد في العدة الخ »	١١٦	شهرين	
« وتجب عدة الوفاة في المنزل الخ »	١١٧	فصل فان لم يستطع الصوم	٩٣
« وتعتد بان حيث شاءت الخ »	١١٩	« ولا يجزى اطعام »	٩٤
باب الاستبراء	١٢٠	كتاب اللعان وما يلحق من النسب	٩٥
فصل وان وطئ أمته الخ	١٢٢	فصل والسنة أن يتلاعنا قايما	٩٧
كتاب الرضاع	١٢٤	« ولا يصح الا بين زوجين »	٩٨
فصل ولا تثبت الحرمة بالرضاع	١٢٥	« القذف الذي يترتب عليه الحد »	١٠٠
الا بشروط		« فان صدقته الزوجة فيأمر ماها به »	١٠١
« وادا تزوج كبيرة ذات لبن من غيره »	١٢٦	« وادا تم اللعان بينهما الخ »	١٠٢
« وكل من أفسد نكاح امرأة برضاع »	١٢٨	« ومن شرط نفى الولد »	١٠٣
« وادا طلق كبيرة مدخولا بها »	١٣٠	« فيما يلحق من النسب »	١٠٥
« وادا طلق امرأته ولها منه لبن »	١٣١	« وان طلقها طلاقا رجعيا فولدت »	١٠٦
		« ومن اعترف بوطء أمته في الفرج »	١٠٧

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
فصل ولو قطع أنف عبد	١٧٥	فصل متى كان مفسد النكاح جماعة	١٣٢
باب استيفاء القصاص	١٨١	د واذا أرضعت زوجته	١٣٣
فصل ولا يستوفى القصاص الخ	١٨٣	د واذا شك في الرضاع	١٣٣
فصل ولا يجوز استيفاء القصاص	١٨٤	د كتاب النفقات	١٣٦
فصل وان قتل واحد اثنين	١٨٦	فصل وعليه نفقة المطلقة الرجعية	١٣٩
باب العفو عن القصاص	١٨٧	د ويلزمه دفع القوت الى الزوجة	١٤١
باب ما يوجب قصاصا فيما دون	١٨٩	د واذا بذلت تسليم نفسها	١٤٢
النفس من الأطراف والجراح		د واذا نشزت المرأة	١٤٣
فصل ويشترط للقصاص في	١٨٩	د وان أعسر الزوج بنفقتها	١٤٥
الأطراف ثلاثة شروط أحدها		د وان منع زوج موثر	١٤٧
فصل الثاني الماثلة في الاسم	١٩٣	باب نفقة الأقارب والمالك	١٤٨
والموضع		والبهائم	
فصل الثالث استواءهما في الصحة	١٩٥	فصل وتجب نفقة ظئر الصغير في ماله	١٥١
والسكال		فصل ويلزم السيد نفقة رقيقه	١٥٢
فصل النوع الثاني الجراح	١٩٦	د ويلزمه اطعام بهائم	١٥٥
فصل وان اشتراك جماعة في قطع	١٩٧	باب الحضانة	١٥٧
طرف أو جرح الخ		فصل ولاحضانة لرقيق	١٥٨
كتاب الديات	١٩٩	فصل واذا بلغ الغلام سبع سنين	١٦٠
فصل وان اصطدم حران الخ	٢٠١	كتاب الجنائيات	١٦٢
فصل وان رمى ثلاثة بمنجنيق	٢٠٣	والقتل ثلاثة أضرب	١٦٣
فصل ومن أخذ طعام انسان	٢٠٤	فصل وشبه العمد	١٦٨
فصل ومن أدب ولده أو امرأته	٢٠٥	فصل والخطأ كرمى صيد الخ	١٦٨
باب مقادير ديات النفس	٢٠٦	فصل وتقتل الجماعة بالواحد	١٦٩
فصل ودية الجنين الحر المسلم	٢٠٩	فصل وان اشترك في القتل اثنان	١٧٢
د والغرة موروثه عنه	٢١٠	باب شروط القصاص	١٧٣

مصحفة	الموضوع	مصحفة	الموضوع
٢١١	فصل وان كان الجنين مملوكا	٢٤٣	» واذا خاف الأولياء
٢١٢	» واذا كانت الامة بين شريكين	٢٤٤	كتاب الحدود
٢١٣	» وان ادعت أنه ضربها فأسقطت جنينها	٢٤٥	فصل ويضرب الرجل قائما الخ
٢١٤	» وان انفصل منها جنينان	٢٤٨	» واذا اجتمعت حدود الله تعالى الخ
٢١٥	» وتغلظ دية النفس	٢٤٩	فصل ومن قتل أو قطع طرفا الخ
٢١٦	باب دية الأعضاء ومنافعها	٢٥٠	باب حد الزنا
٢٢٨	فصل وفي العضو الأشل	٢٥٢	فصل وان كان الزاني رقيقا
٢٢٨	باب الشجاج وكسر العظام	٢٥٣	فصل ولا يجب الحد إلا بشروط أحدهما الخ
٢٣١	فصل وفي الجائفة ثلث الدية	٢٥٣	الثاني أن يكون الزاني مكلفا
٢٣٢	» وفي كسر الضلع بعير	٢٥٤	الثالث انتفاء الشبهة
٢٣٣	باب العاقلة وما تحمله	٢٥٥	الرابع ثبوت الزنا
٢٣٥	فصل ولا تحمل العاقلة عمدا محضا	٢٥٦	فصل الأمر الثاني أن يشهد عليه
٢٣٦	» وما تحمله العاقلة	٢٥٩	باب القذف
٢٣٧	باب كفارة القتل	٢٦١	فصل والقذف محرم إلا في موضعين
٢٣٨	» القسامة وشروطها	٢٦٢	» وصريح القذف الخ
٢٣٨	فصل الثاني الموت	٢٦٣	» وكنايته والتعريض
٢٤٠	» الثالث اتفاق الأولياء في الدعوى	٢٦٤	» وان قذف أهل بلد
٢٤١	» الرابع أن يكون في المدعين ذكور	٢٦٥	» تجب التوبة من القذف
٢٤٢	ويشترط أيضا ألا يكون للمدعين بينة	٢٦٦	باب حد المسكر
٢٤٢	فصل ويبدأ في القسامة بأيمان المدعين	٢٦٨	» التعزير
٢٤٣	» وان مات المستحق انتقل الى وارثه الخ	٢٧٢	» ولا يجوز للجذماء الخ
		٢٧٣	» والقوادة التي تفسد النسيان
			والرجال الخ

صحيحة	الموضوع	صحيحة	الموضوع
٣٠٦	فصل ومن أكرهه على الكفر	٢٧٤	باب القطع في السرقة
٣٠٧	فصل ويحرم تعلم السحر		ويشترط في قطع سارق
٣٠٨	كتاب الأطعمة	٢٧٥	فصل ويشترط أن يكون المسروق
٣١٠	فصل وما عدا هذا فباح		نصابا
٣١١	فصل وتحرم الجلالة	٢٧٧	فصل ويشترط أن يخرج منه من الحرز
٣١١	فصل ومن اضطر الى محرم	٢٧٨	» وحرز المال ما جرت العادة
٣١٤	من مر بشجر على شجر		بحفظه فيه
٣١٥	فصل يجب على المسلم ضيافة المسلم	٢٨٢	فصل ويشترط انتفاء الشبهة
	المسافر	٢٨٣	» واذا سرق المسروق منه مال
٣١٦	باب الزكاة		السارق
٣١٦	فصل ويشترط للزكاة شروط	٢٨٤	فصل ويشترط ثبوت السرقة
٣٢٠	فصل يسن توجيه الذبيحة الى القبلة	٢٨٥	» ويشترط أن يطالب المسروق منه
٣٢١	كتاب الصيد	٢٨٥	واذا قطع قطعت يده اليمنى الخ
٣٢٣	فصل وان أدرك الصيد وفيه حياة	٢٨٧	باب حد المحاربين
٣٢٣	وان أدرك الصيد ميتا حل باربعة	٢٨٨	فصل ومن قتل ولم يأخذ المال
	شروط	٢٨٩	فصل ومن صال على نفسه
٣٢٤	فصل الشرط الثاني الآلة	٢٩٢	باب قتال أهل البغي
٣٢٦	فصل النوع الثاني الجارحة	٢٩٢	ويعتبر كون الامام قرشيا
٣٢٧	فصل الشرط الثالث ارسال الآلة الخ	٢٩٣	والخارجون عن قبضته أصناف
٣٢٩	فصل الشرط الرابع		أربعة
٣٢٩	كتاب الايمان وكفاراتها	٢٩٧	باب حكم المرتد
٣٣٠	فصل واليمين التي تجب بها الكفارة	٢٩٩	فصل وقال ومن سب الصحابة
٣٣٢	فصل وحروف القسم	٣٠١	فصل ومن ارتد عن الاسلام
٣٣٣	فصل ويشترط لوجوب الكفارة	٣٠٣	فصل وتوبة المرتد
	ثلاثة شروط - أحدها الخ	٣٠٥	فصل ومن ارتد لم يزل ملكه

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٣٦٥	فصل وتفيد ولاية الحكم العامة الخ	٣٣٤	اليمين على الماضي نوعان - غموس والثاني لغو اليمين
٣٦٦	« ويجوز أن يولييه عموم النظر الخ	٣٣٤	الشرط الثاني أن يخلف مختاراً ، الثالث الحث في يمينه
٣٦٨	فصل ويشترط في القاضي عشر صفات		فصل ويصح الاستثناء في كل يمين مكفرة
٣٧٠	« كان السلف يأبون الفتيا	٣٣٦	فصل وان حرم أمته
٣٧٦	« وان تحاكم شخصان الى رجل الخ	٣٣٧	« في كفارة اليمين
٢٧٧	باب آداب القاضي	٣٣٩	باب جامع الايمان
٣٨٠	فصل ويلزمه العدل بين الخصمين	٣٤١	فصل والعبرة بخصوص السبب
٣٨٣	« ويستحب أن يبدأ بالمجوسين	٣٤٢	« فان عدم النية
٣٨٥	« ثم ينظر وجوباً في أمر يتامى ومجانين		فان تغيرت صفة التعيين فذلك خمسة أقسام
٣٨٧	فصل اذا تخاصم اثنان	٣٤٤	فصل فان عدم النية والسبب الخ
٣٨٩	باب طريق الحكم وصفته	٣٤٥	« فصل والاسم اللغوى
٣٩٠	فصل اذا جاء الى الحاكم خصمان	٣٤٨	« وان حلف لا يلبس
٣٩٣	« وان قال المدعى	٣٥٠	« والعرفى ما اشتهر مجازه الخ
٣٩٦	« وان ادعى عليه عينا	٣٥٣	« وان حلف لا يسكن داراً هو ساكنها
٣٩٧	فصل ولا تصح الدعوى الاحررة	٣٥٤	« وان حلف لا يدخل داراً فحمل بغير اذنه
٣٩٩	« يعتبر عدالة البينة	٣٥٧	باب النذر - والنذر المنعقد أقسام
٤٠٣	« وان ادعى على غائب	٣٦٠	فصل وان نذر صوم يوم يقدم فلان
٤٠٥	« ومن له على انسان حق الخ	٣٦٣	كتاب القضاء والفتيا
٤٠٦	باب كتاب القاضي الى القاضي		
٤٠٩	فصل واذا حكم عليه المكتوب اليه		
٤١٠	فصل وأما السجل		

صحيفة	الموضوع	صحيفة	الموضوع
٤٤٤	السادس	٤١١	باب القسمة - وهى نوعان
٤٤٥	باب ذكر المشهود به وعدد شهوده	٤١٤	فصل : النوع الثانى
٤٤٧	» الشهادة على الشهادة والرجوع عن الشهادة وأدائها	٤١٦	» ويجوز للشركاء
٤٥٥	فصل واذا رجع شهود المال	٤١٨	» ومن ادعى غلطا فيما تقاسموه بأنفسهم
٤٥٣	باب اليمين فى الدعاوى	٤١٩	باب الدعاوى والبيئات
٤٥٤	فصل واليمين المشروعة	٤٢٠	واذا تداعيا عينا لم تخل من ثلاثة أقسام
٤٥٦	كتاب الاقرار	٤٢٣	فصل : القسم الثانى
٤٥٨	فصل وأن أقر عبد ولو آبقا بحد » وإن أقر بنسب صغير	٤٢٥	فصل القسم الثالث
٤٦٢	باب ما يحصل به الاقرار	٤٢٧	باب تعارض البينتين
٤٦٣	باب الحكم فيما اذا وصل باقراره ما يغيره	٤٢٨	فصل : واذا شهدت بيعة على ميت الخ
٤٦٥	فصل واذا أقر له بمائة درهم دينا	٤٢٩	فصل وان مات عن ابنين
٤٦٧	» ولو قال بعثك جارىتى هذه	٤٣٠	كتاب الشهادات
٤٦٩	» وان قال غصبت هذا العبد من زيد	٤٣٣	فصل ومن شهد بنكاح
٤٧٠	» واذا مات رجل وخلف مائة فادعاها بعينها	٤٣٤	فصل وان شهد أحد الشاهدين أنه أقر بقتله
٤٧١	باب الاقرار بالمحمل	٤٣٦	باب شروط من تقبل شهادته
٤٧٣	فصل وان قال له على ما بين درهم وعشرة	٤٤٠	فصل ومتى زالت الموانع
٤٧٦	خاتمة الكتاب	٤٤١	باب موانع الشهادة وهى ستة - احدها
		٤٤٢	الثانى - الثالث
		٤٤٣	الرابع - الخامس